

دَلَالَةُ الْكَلَامِ

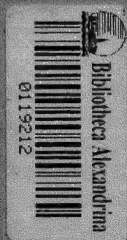
الْقِسْمُ الثَّانِي

الجزء الثاني

تأليف: ج. ج. لوريمر

طبعة جديدة، مجهزة ومفصلة
أعدتها قسم الترجمة
بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر

طبع على نفقة
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



ذَلِيلُ الْخَلِيجِ

الْقِسْمُ التَّارِيخِيُّ

الجزء الثاني

تأليف : ج. ج. لوريمر

طبعة جديدة مُعَدَّلَةٌ وَمُنْقَحَةٌ
أَعَدَّهَا قِسْمُ التَّرْجُمَةِ
بِمَكْتَبِ صَاحِبِ السُّمُو أَمِيرِ دَوْلَةِ قَطْرِ

طبع على نفقة
الشيخ زكيه أيفه بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

مقدمة

لقد أولى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى ، عناية عظيمة لرعاية التراث الثقافي والمحافظة عليه والمساعدة على نشره ، ودأب على تشجيع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية مؤكداً في توجيهاته السامية على الموضوعية والدقة والأمانة العلمية ، ومن هنا كانت تعليماته بإعادة ترجمة « دليل الخليج » الذي يعتبر من اضمخم المؤلفات واهمها عن تاريخ المنطقة وجغرافيتها.

ويسر الذين اضطلوا بإعادة الترجمة ان يفتنوا هذه المناسبة للاعراب عن عظيم عرفانهم وعميق تقديرهم للرعاية الكريمة التي شمل بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى هذا المشروع العلمي ، سائلين الله سبحانه ان يمد في عمر سموه وأن يسدد خطاه لما فيه خير البلاد والعباد .

مكتب حضرة صاحب السمو

أمير دولة قطر

« ملاحظة »

لقد وضع هذا الكتاب حوالى نهاية القرن الماضى وتضمن ملاحظات وآراء وتعابير تحمل رأى المؤلف وحده ، وهى بذلك لا تقيد حكومة قطر بحال من الاحوال ، ولا تعبر من وجهات نظرها •

الفصل الثاني

تاريخ سلطنة عمان (١)

« يمكننا أن نعتبر بداية التاريخ الحديث لعمان شأنه شأن التاريخ العام للخليج قرب نهاية القرن السادس عشر من ميلاد المسيح » ..

حكم النبهانية

(١٥٦٦ - ١٦٢٤)

التاريخ الداخلي لعمان ١٦٠٠ - ١٦٢٤

الحكم الاسمي للامام وبني نيهان :

في سنة ١٦٠٠ كان يحكم عمان - كما كان شأنها عموماً منذ سنة ٧٥١م امام او حاكم منتخب يستحوذ اسماً على السلطات الدينية والعسكرية والسياسية ، غير ان السلطة الفعلية في ذلك الوقت كانت في أيدي النبهانية او بني نيهان ، وهم عشيرة موطنها إقليم حجر الجبلي وقرى مقنيات ويتقل ، وقد ازداد نفوذها للمرة الاولى حوالي سنة ١٥٦٦

(١) تعتمد رواية تاريخ « سلطنة عمان » هذه على المواد التي «نشير بعد الى طريقة جمعها » والمصدر الوحيد الذي يتناول عمان ويرجع الى تاريخها المبكر هو كتاب « كشف الغمة » لسرحان بن سعيد من آزكي ، وقد قام الرائد ا. سي. روس بترجمة جزء منه تحت عنوان « حوليات عمان » سنة ١٨٧٤ ، ويرجع هذا الكتاب بالاحداث الى سنة ١٧٢٨ . أما العمل التاريخي العام عن عمان فهو كتاب الاب ج. ب. يادجر « أئمة عمان وسادتها » سنة ١٨٧٠ . ويتكون من ترجمة بعض ما كتبه مؤرخون عرب مثل سليل بن رزيق وغيره عن الفترة من ٦٦١ الى ١٨٥٦م ، ثم تحليل ومتابعة من جانب المترجم حتى سنة ١٨٧٠ . أما المصادر بالنسبة للفترة من سنة ١٦٠٠ الى ١٨٠٠ فهي هذه الخاصة بالتاريخ العام للخليج ، والمثبتة في هامش لعنوان الفصل الاول من هذا الكتاب ، كما نجد بعض المعلومات عن عمان في بداية القرن التاسع عشر فيما كتبه فتيمنزرو

موريزي (المعروف بالشيخ منصور) في تاريخه للسيد سعيد سنة ١٨١٩ ، ، ويشير فيه الى أحداث سنتي ١٨٠٧ ، ١٨١٤ وفي رحلة كابتن ر - ميچان التي قام بها في شتاء سنة ١٨٣٩ معلومات عن حملتي رأس النخبة وبني بو علي ، وهما حملتان بريطانيتان ، ويتناول تاريخ س - ر - لو عن البحرية الهندية كل الاعمال العسكرية والبحرية التي قامت بها بريطانيا حتى سنة ١٨٦٣ .

وأهم مصدر يمكن الوثوق الى معلوماته فيما يتعلق بالفترة الحديثة التي تبدأ من نهاية القرن الثامن عشر ، والملاقات السياسية بين بريطانيا و عمان هو سجلات حكومة بومباي وحكومة الهند ، الى جانب عدد من المقتطفات والتلخيصات عن نفس المصادر ، وأدق المعلومات هي ما يتعلق ببداية العلاقات بين شركة الهند الشرقية المعظمة وجزيرة العرب التركية ، ففيها - عن الفترة من ١٦٤٦ الى ١٨٤٦ - معلومات متناثرة عن الاحوال في عمان ، وفي منتخبات بومباي ، رقم ٢٤ ، تلخيص للأحداث من نهاية القرن الثامن عشر حتى ١٨٥٣ ، ويكملها اذا دعت الضرورة تلخيص مستر ج - ١٠ - سألدها للمراسلات التي تتناول الاحوال في منطقة الخليج ١٨٠١ - ١٨٥٣ ، وتكمل مراسلات مستر سألدها عن احوال مسقط قصة الاحداث ١٨٥٦ - ١٨٧٢ ، وهي تتداخل في جزء منها مع تلخيص مستر ج - تالبويز هويلر لاعمال القسم الخارجي لحكومة الهند من سنة ١٨٦٤ الى سنة ١٨٦٩ ، وملاحظات مستر جريدلستون على أحداث عمان التالية على ثورة السيد سالم وقد كتبها في سنة ١٨٦٩ ، وتلخيص مستر س - ١٠ - بكلاند لاحوال مسقط من أكتوبر ١٨٦٩ الى مارس ١٨٧٢ ، وقد اكمل مستر بكلاند تلخيصه هذا بنفسه حتى يوليو ١٨٧٥ ، ثم تبعه « ف - س - د » حتى يوليو ١٨٧٤ ، ثم كاتب مجهول حتى يوليو ١٨٧٥ ، وبدأ مستر ب - ج - س - روبرتسون - مساعد المقيم السياسي في الخليج - يكمل التلخيص من أغسطس ١٨٧٥ الى ديسمبر ١٨٨٤ ، وتابى بعده الملازم و - ستريشن - المساعد الاول للمقيم السياسي - حتى نهاية سنة ١٨٨٨ ، وأعقبه الكابتن س - ه - جودفري المساعد الاول للمقيم السياسي - حتى نهاية ١٨٩٢ ، كما نجد ثمة تلخيصا آخر لاحوال مسقط كتبه مستر ج - ١٠ - سألدها يكمل هذه السلسلة حتى سنة ١٩٠٥ .

وفي التقارير الادارية عن الخليج - التي تبدأ بتقرير سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢ - تلخيص دقيق لأحداث عمان سنة بسنة ، كما ان فيها ثلاث رسائل ذات قيمة كبيرة : الاولى تخطيط عام لتاريخ عمان من سنة ١٧٢٨ الى ١٨٨٣ كتبه الكابتن آ - س - روس في التقرير الخاص بسنة ١٨٨٢ - ١٨٨٣ ، وتخطيط لسيرة حياة السيد سعيد بن سلطان ، وتخطيط لاعمال السيد سلطان بن أحمد كتبهما الرائد س - ب - مايلز في التقريرين الخاصين بسنتي ١٨٨٣ - ١٨٨٤ ،

وفي مواجهة النبهانية كان ثمة تجمع قوي يضم قبيلة بني « حنه » التي كانت تحكم وادي سمائل ورستاق . وكانت بهلة — التي ما تزال مدينة هامة داخل ارض عمان — هي العاصمة السياسية للبلاد كلها في ذلك الحين ، وما أكثر ما استعادها وفقدتها النبهانية ومعارضوهم .

اطاحة العاربة بحكم النبهانية :

وفي نهاية الفترة التي نتعرض لها ، أطاح العاربة — وهي عائلة أخرى من أهل البلاد يبدو أنها كانت على اتصال بزعيم رستاق — بحكم النبهانية بل وطردهم من موطنهم الأصلي في حجر .

١٨٨٧ — ١٨٨٨ هي التوالى أما المرجع المعروف باسم « معاهدات اتيديسون » فهو دقيق وشامل بالنسبة لعمان كما هو بالنسبة لغيرها في مجال تخصصه .

أما أحوال زنجبار التي كانت حتى سنة ١٨٥٨ متداخلة بأحوال مسقط (والتي لا يمكن حتى اليوم فصلها تماما عنها) فبممكن دراستها في تلخيص الكابتن ب.د. هندرسون للمراسلات الخاصة بزنجبار من ١٨٥٦ الى ١٨٧٢ ، وفي تلخيص الملازم ل.م. رامسى لاحوال زنجبار من ١٨٧٢ الى ١٨٧٨ ، وفي كتاب مسقط ر.ن. لاين « زنجبار في التاريخ المعاصر » .

أما القسم الاخير من هذا التاريخ ، الذي يتناول الاحداث بعد سنة ١٨٩٩ فقد عرضه عرضا دقيقا ميجور ب.ز. كوز المقيم السياسى في بوشهر ، وميجور و. جراى الوكيل السياسى في مسقط . وقد شرح أصل الامامة وطبيعتها في عمان في الملحق الخاص بالاديان .

شئون البرتغاليين في عمان ١٦٠٠ - ١٦٢٤

مواطن احتلال البرتغاليين في عمان سنة ١٦٠٠ :

وعلى الساحل الذي كان حتى ذلك الوقت مهملًا إلى حد ما من جانب القوى الوطنية التي انحصرت صراعها فيما بينها داخل الأقليم - كان للبرتغاليين قواعد منذ زمن بعيد ولكن سلطتهم كانت آخذة في الزوال ، وكانوا ما يزالون يحتلون مسقط التي دخلوها للمرة الأولى سنة ١٥٠٧ . وكان هذا المكان - بعد هرمز - هو قاعدتهم العسكرية الرئيسية في منطقة الخليج . ويحتمل أيضاً أنه كانت لهم قواعد أخرى في القرى وصور غير أن هذا ليس أمراً مؤكداً .

استيلاء البرتغاليين على صحار وخور فكان ١٦١٦-١٦٢٣ :

وفي سنة ١٦١٦ - وبناء على عون زعيم من أهل البلاد اسمه «عُمير بن حُمير» وربما بدعوة منه - هاجم البرتغاليون الباطنة ميناء صحار وسيطروا عليه ، لأن ازدياد التجارة في هذا الميناء قد أدى إلى نقص عوائلهم في مسقط وهرمز وقد أحرقوا المدينة وضربوا قلعتها بالقنابل قبل هجومهم عليها واحتلالها احتلالاً متواصلاً (١) .

ولا نستطيع أن نحزم يقيناً بوجود علاقة بين صراع النبهانية واليعاربة وبين احتلال البرتغاليين لصحار ، ولكن يبدو أن انهيار حكم النبهانية قد أعقب الاحتلال البرتغالي بفترة قصيرة . وفي سنة ١٦٢٣ - كما سنشير في الفترة التالية - أدى فقدان البرتغاليين لهرمز وهي أكبر مستوطناتهم ، إلى أن يضموا خور فكان إلى مستعمراتهم في عمان .

(١) في سنة ١٥٢٢ ، أي قبل هذا التاريخ بقرن على وجه التقريب ، قام البرتغاليون بطرده الإيرانيين من صحار ، لكنهم لم يحتلوا في ذلك الوقت واكتفوا بأن جعلوها عليها حاكماً من أهل البلاد تحت حمايتهم .

علاقات ايران بعمان ١٥٦٦ - ١٦٢٣

عقب سقوط هرمز مباشرة استولى الايرانيون على صحار وخور فكان ولكن قبل ان تنتهي سنة ١٦٢٣ كان البرتغاليون - بقيادة ري فريز دانلريد - قد طردوهم من القاعدتين معاً .



حكم اليعاربة ١٦٢٥ - ١٧٤٤

وفي أثناء حكم اليعاربة الذين أعقبوا النبهانية - واتخذوا رستاق عاصمتهم - تم طرد البرتغاليين من البلاد ، وبسرعة أصبح لعمان قوة بحرية كبيرة بدأت تبشر سلسلة من أعمال القرصنة والعدوان والغزو الخارجي .



الاحوال الداخلية في عمان من بداية حكم اليعاربة حتى طرد البرتغاليين ١٦٢٥ - ١٦٥٠

إمام اليعاربة يسيطر على عمان سيطرة محكمة :

كان ناصر بن مرشد هو اول حكام اليعاربة ، وهو قريب لزعيم رستاق الذي كان يعارض النبهانية ، وبمجرد انتخابه لتولي الإمامة في سنة ١٦٢٥ أحال هذا المنصب من مجرد ظل باهت كما كان الى حقيقة ماثلة بالقوة ، وخلال مدة حكمه الذي استمر عشرين عاماً اخضع الاقاليم الداخلية بما فيها الشرقية .

أحوال البرتغاليين في عمان ١٦٢٥ - ١٦٥٠

وضع البرتغاليين في مسقط ١٦٢٥-١٦٤٠ :

عقب سقوط هرمز انتقل عدد من البرتغاليين الذين كانوا مستقرين فيها الى مسقط ومعهم محمد شاه ابن شقيق حاكم هرمز وسميه ، الذي كان قد أسره الايرانيون . وظل البرتغاليون لفترة يعاملون هذا الامر كما لو كان متمياً بالفعل لاسرة ملكية ، وازدادت اهمية القاعدة البرتغالية في مسقط نتيجة هذا الفيض من الوافدين للاستقرار فيها . وحين زارها الرحالة بيرو ديلا فاللي في سنة ١٦٢٥ وجد فيها كنيسة للبرتغاليين ووجد الاهالي خليطاً من البرتغاليين والعرب والهنود واليهود ، وكانت القاعدة الرئيسية فيها هي ميراني ، وعلى قمة الطريق المؤدي الى كابه ، كان للبرتغاليين موقع محصن بالمدافع ليمنع الدخول الى المدينة من هذه الناحية . وفي الباطنة حيث كان البرتغاليون قد استعادوا صحار ضيق الخناق عليهم حتى ان سفنهم لم تكن تجرؤ أحياناً على النزول الى الماء . وفي ١٦٣٤ رُم البرتغاليون قلعتهم في مسقط ، وفي سنة ١٦٤٩ كان هذا المكان قد اصبح « قلعة لا تقهر » ، وقدر البعض راتب حاكمها بحوالي ٥٠ ألف دوكات من عملة البندقية .

هجوم العرب على مسقط وفقدان البرتغاليين صحار وقريات
وصور ١٦٤٠ - ١٦٤٨ :

وفي هذا الوقت بالتحديد ، بدأ عرب عمان ، وقد شجعتهم قوتهم المتزايدة ، سلسلة من الهجمات على البرتغاليين انتهت بطردهم تماماً من البلاد . ففي سنة ١٦٤٠ أبلغ بعض العرب العاملين في دار الجمارك البرتغالية في مسقط امام عمان ان عدد الجنود البرتغاليين قد نقص نقصاً كبيراً نظراً لارسال كثيرين منهم في حملة بحرية ، فقام الإمام بهجوم على القلعة لكنه صد عنها وتكبّد خسائر جسيمة . وفي ٧ نوفمبر

١٦٤٣ استولى العرب على صحار ، وقتل بعض الجنود البرتغاليين وأسر آخرون ، أما خور فكان فإنها إن تكن ظلت في ايدي البرتغاليين بعد احتلال روى فريز لها سنة ١٦٢٣ - وهذا امر مشكوك فيه - فلا بد أنها ايضاً قد سقطت في نفس الوقت هذا . واخيراً في ١٦ أغسطس سنة ١٦٤٨ قامت قوات عربية ضخمة بقيادة سعيد بن خليفة بحصار مسقط حصاراً محكماً ، وفي ١١ سبتمبر بدأت ذخيرة البرتغاليين في النفاذ فطلبوا فتح باب المفاوضات ، لكن العرب غالوا في شروطهم مغالاة جعلت البرتغاليين يرفضونها ويطلبون دفاعهم ، ولم يستسلموا نهائياً الا في ٣١ أكتوبر . وفي ذلك الوقت كان العدو قد سيطر على التلال المحيطة بالمكنلا ، وتفشى الطاعون في المدينة حتى بلغ عدد ضحاياه حوالي الخمسين نسمة في اليوم الواحد ، وتمت الهدنة بالشروط الآتية : أن يهدم البرتغاليون القلاع التي يملكونها في مطرح وقربات وصور ويسووها بالأرض (١) ، وأن يهدم الإمام قلعة كان بناها في مطرح ، ليظل هذا المكان محايداً في المستقبل ، وأن تمر سفن الإمام الى البحر دون تفتيش ، لكن عليها ان تأخذ تصريحاً من البرتغاليين في رحلة العودة ، وأن يكون رعاياه معفيين من دفع الضرائب الشخصية والتجارية لدى دخولهم مسقط او خروجهم منها ، وأن تكون التجارة حرة مطلقة الحرية ، وأن يدمر العرب كل التحصينات التي اقيمت أثناء فترة الحصار . والا يكون للبرتغاليين حق اقامة تحصينات أخرى على أنقاضها . وواضح ان هذه الشروط كانت تعني الدمار المالي للقاعدة البرتغالية ، غير ان البرتغاليين لم يكن أمامهم سوى قبولها . وأمر ملك البرتغال بالقاء القبض على القائد العام في مسقط دون جوليو دى نورثا والمسئول عن المالية فيها ، وإجراء تحقيق شامل معهما - غير ان النتيجة النهائية لذلك التحقيق لم تصل إلينا .

(١) كتب مستر دانفورد الاسم هكذا : « دوبار » ولكن يبدو من مصادر أخرى أنه يمتنى صور .

سقوط مسقط يناير ١٦٥٠ (١) :

ولم تتأخر النهاية بعد ذلك ، ففي اواخر سنة ١٦٤٩ على وجه التقريب حوصرت مسقط مرة اخرى ، ولكن لم تكن ثمة مراقبة دقيقة ، فاستطاع بعض العرب ان يدخلوا المدينة ليل ، وقتلوا عدداً من الاهالي ، المسلمين واحتلوا الوكالة البرتغالية واحدى القلاع ، ولوجيء القائد البرتغالي بهذا العمل مفاجأة تامة ، فأصدر اوامره بالانسحاب الى القلعة وهكذا فقد الجزء الاعظم من سلاحه وذخيرته لانه كان مخزوناً في الوكالة خلافاً للتعالم العسكرية ، وعن طريق سفينة جاءت الى ديو في ١٨ يناير سنة ١٦٥٠ تحمل حوالي ٧٠٠ من لاجئي مسقط ، ترامت الاختيار الى الهند ، فارسل نائب الملك في جوا اسطولاً الى مسقط لكنه وصل متأخراً جداً .. فقد استسلمت القلعة في ٢٣ يناير ، والوكالة بعدها بثلاثة ايام لقوة صغيرة من العرب . وقيل ان بعض الاهالي الذين حاربوا في صفوف البرتغاليين قد اظهروا شجاعة فائقة ، غير ان سلوك القائد العام البرتغالي كان سلوكاً يتسم بالجهن ان لم نقل بالخيانة ، وكان ثمة اسطول برتغالي في الميناء ، لكنه بدلا من ان يحاول إنقاذ المدينة استدلى وعاد ليرسو في ديو ، ولكي يغطي قائد الاسطول البرتغالي على فعلته هذه - وكان اسمه كالدير ادى ماتوس - هرب الى كوشن ، ورغم انه أدين الا انه لم يعدم ، واصبح بعدها بطلا .

(١) تبدو الرواية التي يدونها هاميلتون من سقوط مسقط في تاريخه الجديد (المجلد الاول ص ٥٩ - ٦٢) غير مقبولة . رغم انه يقول انه نقلها عن شاهد عيان .

علاقات ايران وانجلترا بعمان ١٦٢٥ - ١٦٥٠

في سنة ١٦٢٥ - وكما اشرنا في الفصل المتعلق بالتاريخ العام للخليج - طلب الايرانيون حسب اتفاق مزعوم مع الانجليز عون هؤلاء الحلفاء الجدد منذ الاستيلاء هرمز ، تمهيداً لاحتلال مسقط ، ووجد ممثلو شركة الهند الشرقية في مسقط انه ليس من اللياقة رفض ذلك المطلب ، لكنهم استطاعوا أن يجدوا وسيلة للتخلص منه .



الاحوال الداخلية في عمان منذ طرد البرتغاليين حتى الغزو الايراني ١٦٥٠ - ١٧٣٦

الرءاء ، والقوة البحرية في عمان :

تميز عهد البعارة على العموم بأنه كان عهد أمن داخلي ورءاء ازدادت فيه الثروة وانتصر التعليم ، كما تميز ايضاً بازدياد هائل ومفاجيء في القوة البحرية أدت بالعمانيين الى القرصنة واللبخول في حروب خاطفة غير منتظمة ابتداء من سنة ١٦٧٧ . وفي ١٦٩٥ كان اسطول عرب مسقط - كما كان الاجانب يسمون العمانيين - يتكون من خمس سفن كبيرة تستطيع ان تحمل ١٥٠٠ رجل ، وفي ١٧١٥ كان اسطولهم يتألف من سفينة بها ٧٤ مدفعاً ، واثنين في كل منهما ٦٠ مدفعاً ، وسفينة ذات ٥٠ مدفعاً ، هذا الى جانب ثماني عشرة سفينة اخرى أصغر حجماً ، يراوح تسليح كل منها من ١٢ الى ٣٢ مدفعاً ، وعددًا من القوارب كُلُّ منها مسلح بأربعة مدافع او ثمانية . وهذه القوة البحرية الهائلة كان ضباط الإمام ينشرون الرعب في المياه الهندية والعربية من رأس قمران الى البحر الاحمر . وقد سيطر العمانيون - في حكم سلطان بن سيف الثاني - على البحرين واحتلوها

لفترة سنة ١٧١٨ . وعلى طول الساحل العربي كانت سلطة الامام تمتد غرباً حتى جزر كوريا - موريا .

ظهور فرقتي الحناوية والجماعرة السياسيين ١٧٢٣-١٧٢٨ :

لكن حكم اليعاربة اضطرب قرب نهايته نتيجة الصراع على الخلافة ، مما شل سلطة الإمام في الخارج ، وقوى فرقتي الحناوية والجماعرة في الداخل ، وبدأت القوضى التي لم يستطع أحد من الأئمة التالين كيح جماحها ، واستطاعت قلة منهم فقط شيئاً من السيطرة عليها . وقد تمكن شاب من مدعي الاحقية في الخلافة من السيطرة على رستاق عاصمة اليعاربة ، لكن الامام الشرعي استطاع ان يحتفظ بسلطانه في الاقليم الداخلي حتى وفاته وذلك بعون من زعيم وطني هو محمد بن ناصر من قبيلة بني جعفر . وحوالي الوقت الذي توفي فيه الامام الشرعي - سنة ١٧٢٣ - قام محمد بن ناصر بالسيطرة على رستاق والقبض على مدعي الخلافة ، وباسمه بدأ العمل ضد انصاره القدامى ، ولكن بن هؤلاء كان ثمة قائد لا يقل عن محمد بن ناصر نفسه هو خلف بن مبارك المعروف باسم القزم « أحد شيوخ بني حنه » وفي سنة ١٧٢٤ طلب محمد بن ناصر من شيوخ عمان اعضائه من الوصاية على الحاكم اليعربي الصغير ، فاستجاب الشيوخ لمطلبه هذا بطريقة غريبة . حيث رشحوه هوشخصياً للإمامة ، وقبل محمد بن ناصر انتخابهم له ، واتخذ جبرين في عمان الوسطى عاصمة له ، وحكم عمان حكماً قوياً مدة أربع سنوات ، وقد قاد حملات ناجحة في ارجاء البلاد ، فرد البدو المتمردين على النظام الى طاعته ، وطارد الوهابيين الى الربع الخالي ، والتقى غير مرة واحلة بعلوه العنيد خلف بن مبارك الذي اتخذ مسقط قاعدة له في مراحل الحرب الاخيرة وسيطر عليها سيطرة محكمة . وكانت آخر اعمال محمد بن ناصر ضم صحار التي تمردت على سلطانه ، وسار خلف بقواته لنجدة الجنود المحاصرين فيها ، وكانت الكارثة الاخيرة في سنة ١٧٢٨ ذات طابع درامي ، فقد قتل كلا القائدين في

معركة معقدة مشتبكة دارت رحاها تحت أسوار القلعة . ويرجع اصل
وتكوين بل وحتى اسماء فريقي الحناوية والجعفرية الحديثيين الى هذا
الامتراج القبلي الذي حدث في هذه الحرب بين خطف بن مبارك
الحناوي ومحمد بن ناصر الجعفري .



علاقات البرتغال بعمان ١٦٥٠ - ١٧٣٦

لقد بدا ان طرد البرتغاليين من مسقط قد أدى الى ازدياد عداء
العُمانيين لتلك الامة المستعمرة لا الى تخفيف تلك العداوة . وحدث
بين الطرفين صراعات كثيرة في البر والبحر جاء ذكرها في الفصل
المعلق بالتاريخ العام للخليج . ففي سنة ١٦٥٢ ظهر اسطول برتغالي
ضخم خارج مسقط تظن بعض المصادر انه دمر اسطول عمان واسترد
المدينة ، وفيما بين ١٦٩٣ و ١٦٩٩ حدثت عدة اشتباكات بحرية بين
الفريقين انتصر فيها البرتغاليون عموماً . لكن العُمانيين انتقموا
بغارات تدميرية رهيبة على القواعد البرتغالية القائمة في كنج على الخليج ،
ومانجالور في الهند ، ومباسة في شرق افريقيا ، واخيراً تم لهم الاستيلاء
على هذه القاعدة الاخيرة ، وفيما بين سنتي ١٧١٤-١٧١٩ حدثت
سلسلة جديدة من الاشتباكات البحرية في مياه المحيط الهندي والخليج
أحرز فيها البرتغاليون انتصارات وافية .

علاقات الانجليز بعمان ١٦٥٠ - ١٧٣٦

مشروع لاقامة قاعدة انجليزية في مسقط ١٦٥٩ :

كانت علاقات الانجليز بعمان خلال هذه الفترة عموماً علاقات ودية ولكن قرب نهايتها حدث صدمع في تلك العلاقات بسبب أعمال القرصنة من جانب العرب ، وفي سنة ١٦٥٩ كان الانجليز يفكرون في انشاء قاعدة لهم في مسقط وبجامية قوامها مائة جندي ، وكانت شركة الهند الشرقية ترى في مثل تلك القاعدة وسيلة من وسائل تدعيم مكانتها في الخليج ضد الهولنديين والحكومات الايرانية ، ولكن تعذر الحصول على موافقة الامام ، فلم تؤد المفاوضات معه إلى شيء .

لفقدان السفينة مير شانتس ديلايت في جزيرة مصيرة ١٦٨٤ :

وفي سنة ١٦٨٣ تقريباً جنحت سفينة لندنية هي « مير شانتس ديلايت » على جزيرة مصيره ، لكي البدو في المنطقة المجاورة لها تصرفوا مع بحارتها تصرفاً ودياً بسبب طمعهم فيما وعدوه من منحهم نصف حمولة السفينة وبوحي من افكار خرافية بل نستطيع القول بأنهم عاملوهم معاملة كريمة مضبافة ، فأوصلوهم بالقوارب الى مسقط ومعهم نصيبهم كاملاً في حمولة السفينة (١) .

قرصنة العماليين والسفن الانجليزية ١٧٠٠-١٧١٠ :

وسنرى كما اشرنا في الفصل الخاص بتاريخ الخليج أن عرب مسقط بعد اشتغالهم بالقرصنة حوالي سنة ١٦٦٥ ظلوا زمناً طويلاً يحترمون كل السفن الانجليزية ولا يفرون عليها ، وحين تخلوا عن هذا المبدأ أخيراً - حوالي سنة ١٧٠٠ - كانوا يقصرون اعمالهم على السفن المملوكة للتجار الافراد - وكان معظم هؤلاء بنورهم قراصنة - ولا يقربون سفن شركة الهند الشرقية . وخشيت السلطات المستولة في

(١) تاريخ هاملتون الجديد ، المجلد الاول ٥٦ - ٥٨ .

بومباي ، رغم وجود ممثليها في الخارج ان ترتفع اسهم الهولنديين عند الايرانيين اذا عاونوهم في القضاء على القرصنة فقرروا في البداية أن يبقوا بمعزل عن هذا كله طالما ان السفن التابعة للشركة لا يقربها أحد بسوء . ولكن أخيراً - في سنة ١٧٠٤ - ١٧٠٥ - وبعد ان اتسع نطاق غارات المساقطة قرر مجلس ادارة الشركة تولي قمع قرصنة العمانيين بمجرد انتهاء الحرب مع فرنسا ، وفي سنة ١٧٠٧ قيل ان القرصنة العرب كانوا ما يزالون يمارسون نشاطهم على طول الساحل الهندي ، ولكن أعمال القرصنة هذه توقفت بعد هذا التاريخ دون قيام أية دولة أوربية بمحاولة لقمعها ، وربما كان ذلك بسبب الصراع الداخلي العماني ، والتراع بين الحناوية والجعافرة هناك .



علاقات ايران بعمان ١٦٥٠ - ١٧٣٦

خلال هذه الفترة كانت العلاقات عدائية بين ايران و عمان ، وخلال مرحلة القرصنة التي استمرت طوال العقد الاخير من القرن السابع عشر والعقد الاول من القرن الثامن عشر ، كانت أعمال القرصنة العرب موجهة في المقام الاول ضد السفن والتجارة الايرانية ، التي عانت منهم عناء شديداً . وحوالي سنة ١٧٢٠ يبدو ان العمانيين كانوا مسيطرين على بعض الجزر الايرانية في اقليم بنهر عباس .. واستعادوا لفترة سيطرتهم على نفس هذه الجزر ، وارسلت قوة ايرانية لطردهم منها في سنة ١٧٢٠ لكن الغزو الافغاني لايران الذي حدث في نفس السنة ردّ الحملة الايرانية نحو الشمال ، ولا نجد معلومات أخرى عن أعمال العرب في هذه الجزر بعد ذلك .



غزو الايرانيين عمان واحتلالهم لها ١٧٣٧ - ١٧٤٤

مصاعب تواجه الامام سيف بن سلطان الثاني :

وحين بدأ حكم اليعاربة بالتدهور ، تحالفت عدة ظروف متواكبة على اسقاطه ، فالامام سيف بن سلطان الثاني ، حين التي نفسه مواجهاً بعدد ممن ينازعونه الامامة اتخذ لنفسه مجموعة من الجنود البلوش (١) ، لكنه سرعان ما هزم معهم ، فالتمس عون الايرانيين وامبراطورهم نادر شاه ، وفي نفس الوقت تقريباً وضع ثقته في تاجر من بلاده اسمه أحمد بن سعيد البوسعيد كشفت الاحداث لاحقاً عن ان مصالحه كانت تتعارض مع مصالح الامام تعارضاً تاماً .

الغزو والاحتلال الإيراني ١٧٣٧ - ١٧٣٨ :

ولم يهمل نادر شاه طلب امام عمان العون منه ، لكن هدفه كان منذ البداية ، وكما لاحظ الانجليز في ايران . لم يكن مساعدة امام عمان على قهر المتمردين عليه كما زعم ، بل كان ضم عمان الى امبراطوريته ، واجبرت الحملة الايرانية من بندر عباس في اول ابريل سنة ١٧٣٧ بقيادة لطيف خان وكانت تضم حوالي ٥٠٠٠ رجل معهم ١٥٠٠ حصان ، وارسل الهولنديون - تحت ضغط الايرانيين - سفينة من سفنهم مع هذه الحملة ، ويبدو ان الحملة نزلت اولاً في خور فكان حيث كان ثمة قلعة قديمة بنيت هناك وما زالت بقاياها موجودة في سنة ١٧٧٩ ، ويبدو ان مشايخ رأس الخيمة المجاورة لم يتأخروا طويلاً قبل اعلان ولائهم للإيرانيين .

وخلال سنة ١٧٣٧-١٧٣٨ اجتاح الايرانيون كل عمان واستولوا

(١) يبدو ان هذه هي بداية النظام الذي ما يزال موجوداً في عمان حتى اليوم للاستعانة بجند من المرتزقة الاجانب ، خاصة البلوش .

على مسقط ، وكانت مكاناً تزايد أهميته يوماً بعد يوم ، لكنه لم يكن بعد قد أصبح عاصمة البلاد ، ثم حاصروا صحار ، حيث كان فيها أحمد بن سعيد ، المرشح حديثاً للإمامة ، وقد قاوم حصار الإيرانيين مقاومة عنيفة عنيدة ، ولم يكن الامام عاجزاً كل العجز عن العمل لأنه في سنة ١٧٤١ كان ما يزال مملك ٩ سفن كبيرة ، وكان ثمة تحالف بينه وبين عرب رأس الخيمة من أجل السيطرة على جزيرة صغيرة بالقرب من الساحل الايراني ، ومنها اغاروا على بندر عباس غارة سببت الفزع للإيرانيين ، وفي نفس السنة اهتمت الحكومة الايرانية هياجاً شديداً لان سفينة انجليزية حصلت على ترخيص بالملاحة من امام عمان ، ولأن قائد احدى السفن الانجليزية عرض ان يبيع سفينته للامام .

طرد الايرانيين ١٧٤١ :

وقد قتل احد مدعي الامامة في محاولة ناجحة بعض الشيء لرفع الحصار عن صحار كما مات الامام نفسه غماً وكداً في حزام . وبقي احمد بن سعيد وحده ضد الايرانيين في الباطنة ، واخيراً تمسك العمانيون جميعاً بسبب الاغارات المفزعة التي كان يقوم بها أعداؤهم في كل مكان من البلاد ، وطردوا قوات الايرانيين من اراضي الداخل وارغموهم على رفع الحصار عن صحار ، وبعدها استطاع احمد بن سعيد استرداد مسقط دون اراقة دماء ، لكنه أكمل عمله الوطني هذا — كما يقال — بطريقة مختلفة ، فقد دعا جميع افراد الحامية الايرانية الى « بركة » وهناك غدر بهم ووقع بهم ملبحة رهينة .



الامام أحمد بن سعيد (١٧٤٤ - ١٧٨٣)

انتخاب الامام أحمد (١٧٤٤)

لقد منح حاكم صحار أعلى السلطات اعترافاً بفضلته الذي لا ريب فيه على البلاد وقيادته لطرد الايرانيين ، وهكذا أصبح احمد بن سعيد هو مؤسس حكم آل بو سعيد الذي ما يزال حاكماً في عمان حتى اليوم . ويبدو ان انتخابه للإمامة في رستاق كان امرأ دُبر بعناية ، لكننا نشك في أنه انتخب باجماع الاصوات ذلك بأن وجود بعض قبائل الجعافرة التي عارضت حكمه فيما بعد يشير الى انه قد وصل الى الإمامة بتأييد من الحناوية الذي تنتمي قبيلته - آل بوسعيد - اليهم .



التمرد وغيره من الاحداث في عمان ١٧٤٤ - ١٧٨٣

تميز عهد الامام أحمد بتوقف الاعتداءات الاجنبية على عمان ، لكن الخلافات والاضطرابات في الداخل استمرت حتى نهاية عهده . وقد جاءت هذه اساساً بفضل جهود اليعاربة لاستعادة مكانتهم . وعداء قطاع كبير من الجعافرة للامام احمد ، هذا الى جانب تمرد اثنين من ابناء الإمام نفسه وان لم يبلغ تمردهما على أبيهما حد تهديد الامامة . كذلك فان شيوخ اليعاربة والجعافرة اوقعوا الإمام غير مرة في مأزق خطيرة .

النزاع ضد اليعاربة :

تبدو الاخبار الباقية عن هذا النزاع مع اليعاربة غير متماسكة . ، والظاهر انه نشب عقب تولي الامام احمد مباشرة ، وكان زعيم الجانب

الآخر هو « بالعرب بن حمير » أحد افراد الاسرة القديمة الحاكمة ، ومقره كان بزاعلي في الظاهرة ، وأنصاره من الغافرية من قبائل اليعاقب والميايحه والنسيم . وبني قتب ، وفي بداية النزاع كان بالعرب مسيطراً على الميدان . لكنه هزم في النهاية وذبحه الإمام ، وتشير المصادر — رغم اختلافها — ان الى المعركة التي دارت في وادي معول وفي موقع فرقاً بالقرب من نزوة كانت هي الهزيمة النهائية لليعاربة .

التمرد في الظاهرة وغرب حجر :

وجاءت الازمة التالية التي واجهها أحمد بسبب مؤامرات ناصر بن محمد أحد زعماء الجعافرة في اقليم الظاهرة ، فقد حاول هذا الرجل الداهية ان يقيم قلعة له في عين بوادي الكبير ، غير ان جيرانه منعه ، فنجح بعد ذلك في التقرب من الامام وارتبط به برباط المصاهرة ، ووضع بين يديه قلعة غبي . وتحت حماية الامام راح يواصل مشروعاته هو للتوسع في عينين ، وبمجرد ان تحقق له هدفه هذا ، رمى بحلفه وراء ظهره واثار البلد على الإمام ، وقام بنفسه فاستولى على عينين ، وارسل الامام ابنه الاكبر هلال على رأس حملة الى وادي بني جعفر لتأديب الميايحه الذين قاموا بدور قيادي في التمرد ، فدمر حصونهم جميعاً وتقدم الإمام احمد بنفسه على رأس حملة الى عينين ، لكنه هزم هزيمة مروعة ، وتمت تسوية بينه وبين صهره الخائن استعاد فيها هذا الاخير مدينة غبي . وتشير هذه الاحداث الى ان الحصون في داخل عمان كان يكسبها ويخسرها آل بوسعيد بسهولة أكثر مما هي عليه الحال هذه الايام .

وفي فبراير ١٧٨١ — قبل نهاية حكم الإمام احمد — بقليل تمرد عليه ابنه سيف وسلطان واستوليا — بغته وغدرآ — على بركه ، بل لهما قتلا والي الإمام هناك وجنوده . لكن الإمام سرعان ما أغار على بركه واستردها وغفر لابنيه ، وسار بعدها لتأديب زعيم اليعاربة الذي كان قد جعله حاكماً لشغل ، وكان يظن انه وراء حركة التمرد في بركه .

وفشل هجوم الامام على نخل رغم استعداداته الكبيرة ففرض عليه صلح مشين . وفي الوقت الذي كانت فيه قوات الإمام كلها في مواجهة نخل اندفعت حشود من قبائل بني نعيم وبني قتب والظاهرة عبر وادي سمائل — الى مطرح فأغاروا عليها وهبوا . وكانت هذه هي بداية سلسلة متصلة الحلقات من أعمال مشابهة لم تنته الا في سنة ١٨٢٥ . وبعد ذلك اغلقت حزام — التي كان يقيم بها بعض البعارة — ابوابها في وجه الإمام ، وفشلت قواته في فتحها والاستيلاء على قلعتها ، وفقد الإمام هذا الموقع أيضاً .

تمرد ثان لسيف وسليمان ١٧٨١ — ١٧٨٢ :

وبعد هذا قام الاخوان سيف وسليمان بتمرد آخر كان أكثر نجاحاً هذه المرة ، فقد استولوا — في ديسمبر ١٧٨١ — على قلعتي جلالى وميراني في مسقط ، وسمح لهما أخيراً بالاستيلاء عليهما شريطة ان يعود سيف ضيفاً على ابيه ، واستمرت هذه الاتفاقية — التي حكم بها قضاة رستاق — سنة كاملة ، وفي نهايتها — وبعد ان اوفى الإمام احمد بوعدة — امر بابنه سيف فوضع في السجن واستعد لاسترجاع القلعتين وتمت تسوية جديدة أطلق بمقتضاها سراح سيف واستعاد الإمام قلعة ميراني .

وسلمت قلعة جلالى — بلا قيد ولا شرط — لسيف وسليمان . وفي العام التالي قام سيف وسليمان بخطف شقيقهما سعيد من بركة وعادا به الى قلعة جلالى في مسقط . ولا يذكر المؤرخون من أهل البلاد سبباً لهذه الحادثة ، لكن الغيرة من سعيد — الذي ييلو ان الإمام كان يعده للإمامة من بعده — كانت هي الدافع وراء هذا العمل . وسار الإمام مباشرة الى رستاق واتخذ موقعا في جزيرة مسقط ، وأطلق النيران على قلعة جلالى ومن عرض البحر الى الشرق . وأخيراً أمر قواته أن تقوم بهجوم — لم ينجح — من ثغرة فتحت في الجدار الغربي للحصن المحاصر ولم يأبه الإمام لفرار سعيد من الحصن وظل على هجومه العنيف —

لكن أخباراً وصلته عن زعيم من المنطقة المعروفة اليوم باسم عمان المتصالحه اسمه بن رحمة استطاع الاستيلاء على رستاق في غيبته ، مما حملته على الامر برفع الحصار عن القلعة والعدو عن ابنه مرة أخرى ، ولم ينتظر بن رحمة عودة الأمام ، بل لاذ بالفرار الى بلده .

الوضع السياسي الداخلي لدى موت الامام أحمد

١٧٨٣

وفي نهاية ١٧٨٣ مات الإمام أحمد في رستاق ودفن بها في الناحية الغربية من قلعتها ، وكان قبل موته - بل ربما في اوائل عهده - قد أقام حلفاً عن طريق المصاهرة بينه وبين اليعاربة فتزوج بابنة آخر أئمتهم سيف بن سلطان . ويوصف الإمام أحمد دائماً بأنه قد حكم عمان كلها من جعلان الى البوريمي ، ولكن يبدو انه لدى موته لم تكن أقاليم الظاهرة وجاو ، ولا القلاع الحصينة الهامة في نخل وحزام تحت سيطرته رغم قربها من عاصمته . بل وحتى مسقط كان إبنائه المتمردون يسيطرون على جانب منها . ولنا ان نشك ايضاً فيما اذا كانت سيطرته على باقي عمان كانت سيطرة كاملة او محكمة ، وفي إفريقيه فقد الإمام أحمد ميناء ممبسا الذي كان تابعاً لاسلافه ، حين استولت عليه قبيلة بني مزار .



علاقاته بشمال غربي عمان ١٧٤٤ - ١٧٨٣

خلال حكم الامام احمد ، كان الوضع السياسي للإقليم الجبلي الذي يفصل خليج عمان عن إيران وضعاً غامضاً ، ويبدو ان الامام قد فرض سلطته على أهل الاقليم بالقوة في البداية . ولكن رأس الخيمة كانت من اول الاخطار التي كان على أحمد بن سعيد ان يواجهها بعد توليه الإمامة . ورغم ان شيخ القواسم اضطر للراجع بعد معركة تعادل فيها الطرفان في بنية بوادي حام . الا ان هيئة الامام اصبحت بضربة شديدة من جراء ذلك ، وفي سنة ١٧٥٨ عقد تحالف بين ملا علي شاه حاكم هرمز وشيخ رأس الخيمة ضد الامام فتحرك اسطول مسقط من دبي ، ولكن يبدو انه لم يستطع اللحاق بالاعداء . وفي سنة ١٧٦٠ ارسل الامام بعض سفنه الى بندر عباس لنجدة خان لار وبني معن ضد هجوم عرب رأس الخيمة ، ولكن هذا الهجوم لم يحدث في النهاية . فقد عاقت اثنان المشكلات التي كانت قائمة بينه وبين الوكيل كريم خان في شيراز عن القيام بهذا الهجوم . وفي سنة ١٧٧٣ - وكما سترى فيما بعد - ظهر تحالف بين امام عمان وشيخ رأس الخيمة ضد الايرانيين ، لكن هذا التحالف انتهى في سنة ١٧٧٥ وبدأت المعارك في البر بين هذين الحاكمين العريين ، وفي ١٧٨٠ انتقلت الحرب بينهما الى البحر أيضاً ، وقد اشرنا من قبل الى هجوم بن رحمه على رستاق في سنة ١٧٨٣ ومحتمل ان يكون بن رحمه هذا هو الشيخ صقر شيخ رأس الخيمة والذي كان احد أجداده بالفعل يسمى باسم رحمة .



علاقته مع ايران ١٧٤٤ - ١٧٨٣

ربما يعود الفضل في احجام الايرانيين عن غزو جديد لعمان بعد تولي الامام احمد الى سمعة الامام الحرية وضخامة مصادره اقل مما يرجع لموت نادر شاه في سنة ١٧٤٧ ، والمشكلات التي كان على خلفه الوكيل كريم خان ان يواجهها .

١٧٦٩ - ١٧٧٩ :

واستمر العداء على اية حال بين الامام وبعض المسئولين المحليين في ايران ، وكان هؤلاء يتابعون اعمال الامام بغيرة وحسد ولا يضبطون فرصة تلوح لمضايقته ومعارضة خططه ، وهكذا .. في سنة ١٧٥٣ - ، وكما اشرنا في الفصل الخاص بتاريخ الخليج . استولى خان لار بمساعدة وكالة شركة الهند الشرقية في بندر عباس . وكان يضغط عليها ضغطاً متواصلاً - على سفينة اشترها امام عمان من عبد الشيخ حاكم قشم وضمها الخان الى اسطوله . وفي سنة ١٧٥٨ تم عقد حلف يهدد الامام كما اشرنا بين ملا علي شاه حاكم هرمز والشيخ العربي في رأس الخيمة ، وفي سنة ١٨٦٠ أصبح الإمام نفسه عضواً في هذا الحلف الى جانب خان لار الايراني وقبيلة بني معن التي تقيم على الساحل الايراني ضد القواسم في رأس الخيمة .. ولكن - في كلا التحالفين - لم تنشأ بين الاطراف المتصارعة اية معارك ، وفي ١٧٦٥ شحنت حمولة البن التي كانت تصدر كل عام من مسقط الى البصرة - خشية عرب بني كعب الذين كانوا يقومون بأعمال القرصنة في شط العرب - على احدى السفن الحربية التي يملكها الامام ، لكن السفينة لم تتقدم أبعد من خارج حيث توقفت في نهاية السنة ، واغرقت حمولتها في الوكالة الهولندية ، واستولى عليها - الى جانب هذه الجزيرة - المير مهنا زعيم القرصنة في ريج في اليوم الاول من يناير سنة ١٧٦٦ . وفي ١٧٦٧ استولى مير مهنا على اسطول من صور كان يحمل البن الى البصرة « متعللاً بوجود عوائل جمركية لم يدفعوها » وفي خريف نفس العام ،

تراكم أكثر من ١٠٠٠ حمولة من البن في مسقط لم يتيسر شحنها الى
البصرة خوفاً من المير .

١٧٥٣ - ١٧٦٧ :

وفي ١٧٦٩ طلب الوكيل كريم خان - الذي كانت سلطته في
شiraz قد تدعمت - استعادة السفينة الايرانية التي آلت الى الإمام ،
كما طلب ايضاً ضرورة دفع العوائد المتأخرة عليه والتي كانت مستحقة
لنادر شاه . ورفضت حكومة عمان كلا المطالبين ، وردت بأن تلك
السفينة كان تم ابتياعها بطريقة شرعية من الشيخ عبدالله في هرمز ،
وبالتالي لا مبرر لردها . ثم ان « الجزية السنوية التي كانت تدفع لنادر
شاه لم تكن مشروعة .. غير انه كان طاغية .. وكان قوياً ظالماً : ولم يكن
من العدل ان نرفض دفعها » .. لكن الامر هنا يختلف قدر الاختلاف
بين رجلين .. « كنا نخاف من احدهما لكننا نستهن بالآخر .. كان
الاول فاتح ايران كلها ، والثاني وكيلا عن اقليمين او ثلاثة من اقاليمها
وبالتالي فاذا اصر كريم خان على مطلبه هذا فلن نجيبه الا بطلبات المدافع
والرصاص » .. ومن ثم حجز الامام اسطول البن الذي كان يتجه الى
البصرة في مسقط ، لكن الايرانيين استطاعوا الاستيلاء على سفيتين
كانتا محملتين بالبن وغيره كانتا في طريقهما الى البصرة ، وتبع ذلك
عدة اشتباكات بين الفريقين في البحر . كانت الغلبة فيها عموماً للامام
وحلفائه . وفي ١٧٧٠ قام اسطول الامام - وعلى ظهره عدد كبير من
الرجال المسلحين - بمظاهرة استعراضية خارج ميناء بوشهر ، وقام
واليه على مسقط سنة ١٧٧٣ (١) ، متحالفاً مع شيخ رأس الخيمة وحاكم
هرمز بتلميز سفيتين ايرانيتين في بندر عباس وثالثة في لنجة . واستطاع
كريم خان سنة ١٧٧٣ ان يجمع اسطولا عهد بقيادته الى المير علي من ريج
وكان مكوناً من السفينة الانجليزية التي استولى عليها الايرانيون منذ زمن

(١) كان هذا هو خلفان بن محمود الذي استقبل السفينة فرانكلين في
مسقط فيما بعد .

بعيد « تيجر » وسفينة قديمة كانت في بوشهر جهزت خصيصاً لهذه المناسبة وكل سفن ريج ، الى جانب ثلاث سفن اخرى . لكن لم يسهل اقناع طاقم البحارة بمواجهة قوى الامام البحرية ، كما ان بني كعب من عربستان الذين كان مطلوباً منهم العون كانوا دائماً يتمردون ويخرقون الاوامر . واخيراً في ربيع سنة ١٧٧٤ ، وبعد ان فشل الوكيل في الحصول على العون من البريطانيين في حملته هذه على مسقط ، عهد الى الشيخ ناصر من بوشهر بقيادة الاسطول الايراني الموحد ، وخول حق التفاوض مع الامام الذي كان يبلو في ذلك الوقت ميلاً لاقامة علاقات ودية مع ايران — حتى إنه أخطى بعض الممتلكات الايرانية التي كان قد سبق له الاستيلاء عليها . لكن كريم خان كان من ناحيته مصراً على التزام الامام بدفع الجزية بينما الامام من الناحية الاخرى كان يصّر على عدم الدفع . لهذا لم تجد المفاوضات شيئاً ، وأعلن الامام ان اسطوله سيقيم برحلته المعتادة الى البصرة وسيعتمد على قوته لرد أي اعتداء من جانب كريم خان او غيره من الاعداء . وفي اغسطس ١٧٧٥ — حين زار مستر يارسونز مسقط وجد اسطول الامام راسياً فيها ، وفي مطرح مستعداً لمصاحبة اسطول تجاري ضخم عمل بالتجارة الى البصرة التي كان الايرانيون يحاصرونها في ذلك الوقت . وكانت القوة الضاربة في الاسطول لا تقل عن ٣٤ سفينة ، منها اربع بنيت في البصرة لكل منها ٤٤ مدفعاً ، ٥٠ مدمرة بكل منها من ١٨ الى ٢٤ مدفعاً ، والباقي سفن صغيرة يتراوح تسليح كل منها ما بين ٨ الى ١٤ مدفعاً ، وكان ما يزال مسموحاً للايرانيين بالرسو في مسقط للتجارة فقط ... ولكن .. كان الميناء قد تراكمت فيه البضائع بسبب الحرب . وانزل نصف التجار بضائعهم ووضعوها في الطرقات دون تخزين مطمئنين تماماً الى حراسة شرطة الامام البقطة . وقبل ان الامام كان ينتوي — اذا سقطت البصرة — ان يرسل سيداً من لدنه — مصحوباً ببعوث المغول — الى كريم خان ليطالب اليه توقيع الصلح مع الامام ، وان يعد هذا بدفع جزيته في كل

سنة . أما كريم خان فحين سقطت البصرة أخيراً في سنة ١٧٧٦ ، طلب لإعداد تقارير عن امكانية الزحف منها براً الى عمان ، غير ان اياً من الطرفين لم يقيم بخطوة عملية . وكان شيخ هرمز — بأمر من الوكيل — ما يزال يوالي حروبه البحرية ضد الامام ، وفي صيف سنة ١٧٧٦ قام بالاستيلاء على سفينة لبعض رعايا الامام كانت محملة بالبضائع من مسقط الى بوشهر والبحرين ، لكنه في نوفمبر ١٧٧٨ اعد له كمين وقبض عليه وارسل الى مسقط على ظهر سفينة عمانية .. غير انه استعاد حريته في العام التالي . وجاء موت كريم خان في سنة ١٧٧٩ ليقتضي مؤقتاً على نفوذ ايران في الخليج . وليزيد من سيطرة عمان وغيرها من القوى العربية الاخرى على البحر حتى اصبح مقصوراً عليهم دون منازع .

علاقاته بتركيا ١٧٤٤ - ١٧٨٣

رأينا أثناء حصار الايرانيين للبصرة في سنة ١٧٧٥-١٧٧٦ أن الامام قد أعد حملة لمساعدة الاتراك الذين رفضوا آخر الامر التحالف معه ضد أعدائه ، وأدت حملته هذه الى تأخير سقوط المدينة زمناً . وترد العمليات التي قام بها اسطول الامام في شط العرب مفصلة في الجزء الخاص بتاريخ العراق التركي . ولقد كان الاتراك وراء رفض عمان دفع الجزية لايران ، ولعل هذا من الاسباب التي أدت بكريم خان الى الزحف بقواته على البصرة . على ان الاتجاه الطبيعي للامام في تلك الظروف ألا وهو الوقوف الى جانب الباب العالي العثماني قد تعزز فيما يبدو بوعد قدمه الاتراك له بالمساعدة ، ولقد كان معظم تجارة عمان في ذلك الوقت مع العراق التركي ، كما كان «أسطول البن » الذي كان الامام يرسله كل سنة من الاحداث التجارية الهامة في البصرة ، وفي سنة ١٧٩١ قام الاتراك بأعمال عدائية ضد عرب بني كعب لانهم هاجموا الاسطول العثماني في شط العرب .

علاقاته بالهند ١٧٤٤ - ١٧٨٣

نشأت العلاقات الدبلوماسية بين عمان والهند في عهد الامام احمد باشرارك سفينة حربية عمانية عليها مبعوث من عمان في صد غارة القراصنة على ساحل مالابار كانت تهذب تجارة الارز بين مانجالور ومسقط وبعد هذه الحادثة ارسل حاكم مانجالور (١) ، اعترافاً بجميل الامام ، مبعوثاً من لدنه كان شكلياً موقداً باسم امبراطور المغول في الهند فزار رستاق وعقد معاهدة مع الامام يتعهد فيها امبراطور المغول بالوقوف الى جانب الامام ضد اعدائه وامداداه بالمال والرجال ، واستمرت هذه البعثة التي بدأت في سنة ١٧٧٤ وربما في سنة ١٧٧٦ ، حتى سنة ١٨٠٠ وقد اقطع الامام ذلك المبعوث قطعة ارض شاد عليها بيتاً له ظل قائماً حتى منتصف القرن التاسع عشر ويعرف باسم « بيت النواب » ، وكان متوقفاً في سنة ١٧٧٦ ان يطلب الامام - في حالة سقوط البصرة - عون هذا المبعوث لتسوية الامور بينه وبين ايران ، ولكن لا يبدو ان هذه التوقعات قد تحققت .

علاقاته بالدول الاوربية ١٧٤٤ - ١٧٨٣

العلاقات مع بريطانيا ١٧٧٤ - ١٧٨٣ :

كانت علاقة شركة الهند الشرقية بعمان علاقة ودية رغم انه لم يكن في عمان بعد أي ممثل اوروبي . وكانت الشركة تقف على الحياد دائماً من الخلافات الدائمة التي كانت تثور بين الامام من ناحية والحكومة الايرانية والرؤساء الايرانيين الصغار وشيخ رأس الخيمة من ناحية اخرى

(١) كان اسم هذا المبعوث عندئذ « طيبوساحب » الذي أصبح لاحقاً حاكم ميسور ، ولكن من الصعب تصديق ان حكومة المغول التي كانت قائمة وقتذاك كان لها شأن كبير بالامر كله .

وفي سنة ١٧٣٥ - كما اشرنا قبلا - وقف وكيل الشركة في بنلر عباس الى جانب خان لار في خلاف حول سفينة ايرانية باعها مواطن ايراني لامام عمان ، وكان قد تردد سنة ١٧٥٨ ان قائد إحدى السفن الانجليزية الصغيرة قد سلمها للامام لاستخدامها في حملة بحرية كان الاخير يعلها ضد رأس الخيمة ، وفي سنة ١٧٦٣ - لدى تعيين مسر برايس مندوباً إقليمياً للشركة في ايران - طلب منه المرور بمسقط في طريقه الى الخليج للحصول على معلومات ، وخولت له صلاحيات تقديم هدية بما قيمته ٢٠٠ روية باسم « الشركة المعظمة دليلا على المودة » لوسيط هنلوكي يسمى ناروتام كان يعمل كممثل محلي قدم لهم خدمات كثيرة في نقل المعلومات للهند . وفي ١٧٦٩ كان موظفو الشركة في البصرة يميلون الى مساعدة الامام بارسال السفن التجارية لرعاياه في البصرة ، لكنهم تراجعوا عن ذلك بسبب اوامر صدرت اليهم بتحاشي معاداة كريم خان الى جانب أنهم كانوا واثقين من ان الامام قادر على تسوية أموره هذه دون معونة منهم . وفي ١٧٦٩ قام مسر بودام (١) من رئاسة بومباي بزيارة مسقط دون ان يحضر الوكيل والمقيم في البصرة باعتزاهم القيام بالزيارة ، واعتبر عمله خطأ طلب الاعتذار عنه ، لكن رئاسة بومباي رأت في طلبهما « سخفاً ولفوا لا معنى له ، فمسر بودام ليس تابعا لهما وليس لهما ان يحاسباه على اعماله » ، وقد اشارت حكومة عمان بعد عدة سنوات الى هذه الزيارة على أنها المناسبة التي بدأت فيها العلاقات الودية بينهم وبين الحكومة البريطانية . وفي سنة ١٧٧١ اقترحت وكالة البصرة تحالفاً مع الامام بهدف الوقوف ضد قراصنة ريج وخارج وكانت ترى ان اعمالهم تقع بتحريض من كريم خان ، لكن هذا الاقتراح رفض نظراً لانه كان يتطلب القيام بحملة بريطانية بحرية على نطاق واسع .. وقرر مجلس ادارة الشركة في لندن ان يكون

(١) ربما كان هذا هو مسر ر - هـ بودام الذي أصبح في سنة ١٧٨٥ حاكم بومباي .

ميناء مسقط - طوال استمرار عمليات القرصنة - هو الميناء الذي تلقى به السفن الانجليزية المصعدة في الخليج » (١) الطرادات البريطانية التي تقوم بحمايتها ، وفي سنة ١٧٧٣ حين انسحب اعضاء الوكالة البريطانية من البصرة الى بومباي لتفشي الطاعون في البصرة أقاموا في مسقط - وكان يرئسهم مستر مور - من ٤ الى ٦ مايو ، ثم ترك واحد منهم هو مستر ابراهام أصدرت اليه تعليمات بأن يمضي الى بوشهر ومن هناك يرقب سير الامور في البصرة . ولدى العودة الى البصرة في أواخر السنة رسا الوكيل والمقيم مرة أخرى في مسقط وأقاما فيها من منتصف نوفمبر حتى اول ديسمبر انتظاراً لاصلاح عطب اصاب السفينة « الفرات » التي تحملهما والتي كانت قد فقدت التوجيه وجنحت الى الشاطئ لدى دخولها الميناء . وفي ١٧٧٣ كان للشركة ممثل في عمان هو وسيط من أهل البلاد اسمه ناربان داس يبدو انه ظل في هذا العمل حتى زيارة الرائد كوبر في سنة ١٧٧٩ .

العلاقات مع فرنسا :

وكانت الدولة الاوربية الاخرى ذات العلاقة بعمان في هذه الفترة هي فرنسا التي استطاعت - عن طريق وكيلها في بغداد ان تظل على تراسل مع الامام وان ترسل اليه بعض المواد الحربية كهدايا بين الحين والحين . لكن هذه العلاقات الودية قد انقطعت في سنة ١٧٨١ حين استولى الفرنسيون خطأ على السفينة « صالح » التابعة للامام - وهي سفينة مسلحة بخمسين مدفعاً - ولم تعد العلاقات الى سابق عهدها الا بعد سنين طويلة .

و حين مر الرحالة نيبور بمسقط سنة ١٧٦٥ ، لم يكن ثمة مستوطنون اوروبيون رسميون او غير رسميين في ذلك الميناء .

(١) يبدو ان هذا الامر كان يسرى على السفن البريطانية فقط ، لكن برستور كتب في سنة ١٧٧٥ يؤكد ان السفن الوطنية التي كانت تفضي ذهابا وايابا الى البصرة كانت تتمتع بنفس الامتياز .

الإدارة الداخلية والعوائد ١٧٤٤ - ١٧٨٣

كان الامام احمد يتمتع باحترام رعاياه وتقديرهم رغم خروج البعض على طاعته كما رأينا . وقد خلف وراءه شهرة وصيتاً ذائعين لتمسكه بالعدل والحرية . وكان اهل صحار - بوجه خاص - مخلصين أشد الاخلاص لحاكمهم القديم اذ ظلما قدموا له العون ووقفوا الى جانبه في مختلف الازمات التي واجهها بعد توليه الامامة . وكان الامام يكفل الحرية الدينية المطلقة لرعاياه حتى الهندوكيين منهم ، وكانت شرطته على جانب كبير من اليقظة والكفاءة في مسقط ، فكفلت لاهل البلاد والاجانب معاً الامن على ارواحهم وممتلكاتهم .

وقد حقق الامام احمد مكانة جاوزت اسلافه واحاط نفسه بحاشية لامن السياسيين فحسب بل من رجال الأدب والقانون أيضاً ، وكان يجمي الشعراء .. او على الاقل من كانوا يمتدحونه في أشعارهم .

وقد ترو عوائله من مسقط في سنة ١٧٦٥ بحوالي مليون روية ، وكانت ضريبة الواردات في ذلك الوقت تتحدد تبعاً لجنسية التاجر ودينه . وكانت محددة بنسبة ٥٪ من الثمن بالنسبة للتجار الاوربيين ، ٦٪ بالنسبة للمسلمين ، ٩٪ للهندوكيين والهنود ، كما كان الامام يتقاضى ٦٪ من محصول الثمر عيناً ، وكان هذا المحصول ، وما يزال حتى الآن ، هو المحصول الاقتصادي الاول في البلاد ، وكان الامام أيضاً يتجر لحسابه الخاص فيصدر العبيد والماعز على ظهور سفنه الى زنجبار وكلوه .



المصادر العسكرية للامام احمد

كانت القوة البحرية للامام تتكون في سنة ١٧٦٥ من ٤ سفن كبيرة و ٨ صغيرة ، وكانت السفن الكبيرة تخصص في اوقات السلم للتجارة

في شرق افريقيا ، بينما تبقى السفن الصغيرة لحماية شواطئ عمان من القراصنة .. وان لم تستطع ابداء تحقيق ذلك الواجب الاخير تحقيقاً وافياً ، وقد ازداد اسطول مسقط زيادة كبيرة في سنة ١٧٧٥ كما رأينا ، فساد البحر تماماً في مواجهة ايران ، وكان للامام حرس خاص من العبيد الافريقين للدفاع عن رستاق ، وجيش من العرب الاحرار للعمل في البلاد ، وكان جنود الامام وقت زيارة الرحالة نيور لمسقط مسلحين بالبنادق التي تطلق بإشعالها وبالسيوف والبلطات ، وكان الامام يدفع لكل جندي ٤ رويات في كل شهر .



تجارة مسقط على عهد الامام أحمد

ازدهرت التجارة مع البصرة ازدهاراً عظيماً على عهد الامام حتى بلغ الاسطول التجاري في سنة ١٧٦٥ حوالي خمسين سفينة تقوم برحلات سنوية الى البصرة ، ونلاحظ ان بحارة صور كانوا مشهورين أساساً بدورهم في هذه الرحلة السنوية لتجارة البن من اليمن الى العراق التركي ، عن طريق مسقط ، بين الخليج والهند والبحر الاحمر . وكان انتقال الوكالة الانجليزية من بندر عباس في سنة ١٧٦٣ امراً ذا فائدة عظيمة لمسقط — التي اصبحت في سنة ١٧٧٥ أهم موانئ التجارة الداخلية . وكانت الصادرات التي تأتي الى مسقط من داخل جزيرة العرب هي الصمغ والمشروبات وريش النعام والجلود وعسل النحل وشمع العسل والماشية والاغنام . أما الصادرات من الخليج للاستهلاك المحلي فكانت التوابل الهندية والبهار والارز والتبغ والبن والسكر ، هذا الى جانب الثياب الانجليزية والماشية والآلات ، وازدهرت أيضاً التجارة العابرة في مسقط حتى اغرقت الخليج بكل الوان السلع والبضائع .



الامام سعيد بن أحمد ١٧٨٣ انتخاب الامام سعيد وتوليته الامامة ١٧٨٣

كان هلال الابن الاكبر للامام احمد أعمى مما جعله غير مؤهل للامامة فوقع اختيار الناخبين على الابن الذي يليه - سعيد الذي قام بدور سلمي في النزاع بين الامام الراحل وابنيه سيف وسلطان . وكان الامام سعيد هو آخر امام منتخب في عمان ، كما كان ايضاً آخر الأئمة الذين اتخذوا رستاق عاصمة لهم ، وقد فقد شعبيته منذ استهلال حكمه . وبعد فشل محاولتين لعهده عن الامامة وتولية أخيه قيس التالي له في السن ، تنازل الامام لابنه الكفاء حمد ، وكان سعيد أثناء بقاءه في رستاق منغمساً في حالة من الحمود لا تختلف كثيراً عن الضعف العقلي لكنه ظل حتى وفاته - بعد زمن طويل في عهد سعيد بن سلطان (١) - محتفظاً بلقب الامام ، بل وبدأ في وقت من الاوقات - ولفترة قصيرة - كما لو كان الحاكم الفعلي للبلاد .



السيد حمد بن سعيد ١٧٨٤ - ١٧٩٢

الاحداث في عمان ١٧٨٤ - ١٧٩٢

لجأ حمد في بداية حكمه الى اسلوب الدس والتآمر ، واجتمع عن استخدام القوة السافرة ، وربما كان لهذا السلوك اسبابه في عجز والده واستحالة تعزيز مركز العائلة الحاكمة بوسيلة أخرى .

(١) كان سعيد بن احمد ما يزال حياً سنة ١٨١١ ، لكنه مات قبل سنة ١٨٢١ .

وقد البتت محاولة خلع سعيد وتنصيب أخيه قيس ما كان يتمتع به
 الاخير من الشعبية عند الناس ، لكن وجه الخطورة على حمد تمثل
 في عمية سعيد وسلطان اللذين اشاعا الاضطراب في السنوات الاخيرة
 من حكم الامام احمد . وسرعان ما ارغم سيف على مغادرة البلاد
 والاقامة في شرق افريقيا حيث مات فترة في لامو وهرب السيد سلطان
 الى جوارر في سنة ١٧٨٤ حيث أقطعه خان قلات ذلك المكان (١) ،
 لكنه ظل بين الحين والحين يجدد الصراع على أرض عمان ، واستطاع
 في احدى المرات — بمعاونة قبائل الجعافرة — ان يغزو وادي سمائل لكنه
 فشل في السيطرة على القلعة القائمة هناك وقد دمر جزء من سيجه ،
 واستطاع مرة اخرى — أثناء غياب حمد في رستاق — أن يغزى على مطرح
 وينصب نفسه حاكماً لفترة في دارسيث . كما هزم والي مسقط الذي حاول
 أن يصدّه عن مطرح وطارده حتى بوابة جبر في مطرح . لكن الحرب
 العلنية السافرة لم تكن ابداً تحول بين لقاء الاقارب المتصارعين من آل
 بو سعيدي ، فقد التقى حمد سلطان وغير مرة ، كان كل منهما فيها
 ينافق الآخر ويطري شجاعته .

ومات حمد بالجلري في مسقط سنة ١٧٩٢ ودفن في واد خلف المدينة



حكم حمد وسياسته ١٧٨٤ - ١٧٩٢

نستطيع القول استناداً للمعلومات القليلة التي توفرت عن حكم حمد
 بأنه كان متواضعاً عالي الهمة ، وكان دؤوباً بشكل خاص في محاولة
 تعزيز قواعده العسكرية ، فقد استطاع بالمعاملة الودية ان يجعل من حاكم
 نخل البحر صديق عمره ، واستطاع بمعاونة بني كلبان أن يستولي على
 قلعة البهلة الحصينة من يدي شيخ عبريني كما حصن الروى وعزز
 الدفاع عن مسقط وبركه . وامر بأن تبنى له فرقاطة ضخمة سماها

(١) أنظر : تاريخ جوارر ص ٦٠١ ، ولقب سلطان عمان الحائى
 ما يزال يعتمد على هذه الهبة .

« الرحماني » في زنجبار (١) وفي سنة ١٧٩٠ كانت مسقط بفضل تزايد النشاط التجاري أغنى وأهم موانئ منطقة الخليج على الإطلاق .

نقل العاصمة من رستاق الى مسقط حوالي سنة ١٧٨٤ :

ولكن ربما كان اهم ما حدث في عهد حمد هو نقل العاصمة من رستاق في الداخل الى مسقط على الساحل . وكانت لهذه الخطوة نتائج بعيدة ودائمة ، فهي قد ابعدت حكام عمان من حيث كانوا لا يستطيعون الابقاء على أنفسهم الا بالوسائل العسكرية والسياسية ، ويسرت لهم جمع العوائد بسهولة على طول ساحلهم ، واستطاعت ان تضمن لهم شبه سلطة بغير اكراه عليها ، وهي أخيراً قد عرضتهم لغزو الحضارات الاجنبية ، فباعدت بينهم وبين النظام القبلي في الداخل وقللت أيضاً من شعبيتهم بين رعاياهم ، فلو ظلت العاصمة في الداخل كما كانت لكان محتملاً ان تظل حكومة عمان طوال القرن التالي أكثر قوة وانضباطاً ، ولما حدث التحلل الخلقي في الاسرة الحاكمة على ذلك النحو من السرعة .

تجديدات أخرى مهمة :

كما حدثت عدة تغييرات سياسية أخرى ذات أهمية في ذلك الوقت . فالملل الى الاخلد بنظام الملكية الوراثية — الذي وضع أثناء حكم اليعاربة — قد أكده الحاكم الاول من اسرة آل بو سعيدي . ولكن ثمة مبادئ واضحة تحدد الاختيار ، واصبح النظام الجديد ، الذي يمكننا ان نطلق عليه النظام الوراثي الناقص ، يتيح المجال للفوضى والخلاف أكثر من نظام الانتخاب القديم . كما وضع في ذلك الوقت ايضاً ميل الحاكم لأن يقطع اقاربه الاقاليم ليحكموها ، وكان ذلك يتم بتعيينهم ولاه ، ولكن

(١) احترقت هذه السفينة في ميناء مسقط قبل موت حمد بثلاثة ايام . ونلاحظ انها سميت بنفس الاسم القديم الذي كان لسفينة الامام أحمد التي استخدمت ضد قراصنة مالابار وساهمت في انقاذ البصرة .

هؤلاء الولاة كانوا يعملون بنورهم على الاستقلال بولاياتهم وتحويلها الى مشيخات مستقلة ، مما فكك البلاد وأدى الى شل الحكومة المركزية .



علاقاته بالدول الاوربية ١٧٨٤ - ١٧٩٢

العلاقات مع بريطانيا ١٧٨٤-١٧٩٢ :

خلال حكم حمد ، ظلت حكومته في عمان ترفض الطلبات المتكررة من البريطانيين لافتتاح وكالة لهم في مسقط ، وفي سنة ١٧٨٥ كانت شركة الهند الشرقية ما تزال بلا ممثلين هناك اللهم الا وسيطاً من أهل البلاد كان اسمه « خوجا تشاندر خان » .

وفي ١٧٩٥ زارت الميناء ثلاث سفن فرنسية الاولى في ٢٢ اغسطس وكانت سفينة حربية مجهزة بـ ٤٤ مدفعاً وتحمل ٣٥٠ رجلاً ، والسفينتان الباقيتان اصغر منها ، احدهما سفينة تجارية . ومكث الفرنسيون عدة أيام ، وتردد انهم طلبوا السماح لهم بانشاء وكالة في المدينة ، لكن حاكم مسقط - الشيخ خلفان - رفض طلبهم بناء على اوامر الامام .



السيد سلطان بن أحمد ١٧٩٢ - ١٨٠٤

لم تبرز بعد آثار المساوىء التي اشرنا اليها فيما سبق في عهد سلطان ، الابن الخامس للامام احمد ، والذي وضعته قوة شكيمته الآن على قمة السلطة .. وكان حكمه قوياً . وأصبحت عمان ، التي طالما عانت فيما سبق بسبب طموحه ، تحقق كسباً كبيراً من عزمه وقوة شكيمته . ونستطيع ان نقسم عهد سلطان الى قسمين : ما قبل سنة ١٨٠٠ وما بعدها ، تميزت الفترة الاولى بفتح أقاليم جديدة وتميزت الاخرى بنضال - لم يحقق نجاحاً

كاملاً - لحماية حدود عمان من غزو وهابي وسط الجزيرة وحلفائهم
من القواسم في اقليم عمان الجبلي (١) .



عزل سلطان وتفكك عمان ١٧٩٣

حين مات حمد حاول ابوه الامام الاسمي ان يجدد اعلان نفسه اماماً
لعمان . لكن السيد سلطان لم يكن يود ان يخضع لسلطة الامام سعيد ..
فسرعان ما اعلن نفسه سيد قلاع بركة ومسقط ، وكان يؤيد سلطان في
البداية شقيقه قيس الذي كان يسيطر على صحار ومطرح والذي كان
يعلن انه معين من قبله . غير ان استيلاء سلطان على حصن مطرح اخيراً
جعل شقيقه يفتح عينيه على حقيقة نواياه ، وأكمل سلطان فتوحاته بأن
طرد من قلعة بيت الفلاح آخر جندي مناويء في اقليم مسقط .

ولم تستطع قوات سعيد وقيس مجتمعة ان تزلزل وضع سلطان خاصة
لأن الجعافرة في جميع أنحاء البلاد كانوا يؤيدونه .. فامه كانت احدى
قريبات شيوخهم الكبير ، وقد اجتمعت العائلة في بركة وتم بينها الاتفاق
على ان تصبح السلطة العليا لسلطان ، وتم الاعتراف بفتوحه هذه غير
المنتظمة ، واصبح الامام الاسمي مالك رستاق ، وبقيت صحار في
حوزة قيس .. وبعد هذه الاتفاقية عاش الاشقاء في مودة . ففي سنة
١٧٩٩ قام بنو نعيم - ومعهم بنو قتب وقسم من بني ياس بتهديد صحار .
لكن سلطان وسعيد هبا المناصرة قيس وأوقعا بالغزاة هزيمة ساحقة في

(١) القواسم قبيلة صغيرة ، احتفظت بمشيخة الشارقة ورأس الخيمة
زمنًا طويلاً ، وما يزال اسم القواسم يستخدم حتى اليوم أحياناً
ليعني كل العرب الخاضعين لسلطان هذه الأسرة ، أما في بداية القرن
التاسع عشر ، فقد كانت هذه الكلمة تعني كل القبائل الخاضعة
لحكم القواسم أو بتعبير آخر - تعني كل القاطنين فيما يعرف باسم «
» عمان المتصالحة » - ما جداً بنى ياس وربما أيضاً القاطنين في
رموس الجبال -

« دباغ » ، وفي نفس الوقت تقريباً قام السلطان بالتنكيل ببلو اقليم دارو لانهم أغلوا بأمن البلاد ، ويبدو ان قلعة نخل ظلت طوال فترة حكم سلطان في حوزة حاكم مستقل ممثل للعبارة .

★ ★ ★

حروب وفتوحات سلطان علي الساحل الايراني

١٧٩٣ - ١٧٩٤

من اول الاعمال التي قام بها السيد سلطان بعد توليه الامامة احتلال جوادراتي كان قد نفى اليها في حماية خان كالات ، وقد عين فيها سلطان والياً باسمه كان يعمل بأوامره ، واستولى بغتة على شهباز وضمها لاملاك سيده ، وقاد السيد سلطان بنفسه حملة بحرية على بني معن ، الحاكين في قشم وهرمز ونكل بهم تنكيلاً شديداً وترتب علي هذا أمر طبيعي لكنه هام من الوجهة التاريخية ونعني به تحول العوائد في سنة ١٧٩٤ (١) التي تدفع ايجاراً لبندر عباس وما جاورها — بما في ذلك ميناب وجزر قشم وهرمز وهانجام — من شيخ بني معن الى حاكم عمان ، ولم يكن هذا الاجار السنوي يزيد في البداية عن ٤٠٠٠ رويية ، لعله ظل هكذا حتى سنة ١٨٢١ ، ولكن يبدو ان الحكومة الايرانية قد طلبت من السيد ضمان الدفع ، فقدم لها هذا الضمان في شخص تاجر ايراني اسمه « حاجي خيالات » .

★ ★ ★

الاحتكاك بينه وبين ايران وتركيا وحربه ضد

القواسم ١٧٩٤ - ١٨٠٠

يبدو ان ما وصلت اليه عمان بسرعة من قوة بارزة في ظل حكايها الجليلد آثار موجة عارمة من القلق . وفي سنة ١٧٩٧ حدث نزاع بين عمان وايران ،

(١) كانت سنة ١٧٩٤ هي السنة التي تمكن فيها آغا محمد خان كاجار من هزيمة لطف علي خان زائد ، وايجار بندر عباس و ٥٠ الخ . اذا كان قد تم بالفعل التنازل عنه فلا بد ان ذلك وقع من احد هذين .

وصدرت التعليمات لشيخ بوشهر بتجهيز حملة برية لانتزاعها في مسقط ، ولكن يبدو انه عجز عن تنفيذ تلك التعليمات .

وفي سنة ١٨٩٨ كان يبدو ان السيد سلطان يعتقد ان له حقوقاً مالية على حكومة بغداد في مقابل الخدمات التي قدمها ابوه اثناء حصار البصرة ، فعقد صلحاً مع عدوه الدائم شيخ رأس الخيمة كي يستطيع التفرغ للمطالبة بحقوقه تلك من الباشا في بغداد بالقوة ، وازعج هذا الاتراك ازعاجاً جعلهم يطلبون عون المقيم البريطاني في البصرة ، لكن التراجع سوي ودياً في نهاية الامر بين المتسلم في البصرة وقائد اسطول البن التابع لمسقط الذي كان حينذاك في بوشهر (١) دون وساطة بريطانية .

وبعد استقرار هذا التراجع ، عاود سلطان الذي لا يهدأ معاداة القواسم وقد كان في حرب معهم طوال السنوات الماضية حتى سنة ١٨٩٧ ، وقام بهجوم بحري على دبي صده أهالي الشارقة والنقب بعد ان خسروا فيه خسائر طائلة ، وفي بداية سنة ١٨٠٠ كان سلطان ما يزال في حرب ضد شيخ رأس الخيمة .



محاولاته اخضاع البحرين ١٧٩٩ - ١٨٠٢

ثم أصبح شغل سلطان الشاغل محاولة اخضاع جزر البحرين ، غير ان مشكلة الوهابيين التي سنشير اليها فيما يلي قد عطلت كل جهوده .. ولم يتحقق له ابداً هدفه ذاك ، وكان العذر الذي تعلل به سلطان لمحاولة الاستيلاء على البحرين هو ان مشايخ العتوب في هذه الجزر رفضوا ان يدفعوا ضريبة زعم السلطان انها حق له على كل السفن التي تلتحل

(١) حسب اقتراح من جانب مستر مانستي غول كابتن مالكولم - المقيم العام في البصرة سنة ١٧٩٩ - بان يقدم النصع للسيد بالقائمة علاقات ودية مع الاتراك الذين كانوا في ذلك الوقت على تقارب وثيق بالبريطانيين ، ولكن لا يبدو انه قام بعمل ما في هذا الصدد .

الخليج من ناحية المحيط الهندي ، غير ان هدفه الحقيقي كان هو السيطرة على اهم اسواق اللؤلؤ في الخليج . وفي سنة ١٧٩٩ . وفي ظل اتفاقية مع حاكم اقليم فارس الايراني شرع سلطان في العمل ضد « العتوب واستولى على ثلاث من سفنهم » ، غير ان النتيجة الوحيدة لهذا العمل كانت ان القى مشايخ القبائل بأنفسهم بين ذراعي ايران ، فاعلنوا ولاءهم للشاه . بل ودفعوا ايضاً عوائد سنة ضماناً لاختلاصهم وحسن نواياهم للشيخ نصر شيخ بوشهر وممثل الحكومة الايرانية في هذا الامر الذي عرض خدماته كوسيط بين الطرفين ، وانتقم سلطان لنفسه بالاستيلاء على جزيرة خارّج . وبدأ التعامل مع الحكومة الايرانية على مستوى اعلى من مستوى الشيخ ناصر لكن خططه لم تتجفع . وفي اغسطس سنة ١٨٠٠ استعاد الشيخ احتلال خارّج بقوة من المشاة قوامها الف وخمسمئة رجل .

الاحتلال الاول للبحرين ١٨٠٠ - ١٨٧٠١ :

وفي سنة ١٨٠٠ قامت قوات سلطان بهجوم ناجح على البحرين ، وعين ابنه سالم مسئولاً عن هذه الجزر وجعل مقره حصن عرضي في جزيرة المحمرة ، وجعل الى جانبه والياً محكماً كاستشار له ، كما فشلت ايضاً حملة قامت بها قوات سلطان على مدينة الكويت التي كان قد لجأ اليها بعض افراد العتوب هرباً من البحرين ، وبعدها بقليل حوصر سالم في عراض وارغم على الاستسلام وانتهى احتلال عمان للبحرين بعد ان دام شهوراً قليلة فقط .

الاحتلال الثاني للبحرين ١٨٠٢ :

ومرة اخرى عاد سلطان لانزال قواته في البحرين ، لكن الوهابيين تعهدوا بمساعدتها ، وهنا لجأ السيد صراحة الى طلب العون من الحاكم العام الايراني في فارس . وقدم له هذا العون بعد شيء من الارضاء ، واستطاع سلطان - حين وصلته الامدادات من بوشهر - ان يهزم مشايخ العتوب في صيف سنة ١٨٠٢ ، وقبل ان يجلبهم عن الجزر تماماً

تزايد خطر الوهايين مما ارغمه على إيقاف عملياته هناك ، ثم الانسحاب نهائياً من البحرين .



غزو الوهايين الاول لعمان ١٨٠٠ - ١٨٠٣

بداية اعمال الوهايين في عمان :

في هذه المرحلة بدأت قوة الوهايين المتعاظمة في شرقي جزيرة العرب تثير الاهتمام .

ففي سنة ١٨٠٠ بعد ان احتل الوهايون واحق الإحساء والقطيف تقدمت قوات كبيرة منهم - على ظهور الخيل والجمال بقودهم عبد نوبي اسمه حريق - حتى وصلت البويعي على حدود سلطنة عمان فأقامت هناك قاعدة حصينة . وسرعان ما انضم الى الوهايين وتبى قضيتهم ابناء قبائل بني نعيم وبني قتب وغيرهم من غير المواليين للحكومة المركزية في عمان . وعقد السيد سلطان - المشغول دائماً بالحرب - صلحاً مع شيخ القواسم في رأس الخيمة وسار بقواته الى البويعي عبر وادي جيزه ، لكن نتيجة هذا اللقاء الاول لم تكن في صالح السيد سلطان ، فعقد هدنة مع حريق ورجع الى صحار . واستطاع سلطان في هذه الفترة من توقف الحروب في الداخل ان يواصل تنفيذ خططه ضد البحرين ويحزز فيها شيئاً من النجاح كما رأينا .. غير ان نشاط الوهايين في هذا الاتجاه ايضاً اضطره لايكاف عملياته تلك ، وبدأت حرب جديدة ضد أمير الوهايين في سنة ١٨٠٣ قضت اخيراً على آمال سلطان في البحرين .

استمرار الحرب :

ويبدو ان السبب المباشر للحرب هذه المرة كان ترحيب السيد سلطان بمطالب اشراف مكة الذين كانوا يحاولون الدفاع عن اقليم الحجاز في غربي الجزيرة ضد هجوم الوهايين . وفي أوائل سنة ١٨٠٣ سافر السيد

سلطان ليحج الى الاراضي المقدسة ، وترك ابنة سالماً على حكم عمان ، يعاونه مجلس من المستشارين ، ورغم انه لم يقم بأي دور إيجابي في الخلاف الدائر بين الاشراف والامير ، الا انه ساعد الاشراف فأمدهم بالمال والعتاد وبيلو انه قد امدهم ايضاً بفرقة صغيرة مزودة بالسلاح والنخيرة . واثناء غياب سلطان قام بدر ابن اخيه سيف بمحاولة للاستيلاء على قلعة جلالي في مسقط لكنه فشل في محاولته ففر الى عجمان ومنها الى زنجبار ، ثم وصل اخيراً الى الدرعية حيث تقرب من امير الوهابيين وارتبط به .

حملة الوهابيين البحرية على عمان ١٨٠٣ :

واستاء امير الوهابيين لما فعله سلطان في شئون الحجاز ، وزاد استيأؤه لأنه كان يراه مارقاً خارجاً على الدين .. فأعلن عليه الحرب . ووجه نداه الى القواسم في رأس الخيمة والى العتوب في البحرين والكويت للانضمام اليه ، لكنهم لم يكونوا راغبين في التضحية بموسم اللؤلؤ الذي كان في أوجه وقتذاك فاستجابوا لندائه بعد تردد ، وخشيت السلطات الايرانية والتركية هذا الخطر الجديد الذي يهدد شواطئها فأبدت استعدادها في البداية لمناصرة السيد سلطان . لكن استعداداتهم هذه ظلت رخوة ، تنقصها الشجاعة للاقدام على التنفيذ وربما ينقصها التماس الوسائل المناسبة . وبقي حاكم عمان وحده في مواجهة الوهابيين ، وبسرعة استطاع سلطان ان يتخلص من العتوب لكن اعداءه كانوا كثيرين .. حتى في البحر ، ووجد نفسه أعجز من ان يقوم بعمل هجومي وان يحمي شواطئه من الهجوم البحري في نفس الوقت . فقد نزلت فرقة من جنود الاعداء في جزيرة قشم التي كانت تابعة في ذلك الوقت لعمان . وكانت هذه من أهم احداث الحرب البحرية .

وأخيراً ارسل سلطان بعثة صلح الى الدرعية ، وتم الاتفاق على هدنة مدتها ثلاث سنوات ، على ان تدفع عمان جزية سنوية قدرها ١٢,٠١٠ روية وان يسمح لممثل سياسي عن الوهابيين بالاقامة في مسقط . لكن هذه الهدنة لم تكد تبدأ حتى خرقها الوهابيون .

حملة الوهابيين البحرية على عمان :

ودخلت قوات بقيادة حريق اقليم الباطنة وارنكيت احوالا تفوق كل وصف وهي في طريقها الى مسقط . وارسل السيد سلطان قوة لتدافع عن سويق التي كان الخطر يتهدها لكن الوهابيين سحقوها وأبادوا افرادها عن بكرة ابيهم . وفي مواجهة هذه الكوارث عقد السيد سلطان مجلس الحرب في بركة وتقرر استمرار النضال ضد الغزاة إلى آخر رمق ، وكان اول هدف امام هذا المؤتمر هو رفع الحصار عن صحار التي كان حريق محاصرها بعد نجاحه في الاستيلاء على سويق وتعيين قاعس واليا عليها ، وحددت خابورة مكاناً لتجمع قبائل عمان . وحين تجمعت فيها قوات كبيرة وتجهأت للمسير الى صحار نعى الى حريق ان سيده عبد العزيز قد اغتيل في الدرعية فراجع من صحار الى واحة البوريمي - وقنع قادة عمان بهذا الانسحاب من جانب العدو فسمحوا لرجال القبائل بالتفرق .



علاقة السيد سلطان ببريطانيا ١٧٩٢ - ١٨٠٤

فرضت الاحداث على السيد سلطان أن يتخذ قراراً في شأن خطير ربما كان أخطر من قرار حرب الوهابيين ، وهو ان يحدد موقفه من الصراع الذي كان دائراً بين انجلترا وفرنسا في بحار الشرق في الفترة من ١٧٩٣ الى ١٨٠٢ ، لكنه لم يتخذ هذا القرار - على اية حال حتى سنة ١٧٩٨ .

حالة البريطانيين في عمان من ١٧٩٢ الى ١٧٩٨ :

وكانت مصالح بريطانيا في عمان حتى ذلك الوقت يمثلها وسيط من أهل البلاد طلب في سنة ١٧٩٣ تزويده بترخيص، وعلم بريطاني ليرفعه على سفينة له . وفي سنة ١٧٩٦ ارسل الملازم سكينر الى مسقط ومعه سفينة ومزود بتعليمات بالتأكد من اقامة أي فرنسيين هناك ، وبأن يعرض على حاكم الميناء مبلغاً يتراوح بين الف وثلاثة آلاف

روية في مقابل تسليمه كل فرنسي ومعه اوراقه ، وان يرفع هذا المبلغ حتى ثمانية آلاف روية بالنسبة لشخصين هما مسيو دي كورش المقيم الفرنسي في ارض الحيرة اومستر همفريس وهو رجل انجليزي خائن ، كان يصحب مسيو دي كورش ، غير ان البعثة الانجليزية لم تجد فرنسين في مسقط ، وكتب السيد سلطان خطاباً ودياً الى حاكم بومباي ينفي فيه وجود اي منهم في مسقط ، وفي سنة ١٧٩٧ رفضت الشركة طلباً تقدم به وسيط عمان (ناروتام رام شاندر روجي) للسماح له بتصدير الملح الى البنغال ، وعين له - بدل ذلك - راتب شهري قدره ١٠٠ روية ، وأصدرت اليه تعليمات بأن ينقل خطاباً من حاكم بومباي الى السيد سلطان ، وأن يتضمن مع أحد قباطنة سفن الشركة لاستصدار امر بمنع السفن الفرنسية والهولندية (فهولنده كانت متحالفة مع فرنسا ضد بريطانيا) من زيارة مسقط وهي ترفع فوقها أعلاماً عربية ، وكانوا قد بلخوا الى هذه الطريقة كي يفلتوا من استيلاء الانجليز عليهم في عرض البحر.

بعثة مهدي علي خان والاتفاقية الاولى مع البريطانيين ١٧٩٨ :

وفي سنة ١٧٩٨ أدى احتلال الفرنسيين لمصر ومطامح بونايرت في الشرق الى ارغام السلطات البريطانية في الهند على زيادة التفاهم مع امام عمان وغيره من القوى الوطنية في الخليج . وفي سبتمبر سنة ١٧٩٨ ارسل ميرزا مهدي علي خان - وهو سيد ايراني من امرة عريقة اختاره المقيم البريطاني في بوشهر للقيام بهذه المهمة - ارسل الى الخليج على ظهر السفينة « بانتر » وكان عليه ان يتأكد في مسقط من موقف سلطان تجاه الفرنسيين وان يحاول اغراءه بعلم مساعدتهم ، وان يحدد ايضاً مدى أهلية الوكيل الذي يمثل الانجليز هناك للثقة ، لأن الشك كان قد بدأ في التسرب الى نواياه ، ومن الناحية السياسية كان عليه أن يحاول مرة أخرى الحصول على اذن بفتح وكالة بريطانية في مسقط وان يعد الامام - اذا ما تعهد من جانبه بمنع الفرنسيين عن مسقط - بارسال طبيب

له من الهند . وخلال عشرة أيام فقط ، وبتكاليف لا تزيد عن ٢٨٢٠ روية ، استطاع ميرزا مهدي أن يحرز نجاحاً في الجزء الأكبر من مهمته ، فاستصلر بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ « كانلنامه » او اتفاقية مكتوبة من السيد سلطان تحقق أهداف السياسة البريطانية ، وبهذه الاتفاقية حدد الامام موقفه الى جانب الحكومة البريطانية في المسائل الدولية ، وتعهد بالا يقدم امتيازات تجارية او غيرها للفرنسيين والهولنديين في بلاده ، ما دامت الحرب معلنة بين بلادهم وبين شركة الهند الشرقية البريطانية ، وان يستبعد من موظفيه ويطرده من عمان كل من يحمل جنسية فرنسية ، وان يمنح الفرنسيين - الذين كانوا يتخذون من مسقط في ذلك الوقت قاعدة لعملياتهم ضد التجارة البريطانية ، من الدخول بسفنهم حتى الميناء الداخلي الذي ترسو عليه السفن الانجليزية ، وان يقدم كل العون الممكن للبريطانيين في حالة وقوع اشتباك في الميناء وان يسمح للبريطانيين - اذا شاموا - باقامة وكالة ضخمة محصنة في بندر عباس ، التي كانت موجهة لسيد في ذلك الوقت من ايران . لكنه - وبترخيص من وسيط الشركة - رفض السماح للبريطانيين باقامة وكالة لهم في مسقط ، على أساس ان هذا العمل سيلخله طرفاً في الحرب ضد فرنسا وهولندا ، رغم انه في البداية قد وافق على اقامة مواطن انجليزي كوكيل سياسي في مسقط ، الا انه عاد فمحبب موافقته تلك تحت ضغط الوسيط الذي أدى الى كل هذه الخلافات . وطلب السيد سلطان ان تحون سفنه في الموانئ الهندية بالماء والاختشاب مجاناً ، وهي ميزة وعدت السفن البريطانية في مسقط بالحظوة بها ، كما طلب أن تحصل كل سفينة من سفنه على خمسة آلاف حمولة من الملح في كلكتا بدل ألف حمولة فقط ، وهذا كان الحد الأقصى المسموح به للسفن العربية . ورفع ميرزا مهدي هذين المطلبين الى حكومة بومباي كي تتخذ فيهما قرارها ، وكتب السيد سلطان خطاباً الى حاكم بومباي يشكره فيه على الهدايا التي أرسلت اليه ، ويؤكد له ان السفن التي أرسلها الى ارض الحيرة لم تكن الا محاولة لاستعادة سفينته التي كان الفرنسيون قد استولوا عليها ، فأمرت

السلطات المسئولة في بومباي بطرد الوسيط الذي كان يمثل مصالح الشركة في عمان نظراً لميله الواضح للفرنسيين والهولنديين ، لكنه مات بعدها بقليل . وعين في مكانه فيشن داس - الذي اختاره مبرز المهدي علي خان - براتب قدره ١٠٠ روبية في الشهر ، لكن هذا الاختيار أيضاً لم يكن موفقاً ، فقد تبين ان فيشن داس كان يعمل في خدمة السيد سلطان .

استمرار علاقات بحوطها الشك ومراسلات بين السيد سلطان
والفرنسيين ١٧٩٩ :

وفي اليوم التالي عرفت حقائق تثير الشك في موقف السيد سلطان من الحكومة البريطانية ، وخاصة ما قيل من انه كان ما يزال يستخلم موظفين فرنسيين وانه يشايع فرنسا ، وان واليه في زنجبار قد عامل بلانكيت قائد البحرية البريطانية معاملة سيئة ، وكان هذا قد رسا هناك وطلب ان يحصل على تمويل لسفن صاحب الجلالة ، وانه قد طلب من الفرنسيين ان يسلموه سفينة كان يملكها مسر مانسي المقيم البريطاني في البصرة وكانوا هم قد استولوا عليها فجاءوه بها الى مسقط ، وانه قد سمح لسفينة من سفنه بأن تحمل شحنة من الحبوب والكبريت كان الفرنسيون قد استولوا عليها من السفينة « بيرل » التي ترفع العلم الانجليزي في ارض العراق ، ثم بيعت بقية هذه الشحنة جهاراً نهاراً في اسواق مسقط ، كما استقبل السيد سلطان في ١٠ نوفمبر سنة ١٧٩٩ وكيلاً فرنسياً ارسل خصيصاً للتفاوض معه . وتدعمت هذه الشكوك حين استطاع ضابط بحري بريطاني ان يضبط في عرض البحر خطاباً من بونايرت الى حاكم عمان ، بداخله خطاب لسلطان ميسور ، وهذه الوثيقة الهامة مؤرخة بالقاهرة في ٢٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، وفيها اختطار للسيد سلطان باحتلال الفرنسيين لمصر ، وشكر وتقدير له على موقفه الودي من فرنسا ، ووعد بحماية سفنه التجارية التي قد تصل الى السويس ، ثم طلب بنقل الرسالة المرفقة الى طيبو صاحب . وفي الرسالة المرفقة يعد بونايرت بمساعدة صاحب الخلاص من البريطانيين . ومن الصعب ان

نحكم ما اذا كان السيد سلطان قد قام بعد عقد المعاهدة مع الانجليز بهذه الاتصالات ام ان هذه قد تمت منذ زمن بعيد ، ولكن لا بد أن حكومة الهند في ذلك الوقت كان لديها من المبررات ما استندت اليه في أن تسخط على ذلك العمل ، وتأمراً بسحب الامتيازات التي كانت قد كفلتها لسفن السلطان في سنة ١٧٩٨ فيما يتعلق بالماء والاخشاب والملح في موانئ الهند .

بعثة كابتن مالكولم والاتفاقية الثانية مع بريطانيا . ١٨٠٠

وفي سنة ١٧٩٩ ارسلت حكومة الهند كابتن جون مالكولم في بعثته السياسية الاولى الى البلاط الايراني ، وأصدرت اليه تعليمات بأن يحاول وهو في مسقط « مناقشة أية نقاط تتعلق بالمصالح البريطانية في ذلك المكان » . لكنها ايضاً حذرت من ان تعطله مثل تلك المفاوضات عن المهمة الرئيسية التي ارسل من اجلها الى ايران ، واجبر معه على ظهر السفينة « انرييد » مساعد الجراح أ. ه. بوجل الذي اختير من أجل تسوية الامور بشكل افضل - كطبيب للسيلو المقيم البريطاني في مسقط ، وكان السيد قد طلب ارسال طبيب انجليزي اليه ، وحدد مرتب دكتور بوجل بمئسمائة روبية في كل شهر الى جانب ما يحصل عليه من عيادته التي سمح له بها . وحين علم كابتن مالكولم بأن السيد قد خرج من مسقط في جولة أنزل دكتور بوجل واستمر هو في طريقه داخل الخليج .. لكنه استطاع - لحسن الحظ - ان يجد السيد سلطان في ١٧ يناير سنة ١٨٠٠ على ظهر سفينته « جنبجافا » في مرسى بن جزيرتي قشم وهانجام . وفي اليوم التالي ، وبعد « حوار قصير وواضح » ، صرح السيد سلطان بقبوله عقد اتفاقية جديدة مع الانجليز ، فلقد كان في ذهنه ولا شك ان هؤلاء مسيطرون تماماً على كل الساحل الغربي للهند ، وربما كان في ذهنه أيضاً القشل الذي أصاب بونابرت في الشام ، وقد اتفق معه كابتن مالكولم رغم انه لم يكن مصرحاً له بعقد اتفاقيات ، وكانت هذه الاتفاقية الجديدة تؤكد الاتفاقية القديمة بخدايفرها وتضيف اليها السماح

بإنشاء وكالة بريطانية في مسقط تحاشياً وصفيحاً عن سوء التفاهم الذي حدث . واستمر كاتب مالكولم في طريقه الى ايران ، وارسل السيد سلطان يستدعي دكتور بوجل في مسقط حيث وافاه في ١٢ فبراير ، وحين عادت سفينة السيد الى مسقط في ٢٩ من نفس الشهر ، كان دكتور بوجل قد استطاع ان يكتسب ثقة السيد . كما تلقى تعليمات مكتوبة من كاتب مالكولم بأن يقوم مقام الوكيل السياسي لبريطانيا في مسقط . وطلب السيد سلطان - خلال وجود كاتب مالكولم ودكتور بوجل معاً - ان ترسل له حكومة الهند ١٠ ضباط مدفعية اوربيين ليشغلوا المناصب التي كان يشغلها الفرنسيون والمفترض طردهم منها . ولا يبدو ان الحكومة قد استجابت لمطلبه هذا . وقبل وصول مالكولم الى الخليج بقليل كان السيد قد طلب من حكومة الهند ابقاء سفينة له في بومبي .

علاقات اخرى للسيد سلطان والبريطانيين ١٨٠٠

وفي سنة ١٨٠٠ كتب سيف بن محمد - الذي كان يقوم مقام السيد اثناء حملاته على القواسم - الى ميرزا مهدي علي خان يشكو من أن حكومة بومبي كانت قد سمحت للسيد باسترداد ١٠ آلاف حمولة ملح من كلكتا ، غير ان سلطات البنغال تجاهلت هذا التصريح . ورد عليه المقيم بذكره بالشكوك التي اثيرت حول موقف حكومة عمان من فرنسا ، وينصحه بأن يرى في صداقة الحكومة البريطانية « الروح التي تعيش عليها مسقط والرتة التي تتنفس بها » وان « يطارد الموالين لفرنسا كما يطارد الطاعون » ، وفي نفس الوقت ايضاً - وربما لغرضه من تعيين مالكولم في ايران ودكتور بوجل في مسقط - كتب الى حاكم بومبي يقترح مهاجمة السيد سلطان « نظراً لارتباطاته المريبه » ، وان يطلب البريطانيون الى الشاه ان يوجهم مسقط وسيوافق على ذلك ، غير ان هذه الاقتراحات لم تلق سوى الاهمال . واوضحت الشركة للسيد ان توقف سلطات البنغال عن منحه حمولات الملح انما تنبع عن اهماله

الحصول على شهادة من وسيط الشركة في مسقط في ذلك الصدد .

الوكلاء السياسيون البريطانيون ١٨٠٠ - ١٨٠٣ :

وتوفي دكتور بوجل - اول وكيل او مقيم بريطاني في مسقط - بعد أقل من سنة ضحية مناخ مسقط ، وخلفه كاتبان دافيد سيتون من جيش بومباي في سنة ١٨٠١ ، لكن سيتون ايضاً اعتلت صحته فاضطر لاختل اجازة سنة ، لكنه عاد ثانية الى وظيفته في يونيو سنة ١٩٠٣ .

احلال بعثة فرنسية محل المعاهدات البريطانية ١٨٠٣ :

وتعرض اخلاص السيد سلطان لارتباطاته بالحكومة البريطانية لامتحان قاس بعد ذلك ، لكنه اجتاز هذا الامتحان بنتيجة مشرفة . كان بونابرت قد عين جنرال دي كين قائداً عاماً للمستعمرات الفرنسية في الشرق في ربيع سنة ١٨٠٣ ، ومعه تعليمات خاصة بان يتابع باهتمام تفاصيل حالة الانجليز في الهند ، فاتخذ لنفسه قاعدة في جزر الموريشيوس وارسل من هناك - في سبتمبر ١٨٠٣ مسيو دي كافيناك - الذي كان بونابرت نفسه قد عينه قنصلاً ووكيلاً سياسياً عاماً في مسقط . وفي ٣ أكتوبر سنة ١٨٠٣ وصل دي كافيناك الى مسقط على ظهر السفينة الفرنسية « اتلانثا » ، وكانت سفينة ذات صيت ذائع في أيامها ، ويبدو ان الحظ ابتسم له في البداية لان كاتبين سيتون كان قد ترك مسقط في جولة بالخليج ، وكانت المدينة مملأى بالمتعاطفين مع الفرنسيين ، وهم اساساً من التجار واصحاب العلاقات التجارية في موريشيوس . واثناء انتظاره لعودة السيد سلطان - الذي كان مشغولاً في ذلك الوقت بالمفاوضات مع قائد الوهايين - عرف دي كافيناك امر المعاهدتين مع بريطانيا في ١٧٩٨ و ١٨٠٠ وكان يبدو ان الفرنسيين لا يعرفون شيئاً عنهما حتى ذلك الحين ، وربما هيأته معرفة هذا الامر لتقبل فشل بعثته فشلاً كاملاً في نهاية الامر . وفي ١٢ أكتوبر وصل السيد سلطان الى عاصمته ، ومن فوره ابلى البعثة الفرنسية أنه - بالرغم من ميله لمناقشة المسائل التجارية - الا انه لن يستطيع - بالنظر الى المعاهدات التي سبق ان عقدها مع بريطانيا - ان يقبل وجود

ممثل للفرنسيين في مسقط ، او حتى يناقش اقتراحات بهذا الصدد ، وهكذا كان موقفه صلباً حتى إنه لم يسمح بمقابلة مسيو دي كافيناك ، وبعد ان بقيت « اتلاتنا » يوماً آخر في الميناء لمتخير مدى جدية السيد سلطان في قراره هذا ، انسحبت تحت جنح الليل .

اسباب رعاية السيد سلطان للمصالح البريطانية :

وأبدى السيد سلطان استعداده للدخول مع البريطانيين في اتفاقية شاملة ، وكان يعتقد ان رويته هذه الحقائق يجب ان تكون من زاوية مصالح العمانيين في تجارة الهند ، فالامر لم يكن قضية تفضيل رجل انجليزي على رجل فرنسي . ويبدو ان السيد سلطان كان قد اقتنع غير مرة بأنه لو القى بكل ثقله الى جانب الفرنسيين فلن تجد الحكومة البريطانية أمامها سوى ان تحاصر اراضيه حصاراً تجارياً كاملاً من ناحية الهند . كما ان خروج قوات بونايرت من مصر على سفن انجليزية ، وانتصار لورد ليك على المراهطة في الهند لا شك كانا من الاحداث التي أثرت على مواقفه السياسية .

مشاكل بين السيد سلطان وحكومة بومبي ١٨٠٣-١٨٠٤ :

ورغم اخلاص السيد سلطان لهذه المعاهدة في ظروف صعبة ، الا ان حكومة بومبي لم تكن راضية عنه كل الرضا لا سيما في موضوع القرصنة ، ويبدو ان السيد سلطان كان قد جعل امراً لازماً على كل سفينة مصعدة في الخليج ان تمر بمسقط وتحصل من مسئولها على الامان والحماية من القراصنة . وحين كانت السفن التي ترفع العلم البريطاني تهمل ذلك الشرط — كما كانت دائماً تفعل — ثم تقاسي فيما بعد ويلات القرصنة تحت سيطرة السلطان الفعلية او الاسمية لا تجد عند سلطان لاحقاً الا تراخياً في توقيع العقوبات او تقديم التعويضات .

وقد اعتبر سلطان مسئولاً مستولية خاصة عن غارة شنها في البحر ناصر السويدي ، من قبيلة سلطان نفسه . وكان هذا القرصان قد ترك

اقامته في مشيخة رأس الخيمة واستقر تحت رعاية سلطان في جزيرة هرمز - وقام باغارات عديدة ، وفي احدى المرات اغار ناصر على سفينة صغيرة لميرزا مهدي علي خان ، وكان على ظهرها أعضاء بعثة بريطانية رسمية ، لكن السيد سلطان تدخل هذه المرة ، وارغمه على رد السفينة لصاحبها وتكفل هو بأن يوصل افراد البعثة الى حيث كانوا متجهين .

ومرة اخرى استولى هذا السويدي على سفينة يملكها محمد بن خان الذي أصبح فيما بعد سفير ايران في الهند . وكانت السفينة ترفع العلم البريطاني ، كما استولى ايضاً على سفينة كانت تحمل شحنة من البارود متجهة من بومباي الى مقر الحاكم التركي في البصرة ، وفي هذه الحادثة الاخيرة يبلو ان بعض المسؤولين المحليين في مسقط شاركوا في عملية نهبا . وتردد سلطان في ان يقدم على عمل بالنسبة لهذا الحادث لانه لم يتدخل خطوة واحدة حتى ارسلت حكومة بومباي السفينة « دنكان » وعلى ظهرها قوات هندية الى الخليج . ورغم ان كابتن ستون صحبه في حملته على هرمز التي اشرنا اليها ، الا انه سمح للمعتدين ان يهربوا بما نهبوا الى ساحل الاحما : حيث انضموا بعدها الى الوهابيين ، بل وقبّل أكثر من ذلك ان سلطان قد سمح لاهالي نجيلوه - الذين كانوا قد نهبوا السفينتين البريطانيتين « هيكتوري » و « البرت » اثناء رسوهما على الساحل الايراني في صيف سنة ١٨٠٣ - بنقل ما نهبوه الى مسقط ، كما انه ايضاً قد اشترى السفينة الانجليزية « ارمينيا » التي كان الفرنسيون قد استولوا عليها من آلت الهم . كما كان ثمة خلاف ايضاً حول جماعة من الفرنسيين لم يقم السيد سلطان بطردهم ، وكانوا قد جاءوا من « جوا » بالهند ودخلوا مسقط مجاوزات مرور بريطانية ، كما يزعم سلطان ، ولكن يبلو ان زعمه هذا كان ضعيفاً لان هؤلاء الرجال بعد ان قامت سفينة بريطانية بأمرهم في مسقط وحملتهم الى بومباي اعادتهم من هناك الى مسقط مرة اخرى للتصرف في امرهم .

وتسوية هذه المشكلات ، ارسل السيد سلطان - في بداية سنة ١٨٠٤ - وكلاء عنه للتناهم في بومباي . وفي نفس الوقت وسّط لحل الامور مهدي علي خان . الذي أصبح فيما بعد المقيم البريطاني في بوشهر ، والذي كان حاكم بومباي يحبه ويقربه اليه . ويبدو ان هذه الاعمال قد ادت في نهاية الامر الى اتفاق وتسوية بين حاكم عمان والحكومة الهندية ، لهذا تأثرت حكومة الهند تأثراً بالغاً حين وافقت المنية سلطان بعد هذه التسوية بشهور قلائل .



علاقة السيد سلطان بفرنسا ١٧٩٢ - ١٨٠٤

كشفت لنا الفقرات السابقة جانباً من طبيعة علاقات السيد سلطان بفرنسا ، ولكن يبقى ان نضيف عدة حقائق .

العلاقات الاولى بين السيد سلطان والفرنسيين :

يقال ان السيد سلطان أثناء تمردده على ابيه وحصاره في احدى قلاع مسقط استطاع أن يستولي على سفينة حربية فرنسية صغيرة كانت في الميناء ، وساعده بعض اسراها في تعزيز مواقعه وتحصينها بالمدفعية وتركت تلك المساعدة من الأسرى أثراً طيباً في نفسه تعزز بما قامت به السلطات الفرنسية في سنة ١٧٩٠ . ورغم ان السيد سلطان لم يكن على العرش حين ارسلت سفينة صغيرة الى مسقط بدل السفينة « الصالح » التي كانت استولت عليها السفن الفرنسية الحربية بغير حق على عهد الامام احمد ، الا ان حكومة عمان ظلت دائماً تبدي امتنانها من هذا التصرف الفرنسي .

السيد سلطان يستخلم الفرنسيين :

وظلت العلاقات الودية بين فرنسا وعمان على هذا النحو .. لكنها اضطربت خلال الثورة الفرنسية ، وما بعدها ، ووضع السيد سلطان نفسه بعد توليه العرش في خدمة الرعايا الفرنسيين الذين كانت تلقي بهم

الصدفة بين يديه ، ومن بين هؤلاء موريلي صاحب الصيت الذائع ، وطبيب عسكري فرنسي الجنسية فلمنكي المولد والدم ، وكلاهما جنحت به السفينة الى ساحل عمان في اوقات مختلفة ، وكان النص الذي طالبت به بريطانيا لطرد الموظفين الفرنسيين من خدمة سلطان هو الذي أثار أعظم الخلاف مع البريطانيين ، وحتى سنة ١٨٠١ كان لا بد من تذكير السيد سلطان المرة بعد المرة باستمرار وجود جوستين في مسقط .

الاتصال بين مسقط وجزر الموريشيوس :

وفي ١٧٩٧-١٧٩٨ ، بل وربما بعدها ايضاً كان الاتصال المنتظم مستمراً بين مسقط وجزر موريشيوس الفرنسية . ففي سنة ١٧٩٧ زارت مسقط السفينة « لاكشيمي » بقيادة كابتن كروش في قلوبها من امريكا أغلب الظن عن طريق باتافيا . وبعدها في سنة ١٧٩٨ ذكر كابتن سبنس قائد السفينة « بيرل » في تقريره ان رجلاً فرنسياً كان له في مسقط سفينتان تقومان برحلات منتظمة من هذا الميناء الى الموريشيوس .

قضية السفينة بيرل ١٧٩٩ :

وتبدو قضية السفينة « بيرل » هذه حكاية غامضة بعض الشيء .. ولكن هذه هي الحقائق : في ٢٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧ رست سفينة بحرية فرنسية في مسقط او لعلها عبرت أمام الميناء من البحر ، فاستقبلت استقبالا ودياً طيباً ، وواصلت سيرها مصعدة في الخليج تبحث عن سفن انجليزية . وفي ٢٩ من نفس الشهر جاء الى ميناء مسقط من بوشهر طراد بريطاني يحمل عدداً من البحاورة يراوح بين ٦٠ و ٧٠ فأخذ تمويهه من الميناء وراح يبحث عن السفينة الفرنسية ، وكانت هذه في ذلك الوقت قد استولت على السفينة « بيرل » وهي سفينة لاهل البلاد كانت في حماية علم بريطانيا ، وبين بحارها بعض البريطانيين ، وعلى ظهرها شحنة من الخيول الهندية للمستر مانستي المقيم البريطاني في البصرة ، وميرزا مهندي علي خان المقيم البريطاني في بوشهر . ويبدو ان السفينتين الحريتين البريطانية والفرنسية تقابلتا فيما بعد ، وتبادلتا اطلاق النيران ، فأصيبت

كل متهما بخسائر جسيمة . لكن رجال السفينة « بيرل » استطاعوا جرهما الى مسقط حيث اشترى وسيط الشركة خيول مسر مانسي ، وتم التخلص من بقية الحمولة بهذه الطريقة . ومات مسر كراملنجنون أحد ضباط السفينة التبعة في بومباي في نوفمبر سنة ١٧٩٩ قبل ان يستطيع ان يدلي بمعلومات كافية عن القضية .

علاقة السيد سلطان بطيبو صاحب ١٧٩٢ - ١٨٠٠ :

وقد نستطيع اعتبار علاقة السيد سلطان بطيبو صاحب في مسور جزءاً من علاقته بالفرنسيين . فقد كان حاكم مسور هذا على اتصال بهم . وقد استمرت وكالته السياسية في مسقط ، التي فتحت على عهد الامام أحمد باقية على عهد السيد سلطان . بل وقد أصبحت الآن تسمى بالمفوضية ، وفي سنة ١٧٩٧ ذكرت التقارير ان خمس او ست سفن ترفع أعلام هذه الدولة لتدخل ميناء مسقط كل سنة . ويبدو ان ممثلي طيبو صاحب قد هربوا فور وصول دكتور بوجل الى مسقط وكيلا بريطانيا وغرقت بهم السفينة — كما يروى — أثناء محاولتهم العودة الى الهند ، وفي ذلك الوقت كان رئيسهم قد لقي حتفه .



جولة السيد سلطان الاخيرة وموته ١٨٠٤

في سنة ١٨٠٤ ، حين جدد الوهابيين نشاطهم لفتح عمان فتحاً كاملاً كانوا قد نجحوا في ان يتخذوا قاعدة في « بركة » قرية جداً من مسقط . وطلب السيد سلطان العون من البريطانيين والأتراك ، ولم يلق من الأولين شيئاً سوى تشييط الهمة ، اما الأتراك فتلقى منهم وعوداً دون عون حقيقي يذكر ، واضطر السيد سلطان للتحويل على قوته الذاتية ، فقام في سبتمبر سنة ١٨٠٤ على رأس أربع عشرة سفينة باجتياح الخليج بحثاً عن القراصنة ، ثم واصل سيره الى البصرة حيث التقى فيها

لقاءً سيئاً يمثل سلطة الاتراك ، ولعل اهم موضوعات توفقت في هذا اللقاء هي الاعانة المطلوبة بسبب الخدمات التي قدمتها حكومة عمان أثناء حصار البصرة ، والاستعدادات للقاء الوهابيين . ولدى عودة السيد سلطان الى عمان استبدل سفينة « جنجافا » بسفينة اصغر وهي « بردى » لرغبته ان يمر بباسيلو او يتخذ طريقه عبر كلارنس الى بنتر عباس ، لكن السفينة « بردى » الصغيرة حين تجاوزت نطاق عون الاسطول العماني هاجمتها ثلاث سفن بحرية للقواسم في رأس الخيمة ، واصابت السيد سلطان طلقة في رأسه فقتلته ودفن علي شاطئ لنجة ، وقد وقعت هذه الحادثة حول منتصف نوفمبر سنة ١٨٠٤ .



السيد سلطان : خلقه والادارة والضرائب في عهده

كان السيد سلطان رجل عزم وطبع جسور مقدام . وكان متحرراً من الاهداء الحسية ، وربما من الاخلاص ايضاً ، وكان حقاً أعظم من ولده المشهور السيد سعيد .

ولا نعرف عن سياسته الداخلية شيئاً كثيراً ، لكن الحقائق التي امكن التعرف عليها تؤكد ان عمان تمتعت ايامه بحالة من الامن والرخاء ، وفي سنة ١٨٠٢ قدر عائد الضرائب في ميناء مسقط بثلاثة ملايين روية في كل سنة (١) ، والعائد من ميناء السوق ٤٠ الف روية ، وكانت ضرائب الصادرات تجبى بنسبة ٥٪ من ثمن التكلفة وتزداد هذه النسبة ٢.٥٪ ايضاً اذا كانت البضائع مما يعاد تصديره . اما ضرائب الارض في مسقط ، فمعظمها كان وثيق الصلة بضرائب الدفاع ، وكانت تذهب في

(١) لا شك في ان هذا التقرير مبالغ فيه على ارجح الاحتمالات ، فقد بلغت مائدات المينام قبل هذا التاريخ بثلاثين سنة مبلغ ١٠٠ ألف روية ، وهو حتى الآن لا يكاد يصل الى ٣٠٠ ألف روية .

الدفاع ، وقليل منها ما يصل خزينة مسقط ، وكان ثمة تجارة هائلة في تصدير الملح من الاقاليم الممتدة على ساحل ايران ، قلرت ارباحها - حين بدأ السماح للهند البريطانية بممارسة هذه التجارة - بمليون روبية تحصل عليها حكومة عمان كل سنة . اما ملكية الحاكم الخاصة - التي يتوارثها أبناؤه - فكانت في معظمها من نخيل التمر .



القوة العسكرية والبحرية في عهد السيد سلطان

كان قوام الجيش العامل في عهد السيد سلطان ٣٠٠ عبد مسلمين و ١٧٠٠ آخرين. من السند والبلوش والعرب وبالإضافة الى ذلك فان سائر المواطنين العرب كانوا يلتحقون فوراً بالجيش اذا دعت الضرورة ، وهناك البعض الذين يأخذون مرتباتهم من العوائد كي يكونوا دائماً على أهبة الاستعداد للخروج الى الحرب . وهكذا كان للسيد سلطان جهاز فعال من الحرس القومي . وقد روى البعض ان السيد سلطان . كان يستطيع بمعاونة شقيقه سعد وقيس ان يجند ٢٠ ألف رجل للقتال في عمان ، لكن وسائله في القتال خارج حدوده كانت ما تزال ضعيفة . وفي حملته على البحرين لم يزد رجال حملته على ٧٠٠٠ رجل منهم ٢٥٠٠ إيراني .

ولسنا نعرف يقيناً قوة اسطوله (١) . لكنه لا شك كان على جانب من القوة ورغم أنه لم يستطع ان يحمي شواطئه المديدة المسافات امام التحالف البحري الذي تزعمه الوهايون ضده . الا انه لم يتردد في الخروج باسطوله الى عرض البحر والإشتباك مع اعدائه بين الحين والآخر .

(١) كانت تبلغ حمولة سفينة رافعة الملم « جنجافا » ١٠٠٠ طن ، ومسلحة بأثنين وثلاثين مدفعاً من مختلف الاحجام ، وفي ١٨٠٠ كان له أيضاً ثلاث سفن مصممة ومسلحة على طريقة السفن الأوروبية . وبكل منها ٢٠ مدفعاً .

تجارة عمان في عهد السيد سلطان

التجارة البحرية :

كان نشاط عمان في التجارة البحرية على عهده مزدهراً أعظم الازدهار ، وكانت التجارة قد بدأت في التزايد منذ الايام الاخيرة في عهد الامام احمد وبعد موته .

بلغت قوة مسقط وجدها في عهد السيد سلطان ما لا يقل عن ١٥ سفينة كبيرة ترأوح حمولة الواحدة منها من ٤٠٠ الى ٦٠٠ طن ، الى جانب ثلاث سفن أصغر ، وكانت صور ميناء لاسطول تبلغ سفنه حوالي المئة من مختلف الاحجام تزرع البحر بلا توقف ، وتتوجه السفن الكبيرة منه إلى رحلات الى البنغال ، وتعود عن طريق الملايو وباتافيا او تصل الى مواني على ساحل مالابار ، وتقوم سفن أصغر حجماً برحلات تجارية لا تنقطع في الخليج وعلى شواطئ الهند الغربية وشرق افريقيا بل الحبشة ايضاً .

وكانت التجارة الخارجية على قدر يتفق وهذا الاسطول التجاري الفخم ، تحميه حكومة مركزية قوية تدافع عن مصالح التجار سواء أكانوا مواطنين أم أجانب بكل طرق الدفاع . ولم تكن ضرائب الاستيراد عالية ، فلم تزد على ٦٪ فقط من ثمن التكلفة على السلع من جميع اللوان ، كما كانت ضرائب البيع والشراء نقداً مقصورة على التجار الاجانب وكانت بقدر معقول ومريح على عكس مواني كثيرة في الخليج . وفي العقد الاخير من القرن الثامن عشر بلغت نسبة التجارة الايرانية التي تمر عبر مسقط الى تجارة ايران كلها ٨:٥ ، وكانت تشمل مثلين لكل انواع النشاط التجاري ، أما أهم ما كانت تصدره الهند اليها فكان كصادراتها الى باتافيا والموريشيوس يتكون معظمه من التوابل واللؤلؤ والكبريت والملح الحجري والنحاس والزرنيخ ، ومن مواني البحر الاحمر كان يرد تمر البصرة واللؤلؤ ومصنوعات الثياب الهندية

والتوابل . ومن موانئ الخليج ايضاً يرد بن اليمن ومصنوعات إنجلترا
والهند ، أما السفن الاوربية فكانت تشحن في الهند اساساً بالتوابل
والمسوجات الهندية والسكر والبهار والارز والكرم والنيلة والصلب
والقصدير والرصاص واكسيد الرصاص « السلاقون » ، وكانت فرنسا
بشكل خاص تتجر في الاسلحة القذعة ايضاً ، وكان محصول البن هو
أهم واردات البحر الاحمر وقد قدرت الكمية الواردة منه بنصف
انتاج اليمن بما يعمون كل بلاد الشرق الاوسط ، والى حد ما كانت
لروسيا والمانيا وبقية الدول الاوربية بعض الواردات القليلة .

اهداف السيد سلطان التجارية والسياسية :

لهذا لا ندهش حين يزعم السيد سلطان لنفسه حق حماية الملاحة في
الخليج ، ومن هنا فقد كان يلزم كل السفن بأن تمر على مسقط اولاً في
زيارة مبدئية قبل ان تتقدم في الخليج ، وكان لرفض الحكومة البريطانية
واسرة العتوب الحاكمة في البحرين هذا الالتزام النتائج السياسية التي
أشرنا اليها فيما سبق . كما كان سلطان يطمح ايضاً في أن يجعل مسقط
مركز التوزيع الوحيد للبضائع التي تأتي من الخارج لتباع في موانئ غرب
الخليج . لكن افراد العتوب الذين كان لهم أكبر قدر من تجارة الخليج
لم يكونوا يميلون الى مسقط ، وكانوا يفضلون ان يبدأوا رحلاتهم من
البصرة وينتهوا اليها . وهذا يعني انتقال شيء من رواج التجارة الهندية
وغيرها من الدول الاجنبية الى هذا الميناء ، واخيراً وجد السيد سلطان
ان لا بد ان يدخل في علاقة تجارية وثيقة بالسلطات الحاكمة في البصرة ،
واعتباراً من ذلك الحين ووفق اتفاقية ابرمت بين الطرفين بدأ تبادل
البضائع والسلع بين المينائين بطريقة استيراد مخفضة قدرها ٣٪ من ثمن
التكلفة .



السيد بدر بن سيف ١٨٠٤ - ١٨٠٧ (١) الاضطرابات التي أعقبت موت السيد سلطان

عقب وفاة السيد سلطان ، توقفت الحكومة المركزية في عمان فترة من الزمن ، فقد كان أكبر أبناء السيد الراحل ولدين قاصرين هما سالم وسعيد وقد وضعا تحت وصاية محمد بن ناصر ، من قبيلة جبريل ، وهو قريب للسيد سلطان من ناحية أمه . وسرعان ما اعترض قيس والي صحار على توليها السلطنة ، وكان قيس أقوى أبناء الامام أحمد الذين ما زالوا على قيد الحياة ، هذا الى جانب دعمه من شقيقه سعيد بن احمد والي رستاق والامام الاسمي ، ومحمد ابن احمد والي سوق ، وتقدم قيس بقواته فجأة الى اقليم الباطنة ، وسيطر على طريق خابوره - سيب . وبدأ حصار العاصمة .

ظهور بدر بن سيف وتدخل الوهابيين :

وكان وضع هؤلاء الفتيان حرجاً . حين ظهر فجأة ابن عمهم (٢) بدر بن سيف فاعاد ميزان القوى نظراً لكفاءته الشخصية وارتباطات له بالوهابيين احكم عراها وهو متفي عندهم . وقد استدعته لتجديدهم من الزبارة بقطر السيلة موزة بنت احمد التي كانت على جانب من قوة الشخصية والمراس ، فمال الميزان ضد قيس ، وهدد الوهابيون صحار ووصلت قوة كبيرة من الجعافرة يقودها حميد بن ناصر الى صحار القريبة منهم ، واضطر قيس للتخلي عن مطرح التي كان قد استولى عليها ، ووافق على ان تضم لحكمه في صحار بعض المواقع الصغيرة المتناثرة في الباطنة ، ولكنه عاد بعد اسابيع قليلة فنقض تلك الاتفاقية واحتل مطرح من جديد ، وارغم بدرأ على طلب العون من الوهابيين ، فتحركت قوات كبيرة منهم الى مسقط قوامها خمس عشرة سفينة على ظهرها

(١) هذه الفترة القصيرة يتناولها المؤرخون مادة على انها جزء من حكم سعيد بن سلطان ، لكن السلطة المطلقة في هذه الفترة كانت في يدى بدر حتى موته في سنة ١٨٠٧ .

رجال العتوب وغيرهم من القبائل البحرية الخاضعة لنفوذ الوهايين ،
ورسا الاسطول في مسقط ، وقام باعمال ارباب اعدت الى الاذهان
ذكرى مذبحه كربلاء وغيرها من مذابح التاريخ ، وساد الرعب مسقط ،
وكانت سياسة الوهايين ترمي الى ابقاء القوتين المتنازعتين في عمان في
حالة تكافؤ ، فقد نتج عن تدخلهم هذا ان تحلى قيس عن مطرح في
مقابل راتب شهري قدره ١٠٠٠ روية يدفعها له بدر . وكانت النتيجة
العامة لهذه الاحداث العاصفة التي لم تستغرق أكثر من اسابيع قليلة هي
هي تنحية ابني سلطان الصغيرين عن السلطة ، ووضع بدر في مكانهما .



سياسة حكومة الهند ١٨٠٥

اعتادت حكومة الهند ان ترى في عمان — منذ عهد السيد سلطان —
قاعدة جيدة وأداة فعالة ضد القراصنة ، لكن هذه السياسة اهتزت بعد
موت السيد سلطان وقيام الشك في وجود من يخلفه ويستطيع ان يوفر
لعمان مثل حكومته القوية الفعالة ، وللسياسة البريطانية في الخليج مثل
الضمانات التي كانت لها .

اعادة فتح المفوضية السياسية ١٨٠٥ :

وعمد المسئولون البريطانيون الى فتح وكالتهم في مسقط — وكانت
قد انسحبت منها قبل عدة شهور — وعينوا كابتن سيتور مسئولاً عنها ،
وكانت التعليمات التي لديه هي ان يقف الى جانب ابناء سلطان ، اذا
أمكن تحقيق هذا دون اقام الحكومة البريطانية في عمل عدائي ضد
الجناب الآخر ، والا فعليه ان يقيم علاقات ودية بالحاكم الموجود ، وفي
كلتا الحالتين عليه ان يسعى للحصول ممن يخلف السيد سلطان على
اعتراف باتفاقيتي سنة ١٧٩٨ ، ١٨٠٠ .. وحين وصل كابتن سيتور
— في ابريل على الأرجح — كان السيد بدر هو الذي يتولى السلطة ، وكان
على استعداد لتقبل كل ما تطلبه الحكومة البريطانية ، فاستطاع سيتور

أن يحصل منه على تأييد وتعزيز كاملين للمعاهدات التي عقدها سلفه .
وفي عهد السيد سلطان لم يكن مسدوداً للمقيم السياسي ان يرفع العلم
البريطاني على الوكالة . وكان البيت الذي خصصته له الحكومة شيئاً
زرياً ضيقاً ، ولا يبدو ان ثمة تغييراً أصاب شيئاً من هذين ، وأعلنت
حكومة الهند وكانت تسمى في ذلك الوقت « حكومة بومباي » - وهي
تعبد فتح وكالة مسقط - أنها تنوي ابقاءها مفتوحة على اللوام . ووصفها
حاكم بومباي بأنها - وان كانت قائمة بأوامرنا نحن الا أنها « للخدمة
العامة » لا لخدمة بومباي فقط على وجه التحديد . »



استعادة بندر لتوابع عمان في ايران ١٨٠٥

الحملة على بندر عباس ومعاونة الانجليز فيها مايو - يوليو ١٨٠٥ :

واشترك كابتن سيتون رغم كون التعليمات الصادرة له تتعلق
اساساً بمكافحة القرصنة التي زادت زيادة مروعة ، في حملة بحرية
خرجت من مسقط في مايو سنة ١٨٠٥ واستعادت بندر عباس من مشايخ
بني معن في قشم ، وكانوا قد تملكوها خلال فترة الاضطرابات التي
أعقبت موت السيد سلطان ، كما خلصت ميناب من الحصار الذي كانوا
قد فرضوه عليها . وكتب سيتون بأن السيد كان يرى استعادة توابع
عمان في ايران عملاً « أكثر أهمية من مكافحة القرصنة ومقدماً عليها »
في الخليج ، وانه لو لم يكن هو نفسه موجوداً لقام بندر بأعمال عدائية
كثيرة ضد الحكومتين الايرانية والوهاية . وقد صاحب الحملة العتوب
الذين كانوا زاروا مسقط ممن كانوا يخضعون للوهايين ، لكنهم
انسحبوا من الحملة وهي في مراحلها الأولى ، والعمليات التفصيلية
التي قامت بها الحملة ضد بندر عباس ، ثم ضد قشم في يونيو ويوليو
موجودة بالتفصيل في مكان آخر ، ويكتفي هنا القول بأن جميع

الخطوات التي اتخذت لاستعادة تواجد عمان قد نجحت ، رغم انها أثارت فيما بعد احتجاجات شديدة من جانب الشاه ، وأدى حصار الاسطول العماني لقشم الى عقد هدنة مدتها سبعة يوماً بين السيد والقواسم . وكان السيد بندر - اعترافاً منه بجميل وعون كابتن سيتون له ، ورغبة من جانبه في أن يستطيع التوحيد بين المصالح البريطانية والعمانية على سواحل ايران - قد سمح باقامة وكالة بريطانية في بندر عباس كما يشامون ، لكن هذا التنفيذ ارجيء بالنظر الى ضرورة الحصول على موافقة الحكومة الايرانية عليه .

وفي العام التالي نجح السيد في اختطاف شيخ بني معن ، وحمله الى مسقط حيث سجن مرتهناً حتى تسلم له قشم وهرمز في مقابل اطلاق سراحه غير ان الشيخ سلطان ، شيخ رأس الخيمة - حين ارسل قوة الى مدينة قشم - رفض بنومعن قبول هذه الشروط ، واثاء غياب الاسطول العماني عن مسقط في سنة ١٩٠٥ قام الشيخ سلطان بعملية قرصنة في صور وجواهر على ساحل عمان .



العالة الداخلية في عمان

هزيمة قيس النهائية على يد بندر :

أثناء عودة السيد بندر قام بعقد معاهدة لمواصلة الحرب ضد قيس ، وقبل ان يعد عدته لذلك ظهر قيس على حين غرة في مطرح واستطاع ان يغزو مسقط من البر ، وهاجم مختلف مداخل المدينة على التوالي ، ولكن بلا نتيجة ، فبالعافرة (وخاصة القبائل الخاضعة لهذا المتآمر والداهية شيخ بني عيين (وقسم من الحناوية) منهم الذين يقودهم عيسى بن صالح ، الذي اصبح ابنه من بعله ثائراً ومتمرداً شهيراً على حكام عمان والامام الاسمي (سعيد بن احمد) كل هؤلاء تحالفوا

ووقفوا هذه المرة الى جانب السيد بدر ، وتلقى هذا أيضاً عون قبيلة بني ياس البعيدة في دني ، بل وحتى عون العتوب . اما قيس فكان يقف الى جانبه بنومعن في قشم ، وليس هذا امراً غريباً كذلك وبعض القواسم على الاقل . ونجح الشاب سعيد بن سلطان ، الذي كان في بركة في ان يحتل سيد وبدبد ، واستعدت حامية مسقط لمهاجمة مطرح بعد ان شجعها نجاح سعيد والتعزيزات التي وصلت اليهم ، ووجد قيس ان كل شيء قد انقلب عليه فطلب اجراء المفاوضات ، وكان وضعه سيئاً بحيث ان المعاهدة التي عقدت لم تحرمه فقط من مطرح ، بل ورفضت مطالب كثيرة له ، ولم يبق له سوى خابورة التي كان قد استولى عليها منذ موت السيد سلطان ، وقام بدر بمحاولة ثانية لاعادة احتلال خابورة غير انها خابت نتيجة خيانة حميد بن ناصر من قبيلة عينين ، الذي أخذ في مرتين متتاليتين هدية قدرها ٤٠ الف روية في مفسد ابل خدماته ضد قيس ، لكن قلعتي باهله ونزوة في الداخل استسلمتا لبدر بجهود محمد بن احمد أخ قيس وخليفة .



اغتيال سعيد بن سلطان للسيد بدر ١٨٠٧

وما كادت تنهار قوة قيس حتى صمم سعيد بن سلطان البالغ من العمر سبع عشرة سنة ان يخلع عنه نير بدر . وكان بدر قد اغتال من قبل مهنا بن محمد حاكم نخل اليعربي اخلص الاتباع المواليين لسعيد وأخيه ، وفي سنة ١٨٠٧ استلرح سعيد بدرأ الى بركة ، ودبر قتله بالقرب منها في عمل من اشنع اعمال الخيانة ، لكن هذا العمل ، بدل ان يلقي السخط الذي هو جدير به من الناس ، رأوا فيه دليلاً على قوة سعيد ابن سلطان وقدرته على الحكم ، وأدى هذا العمل ايضاً الى التصالح مع قيس الذي قبل الآن ان يجعل نفسه على رغبة ، تابعاً لابن اخيه المتنصر .



السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٧ - ١٨٥٦

يسدو ان السلطات البريطانية المسئولة كانت تتوقع الا يلوم حكم سعيد بن سلطان سوى مدة قصيرة ، فهو قد بدأ وسط مجموعة من الاعمال غير الشريفة ، فيما كان معظم عمان - باستثناء الساحل - يسيطر عليه الوهابيون ، وقد خرج سكان مسقط واهلها في هجرة جماعية منها لعدم اطمئنانهم للحكومة الجديدة . وقاومت مكران ، باستثناء مدينة جواهر ، سلطة العرب . لكن الاحداث على اية حال قد كذبت حتى وجهات نظر المراقبين المقيمين في المنطقة .. فاستمر حكمه ، على الرغم من اضطرابه وقلقه ، أكثر من نصف قرن ، واصبح تاريخه - بالتالي - أطول تاريخ لحاكم في عمان . وظل سالم الاخ الاكبر لسعيد حتى وفاته سنة ١٨٢١ يشترك مع أخيه في الحكم ، لكن تأثيره في مجرى الامور - على الرغم من علاقته الوثيقة بسعيد التي ظلت حتى النهاية - كان ضعيفاً . ولم يكن لهذا من تفسير سوى شخصيته المتقلبة الغريبة الاطوار .

وينقسم عهد سعيد انقساماً طبعياً الى مرحلتين ، وفي خلال المرحلة الاولى التي تنتهي بسنة ١٨٢٩ كان سعيد يوجه اهتمامه الشخصي كله الى شئون عمان والخليج ، وكانت سياسته في هذه المنطقة عدوانية عنيفة أعادت للاذهان سياسة ابيه الراحل ، أما في المرحلة الثانية فقد اتجه سعيد بكل قواه فيها لساحل افريقيا ، وأصبحت زنجبار هي مقر اقامته المفصلة ، وتدهورت احوال عمان في الداخل .



حروبه ضد الوهابيين وحلفائهم القواسم

١٨٠٧ - ١٨٢٠

سخط الوهابيون على تولى سيعد السلطة ، فقد انكشفت نواياه نحوهم أثناء حكم نصبرهم وصنيعتهم السيد بدر ، ويبدو ان امير الوهابيين - الذي لم تهزم سيوفهم في معركة من قبل - كان مصمماً على بذل كل الجهد لاختضاع عمان . وفي الوقت نفسه ، بدأ هذا العاهل يتظاهر بتصديقه تأكيدات سيعد الذي كان بكل وقاحة يتهم نصبره السابق محمد بن ناصر باغتيال بدر ، ويعلم استعدادة لان يتخذ سبيل الموافقة على مطالب الوهابيين . وانه مستعد للدفع الجزية ، ووعده بأن يسمح باقامة حامية وهابية في بركة بدل التي فرت منها عقب اغتيال بدر طرد السيد سيعد من خور فكان :

وهكذا تأجل حدوث اشتباك مباشر ، لكن سعيدياً خرج في مايو سنة ١٨٠٨ - بتأييد من قيس ومحمد بن مطرح شيخ جويرة - في حملة على خور فكان حيث كان شيخ رأس الخيمة سلطان بن صقر قد بنى قلعة صغيرة جعلها قاعدة لعمليات القرصنة التي كانت قبيلته تقوم بممارستها ، وكان الوهابيون لا يرضون عنها . واستطاعت الحملة التي تضم افراداً من آل وهب وحارث وبني حجر ان تستولى على القلعة وتضرب أعناق جنودها .. لكن سلطان بن صقر ظهر فجأة على الساحل ومعه حملة كبيرة استطاع بها ان يرد سعيدياً وجنوده الى سفنهم بعد ان أوقع بهم خسارة جمة ، وكان قيس بن احمد بن القتلى . وفي اواخر نفس السنة عزل الوهابيون سلطان بن صقر من مشيخة رأس الخيمة وجعلوا بدله حسين بن علي ، شيخ الرمس حاكماً باسمهم على القواسم ، ويبدو انهم في نفس المناسبة ايضاً اقاموا حامية من قواتهم في خور فكان .

الحروب بين السيد سعيد والوهابين ١٨٠٩ :

وفي سنة ١٨٠٩ انتهز سعيد فرصة غياب الامير الوهابي في مكة ، واعتماداً على وعود بالعون من شيخ بوشهر والعتوب وقسم من الساخطين بين القواسم ، سار بحملة الى الخليج وفي نيته ان يقوم بهجوم على الحاكم الوهابي الجديد على القواسم . لكن حلفاء لم يتعاونوا معه كما ينبغي منهم ، فاضطر سعيد الى العودة الى مسقط دون أن يحقق شيئاً . اما الوهابيون — الذين كان لهم موقع سياسي ما يزال في مسقط ، والذين كانت حماستهم الدينية دافعاً لخلق انصار لهم داخل المدينة — فقد طلبوا من سعيد الاشتراك مع القواسم والعتوب في حملة بحرية على الكويت والبصرة ، لكن السفينة الحربية البريطانية « كور نواليس » التي كانت راسية خارج راس مسندم لمنع غارات القرصنة على شواطئ الخليج قد جعلت سعيداً يتعلل بها ، ويتملص من هذا المطلب الأمر ، غير ان التعلل بالعون البحري من الحكومة البريطانية لم يكن ينجيه من ان يلغى من ارض عمان ثمن مخالفته لسياسة الوهابيين ولو بشكل غير مباشر . وقبض سعيد على محمد بن ناصر ، نفس الرجل الذي اتهمه من قبل باغتيال بلر ، وسجنه حتى سلمه سمائل وبديد ، لكن هذا العمل افقد سعيداً نصيراً يعتد به . وبعد ان ضمن محمد بن ناصر صداقة بني رواحه وصداقة حميد بن ناصر من قبيلة العيين ، مضى محمد وسلم نفسه لقيادة الوهابيين ، وكانت نوايا امير الوهابيين بالنسبة لعمان واضحة كما اشرنا ، وسرعان ما أغراه محمد بن ناصر بارسال حملة على عمان يقودها مطلق المطيري ويصحبها محمد بن ناصر .

الحملة العمانية الانجليزية المشتركة على سبتناس ١٨٠٩ :

وفي نفس هذا الوقت — سنة ١٨٠٩ — ارسلت حكومة الهند اول حملة لها على القواسم ، واسباب هذه الحملة لا تقع داخل عهد سعيد وهي موجودة في مكان آخر ورجع الراحل ليونيل سميت الى مسقط بعد ان نفذ التعليمات المعطاه له بالنسبة لرأس الخيمة ولنتيجة ولافت ،

وفي مسقط تشاور مع سعيد فيما يمكن اتخاذه من اعمال اخرى .. أما القائد الوهابي مطلق المطيري الذي وصل متأخراً لنجدة القواسم في الدفاع عن رأس الخيمة فقد استولى على ميناء شناس في الباطنة ، واقام عليه والياً اسمه محمد بن احمد ، وحين طلب رأي سعيد اشار بارسال حملة لاستعادة شناس ، وخور فكان ايضاً اللتين هزم فيهما هزيمته النكراء في العام السابق ، وقبلت اقتراحاته . وكانت الحملة التي صاحبها السيد سعيد مكونة من حوالي ٢٠٠٠ رجل صعدوا على سفن انجليزية وفرنسية الصنع . ووصلت الحملة شناس في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٠٩ ، ونزلت الى البر في اول يناير ١٨١٠ . واتخذت مواقعها على الشاطئ ثم لحقتها قوات سعيد من الخيالة بعد ان شقت طريقها عبر صحار ، وفي يوم ٢ يناير اطلق العدو على القلعة عدة طلقات من مدفع عيار ١٠ بوصة لكنها لم تجد نفعا ، واستمرت محاولاتهم لهدم اسوارها . وفي صباح ٣ يناير استطاعوا ان يفتحوا ثغرة في جدارها وتقدمت القوات للهجوم عليها ، وسابقت قوات العمانيين الى الثغرة واحتلتها ، لكنها ردت عنها رداً عنيفاً ولم تستطع ان تتقدم ، ثم تقدمت القوات الانجليزية وارغمت المعتدين على الانسحاب من برجين من ابراج القلعة (وكانت هذه مربعة ولها اربع ابراج) ، وتمسك العمانيون بالبرجين الباقيين ودافعوا عنهما بشجاعة نادرة حتى استمر القتال دون توقف الى الخامسة والنصف بعد الظهر ، وعندها لم يستطع العمانيون الاستمرار في مقاومة نيران المدفعية ، فلابدوا بالفرار ملقين بأنفسهم من فوق برج القلعة ، وقد سقط ٧ من فوق البرج الصغير ، واكثر من ١٠٠ من البرج الكبير ، وكلهم مصابون بجراحات خطيرة او مشوهون ، أما خسارة البريطانيين فقد كانت ضئيلة لان الاعداء اقتصرُوا على الدفاع ، فقتل جندي انجليزي واحد وجرح ضابطان وسبعة جنود انجليز وجنديان هنديان ، وبلغت خسارة العدو اكثر من ٤٠٠ قتيل في العملية كلها . فقد قتلوا اكثر من

٣٠ او ٤٠ رجلا في محاولة الفرسان اقتحام اسوار المكان فقط . و اراد السيد سعيد ان يضع قوات في القلعة برغم أنها لم تعد محصنة يمكن الدفاع عنها . كما اوقف الحملة التي كان ينوي القيام بها على خور فكان ، وفي نفس الوقت وصل مطلق امير الوهابيين من البورمي .

انتصارات الوهابيين ١٨١١ :

وفي مساء ٥ يناير نفس اليوم الذي صعدت فيه القوات البريطانية وقوات سعيد الى ظهور سفنها ، عثر مطلق على القوات العمانية التي كانت ما زالت باقية الى جوار شناصر فأبادها في منجبة رهبة . ونجما سالم شقيق السيد و « عزان بن قيس » حاكم صحار من هذا المصير لانهما كانا مع الجيش على الشاطيء (١) وواصل مطلق انتصاراته فتقدم نحو صحار وحاصرها لكنه لم يستطع الاستيلاء عليها فتقدم الى مسقط وحاصرها هي ومطرح وبركة . وكان مع الوهابيين ، الى جانب محمد بن ناصر الجاهري ، حميد بن ناصر من العينين ، ورجل من اليعاربة ، ذوي النفوذ في نخل ومالك بن سيف الذي انحاز لهم ايضاً . وفي بداية سنة ١٨١١ ، هزمت قوات سعيد هزيمة نكراء في وادي محول بالقرب من حصن سمائل الذي كان محاصره محمد بن ناصر وحاولت قوات سعيد فك الحصار عنه ، وهكذا خسر السيد سعيد في هذه المعركة معظم جنوده من البلوش وغيرهم . واستسلم الحصن بعد ذلك لمحاصره ، ورجع مطلق الى مقر قيادته في البورمي .

ايران تلقت الى جانب السيد سعيد : ١٨١٢ :

وحين يش سعيد من معونة حكومة الهند له كما طلب مراراً من المسؤولين الانجليز دون جدوى ، ارسل بعثة الى شيراز يرئسها اخوه

(١) صعب أن نعرف فعلا ما الذي دار في شناصر من خلال الروايات المتناقضة التي يرويها موريزي ، وباكنجهام ، وهرينجر ، ولو ، والتقارير السنوية ، وقد اتبعت أساسا بعض ما استطعت العثور عليه في التقارير العسكرية للفرقة ٦٥/بياده التي تفضل كابتن ت . د . باركنسون رئيس اركان حرب الجيش في يورك ولانكستر ، فوضعها تحت تصرفي .

سالم في أواخر سنة ١٨١١ ، ووافق الإيرانيون على ان يملوا له يد المعونة بسبب كراهيتهم للوهايين نتيجة ما ارتكبه في كربلاء ، ولاعتقادهم ان سيطرة الوهايين على عمان لن تكون الا مقدمة للسيطرة على بلادهم . وعاد سالم في اوائل سنة ١٨١٢ ، ومعه قوة قوامها ١٥٠٠ رجل إيرانيي مسلحين ، بأربعة مدافع خفيفة يعمل عليها جنود روس عهد بقيادتها الى القائد سعدي خان الكاجاري ، وقد استطاعت القوات الايرانية العمانية المشتركة ان تستعيد نخل وحصن سمائل ، لكنها ابدت عن آخرها في سادی داخل عمان حين حاولت الاستيلاء على قلعة ازكي ، وعاد حصن سمائل مرة أخرى الى ايدي الاعداء .

الغزو الوهايي المخيف ١٨١٢ او ١٨١٣ :

ووصل الى البوريمي تركي وفيصل ابنا امير الوهايين سعود بن محمد وعزلا مطلقاً عن القيادة ، لكن اهالي الخضره استطاعوا ان يشنوا على معسكرهم حملة ليلية ناجحة وهم يحاولون عبور اقليم الباطنة واسرع مطلق ومعه نجدة من قبائل الظاهرة للحاق بهم في حازم . وفشل الوهايون في حصار بركة وتكبّلوا الخسائر لكنهم انتقموا لانفسهم من ضواحي مسقط ، ونهبوا مدينة مطرح وقرية ارياق ، واطلقوا في شرق حجر عاصفة مدمرة من الدم والفرع ، اجتاحت حايل الجفاف وتيوي ، واستطاع اهل صور ان يلفعوا عن انفسهم شرها بعض الشيء . ومن صور تقدموا الى فلاج المشايخ في اقليم جعلان ، وعسكروا فيه ، ومن جعلان قاموا بهجوم على قرية الحلد وانحرقوها ، وخلال اقامة عسكرهم في جعلان اصبح اهل قبائل بني بو علي وبني راسب من انصارهم المتحمسين لهم ، وقدموا لهم كل مساعدة ضد بني بو حسن ، واخيراً رجع مطلق الى البوريمي عن طريق لاذكي ، حيث استنصافه واكرم ضيافته خليفة محمد بن ناصر .

لكن نهاية هذه المرحلة المخيفة من طغيان الوهايين كانت قد أصبحت

وشبكة ، ذلك بأن الشيخ سلطان بن صقر شيخ رأس الخيمة كان قد تمكن ، بعدما خلعه الوهابيون وسجنوه في الدرعية من الفرار من سجنه ويقيم شطر مدينة جدة ومنها اتصل بمحمد علي والي مصر ،
فشل حملة السيد سعيد ضد رأس الخيمة سنة ١٨١٣ :

واستغل الباشا خدماته هذه كسفير الى امام عمان الذي كان متلهفاً على التحالف مع محمد علي ضد الوهابيين ، ووافق سعيد بفرح على اراء محمد علي ، بل وكتب الى طوسون باشا يعد بتقديم العون ، ويبدو انه وعد ايضاً باعادة سلطان بن صقر الى مشيخته بالقوة ، والحقيقة ان حملته الفاشلة على رأس الخيمة ، والتي صحبه فيها (الملازم بروس) المقيم السياسي في بوشهر ، مما سنشبر اليه بالتفصيل فيما بعد ، كانت تستهدف اعادة سلطان بن صقر الى مشيخته .

موت امير الوهابيين :

وقام امير الوهابيين — في مواجهة الحلف الجديد الذي تكون ضده — بهجوم على عمان ، واجتاح مطلق بقوات رهيبة اقليم الباطنة ، وايقن سعيد بالاجلوى من المقاومة في ذلك الوقت فقام بزيارة مطلق في السوق وأعلن خضوعه له وتقدم بهدية قدرها ٤٠ الف روبية ، ثم توجه مطلق الى نجد ، لكن خلفه ابن أزدكه قتل في طريق عودته الى البويرمي على يد افراد قبيلة بني ياس من الظفرة ، وكان الامير قد امره بالعودة الى عمان دون إبطاء حين استعداد مطلق البويرمي ويبدو انه ندم لأنه لم يعامل سعيداً بالقسوة اللازمة ، فأعد حملة وسار بها ضد انصار سعيد في الشرقية وهناك في نوفمبر سنة ١٨١٣ لقي القائد الوهابي الذي لم يهزم مصرعه على يد حفنة من بني حجر حين انفصل وبعد عن جيشه الذي امره بأن يتفرق فيما حوله لتهب الاقليم ، وحمل الذين قتلوه سلاحه ودرعه الى السيد سعيد في مسقط باحتفال كبير ، ووصل قائد اسمه ابن مزروع الى البويرمي بدل مطلق ، ولكن حين مات سعود امير الوهابيين في الدرعية سنة ١٨١٤ ، تلاشى أي خطر يهدد عمان من جانبهم ، ولم يعقد

بين الطرفين صلح رسمي على أية حال ، لأن سعيداً قد ظل على عزمه بأن يعيد عزل سلطان بن صقر عن مشيخة القواسم ، وهذا ما لا بد أن يرفضه الوهابيون . وظل عبدالله ، خليفة سعود أمير الوهابيين ، يستخدم القواسم بين الحين والآخر لمضايقة سعيد ورعاياه في البحر .
ال فشل الجزئي لحملة سعيد الثانية على رأس الخيمة واستمرار العداء ضد القواسم ١٨١٤ - ١٨١٨ :

وفي سنة ١٨١٤ ، وبعد ان تقدم سعيد بطلب تعزيزات عسكرية من حكومة بومباي دون جدوى ، سار مرة أخرى الى رأس الخيمة ، ورغم انه لم ينجح بالفعل في احتلال المكان ، الا انه ارغم اهله على قبول شروط الصلح . وكان من بينها ان يتوقفوا عن اعمال القرصنة والحروب البحرية في المياه التي بين البحرين وكانجون في الخليج ورأس الحد وجواذر في خليج عمان . ولكن يبدو ان السيد سعيد قد اخذ يعدل بعض آرائه القديمة فصار هدفه الآن أن يقيم لنفسه سلطة في رأس الخيمة ، وان يضع سلطان بن صقر على رأس القواسم في الشارقة فقط ، وعاد السيد في سنة ١٨١٥ بجدد طلب العون من حكومة الهند ، ويشكو في نفس الوقت من عجز الوكيل الوهابي في مسقط واغارات اهل رأس الخيمة ، لكن مطلبه رفض للمرة الثانية . وسرعان ما تحققت توقعاته السيئة حين ظهر في خليج عمان اسطول قراصنة من القواسم ، وقد هدد الاسطول مطرح ، وارغم السيد على ان يقود المعركة البحرية ضدهم بنفسه ، لكنه جرح وكاد ان يؤمر هو والسفينة « كارولين » ذات الاربين مدفعاً التي كانت تحارب خارج القريات ، وفي ١٧١٦ ظل سعيد يحاصر رأس الخيمة اربعة اشهر دون جدوى ، وفي العام التالي هزمت قوة من القواسم على اثير في خور فكان . وبعد سقوط الدرعية في سنة ١٨١٨ ، خاف القواسم في رأس الخيمة من تقدم المصريين في نجد ، فعرضوا للدخول معهم في حلف هجومي دفاعي لكن عرضهم رفض .
الحملة البريطانية على رأس الخيمة : ١٨١٩ :

وحوالي نهاية سنة ١٨١٩ خرجت من بومباي الحملة البريطانية الثانية

ضد القراصنة في الخليج عبر مسقط الى رأس الخيمة ، وحدثت هذه الحملة السريعة ونتائجها موجودة بالتفصيل في مكان آخر . وما يهنا هنا فقط هو ان نشير الى ان السيد سعيد قد سحب الحملة بنفسه ، وقد قدم لها سفينتين و ٦٠٠ رجل الى جانب القوة البرية التي تأخرت عن الوصول في الوقت المناسب . وبرغم انه لم يحصل بالتسوية التي تمت بعد ذلك على توسيع رقعة املاكه وهو شيء لم تكن حكومة الهند تأبه له ، فقد كانت اتفاقية الصلح تلك مع القواسم مفيدة وأتاحت له ان يتخلص من شرور عدو عنيد . ولقد كانت الحكومة البريطانية ترغب في البداية ان يتعاون المصريون معها ضد القواسم ، لكن هذا الجزء من الخطة لم يكن يروق لسعيد الذي كان لا يثق بالمصريين ولا شك ان التخلي عن تلك الخطة بدفع الظروف القاهرة لا بد انه ارضى سعيداً كل الرضا .



محاولات سعيد اخضاع البحرين ١٨١٢ - ١٨٢٨

خلال الفترة الاولى من حكم السيد سعيد كانت سياسته نحو البحرين هي نفس سياسة ابيه سلطان ، الذي سبق ان بذل جهوداً كبيرة لضربها الى املاكه . وعلى اية حال ، فقد سر سعيد ثلاث حملات على البحرين . واذا كان من الجائز تبرير اولى تلك الحملات - التي وقعت في سنة ١٨١١ - بأنها حملة مضادة للوهابيين الذين كانوا يجتاحون عمان في ذلك الوقت ، فلن نجد مثل هذا التبرير للحملتين التاليتين في ١٨١٦ و ١٨٢٨

الحملة الاولى على الزبارة والبحرين ١٨١١ :

وقد سهل الحملة الاولى - ان لم يكن اغرى بها اساماً اضطرار الوهابيين - نتيجة نجاح الجيش المصري في اقليم البحر الاحمر - لسحب حاميتين كانوا قد اقاموها منذ سنتين في البحرين والزبارة على ساحل قطر ، وقد أدت هذه الحملة الى تدمير الزبارة تدميراً تاماً ، واسر عدد من كبار رجال الوهابيين بينهم حاكم البحرين او شقيقه واعادة البحرين للعتوب .

الحملة الثانية على البحرين ١٨١٦ :

أما الحملة الثانية فكانت في صيف سنة ١٨١٦ ، وكان لها طابع مختلف ، فقد كانت موجهة ضد العتوب ، وارسلت رغم النصائح التي قدمها المقيم البريطاني في بوشهر ، وان لقيت تأييد السلطات الايرانية في شيراز . وقد اشتركت قوارب العرب في بوشهر وعسالة وكنجنون على الساحل الايراني في النزول على جزيرة المحرق ، لكن الغزاة لم يستطيعوا تثبيت اقدامهم ، وطردها اخيراً بعد ان تكبلوا خسائر كثيرة ، وقتل حمد شقيق السيد سعيد الاصغر خلال التراجع ، وخرج سعيد باسطوله الى كنجون ، وكان قد دخل مع الحكومة الايرانية في صفقة مالية عن البحرين - ليتزود من الامدادات الايرانية - لكنه لما رأى ان الايرانيين يتنون الغزو به ، رحل الى مسقط . وفي سنة ١٨١٧ زار مسقط رحمة بن جابر الذي كان يقاتل مع السيد سعيد في حملة السنة الماضية ، وكان قرصاناً شهيراً وعدواً عنيداً للعتوب ، وحاول رحمة اغراء السيد سعيد بتجديد الهجوم لكنه لم ينجح .

وفي اوائل سنة ١٨٢٠ ، حيث ارتفعت قيمة سعيد بالنظر الى تعاونه مع البريطانيين في الهجوم الناجح على رأس الخيمة ، مال سعيد الى تجديد حملته على البحرين اما بالاشتراك مع ايران وكان يناقش العون الذي ستقدمه له بالفعل ، وإما وحده . وكان الحاكم العام في شيراز يفهم بالفعل ان سعيداً قد أصبح في غنى عن عونه بما جعله يكتب لقاائد الحامية البريطانية طالباً اقراض ايران اربع سفن او خمس لنقل الجنود الايرانيين الى البحرين .

الحملة الثالثة على البحرين : ١٨٢٨ :

وانصرف السيد سعيد عن أي تفكير آخر في عمل ضد البحرين حتى سنة ١٨٢٨ . وبعد استعداد دام عدة شهور ، وبعد ان قدم تأكيدات للعتوب بأنه لا ينوي القيام بأي عمل ضدهم ، خرج الى قشم ، ونزل في أبو ظبي ، حيث انضم اليه شيخها ومعه فرقة من بني ياس ، واخيراً وصل البحرين في شهر نوفمبر ، واستطاع الاستيلاء على حصن قريب ،

وأعد هجوماً شاملاً على مدينة المنامة ، لكن بني ياس المشتركين معه في الحملة — والذين يحتمل ان يكونوا قد غدروا به — افسدوا خططه باشتباك مبكر مع العدو ، وتم طرد العمانيين الى البحر وقد قتلوا كثيراً من الجرحى والاسرى ، وجرح السيد سعيد نفسه جرحاً هيناً ، ولولا اخلاص عبيده النوبيين في الدفاع عنه للقي مصيراً اسوأ من هذا . واستطاع العدو ايضاً أن يستولي على سفينتين من سفنه حاولنا الحرب اثناء هذه الفوضى . ولما توالى على السيد سعيد هجوم الهزيمة ، وهواجس الخوف من الحياة ، وانتشار الكوليرا على ظهور سفنه والاخبار السيئة التي تلقاها من مستعمراته في شرق إفريقيا قرر الانسحاب عائداً الى مسقط . وفي العام التالي خرج اسطول للعتوب يقوده الشيخ عبد الله بن احمد بنفسه فقام بعدة إغارات على سفن العمانيين لكنه لم يحرز نجاحاً كبيراً ، وفي ديسمبر سنة ١٨٢٩ عقد أخيراً صلح وتحالف رسمي بين السيد والعتوب بشرط واحد هو ايقاف الجزية التي كانت السيد يصير على ان تدفعها البحرين له .



علاقة السيد سعيد بإيران بعد سنة ١٨٢٩

أشرنا آنفاً إلى السفارة التي ارسلها السيد سعيد الى شيراز في سنة ١٨١١ ، وإلى ارسال قوات إيرانية لمساعدته ضد الوهابيين في العام التالي وكذلك الى العون المشكوك فيه من جانب حكومة شيراز في الحملة على البحرين . ولكي تكتمل لنا صورة علاقات السيد سعيد الاول بإيران يجب ان نشير ايضاً الى بعض المتاعب التي نشأت بسبب ايجار بندر عباس والخلاف الذي حدث بين السيد سعيد وعبد الرسول شيخ بوشهر .

المحاولات الأولى من جانب الحكومة الايرانية لالغاء ايجار بنذر عباس ١٨٢٣ :

ففي سنة ١٨٢٣ حاولت الحكومة الايرانية حرمان السيد سعيد من ملكية بنذر عباس وتوابعها ، لكن السيد وصل فوراً الى بنذر عباس في سفينتين حريتين ، وبدأ المفاوضات مع وكيل حكومة شيراز - ونجح عن طريق الرشوة والوعد بأن يزيد ضريبة الايجار لسنتين قادمتين ، في استعادة مكانته في اقطاعيته المفضلة ، كما واستطاع ان يقبض على حكام بنذر عباس وميناب او يبعدهم ، لانهم كانوا يشجعون خطة الحكومة الايرانية .

الحروب بين السيد سعيد وشيخ بوشهر ١٨٢٦ :

وفي سنة ١٨٢٨ ، أثناء غياب شيخ بوشهر لتأدية الحج في مكة ، وكان هذا الشيخ هو الذي وشى بالسيد الى السلطات العليا في شيراز ، ومراراً ما حاول احتلال مكانه عن طريق الإصهار الى اسرة فارما الحاكمة في اقليم فارس في ذلك الوقت ، فقد أعلن سعيد الحرب على غريمه ونجح في الاستيلاء على سفينة مملكتها ضمها فوراً الى اسطوله ، لكنه توقف عن تدمير ميناء بوشهر ربما مراعاة للمفوضية البريطانية فيها ، وامر ايضاً برد البضائع التي لا تخص أعداءه مما كان على ظهر السفينة « نصرة الشاه » . وبعدها بقليل - أثناء تجواله في قشم لهذا السبب - ساعده الحظ في القبض على الشيخ عبد الرسول نفسه حين كان في طريقه عائداً من مكة ، مع سفينتين او اكثر من سفنه ، ولم يستطع الاخير تخلص نفسه ولا سفنه الا بدفع فدية قدرها ٨٠ ألف رويية .

مصاهرة سعيد من ايران وارتباطاته الاخرى بها ١٨٢٧-١٨٢٩ :

وفي سنة ١٨٢٧ . عقد سعيد قرانه على سيدة ايرانية من الاسرة الحاكمة في شيراز وشقيقة تيمور ميرزا ورضا قولي ميرزا ، وذهب بنفسه لاستقبال عروسه في بنذر عباس . وفي سنة ١٨٢٩ واستجابة لطلب من

تيمور ميرزا - الذي كان قد احتل بوشهر لثوه - تبعت سفينة سعيد « المظفر » السفينة « هاريت » التابعة للشيخ عبد الرسول ، من كنجون الى ميناء بوشهر للاستيلاء عليها هناك اذا امكن ، ولكن قبل وصول السفن كانت قد تمت تسوية للأمور على الساحل .



علاقة سعيد بتركيا قبل سنة ١٨٢٩

حملة السيد سعيد على البصرة ١٨٢٦ :

كانت العلاقة الوحيدة بين سعيد والأتراك هي الجزية السنوية القديمة ، التي يقال ان الحكومة التركية كانت تدفعها للامام احمد في مقابل الخدمات التي قدمها لها في البصرة سنة ١٧٧٥-١٧٧٦ ، ووصل المتأخر منها - كما قلره السيد سعيد في سنة ١٨٢٦ ال ١١٠ آلاف روبية لكن . باشا بغداد - ورغم وقوف المقيم البريطاني الى جانب سعيد - رفض الدفع ، فقام سعيد في خريف نفس العام بحصار البصرة ، واستطاع ان يحصل على اجابة مرضية لمطالبه ، وفي سنة ١٨٢٧ طلب مشايخ بني كعب عونه ضد الاتراك في البصرة ، لكنه لم يتدخل عملا بنصيحة المقيم البريطاني .



الاحوال الداخلية في عمان من ١٨١٤ - ١٨٢٩

السيد سعيد يستولي على صحار ويختل :

كانت أبرز الاحداث خلال الفترة الاولى من حكم السيد سعيد هي اخبار معاركه مع الوهابيين وتلك التي أشرنا اليها فيما سبق ، ولكن بعد موت القائد مطلق ، سادت عمان حالة من الهلوه النسبي . وفي سنة ١٨١٤ قام سعيد بالاستيلاء على صحار بعد موت حاكمها عزان بن قيس

أثناء تأديته فريضة الحج ، ولم يقاومه أحد فيها ، لكن سيطرته على نخل - حيث كان لليعاربة شيء باق من النفوذ - لم تكمل الا بعد حملته الثانية على البحرين في ١٨١٦ . وفي سنة ١٨٢١ مات شقيقه الأكبر سالم مشلولاً ، وتركه حاكماً مطلقاً بالاسم كما هو بالفعل . وعهد سعيد الى عمه طالب بن احمد بالولاية على رستاق ، لكننا لا نستطيع ان نعرف يقيناً ان الحصون في هذه المدينة كانت له ، او تحت سيطرته ، ففي وقت ما بين سنتي ١٨٢١ و ١٨٢٨ قام سعيد بن مطلق الوهاني بحملة ناجحة من البحرين على قبيلة بني جحر ، لكن الحملة لم تكن جدية ، بل كان هدفها الوحيد أن يحصل أميرها على ثأره الشخصي لقتل ابيه مطلق . وإبرم صلح بين السيد سعيد ومحمد بن ناصر الجابري ، اما محمد بن ناصر من عتبان فقد بقي في جانب معارضي حكومة عمان .

حج السيد سعيد الى مكة ١٨٢٤ :

ويبدو ان الموقف العام في السنة التالية كان أكثر استقراراً بحيث هيا للسيد سعيد أن يصحب الحجاج الى مكة والمدينة في احتفال كبير باهظ النفقات ، ورغم انه لم يكن يتبع الخنابلة الا أنه لقي معاملة متميزة من شريف مكة ، وحمل بهدايا. والى مصر قبل رحيله .

ضم ظفار لعمان ١٨٢٩ :

وفي سنة ١٨٢٩ ، ولدى قتل محمد بن عاقل شيخ ظفار ، ارسل سعيد قوة استولت على ذلك الاقليم .



انشغال سعيد بشئون شرق افريقيا

١٨٢٩ - ١٨٥٦

الآن وصلنا الى الفترة التي انصرفت فيها جهود سعيد ووزراءه في توسيع مستعمراته في شرق افريقيا والعمل على تحسينها . لقد أصبح ينظر الى عمان على أنها - وان كانت هي المصدر الاول لقوته البحرية

والعسكرية — الا انها شيء ثقيل على نفسه ويجب ان يعهد بها الى وكلائه ما استطاع الى ذلك سبيلا . ولن يهمننا هنا من أعماله في شرق افريقيا الا ما له صلة بالاحداث في عمان ، ولكن بعض الحقائق تكفي لايضاح مدى اهتمامه الشخصي بشئون شرق افريقيا . لقد كانت زنجبار خاضعة لسلطانه فيما ييلو منذ البداية ، أما ممبسه فقد كان يحكمها ابناؤه قبيلة مازارى من عمان ، لكنهم اباحوا لانفسهم — منذ موت الامام احمد على الاقل — نوعاً من الاستقلال الفعلي عن عمان ، وجاء سعيد ليحاول انهاء هذه الاستقلال ، وقد ارجعت اعماله الاولى في ممبسه بني مزارى واهل المدينة الى الالتجاء الى طلب العون من ضباط البحرية البريطانية ، وأعلنت بريطانيا حمايتها لممبسه من ذلك الوقت في سنة ١٨٢٤ الى سنة ١٨٢٦ ، لكنهم ألغت اعلانها في سنة ١٨٢٦ بأمر من حكومة الهند التي لم تكن تريد عرقلة خطط حليفها هناك .

رحلة سعيد الأولى لشرق إفريقيا ١٨٢٩-١٨٣٠ :

وحيث انزاحت عقبة الحماية البريطانية على ممبسه ، فقد بدأت نوايا سعيد تدعو الى الارتياح ، ففي ديسمبر سنة ١٨٢٩ قام بحملته الاولى على شرق افريقيا ، لكنه صد عن ممبسه متكبداً خسائر جسيمة ، ثم عاد الى مسقط بعد زيارة زنجبار في مايو ١٨٣٠ .

الزيارة الثانية ١٨٣٢ :

لكنه استطاع في حملته الثانية على شرق افريقيا التي استمرت من ربيع سنة ١٨٣٢ حتى سبتمبر من نفس السنة — ان يستولي على ممباسا نقطة عسكرية محكمة ، وبدأ أنه يعد زنجبار كي تكون مقراً لاقامته فأمر بتشييد قصر له فيها ، وبدأ زراعة القطن والارز .

الزيارة الثالثة ١٨٣٣ - ١٨٣٥ :

أما فترة غيابه الثالثة عن عمان فقد دامت من نوفمبر ١٨٣٣ الى أبريل ١٨٣٥ ، وتميزت بهجوم ناجح على ممبسة التي كانت قد خضعت

مرة أخرى لبني مزارى ، وعقد الصلح مع رؤساء ممبسة ، وتورد الافريقيون على سلطته في سيوي .

الزيارة الرابعة ١٨٣٦ - ١٨٣٩ :

وفي الزيارة الرابعة لشرق إفريقيا ترك سعيد مسقط في نوفمبر ١٨٣٦ ولم يعد اليها الا في سبتمبر ١٨٣٩ ، وفي هذه المرة استطاع عن طريق الخديعة ان يعيد حصن ممباسا الى قبضته ، وان يأمر عدداً من اعدائه ببني مزارى ويأمر باعدامهم ، وكان يصحبه في حملته هذه على ممبسة المغامر « عيسى بن طريف » الذي سيلعب دوراً خطيراً في شئون قطر والبحرين فيما بعد .

الزيارة الخامسة ١٨٤٠ - ١٨٥١ :

أما رحلته الخامسة فكانت أطول رحلاته جميعاً ، فقد بدأت في خريف سنة ١٨٤٠ ودامت حتى ربيع سنة ١٨٥١ ، ولم تحدث في هذه الفترة أحداث ذات قيمة ، الا كارثة مروعة وقعت في سيوي سنة ١٨٤٤ حين هلك بعض المرتزقة الخليجيين وسائر قوة جيش السيد سعيد العربية هناك .

الزيارة السادسة ١٨٥٢ - ١٨٥٤ :

وترك سعيد مسقط مرة أخرى في رحلته السادسة الى زنجبار وربما كان يود ان يقضي بها اعوامه الاخيرة في سلام لو لم تضطره الظروف للعودة الى عاصمة حكمه .

موت السيد سعيد ١٩ كوير ١٨٥٦ :

وعاد الى مسقط للمرة الاخيرة في مايو ١٨٥٤ ، وشغلته شئون ايران هناك حتى سنة ١٨٥٦ . وفي سبتمبر من نفس السنة أبحر في رحلة أخرى لزنجبار ، لكنه مات في البحر ، في ١٩ أكتوبر ، قبل ان يبلغ هدفه ، وهكذا قضى سعيد ثلثي فترة حكمه ، أي منذ سنة ١٨٢٩ إما على ظهور السفن او في ممتلكاته الافريقية .

والآن وقد تتبعنا أعمال الحاكم وتاريخه الشخصي طويلا ، سنتلفت الى الاحوال الداخلية ، واعتداءات الوهابيين والمصريين عليه ، وإلى تعامله مع الايرانيين ، والقوى الاخرى في الخليج مما وقع خلال النصف الثاني من حكمه .



الاحوال الداخلية في عمان ١٨٢٩ - ١٨٥٦

التمرد الاول في عمان وضياع صحار من يد السيد سعيد ١٨٣٠ :

حين ابخر سعيد للمرة الاولى الى شرق افريقيا في سنة ١٨٢٩ سحب الحماية التي كان قد امر بتوزيعها في اقليم ظفار قبل شهور قليلة ، ولم يكن هذا دليلا على ضعفه . بل على لا مبالاته بمصير اقليم بعيد في سبيل مصالح تبدوله أهم واجدر . وقد حاول السيد سعيد ضمان الامن الداخلي في بلاده اثناء غيابه عنها بسجن هلال بن محمد بن احمد ، ابن عمه ووالي سوق ، لانه كان يرتاب في طموح ذلك الشاب ونحشاه ، كما انه تقلم بعون لمشايخ القواسم وبني ياس ، وجعل ابن اخيه محمد بن سالم وكيل باسمه في البلاد ، ولم يكذب بحر حتى وصلت السيدة نخوخه - شقيقة هلال هذه الشديدة المراس ، فاستولت على سوق واشعلت التمرد بهدف اطلاق سراح اخيها . وقام حمود بن عزان بن قيس - في استجابة لنصائح رعايا ابيه القدامى - بالاستيلاء على صحار ، وسرعان ما أضاف اليها خابورة ولوى وشناص ، وكان وراء هذا الوكيل تشجيع عمه السيد طالب وعمته موزه التي لعبت من قبل دوراً هاماً في فترة الاضطرابات التي اعقبت موت سلطان بن احمد ، ومحمد بن ناصر الجابري . ووجد الوكيل في مواجهة حركة التمرد المتواصلة أن عليه الالتجاء لعون الانجليز وارسال سفينة سريعة تستدعي السيد سعيد .

وتجاوب المقيم البريطاني في الخليج وفقاً لتعليمات حكومته مع مطالب ممثل الحاكم الغائب بكل الوسائل الممكنة ، فأرسلت سفينة حربية بريطانية لحماية العاصمة ، التي كانت مهددة ، ووقفت سفن أخرى على أهبة الاستعداد ، ووجه انذار الى المتمردين يطلب منهم الكف عن تمردهم ضد سعيد . لكن سعيداً أظهر لدى عودته في مايو سنة ١٨٣٠ استخفافاً بالتمرد فاستغنى عن خدمات السفينة الحربية البريطانية ، لكن فشل في استعادة صحار ، واضطر أخيراً الى اطلاق سراح هلال ، والموافقة على ان يتولى حمود حكم صحار وخابورة وماجس في مقابل جزية سنوية قدرها ٨ آلاف روبية . ولم يكن سعيد راضياً عن ذلك الصلح لذلك فإنه ما كاد يضمن تأييد مشايخ عجمان ورأس الخيمة حتى جدد هجومه على صحار ، غير ان شيخ ابو ظبي ، الذي غضب لانه كان أغفل من طلب العون سمح لشيخ رأس الخيمة بالعمل داخل اقليمه ، وبعد أن قام المدافعون بهجمة ناجحة ، تحول مشايخ عجمان بسيفهم ضد سعيد فراجع ساخطاً الى مسقط بعد ان فقد حوالي ٥٠٠ رجل من رجاله . وفي اواخر سنة ١٨٣٢ عهد بأمر عمان الى ابن اخيه محمد بن سالم وابنه هو الاكبر هلال (الذي جعله والياً على مسقط وقريب له بسمي سعود بن علي) جعله والياً على بركة وأبحر الى مجبسه ليكمل عملياته فيها ، بعد انشغاله عنها في عمان .

التمرد الثاني في عمان وفقدان سعيد للشمالية ١٨٣٢ :

وبمجرد رحيل سعيد سارع سعود بن علي إلى إلقاء القبض على شريكه في الحكم — محمد بن سالم وهلال — وهما في طريقهما الى رستاق . كما قام ايضاً بحصار مسنعة لكنه لم يستطع الاستيلاء عليها ، وسار حمود بن عزان وهلال بن محمد — بعد ان اشتركا في الحصار الفاشل حول المسنعة — الى رستاق للاستيلاء عليها لحسابهما ، وهب شيخ رأس الخيمة من فوره للاستيلاء على دبي وخور فكان وغالا وهي اماكن

على الساحل الشمالي ، وكانت السيدة موزة ومحمد بن ناصر في ذلك الوقت من انصار سعيد كما قدمنا . وقد استطاعت السيدة موزة ان تفتدي ابن اخيها وابن ابن اخيها من سعود بن علي بأن دفعت ثمانية آلاف روية ، وقدمت الحكومة البريطانية أيضاً معونات لاحد لها ، فاجبر المقيم السياسي في الخليج لتؤه على رأس قوة بحرية كبيرة الى مسقط ، ووضعت سفينة حربية في الميناء تحرسه طوال استمرار الخطر . وحين وصل سعيد الى مسقط في سبتمبر ١٨٣٢ ، اضطر للتسامح مع هذا المتمرّد ، لكنه نجح في اغراء سعود بن علي ان يترك ولاية بركة في مقابل ولاية رستاق ، واضمنت الحكومة البريطانية آذانها عن طلب سعيد العون منها لاستعادة ممتلكاته في الشمالية من ايدي القواسم ، ونصحتة بأن يبقى داخل ارض عمان ويقتصر جهوده على حمايتها فقط .

التمرد الثالث في عمان وضياح رستاق من السيد سعيد ١٨٣٤ :

لكن السيد سعيد لم يستطع ان يبقى بعيداً عن مشاريعه في ممبسة ، وكانت في هذا الوقت قد رجعت الى ايدي بني مزارى ، وفي نوفمبر سنة ١٨٣٣ وبعد ان توصل الى تسوية مع الوهابيين الذين انبعث وجودهم في البويعي انبعثاً خطراً ، أقام ابنه الثاني ثويني على عمان وسافر الى شرق إفريقيا مرة أخرى ، فكان رجيله ايداناً بالتمرد الذي اشعل جذبته هذه المرة حمود بن عزان حين استولى على رستاق ، وكان واليها سعود بن علي قد قتل منذ ايام ، ومات ايضاً محمد بن ناصر الذي كان يخلص لهم ، وبدا أن حصون سمائل وبدبد مهددة ايضاً ، فقام المقيم البريطاني في الخليج بزيارة الى مسقط وكتب الى حمود ينلّره بأن مواصلة العنوان من جانبه ستجعل الحكومة البريطانية تعامله معاملة العدو . لكن حموداً الذي لم يبال بهذا شيئاً - قام باحتلال السوق ايضاً قرب نهاية سنة ١٨٣٤ ، غير انه طرد بعد ذلك على يد قوة ارسلها ثويني من مسقط .

محاولات يالسة من جانب سعيد لاستعادة صحار ورستاق ١٨٣٥ - ١٨٣٦ :

واعاد سعيد - حين عاد من افريقيا في ابريل ١٨٣٥ - حملة على رستاق ، لكنها فشلت ، واضطر لايقاف حملة أخرى كاد ينوي ارسالها الى صحار ... لحشيته من التمرد الضخم الذي كان قد تجمع ضده في إقليم الظاهرة . وفي ١٨٣٦ عقد سعيد مع سعد بن مطلق الوهابي لطرد حمود من صحار ورستاق ، واستطاع الحليفان ان يحتلا صحار ، فقوات الوهابيين والقبائل حاصرتها من البر ، وسفن السيد سعيد أكلت الحصار من البحر ، غير ان سعيداً الذي كان يشك في حلفائه خشي ان هم نجحوا في الاستيلاء على صحار ان يطالبوا بها لانفسهم فأمر بفك الحصار عنها ، ويبدو انه أحسن بذلك صنعا ، ويقال ان هاتين الحملتين على صحار فقط قد كلفتا سعيداً ما لا يقل عن ٣٠٠ الف روية في الاستعدادات والهدايا المقدمة .

معاهدة الصلح بين السيد سعيد والسيد حمود في صحار ١٨٣٩ :
والثناء غياب سعيد للمرة الرابعة عن عمان ، ما بين سنة ١٨٣٦ وسبتمبر ١٨٣٩ ، ظل حمود - بعد ان حقق اهدافه الرئيسية - في حالة هدوء ، بل وحين اقرب موعد رجوع السيد سعيد طلب وساطة الحكومة البريطانية بينه وبين قريبه ، وكان حمود على علاقة طيبة مع السلطات البريطانية ، حيث سبق له ان اشترك في اتحاد دفاعي نظمه البريطانيون لتعويق القوات المصرية ، لكن المقيم البريطاني رفض تقديم العون له . وفي ٢٣ ديسمبر ١٨٣٩ ، وبعد مشقة ، عقدت معاهدة صلح بين السيد سعيد والسيد حمود في مسقط ، احتفظ كل بمقتضاها بحلوده القائمة وتعهد الطرفان بأن يعيش كل داخل حلوده في أمن ودون عنوان ، واشترط السيد سعيد ان تعاونه صحار عسكرياً ضد اعدائه حين يطلب ذلك .

شلوڈ عمال السيد حمود بعد ذلك ١٨٣٩ - ١٨٤٩ :

وليس يعرف ما اذا كان حمود قد اخلص بالوفاء للمعاهدة فان
القرآن تصلح لان تفسر على الحالتين . ففي سنة ١٨٤٠ صحب حمود
السيد سعيد في جولة الى قشم وبنلر عباس ، لكنه عاد في سنة ١٨٤١
عقب سفر السيد سعيد الى شرق افريقيا - فزار حكومة بومباي زيارة
لا تعرف الهدف منها على وجه التحديد ، ولكن يبدو أنه كان هدفاً عدائياً
ضد سعيد ، ولدى عودته الى صحار وضح هدفه ، ذلك انه وضع فيها
بعض المطوعة (١) او « ذوي الحماسة الدينية » من بينهم سعيد بن
خلفان الذي أصبح شهيراً فيما بعد ، وجعلهم مسئولين عن القلاع
الرئيسية للدفاع عنها ضد الوهابيين ، وعاش هو حياة دينية بسيطة ايضاً ،
وذاع بعد ذلك حديث ... ربما لم يكن بموافقته ... يزعم عنه انه يعد نفسه
لامامة عمان كلها ، وحينئذ حدث خلاف بين سيف بن حمود وفرقة
المطوعة ، ونجح الاول في ان يستولي لنفسه على صحار ، لكنه حين
بدأ في اقامة علاقات ودية بثويني ممثل الامام سعيد ، دبر ابوه امر
اغتياله ، اما نتائج هذه الاحداث والعلاقات بينها وتفسيرها فيبقى
غامضاً الى حد كبير .

قبض ممثل السيد سعيد غلواً على السيد حمود ١٨٤٩-١٨٥٠ :

وفي سنة ١٨٤٩ سار السيد ثويني عن طريق البحر الى شناص وكان
أحد أهدافه هو ضمان الامن فيها وفي غالا وخور فكان ، وقد استطاع
استعادة الموقعين الاخيرين من القواسم بعد فترة من تهديد القبائل الشمالية .
لكن هدفاً آخر تكشف حقيقته حين نجح بالخلديعة في القاء القبض على
حمود في شناص ، وكان يشك في أنه لم يتوقف عن اعماله العدائية بعد
اتفاقية ١٨٣٩ ، وسار اخيراً ليهاجم صحار ، لكن قيساً - شقين
حمود - دافع عنها واستعان بشيخ رأس الخيمة ، وبمعاونته استطاع

(١) انظر الملحق الخاص بالدين فيما يتعلق بفرقة المطومه ومبادئها ،

استعادة شتاص وغالا وخور فكان بسرعة . وفي نفس الوقت ، في ابريل سنة ١٨٥٠ ، مات حمود في سجنه بمسقط ، وحامت حول موته بعض الشكوك . أما الحكومة البريطانية ، وقد استهجن سلوك الغدر من السيد ثويني استككاراً شديداً — فقد امرت المقيم البريطاني بالانحياز على سفينة حربية الى هناك والتوسط بين الطرفين ، ولم تحوله اية صلاحيات ، لكن تدخله بقي دون اثر ، كما كتبت السلطات البريطانية الى السيد سعيد في زنجبار تستعجله العودة .

السيد سعيد يستعيد صحار ١٨٥١ :

وحين عاد سعيد الى مسقط في نوفمبر ١٨٥١ أقر أعمال ابنه ثويني ويبدو ان هذا لم يفعل سوى تنفيذ تعليمات أبيه . وفي سبتمبر ، وبمعوة شيخ دبي ، قام سعيد بحملة سريعة ناجحة على قيس ، فاستولى على خابورة بعدا ضربها يومين بالمدافع ، وانفصل سلطان بن صقر شيخ القواسم عن عدوه ، وسقطت شتاص واستسلم قيس ، ونقلت صحار بمقتضى الاتفاقية التي عقدت الى حوزة السيد سعيد لكنها ابقت لقيس على رستاق وحيبي ، وجعلت له ايضاً راتباً قدره ٢٠٠ روية كل شهر ، وبذلك توقف الوضع الاستقلالي للمدينة صحار او ما كانت السلطات البريطانية قد اعتبرته كذلك في سنة ١٨٤٩ ، حين عقدت معاهدة مع شيخ صحار ضد تجارة الرقيق ، واصبح الآن سعيد يسيطر على كل الساحل ، وزادت سمعته في عمان قوة وعلواً . والى هذه النتيجة انتهت خططه السياسية وأعماله العسكرية على السواء .



تعديات الوهابيين والمصريين

١٨٢٩ - ١٨٥٦

لقد كانت الاخطار التي تهددت عمان من ناحية نجد خلال الفترة الاخيرة من حكم سعيد ضئيلة الصلة جداً بمجرى الاحداث الداخلية في عمان بحيث لا ينبغي أن نفردها حديثاً خاصاً ، فلقد كان ظهور هذه الاخطار أو اختفاؤها رهيناً بالازمات التي كانت تعانيها دولة الوهابيين في هذه الفترة .

جزية عمالية للوهابيين قدرها ٥ آلاف روية في سنة ١٨٣٣ :

بمحلول سنة ١٨٣٠ ، عادت قوة الوهابيين التي كانت حطمت في ذروة قوتها في سنة ١٨١١ ، فانتعشت بعض الشيء مجدداً في شرق الجزيرة . وفي سنة ١٨٣٣ بدأ خطرهم يتضح على حلود عمان مرة أخرى ، وقد وافقت حكومة الهند - التي لم تكن تلتزم بالدفاع عن حلود السيد سعيد البرية - على عزمه على التفاهم الودي مع الوهابيين . وفعلاً عقد حلف بين السيد سعيد والوهابيين ، احتفظ فيه كل طرف بحلوده القائمة ، وتعهد السيد سعيد بأن يدفع زكاة سنوية قدرها خمسة آلاف روية الى حاكم نجد ، الى جانب تعهد آخر اعتبرته الحكومة الانجليزية تصرفاً غير متعقل وهو تبادل المساعدة بين الطرفين في قمع التمردات التي تقع في داخل الحدود الخاصة لكل منهما وذلك بالنظر للعداوة القائمة بين الوهابيين وخديوي مصر ، لكن سعيداً طمأنهم بأن التزامه بهذا النص بالذات سيكون خاضعاً لرغبات الحكومة البريطانية ..

وببدو ان المفاوضات لتلك الترتيبات قد تمت بين السيد سعيد وسعد ابن مطلق الوهابي قبل الحملة الثالثة على شرق افريقيا مباشرة ، ولكن لا شيء يؤكد لنا الى أي مدى ظلت تلك الزكاة السنوية تدفع للوهابيين وقد اشرنا من قبل الى التحالف الفاشل بين السيد سعيد والوهابيين لطرد حمود بن عزان من صنعار ورستاق في سنة ١٨٣٦ .

القوات المصرية تهدد عمان ١٨٣٩ - ١٨٤٠ :

وفي سنة ١٨٣٩ احتلت القوات المصرية موقعاً في وسط الجزيرة استطاعت منه ان تطارد الوهابيين لكنهم رغم هذا ظلوا على سياستهم العدائية تجاه عمان حيث لجأوا الى استخدام عميلهم المحليين مرة أخرى وهما سعد بن مطلق وبن بطال . وبالنظر لرغبة سعيد بتنفيذ خطته التي لم يتخل عنها بصدد البحرين فقد مال الى تنسيق سياسته مع سياسة محمد علي والي مصر ، لكنه حين أيقن من موقف الحكومة البريطانية المعادي للمصريين في شرق الجزيرة ، اتخذ موقفها ، وعقد الصلح الذي ذكرناه مع قريبه حمود لتكون جبهته قوية ومتحدة ضد المصريين ، واهمل طلباً بالعون من خورشيد باشا القائد المصري في نجد . أما مكاتباته للمستولين المصريين مما لم يكن له حول في تجنبها فقد كان يستعين فيها دائماً بمشورة الحكومة البريطانية ، ولم يتوقف الخطر المصري عن عمان الا حين انسحب هؤلاء من نجد كلها في سنة ١٨٤٠ .

نجد اعتداءات الوهابيين ١٨٤٥ :

وفي بداية سنة ١٨٤٥ ، واثناء غياب سعيد طويلاً في شرق افريقيا ، ظهر سعد بن مطلق مرة أخرى في البويعي بمظهره الوهابي المألوف ، واستولى على ماجيس ، وطلب الجزية من ممثل سعيد (السيد ثويني) ومن حمود (حاكم صحار) وقدرها بعشرين ألف روية من الاول وخمسة آلاف من الثاني في كل سنة . وكان حمود مستعداً للقتال ، لكن ثويني آثر التهادن فعقد صلحاً مع الوهابيين يدفع لهم بمقتضاه خمسة آلاف روية عن صحار ، ويحيل باقي طلباتهم للسيد سعيد في زنجبار كي يفصل فيها ، وكانت هذه الاتفاقية تنسق ونصائح المقيم البريطاني في الخليج ، الذي اسرع الى السيد ثويني بمجرد ظهور بادرة الخطر ، ونصحه باجابه مطالب الوهابيين شريطة الا تكون مهينة او مسرفة ، والا فعليه من ناحية اخرى - حين يرفضها بالتلويح بتدخل الحكومة البريطانية ، وسرعان ما خرق سعد بن مطلق هذه الاتفاقية

بأن شن حملة على بركة ، وبدأ في اعداد حشود ضخمة من رجال القبائل — خاصة من بني كتاب لمهاجمة مسقط . وعند هذه الحالة الطارئة تدخل المقيم البريطاني في الخليج فوجه احتجاجاً شديداً الى امير الوهابيين جعله يتوقف انتظاراً لاوامر من قيادته ، فيما ارسل المقيم بوارج حرية بريطانية لتطوف بساحل الباطنة ، كما حمل امير الوهابيين على تعديل مطالبه ، فوافق على ان يقبل — الى جانب هدية تقدر بألفي روية — جزية سنوية قدرها خمسة آلاف روية كان ثويني — بتعليمات من ابيه — مستعداً لدفعها . وهكذا انتهت حملة الوهابيين وعادت ماجيس الى حاكم عمان ، ويبدو ان سمعة الوهابيين قد تأثرت بهذه التسوية لاننا نجد عدداً من الرؤساء المحليين ومشايخ القبائل — وخاصة بني سعد — يرفعون السلاح ضدهم ، واصبح مبعوثوهم بعد ذلك الى اقليم الباطنة يسجنون او يعاملون بازدراء .

زيادة الجزية التي تدفعها عمان للوهابيين إلى ١٢ الف روية ١٨٥٣ :

وفي نهاية سنة ١٨٥٢ وصل الى البوريمي عبدالله بن فيصل امير الوهابيين ، ومعه اوامر بالتوسع وامدادات من حكومة ابيه ، واستغل هذا طرد قيس بن عزان حديثاً من صحار ، فطلب ان يتنازل له السيد سعيد عن ذلك الاقليم ، كما طلب زيادة الجزية زيادة ضخمة دلت على أنها لم تكن سوى حجة لاعلان الحرب من جانبه ، وكان المقيم البريطاني في الخليج قد وصل في ذلك الوقت الى ساحل عمان المتصالحة لتأدية عدة مهام مختلفة ، فوجد نفسه منذ وصوله للوقوف ضد نفوذ الوهابيين ، وفي نفس الوقت شجع ثويني على مقاومتهم واعداء اياه بالمساعدة ، اذا دعت الحاجة في الدفاع عن العاصمة . وتشجع ثويني بهذا الاتجاه فخرج بقواته للدفاع عن صحار ، وفعلوا عدل الوهابيون عن خططهم في الهجوم على اقليم الباطنة وبدأوا المفاوضات ، وتم الصلح على أساس ان تحتفظ عمان بمحدودها غير منقوصة في مقابل زيادة الجزية التي يدفعها ثويني للوهابيين الى ١٢ الف روية ، وعقد بين الطرفين حلف دفاعي هجومي

تعهد فيه الوهايون بشكل خاص بحماية ثويني من الاضطرابات ضده في الداخل . وفي العام التالي توقف اهل القبائل بالباطنة عن دفع نصيبهم من الجزية المقررة ، فطلب ثويني من عبدالله بن فيصل عونه حسب الاتفاقية الجديدة ، وقدم له هذا عوناً بعد تردد ، وتم سحق القبائل المتردة لكن بقي العلماء كما هو بين العمانيين والوهايين . ويبدو ان احمد السديري - الذي جعله الوهايون في ذلك الوقت مسئولاً عن البوريمي - كان قد قام بجولة في اقليم عمان الداخلي جمع فيه جزية غير هذه التي تلغ رسمياً عن كل البلاد من حاكم عمان .



علاقة السيد سعيد بايران بعد سنة ١٨٢٩

كانت علاقة السيد سعيد بايران مرضية الى حد ما خلال الفترة الاولى من حكمه ، لكن نفوذه ومركزه هناك تحطما تماماً على حين غره والى غير رجعة قبيل اختتام الفترة اياها .

تجدد الاحتكاك بين السيد سعيد والايرانيين في بوشهر ١٨٣٠ - ١٨٣١ ، ١٨٣٩ و ١٨٤٥ - ١٨٤٨ :

ففي سنة ١٨٣٠ ، ١٨٣١ تجددت الخلافات والاشتباكات في بوشهر بين الشيخ عبد الرسول وتيمور ميرزا ، وكان السيد سعيد متلهفاً لارسال سفن حربية لنجدة صهره تيمور ، لكنه استجاب اخيراً لرغبة المقيم البريطاني في بوشهر وحكومة بومباي في ألا يزعج نفسه في شئون ايران الداخلية ، وفي سنة ١٨٣٩ تصور السيد سعيد ان اهانة لحقت به نتيجة مقتل جمال خان وكيله الذي كان كلفه بعقد مصاهرة جديدة بينه وبين الاسرة المالكة في ايران ، على يد أحد الشيوخ المنافسين للقتيل ، وكان سعيد مستعداً للقيام بأعمال متطرفة ضد بوشهر ، لكنه ثاب الى نصيحة البريطانيين أخيراً واكتفى بأن قدم احتجاجاً مهذباً رفعه الى الشاه ، وتلقى

رداً من الشاه بأن قتله لا بد ان يوقع بهم العقاب . وفي سنة ١٨٤٠ زار السيد سعيد هرمز وقشم في جولة تفتيشية .

وفي سنة ١٨٤٥ و ١٨٤٦ ساءت العلاقات مرة اخرى بين السيد سعيد والايرائين ، وكانت بداية الازمة معاملة سيئة لقيها تاجر من بوشهر في مسقط ، والاستيلاء هناك على بعض حمولات النيلة ، التي كان يملكها محمد بن سالم شقيق السيد سعيد ، وتدهورت العلاقات اكثر نتيجة حملة أمرت حكومة اقليم فارس بتسييرها الى اقطاعية السيد سعيد في بندر عباس . وبذلت محاولة ضخمة للحصول على جزية كبيرة من سيف بن نبهان الحاكم العماني في بندر عباس ، ونظراً لتفوق السيد سعيد البحري فكر في أن يحاصر بوشهر بل ويهاجمها ، وفزعت السلطات الايرانية لمعرفة بنواياه تلك ، خاصة الشيخ نصر شيخ بوشهر الذي خشي ضياع جزيرة خاراج لكنهم استمروا في اعمالهم رغم ذلك الفزع . واخيراً استطاعت قوة ايرانية يقودها فضل علي خان حاكم كرمان ان تحتل ميناب احد المواقع الرئيسية المواجهة للسيد سعيد . وكان سيف بن نبهان يود ان يحاصر الساحل الايراني باسم سيده ، لكن المقيم البريطاني حذرته تحذيراً شديداً من القيام بذلك العمل ، لهذا اضطر للالتجاء للمال فدفع مبلغاً لفضل علي خان وجنوده فانسحبوا . وفي سنة ١٨٤٧ تزوج السيد سعيد بأميرة ايرانية جديدة هي حفيدة فتح علي شاه ، لكن لم يكن لذلك الزواج اية نتائج سياسية على الاطلاق ، وظل السيد سعيد يطالب دون جدوى بتعويضه عما لحق به ، وفشل التدخل البريطاني في أن يحقق له شيئاً من ذلك غير انه في سنة ١٨٤٨ وفيما كانت بريطانيا على وشك سحب اعتراضها على استعمال العمانيين قواتهم البحرية مات الشاه المعادي للانجليز فانتعشت مصالحهم في طهران مرة أخرى ، وتم التوصل لاتفاقية هناك ، وابتعد المعتدي فضل علي خان عن عمله .

تجديد امتياز السيد سعيد في إيجار بنلو عباس بشروط أفسى وإيجار أعلى ١٨٥٦ :

وخلال آخر غيبة لسعيد في زنجبار ، من سنة ١٨٥٢ الى ١٨٥٤ ، قام الايرانيون ، وقد شجعهم على ما يبلى المتاعب التي اثارها الوهابيون في وجه عمان ، باستئناف محاولاتهم لانهاء الاحتلال العماني لبنذر عباس وتوابعها ، واستطاعوا ان يطردوا منها سيف بن نبهان . وحين عاد السيد سعيد الى مسقط من شرق افريقيا وجد هذا مقيماً فيها فعامله بفتور لانه كان يعتقد ان سوء ادارته هي سبب الكارثة . وبعدها مباشرة سير سعيد حملة كبيرة الى بنذر عباس ، تضم في معظمها عرباً من الشرقية واقليم عمان نفسه ، يقودها ثويني ، واستطاعت الحملة استرداد الاقليم الضائع ، لكنها لم تستطع الصمود في وجه الايرانيين الذين تزايد اعدادهم تزايداً مستمراً ، فاضطر ثويني الى التراجع الى سفنه ووقع افراد كثيرون من جيشه اسرى حملوا الى شيراز ، ويبدو ان بني ياس في عمان المتصالحه كانوا قد عقدوا حلفاً مع السيد سعيد لهذا الغرض ، لكن السلطات الانجليزية ، وقد خشيت ان يؤدي هذا التحالف الى انضمام القواسم للناحية الاخرى ، متعتهم من عبور الخليج لمساعدة السيد ، ووافقت الحكومة الايرانية على تجديد امتياز السيد سعيد في إيجار بنذر عباس سنة ١٨٥٥ ، وعقدت اتفاقية رسمية بين الطرفين بهذا الصدد في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٥٦ ، فأصبحت اقليم شامل وميناب وبيبان وجزيرتي قشم وهرمز داخلة بمقتضاها في عقد الإيجار ، لكن حق السيادة الايراني على هذا الاقليم دعم واعترف به كما زيد الإيجار السنوي - الذي كان ٤ آلاف تومان في سنة ١٨٢١ - من ستة آلاف تومان الى ١٤ ألف تومان ، الى جانب اكراميات قدرها ألفا تومان ، وقصرت هذه

الاتفاقية على السيد سعيد وابنته فقط (١) ، وأعلن جواز انهاء الاتفاقية بعد عشرين عاماً بمشيئة ايران ، او في حالة اغتصاب أحد ما عرش عمان كما كان ثمة عدة شروط أخرى في صالح الايرانيين موجودة بالتفصيل في القسم الخاص بتاريخ ساحل ايران وجزره . لكن النتيجة العامة لهذه الترتيبات كانت نقل وضع السيد سعيد في بندرعباس من حالة التملك الى حالة الاستئذان بالوجود هناك بما تبعه بالضرورة انتقاص واضح لهيبة سلطان عمان .

★ ★ ★

علاقات السيد سعيد بالدول الوطنية الاخرى في الخليج بعد سنة ١٨٢٩

نجد خطط سعيد في البحرين ١٨٣٩ - ١٨٤٣ :

لم ترك اهتمامات السيد سعيد بشرق افريقيا بما كانت تكلفه من من جهد ومال ، ثم منازعته مع الوهابيين والاييرانيين ، لذلك الرجل اقتداراً عنده على تنفيذ اية سياسة فعالة في جوانب أخرى . فنحن لا نسمع شيئاً عن علاقته بتركيا ، ولا نكاد نجده مهتماً بمكان على الساحل العربي من الخليج سوى البحرين التي لم يتخل يوماً عن الاهتمام بها . ويبدو ان السيد سعيد دخل في مفاوضات مع امير الوهابيين سنة ١٨٣٠ كي يقطعه هذا جزر البحرين مقابل جزية يدفعها عنها ، لكن تلك المحاولات من جانبه أحبطتها تسوية فرضها الوهابيون على العتوب بفضل انتفاعهم من موقف السيد سعيد نفسه . ففي سنة ١٨٣٥ قدم السيد سعيد خطمة ودية للعتوب من حكام البحرين بأن ارسل اليهم ابنه هلال ليبتعد شئونهم الداخلية ويعينهم على اصلاحها لكن هدفه الحقيقي من ذلك التصرف كان غامضاً كما انه دخل في مفاوضات مع والى مصر سنة ١٨٣٩ كي يقوز لنفسه

(١) « أولاده » فقط ، لكن حكومة الهند وهى تناقش هذه المسألة في سنة ١٨٦٨ ، كانت تميل الى القول بأن هذا النص لا يعنى الا « من يتعذر مباشرة من صلب الامام الموجود وقتها » .

بجزر البحرين على ان يخضع حكمه لها لسيادة المصريين . لكن التعارض بين سيماسي البريطانيين والمصريين ارغمه في نفس السنة على التخلي عن خططه تلك ، لكنه اقترح بعدما فوراً ان يقوم هو بالاستيلاء على جزر البحرين باسم الحكومة البريطانية كعمل مضاد لسياسة والى مصر ، غير أن اقتراحه لم يرق للسلطات البريطانية . وفي سنة ١٨٤٣ ، وكانت الحرب الاهلية دائرة في البحرين ، قامت بعض الجماعات البحرينية ذات المصلحة باغواء السيد ثويني بان يضم الجزر الى حكمه خلال غياب أبيه وارسل ثويني بالفعل كمية من الاسلحة والذخائر لانصاره هؤلاء ، وفي الوقت نفسه كان السيد سعيد يوالي ضغطه على حكومة الهند كي تسمح له بأن يسعى لضم البحرين الى حكمه ، لكنها رفضت ذلك بسبب عدم تأكدها من نجاح مساعيه ونخشيتها من تحول الوهابيين والايروانيين الى موقف عدائي ، ولذلك ظل المشروع حبراً على ورق .



علاقة السيد سعيد ببريطانيا بعد سنة ١٨٠٩

بإذن تفضيل السيد سعيد للتحالف مع فرنسا :

لقد أظهر السيد سعيد ، بمجرد توليه حكم عمان مباشرة ، ورغم وجود ممثل سياسي لبريطانيا في مسقط ، ميلاً للتخلي عن سياسة ابيه السيد سلطان والوقوف الى جانب الفرنسيين في الصراع الذي كان ما يزال دائراً وقتذاك ، ولعل نظرة التشاؤم التي ابداهها المقيم البريطاني في مسقط حيال طوائف مستقبل السيد سعيد في عمان كانت من أهم أسباب سخط السيد والمبررات المنصفة لموقفه ، ولكننا في الحقيقة لا نعرف لماذا لم تعترض حكومة الهند اعتراضاً مباشراً على بعض تصرفات السيد سعيد — اللهم الا اذا كانت لا تعرف حقائق الامور — فان تلك التصرفات كانت خرقاً لاتفاقيتي ١٧٩٨ و ١٨٠٠ . ففي يونيو سنة ١٨٠٧ عقدت معاهدة في جزر المورشيوس بين القائد العام الفرنسي دي كاين ،

ومندوب عن السيد سعيد ، جرى تعديلها في العام التالي . وفي نفس الوقت ارسل قنصل ومقيم فرنسي الى مسقط هو مسيو دالون بقي بها حتى سنة ١٨١٠ على الاقل ، وبذلك اصبحت النفوذ الفرنسي مكان الصدارة في مجالس سعيد لفترة لم تطل . وقد حدثت هذه الاحداث رغم الانذار الذي سلمه الجنرال جون مالكولم للمسؤولين في مسقط في أثناء رحلته الثانية الى ايران في ابريل سنة ١٨٠٨ ، لكن استيلاء البريطانيين على موريتوس ورنيون في سنة ١٨١٠ — والذي تأخر قليلا لأن السيد سعيد — كما يقال — كان يلقي بامدادات بالسفن لتلك الاماكن — أدى الى تحطيم مكانة الفرنسيين ونفوذهم في شرق افريقيا والمياه العربية ايضاً ، ولخمس سنوات تالية لم يرتفع علم فرنسا في أي مكان على شاطئ المحيط الهندي ، وأدت هذه الحالة الى ان يحاول سعيد الوصول الى تفاهم بينه وبين الانجليز .

الحملتان على رأس الخيمة في ١٨٠٩ و ١٨١٩ :

وحين قبل ان ينتهي النفوذ الفرنسي تماماً ، ومن جراء اغارات قراصنة القواسم على تجارة بريطانيا وعمان معاً ، استؤنف التقارب بين السيد وحكومة الهند . وقد رأينا كيف ربطت حكومة الهند السيد سعيد بها في محاولتها الجادة الاولى لقمع القرصنة في الخليج ، ولتخفيف الوهابيين ايضاً بشكل غير مباشر . ومنذ وقت الحملة الاولى على رأس الخيمة ومن بعدها ، أصبحت بريطانيا هي الدولة الوحيدة صاحبة المصالح في شئون سعيد العربية والايرانية على السواء ، وانحصرت علاقة عمان بغيرها من الدول في نطاق افريقيا الشمالية فقط . وقد رأينا كيف كانت سياسة حكومة الهند البريطانية ودية مع سعيد في الفترة من ١٨٠٩ الى ١٨١٩ في حين كانت متحفظة — فيما يتعلق بالوهابيين . وفي سنة ١٨٢٦ أثار السيد سعيد موضوع علاقاته بحكومة الهند البريطانية فأوضحت له حكومة الهند ان معاهدتي سنة ١٧٩٨ و ١٨٠٠ تنصان على قيام علاقة صداقة متبادلة ، لكنهما لا تشكلان حلفاً دفاعياً هجوماً

مشتركا على مائت أعداء دولتي بريطانيا العظمى وعمان ، فلم يساعده البريطانيون في صد جحافل الوهابيين التي كانت تندفع الى اراضيه - فيما بين ١٨١٠ - ١٨١٣ - انتقاماً مما قام به في حملته على رأس الخيمة كما ان بريطانيا ايضاً لم تشجع محاولاته التي كان يبذلها لاعادة شيخ القواسم المعادي للوهابيين الى حكمه فيما بين ١٨١٤ و ١٨١٦ . وفي سنة ١٨١٩ خلال فترة جمود نسبي في قوى الوهابيين ، ارسلت حكومة الهند حملتها الناجحة الثانية ضد قراصنة القواسم ، ولم تحقق الحملة مكاسب لاحد قدر ما حققت للسيد سعيد ، فقد عوضته تماماً عن كل ما خسره في اطار علاقته ببريطانيا .

الحملة الاولى على بني بو علي ١٨٢٠ :

وهنا تجدر الاشارة الى حادثة غريبة في تاريخ عمان (١) كانت تهم بريطانيا والسيد سعيد على السواء ، ففي سنة ١٨٢٠ اتهم افراد قبيلة بو علي في اقليم جعلان بالاشتراك في بعض اعمال القرصنة ، وفوضت الحكومة كابتن طومسون (٢) لاتخاذ اجراءات ضدهم بعد ان يتيقن من تعدياتهم . وبعدها ارسل طومسون رسولا يبلو انه كان شيخ راس الحد ومعه رسائل لزعماء القبيلة ، لكن الرسول قتل في خليج الشجرة ، واتخذ كابتن طومسون قراراً على مسئوليته بالتعاون مع السيد سعيد ،

(١) للمزيد من التفاصيل عن الحملتين على بني بو علي انظر : « مختارات من أوراق يوميات » ، المجلد ١٤ ، ص ١٨٩ - ١٩١ ، و « مختصر سالتنها » (١٨٠١ - ١٨٥٣) ص ١٢٧ - ١٢٨ ، « رحلة متجان الشعائية » (الجزء الثاني ص ٢٤٨ - ٢٧١) ، « وتاريخ لو للبحرية الهندية » (الجزء الاول ص ٢٧٠ - ٢٧٤ ، ٣٨٠ - ٣٨٥) ، وكتاب بانجر : « الائمة والمادة » (ص ٣٢٨ - ٢٤٥) ، ورواية مجنات ، نظرا لانها رواية شاعد عيان فيما يتعلق بالحملة الثانية ، هي اهم الروايات .

(٢) لمحة شيء من تاريخ الكابتن (الجنرال فيما بعد) بيرونيث طومسون ، واهماله الفذة انظر كتاب لو عن تاريخ البحرية الهندية ، الجزء ١ ص ٣٨١ (في هامش الصفحة) ، حيث كان في سنة ١٨٢٠ ضابطا في فرقة فرسان صاحب الجلالة السابعة عشرة .

ضد بني بو علي الذي كانوا يكرهون سعيلاً ويتمردون علناً على حكومتهم ، ولتنفيذ تلك الخطة قامت ست فرق من الجنود الهنود يقودهم كابن طومسون بالتزول في قشم ومنها الى صور حيث التقت بهم قوات سعيد . الضخمة من رجال القبائل ، ومعظمهم من بني جابر وبني هاشم وبني حجر وبني وهيبه . وفي مساء ٨ نوفمبر عسكر الحلفاء في فلج المشايخ ، وانتقموا لمقتل الرسول الذي ارسله البريطانيون ، كما دمروا قلاع القبيلة واستولوا على سلاحها . وفشلت المفاوضات التي دارت بين الطرفين ، ويبدو ان القائد السياسي الانجليزي كان مصمماً على ان يلقي أهل القبيلة بسلاحهم ، ولهذا قامت قوة من ٣٨٠ جندياً هندياً ، معها اربعة مدافع و ٢٠٠٠ من العرب في اليوم التالي بالتقدم لمهاجمة بلد بني بو علي ، لكنهم استخرجوا غلراً وخيانة الى طريق آخر ، وأعمل العرب فيهم سيوفهم ، فاضطرت الحملة الى التراجع بعد ان خسرت ٧ ضباط انجليز ، ٢٠٧ جندياً هندياً وكامل مدفعيتها . وتصرف السيد سعيد بعد هذه الكارثة بشجاعة وهدوء أعصاب ، فقد جرح في يده وهو يحاول الدفاع بنفسه عن رجال الملقبة الانجليزية ، وكان ذلك عملاً فروسياً اعترفت به حكومة الهند بأن أهدت الى السيد سعيد سيفاً ثميناً . أما رجال القبائل الذين كانوا مع السيد سعيد فلأذ معظمهم بالفرار بمجرد أن مالت الكفة ضده ، ووقف البعض على الحياد لا يقاتلون الى جانبه ، وكان بنو حجر فقط هم الذين ابلوا شجاعة نادرة المثال في ثباتهم الى جوار السيد حتى قتلوا عن آخرهم . وفي الليلة التالية على المعركة هاجم بنوحسن المسكر البريطاني لكنهم فشلوا ، وكان المسكر في أرضهم ، واخيراً عادت فلول القوات البريطانية الى مسقط ، عن طريق وادي العن فوصلتها في ١٧ نوفمبر .

الحملة الثانية على بني بو علي ١٨٢١ :

لكن حكومة بومباي رأت ان الكابن طومسون قد تجاوز التعليمات الصادرة اليه بمكافحة القرصنة ، وسمح لنفسه بأن يكون أداة في يد

السيد سعيد وسياسته الداخلية ، وهي لذلك أدانت أعماله جميعاً وأمرت بعزله من منصبه ، ولكن كان لا بد من استعادة هبة بريطانيا العسكرية في عمان ، فجهزت حملة كبيرة قوامها ١١٧ ضابطاً بريطانياً ، ١٢٦٣ جندياً وصف ضابط من جنود فرقة صاحب الجلالة الخامسة والستين ، ومن الفرقة الاوربية في بومباي ، والمدفعية الاوربية فيها ، هذا الى جانب ١٦٨٦ جندياً هندياً . واستندت قيادة الحملة الى الجنرال ليونيل سميث وهو نفس القائد الذي قاد العمليات ضد رأس الخيمة في سنة ١٨٠٩ ، ووصل سميث الى صور في ٢٧ يناير سنة ١٨٢١ . وفي ليلة ١١ فبراير ، فوجئت الخطوط الخلفية للقيادة العامة وفرقة بومباي الاوربية بهجوم حشد كبير من بني بو علي نجحوا في أن يقتلوا من الاوربيين أكثر من ٤٠ رجلاً قبل ان يستطيع هؤلاء ردهم على أعقابهم . وفي ٢ مارس وصلت الحملة الانجليزية الى بلد بني بو علي حيث كانت جثث أفراد الحملة السابقة ما تزال مطروحة في العراء ، وخرج رجال القبيلة المحاربون — وهم أكثر من ألف رجل من الرجال الاشداء — محاولون ان يعيدوا الانتصار الذي أحرزوه من قبل ، وحدث شيء من الهرج في صفوف الانجليز ، لكنهم تماسكوا أخيراً واستطاعوا ان يردوا الهجوم ، وكان صد الهجوم يعني عملياً هزيمة بني بو علي . وبعدها بقليل استسلمت القرية ، وتعهدت القبيلة بأن تلقي سلاحها ، وكان السيد سعيد حاضراً لكنه لم يشترك في أي عمل ، مكثفياً بمراقبة المعركة فقط ، وبلغت خسائر البريطانيين ٢٦ قتيلًا و ١٧١ جريحاً ، أما العدو فقد خلف على ارض المعركة ٢٣٥ قتيلًا ، وحمل معه عدداً يزيد عن هذا العدد من الجرحى . وبلغ عدد الاسرى من العرب — وبينهم محمد بن علي شيخ القبيلة واخوه خادم — حوالي ٢٥٠ اسيراً منهم حوالي ١٠٠ جريح ، وسلم حوالي ثمانين اسيراً الى السيد سعيد الذي أمر بالقائهم في سجن مسقط حتى يموتوا جوعاً ، ونقل باقي الاسرى — وبينهم محمد بن

على - الى بومباي حيث عوملوا معاملة طيبة هناك . وبعد حوالي سنتين ، استطاعوا ان يوسطوا السيد سعيد لاستعادة الاسرى بعد مجهود كبير ، وبوساطة السيد سعيد أعيد الاسرى من بومباي على نفقة حكومة الهند ، كما اعطي كل منهم مبلغاً صغيراً من المال كي يبدأ حياته من جديد ، أما بنو بو علي كقبيلة فلم تستطع ابدأ استعادة المكانة التي كانت لها يوماً في عمان .

احتلال بريطانيا لجزيرة قشم ١٨٢٠ - ١٨٢٢ :

أما علاقة الحكومة البريطانية بسلطان عمان الناشئة عن الاحتلال العسكري البريطاني لجزيرة قشم بتفويض من السلطان في الفترة من ١٨٢٠ الى ١٨٢٢ او ١٨٢٣ فهي ترد بالتفصيل في القسم الخاص بتاريخ ساحل ايران . ورغم القصاص الذي أريد به ان يكون مثلاً فيما وقع لبو علي ، الا ان القراصنة والاشقياء ظلوا يواصلون نشاطهم ضمن اراضي عمان بل وحتى بنو علي انفسهم كانوا طرفاً في مثل ذلك .

نشاط رعايا عمان العلواني في البحر ١٨٢٩ :

ففي سنة ١٨٢٩ ، هاجم القراصنة من اتباع السيد سعيد سفينة صغيرة لشخص يدعى مسر شيبتون ونهبوها اثناء عودتها من رحلة في البحر الاحمر ، لكن السيد سعيد قام بمجهود انجائي بهذا الصدد ، فاستخلص من القراصنة مبلغ ٦٠٠٠ روية اولاً ، ثم ١٠٠٠ كروان بعد ذلك دفعها كتعويض للحكومة بومباي .

وفي نفس الوقت تقريباً كانت السفينة البريطانية « اوسكار » تجتاز ساحل اقليم جعلان في طريقها من بومباي الى بوشهر فاغار عليها العرب من قبيلتي بو علي وبني بو حسن ونهبوا حمولتها التي كانت تقلد بحوالي ثمانية لآكات من الروبيات ، وكان يمكن انقاذ الجزء الاكبر من هذه الحمولة لولا شراسة العرب المهاجمين . ونتيجة اللوم الشديد الذي وجهه الوكلاء في الهند للحكومة بومباي حول هذا الموضوع خرج المقيم

البريطاني في الخليج وقتذاك على ظهر السفينة الحربية « فلاي » ترافقه المدمرة البحرية « ترنيت » وعليها القائد البحري كولنسون الى مسقط حيث انضمت اليها ثلاث طرادات تابعة لشركة الهند الشرقية كانت في الميناء . وفي ١٩ أكتوبر ١٨٢٩ ، وبعد ان امكن استعادة جانب من حمولة السفينة من الشالات الكشميرية التي كانت مطروحة للبيع في اسواق مسقط — تحرك المقيم البريطاني واسطوله ، وصحبه السلطان ومعه فرقاطتان من اسطوله الى صور ، لكنهم لم يستطيعوا ان يعثروا على أثر للمسروقات في المكان كله . وقام القائد كولنسون بعدها بزيارة لحور جراما حيث التقى بمحمد بن علي شيخ بني بو علي لقاء طويلا انتهى بأن اقسم الشيخ انه لا يستطيع استعادة شيء من حمولة السفينة سوى عدد قليل من شالات كشمير قدمها لكولنسون تقدر قيمتها بـ ١٢٠٠ روية ، وأخيراً رأى القائد ان هذه القبائل المعتدية لا يمكن تأديبها بحملة بحرية ، ففضل الا يواصل تحرياته عن المنهوبات الباقية وبذل جهده كله كي يترك في أذهان أهل ذلك الساحل الخطر خير انطباع يمكن ان يؤدي الى خدمة مصلحة أية سفينة بريطانية أخرى قد يوقعها الحظ التاعس في مثل ما وقعت فيه السفينة المنكودة « اوسكار » وهكذا انتهت الحملة .

الحكومة البريطانية تقدم العون للسيد سعيد في مناسبات عديدة : وعلى اثر المتاعب التي اثارها بنو بو علي في سنة ١٨٢٠ - ١٨٢١ ، لم تأل السلطات البريطانية جهداً في أن تؤكد تبنيها لمصالح السيد سعيد ، فأحياناً كانت تنبيه عن القيام بمغامرات متهورة ضد البحرين ، او ايران أو العراق التركي ، واحياناً أخرى كانت تقدم له العون المباشر ضد المتحدين على حكمه ، او تمكن له من انقاص مطالب الوهابيين منه ، فأعمال الحرية البريطانية في مسقط من سنة ١٨٣٠ الى ١٨٣٣ ، والانذارات التي وجهها المقيم البريطاني للسيد حمود أثناء تمرد في سنة ١٨٣٤ والصلح الذي عقد بين السيد سعيد وحاكم صحار نتيجة التدخل البريطاني في سنة ١٨٣٩ ، والعون الذي قدمه ممثل بريطانيا خلال

الازمات ضد الوهايين التي استمرت من ١٨٤٥-١٨٥٢ ، والعون الديبلوماسي الذي بذله البريطانيون لصالح السيد سعيد في طهران سنة ١٨٤٨ - كل هذه ليست سوى امثلة للروح التي سادت سياسة الحكومة البريطانية نحو السيد سعيد بعد سنة ١٨٢١ .

ومن الناحية الاخرى فقد كانت حكومة الهند تميل بالفعل الى التعهد بحماية مستعمرات امام مسقط من الوهايين ، على اساس « اننا ما دمنا اعلنا مرة واحدة ان سياستنا هي الوقوف الى جانب هذا الشيخ او ذاك فلا بد ان ننفذ هذه السياسة مهما كان الثمن ، ومستحيل ان نراجع عنها مهما بذلنا في سبيلها من دماء ومال » . وكان السيد سعيد من جانبه معترفاً بهذا الفضل ، وفي رحلته الاخيرة من زنجبار في سنة ١٨٥٤ ترك السيد ابنه خالد - المستول عن مستعمراته في شرق افريقيا - تحت الوصاية الكاملة للرائد هامرتون المقيم البريطاني هناك ، وقد قام الملازم ويلستيد والملازم وايتلوك في سنة ١٨٣٥ - ١٨٣٦ بجولة ارتادا فيها قسماً كبيراً من عمان باشراف السيد سعيد .

معاهدات للتجارة وغيرها بين الحكومة البريطانية والسيد سعيد وحادثة جزر كوريا موريا :

واستغلت الحكومة البريطانية ذلك الموقف الودي المعقول من جانب السيد سعيد في عقد عدة معاهدات كان اهمها معاهدة التجارة في سنة ١٨٣٩ ، ومعاهدتان لمنع تجارة الرقيق في ١٨٢٢ و ١٨٤٥ ، واتفاقية جمركية ايضاً أبرمت سنة ١٨٤٦ وجددت بها رسوم عبور السفن بنسبة قدرها ٥٪ مع تخفيض خاص في هذه النسبة يسري على السفن التي تعطب او تصاب فتضطر للرسو في الميناء . اما المخازن المملوكة للحكومة البريطانية فقد إعفيت من العوائد تماماً . وفي سنة ١٨٥٤ قدم السيد سعيد جزر كوريا - موريا هدية منه للتاج البريطاني ، ورفض ان يأخذ شيئاً في مقابلها ، وكانت هذه الجزر ذات اهمية خاصة نظراً لوجود السماد المتخلف عن الطيور فيها ، وكان الفرنسيون قد بذلوا جهوداً كثيرة لمحاولة الحصول على ذلك السماد .

علاقة السيد سعيد بالبلاط البريطاني :

وكانت المجاملات والاحتفالات الملكية تتبادل من حين لآخر بين السيد سعيد وصاحب الجلالة ملك بريطانيا ، ففي سنة ١٨٣٦ أُهدي السيد الى الملك ويليام السفينة « ليفربول » وهي سفينة حربية عظيمة لكنها أكبر من ان تعمل في ميناء مسقط ، وتلقى في مقابلها تحفاً جميلاً هو « برنس ريجنت » . كما ارسل في سنة ١٨٣٨ وفدًا الى إنجلترا ليقدم التهانى للملكة فيكتوريا على ارتقاها العرش ، وتم في هذه المناسبة ايضاً تبادل الهدايا بين الطرفين . وثم حادثة اخرى ليست على هذا الجانب من الاشراق حدثت في سنة ١٨٤٥ حين سافر أكبر أبناء السيد سعيد - هلال - خلصة الى إنجلترا ، وكان ابوه يشك فيه ويرى انه ليس جديراً بأن يخلفه على العرش ، واثار الشاب حين وصل إنجلترا بعض الاهتمام السياسي به ، غير ان هذا الاهتمام لم يستطع ان يقف في وجه نفوذ السيد سعيد ، وقضى الشاب نحبه لاجئاً في عدن سنة ١٨٥١ .

التمثيل السياسي البريطاني في مسقط :

وفي بداية عهد السيد سعيد كان ضابط اوربي هو الذي يمثل المصالح البريطانية في مسقط ، ولكن بعد موت ثلاثة مقيمين في مسقط بسبب قسوة المناخ ، وهم الملازم واتس سنة ١٨٠٨ ، والكابتن سيتون والمستر بنس في ١٨٠٩ ، اعتبرت مسقط مكاناً غير ملائم للإقامة الدائمة وتقرر نقل المقر الدائم للمقيم البريطاني الى يوشهر ، وفي ابريل سنة ١٨٤٠ ، ومن جراء خطر القوات المصرية - اعيد مقر المقيم البريطاني وكان وقتها هو كابتن هامرتون الى مسقط ، لكن المعتمدية كلها نقلت بعد ذلك الى زنجبار وظلت فيها حتى وفاة السيد سعيد .



معاهدة تجارية مع فرنسا ١٨٤٤ :

أشرنا في فقرة سابقة الى ذلك الازدهار القصير الاجل الذي حققه النفوذ الفرنسي في عمان . وحين أخذ ذلك النفوذ ينحسر في الفترة ما بين ١٨١٠ و ١٨١٥ يبدوان الفرنسيين سحبوا ممثلهم السياسي في مسقط . ولم يعينوا أحداً بدله بحيث لم يكن لهم ممثل سياسي في عمان طوال حكم السيد سعيد . وفي سنة ١٨١٧ بدأت العلاقات تنتعش مرة اخرى بين السيد سعيد والحاكم الفرنسي في رينيون ، وزارت السفينة الفرنسية « زيليه » مسقط في سنة ١٨١٩ ، وزارتها بعد ذلك السفينة « موصل » في ١٨٢٢ ، ثم السفينة « كليوباترا » بعدها بقليل ، وكانت جميعها وفوداً بعث بها حاكم بوربون الفرنسي لتأكيد صداقة فرنسا او في مهام سياسية وأخيراً عقدت اتفاقية تجارية بين الدولتين بهدف تصدير منتجات عمان الى المستعمرات الفرنسية ، وقامت بين الدولتين تجارة نشطة . وفي سنة ١٨٣٩ بدأت المفاوضات لعقد معاهدة تجارية دائمة ومنظمة بين الدولتين لكنها لم تنته الا في سنة ١٨٤٤ ، وقد سمح السيد سعيد باقامة قنصل فرنسي في زنجبار ، كما انه عرض المعاهدة التجارية مع فرنسا - قبل توقيعها في سنة ١٨٤٤ - على المسئولين الانجليز للموافقة عليها ، ولم تكن لهذه المعاهدة أية نتائج سياسية اللهم بالنسبة لشرق افريقيا .



علاقة السيد سعيد بأمريكا

معاهدة تجارية مع امريكا :

كانت اول معاهدة عقدها حاكم عمان مع دولة كبرى مباشرة دون التويلات غير المستقلة هي تلك التي ابرمت بين السيد سعيد ومستر روبرتس المفوض الامريكى فوق العادة الذي وصل الى مسقط

لذلك المهدف على ظهر السفينة الحربية « بيكوك » في سنة ١٨٣٣ ، وكانت تلك المعاهدة هي المثل الذي احتذى في معاهدتي عمان مع بريطانيا في سنة ١٨٣٩ وفرنسا في ١٨٤٤ . وكان الاعتراف بأهمية السيد سعيد من جانب امريكا شيئاً ارضى غرور السيد وجعله يميل الى كسب المزيد من رضا الامريكيين بمنحهم امتيازات تجارية خاصة في شرق أفريقيا على ان يقفوا الى جواره ويساعدوه بالسلاح والرجال لاختضاع ذلك الاقليم لسيادته . ولكن لا يبدو ان الحكومة الامريكية قبلت العرض ، غير ان تقديمه من جانبه كان كافياً لان تتحرك سفينة صاحب الخلافة « ايجوين » من بومباي الى زنجبار في سنة ١٨٣٤ كي تحقق في الموضوع .



أخلاق السيد سعيد وادارته وموارده

مخلفه :

وصف السيد سعيد فيما كان في مقتبل عمره ، بأنه رجل طويل القامة لمبديها ، له هيئة على من نحوله ، تلبو في ملاحمه مخايل الارباحية والذكاء ، أدركه الكبر قبل اوانه ، وتفسر ذلك في طريقة حياته التي عاشها ، فتاريخه كله يشير الى انه كان رجلاً مقداماً وعظيم الثقة بنفسه وقد أظهر غير مرة شجاعة في القتال نادرة المثال ، لكنه ربما كان الذكاء والحزم ابرز سجاياه على الاطلاق .

وكان حكمه في اوقات السلم عادلاً ومنصفاً ، والتجارة تزدهر فيه ازدهاراً عظيماً ، فكان التجار الاجانب ينجذبون الى مسقط ويقيمون فيها ، ولهذا كان عدد سكان المدينة في زيادة دائمة ، غير ان التطور التجاري في مستعمرات السيد سعيد بشرق إفريقيا كان أكثر ازدهاراً . ففي سنة ١٨٣٤ قلر البخل السنوي للسيد من عوائد مسقط بمبلغ ١٠٠ ألف روبية ، وقلر دخله من عوائد زنجبار بمبلغ ١٥٠ ألفاً عن نفس السنة ،

وقد ارتفعت عوائد زنجبار الى هذا الحد خلال سنة او اثنتين فقط حيث لم تكن قبلها تزيد عن ٤٠ الف روبية سنوياً ، وظل هذا الدخل يتزايد باستمرار حتى نهاية حكمه . والى جانب العوائد العامة كانت هناك أرباح التجارة الخاصة وكان للسيد سعيد في وقت من الاوقات عشرون سفينة تعمل في تجارته الخاصة .

البحرية :

أما قواته المحاربة فكان معظمها بحرياً اذ كان ينفق على بحريته الاموال الطائلة ويحند لها الكثيرين ، غير ان تسليح سفنه كان في حقيقة الامر أقل مما يوحى به مظهرها ، وكانت أكبر السفن الحربية التي امتلكها السيد هي السفينة المقاتلة « ليفربول » ، وهي سفينة بطايقين مسلحة بأربعة وسبعين مدفعاً وقد أهداها السيد فيما بعد للحكومة البريطانية ، وكان من بين سفنه ايضاً السفينة « شاه علم » وكانت مسلحة بأربعة وخمسين مدفعاً .



السيد ثويني بن سعيد ١٨٥٦ - ١٨٦٦ انقصال زنجبار عن عمان ١٨٥٦ - ١٨٦١

تقسيم أملاك السيد سعيد بعد موته ١٨٥٦ :

ترك السيد سعيد عند موته عدداً كبيراً من الابناء ، ليس بينهم واحد من زوجاته الحرائر . وكان السيد ينوي ان يجعل أكبر ابناؤه على قيد الحياة ، و هو ثويني ، وكان ابناً لأمه من جورجيا ، خليفته على مسقط ، ولهذا كان يعهد اليه بشئون عمان اثناء غيابه عنها ابتداء من سنة ١٨٣٣ ، كما كان يخطط لابنه خالد - من جارية مالابارية - ان يخلفه على مستعمراته في شرق افريقيا . لكن خالداً مات قبل ابيه ، فأخذ مكانه أخوه ماجد

الذي جعله السيد سعيد مسئولاً عن زنجبار حين تركها للمرة الأخيرة سنة ١٨٥٤ . وهكذا حين مات السيد أصبح ثويني وماجد هما حاكمي عمان وزنجبار على التوالي ، في حين استقل أخوهما تركي - وهو مقارب لهما في العمر - بحكم صحار ، وكان أبوه قد جعله والياً عليها قبل موته .

إثفالية بين ثويني وماجد اللذين ورثا حكم عمان وزنجبار على التوالي ١٨٥٧ :

وفي سنة ١٨٥٦ أو ١٨٥٧ قام محمد بن سالم مبعوثاً من ثويني في مسقط بزيارة ماجد في زنجبار ، واستطاع ان يحصل من هذا الأخير على وعد بأن يدفع لثويني مبلغ ٤٠ ألف روبية في كل سنة ، مخصص ريعها لارضاء مطالب الوهابيين الذين كانوا يتقاضون في ذلك الوقت من عمان جزية سنوية قدرها ٢٠ ألف روبية . ولستنا نعرف : هل كانت هذه الاتفاقية مشروطة بشروط ما ام كانت نتيجة تفاهم واتفاق بين الاخوين في ضوء وضع كل منهما بالنسبة للآخر ، لكن هذا يتيح للمراقبين ان يفسروه كل على هواه ، فيقول الواحد إنه دليل على خضوع ماجد لثويني ، ويقول آخرون إنه حل وسط بين طرفين متكافئين .

الانجليز يتوسطون لايقاف حملة أعدها ثويني للهجوم على زنجبار ١٨٥٨ :

ومهما كان من امر هذه الاتفاقية ، فان عمرها كان قصيراً ، فقد سحب ماجد وعده بالبلغ ، وحوالي نهاية سنة ١٨٥٨ كان معروفاً ان ثويني صمم على السير بنفسه الى زنجبار ، ولكن فرقاطة بخارية ارسلها حاكم بومباي استطاعت اللحاق بالحملة بعد انبحارها بالقرب من رأس الحد ، واستجاب ثويني لرغبة لورد فينستون فتوقف عن اللجوء

للقوة وقبل وساطة الانجليز بين الطرفين لذلك أمر اسطولهم المكون من ١٠ سفن عليها ٢٥٠٠ مقاتل بالعودة الى مسقط . وربما كان هذا من حسن حظهم ، لان اخاه تركي كان على أهبة القيام بهجوم على عاصمة عمان ، وربما كان ماجد يشجع هذا الهجوم ويعضد تركي على القيام به ، وقد قام ثويني من ناحيته بكل ما يؤكد كراهيته للماجد في زنجبار ، ففي خريف ١٨٥٩ تمرد برغش - الشقيق الاصغر للماجد . - على حكمه في زنجبار . ويقال ان القنصل الفرنسي هناك كان يؤيد تمرده مثلما كان يؤيد انصار ثويني .

وفد بريطاني للتحقيق : ١٨٦٠ :

ورغم قبول ثويني مبدأ وساطة نائب الملك والحاكم العام في الهند الا انه كان يود الا يلزم نفسه بالسكوت نتيجة قرار يتخذه صاحب السمو نائب الملك . واخيراً استطاع الانجليز ان يحصلوا منه على موافقة كتابية بالخصوع للقرار الذي تتخذه لجنة التحكيم . وفي مايو سنة ١٨٦٠ عين البريجادير و. م. كوجلان المقيم العام في عدن لفحص مزاعم الطرفين المتنازعين بمساعدة الأب ج. ب. بادجر اسقف عدن ، واحد المتميزين في دراسة العربية ، ومستر هرمزد راسم الوكيل البريطاني الموقت في مسقط . وبدأ رئيس اللجنة العمل بأخذ تعهد من الطرفين بالرضوخ للقرار الذي سيتخذه نائب الملك في الامر ، ثم بدأ تحرياته التي كانت شاملة ودقيقة ، واعد كوجلان تقريره في نهاية السنة ، وقبله لورد كانبنج وزير الخارجية البريطانية دون ان يعدل منه شيئاً باستثناء تفصيلات لا أهمية لها ، وفي التقرير حديث طويل عن المبادئ وعن الامر الواقع لا نرى من الضروري الاشارة اليه هنا .

قرار لورد كانبنج بفصل زنجبار عن عمان وباعالة يدفعها حاكم

زنجبار لحاكم عمان ١٨٦١ :

وكان القرار الذي اتخذه لورد كانبنج ، وأعلنه في ٢ ابريل سنة

١٨٦١ ، يقضي بفصل مستعمرات السيد سعيد في افريقيا عن مقر حكمه في عمان ، وبأن تصبح زنجبار ولاية مستقلة للمجد وخطافته ، وعلى ماجد ومن يأتي بعده ان يدفع مبلغ ٤٠ الف روبية كل سنة لثويني ومن يأتي بعده ، لا على انها جزية ، بل تعويضاً عن القسمة غير المتكافئة لأملاك السيد سعيد من ناحية ، ومقابل توقف حكام عمان عن ادعاء تبعية زنجبار لهم . وحددت المتأخرات التي يجب ان يدفعها ماجد لثويني بمبلغ ٨٠ الف روبية ، كما جاء في القرار ايضاً رفض طلب تقدم به تركي حاكم صحار في الاستقلال هو ايضاً بولايته ، وابدى كلا الطرفين - قولاً وكتابة - ارضاءه لقرار نائب الملك . وقبل ان تنتهي السنة كان ماجد قد دفع لثويني كل المتأخرات الى جانب نصيب ستة أشهر من السنة الحالية . وقد اوضحت التجربة ان حكم عمان وزنجبار معاً لن ينجح فيه حاكم واحد ، ولا شك في ان الفصل بينهما على ذلك النحو من التكافؤ كان أمراً مفيداً لكليهما على السواء .

الحكومة البريطانية توافق رسمياً على لقب « سلطان عمان » :
وبعد انفصال هاتين الولايتين قررت حكومة الهند ان يكون لكل من الحاكمين لقب « سلطان » ، وبهذا اللقب منسب اليهما من الان فصاعداً (١) .



(١) ناقش بادجر في كتابه « الاثمة والسادة » دلالة لقب الامام (ص ٣٧٨ - ٣٨١) ، لكن لقب السلطان (رغم انه على الاغلب من أصل انجليزي) فلا يزال الى الآن يطلق على حكام عمان حتى من أهل بلادهم . وقد استخدمناه في هذا النص (وفضلناه على لقب السيد) اشارة الى خلفاء الاثمة الممانيين فان الحاكم الحالي يكتب على عملته لقبى السلطان والامام معاً .

إعادة المفوضية البريطانية في مسقط ١٨٦١

لقد اقنعت قضية التحكيم هذه حكومة الهند بضرورة إعادة تعيين مسئول بريطاني سياسي في مسقط . وكانت المصالح البريطانية وقت الخلاف بين ثويني وماجد يمثلها رجل يهودي امي ، وكان هذا الوضع في ذاته قد وضع ثويني في مكانة أقل من أخيه ماجد الذي كان يتعامل مع المقيم البريطاني في زنجبار ، وهو الذي كان يوجه له النصيح دائماً في كل المشكلات التي تعترضه ، وتم اختيار الملازم و. م. بنجيلي من البحرية الهندية ليكون أول شاغل لتلك الوظيفة (١) .



الاحوال الداخلية في عمان ١٨٦١ - ١٨٦٤

تمرد السيد تركي وقبض ثويني عليه غداً ١٨٦١ :

لم يستجب السيد تركي حاكم صحار لنصيحة السلطات البريطانية له بأن يعتبر نفسه خاضعاً لحكم شقيقه السلطان ثويني ، وقام في صيف سنة ١٨٦١ بتمرد سافر على حكم أخيه ، فأعد الأخير حملة كبيرة وتهايا للسير الى صحار ، لكن الوكيل البريطاني عرض وساطته بينهما فقبل الطرفان . وبكلمة أمان من الوكيل السيامي تعهد ثويني باحترامها وجاء تركي الى سيب لمفاوضة شقيقه ، لكنه لدى صوله ثويني عدل عن عزمه ، وقرر عدم لقائه وتهايا للعودة الى صحار ، وحينئذ سحب الملازم بنجيلي عرض الوساطة من جانبه ، مرتكباً لسوء الحظ خطأ واضحاً في تقدير الامور . واعتبر ثويني ان كلمة الامان التي تعهد باحترامها لم يعد لها الآن معنى فحمل السيد تركي الى مسقط حيث زج في السجن .

(١) كان الملازم بنجيلي ممن خدموا الفرقة التركية اثناء الحرب الكرمانية ، وقد قام بدور كبير في جمع الحيوانات من العراق التركي ونقلها لضرورات الحرب الايرانية في ١٨٥٦ - ١٨٥٧ .

السلطان يفقد صحار ١٨٦١ :

ونار اهل صحار حين ترمى اليهم هذا الخبر ، وخرج ثويني اليهم في قوة بحرية كبيرة ، يتبعه الوكيل السياسي البريطاني في سفينة حربية صغيرة ، لكنه وجد صحار وقد هجرها أهلها ، فاكفى بأن عين ابنه سالماً والياً عليها ثم عاد الى مسقط .

السلطان يستعيد السوق وخابورة ١٨٦١ :

وبعد ما بقليل ، في سبتمبر ثار آل سعد في الباطنة وبنو جابر ايضاً بتحريض من قيس بن عزان في رستاق وقتلوا السيد هلال بن محمد بن احمد والي السوق الذي رفض الانضمام اليهم ، كما قتل قيس ايضاً في هذا التمرد ، لكن ابنه عزان سرعان ما نجح بعده في الاستيلاء على السوق وخابورة (١) .

تغير الوكيل السياسي البريطاني ١٨٦٢ :

ولم يكن تصرف الوكيل البريطاني في هذه المرة ايضاً تصرفاً حكيماً فقد كتب الى المتمردين « يأمرهم باسم الحكومة البريطانية بأن يسلموا المدن التي استولوا عليها للحاكم الشرعي في عمان » ، وكتب الى المقيم البريطاني العام في الخليج يحرضه ، لا على الاذن لبني ياس مشايخ دني وأبي ظبي بارسال سفن لنجدة سلطان فقط ، بل وعلى ان يلقى القبض ايضاً على ممثل الثوار الذين ارسلوا للقاءه ، واحتقر الثوار اعماله هذه كلها ولم ينالوا بها ، وفي فبراير سنة ١٨٦٢ أعلنت حكومة بومباي رفضها لإعمال بنجالي بأن عينت العقيد جرين بدلا منه .

اطلاق سراح تركي واستعادة السلطان للسوق وخابورة ١٨٦٢ :

وبعد وصول الوكيل الجديد مباشرة ابعدت السفينة « القينستون » عن ساحل الباطنة ، واطلق سراح السيد تركي من السجن وعفى عنه ، واغرى السلطان بأن يرفض عرضاً بالمساعدة من ايران ، وبأن يبذل كل (١٠) . تقول إحدى الروايات ان هلالا وقيسا قد قتل كل منهما الآخر في المعركة ، وان قيسا كان الباديء .

جهوده - التي كللت بالنجاح في النهاية - لابعاد المتمردين عن المواقع التي احتلوها بكل الوسائل المتاحة له .

★ ★ ★

تجدد اعتداء الوهابيين وتدخل بريطانيا

١٨٦٤ - ١٨٦٦

تمرد عزان بن قيس في رستاق بتشجيع من الوهابيين ١٨٦٤ :

رحوالي نهاية سنة ١٨٦٤ ، والمعارك ناشبة بين السلطان وعزان ابن قيس في رستاق ، تلقى الأخير عوناً من تركي بن احمد السديري امير الوهابيين في البوريمة ، وفزع ثويني فهرع للاستنجاد بالحكومة البريطانية طالباً إمداده بالذخيرة والسلاح . وكلفت الحكومة الراحل بيولي المقيم العام في الخليج والذي كان يتأهب في ذلك الوقت للقيام برحلته الشهيرة الى الرياض في وسط جزيرة العرب - بكتابة تقرير عن الموضوع ، ولم يحدث اي جديد في الموقف حتى عاد بيولي من رحلته هذه في ابريل سنة ١٨٦٥ قاصداً مسقط ، ومن هناك عرف ان عزان بن قيس قد ثقل عن ولائه لثويني تخلياً تاماً ، معلناً خضوعه وتبعيته لامير الوهابيين ، وان الاخير بدأ بدوره يطالب بزيادة الجزية التي تدفعها عمان ، ومضى يهدد بغزو البلاد اذا لم تستجب لمطالبه . وارسل الراحل بيولي ، لدى اطلاعه على حقيقة ما كان يجري خطاباً الى امير الوهابيين ، الذي كان عرفه معرفة شخصية أثناء رحلته للرياض ، عارضاً عليه وساطته ، كما دعا عزان بن قيس ايضاً الى مسقط ، لكن هذا لم يرد على الدعوة ، فسحبها الراحل بيولي بأدب .

طلب الوهابيين زيادة الجزية ١٨٦٥ :

وفي اغسطس ١٨٦٥ وصل الوفد الوهابي السنوي الى مسقط ، وهناك طالب بجزية تبلغ اربعة اضعاف الجزية المعتادة ، ولكن السلطان

بناء على نصيحة الرائد ييللي دفع الجزية المعتادة فقط ، وكتب الى امير الوهايين يقول انه فيما يتعلق بياقي ما يطالب به ، فهو في انتظار ما ستسفر عنه وساطة الرائد ييللي .

اغارة الوهايين على صور ١٨٦٥ :

وفي نفس السنة ، طلب بنو جنابه في صور - وكانوا ساخطين على حكم سلطان - العون من امير الوهايين في البوريمي ، فارسل اليهم شقيقه على رأس فرقة من الوهايين قامت بنهب سوق صور بمعاونة بعض جماعات الساخطين من بني جعلان خاصة ببني جنابه وبني بو علي ، وكانت هناك حامية تحتل قلعة المدينة باسم سلطان عمان واستطاعت ان تقاوم المغيرين مدة يومين ، لكنها حجزت بعدها عن ذلك ، فاحتلها الوهايون واستسلمت لهم الحامية . وقد مني بمعظم الخسارة أصحاب المحلات من الهندوك ، وكانو من رعايا الهند البريطانية ، حيث تجاوزت خسائرهم ٢٧,٧٠٠ روبية كما قتل واحد منهم وجرح آخر ، ومنعهم المغيرون من ان يدفنوا زميلهم الذي قتل حسب طقوسهم المعتادة ، بل وجردوهم من ثيابهم قبل ان يسمحوا لهم بالخروج الى مسقط .

عون الحكومة البريطانية للسلطان ضد الوهايين ١٨٦٥-١٨٦٦ :

لكن السلطان - بعد ان قام بمظاهرة بحرية ضعيفة في اتجاه صور - اشترى رضا الوهايين بأن دفع لهم ١٠ آلاف روبية في مرة ، وستة آلاف في مرة أخرى . غير ان الحكومة البريطانية في الهند ، وقد احسّت أن سياستها للدفاع عن مصالحها الخاصة باتت تقتضي منها التخلي عن الحياد الذي التزمت به منذ البداية ، حرصت الآن السلطان على مقاومة الوهايين وابتدت استعدادها لتزويده بالذخائر والسفن الحربية كي يستطيع ان يستعيد سلطته على الاماكن التي طرده الوهايون منها . وحسب نصيحة الرائد ييللي تلقى ثويني بعدها بقليل مدفعين وكمية من

البارود وغيره من الذخائر لمهاجمة البوريمي التي كان واضحاً انها قاعدة الوهابيين للهجوم على عمان . وبدأ السلطان يحشد القبائل استعداداً للحملة ورداً على هذه الاستعدادات قام الوهابيون بهجوم على سحام ، وطرّدوا رعايا المهند البريطانية الذين كانوا إلى البحر ، واغرقوا واحداً منهم ، كما وجه المقيم البريطاني أيضاً انذارات الى مشايخ عمان المتصالحه المشايخين للوهابيين ينلّزهم بأن موافقهم ايضاً داخل مدى نيران البحرية البريطانية ، وأبلغ الآخرين الذين يشايعون السلطان بأن لهم حرية مطلقة في أن يبعثوا بامداداتهم للسلطان عن طريق البر .

العمل المباشر من جانب بريطانيا ضد الوهابيين وبني جنابه في
صور ١٨٦٥ - ١٨٦٦ :

كانت هذه هي الاحتياطات المحلية التي اتخذت لمواجهة الموقف ، على ان اجراءات اخرى اتخذت ذات طبيعة اكبر نجدها في الجزء الخاص بتاريخ نجد بتفصيل اوفى ، ومنها انذار وجه لأمير الوهابيين عن طريق مينائه في القطيف يطالبه فيه البريطانيون بأن يقدم اعتذاراً كتابياً عن التخريب الذي أحدثه الوهابيون في صور الى جانب دفع التعويضات المستحقة عنه . ولم يتلق الانجليز ردّاً على هذا الانذار في المدة المحددة له .. فبدأت عملياتهم البحرية ضد الوهابيين في مينائي القطيف والسمام . وفي ١١ فبراير رست سفينة صاحب الجلالة « هاي فلاير » امام صور ، وطالبت بني جنابه بأن يكفروا عن اعمال التخريب التي اشتركوا فيها في أغسطس الماضي بدفع مبلغ ٢٧,٧٠٠ روية خلال ٢٤ ساعة . وحين ماطلت القبيلة في الدفع ، فتحت عليها البحرية البريطانية النيران فدمرت قلاعها ، كما اسحق ايضاً قدر كبير من أخشاب السفن ، ولم تحدث اية خسائر في الارواح بين الاهالي غير المقاتلين ، فقد اعطيت لهم مهلة كي يرحلوا عن بيوتهم ، لكن جانباً من المدينة قد اسحق عرضاً نتيجة تغير في اتجاه الرياح .

اتفاقية بين الحكومة البريطانية والوهابيين ١٨٦٦ :

وأخيراً في ٢٠ فبراير وصل الى الرائد ييللي خطابان من امير الوهابيين ، وكان في ذلك الوقت يشرف على اعمال محطة التلغراف البريطانية في خور الشام . وكان الخطاب الاول مؤرخاً بتاريخ ٢٨ يناير ، وفيه يقبل امير الوهابيين وساطة ييللي بينه وبين دولة عمان ، وواضح ان ذلك القبول كان مرده اليقين بأن الحكومة البريطانية تستطيع ان تضع قراراتها التي تنتهي اليها الوساطة موضع التنفيذ . اما الخطاب الثاني فقد كان رداً على الانذار البريطاني ذكر فيه الأمير انه سيرسل مبعوثاً يناقش الموضوع مع ييللي ، وان بني جنابه كانوا مخطئين ولا شك في أحداث صور .. لكنه هو - اي امير الوهابيين - كفيل بتحصيل تعويض الاضرار منهم . ثم وجه الامير اللوم لحكومة الهند لمطالبها المبالغ فيها في القطيف وصور ، ولتقصير المدة التي حددتها لاجابة المطالب في كلا البلدين ، لكنه ابدى رضاه وارتياحه أخيراً للنتيجة العامة التي أسفرت عنها هذه العمليات . وفي ابريل سنة ١٨٦٦ وصل الى بوشهر وقد يمثل الامير عبدالله امير الوهابيين الذي خلف اياه فيصل منذ زمن ليس ببعيد ، وتعهد الى جانب تقديم ضمانات عامة كثيرة ، بامتناع امير الوهابيين مستقبلاً عن مهاجمة القبائل العربية المتحالفة مع البريطانيين خاصة قبائل عمان ما دامت الزكاة المفروضة عليها تدفع . وتعهدت الحكومة البريطانية من جانبها بضمان دفع تلك الزكاة ، واصبح موظفو مفوضية بوشهر مسئولين عن اي خلاف يثار حول الموضوع .

أما مهمة هذا الوفد من حيث جوانبها الشاملة فقد ناقشناها في القسم الخاص بعلاقات بريطانيا بنجد .



اغتيال السلطان ثويني ١٨٦٦

وفي نفس الوقت الذي تلقى فيه المقيم البريطاني خطاب امير الوهابيين ، تلقى ايضاً خبر اغتيال سلطان عمان في صحار حيث كان توجه الى هناك لتنظيم حملة ضد البوريني ، وكان اخوه تركي يرافقه وقد تم الصلح بينهما تماماً . وقد ارتكب جريمة الاغتيال سالم بن ثويني ، وهو ابن أمة من ابناء السلطان استطاع ان يتسلل برفقة شريك وهابي الى حجرة علياً في قلعة صحار ، ومنها اطل على حيث كان يرقد ابوه في قبلولته واطلق الرصاص من مسدس مزدوج على رأسه . وهكذا .. مات ثويني بن سعيد ميتة درامية غير مأسوف عليه . بعد فترة طويلة قضائها نائباً للحاكم ، وفترة قصيرة قضائها حاكماً لعمان : ولقد كانت أهم صفحات ثويني الشخصية ضعفه وسلوكه المزدوج ، فلم يحظ ابداً بحب او احترام ضابط واحد من الضباط الانجليز الذين تعاملوا معه ، وتكشف طريقة اغتياله عن انه كان مكروهاً حتى من افراد أسرته المقربين .



علاقات عمان الخارجية ١٨٥٦ - ١٨٦٦

معاهدات مع البريطانيين :

ازداد ارتباط مسقط بالعالم الخارجي أثناء حكم ثويني بفضل تأسيس البريطانيين خدمة بريدية تنقلها السفن التجارية . وفي سنة ١٨٦٤ / ١٨٦٥ عقد البريطانيون اتفاقية ومعاهدة مع السلطان ثويني لتسهيل تنفيذ مشروعات التلغراف الانجليزي في الخليج ، وقد سبقت مناقشتنا ذلك في الفقرة الخاصة بالموصلات البريدية والتلغرافية في تاريخ الخليج . كما اشرنا ايضاً الى انشاء وكالة سياسية بريطانية مساعدة في جوادر سنة ١٨٦٣ في الفصل الخاص بتلك الولاية .

البيان الانجليزي الفرنسي لسنة ١٨٦٢ :

على ان اهم معاهدة في تاريخ عمان أثناء هذه الحقبة كانت معاهدة لم يشترك في توقيعها السلطان . ففي ١٠ مارس سنة ١٨٦٢ اشتركت بريطانيا العظمى وفرنسا في اصدار بيان من باريس ، او اتفاقية مشتركة بينهما تقضي باحترام استقلال سلطان مسقط وزنجبار .

وقد ابرم ذلك الحلف الذي كان ينبىء بنتائج كثيرة محتملة بسبب الحالة في زنجبار بشكل خاص ، وقد عقدته الحكومة البريطانية مباشرة دون الرجوع لحكومة الهند التي لم تعرف بأمر الاتفاقية حتى سنة ١٨٧١ .

العلاقات مع ايران :

أما مزاعم ايران الخاصة بحقوقها في جواهر وشاهبار ، كما اعلنتها في سنة ١٨٦٤ ، فهي واردة في الفقرة الخاصة بتاريخ تينك المنطقتين .



السيد سالم بن ثويني ١٨٦٦ - ١٨٦٨ حالة الفرع والاضطراب التي اعقبت تولى سالم الحكم ١٨٦٦

بعد ان تلقى المقيم البريطاني اخبار مصرع ثويني وصلته تعليمات بالتوقف في ذلك الوقت عن الاعتراف بالسيد سالم ، فعاد من خور الشام الى مسقط على السفينة الصغيرة ، غير المسلحة ، « برنيسيس » التابعة للمفوضية البريطانية . وفي طريقه مر بصحار ، وهناك عرف تفاصيل المأساة كاملة ، ونجح ايضاً في اطلاق سراح السيد تركي الذي كان السيد سالم قد امر بسجنه وكانت حياته معرضة لخطر دائم . وفي اول مارس تقريباً وصل يللي الى مسقط وهناك وجد الجالية البريطانية الهندية في حالة شديدة من الفزع ، فيما حاول الاتصال بالمقيم برسالة بعث بها مع أحد اقربائه يزعم فيها ان ثويني مات بحمى لم تمهله كثيراً ، لكن

الرائد بيللي تجاهل تلك المناورات ، وجعل همه الوحيد نقل الوكيل البريطاني وجميع المسيحيين في المدينة مع اللاّئء والتوابل التي يملكها التجار الهنود على ظهر السفينة « برنيسيس » . وفي نفس الوقت نصح أفراد الجالية الهندية- البريطانية الذين لم يتسع لهم ظهر السفينة بأن ينجوا بأنفسهم على ظهور القوارب المحلية . ولم يصل الى مسقط سفينة حربية واحدة ، وترامت الانباء بأن السيد سالم قد أعد خطة للهجوم بليل على السفينة « برنيسيس » وقتل كل من عليها وحيثل قرر الرائد بيللي مغادرة مسقط . وحين هبط الظلام اجسرت السفينة الى خور الشام . ولما وصلت سفينة صاحب الجلالة « اوكتافيا » و « هاى فلاير » الى مسقط بعد عدة ايام ، كانت أسواق المدينة مقفلة ، والتجارة كاسدة تماماً وكل رعايا الانجليز قد غادروا المدينة تماماً وليس في الميناء سفينة ولا قارب عماني واحد . وعرض السيد على القائد البحري ان يزوره على ظهر سفينته لكن هذا رفض الدعوة .

وفي نفس الوقت ارسلت السفينة كورومانديل يقودها الرائد دسبرو الوكيل السياسي في بومباي لمعاونة الرعايا البريطانيين الذين قد يكونون في خطر في مختلف انحاء عمان ، كما ارسلت قوات من الشرطة أيضاً من كراتشي لحماية المصالح البريطانية التي كانت مهددة في جواهر أيضاً .



علاقة سالم بالحكومة البريطانية ١٨٦٦ - ١٨٦٨

السيد سالم يرسل وفداً الى بومباي ابريل ١٨٦٦ :

وفي ابريل وصل الى بومباي مبعوثان لسالم معهما خطاب منه يلتبس فيه اعتراف الحكومة البريطانية به خلفاً لثويني ، ويحتج على موقف البريطانيين العدائي منه في الخليج . وتجاهلت حكومة بومباي في ردها مطالب سالم الرئيسية ووقع الجواب سكرتير من حكومة بومباي

كما وجهه الى مبعوثي السيد سالم لا اليه هو نفسه . لكن الخطاب نفى عن سالم تهمة الاغتصاب والقرصنة ، وأكد أن بومباي تتوقع ان يلقي الرعايا البريطانيون في عمان ما اعتادوا ان يلقوه من الحماية .

السماح للرعايا البريطانيين بالعودة من الهند الى مسقط مايو ١٨٦٦ :

وأخيراً واستجابة لمثلي التجار الهنود الذين اعتادوا حمل تجارتهم الى عمان ، سمحت حكومة الهند بتعيين وكيل عنها من أهل البلاد . - كاجراء مؤقت - بدل تعيين ضابط بريطاني وصدرت التعليمات للاجئين من رعايا الهند البريطانية ، بأنهم احرار تماماً في العودة الى مسقط ، أو البقاء فيها يمارسون تجارتهم .

الاعتراف بسالم واعادة فتح الوكالة البريطانية في مسقط سبتمبر ١٨٦٦ :

وفي سبتمبر التالي ، قام الرائد بيللي بأمر من حكومة الهند ، بزيارة رسمية لمسقط ، واعترف رسمياً بالسيد سالم سلطاناً لعمان ، وبقي الوكيل الوطني - محمد باقر خان - في وظيفته كما هو ، ورفع العلم البريطاني مرة أخرى على مقر الوكالة ، ومات الوكيل الجديد في يناير ١٨٦٧ ، وخلفه بعد فترة ضابط بريطاني هو الكابتن اتكنسون .

قنصلية في مسقط ١٨٦٧ :

وحددت صلاحيات الممثل البريطاني في مسقط بدرجة القنصلية ، وتمت الموافقة على هذا في وندسور بتاريخ ٤ نوفمبر ١٨٦٧ .



تمرد السيد تركي وحمد بن سالم ١٨٦٧ - ١٨٦٨

محاولة تركي استعادة صحار :

هكذا كانت حالة سالم حينما تمرد عليه عمه السيد تركي ، وقد حاول هذا الاستعانة بمشايخ عمان المتصالحة ، لكن البريطانيين حذروهم من الاشتراك في تلك الاعمال خاصة ما كان منها في البحر ، واتخذ تركي من « ينقل » بوادي الظاهرة مقراً لقيادته ، واستولى بقتة على صحار لكنه لم يستطع أن يسيطر عليها .

تركي يستولي على مطرح ويهاجم مسقط ١٨٦٧ :

وانتقل بعد ذلك الى اقليم جعلان ، وهناك استطاع ان يضم اليه
بني حارث وبني بو حسن وبني حجر وكل القبائل الخاضعة للوهايين ،
واخيراً الى وجهه نحو مسقط ، وتفاوض مع سالم أثناء تقدمه نحو
صحار ، ووصل الى بلبد في الايام الاخيرة من أغسطس ، واثار
اقراره فزعاً شديداً في مسقط ، وأعلن البريطانيون لتخفيض ذلك الفزع
انه حتى لو نجح تركي في السيطرة على المدينة فهم لن يعترفوا به ، كما ان
القلاع التي يستولي عليها ستدكها السفن البريطانية الحربية من البحر ،
واستمر تركي على أية حال في عمله ، فاستولى على مطرح ، ثم هاجم
مسقط لكنه صمد عنها .

توسط المقيم البريطاني ونفي تركي الى الهند ١٨٦٧ :

وفي هذا الوقت وصل الى مطرح الرائد ييللي ، المقيم البريطاني في
الخليج ، على ظهر الفرقاطة الانجليزية « اوكافيا » وعندها تحلى تركي عن
مطامعه في التوسع ، وطلب تخصيص معاش له ، وبوساطة الرائد ييللي
أمكن تسوية الامور على ان يدفع سالم لتركى من الاموال التي يأخذها
من زنجبار مبلغ ٧٢٠٠ روية في كل سنة بشرط ان يستقر السيد تركي
مستقبلاً في الهند تحت حماية الحكومة البريطانية ، وهكذا عادت مطرح
الى سالم ، وأبحر تركي الى بومباي في ١١ سبتمبر ١٨٦٧ .

تمرد حمد بن سالم ١٨٦٧ :

لم تكن هذه المشكلات تنتهي حتى تعكر السلم من جديد بصراع
عنيف هذه المرة بين السيد سالم وحمد بن سالم أحد اقربائه الاذنين ،
ويقال ان سبب ذلك الصراع كله اعتداء وقع من السيد سالم على حمد ،
وكان حمد قد اقطع ولاية منسب منذ ايام عمه المرحوم سعيد ابن سلطان ،
وكانت القبائل هناك تحبه وتؤيده ، وفي فبراير سنة ١٨٦٨ وجد السيد
سالم نفسه مضطراً الى طلب العون من تركي بن أحمد السديري امير

الوهابيين في البوريمي ، ومن بني حنه في اقليم جعلان أيضاً ، ولم يطلب زيادة المبلغ الذي كانت حكومة الهند تضعه تحت تصرفه ضماناً لمعونة زنجبار التي منعها ماجد في ذلك الوقت (وقلرها ٤٠ الف روية) الى ١٠٠ الف ، وتمت تسوية على غير اساس واضح في ذلك الوقت ، لكن بني حنه في جعلان لم يرضوا بأن يحرموا نصيبهم من المكافأة التي كانوا يتوقعونها . وفي الطريق الى مسقط باعوا انفسهم لحمد بمبلغ ضئيل ، لكنهم بعد قليل عادوا الى ولائهم لسالم ، وبعد ان استترفوا موارده المالية وضعوا انفسهم للمرة الثانية تحت تصرف حمد في منسب فورطوه في ازمة مالية خائفة . وفي النهاية هاجمهم اعداؤهم الألداء — الغفارية — فاستبد بهم فرع هائل وفرقوا جماعات صغيرة في الصحراء يريدون العودة الى ديارهم مخلفين وراءهم عدداً منهم في ايدي اعدائهم .



علاقات سالم بايران

ظلت اتفاقية ايران وسلطان عمان في سنة ١٨٥٦ بشأن بندر عباس وتوابعها ، سارية المفعول حتى سنة ١٨٦٦ حين تولى سالم حكم عمان ، فانتهت عندئذ تلقائياً لان سالم هو حفيد السيد سعيد وليس واحداً من أبنائه ، كما يقتضي سريان نصوص الاتفاقية . وهكذا قام الايرانيون بتحويل الامتياز الى الشيخ سعيد حاكم بندر عباس سابقاً تحت حكم أسرة البو سعيد . ومع انه واحد من نفس الاسرة ، لكن الامتياز منح اليه على أساس كون بندر عباس تابعة لايران ، وليست تابعة لسلطان عمان . وزيد الاجار السنوي من ١٦,٠٠٠ تومان الى ٢٠ الفاً . غير ان هذا المستأجر العربي تأخر في دفع الاجار المستحق ، فاتخذ الحاكم العام في مارس سنة ١٨٦٨ التدابير اللازمة لطرده منها بالقوة ، وفي نيته ابداله بمستأجر ايراني ذي مكانة . وفي هذا الوقت — تحديداً في ابريل ١٨٦٨ —

هدد السيد سالم بحصار الساحل الايراني اذا لم يمنح له هو ذلك الامتياز .
وأُسِّرت الحكومة الايرانية ، ولم تكن لها سفن تذكر في ذلك
الوقت ، الى طلب وساطة الانجليز ، في حين ان سالم حين عجز عن تنفيذ
تهديده بحصار الساحل الايراني ، لان حكومة الهند رفضت السماح له
بذلك ، القى بكل مصالحه بين يدي المقيم البريطاني في الخليج . وقام
الرائد بيللي ببناء على ذلك بزيارة لشiraz في يوليو سنة ١٨٦٨ ، يصحبه
حاجي احمد وزير السلطان ، وفي ٤ أغسطس ، وبعد محاولة من الايرانيين
لرفض التدخل البريطاني باحساس من الثقة المستردة في أنفسهم تم
توقيع اتفاقية بين الاطراف المعنية قضت بأن يحدد امتياز ايجار بنذر
عباس ثماني سنوات اخرى لمصلحة السيد سالم وابنائهم من بعده ، في
مقابل ايجار سنوي قدره ٣٠ الف تومان ، وظلت بقية الشروط تقريباً
كما حددت في سنة ١٨٥٦ ، واثناء المناقشة التي دارت زعم السلطان ان
جزر هانجام وجارك تابعة لعمان - بصرف النظر عن امتياز ايجار بنذر
عباس - ولم يرفض احد هذا الزعم ، كما لم يؤيده احد .



ايقاف معونة زنجبار لوقت ما ١٨٦٦ - ١٨٦٨

وربما كان مناسباً ان نشير هنا الى ان سلطان زنجبار حين عرف توني
سالم الحكم والظروف التي سبقت ذلك واحاطت به ، حاول التلمس من
الاستمرار في دفع الاعانة السنوية التي اتفق عليها في سنة ١٦٨١ ، فتعلل
بأن الاتفاقية كانت شخصية بينه وبين توني ، وانه ليس معقولاً ان
يستمر في دفع تلك الاعانة لقرصان مغتصب . لكن حكومة الهند رفضت
حجته الاولى ، وقالت بأن قرار لورد كاننج كان واضحاً بهذا الصدد ،
وتهددت بريطانيا بأن تتولى هي أخذ المعونة من سلطان زنجبار وتقدمها
لسلطان عمان حتى يمكن تجنب العلاقة المباشرة بين ماجد وسالم ،
واخيراً بدأ ماجد يوفي بالتزاماته منذ ربيع سنة ١٨٦٨ .

ونلاحظ عرضاً أن حكومة بومباي . في سنة ١٨٦٧ . وجدت
من الضروري تحذير سلطان زنجبار بالامتناع عن تقديم الاسلحة والذخائر
كهدية منه الى رعايا قريبه سلطان عمان . ولم يتكرر هذا العمل مرة
أخرى لمدة ثلاثين عاماً .



اطاحة عزان بن قيس بالسلطان سالم ١٨٦٨

استيلاء عزان بن قيس على مسقط :

وحدث تمرد. أخير أنهى الفترة القصيرة المضطربة من حكم سالم .
ففي ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٦٨ أعلن عزان بن قيس حاكم رستاق نفسه
حاكماً لبركه . وفي ٢٩ سبتمبر استولى على مطرح ، وفجأة في اول
أكتوبر استطاع احتلال مسقط . وفر السيد سالم الى احد حصون الميناء
خلفاً وراءه كل شيء ليدمره عدوه .

حياد الحكومة البريطانية :

واقترح الرائد بيللي ، وكان عندئذ موجوداً في ميناء مسقط عقد
هدنة بين الطرفين حتى يتبين رغبات حكومة الهند ، لكن عزان رفض
الانتظار ، وامر باستمرار حصار القلعة التي يتحصن بها السيد سالم ، ولم
تترك سفينة صاحب الجلالة « فيجيلانت » في هذا الصراع الا باقامة
ساتر من النيران حول احدى القلاع لتمنع عزان من الاستيلاء على مدفع
بجوارها زنة ١٨ رطلا كانت الحكومة البريطانية قد قدمته هدية لثوبي .
لكن عزان ، وبرغم نصائح المقيم البريطاني ، استطاع الاستيلاء على ذلك
المدفع واستخذه في حصار القلعة . وفي ٧ أكتوبر وصلت تعليمات
حكومة الهند الى الرائد بيللي بالا يستخلم القوة المناصرة السيد سالم .

هرب سالم :

واقضى يوم ٨ أكتوبر في مفاوضات فاشلة بين سالم وعزان ، وفي يوم ٩ لجأ سالم الى السفينة « فيجيلنت » ورفع عزان أعلامه على قلاع مسقط ، وأعلن نفسه سلطاناً لعمان بطلقات المدافع تحية ، وفي ١٢ أكتوبر خرج سالم على ظهر سفينة له من مسقط الى بنر عباس .

أسباب سقوط سالم :

ويرجع سقوط سالم الى العديد من الاسباب ، لكن السبب الاساسي كان بسبب ضالة شعبيته ، وعدوانه على السيد حمد بن سالم (والى منسب) ثم اعتماده على قبائل الغفارية في جعلان ، التي كان أقوى فروعها من بو علي وبني حنايه مشلولة تماماً عن مساعدته حين تمرد عزان بسبب الخلافات الداخلية المستحكمة بينها .



السيد عزان بن قيس ١٨٦٨ - ١٨٧١ الاجراءات والاعمال الاولى التي قام بها عزان ١٨٦٨ - ١٨٦٩

الطابع الديني المتعصب الذي ساد حكم عزان في بدايته :

كانت النتيجة الاولى لهذه الثورة التي أطاحت بسالم هي وقوع السلطة في ايدي جماعة لا فرد واحد . فقد كان عزان في البداية خاضعاً لاعوانه ومستشاريه ، ومن اشهر هؤلاء سعيد بن خلفان الحليبي الزعيم الديني الذي كان مشغولاً عن رستاق في فترة من فترات عهد حمود بن عزان ، وصالح بن علي ، زعيم بني حارث. وفي البداية ازداد نفوذ الاول الذي سرعان ما اصبح صهر عزان وكان يعتبر دائماً والياً للمدينة مسقط ، وأضفى سعيد بن خلفان على حكومة عزان طابعاً دينياً مسرفاً في التعصب فاستبدل علم عمان الاحمر من قديم الزمان بعلم المطووعه الابيض ، ومنع

التنخين وشرب الخمر . ومنع الاستماع الى الاغاني والموسيقى بجميع
الوانها ، والزّم أهل مسقط جميعاً بالاختلاف الى المساجد بانتظام .
وصلدت اليهم التعليمات باتباع السنة في تربية الذقون ونحت الشوارب
وهكذا اصبح هذا النظام يشبه حكم الوهايين من حيث بعض سماته
الخارجية ، وان لم يتوافر التعاطف بين القائمين عليه وبين الوهايين في
الامور السياسية كما كشفت الاحداث فيما بعد . وحدث غير تـمرد
واحد في غير مكان واحد ، فقد زاد فرض الغرامات والمصادرات ،
في الوقت الذي كانت رواتب الجنود فيه متأخرة ، وكسدت التجارة
الخارجية ، واصبح عائد الجمارك أقل مما يكفي لقيام الحكومة واستمرارها

نجاح عزان العسكري الساحق وتوسعه السريع :

غبران همة عزان كانت قادرة على مواجهة كل تلك المتاعب . ففي
أوائل سنة ١٨٦٩ ترك عزان الخليلي حاكماً لمسقط ، وخرج من بركة
في ثلاثة آلاف مقاتل معهم مدفعان كبيران وسار الى القبائل المتدردة
في وادي سمائل وما جاوره . وفي فبراير ١٨٦٩ ، وبعد ان اخضع
عزان غيلة والملاينه وناقمه اوقع هزيمة ساحقة بالسيابين ، أقوى
معارضيه ، وبعد ان لحق به نصيره صالح بن علي في ناقفه ومعه ١٦٠٠
مقاتل من بني حارث وحجر والحبوس وغيرهم ، نجح عزان - رغم
ضيقه الارض في هذا الاقليم - في اخضاع التدايين والرحبيين الذين
كانوا يناصرون السيابين . وكانت هذه الحملة في نظر البعض مغامرة
وتهوراً .. ان لم نقل إنها كانت عملية انتحارية ، واثبت نجاح عزان
الساحق هذا انه رجل على قوة في الخلق والمزيمه لم تألفها عمان في
حكومتها منذ زمن بعيد . وكانت صحار وسمائل ومنسب وصور قد
خضعت جميعاً لسلطته دون ان تحاول التمرد .

اعمال منافسى عزان ١٨٦٨ - ١٨٧١

فشل سالم بن ثويني داخل عمان ١٨٦٩ :

ظلت السلطات البريطانية تحول بين سالم ، الامير المعزول ، وبين الاحتلال بأمن البحر بحملة بحرية لمهاجمة عمان ، فتسلل من بنتر عباس الى دبي ، ومن هناك بدأ المفاوضات مع السديري الذي يمثل الوهابيين في البويرمي بهدف اعداد حملة برية على عزان ، ولكن مقتل أمير الوهابيين في الشارقة - في ابريل سنة ١٨٦٩ - حرم سالماً من العون الذي كان يعتمد عليه كل الاعتماد ، ورغم انه قام في مايو التالي بجولة في بركة وإزكي ونزوة ومنها الى اقليم جعلان ثم عاد شمالاً عبر بركة المؤز الا انه لم يستطع الحصول على اي عون ذي قيمة .

نجاح عزان في اقليم عمان ١٨٦٩ :

وفي شهري سبتمبر واکتوبر التاليين على سقوط البويرمي ، كما سنشير فيما بعد ، زار عزان لاقليم عمان وحصل قلاع بهله ونزوة وإزكي وأدم ، بل ودخل ايضاً اقليم جعلان وارغم أهله بما فيهم بنو بو علي على الخضوع له ، وفي أدم أصلح قلعة كان بناها هناك سلفه الامام احمد .

استيلاء ناصر بن ثويني على جواهر ١٨٦٩ :

أما مناورات السيد ناصر ، وهو ابن آخر من أبناء ثويني ، فكافئت أكثر نجاحاً . فقد استطاع هذا الرجل ان يهرب من القتل في مسقط بخدعة ذكية ، ووصل الى جواهر في ابريل سنة ١٨٦٩ واستولى عليها ونجح في أن يقيم نفسه حاكماً لها ، وربما استطاع ايضاً السيطرة على شاهبار لو لم يسبقه اليها دين محمد زعيم البلوشيين في داخيتاري ويحتلها لنفسه .

منع الحكومة البريطانية الحملات البحرية :

وقد لعبت الحكومة البريطانية دوراً هاماً في هذه الاحداث ، فكانت تحول دائماً بين الاطراف المتصارعة ، وان يشن احدهم على الآخر حملة بحرية . وأدى هذا الى استحالة استعادة عزان منطقة جواهر ، وأدى في نفس الوقت الى منع ناصر من اتخاذ جواهر قاعدة للهجوم على عمان كما كان يتمنى ، وأدى ايضاً الى منع الاشتباك المباشر بين عزان وسالم لأن البحر كان يفصل بينهما .



علاقة عزان بالوهابيين ١٨٦٩ - ١٨٧٠

عزان يستولي على البريمي من الوهابيين ١٨٦٩ :

عقب مصرع امير الوهابيين في عمان ، هبت قبيلة نعيم - التي عانت من طفياته الكثير - لطرد الوهابيين من ارضهم كلها واستنجدوا بعزان في هذا الصدد ، وسار عزان فوراً اليهم ، وخلال مسيرته باقليم الباطنة بذل جهداً كبيراً للحصول على امدادات وتعزيزات محلية من الاقليم ، لكن رجال القبائل عموماً لم يستجيبوا له ، ورفض الجعافرة على وجه الخصوص ان يتخلوا عن تحالفهم مع الوهابيين . وفي بركة تلقى عزان خطاباً من امير الوهابيين يطالبه فيه ما دام أعلن نفسه اماماً بدفع الجزية المعتادة التي كانت تدفعها عمان للرياض ، واستشار عزان الخليلي ، واتفقا على تجاهل ذلك المطلب تجاهلاً تاماً ، ثم تلقى عزان خطاب تهديد ثانياً من عبد العزيز قائد الوهابيين الذي قام مؤخراً بحملة ناجحة على صحار والذي يبلو من اسمه انه هو الذي قاد هجوم الوهابيين على صور في سنة ١٨٦٥ ، وتقدم عزان نحو البريمي بعد ان انضم اليه صالح بن علي ومعه ٥٠٠ مقاتل ، وبلغت قوات عزان كلها ١٥٠٠ رجل ، فاستولى على البريمي بعد مقاومة يسيرة في ١٨ يناير

سنة ١٨٦٢ ، وبعد ان وضع فيها حامية يقودها أحد اقربائه عاد الى مسقط . وقبل ان يغادر عزان البوريمي عقد تحالفاً مع شيخ ابو ظبي ، وتعهد بأن يدفع له جزية سنوية في مقابل قيام الاخير بحماية حدود البوريمي من ناحية عمان . وقد عقد حلف مضاد بين مشايخ عمان المتصالحه ، لكن شيخ الشارقة سرعان ما خرج عليه وانضم الى جانب عزان .

عجز امير الوهايين عن الانتقام ١٨٧٠ :

وعقب ان عرف المقيم البريطاني في الخليج بأمر سقوط البوريمي كتب الى امير الوهايين يذكره بالوعد الذي كان قطعه على نفسه في سنة ١٨٦٦ بألا يعادي دولة عربية متحالفة مع بريطانيا العظمى ، لكن امير الوهايين أهمل الخطاب . وتلقى عزان انذاراً مختصراً من الامير عبدالله بن فيصل بأن يستعد للملاقاة لجيش وهايي يقوده الأمير نفسه قوامه عشرون الف مقاتل اعده لغزو عمان .. وفي اوائل سنة ١٨٧٠ وضع ان الامير جاد في تنفيذ تهديده ، فقد كان عندئذ في القبر على ساحل الحسا وقد امر باعداد اسطول ضخم من القوارب لعله كان ينوي استخدامه لنقل جانب من قواته فيه .

عودة السيد تركي من الهند في مارس ١٨٧٠ :

وفي نفس الوقت - في نهاية فبراير تقريباً سار عزان - ورفقته أخوه ابراهيم وسعود شقيق امير الوهايين المتمردين عليه - الى البوريمي حيث التقى بحليفه شيخ ابو ظبي ، لكن بعض المتاعب الطارئة حملت امير الوهايين على تأجيل حملته على عمان .. ومن ذلك ندرة الماء والكلأ في المنطقة الواقعة بين الحسا والبوريمي ، والتحالف المناوئ من شيخ ابو ظبي وحاكم عمان ، وخشيته من محاسبة البريطانيين له على غزو البحرين مؤخراً ، من الحسا ، ثم ايضاً الخوف من المؤامرات في الرياض اثناء غيابه عنها . ولم يمض طويل وقت قبل ان شغل عبدالله بن فيصل بحروب داخلية في نجد ، لم تبق له معها فرصة لتنفيذ خطته في عمان .

قيام تركي بحملة ناجحة على عزان ، وموت عزان ١٨٧٠ - ١٨٧١

وهكذا لم يسفر عداء الوهابيين عن اية نتائج مباشرة ، لكنهم استطاعوا تشجيع معارضي حاكم عمان على تجديد نشاطهم ضده ، وكان لهذا اثره الحاسم في مكانته .

وفي اوائل سنة ١٨٦٩ ، حين كانت السلطات المشغولة في حكومة الهند ما تزال ساخطة على تولي عزان حكم عمان ، رفعت الرقابة عن تحركات السيد تركي . وفي مارس ١٨٧٠ ترك تركي الهند الى الخليج بغير اذن رسمي من الحكومة ، كمسافر عادي على ظهر سفينة تجارية انجليزية .

فشله في عمان المتصالحة :

وفي مايو كان السيد تركي في دبي على ساحل عمان المتصالحة ، — كما كان هناك ايضاً السيد سالم الحاكم السابق لعمان — لكن تركي كان مفلساً من الموارد المالية ، فطلب من حكومة الهند منحه قرضاً لكنها رفضت بطبيعة الحال . وقام شيخ ابو ظبي ، وكان باقياً على ولائه واخلاصه لعزان ، بمنع بقية المشايخ في المنطقة من مساعدة تركي ، ولم يعد امير الوهابيين — الذي كان تركي يعلق عليه اعظم آماله — الى عاصمته في وسط الجزيرة . وفي هذه الظروف عاد السيد تركي ساخطاً يائساً الى بندر عباس ، وسبقه سالم الى جزيرة قشم ، وكان عزان مشغولاً وقتئذ بمحاصرة قلعة حازم حيث كان احفاد اليعاربة الحاكمون ما يزالون يسيطرون عليها ويرفضون الخضوع لسلطة عزان .

اقامته في بندر عباس :

وفي يوليو قام تركي بحركة مريبة من بندر عباس على ظهر السفينة « المظفر » المشمولة بالحماية البريطانية ، غير ان المقيم البريطاني كان له

بالمرباد ، فأعادته الى الميناء ، وارسل سفينه الخاصة لترسو في خور فكان على ساحل الشمالية . وفي اغسطس بدأت الاموال المطلوبة ترد عليه من سلطان زنجبار عن طريق شركة تجارية في بومباي . وكان المبلغ الاول الذي وصله ٢٠ الف روبية .

نجاحه في غزو عمان سبتمبر ١٨٧٠ :

وفي سبتمبر نزل السيد تركي في خور فكان ، ومنها تقدم عن طريق القهجرة وادى حام الى البوريمي ، ولحق به في الطريق بنو كعب كما انضم اليه في البوريمي بنو نعيم وكان هؤلاء كل القلاع الموجودة في البوريمي عدا القلعة الرئيسية التي كان يسيطر عليها شيخ أبو ظبي باسم عزان ، كما انضم الى تركي ايضاً مشايخ ديني وعجمان ورأس الخيمة ، ومضى عزان لملاقاته ومعه اخوه ابراهيم بعد ان احرز نجاحاً في حصاره الذي دام تسعة أشهر لحازم . واستولى على حصن عينين المنيح أثناء جولته باقليم الظاهرة . وحين اقترب عزان من ضنك تخلى عنه جزء كبير من المرتزقة ، لكنه كان ما يزال في مركز افضل اذ كان معه مدفعان .. وبلغت قواته الباقية حوالي ٤٠٠٠ مقاتل . وفي ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٠ التقى الجيشان في وادي ضنك بالقرب من المدينة المعروفة بهذا الاسم . واسفرت المعركة عن نصر ساحق غير متوقع أيضاً لقوات تركي على عزان ، وبعد المعركة التي خسر فيها عزان عدداً يراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ رجل تراجع واخوه ابراهيم الى صحار ، وتقدم تركي عبر اقليم عمان والبادية وجعلان الى صور حيث عسكر فيها وجمع حولة قوات كبيرة . وفي ٢٩ أكتوبر قام العقيد وي الوكيل البريطاني في مسقط بزيارة لصور حذر فيها السيد تركي من القيام بأية عمليات في البحر ، كما رفض في نفس الوقت السماح له بمقابلته . واخيراً .. وقرب نهاية السنة تقدم السيد تركي — يصحبه اقوى انصاره سيف بن سليمان من بني ريام — من صور .. واتخذ الاول طريق جعلان

واتخذ الثاني طريق الساحل الى مسقط ، وفي منتصف يناير سنة ١٨٧١ كان تركي في المذيبي يهدد صمد بقوة قوامها ثلاثة آلاف رجل وكان سيف بن سليمان قد احتل القرى على الساحل ، في حين كان صالح بن علي يسيطر على صمد وعزان واخوه ابراهيم منهمكين في اقامة التحصينات للدفاع عن مسقط ومطح .

هزيمة عزان وموته يناير ١٨٧١ :

وهاجم سيف بن سليمان عزان في مطرح ، في ٣٠ يناير ، واستولى عليها عدا قلعين من قلاعها ، وقتل كل من سيف وعزان في هذه المعركة ويقال ان هذا الاخير لقي حتفه في ضاحية جبرو بالقرب من المدينة .



علاقات عزان بالحكومة البريطانية

أسخط اغتصاب عزان الحكم في بداية الامر السلطات البريطانية المسئولة ربما أكثر مما كان اسخطها سلفه قاتل ابيه . وكانت اهم الاعتراضات ضده طابع العجرفة والتعصب الذي كان يميز مستشاريه ، وتأثير ادارته النسيئة على التجارة ، وكونه لا ينتمي الى نسل السيد سعيد الذين كان المسئولون البريطانيون يرونهم أحق الناس بحكم عمان .. وكان طريق التفاهم مغلوقاً دائماً بسبب سوء تفاهم شخصي بين الراحل ديسبراو .الوكيل السياسي البريطاني واعضاء الحكومة العمانية .

الاحتكاك بين عزان والوكيل السياسي البريطاني حول منع الاشتباكات البحرية ١٨٦٩ :

وحين استولى السيد ناصر بن ثويني على جوارر في ابريل سنة ١٨٦٩ منع المقيم السياسي البريطاني إيجار أية سفينة حربية من ميناء مسقط حتى يفوت على حاكم عمان تسيير حملة بحرية الى جوارر ، وبعدها بشهر

حين تجاهل عزان احتجاجات الرائد دبسراو وارسل الاسلحة والذخائر الى بركة وغيرها من موانيه بطريق البحر ، ابدى الرائد سخطه بأن أنزل علمه وجعل مقره فوق ظهر سفينة البحرية الهندية « . كلايد » لعدة ايام ، ولم يوافق الرائد بيطلي ، المقيم السياسي في الخليج ، على تفسير الوكيل السياسي في الحالة الثانية لقوانين السلام في البحر ، واوضح لعزان ان نشاطه البحري في اقاليم أجنبية او ارض موضع خلاف امر ممنوع ، ولكن ليس ثمة قيد على حريته في الحركة البحرية داخل مياهه الاقليمية ، وابدى عزان اعترافه بالجميل ، ورغبته في خدمة المصالح البريطانية بكل وسيلة ملكتها يده .

مشكلات أخرى :

وفي نفس الوقت حدث هجوم على مسكن مستر شور محاسب الوكالة البريطانية ، وصدر تهديد له .. « اذا فتح فمه بكلمة واحدة » .. وفي أغسطس وسبتمبر من نفس السنة حدث أن استولت سلطات مسقط على كمية من التبغ المستورد للرعايا البريطانيين واحرقتها حسب تعاليمهما الدينية . وبعدها بقليل حاولت السلطات المحلية احتجاز السفينة المشمولة بالحماية البريطانية « برينس اوف ويلز » فزعمت أنها من حق البحرية العمانية وان سالماً قد اخذها معه اثناء مغادرته مسقط بغير وجه حق ، لكن هذه السلطات استجابت لاحتجاج الرائد دبسراو ، واعتبر الموضوع منتهياً .

حادثة السفينة كلايد ١٨٦٩ :

وفي ١٥ أكتوبر ، حدثت حادثة أشد خطورة ، فقد تلقى الوكيل السياسي البريطاني معلومات تفيد بأن ناصر بن ثويني حاكم جوادر كان .. يذبّر هجوماً على مسقط . فطلب من قائد السفينة البريطانية

« كلايد » ان يتقدم ويرسو تحت حصن جلاي ، ولم تفهم حامية القلعة الهدف من تلك المناورة ، ففتحت نيرانها على السفينة وواصلت قصفها لمدة نصف ساعة .

وتلقى المقيم السياسي في الخليج أمراً بالتحرك فوراً الى مسقط ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لجمع قوة من البحرية البريطانية اذا رفض المسؤولون في عمان التعويض عن اضرار السفينة « كلايد » . ونجح الرائد بيلي في الحصول على اعتذار كتابي من الخليلي الذي كان مشغولاً عن مسقط أثناء غياب عزان عنها ، واعتذار شفوي قلده خمسة من كبار المسؤولين العمانيين علناً على ظهر السفينة « والهوزي » . وفي ٣ من نوفمبر أبدى عزان نفسه أسفه لما حدث معلناً احترامه للحكومة البريطانية ، وذكر الرائد بيلي في تقريره عن هذا الحادث ان رعايا الهند البريطانية في مسقط لم يكونوا ضحايا اضطهاد من جانب حكومة عمان ، وانما كانت تنحصر شكواهم في امرين هما تطبيق الشرع الاسلامي عليهم في امور الدائن والمدين وحظر شراء التبغ على اهالي مسقط مما اضر بمتاجرات الرعايا البريطانيين .

تفسير الوكيل السياسي البريطاني ١٨٦٩ :

وفي نهاية هذه السنة ، حين سويت المشكلات المعلقة ، نقل الرائد ديسبراو الى وظيفة أخرى ، وخلفه في مسقط العقيد واي على ان يكون تابعاً تبعية كاملة للمقيم العام في الخليج ، ووصلت اليه التعليمات بالألا يتصل مباشرة بحكومة بومباي الا في الظروف الاستثنائية (١) .

(١) ان تجنب الاشارة الى الجوانب الشخصية في مثل هذه المشكلات مستحيل دون الوقوع في الخطأ ، فواضح من تقارير الحكومة ان موقف الرائد ديسبراو نحو عزان وعلاقته المتعثرة بالرائد بيلي - الذي كان ديسبراو مرتبطاً به جزئياً - كانا سبباً رئيسياً في الاضطرابات التي حدثت سنة ١٨٦٩ . ومن الانصاف للرائد ديسبراو ان نضيف انه لم يكن وحده حقيقاً بالولم للاختلاف بينه وبين الرائد بيلي .

مناقشات حول اعتراف الحكومة البريطانية رسمياً بعزان ١٨٦٩-٨٧٠.

وفي نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، أصبحت حكومة الهند تعليماتها للرائد بيلي بأن يقوم بدراسة الأوضاع المحلية دراسة مستفيضة للتعرف على مدى ثبات وضع عزان حتى يمكن للحكومة ان تتخذ قرراً بشأن الاعتراف الرسمي به حاكماً لعمان . فقد كان واضحاً ان عدم اجابة مطالب عزان انما يؤثر تأثيراً سلباً على وضع الانجليز في عمان ، لكن حالة السيد سالم قد كشفت عن النتائج التي تترتب على الاعتراف المبكر بحاكم لم يستقر وضعه بعد . وكانت الحكومة البريطانية في نفس الوقت لا تريد ان يغزو الوهابيون عمان حتى لا يمتد تأثيرهم واشعاعهم الى الهند . ولكن كان يظن ان مجرد الاعتراف الرسمي بعزان لن يؤدي الا الى سحق امير الوهابيين من ناحية ، وعدم تقوية مركز عزان في مواجهة أعدائه بالقدر الكافي من الناحية الاخرى . واخيراً مالت حكومة الهند الى تجاهل خطر هجوم الوهابيين وآلى الاعتراف الرسمي بعزان سلطاناً لعمان ما دام قد استطاع تثبيت مركزه داخل حدوده . ولكن في فبراير سنة ١٨٧٠ أدى توقع هجوم قريب من الوهابيين الى تأجيل ذلك الاعتراف ، وبعدها بعدة أيام - وخطر الوهابيين ما يزال ماثلاً - صدرت الاوامر للرائد بيلي - وكان في ذلك الوقت بكلكتا - للانتحار الى الخليج بأقصى سرعة يستطيعها ، وان يعترف رسمياً بعزان اذا كان يقدر فائدة ما من مثل تلك الخطوة ، وطلب اليه أن يتحفظ بالنسبة لكل المشكلات الفنية فيرجئها الى معاهدات تالية . من ذلك تعزيز المعاهدات والاتفاقيات القديمة ، وصحة مطالبات عزان باقاليم معينة خارج حدوده . ثم أدى وصول بعض السفن الاوربية - غير الانجليزية - الى مسقط وعدم تردها لحظة واحدة في الاعتراف بسيادة عزان الى تجسيم خطر تأخر الحكومة البريطانية في ذلك الاعتراف ، وبرزت حقائق أخرى ، فصف الاعتراف الرسمي بعزان منها تأييد الوكالة السياسية في مسقط

دائماً لهذا الاعتراف ، وقبول اعتذار عزان عن حادثة السفينة « كلايد » من حيث هو الحاكم الفعلي في عمان . لكن الرائد بيلي لم يتعجل — على أية حال — استخدام السلطة المخولة له في الاعتراف الرسمي بعزان سلطاناً لعمان ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت فرصة هذا الاعتراف كضرورة لا بد منها قد انقضت تماماً .

حادثة السفينة « بلفينش » ١٨٧٠ :

وفي مارس سنة ١٨٧٠ اطلقت النار على قارب من قوارب سفينة صاحب الجلالة « بلفينش » في ميناء مسقط ، وثبت ان هذه الحادثة نتجت عن خطأ من جانب الحامية من ناحية ، وعن اهمال القارب في أن ينير ضوءاً بعد حلول الظلام — حسب قواعد ميناء مسقط من الناحية الأخرى ، وهكذا لم تؤثر هذه الحادثة على العلاقات مع الانجليز التي ظلت على ما هي عليه .

المنافشات الخاصة بالاعتراف الرسمي بعزان تظل دائرة حتى قطعها موته ١٨٧٠ — ١٨٧١ :

واخيراً في مايو سنة ١٨٧٠ ، رفعت حكومة الهند مشكلة الاعتراف بعزان الى مجلس الوزراء ، ومعهما تقرير خاص عن الشروط التي يجب ضمانها اولاً قبل اعلان الاعتراف ، واهمها التأكيد من بقاء مفعول جميع المعاهدات السابقة على ذلك ، والتي وقعها البريطانيون مع حكام عمان السابقين ، ثم تسوية مسألة استمرار الحكومة البريطانية في ضمان دفع المعونة من زنجبار ومعرفة مدى لزوم وساطة البريطانيين بشأن امتياز ايجار بندر عباس وتواجبها الذي انتهى بتولي حاكم ليس من ابناء السيد سعيد حكم عمان وهل يجب على البريطانيين التوسط لابقاء جوارر وشاهبار تابعين لعمان ام لا .. ؟ وقبل الاجابة على تلك التساؤلات المعقدة تغير الموقف في عمان تغيراً تاماً بظهور تركي على مسرح الاحداث وحينما وافت المنية عزان لم تكن الحكومة البريطانية قد اعترفت به — بعد — اعترافاً رسمياً كسلطان لعمان .

تاريخ المعونة المالية في زنجبار خلال حكم عزان

لم يتلق عزان - طوال مدة حكمه - شيئاً من معونة زنجبار ، كما لم يدفع عن تلك الفترة شيء خلفه . ولم يكن عدم الاعتراف رسمياً بحكومة عزان هو المبرر الوحيد للتوقف عن الدفع ، فقد وجد ماجد - سلطان زنجبار - في تولي عزان حكم عمان مبرراً جديداً يتخلص به من الالتزام الذي التزمه في سنة ١٨٦١ ، فتوقف عن الدفع في مايو سنة ١٨٦٨ . وفي اواخر نفس السنة ارسل ماجد وفداً الى انجلترا لمحتج على ذلك الالتزام الذي أخضع له منذ سنة ١٨٦١ . وكانت حكومة صاحب الجلالة في ذلك الوقت متلهفة للحصول من ماجد على تسهيلات معينة بشأن مكافحة تجارة الرقيق ، لذلك شجعت على الامل في الخلاص من الالتزام . ودارت بعدها مناقشة طويلة بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند قالت فيها الاخيرة إن شيئاً لم يتغير في الظروف القائمة يبرر ابطال قرار التحكيم الذي اصدره لورد كاننج ، وان تحقيق العدالة ، ونزاهة السلوك يقتضيان الحكومة البريطانية اما الضغط على سلطان زنجبار من اجل الوفاء بالتزامه نحو سلطان عمان ، او ترك هذا الاخير ومزاعمه في تبعية زنجبار لحكام عمان بكل ما يستطيع من وسائل . وأخيراً ألزمت هذه السياسة الحكيمة من جانب حكومة الهند الحكومة البريطانية بأن تضغط على سلطان زنجبار لتنفيذ الاتفاق القديم بالنظر لان التقصير في ذلك سيؤدي الى اهمال سائر قرارات التحكيم التي قد تصدرها الحكومة البريطانية بين القوى الوطنية المتصارعة ، ثم إن هذا ايضا يعني مزيداً من الاضعاف لحكومة عمان في حين تتطلب مصالح بريطانيا مزيداً من تدعيم تلك الحكومة وتقويتها ، كذلك اشارت حكومة الهند الى انه ان لم يكن بد من مواصلة دفع المعونة ، فيجب الا يرفع عبثها عن كاهل سلطان زنجبار ليلقى على كاهل الهند ، دون بريطانيا لاهلها لن

تقدم للهند مزايا جديدة في عمان او غيرها ، ولن تكون اكثر من اجراء مالي لمكافحة تجارة الرقيق في افريقيا ، وهي مسألة لم تكن الهند تهتم بها أدنى اهتمام . ولم تصل هذه المشكلة الى حل نهائي طوال حياة عزان ، ولكن في سنة ١٨٧٠ تجددت مرة أخرى آمال السيد ماجد حين ابلغته حكومة صاحب الجلالة ان الاجراءات التي تمت بموجب تحكيم سنة ١٨٦١ سيعلن عن الفناء قريب لها .

ويمناسبة مشكلة معونة زنجبار فذكر انه في ديسمبر سنة ١٨٦٩ ترددت اشاعات عن اعتزام عزان تسير حملة بحرية الى زنجبار ، وفي مناسبة أخرى - أثناء حكم عزان ايضاً - وجدت السلطات البريطانية المستولة من واجبها ضرورة تحذير ماجد من القيام بأية عملية بحرية في ميناء مسقط .



خلق عزان وادارته

ربما كان عزان أعلى حكام عمان المحدثين همة واتصهم حظاً ، ذلك ان عمان لم تعرف منذ ايام سلطان بن احمد رجلاً في مثل حزمه ورجولته وحسن قيادته . لكن متاعبه كانت عديدة وعلى رأسها خلق هؤلاء الذين ساعدوه في الوصول الى الحكم والانقسامات التي سادت بينهم ، لكنه ، بمجرد ان تعززت سيطرته وقويت بدأ نفوذ المتعصبين للدين في الانكماش ، وكان عزان على الدوام قادراً بمهارة على الابقاء على شكل الوفاق الظاهري بين مستشاريه المتناقضين المشارب وهم الخليلي وصالح بن علي والخارثي ومع ان حكم عزان كان قوياً الا ان ميله للمركزية لم يكن يعجب رعاياه . فمثل هذا الميل لا يستطيع تحقيقه سوى حاكم قوي بالغ القوة . وقد امتلأت قلاع مسقط في عهده

بالمسجونين السياسيين ، وغصت بيوتها باللاجئين ، وكان يكره الغفارية
جميعاً ولا يثق بهم قيد أنملة ، وعلى العموم كان اهل المدن متبرمين من
حكم عزان منذ البداية ، أما رجال القبائل فقد كان تباعدهم عنه يزداد
تدريجياً بازدياد وضوح نواياه في الحكم المطلق اكثر واكثر .

ولولا رفض الحكومة البريطانية الاعتراف به رسمياً ، وفقدانه
بالتالي معونة زنجبار ، واطلاق حكومة الهند سراح علوه الخطير السيد
تركي ، لكان عزان استطاع ان يتغلب على الصعوبات التي اعترضته
جميعاً ، ولاستطاع ان يقيم في عمان ملكية على درجة عالية من التنظيم
والكفاءة ولو لفترة من الزمان ..



السيد تركي بن سعيد ١٨٧١ - ١٨٨٨
الاحداث في عمان منذ تولي السيد تركي الحكم حتى
اعتزاله المؤقت ١٨٧١ - ١٨٧٥

استسلام أنصار عزان ١٨٧١ :

عقب مصرع عزان بن قيس ، وسيف بن سليمان في مطرح ،
ظل بقية القواد من الجانبين مستمرين في عملياتهم الحربية . وفي ٣ فبراير
سقطت مدينة مسقط في ايدي انصار السيد تركي وبينهم عدد من قبيلة
نهمش ، لكن الخليلي ظل متحصناً في قلاع المدينة .

وفي هذه الاثناء كان الرائد بيللي ، المقيم العام في الخليج ، قد وصل
الى مسقط وبعده يوم او يومين استطاع تركي الذي كان صالح بن علي
قد نجح في شل حركاته في صمك ان يظهر في مسقط ليفيد من النجاح
الذي حققه انصاره هناك وتم عقد هدنة بين الطرفين ، سلم فيها الخليلي
القلاع التي كان يسيطر عليها الى السيد تركي بشروط معينة ، بينها

استمرار اعضاء الحكومة القديمة في مناصبهم ، والا تعزلهم الحكومة الجديدة ، وان تظل صلاحياتهم كما هي . وتمت كتابة هذه الاتفاقية ووقع عليها الراحل بيلى والعقيد وي كشاهدين . وكان من حسن الحظ ان الضباط الانجليز المعينين احتاطوا للامور باعلانهم انهم لن يكونوا مسئولين عن متابعة تنفيذ الاتفاقية من جانب أي من طرفيها ، حيث لم يكدهم يمضي أقل من شهر على توقيعها حتى مات الخليلي ميتة فاحت منها رائحة المؤامرة ، ثم لحق به ابنه بعد ثمان واربعين ساعة .

أوضاع تركي في بداية حكمه ١٨٧١ :

وهكذا انضمت صورة الامور بسيادة تركي على مسقط ومطرح وصور ، الى جانب عدد من الحصون داخل عمان ، ولكن ظل ابراهيم بن قيس شقيق عزان من مقره في صحار يحكم كل اقليم ساحل الباطنة ما بين شناس ومسنعة اللتين كانتا كلتاهما تحت سيطرته فيما كان وادى رستاق خاضعاً لسيطرة فيصل بن حمود ابن عم عزان . وكان الوهابيون قد استغلوا الانقسامات بين بني نعيم فاعادوا احتلال واحة البوريمي ، لكن أخطر المنافسين على حكم عمان كان سالم بن ثويني السلطان السابق ، والذي كان آنذاك يعيش في المنفى بجزيرة قشم . ولم يمض وقت طويل حتى بدأ عبد العزيز أصغر اشقاء تركي بسبب له المتاعب ، وكان قد انضم اليه في بداية الامر كواحد من انفصاره ، واستطاع تركي - بمعونة البغارية - ان يحرز النصر في معركتين حاسمتين في ضنك ومطرح ، ووضح ان الحاكم الجديد يعتمد على اخلاص هؤلاء البغارية لتدعيم حكمه .

تركى يستعيد من ابراهيم بن قيس شناس وليوي ومصنعه والسويق وعابوره في الباطنة ، لكنه لا يستطيع استعادة صحار ١٨٧١ : وكانت استعادة صحار اكبر شاغل كرس له تركي جهوده ، واستطاع في حملته الاولى - مايو ويونيه سنة ١٨٧١ - أن يستعيد شناس

لكن مدينة صحار - رغم إحكام الحصار عليها - أبدت مقاومة عنيدة ، ثم قام بمحاولة أخرى في أغسطس من نفس السنة اشترك فيها شيخ دني ، وانتهت بالسيطرة على ليوي ، كما حدثت ثغرات في سور مدينة صحار وبدا ان المدينة على وشك السقوط حين اصر اتباع تركي حسب السياسة العثمانية المعروفة في توازن القوى على تسوية الامور بحيث تؤول سلعان وخابوره ، وكل الاماكن التي تقع على ساحل الباطنة الوسطى (بما فيها صحار) الى ابراهيم بن قيس والباقي (بما فيه مصنعة والسوق) الى تركي ، وظلت الامور على هذا الوضع حتى نوفمبر ١٨٧١ ، حين استطاع تركي ، وقد ازداد قوة نتيجة اعتراف بريطانيا الرسمي به سلطاناً لعمان ، ان يستولي على خابورة .

تحركات عبد العزيز وصالح بن علي وسالم ١٨٧١ - ١٨٧٢ :

وفي هذه الاثناء من يونيو سنة ١٨٧١ ، رفض عبدالعزيز قيادة حملة صحار التي كلف بها وأعلن نفسه حاكماً لجوادر مستقلاً عن اخيه تركي كل الاستقلال ، والآن بدأت المناقشة والمعارضة اللتان كان الفلاس الثنومرين وجمود شهرتهم يقفان بهما دون حد الخطر ، يصبحان خطراً فعلياً يهدد بحكم تركي من كل مكان . ففي نهاية السنة ، كان صالح بن علي قد أعلن تمرد وسط قبائل الحناوية في اقليم الشرقية ، وبدأت المراسلات تترى بينه وبين ابراهيم بن قيس ، وكان عبدالعزيز - من خلال الرسائل التي يبعث بها من جوادر يحثك المؤامرات في داخل عمان ، وسالم في قشم يتقرب من ابراهيم ويتزوج بأخته ، وفي فبراير سنة ١٨٧٢ ، بعد ان التقى سالم بابراهيم في طريقه ، نزل في صور ، لكن تركي تبعه الى ذلك المكان - الذي كان قلعة حصينة من قلاع الغفارية - فمضى سالم الى بلدة بني بو حسن في داخل عمان .

تجدد الصراع في الباطنة :

وفي ربيع سنة ١٨٧٢ نجح ابراهيم في استعادة ماجيس وشناص وحاصر ليوي : لكن قوات السلطان اوقعت به هزيمة ساحقة في الجزء ، الذي احتلته في هذه المدينة واستعادت منه بقيتها .

رحيل عبد العزيز وسالم الى الهند وضياع خابورة وشاهبار واستعادة جوادر ١٨٧٢ :

وفي نفس هذا الوقت تقريباً حاول سالم ، الذي اتخذ من جعلان قاعدة له ، ان يستولي على صور لكن محاولاته تلك باءت بالفشل ايضاً . وفي شهر مايو ، اثناء غياب عبدالعزيز في بومباي ، ارسلت قوة من جنود الوهابيين الى جوادر واعادت احتلال المسكان باسم السيد تركي . وفي نفس الوقت خرجت شاهبار نهائياً من يدي السيد عبدالعزيز ، وآلت الى الحكومة الايرانية . وكان تطور الاحداث في خريف نفس السنة أقل ميلاً لصالح السلطان ، ففي سبتمبر قام سالم بحملة على القرى ، وجرح واليها وهدد صور مرة أخرى ، ووقعت خابورة ثانية في يد ابراهيم بن قيس . وفي نهاية السنة تحسن موقفه قليلاً ، لان سالم — بعد ان فشل في تكوين انصار له في عمان — غادر صور في سفينة صغيرة مبحراً الى بومباي .

استعادة السلطان جميع ساحل الباطنة ١٨٧٣ :

وفي يوليو ١٨٧٣ ، تقوى تركي بسبب تجديد معونة زنجبار ، وتأييد قبائل بني نعيم له ، فسار مرة أخرى لاستعادة صحار ، وهنا كان ابراهيم ، الذي أخذ قلعة حزام كهلية من قريبه حمود بن فيصل في رستاق ، قد استسلم للسلطان بعد ان حاصرت قواته عدة ايام فقط . وخضع كل ساحل الباطنة لتركلي ، وتلقى ابراهيم منه مبلغ ٥ آلاف روبية تعويضاً ومرتباً شهرياً قدره ١٠٠ روبية ، على ان يتقاضاها طوال إقامته في حبي او قريباً منها ، وكانت آخر مكان بقي له من ممتلكاته السابقة .

وعقب نجاح السلطان مباشرة ازداد نشاط المتمردين زيادة كبيرة ،
فقد ترك عبد العزيز وسالم بومباي على انفراد حوالي نهاية شهر مايو
وقام الاول - في يوليو - بمحاصر جوادر وكاد ان يستولي عليها ،
وفي اغسطس حاول صالح بن علي التقدم الى مسقط ، لكن الجعافرة
حالوا دون تقدمه في وادي العق ، ووجدت فرقة استطلاع من آل
وهيب كان صالح قد عمل بارسالها نفسها في مركز حرج أمام اسوار
مطرح . اما عبد العزيز فقد قبض عليه العقيد موكلر الوكيل السياسي
واحتجزه . في سفينة صاحب الجلالة « رايفلمان » ونفي الى كراتشي حيث
بقي معزاً مكرماً في المنفى ، وأعد امر بالقبض عليه وفق احكام البند
الثالث لاتفاقية سنة ١٨١٨ فيما لو حاول الهرب لو أساء استعمال الحرية
النسبية الممنوحة له . وبعدها بقليل خسر تركي المكاسب التي استطاع
الحصول عليها حين قام حمود بن فيصل باستعادة رستاق . وحل ابراهيم
ابن قيس مكانه ، واتخذ هذا من ذلك الوقت وادي رستاق المنيع قاعدة
له بدل القاعدة التي كانت على الساحل . وفي ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٣ استولى
سالم على جوادر ، وكان هذا قد ظهر فجأة - وبلا توقع من احد - وحوله
حفنة من الاتباع فاستولى على قلعة المدينة ، ربما باتفاق مع واليها ،
لكن سيطرة على المدينة - كما سنورد لاحقاً في تاريخ جوادر - لم تدم
سوى ثلاثة ايام اصبح بعدها كما كان من قبل يطوف في الآفاق دون
مأوى .

وقرب نهاية سنة ١٨٧٣ تروج تركي ، وكان بعد غير متزوج
من ابنة ابن عمه حمد بن سالم .

أول هجوم للمتمردين على مسقط يناير ١٨٧٤ :

وفي بداية سنة ١٨٧٤ - وكان تركي مريضاً في ذلك الوقت -
تقدم صالح بن علي مدفوعاً بأخبار مكنوبة ذاعت عن موت السيد
تركي من اقليم الشرقية الى مسقط ومعه قوة قوامها ثلاثمائة مقاتل من

رجال القبائل ، معظمهم من آل حرث والحبوس والمواجر وآل
وهيبة وقلعة من بني رواحه . وجاء صالح بن علي معه بالقي حمود
- وهو غلام في الثانية عشرة من عمره وابن الحاكم السابق عزان بن
قيس - كمرشح لتولي الحكم بعد السيد تركي . ورفض الغفارية الذين
يحرسون وادي العق السباح لقوات صالح الحناوين باجتيازه ، فاتبعت
هذه القوات طريق قحزة ووصلت الى الروى على غير انتظار في ١٧
يناير ، واستطاعت ان توقع الهزيمة بفرقة صغيرة من الوهابيين كانت
ارسلت لمهاجمتهم ، ثم استولى المتمردون بعدها على مطرح ، واحترقوا
قلعة خوجا التي كان العلم البريطاني يرتفع فوقها ، غير انهم قاموا
بسلب ونهب الاسواق دون تمييز . ووقعت بعض الخسائر على املاك
رعابا الهند البريطانية ، واتخذت السلطات البريطانية الاجراءات اللازمة
لمساعدة السيد تركي على الوقوف في وجه تقدم المتمردين ، لكن
الوسائل الضرورية لذلك لم تكن متيسرة لها فوراً . وفضل السلطان ان
يتعامل هو نفسه مع المتمردين بدل انتظار وصول السفن البريطانية .
وفي ٢٠ يناير سويت الامور في مسقط بين السلطان وحمود بن سعيد
الحجاني من قبيلة آل وهيبة الذي أصبح فيما بعد متمرداً وقاطع طريق
مشهوراً ، وكانت الشروط الرئيسية التي قبلها المتمردون كي يتراجعوا
هي ان يتسلموا ٦٠٠٠ روبية نقداً الى جانب ١٠٠ جوال من الارز ،
وان تؤكد صنفقة بيع حكومة عزان بن قيس الاملاك المصادرة لبني
حرث ورواحه ، وان ترد املاك الخليلي الى افراد أسرته ، وان تتوقف
أعمال المتمردين ، ثم اضيف شرط آخر ضد أي هجوم من جانب
السلطان على ابراهيم بن قيس الذي تعهد صالح بن علي بأن يكبح جماحه .
ووصلت سفينة صاحب الجلالة « نيميل » مسقط في ٢٢ يناير .. لكنها
وصلت متأخرة جداً ، فقد كان كل شيء قد سوى ، وكان المتمردون
ينسحبون من مطرح ، ولقد أسخط اعتراف السلطان بالمصادرات التي

قامت بها حكومة عزان قبائل الغفارية خاصة غفارية وادي سمائل الذين وقع عليهم الغرم أكثر من غيرهم وقد اعلنت القروع القرية منهم في نخل صراحة أنهم لن يحترموا ذلك القرار من جانب السلطان .

ابراهيم بن قيس يستولي على مصنعه والسويق ثم يستعيدهما السلطان بواسطة البريطانيين ١٨٧٤ :

ولم تكد هذه المشكلة تنتهي حتى بدأ ابراهيم بن قيس - الذي كان قد اتخذ من رستاق عاصمة له آنذاك - في التحرك مرة أخرى في اقليم الباطنة فاستولى في ٦ مارس سنة ١٨٧٤ على مدينة منسعة وقام بحصار قلعتها ، وكان يعاون ابراهيم محمد بن سليمان الجابري أقوى المطوعة في اقليم الباطنة نفوذاً ، الى جانب آل سعيد أكبر قبائل ذلك الاقليم ، وراح افرادها يتدفقون على معسكره بأعداد كبيرة . وبدأ الخوف من هؤلاء على مصير بركه بل ومسقط ايضاً . واستسلمت قلعة منسعة بعد حصار دام اسبوعاً ، لكن العقيد مايلز الوكيل السياسي البريطاني نصح المتمردين بعدم احتلالها قبل وصول موافقة من الحكومة البريطانية ، فلم يأبهاوا لنصيحته وقاموا باحتلالها فعلاً .. فقام هو من جانبه باجلائهم عنها بفتح النار عليهم من سفينة صاحب الجلالة « فيلو ميل » وفي ٢٦ مارس وصل الرائد روس المقيم العام في الخليج ، ومعه العقيد مايلز الى منسعة وطلبوا من المتمردين الجلاء عن القلعة التي كانوا قد عادوا لاحتلالها واذعن المتمردون وعندها قامت مدافع سفيتي صاحب الجلالة « ايفلمان » و « فيلو ميل » بتجريد القلعة من كل وسائل الدفاع عنها . وفي اوائل يونيو قام آل سعد بالاستيلاء على السويق ، وكانوا قبلها - من قبيل الحرص - قد أجلوا رعايا الهند البريطانية عنها ، ثم نهبا اسواقها ، لكن العقيد مايلز الذي وصل الى هناك على سفينة صاحب الجلالة « مجاي » ارغمهم على الجلاء عنها ، وانتهى التمرد في الباطنة دون ان يخلف وراءه سوى خسائر رعايا الهند البريطانية في منسعة وقد قتل

واحد منهم في هذه الاضطرابات ، وما تبع ذلك من جانب حكومة الهند
يرد في فقرة تالية . ونجح ابراهيم في ان يستولي لنفسه على عواين ، لكنه
أخيراً وفي نهاية سنة ١٨٧٤ او اوائل ١٨٧٥ أعلن خضوعه الرسمي
للسلطان ، فسمح له باستبقاء رستاق تحت حكمه كما فرض له السلطان
راتباً قدره مئة دولار في الشهر .

السماح لعبد العزيز بالعودة من الهند مايو ١٨٧٤ :

ولقد اضطر تركي بسبب مشقات الازمة التي عاناها دون ان يجد
الى جانبه خلافاً مستشاراً قوياً محايداً الى التصالح مع شقيقه عبد العزيز
وفي اوائل مايو سنة ١٨٧٤ سمح لهذا المتني بأن يعود من منفاه في كراتشي
الى مسقط في الوقت المناسب لتحصيل تعويضات من آل سعد
عن سوء تصرفاتهم .

اضطرابات بين الجناوية والغفارية ١٨٧٤ - ١٨٧٥ :

ونتيجة لسوء التنظيم الذي يرجع الى اعتلال صحة تركي واختلاله
بوعوده غير مرة ظل مهدداً طوال سنة ١٨٧٤ . وفي ١٨٧٥ كانت
عاصمته أيضاً مهددة .. وفي اغسطس ١٨٧٤ زادت المشكلات بين
قبائل الجناوية والغفارية في وادي سمائل زيادة ارغمت السلطان على السير
بنفسه الى هناك ، لكن الغفارية لم يقبلوا التسوية التي اقترحها ، وكان
خضوعهم لها غير حقيقي ولم يدم سوى فترة قصيرة . وظلت الحروب
بين القبيلتين مستمرة في لاذكي وبركة الموز ونزوى في اقليم عمان ،
وانتقلت بعد ذلك الى ينقل في الظاهرة وفي نفس الوقت كان السلطان
- الذي أصبح من يوم ليوم أكثر خضوعاً لتأثير الجناوية - قد اخذ
يخبر مكره في مسقط بسبب استبعاده جانباً كبيراً من انصاره الوهابيين ،
واستبدلهم برجال من الجناوية . واضعف هذا العمل في ذاته من قدرته على
التدخل المستمر بين قبيلة ولخرى . وفي فبراير سنة ١٨٧٥ قامت الحرب

السافرة بين الغفارية والحناوية في وادي سمائل ، وارتكب الخعافرة خطأ لا سبيل لاصلاحه باحراقهم عدداً كبيراً من اشجار نخيل الحناوية ، وظلت هذه الحروب دائرة حتى يونيو حين تدخل اليعاقبة في ابرى واقنعوا الطرفين بسحب ادعاءات كل طرف ومنهما تجاه الآخر .

تمرد بني بو حسن وعجوزة قبيلة آل وهبة ١٨٧٥ :

وفي مايو سنة ١٨٧٥ حدث نزاع في مسقط بين السلطان وبين بني بو حسن الذين كانوا في ذلك الوقت ممثلين تمثيلاً قوياً في حاميات قلاع مسقط . وفي الوقت الذي كان فيه عبد العزيز يهدي من ثائرة هذه القبيلة ويتعهد لهم ، باسم شقيقه ، بتلبية كل مطالبهم — اختبأ السلطان نفسه في سفينة احد التجار في الميناء . وبعدها عزم السيد تركي ، وقد اصبح معتل الصحة مرهق العقل ، على التخلي عن سلطاته جميعاً لولا نصيحة الراكد مايلز وشقيقه عبد العزيز . وفي بداية يوليو حدث نقور بين تركي وعبد العزيز بسبب تحيز تركي لرجل يسمى نيمش وآخر هو حمود بن سعيد الجحافي ، واستفاد عدد من آل وهبة من هذا الخلاف فقاموا باحتلال مسقط ومطرح وطلبوا عدة مطالب لعل اهمها هو استبقاؤهم دائماً في خدمة السلطان العسكرية .

اعتزال تركي في جواهر أغسطس ١٨٧٥ :

ووصلت الامور الى قمة الازمة في شقاق حصل بين تركي وعبد العزيز في ١٠ أغسطس ، حين طلب الأخير استبعاد قوات البلوش من حاميات مسقط على أساس ان قادتهم يتصرفون بقصد وخيانة لابقائهم في حالة مهلهلة على الدوام . وحين رفض مطلبه هذا استقال من عمله ، وظل تركي عدة ايام يدبر شئون الحكم وحده ، ثم حدث بعدها تمرد من البدو الذين كانوا متلهفين للحلول محل قوات البلوش . واضطر تركي لان ينسلم هؤلاء الساخطين قلعتي جلالي وعيراني ، وسخط تركي على

تلك الاحداث جميعاً ، واحس بأنه اعجز من ان يواجهها فخرج على
ظهر سفينة الصغيرة « رحمانى » وترك عبدالعزيز يناضل بكل ما في
وسعه كي يشد أركان الحكم المتداعي . وفي ٢١ اغسطس ١٨٧٥ انطلق
تركي الى جوادى على ظهر سفينة صاحب الجلالة « رايفلمان » بعد ان
أكد للرائد مايلز انه سيرجع لمقر حكمه بمجرد ان تسمح الظروف ،
وكل ذلك فعل بعد ان عين شقيقه عبد العزيز حاكماً باسمه .



إدارة تركى الداخلية ١٨٧١ - ١٨٧٥

الاسباب السياسية والعسكرية لعدم نجاح السيد تركى :

لقد أصاب الفشل الذي انتهى اليه تركى كحاكم الكثيرين بخيبة
امل مريرة ومن هؤلاء السلطات البريطانية التي رحبت في البداية بتوليه
الحكم . لكنها سرعان ما شاهدت تلاشي الآثار الحميدة لطاقتها الهائلة
وسماته الحريية المتميزة التي اوصلته الى دست الحكم ، كذلك فقد
انفض من حوله الغفازية الذين بفضلهم ايضاً وصل الى الحكم . وربما
كان أهم اسباب فشله هو اعتلال صحته ، ونجاح هجوم صالح بن
علي المفاجيء على مسقط في سنة ١٨٧٤ ، فقد كشف هذا الهجوم عن
ضآلة نفوذ السلطان واغراء بالتحول عن صداقة الغفازية الى الخناوية
وهم اشد بلاء من اولئك . كما ان قواه العسكرية المكونة من عدة
مئات من الوهايين والبلوش كانت منخوبة ، ثم انه ايضاً استجاب
لاغراء الخناوية بانقاصها وجعلها اشد ضعفاً ، وبالتالي فقد الرجل ما
يبقى له من سلطانه . والقى بمسقط ثانية تحت رحمة البدو .

مستشارو تركى في بداية حكمه :

وقد كان يمكن للسيد تركى ان يتلافى بعض أخطائه هذه لو كان
له وزير موثوق به وكان مستعداً لقبول آرائه ؛ لكن الرجل بدأ حكمه

بلا شك وحيداً ومعزولاً . وكان وزيره الاول رجلاً شريراً سيئ الخلق اسمه ثويني بن محمد طرده السلطان في سنة ١٨٧٢ لاشتراكه في جريمة قتل ناصر بن علي والي مسقط ، ثم اغتاله في العام التالي واحد من عبيد ناصر بن علي هذا . وبعده وقع تركي بين برائن ميش او نميش وهو مستشار وضيع الاصل لم يخلص لتركلي ، فبعد ثلاث سنوات من خدمته وصلت ثروته الى ٤٠ الف رويية ، وكان من الممكن ان تؤدي عودة عبد العزيز خصوصاً وانها جاءت بتطوع من السلطان نفسه الى تصحيح الاوضاع . لكن عبد العزيز - رغم اخلاصه العميق لمصالح شقيقه - لم يكن يعد ذكريات التجربة الاولى مع اخيه يحظى بثقة السلطان الكاملة وكان عليه ان يصارع نفوذ نميش المعادي له بسلاح كليل حتى لحظة رحيل تركلي الى جوار .

أخطاء السلطان الشخصية الراجعة الى نقص خبرته :

لم يستخدم تركلي في الفترة الاولى من حكمه المهارة والصبر اللازمين في تعامله مع قبائل عمان .. مما عرف عنه في اواخر حكمه حين راح يبدد جزءاً كبيراً من معونة زنجبار وغيرها من المصادر المالية في معونات عشوائية للقبائل ورشاوى لا جدوى منها .



علاقات تركي بالحكومة البريطانية ١٨٧١ - ١٨٧٥

الاعتراف بتركلي سلطاناً لعمان ١٨٧١ :

كان تركلي منذ بداية حكمه شخصاً مرغوباً فيه من الحكومة البريطانية ووكلائها وربما كان ذلك بسبب إقامته لمدة سنتين في بومبي ، استطاع خلالهما ان يجد الفرص المواتية ليرز نفسه وي طرح مطالبه امام المسؤولين هناك . وقد تم اعتراف حكومة الهند به حاكماً لعمان دون إبطاء ، وعزز مجلس الوزراء البريطاني ذلك الاعتراف في يونيو سنة ١٨٧١ ، وبلغ الى السيد تركلي نفسه في ٨ اغسطس التالي .

معاهدة مع بريطانيا لمنع تجارة الرقيق ١٨٧٣ :

لم يكن لتقبل ارتباط مفوضية الخليج ووكالة مسقط في اوائل سنة ١٨٧٣ من إشراف حكومة بومباي الى إشراف حكومة الهند مباشرة أي أثر سيء على علاقات بريطانيا مع السلطان الجديد ، كذلك لم يردّد تركي في توقيع معاهدة جديدة لمنع تجارة الرقيق في سنة ١٨٧٣ وهي معاهدة اقترحها في مسقط السر بارتل فريز كمفوض فوق العادة لصاحبة الجلالة فيكتوريا .. وكان سلوك السيد تركي في هذا الامر يناقض تماماً سلوك برغش بن سعيد سلطان زنجبار الذي رفض حتى مجرد مناقشة الموضوع ، وهكذا ارتفعت اسهم تركي في اوساط الحكومة البريطانية .

تجديد دفع معونة زنجبار ١٨٧١ - ١٨٧٥ :

وقد تم تجديد دفع معونة زنجبار السنوية وقدرها ٤٠ الف روبية التزاماً بقرار التحكيم الذي أصدره لورد كاننج في سنة ١٨٦١ . وقد تم التجديد بناء على تعليمات حكومة صاحبة الجلالة تشجيعاً للسيد تركي على توقيع المعاهدة الجديدة ، واستأنفت حكومة الهند دفع المبلغ للسيد تركي وأبلغته أنها « مستمرة في دفعها طالما استمر هو في الوفاء بالتزامات المعاهدات التي وقعها ، وطالما استمر في صداقته للحكومة البريطانية » ومن ذلك الوقت حتى سنة ١٨٨٣ ظلت المعونة تدفع للسلطان « تنقاسم دفعها حكومة الهند وحكومة صاحبة الجلالة ، وما يزال يطلق عليها تجليداً للذكرى اصلها » معونة زنجبار « (١) » وبين ٢٦ ابريل و ٦ نوفمبر

(١) في المناقشة التي دارت بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة الهند في سنة ١٨٦٨ - ١٨٧٠ أنكرت الحكومة الاولى حق سلطان عمان في معونة زنجبار وايدت الحكومة الثانية هذا الحق ولم تؤد المناقشة الى نتيجة محددة .. ومن هنا نستطيع اعتبار المعونة التي يديرها بدفعها لتركى في سنة ١٨٧٣ على انها معونة جديدة أو انها استمرار للمعونة التي قررها لورد كاننج ، لكن وجهة النظر الاخيرة هذه - وهي تتسق مع الحجج التي استخدمتها حكومة الهند في سنة ١٨٦٨ - ١٨٧٠ ، تبدو هي الاقرب للمعقولة ، وسنظل بالتالي نطلق عليها اسم « زنجبار » في هذا الدليل لكننا سنضعها بين قوسين صغيرين بسبب هذا الخلاف . أما الشروط الجديدة التي وضعتها حكومة الهند في سنة ١٨٧٢ ، وهي الوفاء بارتباطات المعاهدات وصداقة الحكومة البريطانية ، فيبدو انها لا تتسق مع الاعتراف السابق من الحكومة بحق السلطان المطلق في هذه الاعانة ما دام لا يهاجم زنجبار .

سنة ١٨٧٣ ، دفعت المبالغ المستحقة للسيد تركي ، غير ان تصرفه في اتفاق تلك الاموال ، وان مكّنه فعلا من استعادة صحار ، لم تكن حكيمة ابدأ ، فهو لم يقتصر على الفشل في كسب اية مزايا من إنفاقه وحسب ، لكنه اهاج اطماع القبائل وزعمائها الغلرة في المزيد من الكسب بدلا من ارضائهم .

العون البريطاني البحري والسياسي في جواور ومنسب والسويق ١٨٧٣ - ١٨٧٤ :

والى جانب العون المالي الحيوي الذي تلقاه السيد تركي كما وصفنا كان في مناسبات عديدة يحظى بدعم بحري وسياسي قيّمين من حكومة الهند ، ففي اول سبتمبر سنة ١٨٧٣ حين كان عبد العزيز وسالم يشيعان الاضطراب فيما جاور جواور ، وجه اليهما الانذار بأنهما لو رفضا الشروط التي يعرضها تركي عليهما وحاولا العبور الى عمان او شق طريقهما الى الخليج فستلقى الحكومة البريطانية القبض عليهما . وقد تم القبض بالفعل على السيد عبد العزيز - تنفيذاً لهذا الانذار - ونفي الى الهند . وفي سنة ١٨٧٤ ، أثناء هجوم « صالح بن علي » على مسقط فوض المقيم السياسي في الخليج ان يقدم لتركّي كل معونة عسكرية يستطيعها بشرط ان يتجنب القيام بما يزيد على تعزيزات القصف المدفعي لابعاد مدى ممكن من الساحل . وقد رأينا ان هذه التعليمات لم تصل - او بالتحديد لم تصل وسائل تنفيذها - الا بعد انتهاء الازمة التي كانت سبباً في اصدارها .. لكنها ظلت مهياًة له الى فترة من الوقت .

والحقيقة ان طرد انصار ابراهيم بن قيس من منسبة تم في مارس سنة ١٨٧٤ وقد نفذه العقيد مايلز الوكيل السياسي في مسقط على مسئوليته قبل ان يتلقى اوامر الحكومة بشأن المتمردين في الباطنة ، واخيراً سمحت له التعليمات الصادرة بشأن مسقط ومطرح حرية أكبر ، وجاء طرد المتمردين للمرة الثانية من قلعة مصنعه في ظل تصريح عام من الحكومة

بتقديم العون الفعال لتركبي إلى آخر مدى تصل إليه قذائف المدفعية البحرية ، وكان انسحاب آل سعد من السوق في يونيو سنة ١٨٧٤ أيضاً نتيجة ما قامت به البحرية البريطانية في ظل نفس التعليمات .

تعديل السياسة فيما بعد ١٨٧٥ :

وفي بداية سنة ١٨٧٥ ، وبعد ان وضح تماماً عجز السيد تركبي بدأت حكومة الهند تتبع سياسة أكثر تحفظاً تجاهه في عمان فأصدرت تعليماتها لممثلها بالألا يتدخلوا في الشؤون الداخلية او شئون البيت الحاكم في عمان ، وان يقصروا جهودهم على تقديم النصيحة فقط .. ووضعت شروط أكثر تضييقاً في استخدام السلطات البريطانية المحلية للقوات المسلحة لدعم للسلطان ، ووفقاً لهذه التعليمات لم يبذل جهد كبير للحيلولة دون سقوطه .. وعندما اعتزل الحكم اخيراً لم تتجاوز الاجراءات التي قام بها البريطانيون في مسقط ضمان سلامة رعاياهم في حالة حدوث اضطراب ما .

حماية الرعايا البريطانيين في عمان ١٨٧١ - ١٨٧٥ :

يبقى علينا فقط بشأن العلاقات مع بريطانيا ، ان نصف الطريقة التي كان يتم بها تعويض الرعايا البريطانيين عن الخسائر التي تلحق بهم في الاضطرابات السياسية التي تحدث من حين لآخر .

في صحار سنة ١٨٧٢ :

ففي بداية سنة ١٨٧٢ لقي بعض رعايا الهند البريطانية معاملة سيئة واضطهاداً من جانب ابراهيم بن قيس في صحار ، ولم تكن هذه المدينة خاضعة لسلطان تركبي وقتئذ ، لكن السلطات البريطانية تعهدت لهم بالحصول على تعويضاتهم قسراً ، ومضى الرائد بيللي المقيم العام في الخليج بنفسه الى صحار ، في ابريل سنة ١٨٧٢ على ظهر سفينة صاحب

الجلالة « كوان تنج » وقلدت الحسائر بعد البحث بمبلغ ٢٢٥٥ روية وعاد بعد ان حصل على نصف المبلغ نقداً ، وقد دفع السلطان بنفسه هذا التعويض عن الحسائر وقدم صكاً يدفع النصف المتأخر .

في مطرح سنة ١٨٧٤ :

كذلك دفع السلطان بنفسه تعويضاً عن الحسائر التي لحقت بالرعايا البريطانيين في مطرح لدى استيلاء صالح بن علي عليها في يناير سنة ١٨٧٣ فقد ذكرت حكومة الهند انه ما دام السلطان قد خرج على تعليماتها وعقد تسوية مع المتمردين .. أصبح عليه ان يدفع تلك التعويضات .

وفي منسب سنة ١٨٧٤ :

أما في مصنعه — فقد بلغت قيمة التعويضات ١٥ الف روية — وكان السلطان قد حُسر بالآ يتسرع بعقد صلح مع المتمردين ، وتوجه الرائد روس المقيم العام والرائد مايلز الوكيل السيامي الى مصنعة ومعهما سفن صاحب الجلالة « فيلوميل » و « نبل » و « عجاي » وسفينة السلطان الصغيرة « رحمانى » وكان على ظهرها أخ السلطان عبد العزيز الذي فوض صلاحية التفاوض باسم السلطان ، ووجدوا قلعة مصنعة قد اعيد ترميم جزء منها ويشغلها — للمرة الثالثة — رجال ابراهيم .. ولكن في ١٩ يوليو استطاعت بعض طلقات من السفينة « فيلوميل » ومعونة بعض القوارب الحربية ان تمكن عبد العزيز من التزول الى البر واحتلال القلعة دون مقاومة تذكر ، وبدأت المفاوضات بينه وبين آل سعد ، وانتهت اخيراً بتعهد من السلطان بدفع مبلغ ٥ آلاف روية (اي ثلث قيمة التعويضات) في مقابل عودة آل سعد الى التحالف معه ، وان يدفع آل سعد بقية التعويضات مما يجمعه خلال فترة قدرها ٧٠ يوماً ، ووافقت حكومة الهند على هذه الاتفاقية ، لكنها لم تنفذ بحذافيرها لان مبلغ ٤٠٠ روية تبقى على آل سعد ، ولم يدفع مبلغ التعويضات كاملاً الا في يناير سنة ١٨٧٥ .

حادثة جزر كوريا موريا ١٨٧٥ :

وبعد تسوية هذا الامر في مصنعه حدثت مشكلة أخرى بسبب سجن بعض رعايا زعيم كاش في جزيرة حلانيه واطلاق سراحهم بعد دفع الفدية . وكان هؤلاء المعتقلون يتمون الى منطقة لشجرة على الساحل الجنوبي الشرقي لعمان ، اما المسيئون فكانوا بعض افراد بني بو علي من الجعافرة . وذهب العقيد مايلز على ظهر سفينة صاحب الجلالة « فيلوميل » ولم يستطع ان يلقي القبض على المعتدين ففرض غرامة قدرها ٦٠٠ روية ، ودفعها شيخ بني بو علي في صور نيابة عن الجعافرة وبأذن منهم ، وثمة مشكلة أخرى حدثت في صور في يونيو سنة ١٨٧٥ ولم تنته — كما سندكر فيما بعد — الا في سنة ١٨٧٧ .



فترة وصاية عبد العزيز على السلطنة أغسطس — ديسمبر ١٨٧٥

رضاء الخناوية وسخط الغفارية :

لم يكن الوضع مريحاً عموماً بعد اعتزال السلطان ، فخزانة مسقط كانت خاوية ، وقلاعها في أيدي حاميات من رجال القبائل الساخطين الذين تأخرت رواتبهم ، لكن عبد العزيز كشف عن طاقة كبيرة وحسن تصرف في مواجهة تلك المتاعب ، فقد استدعى زعماء الفريقين لزيارة مسقط واستجاب لدعوته عدد منهم معظمهم من الخناوية مما كان له أثر طيب على الميزانية العامة . وكان طابع الحكم الجديد — بعد الحكم القديم — يميل الى الخناوية والى التعصب . وقد أصبح صالح بن علي — الذي وصل من الشرقية على رأس ٤١٠ مقاتل — هو الناصح الاول لعبد العزيز ، في حين انتشر المطوعة في مسقط واصبح لهم جزء كبير من النفوذ الاقليمي ،

وراحوا بمنعون الرقص والدعارة ، وخشي الغضارية من احتمال استبعادهم من النفوذ فتهيأ منهم بنوريام وبنوجنابه وبنوبوعلي لانكار سلطة نائب السلطان . واستعد بلر بن سيف والي صحار ايضاً للمقاومة بمساعدة بني نعيم .. ولصد أية محاولة من العاصمة لاختضاعه . وفي بداية اكتوبر رحل صالح بن علي إلى الشرقية ، بعد ان أقام شهراً في مسقط ، ليرعى مصالح الحكومة هناك ، وقام زايد بن خليفة شيخ ابو ظبي بزيارة لعبد العزيز دامت ثلاثة أسابيع وعده فيها بتقديم العون والمساعدة .

نفي سالم الى الهند :

وفي هذا الوقت قامت البحرية البريطانية بالقاء القبض على السلطان السابق سالم بن ثويني الذي كان يقيم في جزيرة قشم — منذ هرب من جواهر في ديسمبر سنة ١٨٧٣ — ويتقاضى ١٥٠ روية كل شهر من السيد تركي . وترك سالم مقره هذا متجها نحو عمان فقبضت عليه سفينة صاحب الجلالة « دافني » تجاه جزر سوادي في ١٠ او ١١ أكتوبر وكانت الحجة التي تنزع بها لخروجه عن تحذير السلطات البريطانية بعدم مغادرة منفاه هي أنه قصد عمان كي يسوى مسألة استمرار الراتب الذي كان يقدمه له السيد تركي ، وكان معه سفينتان صغيرتان واربعون رجلاً ، وقيل إنه كان ينوي الرسو على محائل آل عمير في الباطنة ومنها يتجه الى مسقط . ونقل سالم الى الهند ، ونفي في حيدر آباد بالسند بشروط كهذه التي سبق ان نفي بها عبد العزيز في كراتشي ، غير أنه مات بالجلدي في العام التالي .

علاقة نائب السلطان بممثل بريطانيا :

واتخذ الرائد مايلز الممثل البريطاني في مسقط — بموافقة حكومة الهند — موقف التباعد بعض الشيء في علاقته بنائب السلطان ، فرفض غير طلب واحد قلعه اليه عبد العزيز لاعطائه العون المالي . واستمر دفع معونة زنجبار لتركبي في جواهر ، وصدرت تعليمات سرية لممثل

بريطانيا بأنه في حالة حدوث طارئ ملح في مسقط فعلى السيد عبدالعزيز ان يكتب طلباً لمعونة بريطانية باسم أخيه السلطان تركي ، على ان يعامل الطلب بنفس الترتيبات التي كانت تتخذ بالنسبة لطلبات السلطان . كما لو كان صادراً عنه هو نفسه . ومن عدة شواهد نستطيع القول بأن عدم الاعتراف بعبد العزيز من الحكومة البريطانية هو الذي حال بينه وبين إعلان نفسه حاكماً لعمان .

عودة تركي المفاجئة من جواهر وانتهاء نيابة عبدالعزيز ديسمبر ١٨٧٥

وقرب نهاية السنة ، أحس السلطان تركي بتمائله للشفاء باسترداد معنوياته فقرر أن يعود ليتولى الامور بنفسه في عمان ، لكن طريقة عودته كانت غريبة ، فبدل ان يخطر نائبه بذلك .. نزل سراً من قارب أهلي من مطرح يوم ١٣ ديسمبر ، وكان عبدالعزيز في ذلك الوقت غائباً في حصن سمائل حيث كان يبذل حامية الفخارية الموجودة فيه بأخرى من البلوش . وتعرف حرس قلعة مطرح على تركي بلا تردد ، وسمحوا بوضع يده على المكان .. غير ان الحاميات من بني بو حسن الموجودة في حصون مسقط لم تسلك نفس السلوك ورفضت الاعتراف به في العاصمة دون صلور امر اليها من السيد عبدالعزيز . وارسل هذا ربما بدافع الخوف من السلوك الغريب من جانب شقيقه - يطلب منهم الصمود حتى يصل اليهم ، واستطاع تركي في ١٩ ديسمبر ، بعد ان وصلته الامدادات من نخل وبعض الوهايين ومن والي صحار المخلص ، ان يحتل المرتفعات المحيطة بمدينة مسقط . وفي ٢١ ديسمبر بعد يومين من المناوشات السلمية مع الحرس دخل تركي مسقط دون ان يقاومه أحد ، وقاومت الحصون عدة أيام ثم استسلمت ، ولحق بتركى عقب وصوله الى مطرح حمود بن سعيد المشهور بسوء السيرة ومعه ثلاثون رجلاً .

حادثة العلم البريطاني :

وكان مما حدث خلال هذه العمليات سوء استخدام أنصار تركي للعلم البريطاني حيث رفعوه على قارب ارسله هذا من مطرح مع خطاب

الى الرائد مايلز . فقد اطلقت قلاع مسقط النار على القارب اثناء مروره .. لكن الجانبين قلما اعتدرا عن ذلك العمل غير المقصود واعتبرت المسألة منتهية .



الاحداث في عمان من عودة تركي حتى هجوم صالح ابن علي وعبد العزيز على مسقط ١٨٧٦ - ١٨٨٣

ولم تكن الفترة الثانية من حكم تركي خالية من الاضطرابات التي اثارها صالح بن علي و ابراهيم بن قيس والسيد عبدالعزيز وغيرهم .. لكن سلطته لم تتعرض لاية هزة عنيفة .

عبدالعزیز بطارد الى داخل عمان :

فسرعان ما تخلى أنصار عبدالعزيز عنه ووجد نفسه مجبراً على التراجع من حصن سمائل الى صمد ، وظلت قلعة سمائل مدة بعد ذلك تسيطر عليها باسمه حامية من قبيلة بني رواحه . ولكن بعد فترة من الاشتباكات التي نتج عنها كثير من التدمير في أسوارها ، استسلمت القلعة واحتلتها حامية من البلوش باسم السلطان ، وجرت مفاوضات عديدة بعد ذلك لاحتلال التضام بين الشقيقتين . وفي مارس سنة ١٨٧٦ التقى الرائد مايلز الوكيل السياسي البريطاني الذي توسط بينهما بالسيد عبد العزيز في قريات .. لكن هذا لم يوافق على الاطلاق على أية اتفاقية تلزمه بالخروج من عمان ، أما تركي فكان من الناحية الاخرى يرفض مناقشة أية شروط الا بعد خروج عبدالعزيز من البلاد .

غارة حمود الجحافي على الباطنة ١٨٧٦ :

لكن اهم احداث سنة ١٨٧٦ كانت غزوة خطيرة شنها حمود بن سعيد الجحافي على اراضي السلطان . فقد اطلق تركي في شهر غوز

سراح هذا اللص قاطع الطريق من السجن الذي كان زج به خلال شهر ابريل بناء على طلب صالح بن علي . وفي سبتمبر أغار حمود من الشرقية على الباطنة ومعه عصابة من اللصوص ويبدو ان ذلك كان دون موافقة صالح بن علي و ابراهيم بن قيس . واثناء مروره برستاق قام باغارات على حجة ، واستطاع ان يأسر فيصل ابن السلطان الاصغر ونميش مستشاره المفضل في طريف . ووصل الى سيب ، لكنه حين وجد ان التجار الهنود فيها قد انسحبوا خلفين وراءهم مفانم قليلة ، نهب اسواقهم وتقدم الى سحام . واستطاع ان يجد في هذه بعض ممتلكات التجار المتهنوك الذين لم تمهلهم الفرصة لاختفائها وبعدها اتصل حمود بمعول في وادي معول ، وكانت علاقة هذا الرجل بالسلطان سيئة دائماً نتيجة ارض في معول قام عزان بن قيس بمصادرتها وبيعها بثمان بئس ، وكان هذا الرجل في ذلك الوقت يجهر بتمرده على السلطان ، لكن أهل نخل وسماثل قاموا بصد قواتها وكبدوها خسائر فادحة ، وطلبوا عون السلطان الذي وجد الفرصة مواتية لطرد حمود من إقليم معول .

هجوم المتمردين مرة أخرى على مسقط ١٨٧٧ :

وفي سنة ١٨٧٧ قام رعايا السلطان السخطون بهجوم جديد على مسقط ، وكان المحرض لهم كالمعتاد ، هو صالح بن علي يعاونه المطوعة ، وقد حاول هؤلاء ان يضيفوا على حركتهم طابعاً شرعياً فتحدثوا عن « عدم تدبير صاحب السمو وقلة تمسكه بالاخلاق » وقالوا انه السبب الاساسي لسخطهم ، وأعلن صالح بن علي منهج هؤلاء المتمردين في خطاب ارسله الى مستر روبرتسون الوكيل السياسي العامل في مسقط بتاريخ ٩ يونيو ، وكان مستر روبرتسون جديداً في عمله هذا ، وكانت سفينة صاحب الجلالة « تيزر » قد غادرت الميناء في اليوم السابق لتلقيه الخطاب ، لكن الرائد مايلز كان ما يزال في مسقط ، وتصرف مستر روبرتسون بوحى من استشارته في الازمات التالية ، ففي ١٤ يونيو اندفع المتمردون - رغم الانذار الذي وجهه اليهم الوكيل السياسي - الى

مطرح واحتلوها دون مقاومة تذكر . لكن ذلك تم بعد ان استطاع مستر روبرتسون والرائد مايلز ان ينقلا التجار الهنود وبضائعهم الثمينة في المدينة الى ظهور القوارب في الميناء ، وقد رغب الخوجات في ان يظلوا بحصنهم الذي كانوا يعتبرونه آمناً . وفشل صالح في اقناع عبدالعزيز بأن ينضم اليه في هذا العمل ، لكن حمود الجحافي كان يصحبه معظم قواته من آل وهيبة ، الى جانب افراد من الجبوس والجحافرة وبني بو حسن وبني رواحه ايضاً .. وكان الجحافرة بالذات من أشد انصار والد السيد تركي ولاء له . وقدم المساكرة عوناً مالياً للمتمردين لكنهم لم يرسلوا رجالاً للانضمام اليهم . وفي ١٥ يونيو عادت سفينة صاحب الجلالة « تيزر » الى مسقط ، وفي ١٧ منه انضم ابراهيم بن قيس الى معسكر المتمردين ، وفي ١٧ يونيو ظهر عسكرهم- الذي كان يتجاوز الآن ١٠٠٠ مقاتل يتحرك نحو مسقط التي لم تكن حاميتها تزيد عن ٢٠٠ رجل . وبعد انذار من جانب البريطانيين لهم اطلقت سفينة صاحب الجلالة « تيزر » بعض الطلقات - بناء على طلب السلطان - في الوادي خلف المدينة ، كما اطلقت بعض الطلقات ايضاً في الليل لارهاب المتمردين ومنعهم من التجمع للقيام بهجوم موحد . وفي اليوم التالي استدارت السفينة الى مطرح واستطاعت ان تحجلي بعض القناصة من المتمردين الذين كانت نيرانهم تضيق حامية المدينة من المباني المجاورة لها ، وانتهزت هذه الفرصة لاجلاء كل الرعايا البريطانيين الموجودين في حصن الخوجات ونقلهم الى ظهور السفن في الميناء . وعادت « تيزر » بعدها الى مسقط ، حيث كررت ضربها كما حدث في اليوم السابق وحدث هذا نتيجة طيبة . وفي ١٩ يونيو بدأ المتمردون في الاتصال بالسلطان لكنه رفض ان يتناقش معهم الا اذا تراجعوا الى روى .. وقاموا فعلاً بالانسحاب اليها . وفي ٢٠ يونيو قامت تيزر بنقل السلطان الى مطرح ومنها تقدم الى بيت الفلاح لقاء صالح بن علي ، وطلب هذا مبلغ ٢٠ الف روبية ثمناً لتراجعه لكن السلطان كان حازماً في رفضه دفع أي

مبلغ ٠ وكان المتمردون قد ارتكبوا عديداً من السرقات والجرائم أثناء احتلالهم مطروح بما في ذلك قتل الاطفال والعزل .

وفي ٢١ يونيو انسحبت فرقة المطوعة ، وتراجع صالح الى صمد وابراهيم الى رستاق ، لكن حمود الجحافي تلتكأ عدة ايام في وادي بشار يهدد بتدمير كل بيت وبحرق كل اشجار النخيل ما بين بركة ومسقط ما لم يتسلم فدية قدرها ٢٥٠٠ روية من السلطان . واخيراً رأت حكومة مسقط العاجزة عن مهاجمته ان اجابة مطلبه هي أفضل طريقة لاسكانه . وحين تخلف السلطان من هذا المأزق أبدى همة كبيرة في الاستعداد للمستقبل فبذل بحسن الدفاع عن مسقط ومطروح ويزيد عدد الحاميات في كل منها ويستجلب جنوداً جديداً . وبعد هذه الاحداث بقليل ، انتقل عبد العزيز من صمد الى بلدة بني بو علي في اقليم جعلان حيث استقر عدة شهور دون ان يتلقى عوناً من احد :

حركة عبد العزيز ١٨٧٨ :

وفي صيف سنة ١٨٧٨ قام عبد العزيز بحركة ضد مسقط ، وتلقى احتجاجاً كتابياً من الرائد مايلز ، واعترض الغفارية تعلقه في وادي سمائل ، لكنه اثار في العاصمة رعباً رهيباً لم ينسخ من ذاكرتها بل جدد احوال البلو في العام السابق ، وباستثناء هذه الحركة فقد بقيت عمان للسنوات القليلة التالية دون اي اضطراب خطير .

اضطراب في جواهر واعادة ضم ظفار ١٨٧٩ :

وفي سنة ١٨٧٩ حدثت بعض الاضطرابات في جواهر ، وفي نفس السنة قامت قوات من عمان باعادة احتلال ظفار بعد خمسة عشر عاماً — غير ان هذه الاحداث — الواردة تفصيلاً في الملاحق الخاصة بتاريخ جواهر وظفار — لم يكن لها انعكاس مباشر على الاحداث السياسية في عمان . كذلك وقعت تمردات محلية في ظفار في الفترة من ١٨٨٠-١٨٨٣

الصراع القبلي على املاك بيت آل عيين ١٨٧٩-١٨٨١ :

أما الاضطرابات التي حدثت في عمان نفسها فكانت اضطرابات محلية او قبلية الى حد كبير . وقد تركز أحدها حول قلعة عيين في اقليم الظاهرة حين انتزعها البلوش في اوائل سنة ١٨٧٩ من ايدي المياحمة وظل البلوش مسيطرين عليها حتى سنة ١٨٨١ حين هاجمهم عدد كبير من الغفارية فتحلوا عنها لبني علي من ينقل ، ونشبر هنا الى ان السلطان حين خول البلوشيين السيطرة على القلعة باسمه فقد اعتدى اعتداء لا شك فيه على الشيخ برغش شيخ الغفارية ، وبعد ان سيطر بنو علي على بيت آل عيين نجحوا في أن يحترقوا حصار الغفارية مكبدين اياهم خسائر قدرت بخمسين رجلا من رجالهم . وفي سنة ١٨٨١ كان المياحمة في حرب مع لا يقل عن ثماني قبائل .

أيلولة قلعة عوالي للسلطان :

وكان ثمة نزاع آخر خطير على قلعة عوالي التي كان يسيطر عليها العبريون ويزعم بنو ريام أنها لهم ، وتقرر في سنة ١٨٨١ وبمقتضى اتفاقية عقدت ان تؤول القلعة الى السلطان الذي اعادها بلوره الى ايدي حامية من العبريين .

معركة بني بو علي وبني بو حسن ١٨٨١ :

على أن أخطر نزاع قبلي هو ذلك الذي شب في يوليو سنة ١٨٨١ بسبب العداء المستحكم بين بني بو علي وبني بو حسن في جعلان . واتخذ هذا النزاع شكل هجوم سبقه انذار قبل خمسة ايام من وقوعه . وقد شنّه بنو بو علي يساعدهم بنو جتابه وبنو راسب وبنو هشم على بني بو حسن ، واستطاعوا ان يهزموهم ويوقعوا بهم ويطاردوهم حتى قلعتههم ، وتوصف هذه المعركة بأنها أخطر حرب نشبت بين قبائل عمان ، فقد قتل فيها - كمال يقال - ٦٠ رجلا من بني بو علي و ٧٥ من بني بو حسن .

ابراهيم بن قيس يستولي على مصنعه مرة أخرى ثم يستردها منه
السلطان ١٨٨٢ :

وفي سنة ١٨٨٢ حدثت انتفاضة اعقبت اضطراباً سياسياً خطيراً
في عمان . ففي ١١ مارس استولى ابراهيم بن قيس مجدداً على مصنعه ،
لكنه استفاد من خبراته السابقة فقام بحماية التجار المتيمين للهند البريطانية
من السلب والنهب ، وظلت الحياة التجارية في هذا الميناء مستمرة دون
اضطراب . وقرر السلطان ان يستعيد مصنعه بقوة السلاح .. فقام في
٩ و ١٠ ابريل بهجوم على القلعة ومعه ١٨ مدفعاً . وكانت سفينة صاحب
الجلالة « عرب » واقفة ترقب الاحداث ولا تشارك فيها . وكان ابراهيم
نفسه غائباً في رستاق ، وفي اليوم التالي من اطلاق النيران استولت قوات
السلطان على القلعة بعد خسائر من الجانبين ، وهكذا استعاد تركي
سيطرته على مصنعه وكان امراً خدماً وضعه خدمة كبيرة .

التمردون يهددون مطرح ومسقط ١٨٨٢ :

وفي شهر يونيو ١٨٨٢ استطاع السيد عبد العزيز وحمود الجحاني
التسلل الى عبر ممر عقى ووصلوا في ٢٢ يونيو الى وطاية حيث اعلنا ان
هدفهما هو الهجوم على مطرح ومسقط . ولم يفلح احتجاج العقيد جرانت
الوكيل السياسي في مسقط في صددهما عن هدفهما .. لكنهما في ٢٤
يونيو - ربما عند وصول سفينة صاحب الجلالة « عرب » ورسوها
خارج مطرح - استبدل الثوار التهديد بالمفاوضات وقبلوا أخيراً الشروط
المرضية التي قدمها السلطان ومنها فرض راتب شهري قدره ٢٠٠ روية
للسيد عبد العزيز ثم ارسل السلطان ابنه السيد فيصل لتأديب بني ندابه
لانهم سمحوا للتمرديين بالمرور من مضيق عقى غير انه عدل نتيجة
تهديدات صالح بن علي والسيد عبد العزيز .

خطط صالح بن علي ١٨٨٣ :

وخلال الأشهر الاولى من سنة ١٨٨٣ كان صالح بن علي منهما
في تدبير وسيلة يستطيع بها اسقاط السيد تركي .. لكنه الآن فقد عون

ابراهيم في رستاق لان هذا قد قيل في مارس من نفس السنة راتباً شهرياً من السلطان قدره ١٠٠ روية ، ورغم ان صالح بن علي كان يعيل الى السيد عبد العزيز دائماً الا ان هدفه فيما يبدو كان ان يجعل على عرش السيد تركي - لو نجح في اسقاطه - الزاهد المتدين حمود بن فيصل من رستاق . واستغل صالح الخلافات القائمة بين الغفارية في وادي سمائل استغلالاً ذكياً خاصة الخلاف بين بني ندابة وبني جابر حول مزارع النخيل في صارور وذلك بهدف اضعاف الدفاع عن مسقط ضد العدو من الشرقية ، ونجح في هذا نجاحاً زلزل ثقة السلطان بيني ندابة ، ونحى هؤلاء عن التزامهم بحماية مضيق عق من اجتياز اعداء السلطان .

ثالث هجوم للمتمردين على مسقط اكتوبر ١٨٨٣ :

وقبل الهجوم الاخير على مسقط - الذي تأخر حتى أكتوبر - ظهرت عدة اعراض تمهيدية له ، ففي يونيو حاول حمود الجحافي أن يشق طريقه نحو مسقط لكن قبائل بني جابر والسيابة المخلصة للسلطان استطاعت ان توقفه في صارور . وفي منتصف اغسطس كان صالح ابن علي والسيد عبد العزيز في صارور ، وقد دخلها دون مقاومة بهدف وضع حد للخلاف بين بني جابر وبني ندابة .. لكنهما . ورغم القوة الكثيفة التي معهما - عاددا دون توقع من صارور الى الشرقية .

وأخيراً في ١٩ أكتوبر تلقى الرائد مايلز الوكيل السياسي إخطاراً من السيد عبد العزيز يبلغه فيه عزمه على الهجوم على مسقط ويطلب منه اتخاذ الاجراءات الكفيلة بابعاد الرعايا البريطانيين عن الخطر . أما السلطان فقد ابدى في هذه المناسبة شجاعة ونشاطاً فائقين فركز قواته التي كانت تبلغ حوالي ٥٠٠ رجل للدفاع عن مسقط ، وترك مطرح بلا دفاع تقريباً . وكان هذا الاجراء - كما كشفت الاحداث - افضل اجراء يمكن اتخاذه ، وفي نفس الوقت طلب الوكيل السياسي من رعايا الهند البريطانية في مسقط ان ينقلوا اشيائهم الثمينة الى ظهر السفن الانجليزية

ويستعملوا بنورهم للانتقال إليها . وتم نقل التجار الهندوك أيضاً من مطرح الى مسقط طلباً للامن ، لكن خوجات مطرح تركوا لرأيهم فاختاروا البقاء في قلعته . وفي ٢١ أكتوبر بدأت طلائع جيش التمردين تصل الى الروى ، وفي الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ٢٢ حدث هجوم حاسم وغير متوقع بقيادة السيد عبدالعزيز بنفسه على ثلاث جبهات من سور المدينة . وكان هذا الهجوم المباشر على مسقط عن طريق وادى الكبير يعتبر نقطة تحول عن الطريق المألوف للهجوم الذي يبدأ أولاً باحتلال مطرح واتخاذها قاعدة هجومية . وكان الليل حالك الظلام ، والمهاجمون متشحن بالسواد ومعهم سلاحهم لتسلق الاسوار . ولم تكن الحامية - رغم يقظتها - تتوقع هذا الهجوم لكنها استطاعت أن تصده بقيادة السلطان بنفسه . وتراجع المتمردون عن الاسوار وقد قتل منهم ثلاثون رجلاً وجرح ستون ، وتراجع عبدالعزيز الى سيداب ومنها الى الروى ومن هناك اتصل بصالح بن علي الذي لم يغامر بالاشتراك في هذا الهجوم ، وكان رجاله قد قاموا بهجوم ضعيف على اسوار مطرح . وفي ٢٢ أكتوبر حصل السلطان - فيما لم يكن واثقاً من قدرته على الدفاع عن مسقط بقواته وحدها - على وعد من المقسم السيامي بأن تعاونه سفينة صاحب الجلالة « فيلو ميل » التي كانت راسية في الميناء . وصدرت الاوامر لكل الرعايا البريطانيين - ما عدا من ترتبط اعمالهم بالوكالة - بالصعود الى القوارب وترك المدينة . وخلال النهار وصلت في الوقت المناسب - تعزيزات من بني جنابه قوامها ٧٠ مقاتلاً على يخط السلطان الخاص « دار السلام » وفي المساء قام الرائد مايلز ، على ظهر السفينة « فيلوميل » بزيارة مطرح ، وعاد الى مسقط بعد ان امر باطلاق بعض طلقات المدافع من عيار سبع بوصات على مواقع المتمردين لمنعهم من مهاجمة الاجزاء الضعيفة من سور المدينة . وفي يوم ٢٣ طلب السلطان ان تقوم « فيلوميل » باطلاق بعض طلقاتها اثناء الليل كي يظل العدو بعيداً خلال الليلة التالية .. واجيب الى طلبه . وفي يوم ٢٤ ظهرت قوات العدو

في أعلى وادي الكبير وفوق مرتفعات كلبه . وهاجم الفرسان الأبراج التي تحرس أمداد المدينة بالمياه لكنهم لم يستطيعوا الاستيلاء عليها . وفي يوم ٢٥ وصل بعض المشايخ الأضلعاء من الحرث والمساكرة ومعهم قوات تصل الى ٣٠٠ مقاتل ، وتوقفت السفينة « فيلوميل » عن اطلاق نيرانها . وفي اليوم التالي داخل الميناء اسطول صغير من القوارب يحمل أمدادات جديدة من المقاتلين يصل عددهم الى أكثر من ٧٠٠ مقاتل وانتهى الخطر تماماً ، ففتحت ابواب المدينة ، وسمح لجنود الحاميات بترك أماكنهم . وفي نفس اليوم قوَّض صالح بن علي والسيد عبدالعزيز معسكرهما في الروى وتراجعا الى الشرقية مخلفين وراءهما عدداً قليلاً من الجنود لحمل الجرحى . وقد فقد المتمردون في هذه العمليات حوالي ٧٠ قتيلاً من بينهم ثلاثة مشايخ او اربعة . وكان السلطان يعتبر هذه الاشتباكات أخطر معركة في تاريخ عمان منذ معركة ضنك التي هزمت فيها قوات عزان بن قيس . وكانت القبائل التي اسهمت اساساً في التمرد هي قبائل بني حجر وبني حرث والحجوس .. لكن السلطان أعلن بعدها ان كل القبائل الشرقية تورطت في التمرد بغير استثناء سوى بني بطاش الذين ظلوا على الحياد وبني كلبان وبني شقائق الذين حفظوا ولاءهم للسلطان .

حملة تأديبية على وادي سمائل ووادي معول نوفمبر ١٨٨٣ :

وقد زاد عدد جيش السلطان في نهاية هذا الحصار حتى تجاوز ثلاثة آلاف رجل ارسل السلطان منهم قوة قوامها ١٧٠٠ مقاتل بقيادة ابنه السيد فيصل لمطاردة المتمردين وعقاب قبائل الغفارية التي سمحت لقوات المتمردين بالمرور . وكانت حركة السيد فيصل - التي لم تبدأ الا في الثالث من نوفمبر - ابطأ من ان تهدد جيش العلو المراجع ، لكنه نجح في اهدف الثاني من حملته ، واستطاع ان يخضع القبائل المقيمة في وادي سمائل ونحوه ، كما اخضع ايضاً بني نذابه والرحيين بعد ان

طاردهم عبر وادي القن وارغمهم على ان يعلنوا تحالفهم مع الحناوية ،
وزار فيصل اثناء عودته وادى قبيلة معول ، التي كانت توقفت عن دفع
العوائد لمدة ثلاث سنوات متتالية ، وحمل شيخهم معه أسيراً الى مسقط ،
ولدى وصول فيصل سرح السلطان جنوده واعاد كلا الى بلده محملاً
بالمدايا . وقيل ان حملة فيصل جمعت غرامات وصل مجموعها الى
١٩,٨٠٠ روبية الى جانب غرامة اخرى فرضت على قبيلة معول قيمتها
١٢,٠٠٠ روبية امكن تحصيل نصفها على الاقل .



ادارة تركي الداخلية ١٨٨٣ - ١٨٧٥

تحسين سياسة السلطان :

أصبحت سياسة تركي الداخلية بعد عودته الى الحكم في اواخر
سنة ١٨٧٥ تخالف تماماً عن سياسته قبل ذلك .. فقد توقف عن إشار
قبائل الحناوية . وعاد الى الاعتماد اكثر فأكثر على الغفارية ، وأصبح
يهم بتحسين قواته العسكرية ، واستطاع ايضاً ان يحقق مزيداً من النجاح
في استغلال علاقاته بالرجال الأكفيا لتحسين الادارة .

قواته العسكرية :

وحيث جلد السلطان تجنيد مرتزقة الجنود من الاحسا ونجد فقد اغناه
ذلك عن تأييد القبائل . لكن الامر لم يكن خيراً خالصاً ، فالجنود كانوا
منقسمين على انفسهم شيعاً كثيرة ، كما كان سلوك الوهايين منهم أميل
الى العنف والشراسة ، ففي سنة ١٨٧٩ قتل التجديون قائد جنود احسا
في مسقط ، وبلغ الخوف من حرب محمية بين الفريقين مبلغاً كبيراً
أدى الى ارسال سفينة صاحب الجلالة « يكون » لتعزيز قوى السلطان ،

وفي سنة ١٨٨١ قتل تاجر هندوكي في مطرح ، وكان من قوة اعتقاد
الجالية الهندوكية بأن الذي قتله هم حرس السلطان من الوهابيين ما جعلهم
يلتمسون من الوكيل السياسي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسريح ذلك
الحرس . وفي سنة ١٨٨٢ اغتصب جندي وهابي عنوة في مطرح اموال
أحد أفراد الخواجات من رعايا البريطانيين . وواجه الوكيل السياسي
صعوبات كثيرة في سبيل الحصول على تعويض لهذا الرجل .

قوته البحرية :

أما قوة السلطان البحرية فقد كانت على مستوى بالغ من الضعف
بعد عودته من جواهر . فقد كان في بومباي اثناء فترة غربته السفينة
الحرية الوحيدة التي كانت له وهي السفينة « رحماني » ، وفي سنة ١٨٧٦
التمس تركي عون الحكومة البريطانية للحصول على سفينة بخارية على
ان يخصم ثمنها من معونة « زنجبار » لكن طلبه لم يلق آذاناً صاغية ،
واخيراً تلقى السلطان تركي المركب البخاري « دار السلام » هدية من
شقيقه سلطان زنجبار ، وكان لهذا المركب قيمة كبيرة في دعم سلطته
على الساحل .

موظفوه :

كان المستشار الاول لتركلي خلال الفترة الثانية من حكمه هو سعيد
ابن محمد شقيق وزيره الاصلي سيء الحظ ثويني بن محمد . لكن الثقة
الكاملة لم تنشأ ابداً بين السلطان وسعيد ، بل ان هذا الاخير كان علوبلر
ابن سيف نصير تركي المخلص ووالي صحار منذ استولى عليها في سنة
١٨٧٣ ، ورحل الى زنجبار ، لكن تركي عاد فسمح له بالرجوع الى
عمان وعينه والياً لمطرح في سنة ١٨٧٩ . واكتشف تركي موظفاً غاصاً
له هو سليمان بن سويلم الذي ظل والياً على ظفار منذ سنة ١٨٧٩ .

علاقاته :

وكان تركي على علاقات ودية بأقربائه جميعاً ما عدا شقيقه عبد العزيز ، لكنه في سنة ١٨٧٦ شك في موامرة تدبر ضده فنفى أبناء أخيه ثويني عبد العزيز ومحمد وحمود وحمدان الى جزيرة قشم حيث كان شقيقهم حبيب مقيماً فيها ، ولكنه كان راضياً عن سلوك ناصر بن ثويني فسمح له بالبقاء في مسقط ، وفي سنة ١٨٧٧ عفا تركي عن هؤلاء المنفيين ، لكن يبدو ان شقيقهم حبيب لم يكن يستطيع وجودهم في قشم لانه سرعان ما نقل بعدها الى القاعدة البريطانية في باسيدو .

أسرته :

ولم يكن يتر ابناء تركي من بلغ من الرشد ما يجعله يعاون أباه في الحكم ، وفي سنة ١٨٨٠ استخدم فيصل ابنه الثاني واليا على حصن سمائل ونزوة ، وفهد ابنه الثالث والياً لبركة ، اما اكبر ابنائه فكان والياً اسماً او فعلياً لصحار ، من سنة ١٨٧٨ حتى نهاية هذه الفترة ، لكنه اسخط رعايا ابيه فيها من جراء تعسفه وقلة كفايته .

تعديلات في المكوس ١٨٨١ :

وقد بدأ السلطان المكوس التي كانت تبلغ ٥٪ على كل البضائع التي تدخل مدينتي مسقط ومطرح من طريق البر الى ضريبة لا تتجاوز ٢٪ فقط في سنة ١٨٨١ . واسخط هذا القرار اقبائل المجاورة للمدينتين وربما كان عاملاً هاماً من عوامل تقاعسهم عن نصره الحكومة في سنة ١٨٨٣ .



علاقات تركي بالحكومة البريطانية

في النزاع الذي حدث بين تركي وعبد العزيز عقب عودة الاول من جواهر سنة ١٨٧٥ ، وقف المسئول البريطاني المحلي على الحياد في بداية الامر ، كما حاول ايضاً ان يتوسط بين الشقيقتين بشكل شخصي غير رسمي لكنه فشل ، غير انه ما كاد يستقر وضع تركي حتى عدل المسئول البريطاني سياسته الحيادية ليقف الى جانب تركي .

تاريخ معونة « زنجبار » ١٨٧٥ - ١٨٨٣ :

واستمر دفع معونة « زنجبار » دون انقطاع ، وكانت تدفع عادة قبل موعدها المحدد لتستخدمها حكومة مسقط في مواجهة ضرورتها . واستجابة لمطالب السلطان اصبحت المعونة ، التي كانت تدفع نصف سنوية ، تدفع كل ثلاثة شهور منذ سنة ١٨٧٦ ، ثم اصبحت شهرية في ١٨٧٩ . ومنذ اول سبتمبر سنة ١٨٨٣ - وهو التاريخ الذي قررت فيه حكومة صاحب الجلالة نقض يدها تماماً من شئون زنجبار بما فيها الشؤون المالية اصبحت هذه المعونة كلها ضمن مسئولية حكومة الهند ، وأصبحت تدفع بعد سنة ١٨٧٣ بالروبية وقلرت بمبلغ ٨٦,٤٠٠ روبية في السنة على أساس انه مبلغ يساوي ٤٠ الف ريال في ذلك الوقت ، ولم تنقص قيمة هذه المعونة على الرغم من انخفاض قيمة الريال بالنسبة لسعر الروبية .

استمرار سياسة التأييد المحتدل البريطانية للسلطان ١٨٧٥-١٨٨٣ :

واستمرت حكومة الهند تقدم المعونة البحرية وغيرها بنفس الشروط السابقة ولكن بحماسة أضعف ، وفي سنة ١٨٧٦ رفضت حكومة الهند ان تحتفظ بمحمود الجحافي الذي قبض عليه السلطان ورغب بنفيه للهند أن يعتقل في أحسجونها . وفي سنة ١٨٧٧ رفضت حكومة الهند ان تضع

سفينة حربية تحت تصرف السلطان ليستعين بها في استعادة السوق التي كان يعتبرها بمثابة الضائعة من يده بسبب تراخي ولاء واليها له ، وفي سنة ١٨٨٠ وبناء على رغبة السلطان وتحفظاً على عبدالعزيز من استخدام المال في أغراض السياسة دفعت حكومة الهند مبلغاً كان مستحقاً للسيد عبدالعزيز قيمته ٨ آلاف روية عن املاك له في زنجبار بالتقسيط بدل أن تدفعه له مرة وحلة ، كذلك قدمت حكومة الهند للسيد تركي الذخائر والسلاح غير مرة مجاناً او بالثمن . وفي سنة ١٨٨٣ خولت الحكومة المقيم في عمان ان يساعد السلطان - بصفته الشخصية لا الرسمية ، في الحصول على بعض المدرين العسكريين لجنوده البلوش والافريقيين . وفي ثلاث مرات على الاقل بعث المقيم البريطاني في مسقط برسائل للمتمردين لاقناعهم بالعلول عن نواياهم .. كما استخدم مستر روبرتسون والرائد مايلز السفن الحربية البريطانية استخداماً حذراً لصعد الهجمات الخطيرة على العاصمة في ١٨٧٧ و ١٨٨٣ .. ووافقت الحكومة على ما قام به لاحقاً . وفي سنة ١٨٨١ صدرت تعليمات للوكيل السياسي بأن حكومة الهند لن تتدخل في حالة موت السيد تركي وقيام الاضطراب حول من يخلفه الا في حالة واحدة هي وقوع محاولة لاعادة الوحدة بين عمان وزنجبار .



حماية الرعايا البريطانيين في عمان ١٨٧٥ - ١٨٨٣

تبقى مرحلة واحدة من مراحل العلاقات بين السيد تركي والحكومة البريطانية ، تلك هي حماية الرعايا البريطانيين وصيانة حقوقهم في عمان خلال فترة بحثنا هذه .. وكانت تسوية امثال هذه الامور ليست هيته بالنظر لضعف حكومة السلطان ضعفاً شديداً في ذلك الوقت .

حادثة صور ١٨٧٥ - ١٨٧٧ :

فقد نشأت مثلاً حادثة هينه في ذاتها لكنها تعقدت واستعصى حلها وقتاً طويلاً .. ففي سنة ١٨٧٥ وقع اغتصاب في صور على املاك تاجر هندوكي من افراد من قبيلة بني جنابه . و قدرت قيمة البضائع المقتصبة بـ ١٦٠٠ روبية . ولم يستطع السيد عبدالعزيز اثناء فترة نيابته ، ولا السلطان نفسه بعد رجوعه الى الحكم ان يستخلص شيئاً من اهل صور . ولكن أخيراً في يوليو سنة ١٨٧٧ سار مسر روبرتسون الوكيل السياسي بصحبة وزير السلطان الى صور على ظهر سفينة صاحب الجلالة « تيزر » واستطاعا بالتهديد ان يحصلوا على قيمة المرسوقات الى جانب غرامة قدرها ٢٠٠٠ روبية ، وسلمت الغرامة الى السلطان بعد خصم تكاليف السفينة منها .

حادثة سحم :

وقد سببت غارة حمود الجحافي على الباطنة في خريف سنة ١٨٧٦ بعض الخسائر للتجار الهنوك في سحم ، فذهب جنود حمود بعضها ونهب البعض الآخر افراد من آل بو قرين من سكان المدينة . و قدرت الخسائر المباشرة بمبلغ ٣٥٤٤ روبية ، اضيف لها ديون هالكة نشأت عن نهب ممتلكات الهنود . وقد اعتبر السلطان مسؤولاً عن قيمة الخسائر المباشرة ما دام قد اهمل الدفاع عن التجار خلال سحب والي سحم الحرس منها بغير تفويض من السلطان . وقبل السلطان اخيراً ان يكون مسؤولاً عن المبلغ ، اما بالنسبة للديون فقد امرت الحكومة باتباع الطريقة المألوفة في مثل هذه الحالات ، فحين اراد التجار العودة من صحار الى سحم ودبل ، وكلاهما كانتا غير محصنتين اعترض السلطان في البداية ، لكن الممثل البريطاني وقف الى جانب التجار مستنداً الى نص في المعاهدة التجارية لسنة ١٨٣٩ يتيح للرعايا البريطانيين حرية الاقامة والتجارة في كل جزء من اجزاء عمان ، ولم يعترض السلطان بعدها على حق التجار في العودة .

قضية مطرح ١٨٧٧ :

أما أهم حالة لاستعادة تعويضات الرعايا البريطانيين فقد نشأت عن احتلال المتمردين لمطرح في أوائل سنة ١٨٧٧ ، فقد قدرت الخسائر في البداية بمبلغ ١٥ ألف روبية . واقترح مسر روبرتسون بموافقة الرائد روس على أن يدفع السلطان ربع المبلغ ، ويدفع المتمردون ثلاثة الأرباع الباقية . وتم الضغط على هؤلاء عن طريق الاستيلاء على صادراتهم في صور ومطرح . لكن البريد الذي كان يحمل التوصيات الى حكومة الهند ضاع لسوء الحظ وبقيت هذه المشكلة مهمة تماماً حتى سنة ١٨٧٩ حين خفض تقدير الخسائر البريطانية الى ١٠ آلاف روبية ، طلب دفعها من صالح بن علي شخصياً وقبائل حارث وحجر والحبوس .. مع اعفاء السلطان من دفع أي مبلغ هذه المرة . وكتبت المفوضية مذكرة في فبراير سنة ١٨٨٠ طالبت فيها بأن يدفع صالح بن علي مبلغ ١٥٠٠ روبية وقبيلة حجر ٣٧٥٠ وحارث ٢٧٥٠ والحبوس ١٦٠٠ على أن تسلم المبالغ للسلطان (١) الذي وصفته المذكرة انه يقف بكل جهوده وحماسته الى جانب الحكومة البريطانية . وحددت المذكرة شهراً لدفع هذه المبالغ والا فانها ستراد . وقدمت القبائل المعنية اعذاراً وتعللات كثيرة لكنها لم تدفع شيئاً . وفي سبتمبر سنة ١٨٨٠ خرج الى صور سيف بن بلر مندوباً عن السلطان على ظهر السفينة « دار السلام » ومعه العقيد جرانت الوكيل السياسي على ظهر سفينة صاحب الجلالة « وود لارك » وهناك حجزاً على بضائع في الميناء فلما بناء على معلومات خاطئة انها تخص بني حجر ولكنهم لم يستطيعوا ان يصنعوا ايديهم على شيء تملكه تلك القبيلة بالفعل . واخيراً تم الاتفاق مع حكومة الهند ، بعد ان استطاع المحصلون استرداد قسم من المبلغ المطلوب على فرض ضريبة على القبيلة المعنية قدرها ١٪ من قيمة تمورهم المصدرة من اقليم الشرقية ليخصص دخلها

(١) بلغ المجموع الكلي لهذه المبالغ ٩٠٠٠ روبية فقط ، وربما كان ثمة خطأ من الكاتب في هذه التقارير .

لسداد هذا المبلغ . وقد اعطى السلطان التجار الهنود التزاماً بجمع الضرائب لكن هؤلاء حسموا منها مبلغ ١٤٠٠ روية مقابل مطالبات لهم من السلطان وتعهد تركي بأن يدفع الباقي على دفعات صغيرة من معونة زنجبار . ولا يبدو ان تسوية هذه المشكلة نهائياً قد ابلغ للحكومة الهند ، ولكن لا شك في ان المبالغ سددت في النهاية من تلك الضريبة الضخيلة المؤقتة .

حالات أخرى ١٨٨٢ :

وفي سبتمبر ١٨٨٢ قُتل فقير هنلوكي من رعايا بريطانيا ليلاً في حي الميايين في مدينة مسقط .. ولكن لم يبد بصيص ضوء يرشد عن الفاعل في هذه الجريمة ، وقد اشرنا من قبل اثناء حديثنا عن عنف جنود السلطان من الوهايين الى حادثتي قتل تاجر هنلوكي واغتصاب اموال تاجر من الخوجات في مدينة مسقط خلال الشهرين التاليين ، وفي القضية الاولى لم يكن ثمة دليل يشير الى الفاعل .. أما في الثانية فقد تم القبض على الجاني ومعاقبته .

عوائد غير قانونية تجبى في مينائي خور حجر وخور الجرامة

١٨٧٧ - ١٨٨٠ :

وثمة قضية أخرى غريبة اضطرت السلطات البريطانية الى التدخل فيها وهي محاولة أهل رأس الحد فرض عوائد على السفن التي تستخدم ميناء خور الجراما المختلف على ملكيته هو وخور الحجر ايضاً فيما بين أهل رأس الحد وأهل صور ، وقامت سفينة حربية بريطانية بزيارة المنطقة في سنة ١٨٧٧ ، ثم مرة أخرى في سنة ١٨٧٩ ، وبناء على طلب السلطان أبحرت السفينة «ريدي» الى هناك تحمل مبعوثاً من السلطان الى رأس الحد أعلن أن المينائين المختلف عليهما مفتوحان لجميع التجار ، وقام بتسوية الخلافات بين العرب فيهما ، وفي سنة ١٨٨٠ حدثت متاعب جديدة بشأن استخدام هذين المينائين مرة أخرى ، وقامت سفينة صاحب الجلالة «وود لارك» وسفينة السلطان «دارالسلام» بزيارة

للمكان والغيت العوائد التي كانت مفروضة على السفن في المينائين ،
ولكن طلب إلى النواخذة العاملين فيهما ان يدفعوا ثمن المساعدات الفعلية
التي تقدم لهم وان يسترضوا المشايخ هناك بتقديم بعض الهدايا الصغيرة
لهم بين الحين والآخر .



الاحداث في عمان منذ هجوم صالح بن علي وعبد العزيز على مسقط حتى موت السلطان تركي ١٨٨٣ - ١٨٨٨

خلت السنوات الخمس الاخيرة من حكم تركي من اية تحالفات
ذات شأن ضده ، ولعل هذا يرجع الى طرد الثوار من مسقط في سنة .
١٨٨٣ والى تأكيد قوى بتقديم العون الجدي للسلطان في سنة ١٨٨٦
سنشير اليه فيما بعد . واصبح وضع السلطان الآن قوياً بعض الشيء ،
فلم يتردد في أن يرفض سنة ١٨٨٤ مفاوضات صالح بن علي للعفو عنه ،
وفي نهاية نفس السنة حين قتل الشيخ الجديد الذي نصبه السلطان على رأس
الحلد بتحريض من شيخها السابق ارسلت حملة على ظهر سفينة « دار
السلام » من مسقط الى هناك فاخضعت المتمردين وتناثرت الاشاعات في
أغسطس سنة ١٨٨٥ عن هجوم جديد مزعم على مسقط لكنها انتهت
الى لا شيء ، وفي يوليو ١٨٨٦ استطاع السلطان ان يقوم بجولة قصيرة
داخل اقليم عمان ، ولم يكن زاره منذ سنوات كثيرة ، لكن اضطرابات
القبائل واهمالها سلطة السيد تركي ظلت مستمرة في الاماكن النائية به
وفي الاقاليم القريبة ايضاً .. غير اننا لن نقف الا عند مثالين فقط .

تمرد بني بطاش ١٨٨٥ - ١٨٨٦ :

فالاول هو تمرد بني بطاش الذين قتل بعضهم - في سبتمبر ١٨٨٥ -
الوالي الذي نصبه السلطان في القريات وواحداً من اتباعه ومع ان جزءاً من

الدية دفع الا ان تركي امر في مايو سنة ١٨٨٦ دون ابلاغ وزيره بالقبض على محمد بن شماس شيخ القبيلة واعدامه امامه . وفي سبتمبر انتقم بنو بطاش بالهجوم على قلعة القرينات لكنهم ردوا عنها بعد ان افلحوا في نهب بعض البضائع لتجار من الهندوك . وفي اكتوبر ظهر السيد عبدالعزيز الذي كان متواطئاً مع بني بطاش في وادي جنة ومعه ٢٠٠ رجل معظمهم من الحبوس ، غير انه تراجع حين عرف ان السلطان ارسل قوة للملاقاة ، وبعد عدة ايام .. تحرك جيش قوامه ١٢٠٠ رجل ومدفع واحد بقيادة بلر بن سيف وابناء السلطان وسار الى بني بطاش في مصفاة فدمرها واستولى على عاصمة القبيلة في قلعة مزارة ثم هدموها وسوها بالارض ، وبعدها استسلم بنو بطاش ودفعوا غرامة قدرها اربعة آلاف روبية .

ابراهيم بن قيس يستولي على السوق ثم يستعدها منه تدخل البريطانيين
١٨٨٧ :

أما المثال الآخر للانتفاض على حكم السلطان افكان استيلاء ابراهيم بن قيس دون توقع على السوق في يوليو سنة ١٨٨٧ بعد ان كان تركي قد أطلق سراحه ، لكنه تشجع باضطراب الامور في اقليم عمان على تجديد نشاطه هذا . ومضى الرائد روس والرائد موكلر بعدها مباشرة الى السوق على ظهر سفينة صاحب الجلالة « لورانس » واقنعا ابراهيم بالخلع عن المكان بهلوء على ان يعاد له صرف راتبه ، وبعد ذلك انفض حلف كان قائماً بين الحناوية وصالح بن علي في اقليم الشرقية .

امارة جوادر وظفار :

اما احوال جوادر وظفار فمذكورة بالتفصيل في الملحق التابع لهذا الفصل ، وبالنسبة لجوادر كان اهم الاحداث عقد اتفاقية في سنة ١٨٨٦ مع قبيلة رند ، اما ظفار فقد حدث تمرد سنة ١٨٨٧ يبدو ان اصابع تركية هي التي حركته .

ومات السيد تركي وكان معتل الصحة منذ زمن بعيد في ٣ يونيو سنة ١٨٨٨ بعد ان زاره صديقه الراحل روس المقيم السياسي البريطاني في مسقط بعدة ايام . وكان السلطان رغم شيء من الضعف في خلقه وشيء من الغر في سلوكه رجلاً سمحاً ومتحرراً . وكان موته كارثة لعمان .



الادارة في عهد تركي ١٨٨٣ - ١٨٨٨

الشؤون الادارية في صحار وازكي ونزوى وصور ، والفرق
وبركة الموز :

لم تكن سيطرة السلطان على المواقع النائية عن عاصمته وفي كل الاتجاهات وحتى نهاية حكمه الا سيطرة اسمية او مهترة . ففي سنة ١٨٨٤ ارغم تركي على ابعاد ابنه محمد عن ولاية صحار لسوء شعبيته الزائد هناك . وفي نفس السنة استولى بنو رواحة على قلعة لاذكي ثم استعادها السلطان مرة أخرى بعد ان تكبد بعض الخسائر ، على حين خرجت نزوة من سيطرته الى سيطرة بني ريام ، ولم يستطع استردادها بسرعة . ولم يكن ما يأخذه السلطان من عوائد صور - رغم ضخامة التجارة فيها - يزيد على ٢٠٠٠ روية في كل سنة . ووضعت خطة في سنة ١٨٨٤ لتحسين الأمور في هذا الصدد باقامة سور يلتف حول المدينة كلها لكنها لم تنته الى شيء ، وفي مايو سنة ١٨٨٥ قام والي لاذكي بمحاولة للاستيلاء على الفرق باسم السلطان ، لكن محاولته باءت بالهزيمة . وفي سنة ١٨٨٧ قام شيخ من بني ريام بالاستيلاء على بركة الموز من السلطان وأعقبها ضياع السوق في الشهر التالي كما اشرنا من قبل . وكان معظم السبب في ذلك عائداً لفقدان هيبة السلطان بعد ضياع بركة الموز .

ازدياد احترام السيد تركي قرب نهاية حكمه :

ولا شك في ان قوى السيد تركي العقلية تأثرت من طول المعاناة وحتى انه قبل موته بشهر واحد استبعد وزيره سعيد بن محمد لشكه في أنه يتأمر على حياته ، لكنه من الناحية الاخرى ظل حتى اواخر سني حكمه يتمتع بسمعة طيبة في اصلاح ذات البين بين القبائل المتشاحنة وادارة شئون رعاياه العرب وكان يستشير الناس وفي ذهنه صورة دولة عربية قوية مثالية يكون هو فيها شيخ الشيوخ وباختصار كان تركي حاكماً ضعيفاً لكنه لم يكن حاكماً شريراً .



العلاقات الخاصة بين تركي والحكومة البريطانية

١٨٨٣ - ١٨٨٨

التزام حكومة الهند بتأييد السيد تركي ضد العلوان عليه ، ومنحه
وساماً بريطانياً ١٨٨٦ :

استمرت الحكومة البريطانية في تقديم معونة « زنجبار » ولكن فرض على الوكيل السيامي عدم الدفع سلفاً منها على مسئوليته الخاصة ، كما زيد من العون العسكري للسلطان خلال الازمات التي كانت تعترضه .

وفي سنة ١٨٨٥ حين تناثرت الشائعات مرة أخرى عن السخط في اقليم الشرقية اقترح الرائد روس المقيم البريطاني في الخليج ان توجه الحكومة البريطانية اعلاناً صريحاً لكل من يهمه الامر بأنها لن تسمح لاي هجوم على مدينتي مطرح ومسقط - حيث للرعايا البريطانيين مصالح حيوية هامة - بتحقيق اي نجاح مستمر ، وحين تدعو الضرورة ستتولى طرد المتمردين اذا استطاعوا احتلال احدى المدينتين وتعزيز سيطرة السيد تركي عليها . وكانت وجهة نظر الرائد روس ان العون والحاجة

تتضمنان اجابة مطالب السيد تركي بالعون العسكري في المستقبل ، وما دامت الحالة هذه فمن الافضل ان تعلن الحكومة سياستها بوضوح ما دام مجرد الاعلان قد يكفي لمنع الهجوم على العاصمة .. ويجب ان تقتصر هذه الحماية على السيد تركي ولا تنتقل الى من خلفه . واستجابت حكومة الهند لثقتها في الرائد روس ودرايته بأبعاد الموقف الراهن في عمان ، ودقة حكمه على الامور ، ففوضته ان يعلن السلطان ومنافسيه واعداؤه على السواء ان الحكومة البريطانية قد قررت - لاسباب خاصة - الوقوف الى جانب السيد تركي في صد أي عدوان عليه طوال حياته . ولكن ما دامت سياسة الحكومة الهندية تقضي بعدم التدخل في الخلافات القائمة حول تولي العرش او الادارة الداخلية ، فعونها هذا لن يستمر بالضرورة لمن يعقب السيد تركي من ابنائه . واعلن هذا البيان ان مؤمراً عاماً عقد بقصر مسقط في ١٣ يوليو سنة ١٨٨٦ ، وكان الهدف من المؤتمر على أية حال هو تقديم واحد من ارفع الازمنة التي تمنحها الحكومة الهندية للسيد تركي . ودعي السيد عبد العزيز لشهود مناسبة تقديم الوسام لكنه اشترط تعهد الوكيل السياسي البريطاني بضممان خطي لسلامته يعطيه السلطان ولم يكن متيسراً اجابته الى ذلك . وحين علم وزير الدولة البريطاني بأمر العون البريطاني للسيد تركي نظر للامر بشيء من التوجس وطلب اضافة شرط يقضي بنوام ذلك العون فقط ما دام صاحب السمو يدير امور عمان لإدارة ترضى عنها حكومة الهند . لكن اعلان ذلك البيان حقق توقعات الرائد روس فلم يقيم المتمردون بعده بمحاولة جلية للاطاحة بحكومة السيد تركي ، بل وظهر اثره ايضاً في السرعة التي أعاد بها ابراهيم بن قيس السوق للسلطان في سنة ١٨٨٧ - كما ذكرنا من قبل - حين طلبت منه السلطات البريطانية ذلك . وقد نضيف هنا ان السيد تركي قد فاتح اهل دبي وخور فكان وكلبه - حسب نصيحة البريطانيين - في سنة ١٨٨٦ لضم اقليم الشمالية لسلطنة عمان .

حماية رعايا بريطانيا في عمان ١٨٨٣ - ١٨٨٨ :

وقد ظل موضوع حماية الرعايا البريطانيين في عمان والمطالبة لهم بتعويضات عن الخسائر التي يوقعها بهم رجال القبائل من الموضوعات التي تتطلب اهتماماً دائماً . ففي سنة ١٨٨٣ جنحت السفينة البريطانية « نايث اوف ذي باث » على جزر كوربا - موربا لكن بحارها استطاعوا ان يسلكوا طريقاً الى قرية عربية بالقرب من رأس سويكره وظلوا هناك في مأمن حتى التقطتهم سفينة ارسلت من بومباي بعد وصول خبرهم اليها . وفي ربيع سنة ١٨٨٤ هدد بلو اقليم الظاهرة سلامة التجارة الهنود في سحرم ، واقترح الوكيل السياسي اقتراحاً نفذ لاحقاً وهو امر السلطان بزيارة عدد جنود الحماية هناك . وفي بداية سنة ١٨٨٦ تركزت غارات بني كتاب وغيرهم من القبائل الشهابية على ما جاور صحار وشناص ، وارسلت سفينة صاحب الجلالة « أوزبري » لكن السلطان دفع عن الاضرار التي لحقت بالتجار الهنادة ، ومعظمها وقع بالاعتصاب وفي يناير سنة ١٨٨٦ شكوا التجار الهنود من رعايا بريطانيا في خابورة من تسف وسوء معاملة محمد بن ناصر والي المدينة .. ونجح الوكيل السياسي البريطاني في اقناع السلطان بعزل ذلك الوالي والأمر ببلغ مبلغ ١٠٠ روبية كتعويض مباشر للتجار ، ونتج من سوء فعل بني بطاش في سبتمبر سنة ١٨٨٦ بعض الخسارة للتجار الهنود في القرى ، ولكن لا شك في أنهم استطاعوا الحصول على تعويض عن خسارتهم من الغرامة التي فرضت على القبيلة . وفي ابريل سنة ١٨٨٧ كان قاربان من قوارب الصيد التابعة لصاحب الجلالة راسين في صور حين اشتعلت فيهما النار من البر وارغما على التوغل في البحر لاطفائهما ، ولم تحدث خسائر جسيمة بأيهما . كما لم يكن ثمة دليل واحد يشير الى مرتكبي الحادث . وفي صور - في يوليو ١٨٨٧ - ضرب تاجر هنوكي وخطف آخر ، وقام بهذا بعض أفراد من اولاد كاسب ، وهم فرقة صغيرة من جانب يلحقون أنفسهم ببني بو علي ، لكن مشايخ بني بو علي بموقفهم الودي لم يتركوا ضرورة لاي عمل من جانب السلطان او الحكومة البريطانية بهذا الصدد .

علاقات السيد تركي بزنجبار طوال مدة حكمه

١٨٧١ - ١٨٨٨

واكبت الفترة التي حكم فيها تركي عمان تماماً نفس الفترة التي حكم فيها شقيقه برغش في زنجبار ، وفي سنة ١٨٧١ او ١٨٧٢ كتب تركي الى برغش يطالبه بدفع معونة زنجبار ويهدد بالسراى زنجبار ، لكنه منذ الوقت الذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية بضمان دفع معونة زنجبار ظل الاخوان على علاقة ودية طيبة ، بل وفي سنة ١٨٨٠ اقترح السيد تركي فعلا ان يتزل عن حكم عمان للسيد برغش ، وكان الشقيقان يتبادلان الهدايا ، لكل هدايا برغش كانت اثنى واكثر نفعا ، فقد اهدى لشقيقه في سنة ١٨٨٤ مبلغ ٣٢ الف روبية ليصلح ما افسده المتمردون في عمان في العام السابق . وفي سنة ١٨٨٦ اهداه السفينة البخارية « سلطاني » واليخت « دار السلام » ، وفي مارس سنة ١٨٨٨ قام برغش بزيارة عمان وقضى اسبوعاً في يتابع بوشهر الحارة املا في أن يتخلص من مرض أصابه .. وعامله تركي بمودة واحترام كبيرين ، وتلقى منه بعد ذلك هدية قلرها ٥٠ الف روبية ، ومات الشقيقان خلال ثلاثة أشهر من لقاءهما الاخير .

★ ★ ★

علاقات السيد تركي بايران ١٨٧١ - ١٨٨٨

عدم تجديد امتياز بنذر عباس رغم تدخل البريطانيين ١٨٧١ :

حين ابعد سالم عن سلطته عمان في سنة ١٨٦٨ الغي امتياز إيجار بنذر عباس وما جاورها - ولم يكن قد مضى على بدئه أكثر من شهرين ، وشرعت الحكومة الايرانية تتخذ الاجراءات اللازمة لاصدار امتياز جديد باسم حاجي احمد خان نفس وزير السيد سالم الذي اشرك في

مفاوضات امتياز سنة ١٨٦٨ . وقد استطاع هذا الرجل خلال عهد عزان وبعده بقليل ورغم بعض التقلبات التي سنشر إليها في مكان آخر ، ان يثبت وجوده كفأتم على الامتياز في ظل الحكومة الايرانية ، ولكن خلفه احمد شـاه من ميناب في سنة ١٨٧٢ في وقت لم يكن موضوع امتياز بندر عباس بعيداً عن اهتمام السيد تركي الذي طلب عون البريطانيين غير مرة للحصول عليه . وفي سنة ١٨٧١ توسط له المقيم البريطاني في طهران ، لكن الشاه لم يكن يثق بسياسة سلاطين عمان في ارض ايران لذلك رفض ان يمنحه الامتياز . وذكرت الحكومة الايرانية بهذا الصدد انه لو عين وكيل للسلطان في بندر عباس فسيلقى الاحترام اللازم في المعاملة ولكن لن تكون له صفة رسمية . وفي سنة ١٨٧٥ اوعزت الحكومة الايرانية الى حاجي احمد خان الذي كانت تعامله معاملة الرعايا الايرانيين كي يزعم بأن له املاكاً في مسقط قد استولى عليها السلطان تركي . ورد تركي على ذلك بأن احمد خان قد ترك مسقط سنة ١٨٦٨ أي قبل ان يتولى تركي الحكم بستين كاملتين ، وانه نقل معه كل ممتلكاته الخاصة الى ايران . وفي سنة ١٨٧٥ كان السيد تركي ما يزال راغباً في امتياز بندر عباس فابرق الى الشاه يطلب ذلك اليه لكنه لم يتلق رداً ، وكان السلطان يود ايضاً ان يعين له ممثلاً في بندر عباس لكن الوكيل البريطاني في مسقط استطاع اقناعه بالعدول عن ذلك حين نقل اليه ما قالت السلطات الايرانية في ذلك الصدد سنة ١٧٨١ .



علاقات السيد تركي بالباب العالي العثماني ١٨٨٨ - ١٨٧١

في اوائل عهد السلطان تركي كانت سفن النقل العسكرية العثمانية من البصرة او اليها ترسو احياناً في ميناء مسقط ، وكان العرب عموماً ينظرون بارتياح في ذلك الوقت الى الاتراك بسبب ضمهم الاحساء الى

املاكهم مؤخرأ ، وكانت معاملة السيد تركي للاتراك الذين قد يحصل له اتصال بهم احياناً من الخشونة والجفاف بحيث اقتضى الامر السلطات البريطانية لفت نظره الى ان يعاملهم معاملة أكثر ليناً . وفي سنة ١٨٧٣ ، حدثت بعض الاضطراب بسبب صفقة لشراء اربعة عبيد كان عقدها قبطان سفينة تركية كانت تعبر ميناء مسقط . ويبدو ان الاتراك فيما بين سنتي ١٨٧٥ أو ١٨٨٦ ، وكما اشرنا في الجزء المستقل الخاص بتاريخ ظفار ، كانوا يشجعون السيد فضل على انتزاع ذلك الاقليم من سلطنة عمان .



علاقات الحكومة البريطانية العامة بتركي خلال فترة حكمه ١٨٧١ - ١٨٨٨

الشئون الشخصية والاحتفالات :

تناولنا حتى الآن سياسة الحكومة البريطانية البحرية والمالية تجاه السيد تركي ، مرحلة بعد مرحلة في الصفحات السابقة . ولكن بعض قسّمات العلاقة الانجلو - عمانية تظل بحاجة الى ايضاح . فقد تلقى السلطان خلال فترة حكمه كثيراً من انعام البريطانيين كما اشرنا . من ذلك الانعام عليه بوسام هندي رفيع القدر في سنة ١٨٨٦ ، واهدائه بطايرتين من ١٢ ملفعاً وما يلزمهما من الذخائر للدفاع عن حصون مسقط . اما السلطان فقد قدم بدوره هدايا عديدة لصاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا ونائبها في الهند . وفي سنة ١٨٨٧ امر بالاحتفال بيويل صاحبة الجلالة احتفالاً كبيراً وسط مظاهر الفرح والابتهاج في مسقط .

مشكلة تجارة الرقيق :

وكانت معاهدة قمع تجارة الرقيق ، التي حصل عليها سير بارتل فريير سنة ١٨٧٣ ذات قيمة عظمى ، لكن جهود السلطان لتعزيزها بالتعاون

مع الحكومة البريطانية جعلته موضع سخط بعض الفئات من شعبه ، ولعل اخلاصه في مكافحة تجارة الرقيق كان احد اسباب اعتماده المطلق على العون البريطاني ، ولا شك ان هذا ايضاً كان احد الاسباب الهامة في التقدير الشخصي الذي كان يلقاه من المسؤولين السياسيين البريطانيين الذين كانوا يتعاملون معه .

مشكلات التشريع واطضاع الرعايا البريطانيين :

وثمة مشكلة هامة سويت في سنة ١٨٧٣ باعتراف السيد تركي خطياً بخضوعه للتشريع البريطاني القاضي بمعاملة رعايا ولايات الهند الوطنية المقيمين في عمان معاملة الرعايا البريطانيين وان يسري على هؤلاء ما يسري على اولئك . كما سويت ايضاً بعض المشكلات المشابهة على عهد السيد تركي.

المسائل التجارية :

كان معظم المباحثات التجارية في عهده تتعلق بعوائد الجمارك البحرية التي كانت وما تزال اهم مصادر التمويل في عمان. وفي سنة ١٨٧٦ منح السلطان الحاكم وقتئذ امتيازاً لشركة الهند البريطانية للملاحة البحرية يقضي باقتصارها على دفع مجرد ثمن ضريبة ال ٥٪ الجمركية عن البضائع التي تنقلها . وفي سنة ١٨٧١ حاولت الشركة الحصول على اعفاء كامل من هذه الضريبة ، وفي سنة ١٨٧٢ وافق السلطان على إلغاء كل الضريبة المفروضة على شحنات الشركة المنقولة في الخليج الى عدن او زنجبار اذا لم تنزل الى البر . وقد حصل حادث سنة ١٨٧٤ كشف عن كون السلطان لم يعن بالاعفاء الكامل للبضائع الموجودة في الميناء بانتظار نقلها .

وفي خطاب مؤرخ في ١٠ فبراير سنة ١٨٧٥ توسع السلطان في الامتياز الذي كان ابوه قد منحه في سنة ١٨٤٦ بالاعفاء الجمركي على شحنات السفن المصابة التي يعاد شحنها فيما بعد .

مشكلات الضرائب :

وكانت بعض مشكلات الضرائب تنور من حين لآخر ، ففي سنة ١٨٧٢ ، وضع نظام للمانيستو والتقارير ليطبق على سائر السفن الداخلة الى مسقط او الخارجة منها استجابة لرغبة السلطات البريطانية في اجراء احصاء لحركة الشحن . وحدد مبلغ قدره روبيتان عن كل بيان (مانيستو) ونسبة تصاعدية قدرها روية عن كل ٥٠ طناً من حمولة السفينة . وقد اعتقد المقيم البريطاني ان هذه الاجراءات تغاير قليلا نصوص المعاهدة التجارية لسنة ١٨٣٩ لكن التعليمات صدرت اليه بالأب طالب باستثناءات من النظام الجديد الا اذا رفعت المعدلات المذكورة ، ولو حصل ذلك فعلى المقيم تكبير السلطان بالمادة التاسعة من معاهدة ١٨٣٩

وفي سنة ١٨٧٧ كانت ضرائب الوزن التي حددها السلطان سعيد في اوائل عهده ، وضرائب استعمال الارصفة التي حددها تركي في سنة ١٨٧٣ ما تزال مطبقة في مسقط . وكانت نسب هذه الضرائب معتدلة الى حد كبير ، لكن السلطان بمناسبة اثاره هذا الموضوع امر بأن يكون دفع الضريبتين المذكورتين الزامياً على رعايا بريطانيا .

وفي سنة ١٨٨٠ احتج بعض البنيان من التجار الهنود - استناداً الى المادة ١٠ من المعاهدة التجارية - على احتكار صباغة الحرير في السوق العربي مما كان يعود على خزانه عمان بمبلغ يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ روية في كل سنة ، غير ان حكومة الهند لم تر من الضروري التدخل في مثل هذا العرف الذي ظل سائداً منذ امد طويل .

وفي سنة ١٨٨١ ارتفعت ضرائب اللخولية في مدينتي مسقط ومطرح من حوالي ٢٪ الى ٥٪ وبذل ان تكون مشمولة بمبلغ الالتزام الشفوي للعوائد البحرية اعتبره ضريبة مستقلة بلغت حصيلتها في سنتها الاولى ١٥,٥٠٠ روية ، ولم تر حكومة الهند في ذلك اجحافاً برعاياها لكنه اسخط أهل المدن من العرب وكان حرياً بأن ينقل التجارة الى صور .

وفي سنة ١٨٧٩ صدرت اول اشارة الى ضريبة تحددت طبيعتها لاحقاً ، وقد أُجيب في البداية عن منتجات الريف الداخلي المطلوبة للتصدير من مدن الساحل . وفي سنة ١٨٨٦ حددت هذه الضريبة بنسبة ٥٪ ، وبدء بجبايتها على التمر الذي يصدر من داخل عمان الى الخارج ، وكانت هذه بدل الضريبة المعتادة على المنتجات الزراعية التي لم يكن السلطان يستطيع جمعها من الاقاليم البعيدة في الداخل . وقد شكت حكومة الهند في اعتبار تلك الضريبة ضريبة تصدير كما كان بعض موظفيها يسمونها ، كذلك كانت حائرة في تفسير اغفال موضوع ضرائب الصادرات في معاهدة ١٨٣٩ التجارية وهل كان ذلك يشكل اساساً صالحاً للاحتجاج على فرض مثل تلك الضريبة ، لذلك لم يبذل محاولات في ذلك الوقت لالغاء الضريبة المذكورة لا سيما ان هذه الضريبة التي تبلغ ٥٪ قد ألغت بعض الضرائب الصغيرة التي كانت تجبى في المدن الساحلية ، وقررت حكومة الهند بعد ذلك ايضاً الا تعترض على الضريبة المفروضة على التبغ المنقول بطريق البحر من الباطنة الى مسقط حتى لو تجاوزت الضريبة نسبة ٥٪

وزن تمور مطرح في مسقط :

وفي سنة ١٨٨٥ تجددت شكوى كانت سمعت للمرة الاولى في سنة ١٨٨٠ بأن رعايا الهند البريطانيين الذين يصيدون التمور من مطرح ارغموا على نقل بضائعهم الى مسقط حيث توزن وتقدر عليها الضرائب . وأدى توسط الوكيل السياسي الى الغاء ذلك الاجراء الذي لم يعد احد اليه طوال حكم السيد تركي .

حدود الوكالة السياسية في مسقط ولزويدها بالحرس ١٨٨٠ :

ونشير هنا الى ان حكومة الهند قد عينت سنة ١٨٨٠ الحدود السياسية بالنسبة لمستويات تمثيلها في عدن ومسقط عند رأس ساجار على الساحل الجنوبي لجزيرة العرب كما زودت وكالة مسقط في نفس السنة ولأول مرة بحراسة عسكرية قوامها بعض جنود المدفعية الهندية .

جولات الوكيل السيامي البريطاني :

لقد كانت طبيعة الحكم في عهد تركي وشخصية السلطان مما يشجع حرية تحرك الوكيل البريطاني السيامي داخل عمان وقد استفاد الرائد مايلز من هذه الظروف اقصى فائدة ، وكان يبدو ان له اصدقاء كثيرين من الرجال المسؤولين في البلاد ، وفي سنة ١٨٧٥ قام برحلة من صحار الى البوريمي عن طريق وادي الجيزة وزار نخل في سنة ١٨٧٦ ، وعبر الجبل الاخضر ثم عاد الى مسقط عن طريق وادي سمائل ، وفي سنة ١٨٨٤ دخل وادي طابن عن طريق ممر القحزة ثم عاد عن طريق قريات والدرب المحاذي للساحل ، وفي ١٨٨٥ - ١٨٨٦ قام بجولة طويلة خلال اقليم عمان والظاهرة ورجع عن طريق رستاق .



علاقات تركي بالدول غير الآسيوية - عدا بريطانيا

اثناء حكمه ١٨٧١ - ١٨٨٨

لم يكن لعمان في عهد تركي سوى علاقات ضئيلة بالدول الاوربية باستثناء بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية .

بيان تجاري مع دول الشمال :

وفي سنة ١٨٧٧ - وبمساعدة المقيم البريطاني في الخليج - صدر بيان تجاري مشترك عن حكومة هولنده وسلطان عمان تضمن اعطاء كل للآخرى معاملة الدول الافضل في شئون الصادرات والواردات والتجارة العابرة .

وكالة قنصلية لامريكا وفرنسا في مسقط ١٨٨٠-١٨٨١ :

وفي سنة ١٨٨٠ عين مسر ماجبور وهو تاجر بريطاني قنصلا للولايات المتحدة الاميركية في مسقط ، وفي سنة ١٨٨١ اعترفت به فرنسا قنصلا لها ايضاً في عمان .

السيد فيصل بن تركي من سنة ١٨٨٨ تولي فيصل الحكم

خلف السيد تركي ثلاثة أبناء : الأكبر محمد واهم زنجية ، والثاني والثالث فيصل وفهد من والدتين حبشيتين ، وكل من الثلاثة عمل والياً أثناء حياة أبيه وكلهم قد توفرت له بعض الخبرة بالحياة العامة ، لكن محمداً الذي فشل في ولاية صحار كان لا يؤهله مظهره ولا سلوكه ناهيك عن عجزه الشخصي لخلافة تركي في سلطنة عمان .

وأفصح تركي قبل موته عن رغبته في ان يفصل جواد عن بقية أرضه ، ويخصصها لمحمد . غير ان الفكرة لم ترق للسلطات البريطانية وبالتالي لم يخط تركي خطوة واحدة لوضعها موضع التنفيذ . وعقب موت تركي تولى فيصل الحكم وكان قد تزوج في سنة ١٨٨١ من علياء ابنة عمه ثويني ، وقد ايده شقيقه فهد . اما محمد فلم يعترض بدوره لتيقنه من عدم كفاءته وعدم وقوف احد إلى جانبه ، وتجاوب معظم شيوخ عمان ، بما فيهم الخائن صالح بن علي الحارثي ، مع بيان اعلان فيصل سلطاناً لعمان ، وعلى عكس المتوقع .. لم يحدث اية اضطرابات .. بل ساد السلم مباشرة ، وكان عمر فيصل حين تولى الحكم ثلاثاً وعشرين سنة .



الاحداث الداخلية في عمان من تولي فيصل حتى تمرد سنة ١٨٩٥

سنناقش في فصل تال اجراءات الحكومة البريطانية في صدد استمرار دفع معونة « زنجبار » للسيد فيصل دون انقطاع ، وتثبيت عبد العزيز و ابراهيم بن قيس ، ثم الاعتراف النهائي بفيصل سلطاناً في سنة ١٨٩٠ ، وسنقتصر هنا على ذكر الاحداث ذات الماسم بالتاريخ الداخلي لعمان .

ضباع قلعة عوابي وفشل حملة السيد فيصل لاستردادها :

كانت اولى الحالات الطارئة التي تستوجب المعالجة من السلطان الجديدي هي ضباع قلعة عوابي .. فقد كانت هذه القلعة على وادي رستاق قد اصبحت في هلوء من املاك السيد تركي نتيجة نزاع بين قبائل العبريين وبني ريام في سنة ١٧٧١ . وفي ٢ سبتمبر ١٨٨٨ استولى عليها ابراهيم بن قيس بعد مقاومة عنيدة من حاميتها ، وفي ١٨ من نفس الشهر ابخر السيد فيصل بصحبه شقيقه محمد وطحنون بن الشيخ زايد شيخ ابو ظبي في السفينة « سلطاني » الى بركه حيث حشد من رجال القبائل عدداً يصل الى حوالي ثلاثة آلاف مقاتل ، وتقدمت قوات سلطان الى وشائل في وادي الفراء دون معارضة ، واصبح فيصل من قلعة رستاق على مدى مرمى مدافعه ، وكان قد أتى معه بثلاثة مدافع ، لكن قواته التي عجز سيدها عن دفع رواتبها كانت تتحاشى الدخول في قتال جدي . وتمرد آل سعد وكانوا في مؤخرة جيشه وقطعوا اتصاله بالساحل . وبعد حملة دامت أقل من شهر أدى ارتداد بني غافر الى ارغام فيصل على ان يترك قلعة عوابي في يد ابراهيم . وانسحب في الليل الى مسقط هرباً من دفع رواتب جنوده ، ورغم ان بني سعد رجعوا بعد ذلك فالتمسوا عفوهم الا ان النتيجة النهائية للحملة كانت انتفاضاً من مكانة السيد فيصل .

على ان أهم الاحداث الداخلية في هذه الفترة كانت تمرد الحناوية وتحركاتهم في اقليم الشرقية والمعارك بينهم وبين الغفارية في وادي سمائل ، وكان المشايخون هناك يؤيدون ادعاءات السيد عبدالعزيز في أحقيته بتولي العرش ، ولولا ان فيصل نجح في ابعاد صالح بن علي عن عبدالعزيز وربطه بقضيته هو زمناً ما ، لكان لهذا الامر عواقب خطيرة .

تمرد السيد عبدالعزيز وحمود الجحافي :

وفي ابريل ١٨٨٩ ترددت الشائعات عن تمرد الحناوية بمساعدة السيد عبدالعزيز الذي قام في نفس الوقت بزيارة لصديقه شيخ ابو ظبي وفي مايو من نفس السنة بذل صالح بن علي جهوداً كثيرة للتوصل الى عقد صلح بين السيد عبدالعزيز وفصيل ولكن دون جدوى ، وفي منتصف يوليو تلقى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط خطاباً من السيد عبدالعزيز يعلنه فيه عزمه على الهجوم على مسقط ، وفي نهاية الشهر تقدم بالفعل من صمد نحو مسقط ، لكن حشداً من رجال القبائل — بلغ عددهم حوالي ٦٠٠ — استطاعوا ان يصدوه في ممر قاهرة فعاد أدراجهم الى صمد . وفي يناير سنة ١٨٩٠ تقدم قاطع الطريق حمود بن سعيد الجحافي من الشرقية عن طريق رستاق حيث التقى بحمود وسعود ابني عزان بن قيس ، ووصل الى عبرة على مسافة قريبة غربي مطرح ، وبقي هناك ينتظر وصول السيد عبدالعزيز . وكانت كل الممرات المباشرة بين صمد ومسقط قد اغلقتها قوات صالح بن علي ورشيد بن عزيز والي السلطان القوي في سمائل . ولم يستطع عبد العزيز اللحاق بمؤيديه ، غير ان ما عرف من طباع الجحافي وذكرياته القرية أثار الفزع في مسقط بحيث اطلقت ليلة ١٣ يناير نيران كثيفة من الاسوار لم تكن الا على عدو وهمي . وفي بداية فبراير فقط استطاع السيد فيصل أن يجمع حوالي ٢٠٠٠ من انصاره في مسقط ، ووصل واليه في صحار الى وادي القصيم في الباطنة ومعه ٤٥٠ بلدياً من بني نعيم ، وتقدم لملاقاة عبدالعزيز وحموداً اللذين كانا على وشك الهجوم على سيب ، وحين استقل السيد فيصل سفينته الى سيب تراجع العدو الى الداخل ، وتقدم السيد فهد — الذي كان يتولى قيادة قوات اخيه البرية الى جامه دون ان يلقي مقاومة ، وظل فيها حتى وضح ان ليس في الاق في خطر ، وشرع بنو نعيم الساخطون على الخدمة الشاقة بنهب بلاد بني سعد أثناء مرورهم بها في

عودتهم لنديارهم . أما حمود بن سعيد فقد تخلّى عنه أنصاره ، ولم يستطع أن يسترد الشرقية لما يضطره ذلك من عبور إقليم يعاربه دون حراسة .. فأعلن خضوعه لوالي بركه وعفا عند السيد فيصل بعدها واعاده الى دياره في أمن . ويبدو ان هذا التمرد الذي وصفناه كان يحظى بعطف ابراهيم بن قيس دون تأييد فعال منه لان الحاكم الجديد كان قد أوقف اطلاق سراحه .

رحيل السيد عبدالعزيز نهائياً من عمان ١٨٩٠ :

وظل عبدالعزيز في رستاق حتى نهاية مارس سنة ١٨٩٠ حين غادرها الى ابو ظبي ، وفي يونيو وصل الى بوشهر وبعد لقاء مع المقيم البريطاني هناك أبحر الى بومباي حيث ظل هناك ولم يتدخل ابداً في شئون عمان بعدها ، وظل حتى موته في سنة ١٩٠٧ يعيش في مفوضية بومباي بمعونة من قريبيه سلطاني عمان وزنجبار .

الاشتباكات بين الحناوية والغفارية ١٨٩٠-١٨٩٣ :

وكان مرور حمود الجحافي بالبلاد في بداية ١٨٩٠ سبباً غير مباشر لاضطرابات كثيرة بين الحناوية والغفارية في وادي سمائل ، واخيراً انقطع الاتصال بين الساحل وداخل عمان ، وكسدت تجارة مطرح ومسقط ، وفي يناير ١٨٩٠ استولى أنصار حمود من الرحبيين - وهم غفارية - على قطيع من ٤٠٠ رأس ، وانتقم الرحبيون بعدها مباشرة بهجوم في وادي سمائل على قافلة تابعة لآل وهيبه والحبوس من الحناوية ، واستطاعوا الاستيلاء على ٤٠ بعيراً ، وقتل ٦ رجال من الحناوية في هذه الغزوة . وفي الاسبوع الاخير من نوفمبر سنة ١٨٩٠ كانت قافلة من ٨٠ بعيراً محملة بالبضائع من مسقط لبني حرث من الحناوية تعبر وادي سمائل فتهجمها بنو جابر من الغفارية نهباً تاماً . ومضى خفير القافلة - وهو أيضاً من المسكرة الغفارية - الى التلال مع عصاية من حوالي ٢٠ رجلاً ،

وهناك اغلق كل الطرق المؤدية للشرقية وبدأ اعمال القتل حتى ابواب مطرح ومسقط ، وكان يعاونه في هذا العمل عصابة من الخناوية يترعها عبدالله بن صالح بن علي الذي جاء به الى مسقط في زيارة في بناء سنة ١٨٩١ . وكان لهذه الحالة ، التي استمرت حتى ابريل تأثير سيء على تجارة مسقط ومطرح ، فلم تكن أي من المدينتين تستطيع ان ترسل قوافلها التجارية الى اقليم الداخل ، ولا كان بمقلوها ان تحصل ديونها في تلك الاقاليم . وحشي - في وقت من الاوقات - ان يضطر تجار الهند البريطانية الى التوقف عن اعمالهم . واخيراً في بداية مايو ١٨٩١ وبدعوة من صالح بن علي تدخل السلطان في الأمر ، وكان حتى ذلك الوقت يبدو غير مكترث تماماً وجاء تدخله بايعاز الى رشيد بن عزيز والي سمائل ، وتم الصلح بين الطرفين على ان يدفع غفارية وادى سمائل مبلغ ١٨٠٠ روية تعويضاً لخواويه الشرقية عن كل الاضرار التي لحقت بهم . ومن جانب الخناوية لم يكن الحبوس قانعين بحكم السلطان . فجددوا الاشتباكات مرة اخرى في اغسطس ١٨٩٢ حين استولوا على قطع يضم ٧٠٠ رأس من الماعز للرحيبين . وفي سبيل الثأر تكونت قوة مشتركة من الرحيبين والنديين وبني جابر وغزت بلاد الحبوس مسببة لهم خسائر جمة وحاصرتهم باغلاق الطريق عليهم الى مسقط . وقد اسفر ذلك كله عن توقف طريق التجارة الرئيسي من الساحل الى داخل عمان تماماً في الجزء الاخير من سنة ١٨٩٢ . وفي يناير ١٨٩٣ وجد السلطان نفسه مرغماً على التدخل مرة أخرى ، وفي اجتماع عقد في سيب حكم السلطان بتعويض للغفارية من بني الحبوس قدره ١٢٠٠ روية ، لكنه لما كان قد تعهد بأن يدفع القيمة عن الحبوس فقد عاد هؤلاء فرحين الى ديارهم واغاروا في طريقهم على ماشية بعض القبائل التي كانوا قد وقعوا الصلح معها لتوهم .

تجدد النزاع بين الحناوية والغفارية سنة ١٨٩٤ :

وفي أكتوبر ١٨٩٢ ، قبل عقد الاتفاقية الاخيرة كان حمود الجحافي شهد غزوة جليلية في الباطنة لكنه مرض واضطر للرجوع الى الشرقية .

وفي سنة ١٨٩٤ تجددت الاضطرابات في وادي سمائل ، بين آل بوشار يساعدهم ابناء عمومهم الحناوية وبين غفارية الوادي ولكن السلطان وسط بينهم رشيد بن عزيز مرة أخرى فاستطاع هذا ان يستنفذ هية السلطان بصلح شكلي بين المتخاصمين .

ولم يكن وادي سمائل اقليم مسقط وحدهما مسرح الاضطرابات القبلية خلال هذه السنوات ، لكنهما كانا يتميزان باهتمام حكومة عمان المباشر وغير المباشر بالاضطراب القبلي فيهما .

اضطرابات بين القبائل في مختلف الاقاليم ١٨٨٨-١٨٩٣ رأس الجبل:

وقد حدث اشتباك رهيب في خصب في روس الجبال بين الحميرة وبني حديبه ، وارسل السيد فيصل في اغسطس ١٨٨٨ شقيقه فهد وآخرين معه الى هناك على سفينته « الرحماني » وعادت البعثة بمشايع القبيلتين المتنازعتين حيث تم حجزهم زمناً في قلعة جلالي بمسقط .

في الظاهرة والباطنة :

وفي الظاهرة حدث اشتباك عنيف ايضاً بين بني كلبان وبني نعيم من ناحية وبني علي من الناحية الاخرى ، وهزم فيه بنو علي وأدت غارات قبائل اقليم الظاهرة على قبائل اقليم الباطنة الى إغلاق آل سعد الطرق المؤدية من الساحل الى الظاهره ، والى تحالف ضد آل سعد بين اليعاقبة وبني كلبان وبني شكاثل ، وقد رفض المتنازعون في هذه الحالة الاخيرة توسط السلطان واصروا على متابعة صراعهم حتى نهاية سنة ١٨٩٣ .

حين رضوا بتحكيم ابراهيم بن قيس في نزاعهم عقب معركة دموية
رهية بينهم في مطرح - ولم يكن اقليم الباطنة - المتحضر نسبياً - بمنأى
عن الاضطرابات الداخلية ، فقام بنو عمر بهجوم عنيف على الحواصنة
في نيمزان في فبراير ١٨٩١ تبعته عدة أعمال انتقامية من جانب هؤلاء .

في اقليم عمان :

وفي سنة ١٨٩٣ بدأ بنو حنة الاشتباكات مع بني كلبان وبني عمر
في اقليم عمان بسبب عدوان قام به الاولون على الخميس بالقرب من
حابل بني حنة كذلك هوجم الحناويون ايضاً ، لاسباب عديدة ، من قبل
بني شكائل ، وفي كلا الخلافين هزم بنو حنة في الميدان ، وانتهى
التراع اخيراً بتحكيم ابراهيم بن قيس في الخلاف الاول وصالح بن علي
في الثاني - وفي اغسطس ١٨٩٤ قتل هلال بن زاهر وهو شيخ مشهور
من بني حنة كان قد استولى على قلعة نزوى من والي آل بوسعيد
اثناء حكم تركي ، وقتله ابن السيد الذي حل محله .. لكن ابنه بدر بن
هلال استطاع استعادة القلعة .

في ساحل بحر الشرفي :

وفي ١٨٩٣ استطاع قرطاع قاطع الطريق الشرفاوي المشهور ان يهدد
قريات مرغماً السلطان على اتخاذ اجراءات خاصة لحماية تلك المدينة ..
لكنه تراجع بعد ذلك وطلب عفو السلطان . وفي نفس السنة تجدد خلاف
قديم بين بني مقيم والسلطة في طوي قتل فيه خلق كثيرون . وفشل السيد
فهد الذي ارسله شقيقه لتسوية النزاع في معالجة الموقف ، ونجح فيه
اخيراً صالح بن علي . وفي نهاية سنة ١٨٨٨ ، ومرة أخرى في مايو
١٨٨٩ حدث قتال في صور بين بني جنباه وبني بو علي ، وتوسط
السلطان بينهما واستطاع ان يصل الى بعض النتائج في كلتا القضيتين .
ولكن في ١٨٩٣ بدأت الاشتباكات في جعلان بين بو علي واعداهم

القديامي من بني حصن وكانوا متوابعين منذ عقد تركي آخر صلح بينهم في سنة ١٨٨٧ ، وكان صالح بن علي ، لا السلطان فيصل ، هو الذي استطاع ان يعقد الصلح بينهم وكان بنو بو علي في ذلك الوقت قد انهكتهم الصراعات فيما بينهم ، منذ بدئها سنة ١٨٨٧ حين قُتل محمد بن ماجد من قبيلة تميمه على يد رجل من قبيلة سناده ، وانتقم بنو تميمه له باغتيال يوسف بن علي شيخ سناده ، وانتخب عبدالله ابن سالم شيخاً لسناده مكان محمد واستمر الاغتيال .. واخيراً استطاع قريب ليوسف ابن علي ان يقتال قاتله .

اعصار رهيب يونه ١٨٩٠ :

ونشير هنا الى اعصار رهيب استمر من منتصف ليلة ٤ يونيو حتى منتصف ٥ منه سنة ١٨٩٠ وامتد أثره المدمر على الساحل من صور الى السويق ، والى الداخل حتى وادي سمائل . . وفي مسقط نزلت أمطار بلغت كثافتها ١١٢٤ بوصة ، وقلدر عدد خسائر هذه العاصفة بأكثر من ٧٠٠ قتيل وأكثر من ١٠٠ ألف شجرة نخل إقتلعتها الأعاصير .



ادارة السيد فيصل وخلقه ١٨٨٨ - ١٨٩٤

سياسته بين القبائل :

لا بد اننا لاحظنا مما سبق ان السلطان خلال الفترة من ١٨٨٨ حتى ١٨٩٤ لعب على العموم دوراً اقل اهمية ونجاحاً في تسوية الخلافات بين القبائل مما قام به صالح بن علي مثلاً ، او الرجل شبه المتمرّد ابراهيم بن قيس ، والحقيقة ان الاهمال لا العجز كان السبب في تنفير القبائل منه .

جوانب أخرى في حكمه :

على ان جوانب اخرى من حكمه لعلها أكثر اشراقاً تستحق الذكر هنا . لقد بدأ حكم فيصل بضياع عوايي وبمحنة فاشلة لاستردادها ، كما كانت جهوده في السنوات التالية لتوسيع مدى سلطته او تدعيمها فاشلة على العموم . ففي سبتمبر ١٨٩١ ذهب السلطان بجرأ الى مصنعه ومعه شقيقه فهد على رأس ١٥٠ رجلا ومن هناك مضى براً الى نخل والخص وسمائل ، ولكنه اذا صبح ما كان معتقداً من ان زيارة السلطان لاقليم عمان كانت لتقوية نفوذه هناك . ولا شك في ان بني ريام قد احبطوا هدفه هذا حين رفضوا السماح له بالمرور في ارضهم . وفي نوفمبر سنة ١٨٩١ مضى فيصل عن طريق البر الى الباطنة ومعه مدفع من مدافع الميادين ، لكن يقظة ابراهيم بن قيس فوتت عليه محاولة الاستيلاء على عوايي التي كانت تبلى هدفه الاخير . وفي يونيو سنة ١٨٩٣ ترك السلطان شقيقه فهد على مسقط وسار الى نخل ومن هناك ارسل قوة للاستيلاء على منصور في وادي القرا او رستاق وكان يسيطر عليها بنو حراص ، وكان متوقفاً ان يتم الاستيلاء على المدينة دون حرب ، لكن المفاوضات فشلت ، ولدى سماع السلطان فيصل نبأ تقدم قوات كبيرة من بني جابر بقيادة سليمان بن سيف والي مصنعه المعزول تراجع بسرعة من نخل الى بركة على الساحل . وفي يونيو ١٨٩٤ حدثت اضطرابات في مطرح بين البلوش وخلم جماعة الخوجات من الافريقيين .. ولم يعد الامر الى نصابه الا بصعوبة شديدة . وفي سبتمبر ١٨٩٤ قدم بدر بن هلال بعد موت ابيه كما ذكرنا مدينة نزوى الى السيد فيصل بشرط ان يحضر السلطان شخصياً لتسلمها لكن فيصل رفض اقتراحه لاسباب كانت تجعله يتوجس خوفاً من الغدر ، والحقيقة ان سيطرة السلطان الادارية على البلاد ظلت عموماً على حالها ان لم تقل إنها كانت تتقهقر .

خلق فيصل الشخصي :

ويرجع فشل السيد فيصل في اوائل عهده الى ضعف خلقه واخطاء سياسته معاً ، فلم يكن السيد فيصل قليل المهمة لكن نشاطه كان متقلباً يرتقي ثم ينحدر ، كما كان في سلوكه عموماً نزاعاً الى الكسل والتسويق.

أما مسلكه الاقتصادي فكان مسرفاً في نفقاته الشخصية في امور لا شأن لها من الناحية العملية . وكانت عجزته وسوء ظنونه بحولان دون قبول نصيح الناصحين بل قد يحقتر النصيح والمشورة بحيث عاش اول فترات حكمه معزولاً مكروهاً من كل من يحيطون به .

الناصرحون والمؤيدون :

وحين عاد الوزير سعد بن محمد من الخارج عقب موت تركي نفاه السيد فيصل مرة أخرى بدل ان يجعله في خدمته ، وكان يود ان يصادر أملاكه أيضاً لولا تحذير السلطات البريطانية . ولم يقبل السلطان الا في سنة ١٨٨٩ فقط طلب السلطات البريطانية اليه ان يعين له وزيراً يكون حلقة اتصال موثوقاً بها مع الوكالة البريطانية .. واختير محمد بن عزان لهذا المنصب . وقد كان السيد فيصل منذ البداية يثق في شقيقه السيد فهد لكن هذا كان شاباً غيبل العقل انتحر في سنة ١٨٩٤ هرباً من امور عائلية نشأت عن زواجه قبل سنتين من احدى بنات عمه السيد برغش سلطان زنجبار . ولم تقدم للسلطان مشورة صالح بن علي الثمينة الا لسنة ١٨٩٤ حيث مال ما بعدها الى سعيد بن شيخ بني حرث وغريم السلطان ، وبذلك لم تتأخر الكارثة التي احاقته به طويلاً .

لفقدان سيطرته في البحر :

أما في غير المجال الشخصي فكانت كبرى غلطاته عدم حيازته بعض السفن البخارية التي تضمن له السيطرة على مناطق الساحل البعيدة عن مسقط خاصة ميناء صور ، فقد باع « دار السلام » في بومباي ، واهمل « السلطاني » حتى تهافتت بدداً .

العلاقات السياسية مع بريطانيا العظمى

١٨٨٨ - ١٨٩٤

امتد ضيق السيد فيصل الطبيعي بالقيود والالتزامات حتى شمل علاقته بالسلطات البريطانية أيضاً . لكن هذه العملية كانت تدريجية ولم يبرز الخلاف الحقيقي الا بعد مارس ١٨٩١ حين رحل الراكه روس نهائياً عن عمان ، بعد ان قضى مدة ١٨ سنة مقيماً عاماً في منطقة الخليج .

تأجيل اعتراف الحكومة البريطانية بسلطنة عمان ١٨٨٨ :

وقد افصح السيد فيصل - في بداية توليه الحكم - عن أمله في أن تستمر صداقة البريطانيين نحوه ، فتعهد بحماية رعاياهم ، وتحقيق مطالبهم . وبناء على نصيحة الراكه روس ، أرجى الاعتراف الرسمي بالسلطان الجديد قليلاً ، لكن دفع معونة « زنجبار » اليه لم يتوقف ، وفي التوصية باستمرار هذه المعونة ، اقترحت حكومة الهند ان تكون حكومة صاحبة الجلالة مسئولة عن جانب منها كما كان عليه الحال فيما مضى . ولكن لم يحدث اي تغيير في شروط المعونة .. وفي سنة ١٨٨٨ ، وفيما لم تكن العلاقات قد اتخذت شكلاً متماسكاً طلب السيد فيصل خلال انهماكه في عمليات استرداد قلعة عوالي - معونة سفينة صاحب الجلالة « تركوازي » في ساحل الباطنة ، لكن طلبه رفض ، وفي نفس الوقت تقريباً كتب كل من السيد عبدالعزيز و ابراهيم بن قيس إعلان عما اذا كان السيد فيصل ستكفل له حماية الحكومة البريطانية كما كانت مكفولة لايه السيد تركي ، ورد المقيم على خطابهما هذا رداً متحفظاً حاراً .

اعتراف الحكومة البريطانية رسمياً بالسلطان فيصل ابريل ١٨٩٠ :

وفي ربيع سنة ١٨٨٩ صدر الاعتراف رسمياً بسلطنة السيد فيصل من وزير الدولة البريطاني بناء على توصية المقيم العام وحكومة الهند ، لكن الراكه روس لدى وصوله الى مسقط وجد أخطاراً جديدة تتهدد

السيد فيصل من اقليم الشرقية ، فأجل اعلان الاعتراف البريطاني الذي كان الهدف الحقيقي لزيارته .. وقد اشار الى ظروف تأجيل اعلان اعترافه في تقرير لحكومة الهند . واخيراً .. في ٦ ابريل سنة ١٨٩٠ ، وفي مؤتمر حافل حضره اشقاء السيد فيصل وكل وجهاء مسقط أعلن الرائد روس للسيد فيصل اعتراف الحكومة البريطانية به سلطاناً لعمان ، وأطلقت سفينة صاحب الجلالة « لورانس » ٢١ طلقة للتحية ، ورد السيد فيصل بأن افصح عن رغبته العميقة في ان « ترشده نصائح الحكومة البريطانية في كل الشئون السياسية الهامة » ، وواعد بأنه « سيسلك المسلك الذي يضمن له استمرار صداقة ورضا صاحب السمو نائب الملك والحكومة البريطانية » .

المعاهدة التجارية البريطانية ١٨٩١ :

وكان اول عمل عهد به الى السلطان بعد الاعتراف الرسمي به هو توقيع معاهدة للصدقة والتجارة والملاحة لتحل محل المعاهدة التجارية لسنة ١٨٣٩ . وكان الرائد روس قد اقترح ابرام هذه المعاهدة على غرار معاهدة عقدت مؤخراً مع زنجبار .. لكنها اجلت منذ موت السيد تركي والى ان يتم الاعتراف رسمياً بالسلطان فيصل . وبعد موافقة حكومة الهند على الخطوط العريضة للمعاهدة وقعها كل من السلطان فيصل والرائد روس ثم رفعت الى السلطات العليا للتصديق عليها ، غير انها وجدت غير متفقة تماماً مع وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة ، فأعدت معاهدة جديدة بدلها وقعها المقيم والسلطان ايضاً في مسقط ، وتم هذا التوقيع على المعاهدة المعدلة في ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ، ثم صدقت في التالي . وقد تبين ان الرائد روس قد تصرف في امر المعاهدة المعدلة ايضاً كما لو كان مفوضاً تفويضاً كاملاً ، لكن هذا لم يكن الوضع بالضبط .. غير ان ذلك الخطأ الفني لم يكن مبرراً كافياً — من وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة لعدم تصديقها على المعاهدة . ولم يكن في المعاهدة الجديدة بعد

كبير عن روح المعاهدة القديمة التي اعلن انتهائها رسمياً ، ولكن اضيف اليها نص جديد يحظر على السلطان منع تصدير او استيراد اية سلعة ، كما نص على ضرورة موافقة الحكومة البريطانية على ضرائب الصادرات أما مدة سريان مفعولها فكان ١٢ سنة ، وتنتهي بعدها اذا وجه احد الطرفين للاختصاص انذاراً قبل ١٢ شهراً من تاريخ انتهائها .

القرار اعلان الحماية البريطانية على عمان ١٨٩٠ :

لقد كان للنشاط الاستعماري الفرنسي الذي ستحدث عنه طويلاً يد في المناقشات التي جرت سنة ١٨٩٠ في لندن بين وزارة الخارجية ومكتب الهند للبحث عن افضل الوسائل الممكن انتهابها لمنع تدخل الدول الاوروبية الاخرى في شئون عمان ، فاقترح مكتب الهند في البداية تدعيم النفوذ البريطاني في عمان بعقد معاهدة حماية على غرار المعاهدات التي عقدت مع مشايخ جنوب الجزيرة ، وسأقت حكومة الهند أدلة كثيرة على ان عمان كانت بالفعل تحت الحماية البريطانية .. وانه لا مبرر على الاطلاق لمعاهدة حماية معها .. من هذه الأدلة : تحكيم سنة ١٨٦١ ومعونة « زنجبار » والاهمية الفعلية لاعتراف الحكومة البريطانية بسلطين عمان وتدخل الحكومة احياناً في خلافات البيت الحاكم ، ونفي بعض المطالبين به او المتمردين الى الهند والعون المسلح الذي قدمته الحكومة مراراً للسيد تركي في ازمات عديدة .. ومفاوضات المعاهدة الهولندية من خلال المقيم البريطاني في سنة ١٨٧٧ وتزايد المصالح البريطانية القومية والتجارية في عمان .

اتفاق السلطان مع الحكومة البريطانية بشأن التصرف في الاراضي العمالية سنة ١٨٩١ :

ومن الناحية الاخرى فانه لما كان اعلان الحماية على عمان يناقض البيان الانجليزي الفرنسي لسنة ١٨٦٢ ، ولما كان من المتعذر الحصول على موافقة فرنسا بشأن سحب ذلك البيان في ذلك الوقت ، فقد فضلت

حكومة صاحبة الجلالة ان تختط منهجاً مختلفاً . فقد تم توقيع اتفاقية بين الحكومة البريطانية والسلطان بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٩١ - أي في اليوم التالي مباشرة على توقيع المعاهدة التجارية - تحم على السلطان وورثته وخلفائه الا يتصرفوا بالتنازل او الرهن او البيع او السماح باحتلال أي من أقاليم مسقط او عمان وتوابعها .. الا للحكومة البريطانية (١) .



حماية الرعايا البريطانيين في عمان ٠٠٠ الخ

١٨٨٨ - ١٨٩٤

أحداث متنوعة :

كان من السمات السيئة المميزة لمطلع حكم السيد فيصل اعتراضه الدائم على التعويض عن الخسائر التي تلحق بالرعايا البريطانيين .. لكن هذا الاتجاه لم يكن يبرز للعيان واضحاً او قوياً : ففي يوليو سنة ١٨٨٨ حين اعتدى بعض افراد من قبائل بني جابر على عدد من التجار الهنوك في بركة امر صاحب السمو بأن تأخذ العدالة مجراها ، وسجن عدد من المعتدين . وفي سنة ١٨٨٨ حاول السلطان ان يضع يده على قطعة ارض شاذرة داخل قلعة الخوجات او حبيهم في مطرح ، ولكن حين اكّد هؤلاء في سنة ١٨٨٩ ان كل شيء داخل اسوار قلعتهم ظل ملكاً لهم لا ينازغهم فيه منازع أكثر من قرن كامل ، تراجع السلطان عن مطلبه « احتراماً لرغبة الحكومة البريطانية » ، وفي سنة ١٨٨٩ وقعت بعض التهديدات والاعتداءات على تجار من الهنوك في صور ، ولكنهم لم يستطيعوا - في البداية على الاقل - ان يحصلوا على تعويض عما اصابهم من اضرار .

(١) النص الكامل لهذه المعاهدة موجود في الملحق الرابع لهذا الفصل .

حريق خابورة ١٨٩١ :

أما أول خلاف جدي حول التعويضات فنشأ بسبب حريق أشعل عمداً في سوق خابوره وبلغت خسائر التجار البريطانيين فيه وفق تقديرات لاحقة ١٢,٧٣٩ روية ، وثبت ان هذا الحريق الذي أضرم في ليلة ٢٤ فبراير سنة ١٨٩١ كان نتيجة نزاع بين الحوامد والسوالم من قبيلة الحواسنة ، فالجماعة الاولى كانت تطالب الثانية بتصيب من ايجار المحلات في السوق ، وكان واضحاً ان هذه النيران قد اشعلها افراد من الحوامد رغم ادعاء السلطان بأن الامر كان من قبيل الصدفة . ولم يلق السلطان بالا لمطلب التعويضات الا بعد ضغط واضح عليه ، وقام بعدة محاولات لجمع ثلث الغرامة المستحقة من السوالم - الذين كانوا ابرياء بالفعل - لكنه تخلى عن تعسفه بهم بضغط من المقيم السياسي . وظلت القضية معلقة بسبب موقف السلطان أكثر من سنتين حتى سويت سنة ١٨٩٢ . وخلال فترة تعليق القضية حاول بعض الساخطين من الحواسنة منع التجار الهنود في خابورة من استئجار بحارة للعمل في قواربهم .

حادثة السفينة خيوه :

وفي سنة ١٨٩٣ حين كانت السفينة « خيوه » تحمل حجاجاً من الهنود الى جده ، أطلقت عليها النيران خارج مرباط في ظفار فأرسل السلطان باخرة زنجبار « افوكا » التي كانت وقتئذ في مسقط الى مكان الواقعة لفوث البحارة والمسافرين المنكوبين . واعترفت حكومة الهند بمسلكه الحميد حيال الموضوع وبمساعدة الشيوخ المحليين وقدمت له ولهم هدايا مناسبة .

اعادة بناء الوكالة البريطانية في مسقط ١٨٩٠ :

وفي ١٨٨٩ - ١٨٩٠ اعيد بناء الوكالة البريطانية في مسقط وكانت تشغل بناء قديماً متداعياً . وتكلفت عملية البناء مبلغاً اجمالياً قدره ٨٧ الف روية ، واعيد شغلها في يوليو سنة ١٨٩٠ ، ثم خصص مبلغ ٢٠٠٠ روية لشراء الاثاث الضروري لها فيما بعد .

ثورة سنة ١٨٩٥

أسبابها :

كانت الاسباب الرئيسية لثورة ١٨٩٥ والمهجوم على مسقط مما ستتناوله الآن هو اولاً تخلي صالح بن علي عن مساندة السلطان ، وسخط بعض قبائل الحناوية على نظام الحكم القائم بسبب موقف صالح المذكور ثم ضعف مركز السيد فيصل عسكرياً وسياسياً ، وعلم تجديد حماية الحكومة البريطانية التي كانت مكفولة لايه السيد تركي .

تواطؤ سلطان زنجبار في الثورة :

ومع ان هذه الاسباب ذاتها كافية لتفسير اندلاع الثورة الا انه ما من شك في أن دوافع اضافية وتوجهات معينة قد جاءت من زنجبار ، فحين تولى السيد فيصل حكم عمان ، كان عمه خليفة بن سعيد هو سلطان زنجبار . وقد أفصح خليفة عن تأييده للسيد فيصل بهدية قدمها اليه في اوائل سنة ١٨٨٩ قوامها ٢٠٠ بندقية ، وزنة ٦٠٠٠ رطل من البارود واللخائر . ثم خلف هذا السلطان أخوه علي بن سعيد الذي ظل مدة ثلاث سنوات ، ابتداء من سنة ١٨٩٠ . لا يفصح عن نوايا عدوانية تجاه عمان . وحين مات علي بن سعيد في مارس سنة ١٨٩٣ آلت سلطة زنجبار الى ابن شقيقه حمد بن ثويني ، الذي قضى سنوات حياته الاولى في عمان .. والذي كانت له مصالح قوية وصلقات كثيرة في الارض التي ولد بها . وفي يناير سنة ١٨٩٤ بدأ فيض من عرب عمان يتدفق على زنجبار .. وبينهم من يوحى للسلطان حمد بأن يستولي على عمان . وكان من بين هؤلاء الزوار العرب عبدالله بن صالح بن سعيد والشيخ محسن بن عمر وكلاهما من قبيلة حرث ، وايضاً حمود بن سعيد الجحافي قاطع الطريق المشهور . وقد وصل هؤلاء الى زنجبار في فبراير سنة ١٨٩٤ وروى البعض عنهم انهم زاروا السيد عبدالعزيز في منفاه ببومباي وهم في

طريقهم الى زنجبار ، وانهم جاءوا يعرضون على حمد سلطنة عمان ،
وصدرت التعليمات للقنصل البريطاني العام في زنجبار - مسر كراكتول
بضرورة تحذير السلطان حمد من الانصياع لتلك المؤامرة والتورط فيها .
وفي مايو عاد عبدالله بن صالح ومحسن بن عمر وحمود الجحافي الى
مسقط ، وتأكد ان عبدالله وشيخاً آخر من بني حرث قد تلقيا - لدى
عودتهما - ثلاثة مدافع ميدان و ٣٠٠ برميل من البارود هدية من سلطان
زنجبار . ومرة اخرى صدرت تحذيرات من حكومة الهند لهذا السلطان
بما يمكن ان تؤدي اليه مثل تلك الهدايا ونصح بالألا يقدم للضيوف العمانيين
في المستقبل سوى الهدايا المعتادة من السيوف والخناجر والثياب الا اذا
طلب السيد فيصل منه شيئاً بالتحديد . وفي العام التالي حين برزت
مشكلات مالية لحمد اشارت السلطات البريطانية في زنجبار الى ان
بعض السبب فيها يعود الى اسرافه في القبيض على عرب عمان .

تحركات مرية لصالح بن علي ١٨٩٤ :

وفي اكتوبر سنة ١٨٩٤ ، بعد عودة عبدالله بن صالح بعدة شهور ،
تحرك صالح بن علي متجهاً الى صمد متعللاً بقض خلافات كانت ناشئة
بين قبائل الحبوس والزكاونة والورود هناك ، ثم سمع عنه بعد ذلك
انه كان يتحرك بقوات كبيرة لمعاقبة بني شحيم في وادي ديمه ، وفي
نفس الوقت تقريباً تقدم واحد من ابنائه بقوات لا يستهان بها نحو وادي
طابن ، وفي الوقت الذي كان صالح فيه منهمكاً في تلك التصرفات قامت
قبائل الغفارية المسيطرة على ممرات اقليم الشرقية باغلاقها في وجه القوافل
المتقدمة نحو مسقط وقبض السلطان على اثنين من ابناء مشايخ الغفارية
وجدهما في مطرح وامر بالقائهما في السجن .. لكنه رفض ان يرى فيما
عملته تلك القبائل اي دليل على الخروج عن طاعته لحساب صالح بن
علي . وحين فتحت هذه الممرات ثانية في نهاية نوفمبر امر باطلاق سراح

ذلك الشاين استجابة لطلب شيخ القبيلة ، وفي ديسمبر حدث شغب دموي في نزوى بن بني حنه وبني ريام من أهل المدينة .. وارسل صالح ابن علي في الشهر التالي ابنه عبدالله للتوسط بين بدر بن هلال وسليمان بن سيف شيمخي الجماعتين المتنازعتين واستطاع في النهاية ان يعقد بينهما صلحاً مدته ستة اشهر .

الاستيلاء على مدينة مسقط خيانة وعلي حين غرة ١٣ فبراير ١٨٩٥ :

ومن نزوى سار عبدالله بن صالح الى مسقط متظاهراً بأنه يبغى مناقشة شئون نزوى مع السلطان . والتقى به السلطان آملاً ان يؤدي ذلك اللقاء الى اعادة سيطرته على نزوى . ووصل عبدالله الى مسقط في ١١ فبراير ومعه محسن بن عمر الذي كان رفيقه في زيارته لزنجان . وفي اليوم التالي ظهر حمود الجحافي شريكهما في رحلة زنجان ومعه كل من الثلاثة جماعة مسلحة صغيرة . وبعد ان التقى بهم السلطان في مساء ١٢ فبراير ، ارسل اليهم مبلغ ١٢٠٠ روبية نقداً الى جانب الهدايا التي تبغى انتهاء مهمتهم وضرورة عودتهم ، لكنهم بقوا في المدينة لم يرحلوا . وبعد ان هبط الظلام ، بدأ عدد من اتباعهم يتسللون وافدين الى داخل المدينة ، وأثارت هذه الاعمال شكوك جند السلطان من الحضارة والوهابيين ، فأسرعوا لتحذير سيدهم ، لكن هذا رفض ان يكون ضيوفاً ممن ينتهكون حرمة شرف الضيافة العربي وهاجمونه . وحوالي الساعة الرابعة من صباح ١٣ فبراير استطاع البدو مباغتة ، ان يسيطروا على ابواب المدينة ، ويفتحوها ليتدفق منها عدد كبير من انصارهم كانوا ما يزالون في الروى . وحوصر منزل سيف بن بدر قائد جند السلطان ، كما قاموا بمهاجمة القصر الجديد ، وحاولوا ايضاً شق طريقهم الى القصر القديم الذي كان به السلطان لقتله . وبعد ان دافع السلطان عن نفسه دفاع المستميت استطاع الحرب ومعه زوجته وشقيقته عبر اسطح البيوت المجاورة حتى وصلوا الوكالة البريطانية ، ومنها انتقلوا الى قلعة جلالي .. وفي نفس الوقت استطاع شقيقه ان يهرب الى قلعة ميراني .

اجراءات لحماية الرعايا البريطانيين :

واتخذ الوكيل السياسي البريطاني فوراً ما يمكنه من الاجراءات لحماية ارواح وممتلكات الرعايا البريطانيين قدر الامكان ، فوجه الرائد هيز سادلر خطاباً الى عبدالله قائد المتمردين يحمله شخصياً مسئولية أية أضرار تقع ، وعلقت هويات الجنسية على ابواب منازل التجار الهندوك في مسقط ، وسلم علم بريطاني لخوجات مطرح كي يرفعه فوق قلعتهم ، واستدعى حرس المدفعية الهندية ليدافعوا عن الوكالة البريطانية .

أعمال أخرى في ١٣ فبراير :

وفي نفس الوقت بذل انصار السلطان جهوداً مستميتة لاستعادة القصر بدعم من نيران المدفعية الثقيلة والخفيفة من قلعة جلالى وبيت السيد فهد . ودار العوائد .. لكن محاولاتهم فشلت ، وبعدها تلقى هيز سادلر رسالة من المتمردين يقترحون فيها اتخاذ اجراءات اضافية لمزيد من حماية الرعايا البريطانيين في مطرح التي كان ينتظر وصول الشيخ صالح اليها بعد قليل . ورد الوكيل على المتمردين بقوله انه يحملهم ايضاً مسئولية الاضرار في مطرح وفي مسقط على السواء . وفي المساء أصبح المتمردون الذين لم يكن عددهم في البداية يتجاوز ٣٠٠ رجل يسيطرون تماماً على المدينة وابوابها .. بينما ظل السلطان يسيطر على الحصون الرئيسية في الميناء ، وعلى برج في الجنوب الشرقي من سور المدينة ، وعلى كل المنازل المغلقة على التلال المجاورة لها . واعلن قادة الثورة - الذين كانوا يسيطرون على رجالهم سيطرة محكمة والذين منعوهم من السلب والنهب - أنهم ما جاءوا ليقتصبوا شيئاً ، لكنهم جاءوا ليضفوا على عرش عمان حاكماً قوياً يستطيع ان يفرض هيئته واحترامه على البلاد كلها .

وقائع يوم ١٤ فبراير :

وفي ١٤ فبراير ، وصلت باخرة البريد التابعة لشركة الهند البريطانية للملاحة البحرية ، ولم يسمح للمسافرين بالتزول في مسقط . واقلعت السفينة نفسها مباشرة الى شاهبار ومعها برفقة من الوكيل السياسي يبلغ المقيمة هناك بما حدث في مسقط ويطلب العون البحري . وطلب السلطان ارسال باخرة الى صور لجلب تعزيزات من رجال القبائل المواليين له في ذلك الميناء ، لكن الرائد سادلر رفض طلبه استسماً بموقفه الحيادي الكامل ، اذ ان الثوار كانوا يسيطرون على المدينة سيطرة تامة ، وتحت رحمتهم ارواح وممتلكات الرعايا البريطانيين . وقضى المتمردون اليوم في تدمير قصور السلطان ، وعقد المزايدات لبيع الاشياء التي لم تدمر فيها . وابتاع تجار الهند البريطانية جانباً كبيراً من هذه الاشياء واحتفظ بها لصاحب السمو . وفي نفس اليوم تلقى الوكيل السياسي خطاباً من عبدالله حاول فيه انشاء اتصال بين مصالح الثوار ومصالح البريطانيين ، وأوضح لتحقيق رغبات البريطانيين ، ورد الوكيل بأن المطلوب فقط هو تأمين ارواح الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم .

وقائع يومي ١٥ الى ١٧ فبراير :

وفي الصباح الباكر من ١٥ فبراير شوهد علم المطوعة الابيض يرتفع فوق قصر السلطان ، وفي ١٦ فبراير كان الثوار على وشك التقدم نحو الحي الذي تقع فيه الوكالة البريطانية ليتسنى لهم احكام محاصرة قلعة جلالي ، لكنهم عدلوا عن عزمهم استجابة لنصائح الوكيل البريطاني . ووصلت اولى امدادات السلطان في صبيحة ١٧ فبراير وهي فرقة من بني جابر من طوى ، وتلقى الثوار في نفس الوقت ايضاً تعزيزات ضخمة ، وفي نفس اليوم اجتمع زعيم الثوار محسن بن عمر بالرائد سادلر وشرح له ان الامر كان حركة اجماعية من الحناوية لخلع السلطان .. فان قبائل

عمان لا تطمع في شيء أكثر من صداقة الحكومة البريطانية وتعزيزاتها ، وبعد ظهر نفس اليوم ، زار الوكيل السياسي السلطان الذي سأله ان كان يستطيع التوسط بينه وبين الثوار قبل ان يعم الخراب في المدينة ، وعمن سيعتبر مسئولاً عن الخسائر التي سيصاب بها المحايدين من الناس لو جازف السلطان بترك القلعة وحاول استرداد المدينة بالقوة . وعن السؤال الاول اجاب الرائد سادلر بأنه يكون سعيداً لو ساطته بين الطرفين حين يحين وقت الوساطة ، لكن الثوار لم يفصحوا بعد عن اية رغبة في التهاون ، وعن السؤال الثاني اجاب سادلر بأن حكومة البلاد مسئولة عن ضمان الامن للجميع ، وانه رغم انه حمل الثوار منذ البداية مسئلة اية خسارة تحدث ، الا ان الموقف الآن قد تغير ، فهم قد حافظوا على سيطرتهم على المدينة لمدة خمسة ايام كاملة دون ان يخلدوا أي اعتداء على الاطلاق على الناس . وفي وقت متأخر من مساء نفس اليوم اعلن عبدالله وصول ابيه صالح بن علي ومعه قوات كبيرة ، كذلك وصل سعود بن عزان من رستاق ، وكان يدعي بأنه زعيم الثورة . ولم يدخل الثوار الى مطرح حتى ذلك الحين لقلة عدد قواتهم .

وصول المقيم السياسي البريطاني ١٨ فبراير :

وفي صبيحة ١٨ فبراير قام السلطان بهجوم فاشل على الباب الصغير . ودار قتال عنيف في شوارع حي التجار الهنود ، وبعدها مباشرة وصلت سفينة صاحب الجلالة « سفنكس » .. وطلب الوكيل السياسي من الثوار قبول هدنة مدتها عدة ساعات فقط ، ينقل خلالها الرعايا البريطانيون الى المكلا .. ما عدا الاوربيين منهم فيبقون على ظهر السفينة « سفنكس » او في مبنى الوكالة البريطانية . وبعد ظهر نفس اليوم وصل الرائد ويلسون المقيم البريطاني العام في الخليج على ظهر سفينة صاحب الجلالة « لورانس » وتولى تصريف الامور السياسية .

وقائع الفترة من ١٩ فبراير الى اول مارس :

وفي ١٩ و ٢٠ فبراير ظل رجال السلطان يطلقون النيران بشكل غير منتظم ، واستطاعوا ان يسيطروا على المنطقة الواقعة شرقي البوابة الشرقية لدار العوائد ، وجرح جندي هندي من حرس الوكالة البريطانية من طلقة طائشة . وبدأت الشكاوى من سلب جنود السلطان للتجار الهنود وكان منظم البخانة من بني بو علي و قبيلة راسب . واصدرت السلطات البريطانية تحذيراً لشييوخهم بأنهم اذا لم يسيطروا على هؤلاء الجنود سيطرة كاملة فسيستولي البريطانيون على القوارب التي جاءوا بها من صور ويدمروها . وفي ٢٣ فبراير وصل حمود بن عزان - شقيق سعود - من الروى ، وللمرة الاولى حدث بعض النهب من جانب الثوار ، وفي ٢٤ جاءت قوات كبيرة من آل وهيبه كامدادات لصالح ابن علي في الروى ، وكان ثمة دلائل تشير الى ان هذا التمرد قد امتد كصراع بين الخناوية والغفارية في جميع أنحاء عمان . وفي ٢٥ فبراير استطاعت قوات السلطان ان تعيد احتلال بوابة الماء برج في منتصف المسافة بينها وبين الباب الكبير ، ثم استطاع بنو بو علي ان يتقدموا أيضاً حوالي ٥٠ ياردة . وفي ٢٦ فبراير ارسل السلطان رداً يتملص فيه من الاجابة على اسئلة المقيم البريطاني فيما يتعلق بخطة عمله ، واشتعلت النار في قارب العقيد جيا كان طبيب الوكالة - ربما عن طريق الخطأ - واستولى انصار السلطان على معبد الهندوك القائم وسط المدينة ، ولم تحدث أحداث هامة في باقي ايام شهر فبراير . وفي ١ مارس قتل عامل من عمال الوكالة البريطانية بطلقة طائشة ، وخلال هذه الاشتباكات غير الحاسمة وصلت سفينة صاحب الجلالة « برامبل » الى مسقط .

رجوع التمرديين الى حكومة الهند ٢ مارس :

وفي ٢ مارس وضح ان الامور قد تجمدت على هذا النحو ، فقد فقد الثوار قدرتهم على الهجوم ، بينما ظل انصار السلطان يتوقعون شن هجوم شامل عليهم . وتجدد نهب ممتلكات الرعايا البريطانيين ، وحدثت

مقابلة هامة في ذلك الوقت بين المقيم البريطاني والوكيل السياسي من جانب ، ومحسن بن عمر وشيخ آخر من بني حرث من الجانب الآخر . ويبدو ان هدف المتمردين كان مناقشة الوضع القائم . وقال شيوخ الثوار لانهم يمثلون كل قبائل الحناوية في عمان ، وان تغيير الحاكم القائم امر يرغب فيه الجميع ، وقالوا ايضاً انهم رغم صلورهم في ذلك عن رأيهم الخاص فهم يريدون ان يعرضوا سلطنة عمان على حميد بن ثويني سلطان زنجبار ، وهم يعرفون ان هذا صديق للحكومة البريطانية في حين ان السيد فيصل ليس كذلك ، وانه اذا لم يتم ذلك فهو يودون ان يكون على عرش عمان واحد من ابناء عزان بن قيس . اما بشأن الشكاوى التي تكررت عن السلب والنهب ، فقد اعترف مشايخ الثوار بمسئوليتهم وقالوا انهم لم يعودوا يسيطرون على رجالهم سيطرة كاملة بعد ، وقالوا ايضاً ان صالح بن علي - وهو ثري موسر - يستطيع ان يدفع التعويض اللازم . ورد المسئولون البريطانيون على ذلك بقولهم انه ليس مؤكداً ان كل الحناوية في عمان يؤيدون الثوار ، وانهم لا يمثلون الغفارية اصحاب الاكثرية في البلاد ، وان عملهم في اشاعة الاضطراب في البلاد وابقاع الحسائر بالمصالح البريطانية لا بد ان تنظر اليه الحكومة البريطانية نظرتها الى امر خطير ، هذا وقد لبي طلب الشيوخ المذكورين بالابراق بوجهة نظرهم الى حكومة الهند .

تقاعس السلطان ٣ مارس :

وفي ٣ مارس أبلغ المقيم حكومته بتقاعس السلطان ، الذي أخطه الى التناقل رغم تحسن مركزه وتزايد قواته وأشار المقيم ايضاً الى استحالة اجلاء الثوار عن المدينة باستخدام مدافع البحرية دون احتمات تدمير رهيب بها ، وصدرت التعليمات للمقيم - رداً على ذلك - بالآلا يقدم اية مساعدة للسلطان في اجلاء الثوار .

هدنة تنتهي بالفرع ٤ - ٦ مارس :

ونتيجة تجديد الشكوى من اعمال السلب والنهب ، اقترح المقيم عقد هدنة مدتها ثلاثة ايام ، وتم بالفعل عقدها من ٤ الى ٦ مارس ليتمكن خلالها نقل تجار الهند البريطانية وبضائعهم الى المكلا ، قبل ان يحدث مزيد من التدمير . وخلال ٤ و ٥ مارس استمر نقل البضائع ، ولكن في ظل تزايد التحرش من جانب المتمردين . وفي ٦ مارس ساد فزع شديد ، وعاد كل رعايا الهند البريطانية الى خور المكلا ، ورفض السلطان - رغم تحذير السلطات البريطانية له وتحملها لاياه مسئولية ما يحدث - ان يسمح بمد الهدنة حتى لنقل ما تبقى من ممتلكات الهنود ، وفي ٧ مارس تجددت الاشتباكات مرة أخرى .

ابلاغ اوامر حكومة الهند للثوار ٧ مارس :

وفي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٧ مارس ، تقدم العقيد هيز سادلر ، بعد ان تم وقف اطلاق النار لفترة قصيرة ، في قارب اتجه به الى دار العوائد البحرية حيث التقى بصالح بن علي شخصياً وابلغه رد حكومة الهند على عروض مشايخ بني حرث . وجاء فيه ان مسألة توحيد عمان وزنجبار خارجة عن موضوع النقاش ، وان ممتلكات الرعايا البريطانيين يجب احرامها ، والا فستخذ الحكومة من جانبها اجراءات رادعة لحمايتها . واعترف الشيخ صالح بمسئوليته عن الخسائر التي تسبب فيها الثوار ووعده بدفع التعويضات عنها كاملة ، وطلب في نفس الوقت نقل بقية ممتلكات البريطانيين التي كانت ما تزال في المدينة ، لكنه ابلغ استحالة تنفيذ ذلك في تلك الظروف خاصة وان ارواح الرعايا البريطانيين لم تعد في مأمن من البلو الغزاة . وفي نفس اليوم تقدم السلطان يطلب عون المقيم لطرد المتمردين من مسقط لكن طلبه رفض حسب اوامر حكومة الهند التي سبق ذكرها .

انسحاب الثوار وعودة السلطان لاحتلال المدينة ٩ ، ١٠ مارس :

وفي ٨ مارس حدث مزيد من النهب والسلب ، واختير آ في ٩ مارس تم عقد الصلح بين الطرفين .. على ان يدفع السلطان للمتمردين مبلغ ١٢ الف روية ، كما وعد بالعمل على ازالة اسباب التمرد ، واستمرار السماح لاسرة رستاق بالبقاء فيها . وانسحب الثوار عن مواقعهم في صخب وهياج كبيرين ، ودمروا اشياء كثيرة ، واشعلوا النار في اماكن عديدة من المدينة أثناء انسحابهم . وفي ١٠ مارس اقتحمت قوات السلطان المدينة ، وبجهد شديد ، وباستخدام آلات اطفاء الحرائق التابعة للوكالة البريطانية ، امكن تلافي حريق رهيب كان يتهدد بتدمير المدينة كلها . ولم يعد التجار الهنود من مكلا لمدة ايام عديدة خوفاً من رجال القبائل « الموالين » كما كانوا يسمون .. والذين لم يكن لدى السلطات من المال ما يكفي لدفع رواتبهم ولا من القوارب ما يكفي لاعادتهم الى بلادهم .

وفي ١٣ مارس وصل الطراد الفرنسي « تود » من مرساء في أوبوك حيث كان تلقى الاوامر بالتحرك الى مسقط فيما كان الثوار محتفظين بزمام المبادرة فيها . وخلال الاضطرابات التي كانت تحدث في العاصمة ، هاجم قاطع الطريق كورتا مدينة القريات حيث تضرر اثنان من الرعايا البريطانيين بما قيمته ١٠٠٠ روية من ممتلكاتهما .

القبائل المشتركة في التمرد وأسبابه :

وكانت اهم القبائل التي اشتركت في هذا التمرد الى جانب الثوار قبائل حرث والحبوس مع توابعهما من آل بورشيد وبعض افراد من زكوان - ومارود الى جانب بني بطاش والعواقر من اقليم عمان وبني رواحه والرباويه والخواوية من وسط واسفل وادي سمائل لا سيما من كان من هؤلاء من فنتجة والخواص ، ونضيف اليهم بني نعمان والشروج

والقوارص وايضاً سكان وادي رستاق وعدداً من أهالي الحضرة وغيرها من اماكن الباطنة . وقبل نهاية التمرد بلغ عدد الثوار في مسقط حوالي ٢٠٠٠ رجل ، وعدد أنصار السلطان ضعف هذا العدد ومن انصار السلطان قتل ٤٠ رجلاً وجرح ٦٠ ، وقلبت خسائر الثوار بشمانين قتيلاً وثمانين جريحاً .



تاريخ عمان الداخلي من التمرد الى الشقاق مع بريطانيا العظمى ١٨٩٥ - ١٨٩٨

لا شك ان صدمة القبائل الساخطة وشيوخها قد هبطت هبوطاً واضحاً نتيجة فشلها جزئياً في هذا التمرد ، كذلك اصبحت ايضاً هيبة السلطان الذي عجز عن القضاء التام على التمرد . وباستثناء اقليم ظفار الذي كانت سلطة السلطان بعيدة عنه تماماً في سنة ١٨٩٥ حتى سنة ١٨٩٧ فقد ظلت عمان لا يتهددها اي اضطراب داخلي خطير طوال السنوات الاربع التالية . وعلى اية حال ، فقد ظل السلطان فترة طويلة يعاني من الحاح المشايخ الذين تجمعوا من كل مكان لا سيما من صبور وسمائل في المطالبة بنصيبهم في مقابل ما يزعمون أنهم قلموه من خدمات وهمية او حقيقية للسلطان خلال الازمة .

اضطراب في ازكي ١٨٩٥ :

وفي يونيو سنة ١٨٩٥ حدثت في لازكي متاعب من نوع الاضطرابات الموسمية المعتادة بين اليمينيين والترزايين هناك ووقف الى جانب اليمينيين ، كالعادة دائماً ، جيرانهم بنو ريام ، والى جانب الترازايين بنو رواحه . لكن السيد محمد ، الشقيق الأكبر للسلطان ، استطاع أن يعقد الصلح بين الطرفين بسرعة ، وكان صاحب السمو قد وسطه بين المتنازعين .

السلطان يستعيد نزوة ١٨٩٥ :

وفي نوفمبر ١٨٩٥ اغتال بنو شقاييل بلر بن هلال في نزوة ، وانتدب السيد فيصل ، وكان يعرف المكان وهو والٍ عليه قبل ضياعه في عهد والده ، خادمه وموضع ثقته سليمان بن سويلم ، وكان حينذاك في اجازة بظفار ، ليستولي على نزوة باسمه ، واستطاع هذا ان يشتري المكان بثمن بخس من المسيطرين عليه ، وان يضع فيه حامية باسم السلطان .

قتل صالح بن علي قتلة عنيفة ١٨٩٦ :

وفي مايو سنة ١٨٩٦ استغل صالح بن علي فرصة السخط الذي شاع بسبب فرض جانب من ضرائب العفو عن التمرد على الغفارية ، مما سنشرحه لاحقاً بالتفصيل ، فأغرى بعض بني جابر في وادي سمائل بالاشتراك مع بني رواحه في الهجوم على سبجا الخاضعة لأنصار السلطان من بني جابر والحضارمة ، وتولى هو بنفسه مسرح الاحداث في عمان ، وقد تكفلت رصاصة طائشة بأن تضع - في سبتمبر ١٨٩٦ - حداً لحياته التي تجاوزت خمسة وسبعين عاماً قضى أكثر من ثلاثين منها يتأمر على مسرح الحياة السياسية في عمان . وكان دائماً يعارض السلطان القائم طامحاً لاعلى السلطات والمناصب . ومن الحق ان نقول ان ابنه عبدالله قد خلفه في هذا السبيل ، لكنه لم يبق على قيد الحياة سوى فترة قصيرة بعد الخيانة الاخيرة التي قام بها في مسقط . وكانت حياة حمود الجحافي ايضاً تقترب من نهايتها .

حملة فاشلة للسلطان على بني رواحه ١٨٩٦ :

وانتهز السلطان فرصة الاضطراب الذي حدث عقب موت صالح ، وجهز حملة على بني رواحه واستطاع بالغاء الضريبة المفروضة عليهم أن يكسر التحالف القائم بينهم وبين بني جابر ، لكن حركته كانت بطيئة كل البطء . وحين وصل حشد جنوده الذي يتكون من عدة آلاف الى مكان بالقرب من العلو رفض الجنود ان يقاتلوا ، فاضطر السلطان الى التراجع الى مسقط ، ولم يحقق شيئاً سوى انه أنفق مبلغ ٦٠ الف روبية لم يجمعها الا بشق النفس .

الاضطرابات في نخل ١٨٩٦ - ١٨٩٧ :

وفي يونيو ١٨٩٦ حدث اضطراب في نخل اخمده السلطان بنفسه على رأس عدة مئات من رجاله ، ولكن الاضطراب تجدد في نفس موعده من العام التالي ، وفي هذه المرة استطاع والي بركة ان يخمّد الاضطراب دون عون احد .

أحوال رستاق ١٨٩٥ - ١٨٩٨ :

وفي ديسمبر ١٨٩٥ تقدم سعود بن عزان من رستاق الى صحار على رأس جيش من آل سعد والحواسته والمقابيل وبني نعيم ، لكن قوة من ١٢٠ رجلا ارسلها السلطان عن طريق البحر لتعزيز قوات والي صحار استطاعت ان ترده عنها . وظلت الاحوال هادئة في رستاق حتى موت ابراهيم بن قيس في مايو سنة ١٨٩٨ وحينذاك قام سعود بن عزان بدعم من شيوخ رستاق بالاستيلاء على الحصن الرئيسي فيها غدرآ وخيانة ، وارغم سعيد بن ابراهيم بن قيس على اللجوء الى حازم حيث حاصره فيها بعد قليل . ولم يكد السيد فيصل يسمع هذه الانباء حتى سارع بارسال سليمان بن سويلم لمساعدة سعيد ، وتم رفع الحصار عن حازم ولكن حين بدأ سليمان في التهيؤ للتقدم نحو رستاق تجمع حشد من بني رواحه وغيرها من قبائل الشرقية وبدأ السير نحوها . وفي نفس الوقت ايضاً بدأ آل سعد - يتحركون ، وكانوا حتى ذلك الوقت يرقبون الاحداث دون ان يشتركوا فيها . وتوقف مشروع الحملة الى رستاق ، في حين بدأ الاعداء هجوماً مضاداً على املاك السلطان في الباطنة لولا ان موت الخائن حمود بن سعيد الجحافي الذي كان بين المحرضين عليه ادى الى وقفه .

الاحوال في صور ١٨٩٨ :

أما الاضطرابات في صور حيث كانت الوكالة الفرنسية تشجع السكان على التخفيف من سيطرة السلطان ، فكانت ترجع بشكل اساسي الى التصرفات المجردة من اللياقة لسليمان بن سويلم المتعجرف . .

فقد أمضى هذا الرجل المسئول اسبوعاً في صور أثناء استدعائه من ظفار في مارس ١٨٩٨ ، وقال لشيوخ المدينة باختصار انه في المستقبل لن يحترم نظام الخضر لانهم يستولون استعماله . وحين سافر الى مسقط ترك ابنه وهو صبي في الثانية عشرة من عمره مسئولاً عن صور ، وترك له تعليمات بأن يبني حصوناً تتحكم في امداد المدينة بالمياه ، وتتحكم أيضاً في طريق القوافل من الميناء الى داخل البلاد . وفي مايو ذهب وفد يمثل كل بطون بني جنباه في صور لمقابلة السلطان في مسقط ، لكن هذا لم يصغ لشكاوهم ، وبعدها افلحت نصيحة من عبدالله بن سالم التميمي في توقف العمل في بناء القلعة الجديدة ، لكن السلطان ظل على اصراره على تنحية ابن سليمان عن ولاية صور . واخيراً وحوالي نهاية سبتمبر ، حاصرت قوة من الرجال معظمها من بني جنباه وبني بو علي وبني راسب القلعة القديمة التي يشغلها ممثلو السلطان ، ثم قاموا في ٤ أكتوبر بهجوم عليها ، فاستسلمت لهم الحامية بعد دفاع لم يدم طويلاً .. وانسحبت الى مسقط ، وفي نهاية السنة ارغم بنو جنباه على قبول حاكم جديد وحامية جديدة باسم السلطان . ولكن حين جاء هذا الحاكم الجديد .. لم يجد بالقلعة شيئاً سوى الاسوار ، وقد تم الاستيلاء على سلاحها كله .



الادارة في عهد السلطان ١٨٩٥ - ١٨٩٨

الاصلاحات العسكرية :

بعد انتهاء هذا التمرد بدأ السلطان يتخذ اجراءات جديدة لتعزيز دفاعات مسقط ومطرح وكان قد اهملها طويلاً .. فأمر بتشييد ١٢ مدفعاً في قلعة براني وخمسة مدافع في قلعة جلالى ، كما امر ايضاً باعادة ٤٠ حارساً اфриقياً كانوا يقومون بحراسة ابيه الى عملهم ، وسلاح حرس قصره بالمدافع الخفيفة ، وأمر باستيراد المدافع الخفيفة والبارود من إنجلترا .

السوزراء :

كما قام السلطان ايضاً بتغيير وزرائه في أعقاب التمرد ، ففي سنة ١٨٩٦ وقعت في يده بعض خطابات كان الوزير محمد بن عزان قد ارسلها في نطاق المؤامرة الى صالح بن علي عن طريق زنجبار . وحين ووجه الوزير بذلك عجز عن انكار جرمه ، فأمر السلطان بسجنه حتى افتدى نفسه بمبلغ ٢٠ الف روبية فأطلق سراحه على ان ينفي الى شرق إفريقيا ، وخلفه محمد بن سعيد الذي سبق ان كان وزير السيد تركي .

غيرهم من الموظفين :

وكان اكثر الحكام المحليين كفاءة و إخلاصاً للسيد فيصل هو رشيد ابن عزان الذي ظل واليه على حصن سمائل ، وكان ثمة ايضاً سليمان بن سويلم وكان عبداً لمسعود مخلصاً لكنه متهور ، وكان اقليم ظفار هو مسرح نشاطه ، لكنه خدع السلطان في نزوى وحازم ايضاً كما ذكرنا .

حدود نفوذ السلطان :

وخلال الفترة التي نتعرض لها الآن ، كان نفوذ السلطان المباشر لا يصل الى ابعد من مسقط ومطرح وفي الباطنة حتى شرقي مصنعه ، ومدن الساحل الرئيسية حتى غرب مصنعه . لكن نفوذه كان اقل في نخل ووادي معول ووادي طوى ، ووادي سمائل وبعض الاماكن الاخرى كصبور على الساحل جنوب شرقي مسقط . وحين استرد السلطان نزوى زاد نفوذه في اقليم عمان الذي كان يسيطر فيه على ازكي من قبل . وكان السلطان في ذلك الوقت كما سنرى لاحقاً بحاجة الى المال ، وسرعان ما راحت ديونه تراكم باستمرار .



انتعاش النفوذ الفرنسي في عمان ١٨٩١ - ١٨٩٨

حلف بين فرنسا وروسيا :

قبل هذه الاحداث يزمن غير بعيد تحالفت فرنسا وروسيا للعمل على تخفيف النفوذ البريطاني في منطقة الخليج ووضع سياسة مشتركة لنفوذهما فيها ، كما سنشير لذلك لاحقاً . وقد وقع عبء مواجهة النفوذ البريطاني في عمان على عاتق فرنسا كما اشتد هذا الصراع الدولي بعدها وان لم يظهر منه للعيان الا القليل .

احتجاج فرنسي في صدد عمان ١٨٩١ :

ففي سنة ١٨٩١ ، شكى السفير الفرنسي في لندن ، كنتيجة واضحة لسوء فهم ظروف تولي السيد فيصل في مكان ابيه ، واستبعاد عمه عبدالعزيز ، وشقيقه الاكبر محمد ، من ان نظام وراثه السلطنة في عمان غير بأوامر من حكومة الهند . ورغم ان هذه الشكوى كشفت عن جهل واضح بمخاتق الموقف ، الا انها كانت تشير الى تجدد الاهتمام من جانب فرنسا بعمان .. بعد فترة انقطاع دامت أكثر من ثمانين عاماً .

مناقشة في مجلس النواب الفرنسي ١٨٩٣ :

وتكشفت السياسة الجديدة للجمهورية في الخليج خلال مناقشة لميزانية الدولة في مجلس النواب الفرنسي اوائل سنة ١٨٩٣ ، فقد طلب مسيو ديلونكل احد نواب الحزب الاستعماري اعتماد مبلغ اضافي قدره ٧٠٠٠ فرنك لانشاء قنصلية في مسقط ، ووعد وزير الخارجية مسيو ديفيل بالتنفيذ دون ان يلحظ أية حجة من الحجج الرئيسية التي قال

بها مسيو ديفيل . . وهي ان من مصلحة فرنسا دعم سياسة روسيا في الخليج .. وتقديم سائر التسهيلات لتسجيل السفن الاهلية في الخليج تحت العلم الفرنسي .

دلائل أخرى على وجود المصالح الفرنسية والروسية :

ولم يتأخر ظهور ادلة أخرى على وجود مصالح فرنسية وروسية في عمان . فقد نشرت الحكومة الفرنسية في سنة ١٩٠١ خطة لميناء في صور تكشف عن اهتمام قديم لها بهذا الميناء . وفي سنة ١٨٩٣ وصل الى ميناء صور مسيو تشابوا وهو مواطن فرنسي سيء السمعة وكان قد اثار اهتماماً ملحوظاً بتصرفاته في ساحل عمان قبل سنتين وكان وصوله على سفينة ترفع العلم الفرنسي . وقد حاول الحصول على مكان صالح لحزن الفحم هناك لكنه فشل . وفي سبتمبر ١٨٩٣ وصل الطراد الروسي « نجني نوفجورود » الى مسقط ، واستطاع بعض ضباطه ان يقابلوا السلطان مقابلة خاصة ، وحوالي هذا الوقت تقريباً تناثرت الشائعات في عمان وزنجبار عن مؤامرة روسية ، وعن وجود عميل روسي سري في مسقط .

تعيين نائب قنصل لفرنسا في مسقط ١٨٩٤ :

واخيراً في ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ، وصل مسيو « اوتافي » وكيل القنصل الفرنسي الذي طال انتظاره الى مسقط وباشر عمله متخذاً سبيلين اثنين لنشاطه هما الإلتعاض من نفوذ الممثل البريطاني عند السلطان ومن حوله ، والعمل على تشجيع البحارة العثمانيين على رفع العلم الفرنسي على سفنهم دون موافقة من سلطان بلادهم ، بل حتى تحدي اوامره . وظهرت النتيجة العامة لسياسة مسيو اوتافي في ازدياد جموح السيد فيصل وأتباعه عن النفوذ البريطاني . وهذه حقيقة منجدة أمثلة تصورها أصدق تصوير في الفقرة التالية عن العلاقات البريطانية . وهنا لا بد ان نذكر زيارة الباخرة الفرنسية « تروود » لمسقط في سنة ١٨٩٥ متأخرة بضعة ايام

عن الوقت الملائم لنجدة السلطان في حرب للمتمردين ونذكر ايضاً انه في سنة ١٨٩٧ عرضت فرنسا معونة سفيتها الحربية « سيربرايز » لقائمة التمرد ضد السلطان في ظفار لكنه رفض .

وكانت خطة فرنسا لزيادة نفوذها في عمان هي التوسع في توزيع العلم الفرنسي على نطاق عريض . وتمثل تلك الصورة الجريئة .. لأول مرة بدعة مستحدثة في السياسة الفرنسية . وكانت فرنسا منذ سنة ١٨٦٠ قد بدأت في نوسيجي ومايوت تصدر مستندات فرنسية لاصحاب السفن الاهلية من غير رعاباها ، وقد لفت نظر حكومة صاحبة الجلالة الى هذه الاجراءات في سنة ١٨٦٣ كعقبة ضد منع تجارة الرقيق لان السفن التي ترفع العلم الفرنسي كانت - بالطبع - لا تخضع لتفتيش الطرادات البريطانية .

وفي سنة ١٨٦٩ ذكر ان كل السفن الوطنية تقريباً جنوبي زنجبار أصبحت ترفع العلم الفرنسي ، وتوفرت أدلة كثيرة على استمرار تجارة الرقيق في المياه الاقليمية على ظهور السفن التي تتخفى برفع العلم الفرنسي في المياه الافريقية . وقد استلقت هذا الجانب من القضية اهتمام سير بارتل فرير اثناء رحلته لزنجبار سنة ١٨٧٣ ، غير ان هذا الموضوع لا يدخل في صلب بحثنا هذا الآن .

التوسع في توزيع العلم الفرنسي في عمان ١٨٩١-١٨٩٧ :

وفي سنة ١٨٩١ ، أي حوالي الوقت الذي بدأ فيه انتعاش المصالح الفرنسية في عمان ، وحصل التفاهم بين فرنسا وروسيا بشأن مصالحهما في الخليج ، أخلت مشكلة العلم الفرنسي في مسقط ثمر الاهتمام لأول مرة هناك .. ولقد تبين أن لدى ١٣ بحاراً في صور أعلاماً فرنسية وان الاعلام نفسها يمكن الحصول عليها لا من مدغشقر فقط ، بل من ابوك ، وحتى من القنصل الفرنسي المقيم في عدن . وحيث كان السلطان يرى ان طلب الفرنسيين حماية السفن في البحر قد يتسبب بسهولة ليشمل حماية

أرواح واملاك رعايا العمانيين المرتبطين بمثل تلك السفن على البر ،
لذلك باشر اعظم الاهتمام بالموضوع . لكنه وان استطاع ان يعقد
اجتماعاً حاشداً للاعتراض على تصرف الفرنسيين فشل في وقف
التصرف الفرنسي . ولجأ السلطان ايضاً الى حكومة الهند يطلب مشورتها ،
واقترح ان يوجه احتجاجاً بذلك الى رئيس الجمهورية الفرنسية ، غير ان
الحكومة الهندية نصحته بارجاء توجيه مثل ذلك الاحتجاج المباشر الى ان
يرفع الامر لوزير الدولة البريطانية ، وابلغته في نفس الوقت ان استخدام
رعاياه العلم الفرنسي لن يكون له تأثير شخصي عليه ، وانه يستطيع
أن يتخذ اية خطوة سليمة لتعزيز سلطاته في حدود مياهه الاقليمية
على من يستطيع التأثير عليهم من رعاياه الذين يرفعون العلم الفرنسي .
وانتهى الاتصال بين الحكومة البريطانية والفرنسية في اوروبا اوائل العام
الى استنكار الاخيرة أعمال قنصلها في عدن .. وفي اوائل العام التالي سحبت
الاعلام من الذين تسلموها في عدن ، كما اصدرت الحكومة الفرنسية تأكيدات
فهمت منها الحكومة البريطانية ان خطة فرنسا في توزيع اعلامها ستوقف .
ولكن تبين انه كان ثمة سوء فهم من جانب الحكومة البريطانية . فقد
التزمت فرنسا - من حيث تصديقها على قرار المؤتمر العام لمحاربة تجارة
الرقيق المنعقد في بروكسل سنة ١٨٩٠ - - بالا تسلم اعلامها الالبحارة
من الرعايا الفرنسيين او رعايا دولة تحت الحماية الفرنسية .. لكن فرنسا
لم تلتزم بحرفية تلك التعهدات بل تفاضت عنها قاصدة او مهملة بحيث
استمر تسليم الاعلام والاوراق الفرنسية لرعايا سلطنة عمان . وفي سنة
١٨٩٤ ، وهي السنة التي عين فيها نائب قنصل فرنسا في مسقط ، أصبح
عدد الذين يرفعون الاعلام الفرنسية ٢٣ شخصاً .. منهم ١١ من قبيلة
بني جنانابو و ١٢ من قبيلة بني بو علي ، وقد تسلم البعض هذه الاعلام من
مدغشقر وبعضها من أبوك وبعضها الآخر من شرق افريقيا ، وكان العلم

الفرنسي يسلم ومعه شهادة تجدد سنوياً تعرف باسم « ترخيص الملاحة »
اما بضمانة عقار غير منقول في احدى المستعمرات الفرنسية ، أو
بضمان كفيل مليء يعمل للعلم الفرنسي . وكانت هذه الطريقة الاخيرة
سهلة ميسورة ، ويمكن للبحارة الحصول على العلم بسهولة اثناء رحلتهم
في التجارة السنوية الى البحر الاحمر او شرق افريقيا .. واكثر من ذلك ..
كانت هذه الامتيازات خاصة بالسفينة نفسها لا بصاحبها ، وما كان
اسرع تغير وتبدل أصحاب السفن وبجارتها ، وهكذا استحال تماماً علي
السلطان ان يعرف ماهية وعدد الاشخاص الذين قد يدعون الحماية
بموجب رخصة ما . وبدا واضحاً ان مسيو اوتافي كان يريد ان يوسع
حلولد الحماية التي تمنحها فرنسا لترخيص السفن الى الحد الاقصى .. ومن سنة
١٨٩٢ وما بعدها توفرت ادلة كثيرة على استخدام مستوردي الرقيق
في صور العلم الفرنسي وفقلهم شحناتهم الى مختلف الاماكن في الخليج ،
خاصة الى العراق التركي .. وفي سنة ١٨٩٦ قبضت السفن البريطانية
على سفينتين من صور هما « سلامة » و « سعد » وهما تحملان شحنتين من
الرقيق ، وأدت هذه الحادثة الفاضحة الاخيرة الى تجديد المراسلات في هذا
الصدد بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية مرة أخرى .. وتأكد هذه
المرة ان تأكيدات فرنسا السابقة في سنة ١٨٩١ لم تكن تعني سوى التوقف
عن التوزيع غير المنتظم للعلم الفرنسي الذي كان يقوم به قنصل فرنسا
في عدن .. وأنها ابداً لم تكن تنوي الاقلاع عن خططها التي كانت تراها
شيئاً مشروعاً . وسلمت السفينتان « سلامة » و « سعد » الى مسيو اوتافي
حسب طلبه ليبحث الامر . وفي سنة ١٨٩٧ تعزز مركز نائب القنصل
الفرنسي في مسقط بعد تلخله تدخلاً ناجحاً في حالتين من تسجيل السفن ،
وفي الحالة الثانية منهما كان السلطان قد امر بسجن واحد من رعاياه لانه
لم يبرز تصريح الملاحة الفرنسي الذي كان يزعم انه معه ، وحين احتج
مسيو اوتافي أطلق سراح الرجل . وبعد ذلك ، و شيئاً فشيئاً ، تكشف

لجميع أهداف فرنسا وخطتها الكاملة . أما السلطان فحين وجه احتياجاً حول الموضوع لثائب القنصل الفرنسي في مسقط أجابه مسيو اوتاني بأن هذا الاجراء يعود الى أكثر من اربعين عاماً ، وأن حكاه عمان السابقين جميعاً قد قبلوه حتى الوقت الحاضر . وفي سنة ١٨٩٧ ذكر ان ما لا يقل عن ٣٨ سفينة عمانية قد حصلت على تصاريح من قنصلية فرنسا في زنجبار .



العلاقات مع بريطانيا العظمى ، وانتهاء النفوذ البريطاني في عمان ١٨٩٥ - ١٨٩٨

أسباب تباعد السلطان :

ويجدر بنا الآن العودة الى موضوع العلاقات البريطانية بعمان ، ويجب ان نذكر منذ البداية ان هذه العلاقات وان لم تكن في يوم من الايام أكثر ودية وتعاوناً مما كانت عليه في الفترة التالية المباشرة لثمر سنة ١٨٩٥ - الا انها كانت علاقات يتراد فشلها مع الوقت . فقد كان السلطان يزاد تباعداً كما أدى تراكم الخلافات الصغيرة خلال فترة الازمة الى قطيعة شاملة . وكانت أسباب تباعد السلطان هي أساساً وقوف البريطانيين على الحياد في أزمة سنة ١٨٩٥ ، ثم ما تلا ذلك من الحاح البريطانيين على التعويضات ، الى جانب ترايد النفوذ الفرنسي في مسقط .

تعديل السياسة الحيادية البريطانية بعد ثمر سنة ١٨٩٥ :

وكان وقوف الرائد ويلسون والرائد هيز سادراً على الحياد موقفاً لا مهرب منه الى حد ما ، لان الثوار بعد ان استطاعوا فعلاً احتلال مسقط بقتة أصبحوا مسيطرين على عدد كبير من الرعايا البريطانيين وكثير من ممتلكاتهم . وعلى اية حال لم يكن ممكناً طردهم من المدينة باستخدام

فيران القطع البحرية دون أحداث تدمير رهيب بها . كما كان موقف المقيم والتنصل منسجماً تماماً وسياسة الحكومة البريطانية ، التي حذرت من تقديم المعونة الفعلية للسيد فيصل على غرار ما كانت تقلمه لآبيه السيد تركي .

ضمنان الحكومة البريطانية سلامة مسقط ومطرح ١٨٩٥ :

ولما اسفر ذلك التمرد عن حيلولة كما ذكرنا فقد أُسرع في مباحثات بشأن تعديل تلك السياسة بمبادرة من حكومة الهند التي اقترحت لما : (١) ضم مسقط ومطرح الى الاملاك البريطانية وتعويض السلطان عنهما . او (٢) اعلان الحماية البريطانية على عمان كلها . او (٣) توجيه انذار الى سائر كبار الشيوخ في عمان بأنه مهما بلغت الخلافات بينهم وبين السلطان فان الحكومة البريطانية - دفاعاً عن مصالحها الهامة في عمان - لن تسمح بأي هجوم على مسقط او مطرح .

وكانت حكومة الهند آنذاك تحبذ اقتراح اعلان الحماية ، لكنها كانت على يقين من ان ذلك سيفتح الباب امام فرنسا للتفاوض في الغاء بيان سنة ١٨٦٢ . وفعلًا فضلت الاقتراح الثالث .. الذي لم يكن في الحقيقة سوى تعديل طفيف للسياسة المتبعة آنفًا . وايد وزير الدولة البريطاني هذا الاقتراح في حالة تعذر الحصول على موافقة فرنسا على اعلان الحماية البريطانية على عمان . واقرن الامر ايضاً بموافقة الحكومة البريطانية كما فوض المقيم العام في الخليج صلاحية ابلاغه الى السلطان لتعميمه على شيوخ عمان . كما طلب الى المقيم ان يجعل السلطان على بينة من ان الامر لا يمنعه من اتخاذ ما يشاء من الاجراءات المناسبة والضرورية للدفاع عن نفسه . وتلقى السلطان ، الذي طالما اشار الى ان الحكومة البريطانية قد قصرت في تأدية واجبها نحوه ، البلاغ المذكور بفتور لم يكن متوقعاً .. بل حتى تظاهر بأنه تلقاه كأي امر عادي مألوف ورفض ان يعقد مؤتمراً يحضره المشايخ لابلغهم تعليمات الحكومة

البريطانية توفيراً لنفقات مثل ذلك المؤتمر ، وحينئذ أعد بيان مكتوب وافق المقيم السياسي على محتواه ، ووزع على كبار مشايخ عمان في نهاية سنة ١٨٩٥ .

مساعداً أخرى ١٨٩٦ :

وفي سنة ١٨٩٦ قدمت حكومة الهند للسلطان هدية من مدفعين عيار ٥ ١/٢ بوصة مع الذخيرة اللازمة لهما لتعزيز دفاعاته .. وفي نفس المناسبة عرضت الحكومة الهندية معونة بحرية للسلطان — كما سئرى في تاريخ ظفار — لاسترداد ذلك الاقليم الذي كان تمرد عليه ، لكن السلطان رفض العرض في البداية .

حكومة الهند تقترح اعلان الحماية مرة أخرى ١٨٩٦ :

وهكذا اصبح الآن عداء السيد فيصل للمصالح البريطانية من الواضح بحيث اقترح لورد « ايلجن » نائب الملك في الهند — برقية في يونيو سنة ١٨٩٦ — الاستفادة من الاحوال القائمة في مدغشقر للحصول على موافقة الحكومة الفرنسية على اعلان الحماية البريطانية على عمان .. لكن وزارة الخارجية البريطانية ، مع موافقتها على اهمية محاولة اعلان الحماية اشارت في ردها بأنه لا يمكن القيام بذلك بنجاح في ذلك الوقت . وفي سنة ١٨٩٧ طلب السلطان عون بريطانيا لاستعادة ظفار ، ولكن تردده في الطلب كان واضحاً وضوحاً كبيراً .. كما أنه لم يعترف بالجميل عندما حقق له طلبه هذا ، واغلب الظن أن ذلك المسلك غير الودي من جانب السلطان في قضية ظفار يُعزى الى تأثير نائب القنصل الفرنسي عليه . ورغم هذه العقبات ، فقد أمكن فعلاً — في بداية سنة ١٨٩٨ — عقد معاهدة مفيدة مع السلطان بشأن حظر نقل الاسلحة .. وسنصف هذه الاتفاقية وطبيعتها تفصيلاً في الملحق التابع لهذا الفصل .

قروض بريطانية للسلطان ١٨٩٥-١٨٩٧ :

ولم تكن معونة الحكومة البريطانية المالية للسيد فيصل ضرورية في وقت من الاوقات قدر ضرورتها في السنة التي اعقبت تمرد سنة ١٨٩٥ . ولم تراجع الحكومة . فقد ظلت معونة « زنجبار » تدفع دون انقطاع . وفي سنة ١٨٩٥ تقدم السلطان بطلب مكتوب لعقد قرض قيمته ٣٠ الف روية ، وذكر صراحة انه اذا لم يحصل من الحكومة البريطانية على ذلك القرض فسيلجأ الى اية جهة اخرى . - وفعلوا وقلعت له حكومة الهند قرضاً قيمته ٦٠ الف روية بفائدة قدرها ٤,٥٪ سنوياً ، على ان يتم تحصيله على دفعات شهرية تستقطع من معونة « زنجبار » بمعدل ٢٠٠٠ روية للدفعة . وتعهد السلطان من جانبه - كتابة - بألا يتفق تلك الاموال الا في مواجهة مصاعب ملزمة والا يقترض من أية دولة أجنبية أخرى قبل أن يفرغ من سداد القرض المذكور . وفي سنة ١٨٩٦-١٨٩٧ عاود السيد فيصل طلب عون مالي آخر لتعزيز سلطته في داخل عمان . غير ان تمنعه في البداية عن تقديم بيانات مرضية عن اوضاعه المالية وتطلعاته أحدث شيئاً من التسويف في اجابة مطلبه ، واخيراً اعترف السلطان بأن مصروفاته تزيد عن دخله بمقدار ٧٠٠٠ روية في السنة .. وان ديونه بلغت ١٣٠ الف روية منها ١٠٠ الف (بينها ٣٣ الف روية يدفع عنها ارباساً سنوية بواقع ٢٤٪) للبانين « الهنود » والعرب كان اقترضها منهم أثناء فترة التمرد . وذكر السلطان انه يطلب مبلغ ٦٠ الف روية ليسدد الديون ذوات الفوائد الباهظة ، ومبلغ ٤٠ الف لتهلئة بقية الدائنين العرب ، وأكد السلطان أن هذه الاموال لن تنفق الا لتسديد التزاماته ، ووعده بأن يحقق شيئاً من التوازن بين دخله ومنصرفه فيما بعد . وقدم اليه مبلغ ٦٠ الف روية في يونيو سنة ١٨٩٧ بنفس شروط القرض السابق .. على أن يبدأ دفعه بعد تسديد القرض الاول ، وتقرر ايضاً ان يقدم للسلطان قرض ثالث قيمته ٤٠ الف روية اذا وضح انه يحاول ان يقيم بناءه الاقتصادي على اساس أكثر ثباتاً .. ليستطيع به ان يسدد دائتيه العرب ،

واقترحت حكومة الهند اعارته موظفاً مستولاً لاصلاح نظام العوائد .. فلم يكن السلطان يحصل من العوائد على ارباح كافية . على ان تصبح قروضه في المستقبل بضمان العوائد لا بضمان معونة « زنجبار » . غير ان حكومة صاحبة الجلالة اوضحت بأن اقتراح حكومة الهند وضع عوائد مسقط تحت رقابتها المباشرة يتعارض ومضمون البيان المشترك لسنة ١٨٦٢ ، ولكن لا بأس بأن يعين السلطان موظفاً انجليزياً كمستول اول عن العوائد ، وان تقدم القروض للسلطان فيما بعد بضمان العوائد . وحوالي هذا الوقت تقريباً — اي في سنة ١٨٩٨ — وضح ان السلطان قد أساء التصرف في نصف القرض الاخير على الاقل ، وان ديونه الآن قد بلغت حوالي ١٩٠,٥٠٠ روبية او أكثر ، كما انه لا يخطط لوسائل خفض مصروفاته . ورفض بأدب — ولكن بحزم ايضاً — اجراء أي تغيير في نظامه الخاص بعوائد مسقط .



حماية الرعايا البريطانيين في عمان ١٨٩٥ - ١٨٩٨

طلب تعويض الرعايا البريطانيين عن الخسائر التي لحقت بهم في
تمرد سنة ١٨٩٥ :

وفي نفس الوقت ايضاً كان من الضروري الاصرار على ان تقوم حكومة عمان بتعويض الرعايا البريطانيين عن الخسائر التي اصابتهم أثناء تمرد سنة ١٨٩٥ . وقد قامت لجنة عينها الوكيل السياسي البريطاني بتحديد تلك الخسائر ، وقدرت التعويضات على أساسها بمبلغ ٧٧,٨٩٥ روبية . وكانت حكومة الهند توافقة لمساعدة السلطان بأية وسيلة ، وان تكن أقربت وكيلها السياسي في رفضه تسليم ٢٥ رجلاً من بني حرث كانوا وصلوا من زنجبار الى مسقط على باخرة بريطانية عقب التمرد مباشرة .. لذلك اقترحت فرض قيمة التعويضات على القبائل التي اشتركت في التمرد

على ان تحصل منها على شكل ضرائب على صادراتها ، وان يوضح للسلطان ان هذا الاجراء لا ينقص من مسئوليته هو شيئاً .. وان هذا الطلب جاء من جانب الحكومة البريطانية بهدف مساعدة السلطان الذي ترك له تحديد نسبة هذه الضريبة وتثبيتها بما يؤمن جميع قيمة التعويض المقدر خلال مدة أقصاها ٣ سنوات على الأكثر ، ويجب البدء بتعويض الرعايا البريطانيين وواحد من الرعايا الأمريكيين هو الارب زويمر ومواطن جزائري ايضاً وبعدها تستمر عمان في تحصيل الضريبة ليتمكن تعويض العمانيين الذين لحقت بهم خسائر نتيجة التمرد ايضاً ثم تلغى الضريبة بعد ذلك . وأبدى السلطان موافقة عامة على الشروط المذكورة لكنه اعترض بعناد واصرار على ان تكون للرعايا البريطانيين الاولوية على العمانيين . وظل بعض الوقت مصرراً على الحديث عن « المبالغ التي تهم الحكومات الارب » ، وفي البداية فرضت ضريبة تصدير قدرها ١٠٪ الى جانب نسبة ال ٥٪ المفروضة سابقاً على صادرات قبائل الحناوية التي اشتركت في التمرد فقط ، غير انه بسبب تواطؤ قبائل الغفارية ، واستثناء بني حجر من الضريبة بغير مبرر ، وضعف قوة السلطان التنفيذية في صور ، وتراجعه عن جمع الضريبة — وكان مقدراً لها ان تجمع مبلغاً يراوح من ٢٠ الى ٣٠ الف روية في السنة ، عن المدة من اول اغسطس ١٨٩٥ الى ١٤ مارس ١٨٩٦ — سوى مبلغ ٩٠٥٤ روية فقط . منها مجرد مبلغ ٦٥٠ روية من صور الميناء الرئيسي لقبائل المتمردين . وفي يوليو ١٨٩٦ اراد السلطان معاقبة الغفارية لسرهم على الحناوية في التهرب من هذه الضرائب ، وللنور الذي قامت به حشودهم في نهب مسقط ، ففرض ضريبة اضافية قدرها ٥٪ على صادراتهم . وهكذا ارتفعت نسبة الصادرات على هذه القبائل الى ١٠٪ ، ونحن نذكر كيف استغل الشيخ صالح بن علي الظروف فعزل بعض قبائل الغفارية في وادي سمائل عن تحالفهم القديم مع سائر القبيلة الامر الذي رفضه الوكيل البريطاني من البداية .. والآن صارت الامور الى الغائه فوراً ، وفي بداية سنة ١٨٩٧ طلب السيد فيصل منحه

مهلة قدرها ٦ سنوات لتغطية مبالغ التعويضات ووعد ايضاً بأن يدفع ارباحاً عما يتبقى بعد السنوات الثلاث الاولى . وفي نفس السنة -١٨٩٧- فرض السلطان ضريبة تأديبية على تاجر هندوكي - هوراتنس بارشوتام - قدرها ١٥ الف روبية ، وفي مارس ١٨٩٨ دفع من الغرامة مبلغ ٢٩,٧١١ روبية فقط . وفي اغسطس عهد الى نفس التاجر بتحصيل الضريبة في مقابل ١٨ الف روبية ، في حين ان تلجراً آخر عرض ان يدفع ٢٥ ألف روبية .

شكاوى تجار الهند الشرقية :

وخلال هذه الفترة التي نتعرض لها ترايدت شكاوى تجار الهند البريطانية في عمان . وفي ١٨٨٩ ، ومرة اخرى في ١٨٩٤ ، وفي كل موسم من سنة ١٨٩٨ وما بعدها اُُرغم تجار الثمر الهنود على نقل بضائعهم لتوزن في مسقط ، وكان هذا اجراء تصفياً امر السيد تركي بالغائه بعد ان قدم احتجاج بريطاني في صده .. أما عند السيد فيصل ، فقد كانت الاحتجاجات بلا جدوى . ولما كانت الثمر المصدرة الى امريكا مستثناة من هذا الاجراء ، فقد كان ثمة تمييز في المعاملة التجارية لصالح الامريكيين ، واجحاف يخواجات مطرح وهنود مسقط ، ولم يكن موظفو السلطان ايضاً يهتمون بتطبيق نصوص المعاهدة التجارية لسنة ١٨٩١ . وقد وصلت الضريبة نسبة ال ٥ ٪ التي أقرتها الحكومة البريطانية . وقد وصلت هذه الضريبة بالنسبة لتبغ عمان الى ٢٠ ٪ ، وحدث مرة سنة ١٨٩٨ ان فرض السلطان ضريبة اضافية جديدة قدرها ٥ ٪ على ثمر وادي رستاق ووادي معول بعد ان قام تجار الهند البريطانية بشراء كل هذه الحصىلة من الثمر ، وبجهد شديد امكن الغاء هذه الضريبة التي فرضت دون سابق انذار . وتردد ايضاً في غير مكان من عمان ان ضرائب الصادر والوارد لم يكن يتم جمعها على أسس المساواة ، بل كانت تميل دائماً الى الاجحاف بالرعايا البريطانيين ، في حين كان التجار العرب في

الموافي المجاورة بل وربما في نفس الميناء — يدفعون نسبة أقل ، وقد لا يدفعون شيئاً على الإطلاق .. ولم يكن للتجار الهنود أي مهرّب من نسبة الـ ٥٪ أبداً ، وفي جواهر أيضاً ، في سنة ١٨٩٧ ، كان لا بد أن يطلب البريطانيون من السلطان إلغاء ضريبة جديدة فرضت على مصابيد أسماك الرعايا البريطانيين ، وتردد السلطان وماتل طويلاً قبل أن يأمر بالغاءها .



قطع العلاقات مع بريطانيا العظمى سنة ١٨٩٩

السلطان يسلك سلوكاً غير ودي تجاه بريطانيا ١٨٩٣-١٨٩٩ :

ظلت الاحداث فترة طويلة تسير ناحية الخصومة بين سلطان عمان والحكومة البريطانية . وقد ناقشنا فيما سبق الاسباب العميقة لهذا الخلاف ومظاهره ، غير انه هناك اعتراضات أخرى لها دلالتها رغم سطحياتها الواضحة وكلها تشير الى هذا التباعد من جانب السلطان ، فقد رفض عمداً ان يحمي الوكيل البريطاني — كما كانت العادة القديمة — لدى رحيله الى بوشهر للاشراف على المقيمة فيها . وكان ذلك مظهرآ من قلة الاحترام كان يتحتم إبلاغه لحكومة الهند ، ولسنوات طويلة جرت العادة بأن تطلق مدفعية السلطان طلقات التحية في يوم اعلان صاحبة الجلالة امبراطورة للهند ، ولكن في اول يناير سنة ١٨٩٨ — وكان المقيم الرائد « ميد » والوكيل السياسي العقيد « فاجان » كلاهما في مسقط في ذلك اليوم — أطلقت التحية المعتادة دون رفع العلم البريطاني . وفسر السيد فيصل هذا الخروج عن العادة القديمة بقوله ان ذلك المظهر الاحتفالي انما كان تحية لجميع الدول المسيحية لا مجرد تهنئة الامبراطورة البريطانية .. فقط ، لكن المقيم — استطاع بتأكيده على المظهر غير الودي لذلك التصرف ان يحصل من السلطان على اعتذار خطي وعده فيه بأن يراعي في المستقبل امر الاحتفال بالعيد البريطاني . وفي يوم ٣ يناير رفع العلم البريطاني طوال اليوم

وأطلقت المدفعية تحتها المعتادة للامبراطورة ، وفي نهاية يناير سنة ١٨٩٨ ، اعتلى عبيد من عبيد السلطان على جندي مدفعي من جنود سفينة صاحبة الجلالة « كوزاك » في مسقط .. ثم لقي بعدها معاملة مهينة من جانب المسؤولين الرسميين للسلطان هو واثنان من ضباط السفينة أيضاً . وحين علم السلطان بالأمر جلد العبد وأمر بسجن أولئك الموظفين ، لكن الحادثة كشفت عن اتجاه موجود في دوائر القصر نحو البريطانيين على وجه العموم .

ازدياد التقارب بين السلطان وفرنسا ١٨٩٨ :

وبعدها بدأت الأحداث تتحرك بسرعة فوصلت السفينة الحربية الفرنسية « قابس » في فبراير سنة ١٨٩٨ الى مسقط حيث بقيت حتى مارس . لكن الوكيل السيامي البريطاني لم يستطع ان يعرف وقتها على وجه التحديد هدف الزيارة ونتائجها . وفي أكتوبر ، أمضت السفينة الحربية الفرنسية « سكوريون » اسبوعين في مسقط ، وكانت تحمل مدفع ميدان كبير هدية من الحكومة الفرنسية للسلطان وقد قدمت بهدف التعبير عن العلاقات الودية ، وعُقد مؤتمر سري في الوقت نفسه لعب فيه مسيو اوتافي دوراً كبيراً . وقدم السلطان بلوره هدية قيمة لضباط السفينة ولنائب القنصل الفرنسي ، ثم قام هؤلاء الضباط بصحبهم نائب القنصل بزيارة لبنندر جيشا - وهو ميناء صغير حصين على الساحل يبعد ٥ أميال جنوب شرقي مسقط - حيث التقطوا له بعض الصور الفوتوغرافية ورسوموا له خرائط مبدئية . وكان من نتائج هذه الزيارة الفرنسية ان عزل السلطان وزيره محمد بن سعيد الذي كان عينه في يناير ١٨٩٧ ، وجعل بدله محمد ابن عزان ، وكان هذا - الى جانب كونه رجلاً أميناً عجوزاً خرفاً وأداة طيبة في ايدي الفرنسيين - أكثر حماساً من محمد بن سعيد الذي أقنع السلطان في سنة ١٨٩٨ بأن يعيد فتح باب المناقشة في مسألة توزيع الاعلام الفرنسية مع مسيو اوتافي . وقيل إن محمد بن سعيد كان يعارض اتجاه التقارب مع

فرنسا على كل المستويات .. والآن أصبحت المصالح الفرنسية في مسقط أكثر ازدهاراً بفضل رجل كان يقوم بوظيفة مزدوجة : فهو السكرتير الخاص للسلطان وهو أيضاً مترجم نائب القنصل الفرنسي . وهو عربي يدعى عبد العزيز من بني رواحه ، عرفه مسيو أوتافي في زنجبار ، وكان قد طرد منها مع هلال بن عامر ، الذي سنعرف المزيد عنه لاحقاً بتهمة التآمر السياسي في سنة ١٨٩٣ . ووصل عبدالعزيز الى مسقط للمرة الاولى سنة ١٨٩٣ ، وكان لا شك يعارض النفوذ البريطاني ويمقت البريطانيين لطرده من زنجبار . وأصبح موظفاً له أجر ثابت من السلطان ابتداء من نوفمبر ١٨٩٥ على الاقل .. وكان من مهامه ان يتولى المراسلات مع الوكالة البريطانية ، اذ ان بعض الخطابات التي كان السلطان يرسلها للوكالة كانت مكتوبة بخطه ، ولا شك في أنه كان يضع معرفته بهذا الامر كله بين يدي مخلومه الآخر : نائب القنصل الفرنسي .

السلطان يمنح للفرنسيين محطة لتموين الفحم ١٨٩٨ :

لقد كان سبب الازمة المباشرة اعلان نشر في الصحيفة الباريسية « جورنال دي بيا » في ٢٠ نوفمبر ١٨٩٨ بأن بارجة فرنسية قد أنشأت محطة لتموين السفن بالفحم في بندر جيشا ، وتأكد من تقرير موثوق به ان نائب القنصل الفرنسي في مسقط قد رقي لرتبة قنصل لقاء عدة خدمات هامة .. وقررت السلطات البريطانية تحري الامر الى النهاية ، لانه لو ثبتت صحة تصرف السلطان لكان خرقاً لاتفاقيته مع البريطانيين في سنة ١٨٩١ بعدم التخلي للأجانب عن أي اقليم من اقليم عمان . وفي يناير سنة ١٨٩٩ كان احتلال الفرنسيين لبندر جيشا محتملاً كثيراً حتى اوجب وجود ضابط وطقم من بحارة سفينة صاحبة الجلالة « سفنكس » لفترة اقامة طويلة قضاها هناك .. وذلك لرفع العلم البريطاني في حالة ظهور أية بارجة فرنسية . ووجه العقيد فاجان الوكيل البريطاني في مسقط احتجاجاً للسلطان لخرقه اتفاقية سنة ١٨٩١ ، ورداً على خطاب العقيد

فاجان اعترف السلطان بمنحه الفرنسيين ذلك الامتياز ، الذي وصفه بعبارة مبهمّة مبيّناً انه لا يستطيع ان بلغيه ، وكان ذكر أن وكيلاً روسياً يقيم في مسقط وأنه على اتصال بالسلطان ونائب القنصل الفرنسي معاً .

طلب تعويض عن شكاوى البريطانيين :

وكانت هناك مشكلات أخرى معلقة يتصل معظمها بحقوق الرعايا البريطانيين التي كفلتها المعاهدات متّصلاً بالتعويضات المستحقة لهم والتي كان الراسل بشأنها قائماً بين السيد فيصل وحكومة الهند كما رأينا .. وفي ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩ اقترح لورد كيرزون ، وكان قد أصبح مؤخراً نائب الملك في الهند ، اصدار التعليمات للرائد ميد المقيم السياسي في الخليج ، بأن يصفى تلك المشكلات المعلقة ، وان يبلغ السلطان بأن المعونة التي تدفع له ستوقف حتى تم التسويات . واقترح لورد كيرزون أيضاً ، بشأن تأمر السلطان وعدائه الصريح للبريطانيين ، توجيه انذار حاسم له وقد تشاور مع حكومة صاحبة الجلالة في نصوص الانذار . وفي ٢٥ يناير ، فوض وزير النولة لشئون الهند نائب الملك بأن يذكر السلطان بالخدمات التي سبق ان قدمتها له الحكومة البريطانية وبالنصوص والشروط التي تدفع له على اساسها معونة زنجبار وان ينبره بأنه لو استمر على مسلكه العدائي تجاه بريطانيا فستوقف الحكومة البريطانية مساعداتها .. كما يحتمل ايضاً ان تتخذ نحوه اتجاهاً آخر ، وامر وزير النولة ان يقوم نائب الملك بالعمل على توقيع اتفاقية مع السلطان لتسوية كل تلك الامور المعلقة وذكر انه من جانبه يوافق على اية اجراءات يتخذها نائب الملك لا تتعارض مع اعلان سنة ١٨٦٢ ، ولا تتطلب موافقة فرنسا عليها ويراها لورد كيرزون ذات أثر في المشكلات القائمة .

إضافة مطلب جديد بإلغاء الامتيازات المقدمة لفرنسا . :

وحسب هذه التعليمات أعدت حكومة الهند مذكرة بالمطالب المذكورة لرفعها الى السلطان . وصدرت التعليمات للمقيم بأن يتوجه الى مسقط فوصلها في الاسبوع الاول من فبراير .. وامر لورد كيرزون - على مسئوليته - باضافة مطلب آخر الى المذكرة قبل تقديمها الى السلطان بإلغاء الامتيازات الممنوحة من جانبه لفرنسا على أساس أنها خرق لاتفاقه مع بريطانيا سنة ١٨٩١ ، ولعدم رغبة بريطانيا في تجاهل المصدر الرئيسي للأضرار بعلاقاتها بعمان . وفي ٧ فبراير أضاف الرائد ميد عدة مطالب أخرى منها إبعاد عبدالعزيز الرواحي من خدمة السلطان ، ودفع ارباح قدرها ٥٪ على المبالغ المتبقية من تعويضات سنة ١٨٩٥ .. والا يفرض على الرعايا البريطانيين من الضرائب الا نظير ما يفرض على العمانيين ، وأخيراً .. ان تخفض ضرائب الاستيراد ، وضرائب التمر المجلوب من داخل عمان للتصدير ، وسائر المصبرات الى نسبة الـ ٥٪ المنصوص عليها في المعاهدة .

تقديم الانذار البريطاني للسلطان ٩ فبراير ١٨٩٩ :

وبعد ظهر اليوم التاسع من فبراير سلمت للسلطان نسخة من الترجمة العربية لتلك المذكرة بعد تلاوتها عليه ، وكان السلطان يود اعلان موافقته على المطالب المتعلقة بإبعاد عبدالعزيز ودفع الارباح عن المبالغ المتبقية من التعويضات ، والمساواة بين البريطانيين والعمانيين في فرض الضريبة . لكنه طلب امهاله لمناقشة بقية المطالب . ورفض البريطانيون مبدأ المناقشة وامهلوه ٤٨ ساعة فقط لتسلم رده .

ما تم في الايام من ١٠ الى ١٤ فبراير :

وفي ١٠ فبراير أبلغ نائب القنصل الفرنسي السيد فيصل - خطياً بعد ان تسلم من السلطان نسخة من اتفاقية سنة ١٨٩١ ، بأنه لا يستطيع ان يعترف بتلك الاتفاقية لأنها تتعارض ونصوص البيان المشترك لسنة ١٨٦٢ ،

كما ان السلطان لا يستطيع التراجع عن امتياز منحه للفرنسيين طواعية واختياراً بإنشاء محطة لخزن الفحم . وفي ١١ فبراير كتب السلطان للمقيم يبلغه ان محطة الفحم ليست تنازلاً اقليمياً وهي بالتالي ليست خرقاً لاتفاقية سنة ١٨٩١ ، وأفصح عن امله في ان يعامله البريطانيون برفق وهوادة ، ثم ضمن رده خطاب مسيو اوتافي الذي وجهه له في اليوم السابق ، وفي يوم ١٢ رد الرائد ميد على السلطان بجواب ارفق به خطاب مسيو اوتافي ، منكراً حقه في التدخل بشأن من شئون اتفاقية ١٨٩١ . وذكّر السلطان أن فترة اللين والهوادة قد انتهت . وفي ١٣ فبراير رد السلطان برسالة للمقيم يعلنه فيها الغاء امتياز محطة الفحم للفرنسيين طالباً حماية بريطانيا له في حالة أي اجراء يتخذها نائب القنصل الفرنسي رداً على هذا العمل من جانبه . وفي ١٤ فبراير وصلت سفينة صاحب الجلالة « إكليليس » من بومباي تحمل الاميرال دوجلاس القائد العام للبحرية الى مسقط ، وكانت سفينة صاحب الجلالة « ردبريست » قد سبقتها الى هناك .

السماح باستخدام القوة البحرية ضد السلطان :

وقبل التقديم الفعلي للانذار النهائي للسلطان اقترح الرائد ميد بأنه ما دام السلطان يعتمد على معونة الفرنسيين له فيما يبلو ، فينبغي ان يؤذن باستخدام القوة البحرية اذا كان ذلك ضرورياً لاجبار السلطان على قبول الانذار . ووافق نائب الملك على هذا الاقتراح خاضعاً لعدم الاصطدام مع الفرنسيين لدى استخدام القوة ضد السلطان . وقد بين نائب الملك انه مادامت الأمور قد وصلت ذلك الحد فلا يمكن السكوت عليها من جانب الدولة البريطانية .. وبينت حكومة صاحبة الجلالة بأنها وان كانت ترى بأن المطالبة بالغاء الامتياز الفرنسي يتجاوز بعض الشيء حدود تعليماتها السابقة لكنها رغم ذلك توافق على أنه اذا كان هذا الطلب قد قدم الى السلطان فان من الممكن ارغام السلطان بالطريقة التي اقترحها لورد كيرزون للموافقة عليه ايضاً الى جانب بقية المطالب .

اجراءات يوم ١٥ فبراير :

ولم يصل التصريح باستخدام القوة اذا لزم الامر الى مسقط الا في ساعة متأخرة من يوم ١٥ فبراير ، اي في نفس اليوم الذي كان فيه الرائد ميد قد طلب - على مسؤوليته - من السلطان ان يعلن الغاء الامتياز الممنوح لفرنسا علناً في مؤتمر عام ، وان يصدر بياناً رسمياً بذلك ، وان يبلغ نائب القنصل الفرنسي بالأمراً خطياً ، ويرسل نسخة من نفس الرسالة للمقيم البريطاني ، وان يقدم للوكالة البريطانية نسخة من الامتياز الذي كان منحه لفرنسا ، وان يعلن موافقته على بقية المطالب المنصوص عليها في الانذار . ورفعت تقارير عن هذه الاجراءات الى وزير الدولة فرد هذا بضرورة تأكيد مساعدة بريطانيا للسلطان في حالة اتباعه نصائح البريطانيين ، غير انه استنكر بشدة الدعاية العلنية لالغاء الامتياز الفرنسي . وبعدها مباشرة اصدرت حكومة الهند تعليماتها للرائد ميد بالآ يطلب من السلطان الغاء الامتياز علناً .. لكن تعليماتها لم تصل اليه الا بعد ان كان قد طلب هذا من السلطان بالفعل .

رضوخ السلطان لمطالب بريطانيا ١٦ فبراير :

وفي ١٦ فبراير .. حيث لم يكن المقيم قد تلقى بعد رداً من السلطان على خطابه الاخير تولى الاميرال دوجلاس المفاوضات بنفسه ، وطلب الى السلطان ان يقابله على ظهر سفينته في الثانية من بعد ظهر اليوم نفسه ، وفي نفس الوقت تهيأت السفينة « أكليس » لاطلاق نيرانها على القصر وحصون المدينة ، ونحيت سائر السفن التجارية من خط النار واتخذت الاجراءات الخاصة بتحذير سكان المدينة وممثلي القنصليات الاجنبية فيها ، ثم وصل خطاب من السلطان يذكر فيه انه قد اعلن سحب الامتياز من الفرنسيين وقد أبلغ نائب القنصل الفرنسي بذلك . وكان في الخطاب - حسب طلب المقيم - نسخة من الخطاب المرسل لمسيو اوتاني .. وفيه يبرر السلطان سحب هذا الامتياز بمعاملة سنة ١٨٩١ مع بريطانيا ، كما ارسل ايضاً نسخة من الامتياز الاصيل الذي كان ممنوحاً له . ولم يكن هذا

كافياً . وكان لا بد من مقابلة السلطان .. والآن اتضح ان الامتياز الممنوح لفرنسا كان ينص على السماح لهم باقامة محطة لتموين السفن بالفحم لكنه لم يحدد مكانها ، وكان تاريخه يرجع الى ٧ مارس ١٨٩٨ أثناء زيارة السفينة « قابس » لمسقط . وأخيراً ، وبعد تسويق طويل .. جاء السلطان الى ظهر سفينة الامبرالية . وبعد فترة طويلة من المناقشة أعلن خضوعه غير المشروط لكل المطالب البريطانية . وحين رجع الى الشاطئ ، أطلقت له المدفعية ٢١ طلقة للتحية ، وقدم مسيو أوتافي بعدها احتجاجاً كتابياً على سحب الامتياز الفرنسي دون جلوى .

السلطان يعلن في مؤتمر عام الغاء الامتياز الذي سبق منحه للفرنسيين :

وفي ١٧ فبراير قام الاميرال دوجلاس بزيارة السلطان .. وبعد ظهر نفس اليوم ، وفي مؤتمر عام حضره كل الرجال البارزين في مسقط ، أعلن السلطان تجديد علاقات الود والصداقة بينه وبين الحكومة البريطانية ، والغاء الامتياز الذي منحه للفرنسيين باقامة محطة تموين للسفن ، وكان قد نسي — هكذا قال — ان في هذا الامتياز اعتداء على حقوق البريطانيين .



سياسة فرنسا في عمان بعد سنة ١٨٩٩

استمرار تأمر الفرنسيين في عمان :

كان من نتيجة تلك الاجراءات حرمان فرنسا من أمل الحصول على قاعدة بحرية تسيطر عليها في عمان ، لكن الفرنسيين لم يداخلهم اليأس أبداً .. وظلت مؤامراتهم في عمان مستمرة طوال السنوات الثلاث التالية ، وكان محمد بن عزان ما يزال هو وزير السلطان .. وكان تعيينه في منصبه نتيجة من نتائج التفوذ الفرنسي . أما عبد العزيز ، فرغم انه قد أبعد رسمياً عن منصبه الا انه ظل قريباً من السلطان . وفي مايو سنة ١٩٠١ وصل

هلال بن عمر من زنجبار فجأة وبدأ في بث دعايات مضادة للبريطانيين
بن رجال القبائل في اقليم الشرقية ، وهلال هذا هو شقيق محسن بن عمر
أحد قادة تمرد سنة ١٨٩٥ ، وهو ايضاً صهر الخائن صالح بن علي مستشار
حمد بن تويحيى سلطان زنجبار والذي شجعه على الاهتمام ببذل نشاط في
عمان . وفي يونيو ١٨٩٦ ارتحل من زنجبار الى عدن لكنه عاد مرة أخرى
الى شرق افريقيا . وقد زاد عدد وكلاء فرنسا في مسقط بوصول مسيو
جوجير الذي أقام في مسقط كتاجر اسلحة وذخائر.. وأصبح في سنة ١٩٠١
الممثل الرسمي لشركة الملاحة الروسية البخارية ، ثم لحق في به سنة ١٩٠٢
اثنان من ابنائه وفرنسي آخر ، وكان مسيو جوجير قد سبب متاعب كثيرة
ليلاذه في تونس والحبشة . لكنه كان مؤيداً بنفوذ الحزب الاستعماري
في فرنسا ، وفي مكان آخر سنصف بالتفصيل الحملة الصحفية التي شنّها
على النفوذ البريطاني في عمان . وفي سنة ١٩٠١ نقل نائب القنصل الشعوبي
مسيو اوتاني الذي دفعه حقه الاسود على البريطانيين الى تكرار التغيب
عن مسقط تلافياً لشهود المناسبات السابقة ، وخلفه المسيو لارونس في
نيابة القنصلية الفرنسية بعمان وكان رجلاً اقرب الى الاعتدال من سلفه .

نسوية مشكلة محطة الفحم الفرنسية ١٨٩٩-١٩٠٠ :

وكانت نتائج اعمال البريطانيين في عمان مسيئة جداً لفرنسا ولا
سيما البيان العلني من جانب السلطان ، وقد اصررت الحكومة الفرنسية على
مناقشة موضوع محطة الفحم فيما بينها وبين بريطانيا على مستوى
الحكومتين وحيث كان المسئولون الفرنسيون يأملون في الاحتفاظ ببنبر
جيشاً بضمائن ناشئة من طبيعة وجودهم هناك ، فقد تدمروا من وجهة
نظر الخارجية البريطانية القائلة بأن بيان سنة ١٨٦٢ قد حظر على كل من
فرنسا وبريطانيا قبول تنازل او ايجار اقليمي من عمان ، وان كانوا مع
ذلك قد قبلوا فهم البريطانيين للبيان المشترك المذكور . وفي مارس سنة
١٨٩٩ تلقى الفرنسيون تأكيدات من الحكومة البريطانية بأنه ليس امامهم
أية صعوبة اذا شاعوا إقامة مخازن للفحم في ميناء مسقط بنفس الشروط

التي تقيم بها بريطانيا محطات تموينها للفحم في المكلا ، وكان هذا يعني الا يرفع العلم الفرنسي فوق هذه المحطة ، والا تقام استحكامات دفاعية فيها وان يكون اشغال الفرنسيين للمكان نتيجة سماح من السلطان فقط دون أية حقوق اقليمية او سيادية . وفي نهاية مارس اقترح العقيد فاجان الوكيل السياسي البريطاني ان يشترك الفرنسيون والبريطانيون معاً في محطات الفحم في خليج المكلا ، وجاء رفض الحكومة الفرنسية لهذا الاقتراح العملي والسهل تأكيداً آخر لنوايا فرنسا الحقيقية للحصول على قاعدة بحرية في عمان .. وليس مجرد محطة تموين بالفحم في ميناء لا تكاد تمر به باخرة فرنسية . وفي يوليو سنة ١٨٩٩ اقترح الفرنسيون ميناء ريام ، وعادوا في يناير سنة ١٩٠٠ فاقترحوا خليج كالبو خارج ميناء مسقط ، غير ان الحكومة البريطانية رفضت الموافقة على أي من هذين المكانين ، واخيراً قبل الفرنسيون في مايو سنة ١٩٠٠ عرض البريطانيين بقسمة خور المكلا بينهما وتمت قسمة الارض هناك بالتساوي من حيث المساحة والشكل ، واختار الفرنسيون القسم الجنوبي منها .

تطور مشكلة الاعلام الفرنسية ١٨٩٩-١٩٠٢ :

وكانت الحكومة البريطانية قد نصحت للسلطان ضمن انذار سنة ١٨٩٩ بأن يأمر رعاياه باستخدام علم مميز لهم ، وان يشرح لهم ان استخدامهم علم دولة اجنبية وخضوعهم لحمايتها امران لا يسمح بهما استقلال البلاد ، واعترض السلطان ، ثم رفض في النهاية - على اساس عاطفي فقط - ان يدخل أي تغيير على علم عمان الاحمر الغريب ، غير أنه كتب في ١٦ فبراير سنة ١٨٩٩ الى حاملي الاعلام الفرنسية في صور يطلب منهم تسليم اعلامهم ، وفي اليوم التالي أبلغ نائب القنصل في مسقط أنه لا يعترف بحق الفرنسيين في ممارسة تشريعاتهم على رعايا عمان داخل عمان ، وانه يعتبر عمل فرنسا هذا خرقاً لبيان سنة ١٨٦٢ ، وانه مستقبلاً لن يعترف بهذه الحماية على أحد من رعاياه . ولم يؤد هذا الى شيء .. وخلال السنوات الاربع التالية ، لم تؤد الجهود والاجراءات المتواصلة التي لم تخل من بعض الحوادث الى حل المشكلة حلاً مرضياً ونهائياً .

: ١٨٩٩

ففي أكتوبر سنة ١٨٩٩ اشتكت الحكومة الفرنسية استناداً لمعلومات غير صحيحة من ان ممثل بريطانيا في مسقط ، الى جانب تشكيكه في قيمة الاعلام الفرنسية ، قد طلب من السلطان ان يجبر رعاياه على عدم استعمال الاعلام الفرنسية واعدأ اياه بمساعدة بارجة حربية بريطانية وفي نهاية نفس السنة ، كانت حكومة صاحبة الجلالة وحكومة الهند ايضاً تنظران في اتخاذ ذرائع متنوعة تهدف الى تحييد الآثار الناجمة عن نظام الاعلام الفرنسية .

: ١٩٠٠

وفي مايو سنة ١٩٠٠ أفصح السلطان عن رغبته في أن يكتب خطاباً للحكومة البريطانية يطلب فيه منها التعهد بتسوية الامر مع حكومة الجمهورية الفرنسية ، لكن طلبه هذا لم يقبل - وفي يونيو ١٩٠٠ قام السلطان الذي لم تكن له سفينة خاصة في ذلك الوقت بزيارة صور على ظهر سفينة صاحبة الجلالة « سفنكس » ، وكان الكابتن كوكس الوكيل السياسي البريطاني معه على نفس السفينة ، ولكنه لم يتدخل - لا هو ولا أحد من ضباط السفينة - في اجراءات السلطان هناك . وقد اسفرت زيارة السلطان عن تعهد من حملة الاعلام الفرنسية في ذلك الميناء في يوم ١٢ يونيو باعادة ما لديهم منها هي وتصاريح السفن الفرنسية الى السلطات التي سلمتهم اياها بأقرب فرصة ممكنة ، وذلك بعد مناقشة هادئة للموضوع . وقد شمل التعهد ما لا يقل عن ٤٥ سفينة . وكانت السفينة العمانية الوحيدة التي ترفع العلم الفرنسي والتي لم يشملها التعهد لا تنتمي الى مدينة صور ، وكان بين الشهادات التي ابرزها اصحاب السفن ثلاث صادرة محلياً عن مسيو اوتافي .. غير ان معظم الموقعين على ذلك التعهد لم يفوا بالتزاماتهم على أية حال لكن الحادثة كانت لها نتائجها لانها شجعت السلطان على ان يتخذ موقفاً أكثر صلابة مع المسئول الفرنسي في

هذا الصدد ، فأصدر مرسوماً مؤرخاً في ١٥ يونيو وزع على ممثلي الدول في مسقط بنفس التاريخ لكنه لم يعلن الا في ٦ أغسطس ، وفيه أعلن السلطان لشعبه انه لا يعترف بالاعلام او التصاريحات الاجنبية للسفن ، وانه لن يقبل من احد من رعاياه مثل ذلك السلوك الا لو حصل على تصريح كتابي منه بذلك ، ولكن لم يتضح من آخر بند في نص المرسوم ، ما اذا كان مفعوله يسري على المستقبل فقط ام ان له اثرأ رجعيأ .

وفي ٢٦ يونيو ، قامت الحكومة الفرنسية ، وهي سائحة على زيارة السلطان لصور وما نتج عنها ، بإبلاغ الحكومة البريطانية ، عن طريق سفيرها في لندن ، بأنها لن تصدر تصاريح للسفن في المستقبل ، وان لجنة ستشكل لفحص التصاريح الموجودة بالفعل لتلغي منها ما صدر دون مبرر قوي . ووصلت سفينة البضائع الفرنسية « دروم » الى مسقط في اغسطس لتبحث الامر رسمياً ولكي تتحرى حكاية تجارة الرقيق في السفن التي ترفع العلم الفرنسي ، لكن تحرياتها في مسقط وفي صور كانت سطحية ومتعجلة ، ثم قام المستولون فيها بمحاولة جديدة لاغراء السلطان بتسليمهم تصاريحات الملاحه التي سلمها اليه بعض رعاياه في صور ولاغرائه ايضأ باعادة استخدام. عبدالعزيز الرواحي ليتولى شئونه مع نائب القنصل الفرنسي ، لكن السيد فيصل كان حازماً في رفضه كلا المطلبين ، وفي نهاية السنة وصلت السفينة الفرنسية رافعة العلم « كاتينات » الى مسقط وصور ، وبذلت محاولة أخرى للتأثير على السلطان لكنها فشلت بدورها .

: ١٩٠١

وفي ابريل سنة ١٩٠١ اقترح كابتن كوكس لتضييق حدود الحماية الاجنبية التي اوجدها استخدام الاعلام الفرنسية — وجوب اصدار مرسوم سلطاني — لاحق لمرسوم ١٥ يونيو سنة ١٩٠٠ — يحظر على أي من رعايا عمان اعتباراً من تاريخ محدد رفع اية اعلام أجنبية في أقاليم عمان ومياهاها الاقليمية دون تصريح خطي من السلطان . لكن حكومة صاحبة

الخلاصة - وقد رفع اليها هذا الاقتراح - ابدت اريائها فيما اذا كان التمييز الذي ينطوي عليه ضمناً ممكن القبول ، لكن حكومة الهند كانت تأمل بالاذن لها بتقديم تأكيد للسلطان على غرار ما قدم اليه في سنة ١٨٩١ بأن اصرار الحكومة الفرنسية على ادعائها الحماية على رعايا السلطان في اقليم مسقط ومياه عمان الاقليمية سوف يعتبر علواناً على استقلال عمان ، وان الحكومة البريطانية تؤيده في صدد مثل ذلك العلوان ، غير ان اتصالا اجراه السفير الفرنسي في اغسطس سنة ١٩٠١ أجل اتخاذ قرار في هذا الامر ، فقد قدم السفير مسيو كامبون مذكرة قال فيها ان تعهد حاملي الاعلام الفرنسية في صور بتسليم اعلامهم للسلطان انما انتزعه منهم السلطان بمساعدة السلطات البريطانية ، وهذه هي وجهة النظر نفسها التي كان مسيو اوتاني ومسيو جوجير متمسكين بها ورفعها الى حكومتيهما ، وقد قام الفرنسيون بتحريات كثيرة بهدف اعداد قائمة تشمل اسماء حاملي الاعلام الفرنسية . وذكروا ايضاً ان اتهام السفن التي ترفع العلم الفرنسي بالتجارة في الرقيق انما هو اتهام لا ينهض عليه دليل . وكان في المذكرة ايضاً عدة مزاعم اخرى اقل اهمية تلور كلها حول تدخل البريطانيين في شئون عمان .

: ١٩٠٢

وحين كان يتم جمع المواد اللازمة لاعداد رد كامل على هذه المذكرة في مسقط ، قدم مسيو لارونس - الذي خلف مسيو اوتاني في مسقط - مذكرة تتضمن ادعاءً اعتبارياً بأن لفرنسا حق التمسك بحماية رافعي الاعلام الفرنسية على سفنهم ، وانها لا تقبل مساومة في الامر ، وحدث هذا في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٢ اثناء زيارة قامت بها السفينة الفرنسية رافعة العلم لمسقط . ونحو الكابتن كوكس بناء على اقتراح منه بتقديم احتجاج شديد اللهجة باسم اعلان سنة ١٨٦٢ ضد فرنسا التي تطالب بحق فرض الحماية على الرعايا العمانيين ، ونجح هذا الاحتجاج الذي قدم في

١١ فبراير نجاحاً يفوق كل توقع ، ففي اول مارس ابلغه مسيو لارونس أن فرنسا لا تنوي فرض حمايتها على هؤلاء الرعايا العمانيين وانها لا ترفع لنفسها أكثر من حق الاشراف والخفر على السفن التي ترفع العلم الفرنسي كما صدر تأكيد للسلطان ايضاً من جانب نائب القنصل الفرنسي وقائد السفينة الفرنسية « كاتينات » التي كانت راسية في صور بأن الفرنسيين سيقومون ببلاغ الرعايا العمانيين الذين يحملون الاعلام الفرنسية في صور بذلك ، وبأن لا سيادة على ارض عمان الا للسلطان .

وفي مارس ١٩٠٢ اتصل السفير الفرنسي في لندن مرة اخرى بوزير الخارجية البريطانية .. وأكد له ان براءة حاملي الاعلام الفرنسية في صور من تهمة الاتجار في الرقيق قد ثبتت بعد تحريات طويلة ودقيقة .. وان السلطات الفرنسية قد تأكدت تماماً من خطأ الزعم بأن تجار الرقيق يتسترون خلف العلم الفرنسي ، وكرر السفير في هذه المناسبة الوعد الذي قدم في يونيو سنة ١٩٠٠ بعلم اصدار تراخيص فرنسية جديدة لسفن عمانية .. لكن الاحداث التالية اوضحت - ان هذا التعهد لم يكن يحول بين الفرنسيين وتجديد التصريحات الموجودة بالفعل . وفي ابريل سلم لورد لانزداون مذكرة رد لمسيو كامبون على شكاوى الفرنسيين في العام الماضي ، كانت تركز فيما يبدو على نقاط الوفاق بين الحكومتين ، وفيها ايضاً طلب بأن تبلغ فرنسا السلطان والقنصل البريطاني في مسقط ، قائمة باسماء أصحاب السفن الذين يرفعون الاعلام الفرنسية .

أزمة مفاجئة في قضية الاعلام الفرنسية ١٩٠٣ :

وفيما كانت الامور تجري هكذا بسهولة نحو تسوية نهائية حيث احتجاجات الحكومة البريطانية والسلطان تعمل تلريجياً على تخلي فرنسا عن كثير من ادعاءاتها حين حدث فجأة في ربيع سنة ١٩٠٣ ، ونتيجة حادثتين مفاجئتين ، ان تطورت مشكلة الاعلام الفرنسية الى وضع خطير . ففي ٢٦ مارس حاولت السفينة « خضرة » في صور - وهي سفينة ترفع العلم

الفرنسي — ان تخرج من الميناء رغم اوامر عبدالله بن سالم شيخ بني بو علي فأطلق عليها رجال الشيخ نيرانهم واعادوها قسراً الى الميناء ، ومرة أخرى في ٩ ابريل قام خمسة عمانيين من صور وصلوا من يومباي على باخرة البريد البريطانية بتحطيم الحجر الصحي في مسقط ، وكان لثلاثة منهم قوارب تحمل العلم الفرنسي فاعتبرهم وكيل القنصلية الفرنسية في حمايته ، وفر المعتدون بعدها مباشرة في قارب شرعي الى صور فطاردهم موظف من موظفي السلطان بقارب بخاري استأجره لهذا الغرض من سفينة صاحب الجلالة « بريسبوس » وأعاد القاء القبض عليهم. وقد حدثت الحادثة الاولى في نفس الوقت الذي راحت فيه اشاعة في فرنسا تزعم بأن انجلترا تنوي ضم مسقط الى املاكها ، وطلب وكيل القنصلية الفرنسية مبلغ ١٥٠٠ روية تعويضاً عما أصاب السفينة من أضرار ، اما في الحالة الثانية الخاصة بهؤلاء المواطنين الذين زعم وكيل القنصلية لهم حق الحماية الفرنسية ، فان السلطان ، فيما أعلن موافقته على القرار الذي تتخذه لجنة مشتركة من البريطانيين والفرنسيين فيما يتعلق بالقضيتين ، لم يخضع لمطالب وكيل القنصلية الفرنسية وعامل المعتدين كراعيا عمانيين فقط فأمر بحبس كل منهم ثلاثة اشهر . وحين وصلت هذه الاخبار الى الحكومة البريطانية قررت ان تقف الى جانب السلطان ، على أساس أنه محق تماماً في ممارسة حقوقه في السيادة على رعاياه ، وارسلت سفينة صاحبة الجلالة « نايد » لتلتحق بالسفينة « بريسبوس » في ميناء مسقط ، وكانت السفينتان هناك قبل ان تصل السفينة الحربية الفرنسية « لانفرنيت » اليها ، وبذل القنصل الفرنسي جهوداً كبيرة بالاشتراك مع قائد السفينة « لانفرنيت » لاطلاق سراح المسجونين الخمسة . لكن السلطان الواثق من وقوف الحكومة البريطانية الى جانبه أصر على موقفه .

اتفاق بين بريطانيا وفرنسا لرفع الامر لتحكيم دولي :

وهنا وبسبب طلب عاجل قدمه السفير الفرنسي في لندن لاطلاق سراح مساجين صور الذين اعتبرهم راعيا فرنسيين ، انتقل الموضوع الى

الحكومتين الفرنسية والانجليزية مباشرة وتوقفت المباحثات المحلية في مسقط ، وكان كل جانب يرى في الامر تهديداً لمصلحته الدولية ، وخشي الكثيرون اقتراب اللحظة الحرجة ، واخيراً تمت الموافقة على اقتراح قلعة لورد لانزداون بموافقة مجلس الوزراء البريطاني برفع الامر كله الى المحكمة الدولية في لاهاي ، واعتبر هذا حلاً ملائماً للمشكلة ، وتم الاتفاق بين الدولتين ايضاً على ان يطلق السلطان سراح المسجونين الخمسة ولكن دون تسليمهم للسلطات المحلية الفرنسية في مسقط ، وان تنسحب السفينة الحربية الفرنسية « افيرنيت » ، وطبقاً لذلك تم اطلاق سراح هؤلاء في ٢٩ مايو ، وغادرت سفينتا صاحبة الجلالة « نايد » و « بيرسيوس » مسقط في اليوم التالي .. وظلت السفينة « بومون » هناك حتى رحلت السفينة الفرنسية « افيرنيت » في ٣ يونيو ، ولا شك في ان النتيجة المباشرة لاطلاق سراح هؤلاء المسجونين كانت الخطأ من قدر السلطان الذي دأبت قوارب صوربعدها على الانتقاص من سلطته ، وذلك برفع اعلامها المثثة الالوان وهي تتهدى حول مقدمة سفينة السلطان « نور البحر » دون ان تجرؤ هذه على مسها بشيء .

إجراءات تهديدية ١٩٠٤ - ١٩٠٥ :

وفي اوربا استمرت الاجراءات بطريقة اسرع واكثر حسماً ، ففي مارس ١٩٠٤ - وكان الاتجاه العام للاحداث السياسية يسير نحو تسوية المشكلات السياسية المعلقة بين انجلترا وفرنسا - حاولت فرنسا سحب قضية العلم الفرنسي في عمان من محكمة لاهاي وتسويتها مباشرة على مستوى المسؤولين الكبار في الحكومتين ، غير ان الحكومة البريطانية لم توافقها على ذلك ، وظلت الاجراءات العادية في طريقها . وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ تم توقيع اتفاقية او هي ترضية باحالة القضية الى المحكمة الدولية في لاهاي وقمها لورد لانزداون وزير الخارجية البريطانية ومسيو بول كاميون السفير الفرنسي في لندن ، وفيها حددت النقاط التي يجب تسوية الخلاف حولها ، والاجراءات الواجب تطبيقها ،

وبعدها عينت فرنسا أ. ب. دى. سافورنين لوهمان عضو الدائرة الثانية لمحكمة الدولة في هولنده ووزير الداخلية السابق فيها محكماً عنها ، وعينت بريطانيا مستر ميلفيل و. فولر كبير قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة محكماً عنها .. وعين دكتور ه. لاماش عضو مجلس الشيوخ النمساوي واستاذ القانون الدولي بجامعة فينا رئيساً لمهيئة التحكيم بترشيح من صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، واجتمع اعضاء هيئة التحكيم للمرة الاولى في لاهاي بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٠٥ وتابعوا عقد جلساتهم في ٨، ٢، ١ أغسطس وفي هذه الجلسة الاخيرة تم اتخاذ قرار التحكيم .

أعمال لجنة التحكيم في لاهاي ١٩٠٥ :

ومن المستحيل ان نتابع هنا تفاصيل المناقشات التي دارت على مراحل الادعاء ، والادعاء المضاد والنقاش بين اعضاء المحكمة في هذه القضية وحسبنا القول بأن موقف فرنسا المتحفظ ارغم بريطانيا على ان تتخذ موقف المدعي الذي حاولت كثيراً ان تتجنبه ، وان تضطر الى محاولة تحديد الموقف الفرنسي الذي صيغ بعبارة قانونية مبهمة طلباً للتغوص .. وكانت الحجج الاساسية التي قدمتها بريطانيا هي : (١) انه لا يحق — قانوناً — لرعايا سلطان عمان — دون تصريح منه — الحصول على أعلام وأوراق فرنسية الا في حالة وجود معاهدة بين فرنسا والسلطان تتيح لهم ذلك ، ولا وجود لمثل هذه المعاهدة . (٢) انه حسب نص المادة الثانية والثلاثين من قانون بروكسل لسنة ١٨٩٠ لا يحق لفرنسا ان تسلّم أعلامها الا للعرب الذين هم : (أ) رعايا فرنسيون .. او (ب) رعايا دول تحت الحماية الفرنسية ، والعُمانيون لا ينطبق عليهم أي من هذين الشرطين . (٣) ان تشجيع فرنسا رعايا عمان على عدم تنفيذ رغبة سلطانهم في سحب الاعلام والاوراق الفرنسية يعتبر عدواناً من جانب فرنسا على استقلال عمان ، وهو بالتالي خرق لبيان سنة ١٨٦٢ . (٤) ان تقديم أعلام وأوراق فرنسية — حتى لو كان مسموحاً به — فلا يمكن ان يعني

الرعايا العمانيين من سلطة السلطان ويخرجهم منها في الاقاليم والمياه الاقليمية العمانية . (٥) أنه على اية حال ، فحق ملكية هذه الاعلام والاوراق شخصي لا ينتقل بالوراثة . (٦) ان الاعلام والاوراق التي تمنح لسفينة ما لا يجوز بحال من الاحوال نقل ملكيتها الى سفينة اخرى . أما حجب فرنسا فكانت : (١) ان شروط المواطنة في عمان امر غير محدود ولا مقيد . (٢) ان وضع هؤلاء الذين تسلموا اعلاماً فرنسية هو وضع جماعة مهاجرة جابوا بحاراً متعددة الجنسيات .. ولم تكن ارتباطاتهم بالمستعمرات الفرنسية أقل من ارتباطاتهم بعمان . (٣) ان عمان — من حيث علاقتها بالدول الاوربية — هي دولة اسلامية ويجب ان يكون التعامل معها على غرار التعامل مع الامبراطورية التركية من حيث « نظام الامتيازات » . كما احتج الفرنسيون ايضاً ضد القناعات البريطانية العميقة مطالبين باستمرار الاعراف المرعية ، ومما هو جدير بالذكر ان الفرنسيين .. لم يحاولوا ان يقدموا دليلاً واحداً على ارتباط قارب واحد — من مجموع القوارب التي ترفع اعلاماً فرنسية وقدرها ٢٦ قارباً — بمستعمرة من المستعمرات الفرنسية . وقد استبعدت المحكمة من حجج طرفي النزاع ما رأته خارجاً عن حدود النزاع القانوني .. كزعم بريطانيا بأن تجارة الرقيق تنسر خلف الاعلام الفرنسية في صور وزعم فرنسا بأن بريطانيا نفسها قد خرقت ببيان سنة ١٨٦٢ غير مرة واحدة .

قرار المحكمة ٨ أغسطس ١٩٠٥ :

وقد وجدت المحكمة ان الامر كله بحكمه — من حيث الجوهر — قانون بروكسل لسنة ١٨٩٠ بعد تصديق الحكومة الفرنسية عليه في يناير ١٨٩٢ ، وأن حق أية دولة اوروبية في أن توجد اتباعاً لها في عمان يجب أن تحدده حالات نظيرة للامارات الاسلامية في الغرب المتعاقدة مع الدول المسيحية باتفاقيات نظيرة ، وقررت المحكمة ما يأتي فيما يتعلق بشرعية مزاعم فرنسا : —

ان فرنسا كان لها قبل ٢ يناير سنة ١٨٩٢ صلاحية الترخيص للسفن التابعة لرعايا صاحب العظمة سلطان مسقط برفع الاعلام الفرنسية خاضعاً فقط للتشريعات والاحكام الادارية الفرنسية وأن لاصحاب السفن الوطنية الذين كانت فرنسا قد سمحت لهم - قبل سنة ١٨٩٢ برفع العلم الفرنسي - حق الاحتفاظ بامتيازهم هذا طالما رغبت فرنسا في تجديده . وأنه ليس مسموحاً لفرنسا - بعد ٢ يناير سنة ١٨٩٢ - بأن تمنح رعايا صاحب العظمة سلطان مسقط حق رفع العلم الفرنسي على سفنهم الا لو اثبت هؤلاء انهم كانوا بالفعل تحت حماية فرنسا قبل سنة ١٨٩٣ . أما بالنسبة لنتائج رفع العلم الفرنسي ، وإمكان نقله او انتقاله من مالك لآخر فقد قررت المحكمة :

أن سفن عمان المرخص لها كما أمر أعلاه برفع العلم الفرنسي تتمتع داخل المياه الاقليمية لعمان بالحماية المنصوص عليها في الاتفاقية الفرنسية-العمانية المؤرخة في ١٧ نوفمبر ١٨٤٤ ، وان التفويض برفع العلم الفرنسي على سفينة ما لا يجوز ان ينتقل من مالك لآخر ، ولا من سفينة لآخرى ولو كان صاحبها هو نفس الشخص .

وان رعايا صاحب العظمة سلطان عمان من اصحاب السفن التي ترفع العلم الفرنسي أو من العاملين عليها ، وطواقم البحارة العاملين على هذه السفن ، وعائلاتهم . هؤلاء جميعاً ليس لهم اية حقوق تخرجهم عن الولاء لسلطان عمان وبشكل خاص لا تخرجهم عن الالتزام بأوامره وتشريعاته .

وجاء قرار المحكمة - كما رأينا - مؤيداً في معظمه المطالب البريطانية بالنسبة لسائر النقاط الهامة التي تناولها . ولم يترك شيئاً ليقرر لاحقاً عدد السفن التي يصرح لها برفع العلم حسب الشروط المنصوص عليها فيما سبق . ونضيف هنا ان سلطان عمان - رغم تفويضه للحكومة البريطانية بأن تتحدث باسمه - وباسمها - الا ان فرنسا اثارت اعتراضاً على ارتباط اسم السلطان بالحكومة البريطانية ، واستبعد هذا الاعتبار بالتالي من حيث أن السلطان ليس طرفاً في القضية بعد تجاوز مراحلها الاولى .

الاعمال التالية لقرار التحكيم ١٩٠٥ - ١٩٠٦ :

وصدرت تعليمات إلى العقيد و. جراي القنصل البريطاني في مسقط ،
والى مسيو لارونس نائب القنصل الفرنسي فيها - وكان هذا الاخير
في اوربا خلال سير التحكيم في لاهاي - بالتعاون معاً لوضع قرار
المحكمة موضع التنفيذ . وقد اتفقا على ان اصدار بيان من جانب السلطان
هو أفضل الوسائل لاعلام اهل عمان بمقررات المحكمة ، أما فيما يتعلق
بالقائمة التي تضم اسماء أصحاب السفن التي ترفع العلم الفرنسي - وكان
مفروضاً ان يُعدها هذان المسؤولان بالتشاور فيما بينهما - فلم يمكن
التوصل لاتفاق بشأنها . فقد كان مسيو لارونس يقول ان عدد اصحاب
السفن المصرح لها برفع العلم الفرنسي هو ٢٢ شخصاً و ٤٦ سفينة ، في
حين كانت معلومات العقيد جراي تشير الى انهم ١٤ و ١٨ على التوالي
فقط ، واخيراً في ١٣ اغسطس سنة ١٩٠٦ قررت حكومة صاحب
الجلالة - دليلاً على صداقتها وبهدف منع زيادة عدد السفن او انتقال
العلم من السفينة التي تفقد او تفرق او تباع الى سفينة اخرى - الا يزيد
عدد السفن عن العدد المحدد بأية حال من الاحوال . وكان من رأي
حكومة صاحب الجلالة ان اصحاب هذه السفن بمجرد رسوهم الى
ارض عمان يصبحون بالتالي خاضعين لقوانينها ، لكنها لم تعترض على ان
يأمر نائب القنصل الفرنسي - في حالة الجرائم التي ترتكب في عرض
البحر على سفن ترفع العلم الفرنسي - بأن يمثل المعتلون امام محكمة
فرنسية أخرى . كما كان من رأي حكومة صاحب الجلالة ان اهل
عمان يجب ان يعرفوا بأن عقاباً رادعاً سيوقع بهم في حالة الخروج على
نصوص التحكيم وانهم احرار في ان يعلنوا - في أي وقت - تخليهم عن
حق استخدام العلم الفرنسي ، ويجب الاتصال دائماً بالحكومة الفرنسية
بشأن هذه الامور ، كما يجب ان يطلب اليها ابلاغ السلطان والقنصل
البريطاني بانتقال العلم من سفينة لآخرى ، وان تقدم لهاتين السلطتين
قائمة سنوية بما يبقى من اصحاب السفن ومن السفن نفسها على قيد الحياة .

علاقات السلطان ببريطانيا العظمى بعد

سنة ١٨٩٩

تحسن الموقف :

بعد فبراير سنة ١٨٩٩ بدأ موقف السلطان من ممثل بريطانيا في مسقط يتحسن ، وقام السيد فيصل في الشهر التالي بأول زيارة ودية للعقيد فاجان في الوكالة السياسية البريطانية ، لكنه ظل على شيء من شكوكه ، كما ظل الامل يراوده بأن ترفض الحكومة الام في النهاية مقررات حكومة الهند ، وهي فكرة كان مسيو أوتاني هو الذي يشجعه دائماً على التمسك بها . وفي صيف سنة ١٨٩٩ عين كابتن كوكس وكيلًا سياسيًا في مسقط ، وخلال السنوات الاربع التالية أدت توجيهاته القديرة والمتعاطفة مع السلطان الى افضل النتائج . وفي مايو ١٩٠٠ - ورغم ان السلطان ظل يرفض استبعاد محمد بن عزان من منصبه كوزير له - الا انه وافق على أن يجعل في مكانه في الشؤون الخاصة في الوكالة البريطانية الوزير السابق محمد ابن سعيد الذي كانت ميوله نحو البريطانيين واضحة لا شك فيها .

زيارة السيد تيمور للهند ١٩٠٢ - ١٩٠٣ :

وقد وجهت الدعوة الى السلطان لحضور مهرجان التتويج في دلهي في يناير سنة ١٩٠٣ ضيفاً على حكومة الهند ، وتركت له حرية ارسال ممثل له ان لم يستطع الذهاب بنفسه . ولم يغامر السلطان بالبعد فترة طويلة عن مملكته فأجاب عنه أكبر ابنائه السيد تيمور يرافقه السيد يوسف زاوي احد اصديقاء السلطان ومستشاريه ، وأحمد بن ناصر حاكم مطرح وكثيرين غيرهم . وصحب العقيد كوكس هذا الوفد كمستول سياسي ، وحمل السيد تيمور هدايا قيمة من ذهب مسقط الى صاحب الجلالة الملك ادوارد سلمها الى نائبه في الهند ، وفي مسقط احتفل السلطان بيوم التتويج بأن اطلقت مدافعه ١٠١ طلقة للتحية ، وقام هو بزيارة

الوكالة البريطانية زيارة رسمية لتقديم التهاني . وعقب انتهاء مراسم الاحتفال في دلهي قضى السيد تيمور اسبوعين في بومباي ، وزار بونا حيث التقى لقاء ودياً بعمه الكبير عبدالعزيز المنفي هناك ، وقام — قبل عودته الى مسقط — بجولة زار خلالها أجرا وعليكره وكلكتا . ولم يعد الى مسقط الا في منتصف فبراير سنة ١٩٠٣ .

زيارة لورد كيرزون لمسقط ١٩٠٣ :

وجاء دليل جديد يؤكد المودة المتبادلة على مستوى دولي ، وتمثل في الزيارة الرسمية التي قام بها لورد كيرزون نائب الملك في الهند لمسقط في نوفمبر ١٩٠٣ ضمن جولة له في الخليج ، وقد أشير الى الاحتفالات والبيانات الرسمية التي تمت خلال هذه الزيارة بالتفصيل في مكان آخر . وحيث كان السلطان يفكر من قبل في التنازل عن السلطنة لولده تيمور ، فقد وضع نفسه الآن تماماً بين يدي حكومة الهند وأعلن انه سيسرشد بأرائها في هذه المشكلة ، وقد قام نائب الملك بتقليد عظمته وساماً هندياً رفيعاً خلال لقاء جرى على ظهر السفينة « ارجونوت » وقد تكشف من حديث عابر أدلى به السيد محمد بن تركي في حضرة نائب الملك ان شقيق السلطان الاكبر يطعم في تولي السلطنة فيما لو شغل منصب السلطنة .

عمان والاتفاقية السياسية العامة بين بريطانيا وفرنسا ١٩٠٤ :

وفي فبراير سنة ١٩٠٤ ابليت حكومة صاحب الجلالة حكومة الهند انه سيكون ضمن تسوية عامة تجري المفاوضات بشأنها مع فرنسا تأمين اعتراف فرنسا بالحماية البريطانية على عمان . وتساءلت الحكومة البريطانية عما يمكن اقتراحه كبديل لذلك اذا استحال الحصول على مثل ذلك الاعتراف الفرنسي . وجاء رد لورد كيرزون بأنه لا يمكن ان يكون هناك حل للمشكلة سوى الاعتراف الفرنسي بالحماية البريطانية على عمان أو الغاء البيان الفرنسي — البريطاني المشترك لسنة ١٨٦٢ .

إخلاء طرف السلطان من سائر ديونه لحكومة الهند في سنة ١٩٠٠ :

استمرت بعد ازمة سنة ١٨٩٩ سياسة المعونة المالية من جانب الحكومة الهندية لعمان في صورة معونة « زنجبار » الى جانب القروض الخاصة ، وكانت معونة زنجبار هذه قد قطعت عن السلطان — بالنظر لمسلكه غير المرضي — منذ بداية ديسمبر ١٨٩٨ . ولم يلبس الحديث حول تجديددها مرة أخرى الا بعد حوالي عشرة أشهر حين طلب السلطان ذلك ، وفي نهاية سبتمبر ١٨٩٩ بلغت ديون السلطان للحكومة البريطانية ٩٠ الف روبية منها ٣٤ الفاً هي رصيد غرامة سنة ١٨٩٥ ، و ٣٦ الفاً رصيد قرض سنة ١٧٩٧ ، و ٢٠ الفاً هي الاقساط المتأخرة الدفع من ذلك القرض ، وفي الوقت نفسه بلغ مجموع متأخرات المعونة حوالي ٧٢ الف روبية ، غير ان حكومة الهند كانت ترى ان السلطان قد خسر حقه في هذه المتأخرات . وكانت الغرامة المفروضة على تأخير دفع الغرامة ما تزال سارية ، لكن عوائدها كانت تتناقص بشكل دائم بسبب طريقة تحصيلها المباشرة ، وظلت مشكلة المعونة تحت البحث حتى العام التالي . وفي أكتوبر سنة ١٩٠٠ قررت حكومة الهند تصفية جميع متأخرات حساباتها من المعونة ، وتم الاتفاق على هذا في اكتوبر سنة ١٩٠٠ ودفع للسلطان مبلغ صغير هو الرصيد الباقي له من متأخرات المعونة .

مزيد من القروض للسلطان ١٩٠٢ و ١٩٠٣ و ١٩٠٤ :

ولكن خلو السيد فيصل من الدين للحكومة الهندية لم يدم طويلا ، ففي سنة ١٩٠٢ تسلم السلطان قرضاً قيمته ١٦١,٩٥٦ روبية لشراء سفينة بخارية كان بحاجة اليها ، وتقرر خصم قيمة هذا القرض من معونة زنجبار على اقساط صغيرة بواقع ٣ آلاف روبية في كل شهر . وفي سنة ١٩٠٣ ، وبسبب أخطار كانت تتهدد حكومة السلطان من رستاق ، حصل على مبلغ ٢٠ الف روبية مقدماً بخضم بواقع الف روبية

كل شهر من معونة زنجبار . كذلك حصل في سنة ١٩٠٤ على قرض آخر - بشروط مشابهة - قدره ٣٠ الف روبية لتفقات زواج ابنه السيد تيمور . وبمناسبة هذا القرض الأخير ابلغ السلطان انه لن يكون له حق في الاقتراض مستقبلا الا من الحكومة البريطانية والى ان يسدد التزاماته المالية لحكومة الهند . وفي اغسطس ١٩٠٥ ، وكانت ديون السلطان لحكومة الهند ما تزال تتجاوز ١٠٠ الف روبية ، وديونه لاشخاص آخرين في سلطنته تصل الى نفس الرقم تقريباً ، طلب قرضاً جديداً قدره ٢٠ الف روبية ليتمكن بعض أفراد أسرته من الذهاب للحج ، ولكن اثناء المباحثات المتعلقة بهذا الطلب استطاع السلطان ان يحصل على المبلغ المطلوب من دائن آخر ، وهكذا ارتكب السلطان - كما اعترف بنفسه فيما بعد - خرقاً للالتزام الذي التزم به بالا يقترض من مصدر سوى الحكومة البريطانية ، وجاءت قرارات التحكيم في لاهاي في ذلك الوقت لتمكن الحكومة البريطانية من ان تسلك مسلكاً أكثر حزمًا وصلابة حيال مشكلات السلطان المالية . وكان من رأي حكومة الهند عدم الاستمرار في تزويد السلطان بمثل تلك القروض الصغيرة لاغراضه المختلفة ، بل يجب تقديم قرض واحد ضخم لقاء ضمانات كافية لدفعه . وابتدأت مفاوضات بشأن قروض السلطان على أساس شرطين اثنين هما (١) ان يستعير السلطان موظفًا من حكومة الهند يصبح مسئولاً عن عوائد عمان البحرية و (٢) ان يكون استخدام كل قرض داخلياً في نطاق خطط عام لاصلاح مالهية . ولكن في ديسمبر سنة ١٩٠٥ توقفت المفاوضات الدائرة مع السلطان في ذلك الصدد بنصيحة من حكومة صاحب الجلالة بوقف أي اجراء حتى يتم تحقيق الاجراءات الناتجة عن قرارات محكمة لاهاي . وفي نهاية سبتمبر ١٩٠٦ كان دين السلطان لحكومة الهند قد انخفض الى مبلغ ٤٥,٧٩١ روبية .

فشل محاولة وضع اشراف بريطاني على عوائد السلطان :

كانت مسألة تعيين موظف بريطاني يكون مسئولاً عن عوائد الجمارك السلطانية قد نوقشت في وقت مبكر من سنة ١٨٩٧ ، وأصبحت هذه المشكلة بعد ١٨٩٩ بنداً هاماً في سياسة حكومة الهند . وفي ١٩٠٤ وضعت خطة لتنظيم هذا الموضوع بالاستعانة بالبنك الامبراطوري في ايران بالطلب اليه فتح فرع له في مسقط . غير ان الفكرة استبعدت قبل اطلاع السلطان عليها واستبدلت بأخرى كانت اهم بنودها توصية السلطان بتعيين موظف ترشحه حكومة الهند ليكون مسئولاً عن العوائد على ان يتم التحكم في أية خلافات قد تنشأ بينه وبين موظفي السلطان عن طريق الوكيل السياسي . وبهذه الشروط تضمن حكومة الهند للسلطان حداً أدنى من العوائد كل شهر قيمته ٢٠ الف روبية ، ورفعت هذه الاقتراحات أخيراً لوزير الدولة لشئون الهند في فبراير سنة ١٩٠٥ ، فوافق على الاجراء الاول لكنه علق موافقته على الثاني والثالث .. ومرة أخرى تأجل المضي بأي من تلك الخطط بسبب استمرار تعليق مشكلة الاعلام الفرنسية . وقد بدا ان تردد السلطان حيال تغيير نظام العوائد الجمركية يرجع لغیر سبب واحد ، فهو يخشى ان يحرمه النظام الجديد مما كان قد تعود عليه من سلفيات يقبضها مقدماً من ملتزمي جمع العوائد كذلك كان يخشى ان يلغي النظام المقترح ايضاً تلك الاستثناءات الشخصية والقبلية التي كان السلطان يمارسها ، الى جانب انه كان متأثراً بالدعاية الفرنسية التي كانت تردد أصدائها في الصحافة العربية ، بأن العوائد في مسقط ، بل وحكومة مسقط كلها ترمع ان تصبح خاضعة للنفوذ البريطاني .

اقامة رقابة صحية بريطانية في ميناء مسقط ١٩٠٠ :

وفي ابريل ١٨٩٩ انتشر الطاعون في مسقط ومطرح ، وبرزت مشكلة الاشراف الصحي والسيطرة على اوضاع الموانئ ، وكان موقف السيد فيصل من هذه المشكلة عنيداً في البداية ، ولكن لما خف تأثير

نائب القنصل الفرنسي عليه . وزادت ثقته في مستشاريه البريطانيين أصبح لا يعارض كثيراً في تلك الاجراءات ، وهكذا في اول اكتوبر سنة ١٩٠٠ ، وبعد الحصول على موافقة مسبقة من حكومة الهند ، جعل السلطان طبيب الوكالة البريطانية في مسقط مسئولاً عن كل الادارة الصحية والعاملين بها في المدينة الى جانب تعيينه نفس الشخص طبيباً خاصاً للسلطان وعائلته . وأصبحت رقابة الحجر الصحي الزامية بالنسبة للرعايا البريطانيين ومن هم تحت الحماية البريطانية بمقتضى اعلام أصدره القنصل البريطاني في مسقط بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٠٣ . ويتناول الملحق الخاص بالتنظيمات الصحية والوبائية بالتفصيل هذه المشكلة وما يدور حولها .

دخول الخدمات البرقية الى مسقط ١٩٠١ :

وفي الملحق الخاص بالبرق والتلغراف في الخليج تفصيل للظروف التي أدت في نوفمبر سنة ١٩٠١ الى ارتباط عمان بالعالم الخارجي عن طريق الاتصال التلغرافي بمد حبال سلكية من جاشك الى مسقط .

حماية الرعايا البريطانيين في عمان من سنة ١٨٩٩ حتى اليوم :

وبعد ١٨٩٩ وبفضل هدوء الحالة في البلاد عموماً لم تكن حماية الرعايا البريطانيين ومعاقة المعتدين تتطلب جهداً كبيراً باستثناء حالة واحدة كانت على جانب من الخطورة ، لكن الغارات القبلية ظلت مستمرة حسب طابعها المألوف .

حادثة في قريات ١٨٩٩ :

وحين عجز السلطان عن الحصول على التعويض من أهل القبائل دفع من جيبه الخاص حوالي ١٢٠٠ روية تعويضاً لاربعة تجار بريطانيين نهبت بضائعهم في سوق قريات عصابة من الشرقية يتزعمها حمد بن الشيخ صالح بن علي الذي مر بنا ذكره من قبل .

حادثة « البارون انفردال » ١٩٠٤ :

أما أخطر الحوادث في هذه الفترة فكان ضياع سفينة بريطانية على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية حيث الناس هناك قساة لا يعرفون شيئاً عن المدنية ، وحيث يكون دائماً مصير بحارة السفن الغارقة موضع شك مريب . ففي ٢ أغسطس سنة ١٩٠٣ حدث انفجار أدى الى اشتعال النيران في السفينة الفرنسية « اميرال جيودون » فجنحت الى رأس حاسك ، وفرض ممثل السلطان في ظفار وشيخ مريب حمايتهما على طاقم السفينة والمسافرين عليها وكان عددهم ٥٦ رجلاً حتى انتهى المد فأرسلوا في قوارب أهلية الى مسقط ، غير أنهم فيما كانوا في طريقهم الى جوار رأس مدركة التقطتهم السفينة البخارية الروسية « تروفور » . وبعدها بعام بالضبط ، أي في ٢ أغسطس ١٩٠٤ اصطدمت السفينة البخارية «بارون انفرال » وحمولتها المسجلة ٢١٤٠ طناً وتقل ٣١ نسمة معظمهم من البريطانيين بجزيرة جبلية إحدى جزر مجموعة كوريا - موريا . وكان لهذه الحادثة عدة نتائج مؤسفة . وفضل ثمانية من البحارة اليونانيين كانوا على ظهرها البقاء على حطامها وظلوا هكذا مدة اسبوعين حتى التقطتهم السفينة البريطانية « بروم » ، أما باقي من كان عليها فقد استقلوا قاربين من قوارب الانقاذ متجهين الى البر . فأما القارب الصغير من هذين ، ولا بد كان به ٦ أشخاص ، فلم يسمع أحد عنه شيئاً بعد ، أما الثاني فبينو انه رسا على الطرف الجنوبي لجزيرة مصيره بعد ان اجتاز المضيق المعروف بهذا الاسم . وهناك ذبح العرب ال ١٧ رجلاً الذين كانوا به للاستيلاء على امتعتهم في منتصف شهر أغسطس . وبمجرد ان وصلت أنباء ما حدث الى مسقط ، باذر السيد فيصل والعقيد جراي - الوكيل السياسي في مسقط الى التوجه الى جزيرة مصيره حيث قضيا بها الفترة من ١٥ الى ١٨ سبتمبر دون ان يستطيعا اكتشاف أي أثر من آثار المذبحة التي حدثت ، وسبق ذلك ان قامت السفينة البحرية الملكية « دالهوري »

بزيارة لمكان السفينة الغارقة ، وقامت سفينة صاحب الجلالة «لاب ونج» بجولة حول الجزيرة دون ان تستطيع استكشاف أى دليل واحد يمكن الاسترشاد به الى سبيل الضحايا . وفي نهاية سبتمبر توجه السلطان مرة اخرى الى جزيرة مصيرة - بمفرده هذه المرة - ثم عاد الى مسقط بعد اسبوعين وقد أحاط علماً بكل تفاصيل الجريمة ، كما رجع ومعه ١٠ أشخاص من الذين اشتركوا في المذبحة وكلهم من قبيلتي جنباه وآل بو عيسى . وتمكن أحدهم من الالتقاء بنفسه من ظهر السفينة الى البحر أثناء رحلتها نحو مسقط . كما رجع السلطان ايضاً وفي أسره ١٢ رجلاً من اللواة وام رصاص ساهموا في التستر على آثار المذبحة ، وكانت الادلة قاطعة على ان هؤلاء الافراد هم الذين ارتكبوا الجريمة ، فأمر السلطان باعدامهم ، وحسب التقاليد العمانية الخاصة بالقصاص اعيد المجرمون الى مكان ارتكاب الجريمة ، وهناك اطلق عليهم عساكر السلطان الرصاص وحيث التراب على جثثهم دون حفاوة ، وذلك في حضرة السيد تيمورالابن الاكبر للسلطان والعقيد جراي وعدد من بحارة سفينة صاحب الجلالة «مرلين» ، كما احرق قريّة جلوفه الصغرى في رأس حلف - وهي أقرب قرية لمسرح الجريمة - واقام نصب حجري يرمز الى توقيع العقوبة على هؤلاء القتلة ، فوق صخرة عالية مجاورة ، كما اقيم نصب رخامي تذكاري فوق قبور الضحايا وتليت عليهم الصلوات المعتادة . وظل بعض الافراد العاديين - او بالاحرى بعض الرهائن - في الحبس بمسقط حتى يناير سنة ١٩٠٦ ثم أطلق سراحهم بعد ان تأثرت صحتهم كثيراً ، وبعد أن أصبح أكيداً أنه لا حبسهم ولا أية وسيلة أخرى من شأنها الارشاد الى بقية المعتدين او تحصيل التعويضات اللازمة .

تفسير المعاهدة التجارية لسنة ١٨٩٠١ :

ولم تحدث أية مشكلة جديدة خلال الفترة التي تناولها الآن حول حقوق البريطانيين المكفولة بمقتضى المعاهدة في عمان . وفي سنة ١٩٠٠

حدث خلاف بسيط في وجهات النظر بين السلطان والوكيل السياسي حول تفسير نص جاء في الاتفاقية التجارية لسنة ١٨٩١ متعلقاً بالشحن . فقد كان السلطان يرى ان الاعفاء من الضريبة لا يمكن ان يسري على البضائع التي تصل مسقط اللهم الا اذا كانت مسجلة في القائمة الخاصة بالبضائع التي ستشحن او يعاد تصديرها ، وكانت حكومة الهند ترى ان وصول هذه البضائع الى مسقط يعني وصولها الى « نقطة النهاية » من رحلتها . واخيراً تم اقتناع السلطان -- لمصلحة التجارة -- بأن يفهم هذا النص الذي جاء بالاتفاقية فهماً يتسم بالتححر وسعة الافق ، وقال السلطان فيما بعد ان الذي دفعه الى المعارضة هو وجود بعض التجار المتلاعبين الذين يحتفظون ببضائعهم المعفاة من الجمارك في مخازن خاصة بهم ، ثم لا يعيدون شحنها او تصديرها .

الاعداد لتجديد الاتفاقية :

وفي سنة ١٩٠٣ بدأت حكومة الهند التفكير في تجديد معاهدة ١٨٩١ التجارية بعد ان انقضت المدة التي كانت محددة لسريانها ، وتأخرت اجراءات هذا العمل سنتين بسبب قضية الاعلام الفرنسية ، ولكن اخيراً في نوفمبر سنة ١٩٠٥ فوض وزير النولة حكومة الهند البلد في مفاوضات الاتفاقية الجديدة ، كما وافق في الوقت نفسه على نصوصها المقترحة ، بعد ان ادخلت عليها عدة تعديلات طفيفة فقط .

الضريبة الداخلية وعلاقتها بالمصالح التجارية البريطانية :

وفي موسم التمور لسنة ١٩٠٣ كشفت شكاوى مقدمة عن اعتزام السلطان رفع ضريبة المحصولات الزراعية او الزكاة المحددة بنسبة ١٪ عن اشياء كثيرة هامة . فعلى سبيل المثال تبين لحكومة الهند التي كانت قد وافقت على ضريبة تصدير قدرها ٥٪ بدل الزكاة التي لم يكن يتيسر تحصيلها دائماً أن السلطان يعمد الى رفع كلتا الضريبتين معاً كلما استطاع

ذلك ، فعلى حين لم تكن الزكاة تجمع من صور ، كانت مفروضة في ولاية صحار وفي بعض واحات النخيل بمنطقة الباطنة بالإضافة الى ضريبة الصادرات . وأصررت حكومة الهند على ان الزكاة لو ارفععت نسبتها فيجب ان يتم جمعها مباشرة في الداخل لا في المواني او على الساحل بما يعتبر فعلا زيادة لضريبة التصدير .

تقييد تجارة الخمر :

وفي سنة ١٩٠٤ أصدر السلطان - بموافقة ممثلي قناصل بريطانيا وفرنسا وامريكا - أمراً بمنع رعاياه من بيع الخمر بالتجزئة ، وصدر أمر مماثل للرعايا البريطانيين ايضاً بمقتضى ارادة قنصلية موزقة في ٧ يونيو ١٩٠٤ .



الاستكشافات والمؤسسات البريطانية في عمان

بعد ١٨٩٩

رحلات المستوطنين البريطانيين :

لقد عاد ممكناً بفضل تحسن السلام في عمان وموقف السلطان الودي ان تبدأ مرة أخرى الجولات الطويلة في داخل عمان بهدف استكشافها . ولكن لم تحدث جولة أهم من تلك التي قام بها الرائد مايلز بعد سنة ١٩٠٠ . وفي سنة ١٩٠١ ، وبتفويض من السلطان وتعليمات من حكومة الهند ، شكلت بعثة للتحري في منطقة من الاراضي الداخلية حول صور تردد ان الفحم موجود فيها بكثرة ، وكانت المحاولة الاولى هي التي قام بها الكابتن كوكس والدكتور فون كرافت ، الجيولوجي في حكومة الهند ، مبتدئين من قلعات ، لكن مسلك قبيلة المشارفة وغيرها من القبائل ، عطل عمل هذه البعثة وتبينت اصابع مسيو اوتافي ومساعد

عبدالعزیز وعائلة الشيخ صالح بن علي الحارثي وهلال بن عمرو ومحسن ابن عمر من حرث وراء الامر ، ورغم ان الامر وصل بهم حد اعتراض طريق البعثة . واطلاق النيران عليها ، الا انها تمكنت اخيراً من الوصول الى المنطقة المطلوبة الواقعة على رأس وادي القليج على بعد ٢٠ ميلاً الى الداخل من صور ، لكن فحوصهم للمنطقة كان - بطبيعة هذه الظروف المعاكسة - فحصاً سريعاً متعجلاً وبالتالي لم تكن له فائدة تذكر . وبدأ السلطان بعد ان بذل كل ما يمكنه لتسهيل عمل البعثة حتى إنه انتقل بنفسه الى صور وارسل ابنه السيد تيمور ليصاحب البعثة ، بعد العدة لبعثة ثانية . وفي نوفمبر ١٩٠١ خرجت هذه البعثة باشراف الكابتن كوكس يصحبه هذه المرة الجيولوجي دكتور الدهام وكابتن داودنج ضابط المخابرات . وأثبت الفحص الدقيق للمنطقة وجود فحم من انواع ممتازة ولكن بكميات قليلة ليس لها جدوى اقتصادية ، وعلى سبيل الاحتياط عقدت اتفاقية (١) مع السلطان تعهد فيها بالا يوافق على منح اي امتياز لاستخراج الفحم من المنطقة لاية هيئة او دولة الا بعد اتاحة الفرصة للحكومة البريطانية كي تتولى العمل اولا بمشاركة السلطان .

ونزل كابتن كوكس وداودنج اثناء عودتهما في دغمار ومنها رجعا الى مسقط بعد جولة برية دائرية عن طريق وادي سمائل ولم يصادفا اي نوع من المصاعب او المتاعب الا من اهالي قرية عقدة الصغيرة حيث اغلق بعضهم الطريق وبنادقهم محشوة بأيديهم .

وفي صيف سنة ١٩٠٢ استطاع العقيد كوكس ان يقوم برحلة برية من أبو ظبي الى عمان المتصالحة الى مسقط دون ان يصحبه أوروبي واحد ، وكانت هذه اطول رحلة يقوم بها مستول بريطاني في عمان ، وقد نجحت رحلته نجاحاً تاماً واستطاع ان يحصل في طريقه على معلومات هامة وقيمة عن اقاليم البويزمي والظاهرة وعمان الداخلية .

(١) نص هذا التعهد موجود في الملحق الخامس بهذا الفصل .

مصادرة الاراضي واقامة الاحياء :

وخلال السنوات الاخيرة استطاعت حكومة الهند ان تضيف اشياء كثيرة متعددة الى املاكها المادية في عمان . ففي سنة ١٩٠١ تم بالإضافة الى صفقات اخرى ، شراء قطعة ارض كبيرة على ساحل البحر تمتد من حدود الوكالة السياسية البريطانية حتى دار العوائد الجمركية ، وكان البائع تاجراً هندياً يدعى راتانسي برشوتام بمبلغ قدره ٥٠ الف روبية .. ثم اقيم بيت لطبيب الوكالة ومساكن لموظفي التلغراف وكتبة الوكالة حين كان دكتور جاياكار طبيب الوكالة لمدة ٢٣ سنة انتهت سنة ١٩٠٠ يقيم في بيت ملكه بمطرح . وقبل سنة ١٩٠٠ لم يكن ثمة موظفون عاملون بالتلغراف ، وكان الكتبة السياسيون بالوكالة يبدلون جهدهم للعثور على مساكن مناسبة بقدر الامكان في المدينة .

ومن سنة ١٩٠٠ وصاعداً راح عدد من الوكلاء السياسيين واطباء الوكالة يبدلون جهدهم لادخال مزيد من التحسينات على مبني ومعدات المستوصف الملحق بالوكالة البريطانية اهتماماً منهم بصحة المواطنين ، ورغم ان حكومة الهند كانت قد عينت في سنة ١٩٠٢ مساعداً في المستوصف تدفع له راتبه ، الا ان عدم الاهتمام من جانب السلطان . وضآلة المساهمة التي قسمتها حكومته جعلها حكومة الهند تراجع عن اتخاذ أية خطوات اخرى .

تحسينات في الميناء :

والى جانب ما سبق ، فقد انفقت حكومة الهند بعض المال على تحسين ميناء مسقط ، خاصة تسهيلات ازالة البضائع والوصول الى البر في حالات رداة الطقس . وفي سنة ١٩٠٣ تم اعتماد مبلغ ٤٠ الف روبية لانشاء رصيف للحم في خور المكلا ، ثم خصص مبلغ ثمانية آلاف روبية اخرى لبداية العمل فيه ، كما تم ايضاً بحث مشروع اقامة حاجز للمواج على الناحية الشرقية للميناء . وحاجز آخر مواجه للوكالة البريطانية . ولكن في سنة ١٩٠٤ تقرر العلول عن هذا المشروع واستبداله بتعميق قناة السويس لتكون مدخلاً صالحاً للميناء وخصصت لذلك الاموال اللازمة .

تاريخ عمان الداخلي بعد سنة ١٨٩٩

لقد ارجأنا متابعة التاريخ الداخلي لعمان الى النهاية بسبب اهمية النزاع الانجليزي - الفرنسي الذي كان يستأثر باهتمام السلطان كله وكان يمنعه في حالات كثيرة من حرية الحركة والعمل .

الابوثة في عمان :

نلاحظ ان هذه الفترة استهلكت في سنة ١٨٩٩ بثلاثة اويثة هي الطاعون والجدري والكوليرا ، كان لها نتائج ترد بالتفصيل في الملحق الخاص بالمسائل الصحية . اما من الناحية السياسية فقد اصبحت المصالح المختلفة تركز حول صور ورستاق .

الحالة في صور :

حيث ان صور مدينة لم تخضع ابداً لسلطان عمان ، فقد اهملها السيد فيصل اجمالاً يكاد يكون تاماً ، فلم يزرها مرة واحدة خلال السنوات الاثني عشرة الاولى من حكمه . وفي سنة ١٨٩٨ - كما اشرنا من قبل - طرد اهل المدينة حامية السلطان بالقوة ، ثم سمحوا لها بالعودة . وفي سنة ١٩٠٠ كان اهل البلد وخاصة قبيلة جنابة قد اصبخوا بتحريض الفرنسيين لا يعتبرون سلطان مسقط حاكماً لهم .

: ١٩٠٠

وفي مايو ١٩٠٠ وصل هلال بن عمرو الى صور من شرق افريقيا وتفاهم مع مسيو اوتافي الذي عاد مرة أخرى يضايق السلطان والسلطات البريطانية ، وبلغ الامر ببني جنابه انهم رفضوا استدعاء السلطان لهم ، وقالوا ان عليه التفاهم معهم اذا شاء عن طريق نائب القنصل الفرنسي . وحين وصلت الامور الى هذا الحد ارغم السلطان على القيام بزيارة لصور

في يونيو سنة ١٩٠٠ ، وكانت هذه زيارته الاولى لها منذ توليه السلطنة . وكان الاستقبال الذي لقيه ودياً أكثر مما توقع ، فقد قدم كل وجهاء المدينة احترامهم له ، وجاء شيخ قبيلة بني بو علي من الداخل وسط الف من رجاله لتقديم التحية للسلطان ، واستطاع كما اشرنا من قبل ان يحصل من أصحاب الاعلام الفرنسية في الميناء ومن بينهم بنو جنابه على اعتراف صريح بالولاء له ، وشجبههم الحماية الفرنسية .

: ١٩٠١

وفي يونيو سنة ١٩٠١ ارسل السلطان ٨٠ جندياً وهايباً ليكونوا حاميته المقيمة في صور ، وفسر اهل الميناء من اصحاب الاعلام هذا التصرف بأنه تهديد لهم حيث لم يكن حافظ الا القليلون منهم على العهد الذي قطعوه في العام السابق . وقد سألوا مسيو اوتافي عما اذا كان يستطيع توفير الحماية لهم في حالة هجوم يقع عليهم من جنود السلطان وكانت اجابته في غير صالحهم ، وبدأت مرحلة أخرى من تدهور النفوذ الفرنسي في صور . وفي خريف ١٩٠١ قام السيد فيصل بزيارة أخرى للمدينة ، وكان يود اقامة سور يغلق المدينة من ناحيتها المواجهة للبر لأغراض دفاعية وإدارية لكن الصعوبات التي اعترضته في توفير الايدي العاملة ومواد البناء جعلته يعدل عن مشروعه ، غير انه استطاع قبل ان يغادر صور تنفيذ مشروع قديم عنده وأقل طموحاً فأقام حصناً خشبياً بين صور وبر صور ليشرف على طريق القوافل المتجهة للداخل . وكان هذا سبباً من اسباب التمرد المحلي في ١٨٩٨ . وفي سنة ١٩٠٢ - وكما ذكرنا في مكان آخر - أعلنت صور الحداد لان البرتغاليين استطاعوا القبض على عدد كبير من اهلها المتلبسين بالتجارة في الرقيق في شرقي أفريقيا ، وأثناء الزيارة التي قام بها لورد كيرزون لمسقط في سنة ١٩٠٣ التمس من السلطان ان يستخدم النفوذ البريطاني لتخفيف العقوبات التي اصدرتها المحاكم البرتغالية على اولئك الاشخاص وكانت في معظمها السجن لمدة ٢٥ عاماً لكل منهم لكنه افهم ان طلبه هذا عسير على التنفيذ .

١٩٠٣ :

وفي ربيع سنة ١٩٠٣ - واثناء استمرار العمليات العدائية السنوية بين الغفارية والحناءوية في الشرقية اكتشف عبدالله بن سالم شيخ بني بوعلي ما جعله يشك في أن أهل صور ، رغم كونهم من الغفارية ، كانوا يمدون اعدائه بالسلاح وأدوات الحرب . وسار بالتالي هابطاً على طول الساحل ، ثم أعلن حصاره للمدينة الى ان تجاب مطالبه ويقدم له التعويض الكافي . وفي هذه الاثناء أطلق بعض أنصاره النيران على سفينة ترفع العلم الفرنسي مما جعل نائب القنصل يتقدم الى السلطان بطلب فاشل للتعويض ، وأسهمت هذه الحالة - بشكل غير مباشر - في سرعة التوصل لحل مشكلة الاعلام الفرنسية مرة واحدة وللأبد . وكانت العلاقات بين انصار عبدالله بن سالم في منطقة عيقه وخصومه في المكرمين قد وصلت بعد رجوعه الى الداخل درجة من التوتر الشديد ، بحيث ان العقيد كوكس حين وصل هناك في اغسطس وجد كلا من الفريقين على أهبة الاستعداد لإطلاق النار على الآخر . واستطاع الوكيل السياسي ان يعقد بين الجانبين هدنة لمدة ٤٨ ساعة رجع أثناءها فوراً الى مسقط حيث أبلغ الامر للسلطان فبادر بنوره بالذهاب الى المكان على ظهر سفينته « نور البحر » . وأعلن بنو جنباه استعدادهم للخضوع لما يحكم به ، ولكن قبل ان تبدأ هذه الاجراءات اضطر السلطان للعودة بسبب ورود اخبار سيئة من رستاق ، لكن زيارته على اية حال قد أرجأت القتال ؛ ولم تمض فترة طويلة حتى استطاع الشيوخ المحايدون في المناطق المجاورة تسوية الخلاف بين الفريقين

الحالة في وادي رستاق :

وكانت اخبار رستاق التي عجلت برحيل السلطان عن صور هي التواطؤ الذي تم بين المطوعة في اقليم الشرقية وخصوم السلطان من بني عمومته من فرع عزان ، وكان آخر حديثنا عن سعود بن عزان حين استولى على رستاق في ١٨٩٨ . وفي مارس ١٨٩٩ استطاع أخوه حمود بن عزان

ان يقتله ويحل محله . وفي نفس الوقت لم يحمّد التمرد في الشرقية خموداً
 تاماً على الاطلاق . ففي مايو سنة ١٨٩٩ التقى احد شيوخ بني راسب
 هناك بالوكيل السياسي البريطاني ، وحاول ان يستفهم منه عن الموقف
 المحتمل للسلطات البريطانية في حالة تجدد التمرد ضد السلطان . وفي
 أبريل ١٩٠٠ تناثرت شائعات وقتية عن هجوم على مسقط يبنيء له
 المحتجون من قبائل الشرقية على رفع ضرائب الصادرات على متوجات
 الحناوية ، ورأى السلطان مناسباً ان يزيد من تحصين قريات وسيب ،
 وتحرك السيد بن ابراهيم من حزام ومعه ٣٠٠ رجل لمناصرته . وبعدها
 بقليل قام عيسى بن صالح الحارثي وشقيقه حمد بزيارة لوائي سمائل ،
 لكن تأمرهما هناك لم ينجح ، ورفض السلطان السماح لهما بزيارة
 مسقط . ويجب ان نشير هنا الى ان عيسى بن صالح كان شخصية جديرة
 بالاحترام ، ولعله هو الذي ورث كفاءات ابيه صالح بن علي ، أما
 شقيقاه علي واحمد (أو حمد) فلم يكونا أكثر من قاطعي طرق . وفي
 سنة ١٩٠١ كان لعائلة صالح — كما اشرنا في فقرة سابقة — دور في
 عرقلة أعمال البعثة التي اعدّها السلطان للتنقيب عن الفحم فيما حول
 صور ، وفي نفس السنة تلقى السلطان تهديداً من عيسى في صدد اعتاق
 بعض العبيد ، وكان ذلك بتحريض من هلال بن عمرو .

وبعدها لم تبد آثار التمرد في الشرقية حتى اغسطس ١٩٠٣ حين
 ترددت الاخبار — أثناء زيارة السيد فيصل لصور — عن ان عيسى بن
 صالح وشقيقه قد خرجوا وسط جماعة كبيرة من انصارهم الى غرب
 حجر للاستيلاء على حزام ورمثاق . وكانت حزام في ذلك الوقت ما
 تزال تحت سيطرة سعيد بن ابراهيم الذي كان السلطان قد تزوج بشقيقته
 في سنة ١٨٩٨ ، أما رمثاق فقد كانت في يد حمود بن عزان . وكان
 فيصل على علاقة طيبة بكل من هذين الحاكمين ، لكنهما كانا بالفعل
 مستقلين عنه وكان كلاهما على عداء للآخر ، وحين ترامت هذه الاخبار

الى السلطان بادر بالعودة الى مسقط وبارسال السيد تيمور يصحبه سليمان ابن سويلم عن طريق البحر الى سيب ليحاولا اغلاق الطريق امام تقدم المتمردين الى رستاق ، لكن الخونة الذين يسيطرون على مضيق عرق قد فتحوه امام المتمردين ، وقبل ان يصل جند السلطان الى فتحة كان المتمردون قد اجتازوا طريقهم واصبحوا بمنأى عن أي مطاردة ممكنة ، حينذاك سار السلطان بنفسه الى مصنعة حيث اختبر ولاء سعيد بدعوة ارسلها اليه للاجتماع به ، لكن هذا راوغ في الرد ، وبدل ان يجيب السلطان سار مرة واحدة الى رستاق حيث لحق بعيسى بن صالح وحمود ابن عزان . وكانت اهداف عيسى - الطامع في الحكم مع انه يعرف يقيناً انه لا يستطيع المطالبة بالسلطنة لنفسه - هي أن يبعث فكرة الامامة القديمة ويجمع انصارها حول سعيد ، ثم يحكم هو باسمه ، وهذه هي نفس السياسة التي سبق ان نجح ابوه صالح بن علي بالاشتراك مع الخليفي في تنفيذها الى حد ما في بداية حكم عزان بن قيس ، وكان من السهل اغراء حمود بتسليم رستاق لسعيد لكن حامية القلعة التي ينتمي افرادها الى قبيلة بني رواحه قاوموا تلك الخطوة الى ان قدمت لهم مغريات كثيرة فاذعنوا .

وفي نفس الوقت ارسل فيصل سليمان بن سويلم ومعه مائة وخمسون رجلاً لتعزيز موقع عوابي الذي كان يسيطر عليه السلطان باتجاه رستاق واقام السيد تيمور على رأس حامية في مصنعة التي كان تحت اسوارها حشد كبير من الشيوخ وأنصارهم المعترفين بولائهم للسلطان . واقترح السيد تيمور القيام بحركة سريعة الى حزام ، لكن آل سعد لخوفهم من الوقوع في قبضة السلطان افسدوا مشروعه بارسال انذار لحاميتها .

وكانت سفينة صاحب الجلالة « سفنكس » تحمل احياناً العقيد كوكس ، وتقوم بين الحين والحين بزيارة لاماكن مختلفة على الساحل ، وتلقى الوكيل السياسي رسائل من عيسى وسعيد يعد كل منهما فيها بتوفير الحماية للرعايا البريطانيين ، وبالتالي لم يدخل الخوف الى قلوب

التجار الهنود في الباطنة ، ورغم ان بعضهم قد ارسل اشياؤه الثمينة لتبقى آمنة في مسقط ، الا أنهم ظلوا يمارسون في المدن والقرى أعمالهم التجارية ، وقد وقعت غارة واحدة خطيرة من أنصار عيسى على ضواحي بركة . بقيادة اصغر اخوته حيث اصبحت فيها معظم الخسائر اسرة المدير الذي عينه السلطان هناك بقتل احد ابنائها ، كما حمل المغيرون بعض خيول السلطان لكن عيسى أمر بردها حين عرف أنها للسلطان .

ولم تثر مزاعم سعيد بن ابراهيم بأحقية في الامامة حماسة كبيرة بين الناس ، ووجد السلطان نفسه يتفق معظم دخله من الضرائب المرتفعة على اقرار الامور ، في الوقت الذي كان فيه سعيد يطالب ببساطة باستمرار الراتب المخصص له من السلطان . وظل عيسى بن صالح ورجاله ، الذين كانت بلادهم في الشرقية آنذاك تعاني قحطاً شديداً ، يعيشون على حساب الاهالي في رستاق حتى فبراير سنة ١٩٠٤ ، لكن وجودهم لم يثر أية اضطرابات او قلاقل بعد اكتوبر سنة ١٩٠٣ . وفي ١٩٠٥ بدأ عيسى مفاوضات من أجل التفاهم مع السلطان ، ورحب السلطان بذلك ، لكن عيسى رفض ان يزور مسقط الا وسط حشد من الانصار اعتبرهم السلطان أكثر مما يجب لهذا لم يتم اللقاء بينهما . وفي أماكن أخرى غير صور ورستاق حدثت بعض الاحداث على جانب من الاهمية لحكومة عمان .

حملات والي السلطان في صحار ١٩٠١ - ١٩٠٥ :

فقد حاول سليمان بن سويلم والي صحار سنة ١٩٠١ الاستيلاء على حصن بيت العينين من المياح في الظاهرة ، لكن حملته - ويرغم مناصرة بني كلبان لها - قد تكبدت خسائر كبيرة ورجعت بأوامر من السلطان دون ان تحقق أي نجاح . وفي سنة ١٩٠٤ تم الاستيلاء على عراكي في الظاهرة باسم السلطان ، وفي ١٩٠٥ استطاع سليمان بتأييد حلفائه

السابقين من بني كلبان ان يقوم بغارة تأديبية ناجحة على المقايل الذين كانوا يثرون الاضطرابات فيما جاوره زمناً طويلاً ، بل وقد سبق ان هاجموا في شهر يوليو حصن صحار وقتلوا قائده ، ويبدو انه بعد هذه الحادثة تم الاستيلاء على قلعته في وادي الحلبي على يدي ممثل السيد فيصل .

وفي سنة ١٩٠٠ زال سبب من اسباب التوتر والاضطراب في البلاد باستسلام الشيخ خلفان بن ثنيان الذي ظل بعد تزعمه تمرداً وقع في نخل سنة ١٨٩٧ يراوغ في امر القبض عليه من جانب والي بركه ، لكنه حين وجد نفسه بلا مأوى ولا انصار اعلن استسلامه امام قصر السلطان في مسقط ، ومنحه هذا عفواً شاملاً .

السلطان يسترد عواحي ١٩٠٠ :

وفي عواحي ، حدث خلاف حول الزكاة في سنة ١٩٠٠ بين سعيد بن ابراهيم وقبيلة العبرين ، ولكي يضطربهم سعيد للاذعان أمر بقطع نخيل تلك القبيلة التي بادرت بدورها الى محاصرة القلعة والاستيلاء عليها ، وهنا تدخل السلطان ، ورفض عرضاً منهم بالسماح لهم بأن يسيطروا على القلعة باسمه ، وقام الاهالي بقتل جماعة من حامية جند السلطان الوهابيين فيها ، وبعدها سار السلطان بنفسه الى مكان الواقعة ، ونجح في القبض على واحد من القتلة ارسله الى مسقط حيث اعدم هناك .

اضطرابات في وادي معاول ١٩٠١ :

وأصبح وادي معاول في سنة ١٩٠١ مسرحاً لاضطرابات خطيرة بين بني رواحه وبني ريام وكلما أصلح السلطان بين الجانبين انفجر الخلاف مرة أخرى ، وكانت آخر بعثة ارسلها السلطان اليهم قد صحبت معها قاضياً مسناً من بركة ، لكن الطريق اقبل أمام هذه الجماعة وهي تدخل وادي المعاول ، كما ووجهت بالنيران ، فقتل القاضي بالرصاص الاولى وقد أدت هذه الحادثة المحزنة وغير المتعمدة بطبيعة الحال الى تجديد الاضطراب مرة أخرى .

أمر السلطان بتدمير أبراج القبائل في سيب ١٩٠٢ :

وحدثت في سيب سنة ١٩٠١ اضطرابات كثيرة وقع الضرر فيها على بقية اهل المدينة بسبب خلاف دموي بين بعض العوامر واولاد حديد وغيرهم ، وظل الحصوم يتبادلون إطلاق النيران فترات طويلة من أبراجهم ، لكن هذا الامر انتهى حين زار السلطان سيب في ابريل ، وأمر بالأبراج فسويت بالأرض . وفي أكتوبر سنة ١٩٠٢ حدث اشتباك خطير بين حامية السلطان في نزوة وجماعة من بني جنابه ، فقد ارسل الوالي نتيجة اشتباهه بوجود حركة للقضاء على حياته بعض حرسه الذين اشتبكوا مع بني جنابه واطلقوا النار عليهم فقتلوا منهم اربعة رجال ،

الاضطراب تهدد حكم السلطان في نزوة ١٩٠٢ - وفي ازمكي ١٩٠٥

: ١٩٠٦

لكن السلطان استطاع تسكين نائرة القبيلة وتسوية الامور بحيث لم يتأثر نفوذه في نزوة التي لا تقع في ارض بني جنابه ، كذلك تهدد ازمكي نفس الخطر سنة ١٩٠٥-١٩٠٦ من بني ريام ، الذين أعلنوا التمرد وحاصروا المدينة لكنها انقلبت في الوقت المناسب تماماً بقوة من بني رواحه يقودها الوالي سليمان بن سويلم . وقد اسهم هذا النجاح اسهاماً غير مباشر في موت الوالي على يد رجال من السيانيين في وادي العنق لانه صادر قافلة كانوا قد ارسلوها لتجدة بني ريام .

الصراعات القبلية في جعلان ١٩٠٤ :

وظلت جعلان كالمعتاد مسرحاً لاشتباكات وعداءات عنيفة . وفي سنة ١٩٠٤ حدث اشتباك عنيف بين جماعة من بني بو علي وأخرى من آل وهيبه على الطرف الغربي للأقليم قتل فيه عدد يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ رجلاً من الجانبيين - وكان من بين القتلى احد أبناء عبدالله بن سالم شيخ بني بو علي ، وانتقاماً لموته قتل أحد شيوخ آل وهيبه بالقرب من مسقط بعد ذلك بعدة شهور .

الادارة في عهد السيد فيصل ١٨٩٩ - ١٩٠٧

يبقى الآن علينا ملاحظة الجانبين الاهلي والشخصي لحكومة السلطان بعد ازمة سنة ١٨٩٩ والواقع ان التقدم الا في الناحية المالية كان الطابع الملحوظ للحكومة بحيث اصبح وضع السلطان السياسي اقرى مما كان عليه في أي وقت مضى .

العوائد الجمركية تحت الادارة المباشرة ١٨٩٩ :

ولنأخذ الجانب غير المرضي للشئون المالية اولا حيث نرى ان ادارة الجمارك والعوائد وهي المصدر الاول للدخل لم تكن تدار ادارة فعالة رغم الاصلاحات التي ادخلت عليها . فالسلطان . كما سبق ان ذكرنا - قد رفض عرض حكومة الهند تعيين موظف منها مسئول عن العوائد ، غير ان هذه النصيحة ، وان رفضها السلطان ، كان لها بعض الاثر على تفكيره . فقد النى أخيراً في نهاية سنة ١٨٩٩ الاسلوب السيء القديم بل جمع الضرائب بطريق الالتزام ، وابدله بنظام مباشر اعتمد فيه على اثنين من الهنود المسلمين ذوي الخبرة بهذا العمل استقدمهما على نفقته الخاصة من يومياي .

وهكذا ارتفع الدخل من العوائد في السنة الاولى الى ٢٠٦,٧٠١ ريال كان صافي دخلها ١٩٠ ألفاً في مقابل الحد الاعلى لصافي الدخل في السنوات الماضية والبالغ ١٧٠ ألف ريال . وفي سنة ١٩٠٢-١٩٠٣ ارتفع العائد الى ٢٨٥,٥٩٧ ريالاً ، لكن هذا الارتفاع الكبير كان يوازيه تماماً انخفاض في قيمة الريال . وفي سنة ١٩٠١-١٩٠٢ وضعت موافى السوق ومصنعه وبركه وصور تحت هذا النظام من الادارة المباشرة ، وفي سنة ١٩٠٣ شمل ايضاً جوادر ولكن دون ان يحدث تغييراً يذكر هناك بالنظر لمشكلة الاعلام الفرنسية التي كانت قائمة وقتذاك . وأثناء زيارة لورد كيرزون لسقط في ١٩٠٣ ، نصح السلطان نصيحة ملحة

بضرورة تعيين خبير في الشؤون المالية او لجنة لمراجعة حسابات العوائد ، لكنه اهمل هذه النصيحة حتى تبدت له النتائج السيئة للنظام الذي كان يصر على التمسك به . وفي سنة ١٩٠٥ اختلف السلطان مع محمد ابراهيم مساعده الهندي في دار العوائد ، بسبب شك السلطان في صحة الحسابات التي كان المساعد يقدمها له لكنه لم يستطع اثبات شكوكه هذه لعدم وجود موظفين مختصين . ثم استغنى السلطان عن خدماته وعين بدله هندياً آخر هو الدامودار ظرامسي التاجر الهندوكي في مسقط ، مشرفاً على حسابات العوائد براتب قدره ١٠٠ روية في الشهر . وخشي الوكيل السياسي الا يؤدي هذا الاجراء الى شيء في منع الاختلاسات القائمة مما يعطي السلطان ذريعة للعودة الى نظام الالتزام القديم ، واخيراً اتضح تماماً انه ما دام السلطان مستمراً في اتباع وسائل متهاونة وغير مضبوطة في مسألة العوائد ، وانه ما دام يختار المشرفين على عوائده من بين التجار ذوي المصالح الخاصة فلا امل في التحسن . وفي الفقرة الخاصة بعمان في الجزء الجغرافي من هذا الدليل تحليل تفصيلي لعوائد عمان وغيرها من مصادر الدخل .

الوضع المالي للسلطان :

ووسط هذه الصعوبات والازمات المالية كان السلطان يلجأ أحياناً الى اسلوب المصادرة ، ففي سنة ١٨٩٦ وضع يده على ضيعة تقدر قيمتها بحوالي ٢٥ الف ريال خلفها ثري بلوشي لقي مصرعه في سبب ، وفي سنة ١٩٠٥ بلغت ديون السلطان المتنوعة من الحكومة البريطانية كما أشرنا في فقرة سابقة حوالي ٢٠٠ الف روية . ورغم ان الجزء الذي كان يخص الحكومة البريطانية مباشرة من هذه الديون (وهو حوالي النصف) قد سدد قسم كبير منه حتى سنة ١٩٠٦ الا انه من المعتقد ان باقي الديون لم يسدد منها شيء الكثير .

وقد شاع في سنة ١٩٠٦ ان السلطان يقترض مبالغ صغيرة من كل الناس ، ومع انه رفض في ابريل من نفس السنة قرضاً قيمته ٢٠ الف روية عرضته عليه الحكومة البريطانية دون اية شروط سياسية فقد قيل في سبتمبر انه أضاف الى ديونه من اشخاص مختلفين بما قيمته حوالي ١٢ الف روية .

التقسيد :

وكانت مشكلة النقد قد أثارت شيئاً غير قليل من الاضطراب في مسقط منذ ١٨٩٤ — فمُنذ اغلاق دور صك النقود الهندية حدث استتراف شديد للروبيات الهندية والبيزات النحاسية خارج الهند ، وكانت قيمة الدولار العماني وهو العملة الرئيسية للبلاد والوحيدة المتداولة في الداخل آخذة في هبوط منتظم مستمر حتى وصلت في مارس سنة ١٨٩٤ الى (١٠٨ بيزه) على حين كانت قيمتها في نفس الشهر من ١٨٩٣ تراوح بين ١٤٠, ١٣٦ بيزه . أما مشكلة ندرة البيزات — وهي مشكلة حادة بالنسبة للطبقات الفقيرة — فقد امكن علاجها حين امر السلطان بصك قدر كبير منها في لندن ، وبعدها أسست دار خاصة لصك العملات النحاسية في مسقط ، لكن تذبذب اسعار التبادل بالفضة كان يمثل مشكلة أكثر خطورة . وقد التمس وفد يمثل التجار المتمعين بالحماية البريطانية في مسقط من لورد كيرزون اثناء زيارته لها ان تعمل حكومة الهند من جانبها على إيجاد الحلول لهذه المشكلة ، وفي ١٩٠٤ أعدت عمان لكن هذا المشروع لم يعرض على السلطان بسبب مشكلة العوائد التي كانت ما تزال مستعصية الى ذلك الحين .

المصادر العسكرية والبحرية للسلطان :

ترد المصادر العسكرية للسيد فيصل تفصيلاً في الجزء الجغرافي من هذا الدليل ، وربما كانت هذه المصادر كافية لحماية بلاده من أي

اعتداء يقع عليها . وقد تعوض السلطان بالسفينة البخارية « نور البحر » وحمولتها ٣٠٠ طن التي اشتراها بمعونة حكومة الهند وبدأ استخدامها في يونيو سنة ١٩٠٣ عما كان فقدته في اول عهده من السفينتين البخاريتين اللتين كانتا لاييه « دارالسلام » و « سلطاني » وقد مكنته هذه السفينة بشكل خاص من ان يعيد لإحكام سلطته على صور ، ويصلح موقفه في كل الاماكن على ساحل الباطنة . وحين قام السيد تيمور بزيارة الهند في سنة ١٩٠٣ أهدى اليه نائب الملك - باسم ابيه - مدفعين لتثبيتهما على تلك السفينة .

الموقف الاداري العام للسلطان :

أما عن مدى وفاعلية حكم السلطان في هذه السنوات الاخيرة في عمان فلذلك يرد بالتفصيل في الجزء الجغرافي من الدليل ، ومما هو مذكور هناك ، ومن الاحداث المذكورة في الفقرة السابقة عن التاريخ الداخلي سنلاحظ ان نفوذ السلطان في عمان قد اصبح أقوى وابتعد الرأى عما كان عليه في أي وقت من الاوقات خلال فترة حكمه كلها ، بل وربما خلال فترة حكم ابيه السيد تركي ايضاً .

وبعد سنة ١٩٠٠ ابدى السلطان حماسة وهمة في شئون الحكم وتفقد احوال الرعية ، وكما حصل تماماً لاييه وجده .. ازداد حكمه نضجاً ومكانته رسوخاً وشخصيته حكمة واتزاناً بمرور السنين . لكنه ايضاً كان كأبيه السيد تركي في تعرض لنوبات من اليأس والملل المفاجيء التي كانت تجعله يفكر جديداً في التنازل عن السلطنة ، وقد حدث هذا قبل زيارة اللورد كيرزون مباشرة ، وبعدها ايضاً . وكان اغتيال الوالي سليمان بن سويلم ضربة قاضية للسلطان .. الذي استقبل التبا بدهول واضح

الامور داخل الاسرة الحاكمة :

ومن وجهة نظر العائلة المالكة في عمان .. كان الموقف لا بأس به .
ففي ١٩٠٣ ابدى محمد - الاخ الاكبر للسيد فيصل - رغبته في ان يتولى
السلطنة اذا شاء السلطان التنازل او الاستقالة ، لكنه كان بلا انصار ..
كذلك عمل ممثل الحكومة البريطانية على تثبيت مطامحه هذه منذ بداية
ظهورها . أما السيد عبدالعزيز - عم السلطان الحالي - فقد توفي في
بومباي في ابريل سنة ١٩٠٧ ، وكان اعضاء عائلته على قدر من الولاء
للسيد فيصل حتى إنه سمح بعودتهم الى مسقط دون تردد . ومنذ ١٩٠٣
أصبح واضحاً أنه ليس بن فرع اسرة آل بو سعيد في رستاق الشخصية
التي تستطيع ان تنافس السلطان على حكم عمان ، وهكذا تركرت
المصالح حول السيد تيمور الابن الاكبر للسلطان ، والذي كان الجميع
يعاملونه على أنه خليفته . وكانت السيدة عليه - ام السيد تيمور - هي ابنة
السلطان الراحل ثويني بن سعيد .. اي ان نسب هذا الشاب من ناحية
أمه ايضاً لا اعتراض عليه . ونستطيع القول بأن السيد تيمور قد بدأ
المشاركة في حلبة الحياة العامة منذ سنة ١٩٠١ وهو في السادسة عشرة من
عمره . حين عاد من رحلته بالخارج فاستقبله أبوه السلطان باطلاق ١٣
طلقة من المدافع لتحيته ، وفي اليوم التالي قام بمفرده بزيارة الوكيل
السياسي البريطاني . وفي ديسمبر سنة ١٩٠٤ تزوج السيد تيمور بابنة
علي بن سالم بن ثويني (١) احد ابناء عمومته ، وزاره العقيد جراي
بهذه المناسبة للتهنئة ، وقدم اليه طاقماً فضياً للقهوة والشاي .. وتهاني
حكومة الهند .

(١) وصل علي بن سالم للمرة الاولى من زنجبار سنة ١٨٩٥ مطروداً منها
لاشتراكه في مؤامرة ذات طابع سياسي ، وهاش في مسقط عدة سنوات
على معونة السلطان ، وأخيراً في بداية سنة ١٩٠٤ وافقت حكومة
زنجبار على عودته الى شرق افريقيا نتيجة التماس بذلك قدمه
السلطان السيد فيصل للورد كيرزون أثناء زيارته لمسقط ، لكن
علياً مرهان ما طلب الاذن له بالرجوع الى مسقط ، ورجع فعلاً
في مبتمبر سنة ١٩٠٤ .

وفي سنة ١٩٠٥ لم تكن شخصية السيد تيمور وسماته الشخصية قد وصلت في تبلورها الى حد الوضوح الكافي ، لكن "قلقاً" ثار بشأنه في هذه السنة لما ظهر من اهتمامه ببعض القضايا الدينية التي تهتم بها المطوعة ، ولمراسلته المنتظمة لبعض الافراد المعروفين بالتعصب في اقليم الشرقية مثل عيسى بن صالح الذي كان يخشى منه ان يباعد بينه وبين ابيه السلطان ، وعلى اية حال فقد اهتم بهذا الامر كل من السيد فيصل والعقيد كوكس المقيم السيامي في الخليج والعقيد جراي الوكيل السيامي في مسقط ، وبعد رفض طلب السيد تيمور ان يخرج للحج لم تبد عليه أية أعراض للتعصب الديني . أما الابن الثاني من ابناء السلطان الذي اشترك في بعض مظاهر الحياة العامة حتى سنة ١٩٠٧ فهو نادر وهو اخ غير شقيق للسيد تيمور .



ملحق رقم (١) . تاريخ ظفار (١)

على رغم كون ظفار من بين أقاليم عمان الا انها كانت دائماً اقليماً مستقلاً في ذاته يكاد يكون منفقلاً على نفسه بحيث يكاد تاريخه يبلو غير متماسك مع تاريخ سلطنة عمان ، ولهذا نقضل ان نتناوله مستقلاً .

(١) أهم المصادر المتعلقة بالمعلومات عن تقاليد ظفار وتاريخها القديم هي : قصة رحلة من مرسط الى ديريز لكوتيندن « ومذكرة هاين عن الساحل الجنوبي الشرقي لجزيرة العرب ووصف كارتس للحفريات والآثار في البلاد ، وفي هذا العمل الأخير تسجيل للآثار في الاقليم كله . أما كتاب مسز بنت من جنوب الجزيرة فيقتول الحفريات والآثار القديمة وفيه بعض اشارات وعلاقات بالتاريخ القديم . أما عن الاحداث منذ سنة ١٨٧٥ فان التقارير والاوراق الرسمية المذكورة في اللمش الاول من تاريخ سلطنة عمان تبقى هي أهم المصادر — ولعلها هي الوحيدة أيضاً .

التاريخ القديم

لأنكاد نعرف شيئاً يفيئاً عن الاحداث في ظفار قبل بداية القرن التاسع عشر (١) . والخفائر الباقية في بلاد رباط تؤكد وجود جماعة عاشت في هذه المنطقة ، في حقبة من احقاب التاريخ القديم ، أكثر تحضراً من الجماعة الموجودة اليوم ، والقبر المحفور بفن وعناية في الرباط لملك ابراهيم بن مظفر محفور عليه تاريخ السنة ٧١٠ بعد الهجرة أي منذ حوالي خمسة قرون . وقد ذكر السيد تركي سلطان عمان سنة ١٨٨٣ في خطاب منه لشريف مكة ان هذا الاقليم كان يوماً ما تحت احتلال البرتغاليين ، ثم انتقل عقب جلائهم الى حكم البعارة في عمان ، لكن هذا القول — شأن روايات عربية كثيرة — لا يعتمد على سند فعلي من التاريخ .



فترة حكم محمد بن عقيل ، من حوالي ١٨٠٤ الى ١٨٢٩

في بداية القرن التاسع عشر كان يحكم ظفار — السيد محمد بن عقيل العجايبي (٢) وهو قرصان وتاجر رقيق كان له في وقت من الاوقات ثلاث سفن مسلحة تنشر الرعب والذعر في البحر الاحمر كله ، وظل حتى اواخر ايامه يحكم اقليم ظفار حكماً قوياً محتلاً أكثر من خمسة

(١) توجد بعض الروايات من ماثلة حكمت ظفار باسم « منكوي » ثم القضاة عليها بعد وصول ماثلة « خاثيوار » في مرجع كارم الرصافي الذي اقرنا اليه . كذلك في كتاب مسز بنت من جنوب الجزيرة العربية ص ٢٢٧ — ٢٢٦ ، وفيه أيضاً ترد عدة اشارات الى التاريخ القديم .

(٢) في مذكرة هاین اكمل تاريخ تفصيلي لحكم أسرة عقيل .

وعشرين عاماً ، وكان يتخذ عاصمته في صلالة . وقد اغتاله في مرباط سنة ١٨٢٩ سالم بن ثوري زعيم آل قسره الذين كان لهم ثأر عند محمد بن عقيل . وما يزال قبره موجوداً حتى اليوم الى جوار مرباط .



ضم ظفار للمرة الاولى الى عمان على يد سعيد بن سلطان وما تلا ذلك من علاقات الاقليم بمسقط ١٨٢٩ - ١٨٧٥

احتلال القوات العمانية لظفار ثم انسحابها منها ١٨٢٩ :

وعقب مقتل محمد بن عقيل مباشرة ارسل السيد سعيد بن سلطان حاكم عمان قوة للاستيلاء على ظفار باسمه ، وفي نفس الوقت عرض سعيد ولاية الاقليم على السيد عبدالرحمن شقيق محمد بن عقيل المقتول وكان آنذاك يشتغل بالتجارة في بومباي ، لكن عبدالرحمن رفض ذلك العرض (١) ، ثم انسحبت قوات الاحتلال العمانية من ظفار بعد وقت قصير نظراً للحاجة اليها في شرق افريقيا .

عبدالله لورليد الامريكي حوالي ١٨٣٦ :

وعقب انسحاب قوات السيد سعيد مباشرة في ١٨٢٩ أصبحت الشخصية المسيطرة في ظفار لعدة سنين هي عبدالله لورليد وهو رجل امريكي الاصل كان محمد بن عقيل قد اسره اثناء إحدى غاراته كقرصان على سفينة أمريكية قتل بحارها جميعاً ولم يتبق منهم الا هذا الرجل الذي كان آنذاك صبيّاً في العاشرة من عمره ، وشب وتربى وسط اهل ظفار . وحين زار الضابط البحري كراتندان ظفار على السفينة « بالينوروس » في سنة ١٨٣٦ كان لورليد - الذي اعتنق الاسلام -

(١) تذكر رواية أخرى ان السيدميد الرحمن هو الذي اقترح تولي ولاية الاقليم والسلطان هو الذي رفض اقتراحه .

يعيش مع أسرته العربية في صلالة ، وكان الاقليم كله - وفي غياب أية سلطة مستقرة - نهياً للصراع الدائم خاصة بين بني كثير أهل السهل وبني قره في الجبال والهضاب . وقد استطاع الرجل الأمريكي الابيض ، بما وهب من ذكاء وجراءة في قيادة الحملات على بني قره ، ان يقيم لنفسه ملكاً شخصياً ظل حتى نهاية حياته ، وكانت قرى السهل مستقلة تمام الاستقلال الواحدة عن الاخرى عقب مقتل محمد بن عقيل ، وفي سنة ١٨٣٦ كانت دهاريز هي أهم هذه القرى .

وفود رسمية من ظفار لعمان :

وطوال هذه الفترة التي نحن بصدددها ، لا يبدو ان ظفار كانت تدفع لمسقط اية ضرائب او عوائد من اي نوع ، كما لم يكن ثمة أي تدخل من جانب سلاطين عمان في الشؤون الداخلية للاقليم . وحسب ما يروي السلطان فان وفداً يضم علي بن سالم الكثيري وعواد بن عبدالله الشنفرى تولى تقديم اوfer مظاهر الاحترام للسيد ثويني والسيد سالم حين كان كلاهما في السلطنة ، كذلك فان وفداً مماثلاً قد التمس مقابلة عزان بن قيس بعد توليه الحكم لكنه لقي منه الصلود والنفور ، على حين استقبل السيد تركي - في العام الاول من حكمه - علي بن سالم الكثيري . وكان مفهوماً أن هذه الوفود والسفارات كانت تزور مسقط من ١٨٥٦ وصاعداً باسم محمد بن عمر المروفي الذي كان أكثر شيوخ ظفار نفوذاً في ذلك الحين .

المسح البحري البريطاني لساحل ظفار :

وقد زارت سفن المسح التابعة للبحرية الهندية ساحل ظفار في عدة مناسبات بين ١٨٣٣ و ١٨٤٦ ، وقرب نهاية هذه الفترة ساد البلاد اضطراب شديد ، وأطلق بنو قره نيرانهم غير مرة واحدة على جماعات من تلك السفن .



تولى السيد فضل بن علوى الميلة ١٨٧٥ - ١٨٧٩

تاريخ فضل القديم :

في سنة ١٨٧٥ وربما في شهر اغسطس من تلك السنة استطاع مغامر من نمط نادر ، وشخصية من النوع الذي تهتم به حكومة الهند كل الاهتمام أن يفرض سيطرته الشخصية على ظفار ، وبذلك فصمت مؤقتاً عرى الاقليم بعمان . وكان هذا المنتصب ويدعى فضل من الزعماء الدينيين لطائفة المبله وقد نفى من الهند وحظر عليه العودة اليها تحت طائلة الاعتقال بسبب اشتراكه في ثورة هذه الطائفة سنة ١٨٥٢ . وأقام اثناء نفيه الاجباري في مكة وفي غيرها من ارض الامبراطورية العثمانية التي اكتسب في ارجائها شهرة لتقواه وصلاحه . وفي سنة ١٨٥٣ ، وبتمريض من السلطات البريطانية ، صدر امر بمنع فضل من مغادرة الاراضي التركية ، ويبدو انه استقر في هذه الاراضي حتى سنة ١٨٧٥ حين غادر بيته في الحجاز وسار عن طريق البحر الى ظفار ربما بدعوة من بعض شيوخها الذين قلدر لهم الالتقاء به .

وصول فضل الى ظفار :

ومنذ وصوله الى ظفار بدأ ايجاد شبكة من العلاقات السياسية والترتيبات القبلية ، وسرعان ما أصبح سيد الموقف . وأصبح ابنه قاضيا يفصل في قضايا القبائل ، ويبدو أنه التمس في هذه المرحلة الاولى من نشاطه اعتراف الحكومة التركية به وعونها العسكري له ، لكنه لم يجب الى اي مطلبه ، ولم يكن هذا المنتصب يجهل الروابط بين ظفار وعمان ، ولكنه حين كان يرد ذكر علم السلطان كحائل في وجه مزاعمه ، كان يطلب من المعارضين عليه « ان يصنعوا لهم من ذلك العلم وسائل يتكثرون عليها » .

احتجاجات الحكومة البريطانية على الباب العالي :

وقد عرف السيد تركي ، سلطان عمان ، للمرة الاولى بخبر المبله

عندما استلم منه رسالة يصف فيها نفسه بأنه « حاكم ظفار باسم الباب العالي » ويضع تحت انظار السلطان ملاحظة تفيد بأن الشيخ عواد بن عبدالله إنما هو من رعايا الدولة التركية . وبإدارة السيد تركي - الذي كان يعتبر ظفار جزءاً من أرضه - بإبلاغ حكومة الهند . وقامت هذه الحكومة ، رغم علم تأكدها من صحة ادعاء السلطان بالسلطة على ظفار ، برفع الامر الى حكومة صاحبة الجلالة موضحة وجهة نظرها من خطورة وجود عدو للحكومة البريطانية في مثل ذلك الموقع ، ومن خطورة امتداد النفوذ التركي بأي شكل الى أى موقع على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية . وصدرت التعليمات بالتالي الى السفير البريطاني في القسطنطينية بالاحتجاج لدى الحكومة التركية على أعمال فضل والمطالبة بشجب تصرفاته ، دون أن يظهر بأن فضل كان ينشط بمعرفة الباب العالي ، او ان يشير الى مزاعم سلطان عمان في السيطرة على ظفار ، ولم يتلق السفير رداً على اتصاله الذي قام به في سنة ١٨٧٦ ، ثم أعاد الكرة مرة أخرى في ١٨٧٧ .

الظفاريون يطردون فضل ١٨٧٩ :

وأخيراً أدت أسباب محلية الى القضاء على حكم فضل . ذلك بأن هذا الرجل الذي كان يتخذ صلاله عاصمة لها كان يعتمد على تأييد السكان المستقرين ، لذلك كان يضطر للاغارة على قبائل قره وان كان نجح في مد نفوذه غرباً حتى شمل جزءاً من بلاده المهرة . لكن حكمه - الذي كان تعسفياً وظالماً - بدأ يأخذ في الاضطراب والتفكك ، ففي الوقت الذي كان يفرض فيه على الناس العمل الاجباري والسخرة ، ويجبي ضرائب على الصادر والوارد تصل الى ٥٪ فهو لم يحقق أي نجاح في القضاء على الخلافات بين القبائل ، ولا كان حكمه بقادر على اقامة العدل بين الافراد ، واخيراً في يناير ١٨٧٩ - عمت الثورة بين الناس وارغمته على الفرار من البلاد .



تركي بن سعيد يضم ظفار الى عمان مرة أخرى

١٨٧٩

الانقسامات في ظفار :

وعقب طرد السيد فضل من ظفار بادر الشيخ عواد بن عبدالله ، وكان قام بلور قيادي في هذا الامر ، بزيارة مسقط ، واغرى سلطانها - وكان آنذاك السيد تركي بن سعيد - بأن يمد سلطانه ليشمل ذلك الركن الثاني من جزيرة العرب مرة أخرى . وقد انقسم أهل ظفار الى أحزاب ثلاثة : واحد يتزعمه عواد بن عبدالله يود أن يعلن سلطان عمان سيطرته على ظفار ، والثاني يتزعمه عوده بن عزان ويود إعادة السيد فضل والثالث - ولعله اقواها جميعاً - يضم المطالبين باستقلال البلاد .

حملة ناجحة من مسقط ١٨٧٩ :

وارسل تركي حملة بحرية يقودها سليمان بن سويلم الى ظفار فوصلت (حزيق) على نهاية الاقليم من الشرق في نهاية مارس او بداية أبريل سنة ١٨٧٩ ، ومن هناك وصلت التقدم ، بعضها بطريق البحر وبعضها بالطريق البري - على طول الساحل الى سادة ثم الى مرباط حيث وصلتها القوة كلها - وهي تضم مائة رجل - يوم ٧ ابريل ، وأعلن أهل مرباط مباشرة خضوعهم لمثل السلطان . ورغم مقاومة بعض نفر من بني كثير الا ان سليمان استطاع في يوم ١١ مايو ان يكتب للسلطان بأنه قد دعم مكانته في العاصمة تماماً ، وكان من اول ما عمله سليمان لاسترضاء الاهالي اعلانه تخفيض نسبة جباية العوائد البحرية من ٥٪ الى ٤٪ .

دسائس ضد ظفار في المكلا وشهر وفي حيدر آباد بالديكن
في الهند ١٨٧٩ :

وفي هذا الوقت ازدادت مشكلة ظفار تعقيداً بسبب خلاف بين

شيخو المكللا وشهر رفع لمقيمة عدن للتحكيم فيه ، وكان سلطان عمان يبلو متعاطفاً مع شيخ المكللا حتى انه ارسل مندوباً له مقيماً في المكللا مما اثار عداه شيخ شهر ، وعلى هذا فبينما كان شيخ المكللا يطالب بأن تكون ظفار تابعة لسلطنة عمان ، التقى شيخ شهر بكل قواه في الاتجاه المعاكس ، أعلن صراحة عزمه على التدخل في شئون ظفار حتى ان المقيم البريطاني في عدن اضطر لان يوجه اليه انذاراً ترك احسن النتائج ، واتخذت الخطوات في نفس الوقت للحيلولة دون تلبية مناشدات بطلب المعونة ارسلها شيخ شهر ووزير من وزراء سلطان عمان للعرب العاملين بمخزمة نظام حيدر اباد في الهند .

حكومة الهند تقرر نقل ظفار الى مسئولية وكالة مسقط بدل
مقيمة عدن ١٨٧٩ :

وقد اتخذت حكومة الهند قراراً في نهاية سنة ١٨٧٩ باعتبار اقليم ظفار ضمن مسئولية الوكالة السياسية في مسقط بدل مقيمة عدن ، وبذلك عدل النظام القديم الذي كان يقضي بتحويل كل امور اقليم ظفار الى المقيمة البريطانية في عدن . وأصبحت الحدود الفاصلة بين المنطقتين - على هذا النحو - هي رأس ساجار على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية (١) .



الاحداث في ظفار من احتلال العمانيين لها سنة ١٨٧٩ حتى جلائهم عنها سنة ١٨٩٥

وسرعان ما فقد النظام الجديد في ظفار شعبيته لاستناده أصلاً الى رغبة اقلية من الناس فقط ، ثم ايضاً بسبب قسوة الوالي سليمان بن سويلم التي شابهت اعماله في ظفار ما عرف عنه في عمان .

(١) كما وضحنا في الجزء الجغرافي من الدليل ، فان الوضع الصحيح للحدود يجب أن يكون على بعد عدة اميال غرباً من هذا الوضع .

التمرد الاول ضد السلطان ١٨٨٠ :

وقبل نهاية السنة حدث خلاف خطير بين سليمان وكبير أنصار السلطان في ظفار : عواد بن عبدالله ، فقد كان سليمان يشك في أن عواداً يعمل لمصالح حزبه هو ، ووجد تلة مناسبة ارسله بها الى مسقط ، وانتقم الشيخ هناك لنفسه فشكا للسلطان فساد الحكيم وعنت الوالي في ظفار ، لكن نتيجة زيارته لمسقط لم تكن محقة لآماله ، فلم يترك له السلطان سوى مجال قليل من الحرية ، واعاده الى ظفار عن طريق الصحراء المرفقة . وحين رجع عواد أفصح عن سخطه باعلان التمرد ، ففاجأ قلعة صلاله واستولى عليها ، وبدأ يرسل الرسل الى شيخ شهر ، وإلى بعض العرب في حيدر اباد بالهند ، ولم تكن القوة التي للسلطان في ظفار آنذاك تتجاوز ثلاثين رجلا ، لكن أكثر من ثلاثين آخرين كانوا في طريقهم اليها حين وصلت أنباء التمرد الى مسقط ، ليحلوا محل الحامية الموجودة وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ غادرت مسقط السفينة « دار السلام » ومعهما قاربان متوجهة الى ظفار ، وكان على ظهرها قوة قوامها ١٨٠ رجلا يقودهم خميس بن سليمان البوسعيدى وسليمان بن سويلم ، وكانت تعليمات السيد تركي لقادته هي الانسحاب من ظفار كلية اذا تبينوا ان غالبية أهلها راغبون عن حكم السلطان ، أما اذا كانت جماعة عواد بن عبدالله فقط هي التي تثير المتاعب فعليهم توجيه ضربة حاسمة اليهم ، واذا تقرر استعادة الاقليم وتبين ان الاهالي لا يعترضون على استمرار سليمان بن سويلم والياً لهم فليستمر ، والا فليكن خميس بن سليمان والياً بدله .

وفي نفس الوقت ، اشتعلت ثورة مضادة في ظفار ، فأثناء غياب الشيخ عواد عن قلعته قام جماعة من اعدائه بترعهم احد انصار السيد فضل بمهاجمتها والاستيلاء عليها بعد ان اوقعوا بانصاره بعض الخسائر وأعادوا الوالي القديم مكانه برضاء الاهالي . وحين وصلت السفينة « دار السلام » الى مربط فر عواد الى الجبال وبدأت مفاوضات قادة

الحملة ثم تلقى عواد وعداً بتأمينه على حياته اذا هو سلم نفسه في مسقط خلال فترة زمنية محدودة ، وعادت بعدها « دار السلام » الى مسقط فوصلتها في ٤ يناير ١٨٨١ ، وعلى ظهرها المدافع التي كانت مع الحملة ، لكن معظم رجالها - باستثناء جماعة من المدفعية - ظلوا في حامية ظفار . وساد الهدوء زمناً طويلاً في ظفار أصبحت العوائد تنجي خلاله كالمعتاد دون أية متاعب .

تمرد ثان ضد السلطان ١٨٨٣ :

وأخيراً ، في يناير ١٨٨٣ ، وصلت الى مسقط أنخبار عن تمرد جديد في ظفار ، وقيل أيضاً ان واليها سليمان بن سويلم محاصر في قلعته ، وتأخر ارسال الامدادات له لان السلطان بالصدفة كان وقتذاك في جوادر ، لكنه ارسل بمجرد عودته قوة من ٧٠ رجلاً الى ظفار ابجرت من مسقط ومعها ١٠ مدافع صغيرة في منتصف فبراير ، وعلى أية حال .. فقد رفع الحصار عن صلاله قبل وصول هذه القوة ، وبدلاً من ان تبقى القوة في ظفار رجعت ادراجها الى عمان ، وجاء سليمان بن سويلم الى مسقط في ابريل التالي بعد ان جعل ابنه علياً على ولاية ظفار ، وظل مع السلطان عدة شهور يجري باسمه مقاضات مع شيوخ الداخل في عمان .

حالة ظفار أثناء زيارة مايلز لها :

وفي نوفمبر ١٨٨٣ قام الرائد مايلز : الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، بزيارة لظفار على سفينة صاحبة الجلالة « فيلوميل » ، وكان يستهدف جمع بعض المعلومات عن الساحل الجنوبي لجزيرة العرب حتى رأس ساجار ، وهي مهمة اتّهمها الرائد مايلز بكفاءة عظيمة . وقد استنتج مايلز ان سبب فشل حكم السلطان في ظفار حيث كان فرع المشائين من قبيلة قاره متمرداً بالفعل أثناء زيارة مايلز ، انما يرجع قبل كل شيء الى خلق الوالي سليمان بن سويلم فهو رغم ولائه الذي لا يري اليه الشك ، ورغم انه جندي كفء الا انه كان يتحدر من اصل زنجي ،

ولم تكن له خبرة طويلة بحكم القبائل المتناحرة المختلفة ، وكان أيضاً أعجز من ان يضطلع بمهمة تنمية مصادر الاقليم . وكانت الضريرة مفروضة على البلو في ذلك الوقت بواقع ريال واحد سنوياً عن كل خمسة رؤوس من الابل ، ومثله عن كل عشرة رؤوس من الماشية ومعزاة واحدة عن كل عشرين من المعز .

تمرد ثالث ضد السلطان ثم جلاء العمانيين عن ظفار ١٨٨٥ :

وفي ١١ مايو ١٨٨٥ انفجر تمرد آخر فجأة في ظفار أثناء غياب الوالي ، ووجد علي بن سليمان ونائبه نفسيهما محاصرين في القلعة ومعهما حامية من الوهابيين لا يزيد عدد افرادها عن اربعين رجلاً . وفي منتصف يوليو ، وبعد وساطة بني عمر من قاره ، استطاع علي بن سليمان الانسحاب من القلعة والتراجع الى مرباط دون ان يمس أحد بسوء ومنها أبحر الى مسقط في سبتمبر . وقد صاحبه معظم رجاله . وهكذا كانت نهاية هذه الفترة من الاحتلال العماني لظفار — ولو مؤقتاً على الاقل — وان كان غير مستبعد ان تكون مرباط قد ظلت تحكم باسم السلطان ، وقد كتب المتمردون الى السيد تركي يبلغونه انهم لا يستطيعون ان يدفعوا لمسقط ولا حتى نسبة ٣٪ ، وطوال الفترة من ١٨٧٩ حتى ١٨٨٥ ظلت ظفار عبئاً مالياً وعسكرياً على موارد عمان .



محاولات السيد فضل استعادة ظفار

١٨٨٧ — ١٨٧٩

حين طرد السيد فضل من ظفار في ١٨٧٩ انسحب اولاً الى المكلا وحين فشلت مؤامراته فيها سار عن طريق بربره فجلدة الى القسطنطينية في الأشهر القليلة التالية ، وهناك سرعان ما استحوذ على اهتمام سلطان

تركيا الذي قرر قبل نهاية نفس السنة ، وبرغم اعتراضات وزرائه ومستشاريه ، تقديم معونة فعالة للسيد فضل كي يستعيد ظفار . وفي ١٨٨٠ كتب السيد فضل الى سلطان عمان يذكر له انه قد سافر الى القسطنطينية بهدف العمل على تنفيذ مشروع لاصلاح ظفار وانه على وشك العودة اليها ، وهو مندهش .. كيف يجروا سلطان عمان على التجاوز على ارض تركية على نحو ما فعل . وفي نفس الوقت كتب شريف مكة الى الباب العالي ينصحه بتأييد السيد فضل ومساندته لان ضم ظفار الى عمان — كما قال — سيؤدي الى آثار سيئة في الجزيرة العربية . وفي اغسطس من نفس السنة أنعم سلطان تركيا على السيد فضل بلقب « الوزير » ، وفي مارس ١٨٨٣ كتب السيد فضل للسيد تركي مرة أخرى من القسطنطينية زاعماً ان علاقة صداقة نشأت بينه وبين الحكومة البريطانية ونصحه بالتخلي عن مطالبته بظفار . وتبعت رسالته رسالة اخرى لشريف مكة ينصحه فيها بأن يتخلى عن مطالبته بظفار من أجل السيد فضل . وقد ردّ السيد تركي بناء على نصيحة الرائد مايلز الوكيل السياسي ، يرفض مشورة صاحب الرسالة ويؤكد ان اقليم ظفار كان في البداية خاضعاً للبرتغاليين ، وبعدهم لحكام اليعاربة ، ثم لاسلافه من سلاطين عمان ، اما السيد فضل فليست له جذور وراثية في الاقليم . وفي ١٨٨٤ تلقت حكومة بومباي ، عن طريق الفنصل التركي العام هناك ، رسالة من السيد فضل شكاً فيها من اعمال سلطان عمان في ظفار ، واصبحت مشكلة ظفار مادة لعدد من المقالات والتعليقات في الصحيفة العربية « الاعتدال » التي كانت تصدر في القسطنطينية .

السلطات البريطانية في عدن تحبط محاولة السيد فضل النزول في
ظفار ١٨٨٦ :

وفي سنة ١٨٨٦ ، وخلال فترة انسحاب العمانيين المؤقت من ظفار ، ركز السيد فضل جهوده كلها على استعادة الاقليم ، لكن التدخل

البريطاني أفسد محاولاته جميعاً . ففي ٢٠ يناير من هذه السنة ، وحين وصلت سفينة الحجاج العائلة من الحجاز « ميتابيديا » وهي ترفع العلم البريطاني الى عدن تبين انه كان على ظهرها محمد بن السيد فضل ومعه ١٦ رجلا من انصاره الى جانب حوالي مائة رجل عربي من جنود شريف مكة ، وكانوا جميعاً يحملون كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر من بينها المسدسات والغارات وبنادق المارتيني ، وقد صادرت السلطات البريطانية في عدن تلك الاسلحة بناءً على قوانين حظر تصدير الاسلحة المعمول بها ، ونزل محمد الذي كان هدفه بلا شك التزول في ظفار الى البر ، ومع انه كان يقصد انتظار اوامر من الباب العالي لكن اية اوامر لم تصله على الاطلاق .

الاعمال التالية من جانب فضل ١٨٨٦ - ١٨٨٧ :

وبعدما بقليل تردد ان وكيلا لمحمد بن فضل هذا قد استطاع ان ينقل الى صلاله بظفار علماً تركياً ووثيقة تولية من تركيا على الاقليم مع مبلغ من العملات التركية وبعض الاسلحة والذخائر كانت جميعاً مخبأة في بيت رجل من الكثيرين . لكن هذه الشائعات لم يتبعها أي نشاط ملموس ، وانتهت هذه الفترة من الصراع بانذار موجه من الوالي التركي في البصرة للسيد تركي بشأن ظفار في مارس سنة ١٨٨٦ .. لكن السلطان اهمل ذلك الانذار اهمالا تاماً .

وفي ١٨٨٧ لم ينس السيد فضل ان يحتج على ما حدث في عدن لكل من المقيم البريطاني هناك ولنائب الملكة في الهند .. لكن اياً من هذين الاتصالين لم يحقق نتائج تذكر .



حوادث ظفار من ١٨٨٦ الى ١٨٩٥

اعادة تعزيز سلطة عمان في ظفار ١٨٨٧ :

تضاءلت خلال سنة ١٨٧٦ سيطرة سلطان عمان في ظفار ، لكن حامية صغيرة من قواته ارسلت الى مرباط ، او لعلها لم تنسحب منها ، لكنها كانت أعجز من ان تستطيع الدفاع عن المكان . وفي ديسمبر من نفس السنة عين السلطان محمد بن سليمان والياً على ظفار والسيد عبد الجليل مستشاراً له ، وكانت معه حامية تضم ٥٠ جندياً عربياً و ٢٠ بلوشياً ويبدو ان الوالي الجديد نجح في اعادة سيطرة السلطان لكنه لم يبق في الولاية لأكثر من سنة واحدة .

تمرد آخر ضد السلطان ١٨٨٧ :

وفي نهاية ١٨٨٧ قرر السيد تركي ارسال سليمان بن سويلم مرة أخرى الى ظفار . وفي هذا الوقت كان الظفاريون يحاصرون الضابط العقيد ممثل السلطان ، وقد اعلنوا عزمهم على مقاومة عودة سليمان بن سويلم اليهم بالقوة . ويبدو ان السيد تركي قرر ان الامور بحاجة الى مزيد من الحسم ، فبادر بإرسال ابنه فيصل وفهد وعدد كبير من وجهاء عمان على رأس ٢٠٠ محارب ومدفع كبير حملتهم سفينته « سلطاني » الى ظفار . واصابت الحملة نجاحاً كبيراً ، فأعادت سليمان بن سويلم الى الولاية ، كما بقي القبض على خمسة من الشيوخ المعارضين الذين كانوا على اتصال بالسيد فضل وبشيخ شهر ، وحملوا الى ظهر سفينة متوجهة الى مسقط نفذ الفحم الموجود بها ، وساد القلق مسقط لعدم وصولها ، وفي اواخر فبراير خرجت سفينة صاحبة الجلالة « تبركواز » للبحث عنها فوجدتها وقد نفذت كل تمويناتها بالقرب من رأس ملركه فعادت بها سالمة الى مسقط .

السلم في ظفار على عهد فيصل ١٨٨٨ - ١٨٩٥ :

وعقب هذه الاحداث مباشرة مات السيد تركي وخلفه ابنه السيد فيصل وانقضت السنوات السبع الاولى من حكمه هادئة في ظفار . وفي سنة ١٨٩١ ارسلت قوة قوامها ١٠٠ جندي وهابي لتعزيز الحماية في ظفار .

رحلة السيد والسيدة بنت الاستكشافية في ظفار ١٨٩٤-١٨٩٥ :

وفي ديسمبر ١٨٩٤ ويناير ١٨٩٥ قام السيد والسيدة ت. بنت زيارة استكشافية لظفار وتلال سمحان وبصحبه خان بهادر امام شريف الذي تولى عملية مسح البلاد .



اعمال السيد فضل من ١٨٨٧ الى ١٨٩٥

وفي نفس الوقت لم يكن اليأس قد داخل السيد فضل في امكان استعادة ظفار ، وكان ما يزال مقيماً في القسطنطينية حيث ابناؤه الاربعة سهل باشا وحسان باشا ومحمد بك واحمد بك كانوا يوظائف هامة في الحكومة التركية ، فيما كانت التبرعات تصله من الهند ، لكنها كانت في تناقص دائم .

اتماسات السيد فضل وعائلته للسلطات البريطانية ١٨٩٤-١٨٩٥ :

وفي سنة ١٨٩٤ طلب السيد فضل من السفير البريطاني في القسطنطينية الاذن له بالعودة الى ظفار مع ابنائه ، وعرض في مقابل الحماية البريطانية بأن يكفل حرية التجارة بين ظفار وباقي الممتلكات البريطانية ، وان يساهم في القضاء على تجارة الرقيق بقدر امكانه .. لكن مقترحاته لم تثر اهتمام أحد . وفي ربيع سنة ١٨٩٥ كان سهل باشا - ابن السيد فضل -

يعيش في قصر القبة بالقرب من القاهرة ضيقاً على الخديوي في مصر ،
وأثناء اقامته هناك بدأ مفاوضات مع القنصل البريطاني العام في القاهرة
مستهدفاً عون بريطانيا لاستعادة ظفار ، غير ان محاولاته لم تلق تشجيعاً من
أحد . وبعدها غادر القاهرة عائداً الى القسطنطينية ، ولما كان محتملاً
أن يعمد فضل وابناؤه الى عمل غير مرخص من احد ، فقد اتخذت
السلطات البريطانية الحيلة لمراقبته في القاهرة وجدة وعدن ، وقدمت
النصائح لسلطان عمان كي يعزز دفاعه في ظفار ويزوده بالرجال والسلاح.



عمان تفقد ظفار ثم تستعيدها بمعونة السلطات البريطانية ١٨٩٥ - ١٨٩٧

التمرد الخامس الخطير ضد السلطان في ظفار ١٨٩٥ :

بدأ أقوى واعنف تمرد ضد السلطان في ظفار بهجوم مفاجيء في ٣
نوفمبر ١٨٩٥ على قلعة السلطان أدى الى سقوطها ، وقتل في الهجوم على بن
الوالي سليمان بن سويلم ، ومسعد ابن شقيقه ومعهما ١١ رجلاً من
الحامية ، وانسحبت بقية الحامية - كالألوفها في الازمات - الى مرباط
وكان السبب المباشر للتمرد هو سجن أحد رجال بني كثير اما الاسباب
الحقيقية فأعمق من ذلك وأبعد أثراً ، فهي كما ذكرنا من قبل سوء حكم
سليمان بن سويلم المتميز بالسخره والعمل الاجباري وجمع مزيد من
الضرائب .. بل والتعدي على النساء ايضاً ، وكان الكثيرون في الجبال
هم الذين تولوا زمام المبادرة في هذا التمرد ، وسرعان ما انضم اليهم
الاهالي جميعاً عدا الشنافر من بني كثير في حافة بقيادة عواد بن عزان ،
وبني قاره في طاقة ومرباط وكلا الجماعتان من انصار السلطان غير انهم
التزموا الحياد في هذا الموقف .

محاولة فاشلة من جانب السلطان :

ووصلت الانباء الى مسقط قرب نهاية نوفمبر ، فارسل السيد فضل مباشرة قوة قوامها ١٠٠ جندي وهابي و ١٥٠ رجلا من قبيلة بني كلبان ، لكن هذه الحملة لم تستطع رغم وجود قاعدة لعملياتها في مرباط أن تستعيد الاقاليم ، وقد صدها المتمردون بالقرب من صلالة .

التدخل البريطاني ١٨٩٦ :

ولما جاءت التقارير بوجود وكلاء وأنصار للسيد فيصل في ظفار ، واستخدم المتمردون اعلاماً وصفت بأنها تركية باذر الرائد هيز سادلر الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، بتعليمات من حكومة الهند ، الى التوجه الى ظفار لبحث الموقف على ظهر سفينة صاحبة الجلالة « بريسك » في اوائل مارس ١٨٩٦ ، كما فوض سلطان عمان الرائد هيز سادلر بالتحدث باسمه مع رجال القبائل ، ووجد الوكيل السياسي علم السلطان مرفوعاً على قرية حافة ، وحامية السلطان هناك سجنينة بالفعل ، كذلك كان العلم التركي يرفرف فوق صلالة ، لكن هيز لم يستطع ان يضع يده على دليل واحد يثبت وجود مبعوثين عن السيد فضل في المدينة رغم ان المتمردين قد طلبوا - بلا شك - عونه وعون شيخ شهر . وتبين ان العلم التركي المرفوع ليس سوى واحد من عدة أعلام تركية دخلت الاقليم قبل عشر سنوات كما اشرنا من قبل . والتقى الرائد هيز سادلر بزعماء الثمرد ومن اشهرهم سالم بن حمد المرهوني وعلي ابن كيري لكنهم جميعاً كانوا معاندين ورفضوا الشروط المعقولة التي عرضها عليهم السلطان مثل نسيان الماضي ، ونقل سليمان بن سويلم وتعيين حاكم أكثر ملاينة منه ، وتحديد العوائد حسب القوانين ، والتعويض عن الاضرار التي حدثت .

عرض بريطاني بتقديم العون يرفضه السلطان ابريل ١٨٩٦ :

وحين رجع الرائد سادلر الى مسقط نوقشت مسألة تقديم العون للسلطان لاسترجاع ظفار ، وصدرت التعليمات من حكومة صاحبة الجلالة بضرورة تعزيز اعمال القوات العمانية في البر ببنيران البحرية البريطانية ان وجد ذلك ضرورياً ، وابلغ السلطان بهذا العرض في اوائل ابريل على شرط ان يلتزم مستقبلاً بنصائح بريطانيا بشأن الاجراءات التي يقوم بها في ظفار . ولم يتلق السلطان هذا العرض بترحاب في البداية ، ولكن خلال ايام قليلة تغير اتجاه سموه وتخلص بعض الشيء من النفوذ الفرنسي الذي كان خاضعاً له ، وذكر انه لا يستطيع ان يوافق على مثل ذلك الشرط الغامض بالتزام نصيحة البريطانيين مستقبلاً في ظفار ، وقال انه الآن لم يعد مستعداً لمهادنة المتمردين ولا لعزل الوالي سليمان بن سويلم . و اضاف انه يتوقع استعادة ظفار دون معاونة من احد اذا لم تتدخل في الامر تعقيدات دولية لا يلري بها .

احتجاج فرنسي على التدخل البريطاني في عمان مايو ١٨٩٦ :

وفي مايو ١٨٩٦ قدم السفير الفرنسي في لندن احتجاجاً ضد التصرف الاخير للسلطات البريطانية بارسالها السفينة « بريسك » الى ظفار لمعونة السلطان ، وقدم الاحتجاج على أساس أن ذلك كان خرقاً أكيداً لبيان سنة ١٨٦٢ لان بريطانيا تصرفت بانفراد ، وأجيب على الاحتجاج بأن العمل الذي تم لا يعني أية رغبة من الحكومة البريطانية في اقامة حماية بريطانية على عمان ، او التخلي عن الاتفاق المشترك مع فرنسا باحترام استقلال عمان .

السلطان يلتمس عون بريطانيا يناير ١٨٩٧ :

وفي يناير ١٨٩٧ وحين ايقن السلطان آخر الامر بأنه عاجز عن استعادة ظفار بامكاناته الخاصة طلب عون السلطات البريطانية وأعلن قبوله بالشروط التي فرضتها تلك السلطات وهي العفو الشامل عن

المتمردين بعد ان يعلنوا استسلامهم له ، ثم تعيين والي أكثر نفهما مع الشيوخ المحليين بدل سليمان بن سويلم ، والغاء كل الضرائب الزائدة عما حددته القوانين . وفي بداية مارس سنة ١٨٩٧ وصلت السفينة الحربية الفرنسية « سربرايز » الى مسقط وعرضت خدماتها للقضاء على المتمردين في ظفار .. لكن السلطان رفض العرض .

الحملة الانجليزية العمانية تستعيد سلطة السلطان في ظفار مارس ١٨٩٧ :

وفي ١٢ مارس تحرك الى ظفار الرائد ويلسون ، المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، على سفينة صاحبة الجلالة « لورانس » وقد سبقتها السفن الوطنية تحمل جند السلطان ومعهم كابتن ييفيل الوكيل في مسقط ، وحمد بن ناصر والي مطرح والسيد محمد شقيق السلطان الأكبر مع ٧٠ رجلا . ولم يكن سليمان بن سويلم موجوداً في مسقط يوم أقلعت الحملة . وهكذا تخلف عنها - دون تعمد - وان جاء هذا لصالحها في نهاية الامر . ورسد السفينتان « لورانس » و « كوساك » خارج صلالة في ١٦ مارس ، ووجدتا العلم التركي مرفوعاً فوق ساريتين ، وفي يوم ١٧ التقى الوكيل السياسي بشيوخ المتمردين على الساحل . وعرض عليهم نسيان الماضي ، وعدم زيادة الضرائب ، لكن الشيوخ اصرروا على أحد شيئين : إما عدم وجود وال عماني في ظفار على الاطلاق . . او اذا كان لا بد من ذلك فيكون الوالي باختيارهم ورضاهم ، ولا تسنده أية قوات عمانية . ولدى رفض الشيوخ ما عرض عليهم أعلنوا في البداية أنهم تحت الحماية التركية لكنهم في النهاية طلبوا الحماية البريطانية مع تعهد لهم من بريطانيا بالتعويض عن اية خسائر يصابون بها في المستقبل . وفي مساء يوم ١٧ ، وكانت قوات السلطان تسيطر وقتذاك بالفعل على قرية حافة ، كتب الرائد ويلسون الى المتمردين يطلب إعلان استسلامهم خلال يومين حسب شرطين شرجهما كابتن ييفيل ، وفي يوم ١٨ و ١٩ كان الشيوخ ما يزالون على عنادهم ، ولكنهم في فجر يوم ٢٠ بادروا

الى نزع العلم التركي وتسليمه على ظهر السفينة « لورانس » وانتهت المقاومة . وفي يوم ٢١ نزل المقيم الى البر لتدعيم شروط الصلح يصحبه السيد محمد شقيق السلطان الاكبر . وفي نفس اليوم رجعت السفينة « لورانس » ادراجها الى الخليج ، وبقيت السفينة « كوساك » وعليها الوكيل السياسي يومين بعد ذلك ، وكان شيوخ ظفار قد سحبوا معارضتهم لرجوع سليمان بن سويلم والياً عليهم .. وتبين أكثر من ذلك انه كان واحداً من رجال السلطان القادرين على معالجة القضايا المحلية .. وأصبح معروفاً بالتالي انه اجبر - أثناء غياب الحملة - من عمان الى ظفار دون ان يعترض عليه أحد او يستدعيه أحد .

محاولات جديدة من السيد فضل للتقرب الى السلطات البريطانية
١٨٩٦ - ١٨٩٧ :

ولم يكن السيد فضل - في ظاهر الامر - هو المحرض على التمرد المذكور لكنه حاول مباشرة استغلاله لمصلحته ، فكتب في مايو ١٨٩٦ الى السفير البريطاني في القسطنطينية ، وبعد ان اشار الى « الثورة » الناشئة في ظفار ضد الوالي « العماني الطاغية » مشيراً الى انهم قد رفعوا « علماً أحمر به هلال » اقترح أن يرسل مندوباً عنه الى هناك ومعه تعليمات بأن يرفع « العلم الوطني لظفار » . وهو علم أخضر في وسطه شكل خماسي الزوايا وعلى ان يعقد مع البريطانيين اتفاقية لحماية حقوقهم واستقلال ظفار . ورداً على ذلك أبلغ السيد فضل بالاحق له في السير الى ظفار ، وان السلطات البريطانية لن تعترف بأي مندوب عنه يرسله الى هناك . وواصل السيد فضل محاولاته للضغط على السلطات البريطانية كي تسمح له بارسال مندوب الى ظفار .. لكن هذه السلطات ظلت مصرة على موقفها .

★ ★ ★

الاحداث في ظفار أو المرتبطة بها من ١٨٩٧ الى ١٩٠٧

تمرد جديد في ظفار واستدعاء السلطان للوالي غير المحبوب ١٨٩٧ :

عقب وصول سليمان بن سويلم وتولييه ادارة الاقليم في ١٥ ابريل ١٨٩٧ بوقت قصير ، بلغت من جديد حكاية السخط والتمرد .. وفي ابريل ومايو هجر حوالي ٤٥ رجلا من حامية ظفار قواعدهم وعادوا في جماعتين الى مسقط ، وفي نفس الوقت تقريباً قام اهل الخافة — ربما بتحريض من الوالي — بهجوم على اهل صلالة وقتلوا واحداً منهم . وحين وصلت الى السلطان هذه الانباء كتب عن طريق بومباي ثم عدن يستدعي الوالي سليمان بن سويلم من ظفار وارسل السيد سيف بن يعرب ليخلفه والياً عليها ، ولم يجد سليمان من المناسب ان يخضع فوراً لاستدعاء السلطان فتلكأ طويلاً ، وحين غادر ظفار اخبراً في فبراير ١٨٩٨ صحب معه سيف بن يعرب ، تاركاً على ولاية ظفار عبداً نوياً جاهلاً لا يدري شيئاً ، وربما كان رحيله قد تأخر بسبب حادثة وقعت في نوفمبر ١٨٩٧ قتل فيها بعض بني قارة واحداً من ابناء إخوة الوالي ورجلا آخر كان بصحبته . واثناء عودة سليمان الى مسقط نزل في صور ، واستطاع . باتصالاته مع زعماء الاهالي هناك ، ان يعد العدة للتمرد الذي حدث في نفس السنة .

خرق ضمانات السلطان للمتمردين المكفولة بضمان السلطات
البريطانية ١٨٩٨ :

وعقب هذا مباشرة حدثت حادثة في مسقط بشأن ضمان السلطات البريطانية العروض التي قدمها شقيق السلطان لاهل ظفار أثناء تمردهم سنة ١٨٩٧ . ففي مايو ١٨٩٨ جيء بسالم بن حمد المرهوني زعيم التمرد الى مسقط مقللاً بالأغلال ثم التقي في السجن ، وبعدها بشهر واحد لقي ابن

عمه عمرو بن عبدالله نفس المصير ، وحين ابلغ العقيد فاجان - الذي كان حينذاك وكيلًا سياسيًا في مسقط - بالمعاملة التي لقيها زعيم المتمردين من الوالي سليمان بن سويلم انتقاماً لمقتل ابنه سنة ١٨٩٥ ، رأى في هذا العمل خرقاً لما تم عليه الاتفاق في ١٨٩٧ ، فبادر بطلب اطلاق سراحه فوراً ، لكن السلطان رفض زاعماً ان سالماً قد عاود تخريب القبائل للتمرد على الوالي . حينذاك طلب العقيد فاجان اجراء تحقيق علني في هذه الاتهامات ، لكن السلطان رفض مرة أخرى . ولما لم تكن حكومة الهند واثقة كل الثقة من معلومات وكيلها السياسي ، فانها لم تلق بالالامر . واخيراً تم في ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، وبناء على اقتراح ودي من العقيد فاجان ، اطلاق سراح السجينين لقرب احتفال السلطان بزواجه من شقيقة سعيد بن ابراهيم من رستاق .

تمرد فاشل للبدو ضد السلطان ١٨٩٩ :

وفي بداية ١٨٩٩ ، وكان الوالي سليمان في مكان آخر ، نشأت أزمة جديدة في ظفار . فقد تكرر اعتراض البدو طريق امداد حامية لقلعة داخل الاقليم ، وأعد الوالي كميناً لهؤلاء البدو ، ونجحت خطته وقتل تسعة من أئلك الاصوص ، حينذاك هب بدو الاقليم كله معلنين التمرد ، وطلب نائب الحاكم الامدادات على وجه السرعة من مسقط ، وقام اهل الاقليم المستقرون بمعاونة الحكومة ضد البدو . وخمد التمرد من تلقاء نفسه .

موت السيد فضل .. وانتهاء التآمر الاجنبي في ظفار ١٩٠٠ :

ويبدو ان السيد فضل قد لقي حتفه في سنة ١٩٠٠ على وجه التقريب في القسطنطينية . وبموته انتهت - في ظاهر الامر - هذه المؤامرات الاجنبية في ظفار .

وقد اشرنا من قبل في التاريخ العام لسلطنة عمان الى جنوح السفينة الفرنسية « اميرال جيودون » الى رأس حاسك في سنة ١٩٠٣ وحماية

ممثل السلطان وشيخ مرباط لبحارتها والمسافرين عليها ، وحسب ما ورد في تقرير جاء الى مسقط فقد زارت ساحل ظفار في ابريل سنة ١٩٠٥ حوالي ١٢ سفينة حربية - يشته في أنها روسية - وبقيت في الميناء يومين ونزل بعض البحارة الى البر لكنهم لم يقوموا بعمل يواخلون عليه .

مرور بعض السفن الحربية الروسية بساحل ظفار ١٩٠٥ :

وربما كانت هذه السفن هي الجزء الثاني من « اسطول الياسفيك الثالث » الروسي الذي كان يقوده الاميرال نيكوتوف ونعرف انه خرج من ميناء جيبوتي يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ في طريقه الى ميدان الحرب ضد اليابان في الشرق الاقصى .

السلم في ظفار ١٩٠٠ - ١٩٠٦ :

ومن ١٩٠٠ وصاعداً .. كان سليمان بن سويلم والياً على صحار في عمان ومستقراً بها ، بينما يحكم ظفار والي باسمه ، وخلال هذه السنوات يبدو ان اقليم ظفار كان يتمتع بالرخاء والسلام . وحين قام العقيد جراي ، الوكيل السياسي بزيارة ظفار على سفينة صاحبة الجلالة « روبرست » في ديسمبر سنة ١٩٠٦ والتقى هناك بالسلطان السيد فيصل وابنه السيد تيمور وجد الاقليم في حالة لا بأس بها من الانتعاش والرخاء .



ملحق رقم (٢)
تاريخ جواد وشاهبار (★)
أصل الارتباط بين جواد وعمان ١٧٨٤ - ١٧٩٢

خلال القرن السابع عشر كانت قبيلة البلديين هي القبيلة المنتفذة في إقليم مكران الذي كانت جواد وما حولها جزءاً لا يتفصل عنه . وفي القرن الثامن عشر برزت قبيلة الجشكي ، كذلك أسرة البراجوه التي كان يتزعمها رجل اسمه مهبط خان . وفي سنة ١٧٣٦ أعلن مهبط خان خضوعه لنادر شاه حاكم إيران الذي عينه بعد انتصاره على رأس السلطة في كل بلوخرستان بما فيها مكران . وفي ١٧٣٩ انسحب تقي خان ، قائد قوات نادر شاه ، من بلوخرستان ، وانتهزت قبيلة الجشكي هذه الفرصة كي تعزز مكانتها في جواد حيث ظلت عدة سنوات تحتفظ بالسيادة المطلقة هناك .

ناصر خان الاول في قالات ١٧٥٠ - ١٧٩٣ :

وبعد زمن قصير ، اختلف الجشكي فيما بينهم حول مسائل دينية ، وطلبت إحدى الفرق المتنازعة عون ناصر خان الاول في قالات وهو شقيق الرئيس مهبط خان وخليفته ، وقد حكم ناصر خان هذا من سنة ١٧٥٠ الى ١٧٩٣ خاضعاً لأفغانستان لا لايران كما قام مهبط خان بعدة غزوات اجتاحت فيها اراضي الجشكي ، واخيراً ، حوالي سنة ١٧٧٨ استطاع ان يحصل على جزء من عوائل هذه الاقاليم .. ولكن الادارة ظلت في أيدي الجشكي كما هي .

(★) المصادر الرئيسية لتاريخ جواد هي السجلات والملخصات الواردة في مصادر عمان أننا ويمكن أن يضاف الى هذه مصدر مجهول المؤلف بعنوان « المراسلات الخاصة بعقدهم ايران في مكران بلوخرستان ١٨٦٩ » وكذلك الكتاب المسمى « التاريخ الرسمي لخط تلغراف مكران ١٨٩٥ » .

ناصر خان يضمن جوادى للسيد سلطان :

وفي ١٧٨٤ ، وكما ذكرنا في تاريخ سلطنة عمان ، لجأ الى مكران السيد سلطان بن حمد المطالب عندئذ بعرض عمان دون جنوى . وتذكر الروايات هناك ان السيد سلطان جاء اولاً الى زيق وهي قرية حصينة ويسكنها الماروره في كلوه ، وهناك لحق به داد كريم المروارى ومنها سار الى خاران حيث تبني قضيته المير جاهنجير زعيم الانوشروانية ، ثم اتصلوا جميعاً بعد ذلك بناصر خان في قالات فتعهد هذا لهم بأن يساعد السيد سلطان للوصول الى حكم عمان ، ولكن أخيراً تحلل من وعده ، وفرض الحصار على ميناء جوادى الذي لم يكن في ذلك الوقت أكثر من قرية للصيادين على الحدود العمانية .

طبيعة ترخيص ناصر خان ومدى صحته :

أما حقيقة ما عمله ناصر خان وطبيعته فثني غامض تلور حوله الخلافات . ويشد الجدل وقد بات الوقت متأخراً كثيراً على فهم تلك الحقيقة ، وتأييداً لمزاعم قالات الراهنة في السيطرة على جوادى قبل ان الامتياز الممنوح لم يكن دائماً .. انما كان قاصراً على حق السلطان في اللجوء الى مكران ، أما سلطان عمان فكان يرى ان الهدف من ذلك الاجراء كان ضمان الحماية البحرية لشواطئ مكران ، وان ناصر خان كان يهدف الى التعاون مع امر لم تكن نشك في أنه سيتولى عرش السلطنة أما أنصار البراهوه فكانوا يقولون بأن نصف عوائد جوادى في سنة ١٧٨٤ كان يدفع للجشكي وانه لا يحق بالتالي لناصر خان استبعاد هذه الحقيقة . ولاتبات استمرار حقوق الجشكي ترد اشارات الى اعمال قام بها هؤلاء في ١٧٧٨ و ١٧٩٣ في صدد نصف عوائد جوادى ، ويوردون^{١٤} نصاً كتبه حاجي عبدالنبي في سنة ١٨٨٩ يثبت ان نصف العوائد الذي كان مستحقاً للبراهوه هو الذي حوله ناصر خان للسيد سلطان ثم يوردون^{١٥} دليلاً آخر على استمرار ذلك الاجراء - أي استمرار الجشكي في الحصول على نصف عوائد جوادى وكانت تبلغ في ذلك الوقت ٣٠٠٠

ريال (١) حتى عهد بيبي مريم وهي امرأة من البليديه كانت متزوجة من رجل من الجشكي ، وقد وصفها مساعد الوكيل السياسي في جواد سنة ١٨٦١ بأنها كانت تميش على احسان سلطان مسقط . غير ان الجشكي يؤكدون ان ما كانت تتلقاه بيبي مريم كان حقها الواضح وليس صدقات من سلطان مسقط ، وانه هو نصيب الجشكي من عوائد جواد يدفعه السلطان بانتظام ومواظبة . ومن هذا العرض السريع للموضوع يتبين لنا ان مسقط كانت تستند فقط الى وضع اليد الملمة تريد عن قرن كامل .. ولا شيء غير ذلك . على حين ان الادلة التي الى جانب قالات كانت تشمل وثائق من جانب واحد ، أكل عليها الدهر وشرب (٢) حتى لا يمكن تقدير اهميتها .. ومن هنا لنا ان نشك في صحة تملك السلطان لجواد ما دام دليله الوحيد هو استمراره في وضع اليد .. ولكن ينبغي أيضاً القول بأن بيت القصيد في الموضوع كله هو جانبه القوي دون الواقعي

ضم جواد الى عمان ١٧٩٢ :

وحق سنة ١٧٩٢ — حين استولى السيد سلطان على السلطنة في عمان — يبدو انه كان يتخذ جواد قاعدة لحملاته على الساحل العربي المواجه لها ، ولم يكده يتولى الحكم في عمان حتى باذر باتخاذ الاجراءات التي تشير الى اقتناعه بأن جواد اقليم تابع لعمان ، فارسل قوة على رأسها رجل يدعى يوسف بن علي ، لحكم جواد واقامة قلعة للسلطان فيها .

- (١) قيل بان المبلغ الاجمالي لتلك العوائد كان سبعة آلاف ريال في السنة يأخذ منها سلطان عمان مبلغ ١٠٠٠ ريال في مقابل نفقات جمع العوائد الى جانب نصيبه الذي كان يبلغ ثلاثة آلاف اخرى .
- (٢) للوقوف على وجهه نظر قالات في القضية يستحق الامر الرجوع الى « الدليل الامبراطوري لبلوخستان » و « الدليل الاقليمي لكران » ، أما القضية من جانب عمان فلم يحدث ان شرحت واقفا ، وأما السلطان الحالي فهو لثقته بقوة مركزه المستمدة من الامر الواقع لا يآبه للاسم التي يقوم عليها مركزه هذا . وعلى أي حال يمكن للرجوع الى بعض اشارات اثبتها الاب ج. ب- بادجر من وجهة نظر عمان في القضية في تقريره رقم ٢٩ المؤرخ في ٣ يناير ١٨٦١ .

الاحداث في شهبار ١٧٩٢ - ١٨٠٩

ضم شهبار الى عمان ١٧٩٢ :

وبعد ان نفذ سيف بن علي التعليمات بشأن جوادر توجه الى شهبار
وبصحبته اسطول من القوارب جاء به الى الميناء متعللاً بصيد الاسماك ،
فباغت شهبار واستولى عليها في ليلة واحدة وأعلن ضمها لحكم سيده ،
وكان على شهبار في ذلك الوقت رجل من البليدية يدعى شافعي عمده قد
اعتاد ان يدفع ريع عوائد البلدة للمير صبحان زعيم الباهو من دشتياري ،
وأحياناً كان يدفع نفس النسبة أيضاً لسلطان عمان ، وقبل ان بما ساعد
المباغثة العمانية خيانة رجل من الخووجه يدعى الله باحينا .

ويبدو ان شهبار قد ضاعت من عمان عقب موت السيد سلطان في
سنة ١٨٠٤ لكن عمان سرعان ما استردتها مرة أخرى ، وبلغت العوائد
فيها في سنة ١٨٠٩ خمسة آلاف روبية في السنة كان سيد عمان يضع
يده عليها جميعاً .



الاحداث في جوادر من ١٧٩٢ الى ١٨٦١

الهجمات الاولى على جوادر :

لا يعرف الا القليل جداً عن تاريخ جوادر خلال السبعين سنة التالية ،
ويبدو انها بعد الاحتلال العماني استطاعت ان تتجاوز من حيث رخاؤها
مينائي باسني وجيوني اللذين كانت اقل شأناً منها من قبل . وقد بذل
البراهوه محاولات متكررة لاستعادة جوادر لكن الحكام الضعاف الذين
خلفوا ناصر خان كانوا أعجز من ان يصلوا بمحاولاتهم هذه الى نهاية
ناجحة فقد كانوا دائماً منهمكين في حماية اقاليم أخرى من دولتهم ،

خاصة الحدود الغربية . وقيل انه بين ١٨٠٤ و ١٨٠٧ استولى مير
دوستان ، زعيم البلديين في سرباز ، استولى على جوادر خلال فترة
الفوضى التي اعقبت موت السيد سلطان ، ولكن اذا صحت هذه الرواية
فلا شك انهم طردوا منها بعد ذلك على يد قوات ارسلت من مسقط .

وفي سنة ١٨٠٥ قام شيخ القوامس في رأس الخيمة بعملية قرصنة على
جوادر ، وفي ١٨٣٩ تقريباً ، وحسب رواية من مكران ، تمكن الشيخ
قاسم من الجشكي من تهديد جوادر ونجح في الحصول على نصيب
الجشكي من عوائلها لمدة سنتين .

غزو سردار خان لجنوب غربي ايران عن طريق جوادر وشهباز
١٨٤٣ - ١٨٤٤ :

ومن الاحداث الغربية التي حدثت بعد ذلك بقليل الحملة التي سارت
الى جنوب غربي ايران عن طريق جوادر وشهباز يقودها سردار خان
شقيق صاحب السمو الاغا خان . ففي سنة ١٨٤٣ غادر سردار خان
كراتشي على رأس مئتي فارس استطاع ان يجمعهم هناك ، وأن يتجه
بهم برأ في رحلة دامت بضعة اسابيع الى جوادر ، وبعد استراحة قصيرة
هناك واصلوا السير الى شهباز التي قرروا اتخاذها قاعدة لعملياتهم بالنظر
لاستقرار التوجعات فيها . وعن طريق المفاوضات التي بدأت في شهباز
استطاع سردار خان الاستيلاء ايضاً على بامبور ، وفي هذه الاخيرة
حاصره جيش ايراني فاضطر للاستسلام ، ونقل اسيراً الى طهران .

محاولة نائب كايج في جوادر ١٨٤٧ :

وفي سنة ١٨٤٧ استطاع الفقير محمد نائب كايج ان يغزو جوادر
بقوة قوامها الف رجل ، ليتترع من السيد ثويني نائب السلطان في عمان
وقدذاك ، هدية سنوية كانت تقدم اليه ثم قطعت سنتين متواليتين . وبعد
أن صد الاهالي هجوم الفقير محمد غير مرة وجلدوا انفسهم يعانون نقصاً

من النخائر والامدادات ، فلجأوا لمخادعة نائب كايچ بطلب هدية معه واغرائه ببعض المال والوعود الى ان وصلت قوة قوامها مائة رجل من مسقط ارغمته على التراجع الى الداخل ورفع الحصار .

وفي ١٨٥٧ أعد ناصر خان الثاني حملة كان من اهدافها استعادة جوادر وارسلت الى كايچ يقودها الشاه غازي والى محمد ، لكن الحاكم العربي استطاع ان يتلافى هجومها على جوادر . فأرسل لحاكم قالات هدية قوامها سيف وعدد من العبيد وربما مبلغ من المال ايضاً للوالي ، وثمة حملة أخرى أعدت ضد جوادر لكنها الغيت بالنظر للمنازعات التي قامت بين صاحب هذه الحملة خودا داد خان وبين قبيلة الانوشروانية في خاران .



مزاعم قالات في أحقيتها بجوادر ١٨٦١ - ١٨٦٣

كان اهم أحداث جوادر وشهباز في السنوات الثماني التالية من ١٨٦١ الى ١٨٦٩ هو تشييد محطات التلغراف في الخليج وهو مشروع أثار عديداً من مشكلات الحدود وحقوق الملكية .

ويبدو ان اجراءات اقامة خط بريد للتلغراف من كراتشي حتى جوادر قد دفع خان قالات باغراء من الحكومة البريطانية الى تحقيق حلمه القديم بالاستيلاء على هذا المكان الاخير ، وفي سنة ١٨٦١ اقترح الخان ان تقوم السلطات البريطانية بشراء جوادر من سلطان عمان وتسليمها اليه ، وهو اجراء يعود بالنفع حسب زعمهم على دولة قالات وحكومة الهند معاً .

ورفضت حكومة الهند الاقتراح بعد دراسة دقيقة على اساس ملكية السلطان القديمة للمكان . وفي ابريل سنة ١٨٦٣ صدرت تعليمات من حكومة بومباي لمسؤوليها في السند تبلغهم ان زعم الخان باحقته في جوادر هو تماماً كزعمه في أحقيته بكراتشي ، ولذلك فانه لا يستحق النظر

مزاعم ايران في جوادر وشهباز ١٨٦٣ - ١٨٦٩

يرد وصف لتقلبات السلطة في اقليم مكران خلال القرن التاسع عشر في التاريخ الخاص بذلك الاقليم ، وسنكتفي هنا بذكر مزاعم ايران في جوادر وشهباز التي اثارها مفاوضات بريطانيا حول حقوق التلغراف .

المسؤولون الايرانيون يضعون العقبات امام مد خطوط التلغراف البريطانية بالقرب من جوادر ١٨٦٢ - ١٨٦٣ :

وفي نهاية ١٨٦٢ حين كان خط التلغراف الارضي من كراتشي يكاد يصل الى جوادر أصبح واضحاً ان السلطات الايرانية المحلية لم تعد تطيق السكوت . وفي بداية سنة ١٨٦٣ بدأ ابراهيم خان الحاكم الايراني في بامبور يتدخل في عمليات التلغراف فكتب لسلطان عمان وللوالي العربي في جوادر يطلب اليهما محاولة منع مد خطوط التلغراف البريطانية الى ان تصل موافقة الحكومة الايرانية . وتعزيزاً لهذه الادعاءات قام ابراهيم خان بجمع عدد كبير من الرند وسار بهم نحو جوادر فأثار اضطراباً كبيراً وقطع طرق المواصلات مع الداخل . وفي ١٢ مارس ١٨٦٣ حدثت غارة خطيرة بالقرب من جوادر ، واضطر بعض جنود القارب المسلح « هيو روز » للتزول الى البر لحماية المنشآت البريطانية ، والموظفين البريطانيين العاملين في التلغراف . وفي مايو ١٨٦٣ تلقى مستر والتون المسؤول عن الجماعة القائمة بالعمل في التلغراف خطابات جديدة من ابراهيم خان ، كذلك ارسل أيضاً الى والي جوادر ، يتهدده مرة أخرى اذا مدّت الخطوط الى ما وراء جوادر ، وسمح سلطان عمان بانزال قوات بريطانية لحماية التلغراف .. لكن الحاجة لم تدع الى تنفيذ ذلك .

مزاعم ايران في كل من مكران وبلوخيستان بما فيهما جوادر وشهباز ١٨٦٤ وفي نفس الوقت استنكرت الحكومة الايرانية تصرفات ابراهيم خان

في ردّه على احتجاج من البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران لكن لهجة وزراء الشاه أكلت وجود مطامع إيرانية غامضة وتوسعة في مكران وبعدها أصبح من المعروف ان إيران تعتبر اقليمى جوادر وشهباز —على وجه الخصوص— تابعين لها . وفي ١٨٦٤ ارسل الراءد جولد سمد الى هناك لتحري الحقائق عن الخلافات الاقليمية التي ظهرت ، وجاء تقريره معارضاً لمزاعم إيران في جوادر وشهباز .. غير ان تلك الادعاءات كانت ترداد باستمرار كل يوم .. وفي نهاية ١٨٦٤ تبين أنها تشمل أيضاً « حقوق السيادة على مكران وبلوختان » ووضح انها تستند الى فتوحات نادر شاه ، وقد أصبحت فعلاً عقبة في وجه محاولة مد خطوط التلغراف غربى جوادر . وفي المذكرات الرسمية الايرانية اصبح يذكر دائماً « ان الحكومة الايرانية تعتبر كايچ ومكران أجزاء لا تنفصل عن اقليم كمران فهما بالتالي ارض ايرانية لا شبهة فيها » ، وان مينائي جوادر وشهباز هما في نظر الحكومة الايرانية في عداد المواني الايرانية .

إيران تتخلل عن مزاعمها في جوادر ١٨٦٨ — ١٨٧١ :

واخيراً تم توقيع اتفاقية التلغراف في ٢ ابريل سنة ١٨٦٨ ، وبها تخلت الحكومة الايرانية ببساطة عن مزاعمها تلك ، وترددت طويلاً قبل أن تتنازل عما كانت تطالب به من النص في الاتفاقية على ان الساحل من جوادر غرباً هو « الساحل الايراني » ، وقد أصبحت جوادر بناء على الحدود التي رسمها وحددها جنرال جولد سميث في سنة ١٨٧١ بين إيران وقالات خارج الحدود الايرانية . اما شهباز فلم تتأثر بالحدود المذكورة فعلياً لأنها رغم كل مزاعم إيران ظلت ضمن ممتلكات سلطان عمان .



التمثيل السياسي البريطاني في جوادر

١٨٦٣ - ١٨٧٣

★ ★ ★

يعتبر موقع جوادر من حيث هي نقطة تلتقي عندها عدة مجالات مختلفة للنفوذ السياسي -موقعاً فريداً ، ويمكن النظر اليها- من حيث هذا الاعتبار - من عدة نواح ، فهي مرة تابعة لسلطنة عمان ، ومرة اخرى تربط في الجنوب ببلوخرستان وخاصة اقليم كايچ ، ثم هي ايضاً نقطة يمكن منها بسهولة ويسر مسح الاحوال في اقليم مكران الايراني ، وهي موقع مختار لفرع التلغراف الهندي - الاوربي الموجود مركزه في كراتشي . ولقد أثرت هذه المصالح المتعددة في نوعية التمثيل السياسي البريطاني فيها وكان من المحتم اجراء بعض التغييرات الادارية بين الحين والحين ، غير ان اقامة وكالة بريطانية هناك كان مسببه الاساسي مضايقات ايران بشأن مد خط التلغراف البري الى جوادر في ١٨٦٢-١٨٦٣ .

وكان الممثل البريطاني في البداية مساعداً اورياً للوكيل السياسي ، تدفع راتبه شركة تلغراف الهند واوروبا ، وكان اول من شغل المنصب هو الملازم اس. روس قائد الفرقة البلوشية الاولى ، وهو الذي اصبح بعد ذلك سير اس. روس المقيم السياسي في الخليج . وقد عينه مستر مانسفيلد القوميسير في السند ليكون وكيلاً سياسياً مساعداً في قالات ، لكن التعليمات صدرت له ، نظراً للمشاكل التي كانت تثيرها ايران ضد مد خطوط التلغراف ، بأن يسير مباشرة الى جوادر ، فوصلها في أبريل سنة ١٨٦٣ ، وحوالي نفس الوقت ، وبتفويض من سلطان عمان لتزول قوات بريطانية في جوادر لحماية خطوط التلغراف ، وصل مائة شرطي من كراتشي يقودهم ضابط اهلي الى جوادر ، وحين سحبت هذه الفرقة في سبتمبر سنة ١٨٦٣ ابدلت بحامية صغيرة من الهند .

اقتراح باجراء تعديل في التنظيم السيامي ١٨٦٩ :

وفي ١٨٦٩ اقترح ان يدعى المسئول السيامي المقيم في جوادروالذي كان حتى ذلك الحين يسمى مساعداً للوكيل السيامي في مسقط ، وللوكيل السيامي في قالات الوكيل السيامي لساحل مكران ، وبذلك يستقل عن الوكالة السياسية في مسقط وفي قالات ، ويلدرج بين موظفي القسم السيامي بدل استمراره معيناً من قبل شركة التلغراف الهندية - البريطانية . أما في الواقع والتطبيق فقد كانت علاقته بقوميسير السند أوثق من علاقته بوكيل مسقط ، لان الاتصال بين قالات وجوادرو لم يكن وقتها قائماً كما ينبغي . غير ان هذا الاقتراح رفض على أية حال ، استناداً الى انه لم تحدث أية عقبات بسبب تبعيته لعدة سلطات ولأن المشكلة السياسية الاولى في مكران كانت مع ايران فلا يسهل بذلك ان تبقى في ايدي المسئولين المحليين ، ثم ان الوظائف التي كان يقوم بها هذا المساعد لا تتعدى مسئوليته عن التلغراف وجمع المعلومات ، وقد يؤدي جعله وكيلاً سياسياً الى زيادة الطابع السيامي لوظيفته ، مما قد يعده البعض تدخلاً في الشؤون السياسية للبلاد التي يتعامل معها .

وفي ١٨٧٢ اقترح الوكيل السيامي المساعد نقل مركز التلغراف الى مكان آخر على ساحل مكران تكون احواله الصحية أكثر مواتاة من جوادرو ، ولكن تقرر أخيراً البقاء في جوادرو والعمل على تحسين الاحوال الصحية فيها .



الاحداث في جوادرو من ١٨٧٣ الى ١٨٨٨

الهدوء في جوادرو ١٨٦١ - ١٨٦٨ :

على حين كانت قالات وايران تواصلان مزاعمهما في تملك جوادرو -أي في الفترة من ١٨٦١ الى ١٨٦٨- خلا تاريخ الاقليم كله من الاحداث

الهامة ، وفي سنة ١٨٦٣ حدث حريق مروع ، شرد الكثيرين من بيوتهم وجعلهم مهجرين بالمجاعة لولا النجدة السريعة التي بادرت بها السلطات البريطانية جالبة الاقوات والامدادات لهم . وفي ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ تم توقيع اتفاقيتين للتغراف بين حاكم عمان والسلطات البريطانية كانت الثانية منهما بشأن املاك السلطان في جوادر . وفي سنة ١٨٦٦ حين قتل السلطان ثويني وتولى الحكم ابنه السيد سالم حصل فزع وخوف في جوادر ، وقلت اليها فرقة من بوليس الهند البريطانية من كراتشي لحماية ارواح الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم .

وخلال السنوات الاربع التي تلت سنة ١٨٦٨ لم تسر الاحداث في جوادر سيرتها المألوفة الهادئة . فحين تولى عزان بن قيس الحكم في مسقط سنة ١٨٦٨ بادر بارسال وال اسمه السيد سيف ليحكم جوادر باسمه ، لكن هذا الوالي سرعان ما ضايق الاهالي بالمطوعة وبالتعصب .

تمرد في جوادر يقوده السيد ناصر ١٨٦٩ - ١٨٧١ :

وفي ابريل ١٨٦٩ استطاع السيد ناصر بن السلطان ثويني الهرب من سجنه في مسقط والوصول الى جوادر ، حيث تلقاه الناس بالفرح والاعتباط وطردهوا من أجله واليهم السيد سيف ، واراد عزان ارسال قوة تعيد الوالي المعزول ، لكن استمرار السلم والهدوء في مياه خليج عمان - كما هو الامر بالنسبة لخليج فارس - كان جزءاً من سياسة الحكومة البريطانية في ذلك الوقت ، ولهذا اعترض الراحل ديسراو على إبحار الحملة المقترحة ، وفي نفس الوقت كان السيد ناصر يعد العدة للهجوم على مسقط مما اضطر العقيد روس الوكيل السياسي المساعد في جوادر ، لان يوجه له انذاراً مشابهاً . وظل عزان بن قيس يواصل جهوداً منتظمة للضغط من أجل السماح له بالهجوم على جوادر التي كان يعتبرها جزءاً لا ينفصل عن املاكه ، واخيراً ، حين تحسنت علاقاته بالسلطات

البريطانية شاعت هذه الأخيرة ان تنازل وتمنحه الترخيص المطلوب الذي تأخر بانتظار اعتراف الحكومة البريطانية بالسيد عزان سلطاناً لعمان ، وهو شرط لم يتحقق نظراً لموته التالي مباشرة . ورغم ذلك ، ففي فبراير ١٨٦٩ قررت حكومة الهند دفع مبلغ سنوي قدره ١٥٠٠ روبية لسلطان عمان في مقابل تسهيلات خطوط التلغراف في جواهر وشهبار ، وكان مفهوماً ان ثلثي هذا المبلغ خاص بميناء جواهر .

وفي نهاية يناير سنة ١٨٧٠ ظهر ازاء ساحل جواهر السيد عبدالعزيز ابن السلطان السابق سعيد وشقيق السيد تركي الاصغر ومنافس عزان الاول- وكان على رأس عدة سفن وطنية ، لكن ناصر بن ثويني استطاع ان يأمره ويستولي على سفنه . ولم يكن ناصر يود ان يسجن اسيره هذا . فوضع لنصبه العقيد روس وارسله الى بوشهر على سفينة البريد البريطانية ، وفي اكتوبر ١٨٧٠ ، ورد نبأ يفيد ان عبدالعزيز على وشك مهاجمة جواهر فسادها الفزع وسمح للتجار الهنود بأن يلجأوا الى مركز التلغراف البريطاني ، لكن ضاحو بن محمد الوزير الافريقي لوالي جواهر اعترض على ذلك الاجراء . ودخل يوماً مركز التلغراف وهو يصوب مسدسه الى رأس مستر بوسمان المسئول عن المركز ، لكن هذا استطاع ان يطوح بالسلاح من يده ، في حين قام موظفو المكتب والعاملون فيه بإبعاد انصاره الذين تجمعوا امامه . وبعدها بيومين رجع العقيد روس من زيارة لكراتشي على السفينة « داجمار » ومعه سفينة البحرية الهندية « كوانج تونج » ، وبعد تهديد بضرب القلعة من البحر وافق ضاحو محمد على الاستسلام ، ونقل الى الهند حيث ظل سجيناً سياسياً فيها لمدة عامين .

تمرد في جواهر يترجمه السيد عبد العزيز ١٨٧١ - ١٨٧٢ :

وحين خلف السيد تركي بن سعيد عزان بن قيس في مسقط ، قام السيد عبدالعزيز - أخوه الذي أشرنا اليه - بأعداد حملة على صحار ، ثم واصل السير الى جواهر وجعل نفسه حاكماً لها بلل ناصر بن ثويني

الذي اضطر لركوب البحر هارباً الى زنجبار ، ويبدو ان الاعمال الحكومية كانت تدار اذ ذاك باسم السيد تركي ادارة سيئة على يد رجل بلوشي كان يعمل في وقت من الاوقات بالوكالة السياسية البريطانية هناك . وكان واضحاً ان السيد عبدالعزيز كان يتصرف دون تفويض من السيد تركي ، لكننا نفهم من عدم اعتراض هذا الاخير على رحيل السيد عبدالعزيز من عمان انه كان يوافق على الرحيل .. بل ويرحب به .

وفي اغسطس ١٨٧١ تقدم السيد تركي يطلب معونة من حكومة الهند لطرد السيد عبدالعزيز من جوادر وشهار ، لكن طلبه رفض وسمح له بأن يقوم بما يراه من الاجراءات البحرية والبرية لاستعادة المبتاعين ، مع انه هو نفسه لم يطلب مثل ذلك . وبمجرد ان عزز عبدالعزيز وضعه في جوادر بدأ سلسلة من الجهود —منصفها بالتفصيل فيما بعد— للاستيلاء على شهار ، وفي يناير ١٨٧٢ اصاب شيئاً من النجاح ، ولكن في مارس من نفس السنة قام جيش ايراني بطرد عبدالعزيز من مكانه هذا وأرغمه على التراجع الى بومباي تاركاً وراءه جوادر وشهار لمصريهما . وفي بداية مايو ١٨٧٢ —وكان عبدالعزيز ما يزال في بومباي— ارسل السيد تركي حامية قوامها ٢٠٠ جندي وهائي الى جوادر فاستولت عليها باسمه ، وكان اهل جوادر وشهار ايضاً يحبونه ويؤيدونه لتولي السلطة منذ بدأ في التطلع اليها والعمل من اجلها .



الاحداث في شهار حتى استيلاء ايران عليها

١٨٦١ - ١٨٧٢

لم تخرج شهار من حالة الغموض التي تردت فيها الى ان تولى عزان ابن قيس ، لكنها من ذلك الوقت وحتى ضياعها نهائياً بضمها الى عمان

في سنة ١٨٧٢ ظلت على جانب من الاهمية . ففي ١٨٦٤ بلغت عوائلها ستة آلاف روية في السنة يأخذ منها الوالي العربي رشيد بن حمد ١٠٠٠ روية للنفقات الادارية ، اما امر حمايتها فكان موكلا الى اثنين من الرؤساء المحليين هما دين محمد جاد جال من اللشيتاري ، والمير عبدالله من غايه ، وكانا يتلقيان ١٩٠٠ و ٢٠٠ روية على التوالي نظير الحماية ، ولم يكن للوالي الغربي سوى عشرة رجال من الحرس فقط .

زعيم اللشيتاري يستولي مؤقتاً على شهر ١٨٦٩ :

وفي ١٨٦٨ أو ١٨٦٩ ، وبعد طرد السيد سالم من مسقط ، استطاع دين محمد أقوى حماة شهر الاستيلاء على الميناء بهدوء ، وظلت شهر ، تماماً كجواد ، بمنأى عن عمان طوال فترة حكم عزان بن قيس . ولكن برغم ذلك خصص ابتداء من فبراير مبلغ سنوي لحاكم عمان مقداره خمسمئة روية مقابل التسهيلات التلفزيونية للسلطات البريطانية في ذلك المكان .

صراع بين السيد تركي وعبدالعزیز والزعماء المحليين للاستيلاء على شهر ١٨٧١ :

وفي أغسطس ١٨٧١ وبعد فتح السيد تركي لعمان واستيلاء السيد عبدالعزیز على جواد ، اندلع صراع رهيب بين اطراف ثلاثة للاستيلاء على شهر بدأه عبدالعزیز بالكتابة ، من جواد ، الى خوجا اسماعيل . السندي الاصل والعماني الجنسية وحاكم شهر رسمياً في ذلك الوقت نيابة عن السيد تركي ، يطلب من الخوجا دفع العوائد كلها له ، وقطع الراتب الذي كان يتقاضاه دين محمد - الذي لا بد ان استيلاءه على السلطة كان مؤقتاً . كما طلب اليه ابعاد دين محمد عن قلعة شهر . وحين عرف دين محمد هذه الاخبار دعم وضعه في القلعة ، وحيث كان يزعم انه يحتلها باسم السيد تركي فقد طلب من تركي الاذن له بمعارضة اوامر

السيد عبدالعزيز بالقوة لو اقتضى الامر . وبعدها بقليل كتب محمد علي ، زعيم دابو الذي كان السيد عبدالعزيز قد طلب معونته ايضاً ، الى السيد تركي يعرض عليه خدماته . لكن هذه العروض التي أشار المستولون البريطانيون برفضها حملت تركي على التقدم بطلب لحكومة الهند لمساعدته في طرد عبدالعزيز وقد ذكرنا فيما سبق نتيجة هذا الطلب .

محاولات فاشلة للسيد عبدالعزيز في شهر ١٨٧١ :

وفي نفس الوقت لم يتوقف السيد عبدالعزيز عن بذل الجهود للاستيلاء على شهباز . ففي سبتمبر ١٨٧١ سار عن طريق البر الى هذا المكان على رأس ١٥٠ رجلاً من قبيلة الرند وغيرها ، لكن شيخ الباهو -الذي أشرنا آنفاً لموقفه- استطاع اقناعه بالرجوع الى جواد . وفي اكتوبر من نفس السنة ، وبعد ان تلقى السيد عبدالعزيز وعوداً بالعون من حسين خان زعيم غايه ، تحرك مرة أخرى نحو شهباز . وكان معه عدد قليل من الانصار هذه المرة لكنه ارغم مرة أخرى على التراجع الى جواد دون ان يحقق شيئاً . وفي نفس الوقت تقريباً انتلب السيد تركي رشيد بن حمد الوالي السابق على هذا المكان - في مهمة خاصة بشهباز لكنه فشل في تحقيقها وظلت حقيقتها مجهولة . وقد عاد الرجل الى مسقط في الشهر التالي لقنومه .

عبدالعزیز يستولي على شهباز يناير ١٨٧٢ :

وأخيراً في ١٥ يناير ١٨٧٢ ترك السيد عبدالعزيز مقره بزعم القيام برحلة صيد في داخل الصحراء ، وبعد ان ابتعد عدة اميال عن جواد ، تحرك فجأة نحو دايجي ، وبعدها مباشرة وصل الى شهباز ، حيث استولى على قلعة دين محمد ، ولم يكن بها سوى جنديين او ثلاثة ، كما استطاع ايضاً ان يأسر واحداً من ابناء دين محمد كان بها . وتكشف حقيقة كون القارب الذي جاء به عبدالعزيز كان تابعاً لصحار ، الى جانب الخطابات التي كانت به من والي تلك المدينة ، ان الانقلاب قد دبره - او حرص عليه على الأقل - ابراهيم بن قيس .

الايروانيون يطردون عبدالعزيز من شهباز فبراير ١٨٧٢ :

ولكن عبدالعزيز لم يتمتع طويلا بثمرة انتصاره ، فقد عقد مع دين محمد اتفاقية تقضي بأن يظل الأخير في وضعه في شهباز الى حين ترفع المشكلة كلها الى السيد تركي ، لكن سارتيب ابراهيم خان -الحاكم الايراني في بامبور- كان اقل استعداداً للمهادنة او التفاهم . ففي اوائل فبراير تلقى عبدالعزيز خطاباً من السارتيب جاء فيه ان شهباز تابعة لايران فان عليه اذا شاء اعتراف الحكومة الايرانية به ، ان يلتقى بالسارتيب في قصر خند لوضع الترتيبات اللازمة لذلك . وجدير بالذكر ان وكيل الملك وهو القائد الايراني العام في كرمان ، كان ايضاً في قصر خند في ذلك الوقت . وقد استشار عبدالعزيز الكابتن مايلز الوكيل السياسي المساعد في جواهر . وكان الأخير قد تلقى تفويضاً من بومباي بابلاغ ابراهيم خان ان حكومة الهند كانت تنظر دائماً الى شهباز باعتبارها تابعة لمسقط ، وانها لم تتأثر باتفاقية تحيط الحدود الفاصلة بين قالات وايران . وقد اشار الكابتن مايلز على عبدالعزيز ان يبعث في طلب اوامر من السيد تركي . لكن الايرانيين قبل وصول الجواب من مسقط كانوا قد وصلوا الى جوار المدينة . وابرق عبدالعزيز الى الرائد بيلي المقيم العام في الخليج يطلب نصيحته لكن وقت المفاوضة كان قد انتهى بالفعل .

وحوالي منتصف ليلة ٢١ فبراير وصلت الى شهباز طلائع قوات ابراهيم خان بقيادة حسين خان والي غايه الذي كان متعاوناً مع الايرانيين . وفي اليوم التالي -وبعد مقاومة استمرت ثلاث ساعات لقي فيها بعض الرجال مصارعهم- جلا عبدالعزيز عن القلعة ومعه اربعة مدافع وحامية قوامها ٣٠ رجلاً من العرب والبلوش وبلغاً الى ظهر سفينة كانت في الميناء

سوء معاملة الايرانيين لرعايا الهند عقب احتلالهم شهباز :

وبمجرد انتهاء القتال سارع الايرانيون الى نهب المدينة ، وكان من حسن حظ التجار الهنود فيها انهم نقلوا قبل ذلك عائلاتهم واهم

ممتلكاتهم خارجها توقعاً للهجوم . وفيما يتعلق بالبلاغ الذي وجهه الميجور مايلز - حسب تعليمات حكومة بومباي- الى ابراهيم خان رد هذا منكرأ زعم أحقية عمان في شهباز وموكلاً تبعيتها لايران ، حسبما أكدته التقارير الاخيرة للجنة الحلود بين ايران وقالات ، كما شكاً أيضاً عبدالعزيز الذي اجتجز بعض المواطنين الايرانيين على ظهر سفينة . وبعد انقضاء عدة ايام سلم السارتيب المدينة الى حسين خان والي غايه ليكون والياً عليها ، ورحل بقواته الى قصر خند في الداخلى ، وترايدت شكاوى التجار البريطانيين في شهباز من اعمال حسين خان ، فهم قد تعرضوا لنقص شديد في الاقوات علاوة على منعهم من نقل بضائعهم تحسباً من احتمال رحيلهم عن المدينة . وكان معظم الرعايا البريطانيين قد لجأوا الآن الى جوار مركز التلغراف البريطاني ، ولضمان سلامتهم تقرر ارسال سفينة حربية الى المكان ، غير انه لم يتيسر توفير سفينة لذلك . وظل عبدالعزيز عدة ايام على سفينة في الميناء في انتظار معونة نجية من الخارج كما ارسل عدة قوارب تلمس له العون البحري من صور ونابوره في عمان . وفي مناسبة واحدة فقط أمر عبدالعزيز بإطلاق النيران على القلعة ، واستفز هذا العمل العلو دون ان يفيد صاحبه بشيء . وفي نفس الوقت تقدم السفير البريطاني في طهران بعدة احتجاجات الى الحكومة الايرانية التي كان واضحاً انها كانت حتى ذلك الوقت تجهل سائر ما يحدث في شهباز . وصدرت الاوامر للكاتبين مايلز ، مساعد الوكيل السياسي في جواهر ، بأن يسير الى شهباز على السفينة « هيو روز » ويبقى هناك الى حين وصول قارب مسلح . واتصل رئيس الوزراء الايراني مرتين تلغرافياً بحسين خان الذي كان موقفه من البريطانيين هو الاستهانة والاحتقار بلا ريب . وقد طلب رئيس الوزراء منه ان يكفل للرعايا البريطانيين أقصى ما يمكنه من الحماية ، لكن الخان لم يعمل بالاوامر في البداية . واخيراً ارسلت الحكومة الايرانية اوامر كتابية الى القائد الايراني العام في كرمان تطلب منه ارسال مبعوث خاص الى

شهباز يتولى تسوية مشكلات الرعايا البريطانيين فيها . ويعدها يبدو ان الامور قد عادت تدريجياً الى مألوف سيرها . وفي نفس الوقت قيل ان ابراهيم خان - الذي كان في طريقه الى تيز للتفتيش على قلعة امر بينها هناك - قد اعلن اعفاء التجار الهنود من الضريبة لسنة كاملة تشجيعاً لهم على العودة الى المدينة التي هجروها . وتمّ بعدها الحصول من الحكومة الايرانية على التعويضات عن الخسائر التي لحقت بالرعايا البريطانيين نتيجة احتلال شهباز ، ولم تكن هذه جسيمة على اية حال وعرض نائب الملك في الهند وساطته في الخلاف الدائر بين عمان وايران حول شهباز ، لكن الحكومة البريطانية لم تتخذ أي اجراء من جانبها لمحاولة ارجاع شهباز لسultan عمان ، لان الموضوع كما كان يراه رجال السياسة البريطانية آنذاك ، لم يكن ينطوي على أهمية للمصالح البريطانية ويبقى فقط ان نضيف انه في سنة ١٨٧٤ تقدم سلطان عمان - ويبدو انه كان يعتقد ان شهباز قد ضمت الى ايران حسب اتفاقية الحدود بينها وبين قالات - بطلب الى وزير الدولة البريطاني لشئون الهند ، والي نائب الملك في الهند ، بالعمل على تصحيح هذا الخطأ . واجيب على ذلك بأن لجنة الحدود بين ايران وقالات لا علاقة لها بشهباز ، وان الحكومة البريطانية لا تستطيع التدخل في هذا الامر ، وهي ايضاً لا تسمح له بأن يثير ازمة مع ايران حوله .



الاحداث في جوادر من ١٨٧٣ - ١٨٨٨

بعد ضياع شهباز انحصرت مصالح عمان في اقليم مكران في مدينة جوادر وعدة اميال مربعة فيما حولها .

وتتميز سنة ١٨٧٣ بمحاولتين من بعض اقارب السيد تركي لحرماته من تملك جوادر وكان على رأس التمرد السيد عبدالعزيز والسيد سالم السلطان السابق لعمان ، وكلاهما جاء من بومباي الى مكران على ظهر سفينة وطنية .

هجوم عبدالعزيز على جوارر يوليو - اغسطس ١٨٧٣ :

وقد تأخرت حركة السيد سالم قليلا بسبب القبض عليه في كراتشي بتهمة التزوير ، لكن عبدالعزيز نزل الى بانسي قرب نهاية يونيو ، وظهر في جوارر يوم ١٨ يوليو واتخذ له مقراً الى جوارر محطة التلغراف البريطانية ليحاول قطع امدادات المياه عن المدينة ، وكان انصاره حوالي ٦٠٠ رجل نصفهم من الرند والباقي من مواطني قالات ، وكان بينهم خودا نبي بنحش وهو زعيم محلي له بعض النفوذ . وكان سلطان عمان عند بدء الاضطراب منهمكاً في محاولة لاختضاع صحار لكنه ارسل فرقة صغيرة قوامها ٢٠ رجلاً لتعزيز حاميته في جوارر المؤلفة من حوالي ٤٠ رجلاً .

خبر ان الدفاع عن جوارر تعزز بانحياز بعض قبيلة الكلماقي الى معسكر السلطان ، مما دعا جنود عبد العزيز للخوف من الهزيمة عند لقاء هذه القبيلة ، وهكذا ظلت الامور معلقة حتى يوم ٢٢ يوليو حين وضع عزم عبد العزيز على القيام بهجمة موحدة يستولي بها على القلعة ، وبدأ لفترة من الوقت ان والي السلطان لابد ان يستسلم ، لكن الحوادث لم تسر على هذا النحو ، وبلغت خطورة الموقف حداً حمل سائر الرعايا البريطانيين والمشمولين بالحماية البريطانية على هجر المدينة والإقامة في مكان مسقوف اعد لهم بجوارر مركز التلغراف ، ومن ناحية اخرى فقد تخلى خودا نبي بنحش عن عبدالعزيز لخشيته من عواقب الاضرار بالمصالح البريطانية .

واخيراً ، في يوم ٧ اغسطس انسحب المحاصرون ، وكلفت هذه العملية سلطان عمان حوالي ثمانية آلاف روية بالإضافة الى بعض القتلى من رجاله العرب والبلوش .

خسائر الرعايا البريطانيين :

ولم يقم عبد العزيز بهجوم على جوارر الا بعد ان تلقى رداً على طلب كان تقدم به لنقل الرعايا البريطانيين بعيداً عن مجال الخطر ، فأجيب على ذلك بأنه يتحمل شخصياً مسئولية اية أضرار تلحق بالرعايا

البريطانيين أو المشمولين بالحماية أو بأملأهم نتيجة عمله العدائي . وكما حدث في شهرار سنة ١٨٧٢ من قبل لم يتيسر توفير حماية قارب مسلح لهؤلاء الرعايا ، ولم تصل سفينة صاحبة الجلالة « رايفل مان » إلى مكان الاحداث الا بعد بله السيد عبدالعزيز عملياته بيومين او ثلاثة ، ورغم ذلك فمن بين ١٣٩ متجراً بريطانياً مشمولة رسمياً بالحماية نهب انصار عبدالعزيز ٥ متاجر فقط ، ورغم ان التجار المتمتعين بالحماية البريطانية قد قدروا خسائرهم بمبلغ ٤٨,٦٥٨ روبية الا ان كابن موكلر خفض هذا التقدير كثيراً ، ورأت حكومة الهند انه ليس من الانصاف ان تطالب السيد تركي بدفع هذه التعويضات . كذلك كان من المستحيل تحصيلها من السيد عبدالعزيز ، وعلى هذا لم يتخذ اي اجراء رسمي بصدها .

عروض من جانب السيد تركي لعبدالعزيز وسالم ، ثم الذاو
من الحكومة البريطانية :

لكن حكومة الهند ، رغم يقينها باستحالة تحصيل التعويضات من السيد عبدالعزيز ، لم تشأ ان تركه هو والسيد سالم — الذي صرح بأنه ينوي القيام بهجوم على جوارر — يقومان بأعمالهما هذه دون رادع . وكان عبدالعزيز وقتذاك في باهو وسالم في كايچ وكان وجودهما يزعج الناس كثيراً ، ويهدد بخلق ازمة مع الحكومة الايرانية . وعلى هذا ، ففي نهاية اغسطس صدرت التعليمات لقومسيير السند بأن ينلر اياً من هذين — او كليهما — اذا تقدم بقواته من جوارر بهدف الاعتداء عليها — وتأمره بالانسحاب هو ورجاله ، واذا رفض فيجب القاء القبض عليه ، ثم ابلغ بعد ذلك بأن يعرض عليهما عرضاً قدمه السيد تركي بأن يدفع لكل منهما راتباً قدره ثلاثمائة روبية على ان يقيما في ارض تحت الحماية البريطانية ويتعدا عن التدخل في شئون عمان . وقد حددت لهما مهلة عشرة ايام لابتداء الرأي في هذا العرض ، علماً بأنهما انلرا بأنهما اذا هدا جوارر بالقوة او حاولا شق طريقهما الى عمان فسيلقى القبض عليهما .

القاء القبض على السيد عبد العزيز وامره في سبتمبر ١٨٧٣ :

ولم يقبل اي من هذين السيدين الشروط المعروضة ، وقد تم في سبتمبر سنة ١٨٧٣ . وكما سبق ان ذكرنا في تاريخ سلطنة عمان — ان القمي القبض على السيد عبدالعزيز في البحر ونقل الى الهند ، اما السيد سالم فقد بقي طويلا في مكران — خاصة في اقليم دشتياري . ورفض باصرار عرضاً محدداً عرض عليه بنفس الشروط السابقة .

استيلاء سالم على جوادر وفشل محاولة القبض عليه ١٨٧٣ :

ويبدو ان تطور الاحداث قد وصل بسالم الى اليأس في نهاية المطاف . ففي الصباح الباكر من يوم ٨ ديسمبر ١٨٧٣ سار أكثر من مائة ميل من الداخل ووصل الى جوادر بعد يومين ومعه ١٥ رجلا فقط من انصاره ، لكنه استطاع ان يستولي مباغطة على الحصن ، وكان الوالي المدعو سعيد بن خميس غائبا عن جوادر ذلك الوقت . وكان نائبه رجلا ضعيفا عاجزا عن العمل لكنه لم يكن خائفا للسلطان ، على ارجح الاقوال . وفي يوم ١١ ديسمبر وصلت الى جوادر سفينة صاحبة الجلالة « كولومباين » والسفينة « مانورا » وعلى ظهرها ٦٠ رجلا من شرطة كراتشي يقودهم ضابط اوروبي باوامر من الحكومة . واعد كابتن موكلر العدة لقرض حصار حول القلعة وطلب من السيد سالم الاستسلام . لكن هذا تجاهل الانذار ، وحين حل الظلام استطاع سالم ، بعد ان قتل حصانه ، ان يصل الى الارض الايرانية مخترقا الحصار المضروب ، ومن هناك بدأت المفاوضات لكنه ظل على رفضه للعرض المقدم ، وفي النهاية هرب سالم من مكران وانسحب الى مقره الاول في جزيرة قشم .

تحركات جديدة ضد السيد تركي في مكران ١٨٧٤ :

وفي ابريل ١٨٧٤ غادر مسقط خفية السيد عبدالعزيز — شقيق سالم ابن ثويني — بصحبة المدعو ضاحو الذي كان اثار الاضطراب في جوادر

سنة ١٨٧٠ ، ونزلا وليس عندهما اية نوايا سيئة الى بوزيم في مكران ، ولكن في شهر سبتمبر التالي ارجعهما دين محمد اسيرين الى مسقط ، ويبدو ان السلطان هو الذي اغراه بذلك ، وسجن السيد في قصر السلطان لكنه لم يوقع به أي عقاب ، اما ضاحو فقد اختفى وقيل انه اعدم .

القبض على السيد سالم وترحيله اكتوبر ١٨٧٥ :

وفي فترة اغسطس ديسمبر ١٨٧٥ استقر السيد تركي نفسه في جوادر بعد ان ترك حكم عمان بالفعل بين يدي شقيقه عبد العزيز الذي استطاع التوصل معه الى بعض التفاهم . واثناء اقامة تركي القصيرة في جوادر استطاعت سفينة حربية بريطانية ان تلقي القبض على السيد سالم - غريم السلطان الاول - تنفيذاً للاوامر الصادرة سنة ١٨٧٣ - وتم نفيه الى الهند .

ولع السلطان بجوادر واستقراره فيها أخيراً والاعمال التي قام بها هناك

وقام السلطان بزيارة اخرى لجوادر في اغسطس وسبتمبر ١٨٨١ لتغيير الجو ، وفي يناير ١٨٨٣ امر بتعزيز حاميتها بضم ٨٠ جندياً وهايياً اليها ، وفيما بين ١٨٨٤ و ١٨٨٦ اقيم مكتب بريد - حسب اوامره - في ييشو كان على الحدود الغربية لمنطقة جوادر . وفي ١٨٨٨ اراد السيد تركي قبل وفاته بقليل وبسبب شدة ولوعه بجوادر ان يفصلها عما حو لها ويعهد بها لولاية ابنه محمد . لكن هذه الرغبة ظلت بعد موته دون تحقيق .



مشكلات مع قبيلة الرند ١٨٧٥ - ١٨٨٦

وفي سنة ١٨٧٥ تقريباً توترت العلاقات بين مسؤولي السلطان في جوادر وقبيلة الرند البلوشية التي تقيم في ماند - قريباً من الحدود الايرانية وعلى بعد ٨٠ ميلاً من الساحل . وارض الرند مكشوفة وليست محرومة

من الزراعة ، ورجالها المقاتلون لا يزيلون ابداً عن الف وخمسمائة رجل ، ومعظم افرادها يفضلون الحياة في سلام وهناء ، لكن رؤساء القبيلة وزعماءها — من الناحية الاخرى — لا يتمتعون بكبر نفوذ بن أفراد القبيلة ، لهذا نجد لها سيئة السلوك مستعصية على النظام .. وازداد التوتر بين قبيلة الرند وممثلي السلطان ، بل هو بدأ أساساً بسبب توقيع السلطان اتفاقية منع تجارة الرقيق في سنة ١٨٧٣ ، وفيها وافق على منح الحرية لكل من يدخل الى اراضيه من الخارج ، وإعتاق العبيد الذين يلجأون الى جوارده ، واصبح التزام السلطان بتنفيذ هذه الاتفاقية التزاماً تاماً مشكلة عسيرة لقبيلة الرند وسواها من القبائل التي كان لها عبيد في هذا الاقليم .

بداية سوء مصلك القبيلة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ :

وفي سنة ١٨٧٥ قام بعض الرند بغارة صغيرة على قافلة كانت مسافرة من جوارده الى باهو ، وكعقاب لهم ، امر الوالي العربي بطرد كل افراد القبيلة من المدينة لمدة ستة اشهر ، ولكن يبدو ان اثر هذا الامر لم يصب بسوء الا التجارة في جوارده نفسها ، ووجد السلطان من المحتم أن يرضي التجار والمزارعين بدفع تعويضات لهم من جيبه الخاص . وفي سنة ١٨٧٦ قامت جماعة من الرند استاء افرادها لاعتاق بعض عبيدهم — بالتجمهر حول الوكيل البريطاني المساعد في جوارده غير مرة واحدة ، كما قطعوا اسلاك التلغراف فيما جاورها مرة بعد مرة ، واعتلوا على أحد العاملين في المكتب ، وسجنوه لكنه امكن اطلاق سراحه بعد يومين او ثلاثة ، كما قاموا ايضاً بارتكاب عدة اعمال عنائية ضد التلغراف البريطاني والعاملين فيه .

اضطرابات خطيرة للرند في جوارده ١٨٧٩ :

وبعد هذه الاضطرابات ، تواصل وقوع الاعمال العدائية الصغيرة يوماً بعد يوم ، وفي يونيو ١٨٧٩ توتر الشعور العام في مدينة جوارده

والتهب نتيجة مقتل ثلاثة من الرند كانوا بين اعضاء جماعة أمرها الوالي بالثول بين يديه لكنها حاولت كسر اوامره بالقوة ، وقد سجن الوالي أيضاً سبعة آخرين من القبيلة لكنه اطلق سراحهم بعد ذلك على اساس امتناع القبيلة عن الثأر والكف مستقبلاً عن التعديت ، غير ان الذي حدث انها لم تكف ، ولم تنس مقتل الذين قتلوا من ابنائها ، وظلت تهدد بالقيام بعمل انتقامي لا من الوالي العربي فقط ولكن من هيئة التلغراف البريطانية أيضاً ، وكذب الكابتن دوراند المساعد الاول للمقيم السياسي في الخليج والذي كان وصل الى جواد حينما كانت مشكلة الاسرى السبعة من الرند معروضة امام الوالي نقول كتب تقريراً مفصلاً عن الموقف وذكر رأيه في أن قبيلة الرند تبالغ في تطرفها وانه لا بد من اتخاذ بعض الاجراءات العقابية الرادعة لاعادة استتباب الامن والنظام ، واثناء هذه الازمة ارسلت سفينة صاحبة الجلالة « ريدي » الى جواد لتوفر الحماية للرعايا البريطانيين وأملاكهم هناك .

أما تجارة جواد مع الهند وبلوخستان فلم تزد في هذا الوقت شيئاً ان لم تنقص ، وكانت جميعها او معظمها في أيدي الرعايا البريطانيين الذين بلغ عددهم بين ٥٠ و ٦٠ تاجراً .

اضطرابات أخرى من جانب قبيلة الرند ١٨٨٣ :

وفي ١٨٨٠ هدأت تعديت الرند ، بل لعلها توقفت توقفاً تاماً حتى سنة ١٨٨٣ ، ففي يناير من هذه السنة — حين كان السيد تركي بنفسه يزور جواد — قامت عصابة من ١٦ رجلاً من الرند بغارة على جماعة العاملين بالتلغراف في سارتيب على بعد ٥٧ ميلاً غربي جواد فخطفوا حكمدار التلغراف ونهبوا متاعاً كثيراً بعضه يخص الحكومة البريطانية نفسها . وكانت بلاد الرند قد عانت القحط خلال السنوات الثلاث السابقة ، وكان الدافع الرئيسي وراء هذه الاغارات جميعاً هو السلب والنهب ، لكن العذر الذي كان يقدمه افراد الرند انفسهم هو حادثة جواد في سنة ١٨٧٩ ، وليس من المستبعد ان تكون مضايقة السلطان واحداً من اهداف تلك الجرائم .

واطلق سراح المسئول عن التلغراف بعد عدة ايام ، ولكن لم يتيسر الكشف عن الاماكن التي اخفيت فيها الامتعة المسروقة ، ومرة أخرى جدد الرند تهديدهم بالقيام بعمل انتقامي ضد العمانيين والبريطانيين معاً ، فأولئذ العقيد موكلر ، الذي توفرت له خبرة ومعرفة وثيقة بجوادر خلال المدة التي قضاها مساعداً للوكيل السياسي هناك ، فوصل من البصرة للدراسة الموقف ، وبعد اجراء بعض الابحاث والتحريات المحلية توصل موكلر الى نتيجة مؤداها أنه لا داعي للخوف من قيام الرند بعمل انتقامي ، فقد حان الوقت لان نحمد حركتهم قوات خان قالات تساعدها السلطات البريطانية لو دعت الضرورة . وكاجراء وقائي عينت فرقة من عريف وستة جنود من راكبي الجمال لحماية مفتش الخط التلغرافي بين جوادر وشهباز كما منع بيع الاسلحة والذخائر للرند في جوادر بأمر من الوالي العربي .

محاولة لحل مشكلة الرند ١٨٨٤ :

وقد كان مزماً من فترة طويلة القيام بزيارة مسئول بريطاني للقائد العام في بلوخستان ، وفي يوليو سنة ١٨٨٣ فوض سير روبرت سانديمان بأن يزور في فصل الشتاء ومعه حرس عسكري مناطق بانج وكنانج وجنوب بلوخستان ، وكان من بين المهام التي كلف بها من حكومة الهند البحث عن افضل الحلول للملازمة لمشكلة الرند في جوادر . وتم الاتفاق على ان يشاركه في هذه المهمة العقيد موكلر — بالنظر لخبرته المحلية الوثيقة بالمنطقة . وكان الرند في ذلك الوقت يناشدون الاعتراف بالولاء لايران ، لكن هذا الامر لم يكن مصدر خطورة اذ ذاك وانما المعضلة التي كانت تواجه تسوية الامور هي ملئ السلطة الاسمية التي كان يفترض ان يمارسها خان قالات على منطقة الرند التي تشكل جزء من ارضه . ووصل سانديمان الى كايچ في ٥ فبراير سنة ١٨٨٤ والتقى هناك بالعقيد موكلر لكن الرند لم يظهروا رغم الانذارات والاستدعاءات التي وجهت اليهم . وبعد تأخير خمسة ايام في كايچ ، تم التحرك الى

طمب ، احدى قرى الرند التي تبعد ٤٠ ميلا غربي تربه ، وأدت هذه الحركة في النهاية لظهور بعض زعماء الرند وانصارهم ، وفي طمب عين سير سانديمان حكماً للفصل في ٢٦ قضية معلقة بين رعايا جوادر وقالات والرند ، لكن إجراءات هذا الحكم خلال جلسات ١٢ و ١٣ و ١٤ فبراير كانت متحيزة وغير مرضية وقد نشب بسببها خلافات بين سانديمان وموكلر ، على أنه تم يوم ١٤ فبراير بحضور زعماء الرند مصالحة تعهوا فيها بالمسئولية عن رعاياهم وتسليم جناة السوء منهم .

وفي ٢٠ فبراير وصل سير سانديمان الى جوادر لكنه لم يستطع ان يحقق فيها شيئا لعجز الوالي عن تسوية النزاعات باسم السلطان ، وفي ٢٣ فبراير سافر سير سانديمان الى كراتشي حيث تفاهم مع مسر افنش مدير التلغراف وجددت مطالب هيئة التلغراف من قبيلة الرند على وجه الاجمال ويعدها أعد والي جوادر -ويبدو انه لم يكن لديه أدنى فكرة عما هو مطلوب منه- قائمة تضم حوالي ٩٠ مطلباً لرعايا عمانيين ضد بعض الاهالي من الرند .، وقد وافق سير سانديمان والرائد روس -المقيم السياسي- على مناقشة تلك القضايا في اجتماع بين الرائد مايلز الوكيل السياسي في مسقط ومسر افنش ، لكن هذه الاتفاقية تعثرت في مراحلها التمهيدية الاولى .

الاتفاق مع الرند ١٨٨٥ - ١٨٨٦ :

ورفت المشكلة كلها حينذاك الى حكومة الهند مع توصية قوية من سر سانديمان بالنظر فيها بأقصى ما يمكن من اللين ، والالتزام في تسويتها بالتقاليد القبلية ، وقد استطاع سير سانديمان ان يعرض وجهة نظره هذه بصراحة وبوضوح جميل . على ان محكمة الهند لم توافق على التسوية المقترحة ، وشكلت بدل ذلك محكمة جعلت لها صلاحيات نظر الدعاوى على الرند ولهم ، ومن بينها تلك التي ربما كان أهمها سر سانديمان اذا رأت المحكمة انها جديرة بالنظر . وصدرت التعليمات ايضاً بأن الدعاوى

التي انقضت عليها أكثر من اثني عشر عاماً تعتبر ساقطة لتقادم العهد .
ولتسوية كل شيء أقنع سلطان عمان بالموافقة على تعويض الرند عن
القتلى الثلاثة منهم اللذين لقوا مصرعهم في جوادر سنة ١٨٧٩ مع ترك
النظر في هذا الامر للمحكمة المذكورة . وفي معالجة معظم القضايا
المعروضة كانت المحكمة تتشكل من الرائد رينولتز من وكالة بلوختستان
والرائد مايلز الوكيل السياسي في مسقط ، ولكن فيما يتعلق بالقضايا
الدائرة حول التلغراف فيستبدل الرائد مايلز بمستر افنش مدير التلغراف .
وكان يساعد المحكمة على أداء عملها ممثلون من اهل البلاد لمصالح
مسقط وقالات وقبيلة الرند على التوالي . وبلغت الدعاوى من الجانبين
١٢٣ دعوى ، منها ١٣ دعوى متعلقة بالتلغراف . وثبت ان الاسلاك
قطعت اربع مرات ، وان موظفي التلغراف قد اغتصبت اموالهم بالقوة
غير مرة . وفي قضية خطف العريف المسئول ونهب الامتعة في سنة
١٨٨٣ فرضت غرامة قدرها ٦٢٠ روية تعويضاً عن البضائع التي نُهبت
أما القضايا الباقية ، وعددها ١١٠ قضايا فكانت ٥ منها عمليات اغارات
جسيمة واخرى حوادث قطع الطرق ، وعدد مماثل من خطف الماشية ،
هذا عدداً قضية كبيرة لحادث وقع سنة ١٨٧٩ . وفيما عدا هذه القضية
الاخيرة — التي رفعت لحكومة الهند للنظر فيها واتخاذ قرار — فان القضايا
كانوا متفقين كل الاتفاق . ولم تصدر الاحكام لصالح القبيلة لكنها
صدرت ضدها لصالح الرعايا العرب والبريطانيين بمبالغ تصل الى
٥٢١٦ و ١٧٤٤ روية على التوالي . وقد بدأت اجراءات المحكمة في
٦ مارس سنة ١٨٨٥ ، وانتهت في ١٦ ابريل التالي .

وقد صدقت حكومة الهند على احكام هذه المحكمة الخاصة فيما عدا
بعض التعديلات الطفيفة ، ووافقت حكومة الهند على رأى الرائد مايلز ،
معارضة في ذلك رأى الرائد رينولتز ، ورافضة مطالبة الرند بتعويض
عما حدث سنة ١٨٧٩ ، يتجاوز ستة آلاف روية . وقد كان تنفيذ هذه
الاحكام مشكلة لا شك فيها لان الرند لم يتوقعوا اتخاذ اجراء جاد ضدهم

بشأن اعتداءات اوجرائم ارتكبوها في الماضي ، وحام الشك ايضاً في امكان تنفيذ تلك الاحكام دون اللجوء الى اساليب عنف تكلف الكثير ، وعلى هذا قررت حكومة الهند اخيراً آخذة بعين الاعتبار الحقائق السابقة ، ومقدرة ما ظهر من تحسن في سلوك القبيلة منذ ١٨٨٣ ، ثم خضوعها للسير ساندلمان في ١٨٨٤ ان تدفع هي هذه التعويضات عن القبيلة ، على ان تسدد لها على اقساط سنوية تستغرق خمس سنوات لكن المطالبة بهذا الدفع لن تحدث الا اذا عادت القبيلة الى مألوف سيرها القديم . وتوصل الرائد رينولتز الى هذه الاتفاقية المطلوبة في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٦ ، وقامت حكومة الهند بدفع المستحقات عن قبيلة الرند من ميزانيتها العامة ، ولم تحدث مطالبة بالدفع بعدها .



التمثيل السياسي البريطاني في جوادر من ١٨٧٣ حتى الوقت الحالي

تغير في التنظيم ١٨٦٣ - ١٨٧٧ :

ظل الوكيل السياسي المساعد في جوادر ، وهو اوروبي ، منذ ١٨٦٣ حتى ١٨٨٧ خاضعاً لأوامر قوميسير السند ، وكان يعتبر في نفس الوقت كمساعد للوكيل السياسي في مسقط وفي قالات . ولكن بعد ١٨٧٢ ، ونتيجة انتقال منطقة الخليج في هذه السنة من اشراف حكومة بومباي الى حكومة الهند ، أصبحت تقارير هذا الوكيل المساعد ترفع الى الحكومة العليا عن طريق قوميسير السند ، بدلا من رئاسة المنطقة الغربية . وفي ١٨٧٣ حاول والي السلطان في جوادر اغراء الوكيل البريطاني المساعد للتدخل في مشكلة مع بعض الرند في ماند ، لكن هذا الطلب رفع الى حكومة الهند . فنصحت الحكومة ممثلها بالألا يتدخل في الخلافات والمنازعات المحلية الا على اصبين نطاق ممكن .

وفي ١٨٧٧ سحب المسئول البريطاني في جوادر من سلطة قوميستير
السند وأصبح مساعداً للمقيم السياسي في الخليج مختصاً بالمنطقة الممتدة بين
جوادر وجاشك ، على أن يظل مساعداً للوكيل السياسي في مسقط فيما
يتعلق بجوادر نفسها ، ومساعداً لوكيل القائد العام في بلوخرستان فيما
يتعلق بالأمور في قالات . وكان سبب التغيير مصاعب ناشئة عن الحدود
السياسية على الساحل بين جوادر وجاشك التي كانت تابعة لمقيمة الخليج
وإن تكن في الواقع وبحكم الممارسة الفعلية تحت إشراف مباشر من جوادر
وحدد راتب هذه الوظيفة بمبلغ ١٠٠٠ روبية في الشهر يتقاسم دفعها
القسم السياسي والتلغراف .

وفي ١٨٧٩ كانت وظيفة المسئول البريطاني في جوادر شاغرة ،
وكان من رأي سير سايندمان ، خلال فترة مسئوليته عن بلوخرستان ،
تخفيضها الى وكالة أهلية بصرف شئونها موظف محلي يكون تابعاً للوكيل
السياسي في قالات . وفي هذه السنة نفسها ، وربما بسبب تلوث صحي
حدث في جوادر ، التي كان بها دائماً نوع من الحمى الوبائية ، الغيت
الوكالة السياسية البريطانية وابدلت بوكالة أهلية . وبذلك أن تصبح تابعة
للكيل السياسي في قالات أصبحت تابعة لنائب المدير (المدير الآن)
في مؤسسة تلغراف الخليج الذي نقلت اليه في الوقت نفسه مسئولية
الإشراف على السياسة في كل ساحل مكران . وكانت وضعه بالنسبة
للسلطات السياسية البريطانية في الخليج وعمان وبلوخرستان كوضع مساعد
الوكيل السياسي في جوادر خلال الفترة من ١٨٧٧ الى ١٨٧٩ . وقد
تبين أن هذا النظام لا بأس به ما دام مدير هيئة التلغراف هو المسئول
الأول عن مصالح التلغراف في مكران ، وما دامت لديه التسهيلات التي
تمكنه من زيارة الساحل في أي وقت على سفينة التلغراف . وظل هذا
الاجراء معمولاً به منذ سنة ١٨٨٠ فصاعداً باستثناء عدة أشهر في سنة
١٨٨٤ كانت مسئولية جوادر خلالها ملقاة على عاتق القائد العام في
بلوخرستان .

الحرس العسكري الهندي ١٨٧٧ - ١٨٨٠ :

وفي ١٨٧٧ - ولعل ذلك بسبب اضطرابات الرند بالقرب من جوادر - تقرر زيادة فرقة الحرس التابعة للوكيل الى ٢٤ جندياً هندياً ، لكن هذا التغير لم يحدث - فيما يبدو - حتى نهاية سنة ١٨٧٨ . وفي يناير ١٨٨٠ انقص عدد الحرس مرة أخرى الى ١٢ جندياً ، وفي ديسمبر من نفس السنة انقص مرة أخرى الى ٨ وذلك نتيجة تدهور الاحوال الى أقصى حد في المنطقة ، وبعدها بقليل سحب الحرس تماماً .

اغلاق مكتب التلغراف في جوادر سنة ١٨٩٣ ثم اعادة فتحه في سنة ١٨٩٤ :

وفي سبتمبر ١٨٩٣ اغلق مكتب التلغراف في جوادر ، وأعد بدله اتصال تليفوني بشهبار وارماره لاستخدام الوكيل السياسي الاهلي ولكن تبين ان ذلك الاجراء لا يكفي ، وفي العام التالي اعيد فتح مكتب التلغراف ليؤدي خدمات التلغراف والبريد معاً .



اقتراحات منذ سنة ١٨٩٥ لنقل جوادر من سلطان عمان الى حكومة الهند أو خان قالات

أشرنا من قبل في المكان المناسب الى فشل خان قالات برغم وساطة حكومة الهند في استعادة جوادر سنة ١٨٦١ ، ويبقى الآن أن نشير إلى بعض الاقتراحات التي كانت تقدم بين الحين والحين بهدف ازالة سيطرة عمان الاسمية على مكران .

وفي ١٨٨٥ أثار هذه المشكلة سر ساندeman ، وهو يعمل وكيلاً للقائد العام في بلوخرستان حين اقترح أن يتم استئجار الميناء من السلطان

ونقل ادارته إما لخان قالات او للسلطات البريطانية في بلوخستان ، لكن حكومة الهند رفضت تلك الخطة لاعتمادها بأن الاحتلال البريطاني لجوادر لا بد سيلقى عليها مسئوليات صعبة ، وحتى لو كان خان قالات مستعداً لقبول الصفقة فلا شك أنه من سوء اللياقة أن تطلب السلطات البريطانية من سلطان عمان التنازل عن الميتاء .

وبعث الموضوع مرة أخرى سنة ١٨٩١ لكن حكومة الهند رفضت أيضاً اتخاذ أية خطوة إيجابية بهذا الصدد على أساس أن جوادر لم تعد على جانب من الأهمية بالنسبة لبلوخستان .

وفيما بين ١٩٠٠ و ١٩٠٢ كانت الدلائل متوفرة على وجود بعض الاهتمام بجوادر من جانب روسيا وفرنسا ، واقرحت حكومة الهند أن تتم صفقة التنازل عن هذا الميتاء لخان قالات بشروط معقولة ، على أن تتكفل حكومة الهند بالنفقات قطعاً للطريق على أية دولة أجنبية تريد أن تتخذ لها قاعدة على ساحل مكران .

لكن الحكومة الأم رأّت - بالنسبة لاتجاه فرنسا نحو عمان - أن هذا الحل لن يكون مرضياً ، واقرحت بدل ذلك بذل المجهود للحصوول على ترخيص لخان قالات بعوائد جوادر لعدد محدد من السنن ، ولكن يبدو ان هذا الاقتراح البديل لم يرق لحكومة الهند فأهملت الأمر .

وفي سبتمبر ١٩٠٣ طلب خان قالات مساعدة الحكومة البريطانية في الحصول على جوادر ، وفي يناير ١٩٠٤ قدم جام لاس بيلج طلباً مماثلاً لتملك الميتاء الذي زعم ان عروساً من قالات قد كانت قلمته جزءاً من مهرها لعائلته . وقررت حكومة الهند في سنة ١٩٠٤ ألا تتخذ أي إجراء في هذه الطلبات جميعاً ، وبهذا انتهت المسألة عند ذلك الحد .

★ ★ ★

تجدد المتاعب مع قبيلة الرند ١٨٩١ - ١٨٩٤

احتكاكات مع الرند ١٨٩١ - ١٨٩٢ :

منذ بداية حكم السيد فيصل في عمان والسلام والهدوء يسودان جواد
لكن المشاكل مع الرند تجددت في سنة ١٨٩٤ برغم الاتفاقية الموقعة في
سنة ١٨٦٦ . وكان معظمها يتعلق باعتناق العبيد . وفي سنة ١٨٩١ كان
معظم أفراد القبيلة من الساخطين مما كان يهدد الوكيل الأهلي الممثل للحكومة
البريطانية بالخطر ، فصبرت له الاوامر بأن يقيم في القلعة لكن شيئاً لم
يحدث لتبديد المخاوف المذكورة . ومرة أخرى في مايو ١٨٩٢ طلب
الرند تسليمهم ٧٠ عبداً زعموا أنهم هربوا إلى جواد ، وهددوا بآثارة
الاضطرابات إذا لم يتم ذلك ، وكان الموقف خطيراً خطورة حتمت تعزيز
الحامية الموجودة وإرسال مسئول برتبة كبيرة من عمان ، غير ان انذاراً
وجه للرند عن طريق الوكيل السياسي في جنوب بلوخرستان لكسب الوقت
وخلال شتاء ١٨٩٢-١٨٩٣ استمر العبيد الهاربون يلجأون إلى جواد
حيث أصبح عددهم في مايو سنة ١٨٩٣ يتجاوز بضع مئات ، وأصبح
الموقف خطيراً خطورة شجعت على توجيه النصيح للعبيد بالانتقال إلى الهند
البريطانية ، بل وقدمت لبعضهم فعلاً وسائل الانتقال إلى هناك .

اتفاقية نهائية مع الرند ١٨٩٤ :

واستمر الاضطراب في جواد واتخذ شكل التهديدات ، بل
والاعتداءات الصغيرة ايضاً من جانب ملاك العبيد الساخطين ، وذلك
حتى بداية سنة ١٨٩٤ حين استطاع كاتب رامي التوصل لاتفاقية
مناسبة مع الرند في ١٥ يناير . وفي هذه الاتفاقية التي كانت مكتملة هذه
المررة تعهد الرند بالترام الهدوء كما تعهدت حكومة الهند بعدم السماح
لحولاء العبيد بالبقاء في جواد مدة تزيد عن ١٥ يوماً بعد إطلاق سراحهم
أما بالنسبة للغارات التي ارتكبتها الرند مؤخراً ، فقد أصبح عليهم حسب
اتفاقية ١٨٨٦ - ان يدفعوا مبلغ ٧٠١٠ روبية ، لكن حكومة الهند اعفتهم
من هذا الدفع . وبعد سنة ١٨٩٤ لم يعد لمشكلة الرند أثر في جواد .

الاحوال في جواهر بعد ١٨٨٨

الكوارث الطبيعية والغارات القبلية الخ :

الأحداث التي تستحق الذكر في جواهر خلال هذه الفترة التي نتناولها أحداث قليلة ففي سنة ١٨٩٢ اندلع وباء الجذري خلال شهر مارس وابريل ومايو ، وساعد على انتشاره رفض الأهالي عزل المصابين منهم ، وحتى التجار الخوجات والهندوك رفضوا السماح بنقل المصابين الى المستشفى . وفي نفس السنة سرق بعض رؤوس الماشية التي يملكها موظفو الحكومة البريطانية بتحريض من زعيم نجوار ، وتبعث ذلك قضية طويلة معقدة انتهت بموافقة السلطان على دفع التعويض عنها على أن يسدده هو بطريقته الخاصة من المجرمين . وفي ابريل ١٨٩٣ حدث حريق مروع في جواهر أدى الى تشريد أكثر من ١٠٠٠ نسمة بلا مأوى ، وتجاوزت خسائره ٨٠ الف روبية . وفي ١٩٠٥ قام مير أحمد خان ، أحدالحكام المشتركين في حكم باهو ، باغتصاب ٣٠٠ جمل من باليري على حدود سلطنة عمان ، وكان دافعه لذلك الانتقام من قبيلة هاجرت من منطقة حكمه واستقرت في باليري بموافقة السلطات ، وكان بعض الجمال المسروقة لموظفي الحكومة البريطانية ، وقد تم الحصول على تعويض جزئي في هذه القضية .

الضرائب :

كانت دائرة المالية أهم أجهزة حكم السلطان في جواهر ولكنها لبعض الوقت ظلت أقلها كفاية . وفي ١٨٩٧ تبين ان الضرائب المفروضة على مصايد الأسماك المملوكة للرعايا البريطانيين مرتفعة تماماً لكن السيد فيصل كان يرفض في البداية تخفيضها ، ولم يتيسر اقناعه بعكس ذلك الا بعد جهد طويل .

العوائد :

وفي صيف سنة ١٩٠٣ أدخل السلطان نظام الادارة المباشرة على عوائد جوادر ، وأعلن توحيد ضريبة الصادرات بنسبة قدرها ٥٪ لكن نتائج هذا النظام كانت هنا أقل نجاحاً مما كانت عليه في مسقط ، وأدى الغاء بعض أنواع العوائد المعقدة وبعض الامتيازات مما كان يتمتع به بعض التجار في جوادر الى ظهور التلمر . وفي ١٩٠٣-١٩٠٤ بلغ حاصل العوائد التي جمعت بهذه الطريقة المباشرة ٢٢ الف ريال في مقابل ١٩٠٤ قام السيد فيصل بزيارة شخصية لجوادر واستطاع خلالها تسوية بعض المشكلات التي كانت قائمة بين بعض موظفيه والتجار ، كما غير المسئول الأول عن العوائد ، ولهذا ارتفعت في العام التالي الى ٣٧ الف ريال . وفي سنة ١٩٠٧ توقفت شكاوى التجار ، وأصبحت ضريبة الصادرات المحددة بـ ٥٪ تجمع منهم بانتظام .

الادارة العامة :

وكانت المشكلات الادارية التي تواجه السلطان في جوادر ترجع بشكل عام الى صعوبة وجود مسئولين اكفاء وموثوق بهم في هذا الاقليم . وفي سنة ١٩٠٢ عزل السيد فيصل سيف بن سعيد عن ولاية جوادر لان مسلكه لم يكن على ما يرام لكن الذي خلفه كان أسوأ منه بحيث اضطر السلطان ان يعيد الوالي القديم مرة أخرى . وفي ١٩٠٣ كان من حظ السلطان ان يجد في شخص سيف بن يعرب .. والياً كفؤاً وناجحاً وجديراً بتمثيله في جوادر .



ملحق رقم (٣) • تاريخ روس الجبال

يكاد التاريخ الداخلي لهذه المنطقة الجبلية المعروفة باسم روس الجبال والتي تقطنها قبائل شبه متوحشة تعرف بقبائل الشحوح والظاهرين

يكون مجهولاً تماماً . اما تاريخها الخارجي فيمكن تقسيمه الى فترات ثلاث :
الفترة الاولى وخلالها كانت العلاقات الخارجية لهذا الاقليم منحصرة مع
شيخ القواسم في الشارجه ، وفترة وسطى من ١٨٦٤ الى ١٨٦٨ وخلالها
وجد مركز تلغراف بريطاني أقيم على خور الشام في خليج اليفنستون ،
وكانت ثمة علاقات مباشرة بين السلطات البريطانية ورجال القبائل فيها ،
ثم الفترة الحديثة وفيها اتضح شيئاً فشيئاً حتى سلطان عمان في السيادة
على هذا الاقليم .



الفترة الاولى ١٨٣٩ - ١٨٦٤

في سنة ١٨٣٦ قيل إن طلباً قدم الى السلطات البريطانية في الخليج
من السيد سعيد سلطان مسقط ، جاء فيه أن أهل قبيلة الشحوح تابعون
للشيخ القاسمي سلطان بن صقر . ولكن يبدو أن أهل القبيلة نفسها لم
يعترفوا بهذه التبعية وظلوا على علاقة ودية مستمرة بمسقط . وأعقب ذلك
نشوب مشاجرة بين الشحوح وشيخ الشارجه لاستيلاء رجل من القواسم
على حصن إلى جوار دبي أقامه الشحوح وقد استولى عليه القاسمي
غلزاً . وحين أحس شيخ الشارجه بأنه لا يستطيع الرد على الشحوح الذين
كانوا يغربون على أطراف إقليمه فرض الحصار البحري على ساحلهم
كله في سنة ١٨٣٩ وخاصة على خصب وقملدار لكن تقدم القوات
المصرية في نجد وما تركه من أثر كبير على وضع شيخ الشارجه جعله
يرفع ذلك الحصار ويتعجل توقيع السلم مع الشحوح .

وفي ١٨٥٥ ، وفي أعقاب مقتل مشاري بن ابراهيم ، الشيخ القاسمي
حاكم دبي وحفيد سلطان بن صقر ، على أيدي الشحوح دعا شيخ الشارجه
رعاياه في الشارجه وخان وأبو حائل وفشت والحايهه لحمل السلاح

والتجمع في رأس الخيمة والسير منها براً إلى ذيبه ، وكان يصحبه هو حوالي مائة قارب وجميع القادرين على البحري من قبيلة زعب الأشداء وتحرك بهم عن طريق البحر . ولم تستطع قوات الشيخ البرية بقيادة ابنائه أن تعبر الجبال العالية فنقلت أيضاً بالقوارب إلى ذيبه وكانت الحرب عملية في البداية ثم ما لبثت أن أصبحت شاملة لأن الشحوح في قمدار وغيرها من الأماكن نزلوا إلى البحر لمطاردة قوارب القواسم ولمساعدة أقاربهم في ذيبه وراح القواسم من جانبهم يهاجمون الشحوح في كل مكان يجلبونهم فيه وفي إحدى المرات كان هناك قارب كبير لأهالي قمدار راسياً في «خور فكان» فاستولى عليه أهل هذا المكان وقتلوا ثمانية من بحارته وأسروا الباقين . وأخيراً ، في يناير سنة ١٨٥٧ - وبعد أن دامت هذه الحالة لمدة سنة تقريباً - استدعى الكابتن فيلكس جونسون الشيخ سلطان بن صقر وحضره من الاستمرار في إرسال الأسلحة والمعدات الحربية عن طريق البحر ، وخضع الشيخ على مضض بعد أن حاول المراوغة في هذا الأمر بالاتصال مباشرة بحكومة بومباي . وبالنسبة لشيخ الشارجة فلا شك في أن الشحوح هم من رعاياه ، ولذلك كانت له حرية القيام بعمل لإخضاعهم ، غير أن المقيم البريطاني كان يعتقد في ذلك الوقت أن الشحوح يدينون فعلاً بالولاء لسلطان مسقط (١) ، وأن شيخ الشارجة إنما يهدف بعمله هذا إلى إرغامهم على الخضوع له .

جولة المقيم السياسي البريطاني على طول ساحل روس الجبال ١٨٥٩ :

وفي سنة ١٨٥٩ زار المقيم السياسي البريطاني باخاب وخصب وقمدار وغيرها من المواقع الهامة على ساحل روس الجبال ، وقد قام بجولته هذه على ظهر قارب بحاري ضخم أثار دهشة وإعجاباً كبيرين بين هؤلاء الناس ، كما نجح في إطلاق سراح بعض الأسرى من القواسم الذين كان القي القبض عليهم في البحر . أما فيما يتعلق بالوضع السياسي في البلاد

(١) ليس من الواضح هنا هل هذا الرأي يشمل الشحوح جميعاً أو يقتصر على هذه الجماعة من بيته التي نشأ الخلاف في الأصل بينها وبين القواسم .

فقد لاحظ المقيم من اتصاله بالناس أن لهم ميولا قوية نحو سيد مسقط وانهم يكونون كراهية لاحتادها للقواسم . ويبدو أنه خلال هذه الجولة - وعلى نحو ما هو مذكور في التاريخ العام لعمان المتصالحة - تسلم كابتن جونز بعض القرصنة من رعايا مسقط ، وسلمهم للسلطان كي يأمر باعدامهم .

وقد سوت السلطات البريطانية حائتين للقرصنة ارتكبهما بعض أهالي بنخه في ١٨٥٩ أو ١٨٦٠ ، وذلك بالتفاهم مباشرة مع شيخ هذا المكان . ولكن في سنة ١٨٦٣ تلقى الرائد ييللي المقيم العام في الخليج شكوى من شيخ خصب بأن حملة قوارب من قمذار قد أحرقت قرية غزرة وسوتها بالأرض ، كما رفع هذا الأمر ايضاً إلى الوكيل السياسي في مسقط وحكومة بومباي باعتبار أن كلا من خصب وقمذار تابعة لسلطنة عمان .



الفترة الوسطى ١٨٦٤ - ١٨٨٨

خلال هذه الفترة خضع قسم من منطقة روس الجبال لأشراف مباشر من السلطات السياسية البريطانية بعد أن مدت هيئة التلغراف الهندية الأوروبية خطأ أرضياً قصيراً عبر خور مقلب بين خليجي مالكولم والفينستون ، ومركز تلغراف على الجزيرة الأخيرة .

تاريخ خط التلغراف البريطاني فبراير ١٨٦٤ - ديسمبر ١٨٦٨ :

ومد جبل التلغراف المتجه من جواد الى خور مقلب في ٩ فبراير سنة ١٨٦٤ ، وقبلها قضى الرائد ديسبراو الوكيل السياسي في مسقط اسبوعين يقيم علاقات واتصالات بأهل البلاد . وقد حدثت مشكلات وصعوبات كثيرة في التعامل مع الظهوريين المتوحشين خاصة أهل القريتين

المجاورين جبلين ومكاهه ، فقد نشبت المشاجرات بين بعضهم البعض وبينهم وبين العاملين في مد التلغراف ، ولم يتيسر الحصول على الأيدي العاملة بأجر معقولة ، وأخيراً قدم التماس - أو بالأحرى «خطاب تسول» من «كل البلو» كانت العبارة الرئيسية فيه : «امنحونا شيئاً .. وإلا فإن وجودكم في خطر» ، ولم يقدم سلطان عمان أية مساعدات مادية رغم تأكيديه أن هذه البلاد خاضعة لحكمه ، لكن هذه الصعوبات العملية أمكن أخيراً تذليلها عن طريق التفوذ الشخصي للمسئول البريطاني، ورغم عدم وجود خطر فعلي يتهدد العاملين إلا أن الرائد ديسبراو كان يرى أن بقاء سفيتين حربيّتين أو ثلاث أمر كفيل بقيام أفضل الأوضاع وأرسل القارب المسلح «هيو روز» من يومباي لهذا الغرض . وواصل العاملون في مد الخط التلغرافي عملهم باتجاه بوشهر حوالي منتصف مارس ، ولمدة أربع سنوات تقريباً - ورغم الصعوبات والمشكلات - أقيم مركز التلغراف في خليج الفينستون ، ولكن أخيراً في ديسمبر سنة ١٨٦٨ نقل المركز الى جاشك على الساحل الإيراني . وكانت درجة الحرارة في حاسك مرتفعة ارتفاعاً رهيباً ، وكان تمرد الأهالي - رغم الهدايا التي تقدم لروؤسائهم بين الحين والحين - خطيراً خطورة حتمت وجود قارب مسلح يقيم هنا وباستمرار .

مناقشة مشكلة ملكية إقليم روس الجبال ١٨٦٤ :

وفي سنة ١٨٦٤ أثبتت مشكلة ملكية روس الجبال لارتباط ذلك بالعمليات القائمة وقتذاك وبمحاولة السيطرة على الأهالي وحماية مركز التلغراف . وتبين أنها تثير مشكلات عديدة . ففي يناير ١٨٦٤ كان الرائد ديسبراو يعتقد تمام الاعتقاد أن الإقليم تابع لسلطنة عمان ، لكن سليمان شيخ قرية جبلين أبلغه أن أهل القرية تابعون لشيخ الشارقة القاسمي ، ورغم أن هذا لم يكن ثابتاً ورغم إنكاره من جانب الوكيل الذي كان السلطان قد عينه في خصب رأى الوكيل أن للموضوع من الأهمية ما

يُحتم ذهابه بصحبة الرائد ستوارت ، مدير عمليات التلغراف ، إلى مسقط وهناك طلب من السيد ثويني أن يقدم بياناً خطياً لاغراض التسجيل الرسمية يبين فيه ما اذا كانت مقلب نفسها وقرىتا جبلين ومكاكه ، اللتين بينهما تعبر خطوط تلغراف الحور ، تابعة لأراضي سموه أم لا ، وما اذا كان يوافق على بعض التغييرات المحلية التي يقترحها موظفو التلغراف . ورد السلطان على ذلك في اتصال له يوم ٢١ فبراير ١٨٦٤ فأشار الى « مقلب وخصب وما جاورهما » على أنها « جزء من بلادي وتابعة لي ، وليس لاي انسان آخر حق التدخل فيها ، كما أعلن موافقته أيضاً على تفاصيل اقترحات موظفي التلغراف . ومن الابحاث والتحريات المحلية التي أجريت فيما بعد يبدو أن قمذار وخصب على الساحل الغربي والقرى الواقعة بينهما كانت تعترف فعلاً بسلطة سلطان عمان ، لكن الشك ظل يحوم حول أهل فلم وشابص وشبصه على الناحية الشرقية للأقليم وقد قيل لهم كانوا مستقلين في قراهم ، وتابعين لشيخ الشارجه في موسم التمور ، فقد كانوا معتادين على الهجرة إلى ديبه . ومن الناحية الأخرى لم يقدم شيخ الشارجه أي شيء يدل على مطالبته بروس الجبال أو جزء منها ، وذكر أنه بالرجوع الى شيخ مكاكه تبين أن شيخ الشارقة كان قد أصدر أوامره بعدم معارضة مد خطوط التلغراف بأي شكل من الأشكال . وظلت الشكوك فيما يتعلق بالوضع الحقيقي لمقلب قائمة عند حكومة بمباي بعض الوقت لكنها مالت أخيراً إلى الاقتناع بأنها تابعة لمسقط . أما المشكلة التي أثارت حول ما إذا كان مركز التلغراف واقعاً داخل الحدود الرسمية للتصنيف البريطاني في مسقط أم داخل حدود سلطة المقيم السياسي في الخليج ، فقد حسمتها حكومة بمباي بتاريخ ٢١ ابريل لصالح المسئول الأول - وكان بين المسئولين شيء من النفور - على أساس « الاعتراف العام بأن إقليم موسنم تابع لإمام مسقط » ، وأخيراً ، في ٥ يوليو ١٨٦٤ قررت نفس الحكومة أن « جزر التلغراف في خليج الفينستون هي جزء من إقليم مسقط » ، وبالتالي فللوكيل السياسي في مسقط حق

الفصل في المخالفات التي يرتكبها الرعايا البريطانيون في روس الجبال ،
وعليه أن يستأذن من سلطان عمان لتحويله السلطات اللازمة للفصل في
المنازعات التي تحدث بينهم وبين غيرهم من أهل البلاد . وفي ٢٦ أكتوبر
١٨٦٤ ونتيجة تقرير رفعه الرائد بيلي المقيم في الخليج وجاء فيه أن من
المرهق مادياً ومعنوياً تحديد الحدود الفاصلة في منطقة روس الجبال لأن
هذا لا بد أن يقتضي النظر والحكم في المزاعم التي يقدمها الشيوخ
المتصالحون جميعاً مما قد يعطل حماية المنشآت البريطانية ، لذلك فالأفضل
توقيع اتفاقية مع هؤلاء الشيوخ لحماية منشآت التلغراف البريطاني سواء
كانت داخل حدودهم أم خارجها . ووافقت حكومة بومباي على هذا
الرأي فأعلنت عدم تفويض أي من ممثليها السياسيين صلاحية النظر في
مثل تلك المزاعم ، ولما كانت لحكومة الهند آراء مماثلة ، فقد تم التوصل
الى هذه الاتفاقية المقترحة على نحو ما هو مذكور في تاريخ عمان المتصالح
وكانت نتيجة هذا كله أن أصبح إقليم روس الجبال غير محدد التبعية
السياسية تحديداً دقيقاً .

وفي ١٨٦٥ قام الرائد ديسبراو الوكيل السياسي في مسقط وكاتب
باول ، من البحرية الهندية سابقاً ، برحلة برية من ديبه الى رأس الخيمة
لكن الأمر الوحيد الذي تركاه عن هذه الرحلة لم يكن سوى مسودة
خريطة لا تعرف الهدف منها على وجه التحديد .



الفترة الحديثة ١٨٦٩ - ١٩٠٧

اتفاقية بين سلطان عمان والشيخ القاسمي ١٨٧١ :

كان السيد تركي سلطان عمان كما اشرنا في تاريخ اقليم الشمالية قد
وقع اتفاقية مكتوبة في سنة ١٨٧١ يعترف فيها بحق الشيخ القاسمي في
تملك كل إقليم روس الجبال علما خصص لكن الشيخ القاسمي لم يثر

هذه القضية التي كانت في صالحه . وفي سنة ١٨٧٩ اعتبر تركي نفسه الوثيقة باطلة لأسباب لو طبقت الحقيقة لما صح اعتبارها الا اسباباً كافية .

مشكلة السلم البحري على شاطئ روس الجبال ١٨٨١ :

وفي ١٨٨١ قررت حكومة الهند خلال الأعمال العدائية التي نشبت في سنة ١٨٧٩ بين اهل الفجيرة وحاكمهم شيخ الشارقة ان الواجب بقتضيتها تحقيق السلم البحري على طول ساحل الشمالية - وبقدر الإمكان على ساحل روس الجبال - بنفس الطريقة التي يحافظ بها على السلم في سواحل عمان المتصالحة .

حوادث أقل أهمية ١٨٨٥ - ١٨٩٠ :

وفي ١٨٨٥ او ١٨٨٦ لفت شيخ بنه الاهتمام الى نفسه بمظاهرة بحرية قام بها باتجاه شعم ، وفي سنة ١٨٩٣ اعتبر سلطان عمان احد شيوخ الشحوح في خصب مستولاً عن حادثة مماثلة ضد نفس المكان في سنة ١٨٩٣ ، وسنجد تفصيلات أكثر عن هاتين الحادتين في تاريخ عمان المتصالحة . وفي ١٨٨٧ قتل احد رجال والي مسقط على خصب في مشاجرة نشبت بين بني هدية الشطير وهم جميعاً من الشحوح في خصب وجاء السيد فيصل والسيد فهد ابنا السلطان الى خصب وبعد ان امرا بتفريم كل جانب من المتشاجرين مبلغ ٥٠٠ روية سوياً الخلاف القائم بينهم . وفي سنة ١٨٨٨ ارغم السلطان على لإرسال سفينة إلى خصب لتوقف القتال الذي تجدد بين بني هدية وبني شطير هناك ، وفي هذه المرة اخذ ثلاثة رجال من القبيلة الأولى واربعة شيوخ من الثانية اسرى إلى مسقط حيث سجنوا في قلعة جلالي . وبين ١٨٨٦ و ١٨٩٠ حصل اضطراب بين الشحوح في روس الجبال قرب راس الحيمة ، وظلت الغارات المتبادلة وحوادث القتل دائرة بينهم في ضواحي المدينة .

وفي سنة ١٨٩٩ حدث خلاف كبير حول لؤلؤة نادرة عثر عليها رجل من قمذار في روس الجبال ، وهذه الحادثة بتفصيلاتها موجودة في الملحق الخاص بصيد اللؤلؤ ، ولقد نتج عنها تأكيد تبعية إقليم روس الجبال لسلطان عمان دون اعتراض اي من الشيوخ المتصالحين ، وبشكل خاص شيخ الشارقة .

بحث جديد في الوضع السياسي لإقليم روس الجبال ١٩٠٠ - ١٩٠٥ :

وفي سنة ١٩٠٠ - وكما هو مذكور في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج ادت الدلائل المتوفرة على نوايا عدد من الدول الأجنبية اتخاذ قواعدها في الخليج الى زيادة اهتمام بريطانيا بالوضع البحري في هذه المياه ، وكان لإقليم روس الجبال اهميته في هذه العملية من جانب الحكومة البريطانية وحكومة الهند على السواء ، وقد شرحنا في مكان آخر النتائج العملية للمناقشة التي دارت حول هذا الموضوع ، ونسجل هنا فقط الحقائق النهائية المتعلقة بتبعية الإقليم موضوع البحث .

في ١٩٠٢ قام العقيد ب. ز. كوكس - الوكيل السياسي في مسقط آنذاك - برحلة على طول ساحل روس الجبال ، وكان هدفه الأول هو التعرف على اتجاهات الرأي العام المحلي حيال مشكلة التبعية السياسية . وقد ذكر العقيد كوكس ان شيخ ليمه قد اعترف له صراحة بتبعيته للسيد فيصل بن تركي سلطان مسقط واعتباره رغبات هذا السلطان بمثابة اوامر له . ويبدو ان الجمهوريين في خليج مالكولم ايضاً كانوا يعترفون بأن للسلطان حقوقاً وراثية - على الأقل - في حكم إقليمتهم واضافوا انه إذا نصب اي خلاف فيما بينهم فهم يرفعونه إلى السلطان كي يفصل فيه . واعلن اهل قمذار دون تردد ايضاً أنهم ليسوا هم وحدهم يدينون بالولاء للسلطان بل سائر افراد قبيلة الشيجي ، باستثناء قليل منهم فقط قيل أنهم خاضعون لرأس الخيمة (١) . كذلك اعلن الشحوح في القرى الممتدة بين

(١) ربما كانوا هم الشحوح الذين يعيشون في شمم وغاليليا وخور خارج إقليم روس الجبال ، ولم يكن ثمة شك على الاطلاق في تبعيةهم لشيخ رأس الخيمة .

خليج الفينستون وراس الخيمة ايضاً ولاعهم ومودتهم لسلطان مسقط ،
وكان شيخهم قد اعتاد القيام بزيارات سنوية لتهنئة السلطان في عاصمته .
ومن الناحية الأخرى فقد لاحظ العقيد كوكس وجود أدلة كثيرة
تشير إلى ان السكان بالفعل كانوا يتمتعون بنوع من الاستقلال ، وكان من
رأيه — استناداً الى الدلائل التي وضع يده عليها — ان يوسع الحكومة
البريطانية ان تختار بين ان يكون إقليم روس الجبال تابعاً لسلطنة عمان
او مستقلاً في ذاته .

وقد قضى اللورد كيرزون ، نائب الملك في الهند ، اثناء جولته
بالخليج يوم ٢٠ نوفمبر ومعه القائد العام للبحرية ونائب الاميرال
اتكنسون ويلليز في فحص الخليجان والساحل في روس الجبال ، ولكن لم
يتمس له فرصة البحث التفصيلي — بالنظر لضيق الوقت — في الوضع
السياسي لأي من القرى في الاقاليم .

وفي مارس ١٩٠٥ قام كاتب هذه السطور مدفوعاً بالرغبة في
مساعدة العقيد كوكس بتحرياته حول ملكية روس الجبال فزار الشارقة
وعقد اجتماعاً في منزل وكيل المقيمة حضره شيخ الشارقة بنفسه ورجل
مستنير من الشحوح وسواهما من ذوي المعرفة والأهمية لمناقشة هذه المشكلة
وسواها من المصالح والأمور الجغرافية والسياسية . وقرر هؤلاء
المؤتمرون — بالاجماع — ان كل الأماكن الواقعة على البحر بين شعـم
وديبه — او بعبارة أخرى ساحل روس الجبال — تابع لمسقط والا فرق
بينه في ذلك وبين داخل عمان .

من عرض هذه الحقائق في التلخيص السابق نستطيع ان نتبين ان
سلطان عمان كان يزعم حق السيادة — وعمارسها بالفعل — على أجزاء
عدة من اقليم روس الجبال خاصة خصب . اما الأهالي فهم ، رغم
اتخاذهم وضع الاستقلال الفعلي حيث يرجلون ، الا انهم بشكل عام
مستعدون للارتباط بمسقط ، وان شيخ الشارقة ، الذي كان يجده يزعم
فيما مضى السيادة على هذا الاقليم — لا يجادل اليوم في تبعيته لمسقط .

ملحق رقم (٤) • الاتفاقية المانحة للتنازلات
الإقليمية من جانب سلطان عمان ٢٠ مارس ١٨٩١

الحمد لله وحده ...

إن الغرض من كتابة هذا العهد الشرعي المكرم هو اثبات أنه قد تم
التعاقد والتعاقد فيما بين صاحب السمو السيد فيصل بن تركي بن سعيد
سلطان مسقط وعمان من ناحية ، والرائد ادوارد تشارلس روس ، حامل
وسام نجمة الهند ، والمقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج
باسم الحكومة البريطانية ، من الناحية الثانية ، على أن يتعهد السيد فيصل
ابن سعيد سلطان مسقط وعمان المذكور باسمه واسماء وورثته ومن
يخلفونه بالأبداً يؤجر أو يبيع أو يرهن أو يتنازل أو يتصرف بأي صورة
أخرى من الصور في أرض من بلاده لاحتلال أية دولة أجنبية عدا
بريطانيا العظمى ، ويسري هذا على عمان ومسقط وبقيّة الأقاليم التابعة لها .
وتصديقاً لما جاء في هذا التعهد الشرعي والمكرم فإن السيد فيصل بن
تركي بن سعيد سلطان مسقط وعمان ، والرائد ادوارد تشارلس روس ،
حامل وسام نجمة الهند ، والمقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في
الخليج ، الأول عن نفسه وورثته ومن يخلفه ، والثاني عن الحكومة
البريطانية ، بمهران بتوقيعهما هذه الوثيقة بحضور الشهود ، وذلك في
التاسع من شعبان من سنة ثمان وثلاثمائة والـ (بعد الهجرة) الموافق
العشرين من مارس سنة إحدى وتسعين وثمانمائة والـ (بعد الميلاد) .

أ.ي. مي. روس	أعضاء صاحب السمو
الرائد ، المقيم السياسي في الخليج	السيد فيصل بن تركي بن سعيد
• لاندروان	سلطان مسقط وعمان
نائب الملك والحاكم العام للهند	

صدق عليها صاحب السمو نائب الملكة والحاكم العام للهند في
سيملا بتاريخ ٢٣ ماير سنة ١٨٩١ .

هـ. م. دورانند

سكرتير حكومة الهند ، وزارة الخارجية

★ ★ ★

ملحق رقم (٥) • ترجمة التعهد الذي قدمه سلطان
عمان في ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ للوكيل السياسي
البريطاني في مسقط بشأن مناطق الفحم
في صور

بعد التحيات المألوفة ... فيما يتعلق بالرسالة التي بعثتم بها إليّ ، بشأن
موضوع التقرير الجيولوجي وآراء حكومة الهند في موضوع الفحم ،
فان لسعادتكم مطلق الحرية في ان تبلغوا الحكومة الهندية باسمي بانني
لا انوي في الحاضر ان اضطلع بالعمل بنفسي ، اما في المستقبل فانه إذا
شاعت اية حكومة او شركة استصدار إذن بممارسة الحفر في هذه المناجم
فانني لن امنح هذا الاذن قبل الاتصال بحكومتكم ان شاعت ان تتولى
هذا العمل معي .

هنا ما اردت ابلاغه لكم ... والله يحفظكم . . .

الفصل الثالث

تاريخ عمان المتصالحة ★

ان تاريخ المنطقة المعروفة اليوم باسم عمان المتصالحة فيما سبق
منتصف القرن الثامن عشر يكاد يكون مفقوداً تماماً :

(★) أهم المراجع الرئيسية العامة في تاريخ عمان المتصالحة هي مختارات
بومباي مجلد ٢٤ ١٨٥٦ . وتلخيص مستر ج. ١٠٠ سالدهنها
للمراسلات المتعلقة بشتون الخليج ، ١٨٠١ - ١٨٥٣ المطبوع سنة
١٩٠٦ ويكمل النص الموجود من جوانب كثيرة تلخيص مستر
ج. ١٠٠ سالدهنها للمراسلات المتعلقة بالشيوخ المتصالحين ، ١٨٥٤ -
١٩٠٥ المطبوع أيضا في سنة ١٩٠٦ ، كذلك التقارير الادارية
السبوية لمقيمة الخليج ، ويقدم باكتهمام في « أسفاره في آشور
وميديا وايران » ١٨٢٩ ، رواية تفصيلية مصاحبة لاهمال
القرصنة من جانب القواسم ، وتاريخ لو للبحرية الهندية ، ١٨٧٧ ،
يضم معلومات تفصيلية كاملة عن كل العمليات البحرية أو
البرمائية الخاصة بعمان المتصالحة - وثمة حقائق اضافية تتعلق
بقرصنة القواسم موجودة في كتاب موريير « رحلة في ايران »
سنة ١٨١٢ ، كذلك كتاب ميچنان (رحلة الشتاء) ١٨٣٩ .
أما بالنسبة للتاريخ الاكثر يمدا (١٦٠٠ - ١٨٠٠) فان المصادر
هنا هي على وجه العموم المثبتة في هامش الفصل الاول من هذا
الكتاب .

والكتاب مدين للميجور ب. كوكس المقيم في الخليج لمراجعة
تاريخ الاقليم وتقديم معلومات اضافية هامة ، وقد حاولت في أبحاثه
وتحقيقاته هذه خان بهادر عبد اللطيف وكيل المقيمة في الشارقة .
كما أن الكاتب مدين أيضا للكابتين ت. ه. باركينسون من فرقة
لانكستر الاولى ، وللكابتن ج. ب. وول من فرقة شمال لانكشاير
الملكية .

الفترة السابقة لظهور القرصنة

١٦٠٠ - ١٧٧٨

علاقات البرتغاليين بساحل عمان بين خور قُوي ورأس الخيمة .
١٦٠٠ - ١٧٥٠

في فبراير ١٦٢٥ لاحقاً للهزيمة التي اوقعها الانجليز والهولنديون بالبرتغاليين خارج بندر عباس تراجع القائد البرتغالي روي فريدي اندراد ببعض سفنه حتى رسا في خور قُوي على الساحل العربي المواجه وفيه اقام قاعدة مؤقتة ويبدو ان السلطات البرتغالية كانت تعتمز في نفس الوقت انشاء قاعدة في خصب .

واخيراً أصبحت كنج هي القاعدة البرتغالية الرئيسية - ان لم تكن الوحيدة - في منطقة الخليج ، ومن مذكرة صادرة عن ملك البرتغال مورخه في سنة ١٦٤٩ يأمر فيها « بمزيد من التحصينات في كاسبو » نستطيع استنتاج وجود قاعدة اخرى لهم في خصب . وحوالي سنة ١٦٣١ بنى البرتغاليون فيما كانوا يستعدون لاسترجاع هرمز من الايرانيين بالقوة قلعة في « جلفار » بالقرب من رأس الخيمة . ولعل هذه هي القاعدة التي سبق ان اشرنا لوجودها في خصب .

أعمال عرب رأس الخيمة على الساحل الإيراني ١٦٠٠ - ١٧٥٠

ولا يتضح لنا (وجود) مؤثر لعرب ساحل عمان فيما جاور بندر عباس . او في اي مكان آخر على الجانب الإيراني من الخليج قبل غزو افغانستان لايران ابتداء من سنة ١٧٢٠ . وقد استولى الشيخ راشد الذي ربما كان حاكماً لرأس الخيمة خلال القروض التي سادت بعد سقوط الاسرة الصفوية على باسندو في جزيرة قشم وهناك أقام قاعدة أثرت تأثيراً كبيراً على عائد التجارة في بندر عباس ، وكانت في ذلك الوقت تقسم بين الانجليز والابرايين . وقد أدى هذا إلى قيام حملة بحرية بريطانية على الشيخ راشد

- في إبريل سنة ١٧٢٧ بقيادة مسر و. ه. دربر وكيل شركة الهند الشرقية في بندر عباس . وكانت السفن المستخدمة في الحملة هي الفرقاطة « بريطانيا » ، والسفينة المسلحة « البنغال » وسفيتين آخرين . وقد أسفرت عن استعادة السلطات البريطانية لـ « نصيب شركة الهند الشرقية من عوائد بندر عباس » من الشيخ . وفي سنة ١٧٣٧ حين نزلت قوة إيرانية على خور فكان وبدأت في اجتياح أقاليم إمام عمان يبدو أن عرب رأس الخيمة قد أعلنوا استسلامهم للقائد الإيراني ، ولكن في سنة ١٧٤١ - والاحتلال الإيراني كان ما يزال موجوداً في إمامة عمان - حامت شكوك حول اعتزام العرب - بالاتفاق مع السلطان - نهب بندر عباس بعد احتلال جزيرة صغيرة قريبة منها .

القوامس في الداخل والخارج ١٧٥٠ - ١٨٠٠ :

ولسنا نعرف الا أقل القليل عن التاريخ الداخلي للمنطقة التي تعرف اليوم بعمان المتصالحة حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر ، ولكن يبدو من الواضح أنه لا البرتغاليون ولا الإيرانيون قد نجحوا في استعادة سيطرتهم على البلاد ، وان نفوذ شيخ القوامس الذي كان يتخذ من رأس الخيمة عاصمة له كان يمتد الى معظم الاقاليم المجاورة . وفي الخارج أصبح اسمه دليلاً على كل العرب المقيمين في الناحية الغربية من إقليم عمان الحالي . وقد كان انهيار النفوذ الإيراني في الخليج بعد موت نادر شاه هو ما أدى الى ظهور القوامس على مسرح الأحداث . وقد عمل القوامس منذ بداية ظهورهم في الخارج على توجيه طاقاتهم نحو استغلال الموانئ القريبة على الساحل الإيراني مؤيدين في ذلك - او معارضين - سياسة جارهم امام عمان حسبما تولى عليهم مصالحهم الخاصة .

اقامة القوامس على الساحل الإيراني وجزره ١٧٥٠-١٧٦٥ :

وعقب موت نادر شاه في ١٧٤٧ نرى أن ملا علي شاه حاكم بندر عباس وما جاورها وداريا ييجي ، أو القائد البحري العام ، لمنطقة

الخليج قد وجد نفسه مطالباً بدفع الجزية لغیر جهة واحدة ، كما كان أيضاً معرضاً لتهديد ناصر خان ، حاكم إقليم لار الوراثي ، الذي تحالف مع القواسم ، وتزوج ابنة شيخهم راشد بن مطر تعزيزاً للحلف . وفي سنة ١٧٥٨ جاء ملا علي بسفن من هرمز لمناصرة شيخ القواسم على إمام عمان ، ولكن لم يحدث اشتباك فعلي بين الجانبين . وفي سنة ١٧٥٩ - وعلى نحو ما هو مذكور في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج - قامت بعض سفن شيخ القواسم التي كان يفترض أنها ناشطة ضد المير مهنا ، زعيم قراصنة ريق على الطرف الشمالي للخليج ، باضطرابات في بندر عباس موقعة بعض الخسائر الجسيمة بالعاملين في الوكالة البريطانية هناك . ولم يقدم نائب الحاكم الايراني هناك أي تعويض عن تلك الخسائر .

وفي يونيو سنة ١٧٦٠ قام القواسم ، وكان واضحاً أن لهم قواعد أيضاً في قشم ولانت على جزيرة قشم وكذلك في لنجة وشناص على الساحل الى الغرب ، بتقديم العون للملا على كي يستولي على مدينة بندر عباس ، لكنهم انسحبوا بعد ان عجزوا عن اجلاء حامية كانت تسيطر على قلعة المدينة باسم خان لار . وفي هذه المحاولة قدرت قواتهم بحوالي ١٠٠٠ رجل يقودهم الشيخ راشد بنفسه . ورداً على ذلك قام خان لار بمظاهرة بحرية على لنجة ورأس الخيمة لكنه وجد الموقعين محصنين تحصيناً كافياً وعلى أتم الاستعداد ، لكنه نجح على أية حال في تدمير جزيرة قشم . وفي سنة ١٧٦٩ استدعى ملا علي عرب رأس الخيمة لمعاونته في الهجوم على هرمز ، وكان أهل هذا المكان - ومعهم عرب بني معين - قد اسروا عائلته في قلعة هرمز وحدثت هجمتان عليها لكنهما فشلتا . وفي خلال هذه الاضطرابات استولى القواسم على سفن لمسقط كانت تحمل ارزاً وغيره من السلع للوكالة البريطانية في بندر عباس ، وشارك ملا علي شاه في هذا العمل . وفي سنة ١٧٦٣ عقد صلح ثلاثي بين بني معين من ناحية والقواسم وملا علي شاه من الناحية الأخرى ، وكان من شروط الصلح تنازل شيخ رأس الخيمة عن السفينة « رحماني » التي كان قد

استولى عليها ، ثم تقسيم عوائل جزيرة قشم بالتساوي بين الاطراف الثلاثة .

طرده القواسم من ايران حوالي سنة ١٧٦٣ :

وأثناء تعزيز كرم خان الزندي نفوذه وحكمه في جنوب ايران عين الشيخ عبدالله شيخ قبيلة او اسرة بني معين حاكماً على بندر عباس وهرمز وقشم . وقد نجح هذا الشيخ ، حوالي سنة ١٧٦٥ ، في طرد القواسم وغيرهم من الغزاة من ارضه حيث ظلوا بعيدين عنه بعض الشيء طوال حياته .

علاقتهم بامام عمان ١٧٥٠ - ١٧٨٠ :

كان القواسم على وجه العموم قبل طردهم من ايران في شقاق مع الإمام أحمد في عمان الذي كان يزعم رغم عجزه عن تحقيق زعمه أن له حق السيادة عليهم . وبعد ذلك ، وحين وضع أن سياسة كريم خان تهدد استقلال الساحل العربي كله ، تحالفوا مؤقتاً مع الإمام . وفي سنة ١٧٧٣ دمر الأسطول العماني ، بمساعدة شيخ هرمز ، سفينتين ايرانيتين تابعتين لبندر عباس ، ثم انسحبت سفن مسقط بعدها الى رأس الخيمة . وفي ١٧٧٥ نشبت الحرب مرة أخرى بين شيخ القواسم والإمام ، واعتمد الشيخ في هذه الحرب على مصادره وحدها ، ولم يتردد في الاستيلاء على سفن بوشهر بزعم أنها تحمل شحنات خاصة برعايا الإمام . وفي سنة ١٧٨٠ كانت العلاقات بين الطرفين ما تزال على عدائها وتوترها .

تولي الشيخ صقر بن راشد في رأس الخيمة حوالي سنة ١٧٧٧ :

وفي سنة ١٧٧٧ على وجه التقريب تنازل الشيخ راشد عن زعامة القواسم لابنه صقر ، وحاول هذا الخروج من العزلة المضروبة عليه فتزوج بابنة الشيخ عبدالله شيخ قشم ، وهكذا استطاع أن يسوي خلافاته مع بني معين .

فترة ظهور القرصنة وقمعها ١٧٧٨ - ١٨٢٠ التاريخ العام ، ١٧٧٨ - ١٨٠٣

في سنتي ١٧٧٩ و ١٧٨٠ كان يسود الخليج حالة من القوضى والاضطراب الشديدين للافتقار الى قوة ضابطة في المنطقة ، وكانت الحرب بين شيخ القواسم وامام عمان - التي سرعان ما استوفت بعد هدنة قصيرة- من العوامل الهامة في ازدياد تلك القوضى والاضطراب . وبدأ اسطول القواسم ، وفيه رجال اشداء يحترفون القرصنة ، بممارسة عمليات النهب والاعتداء في كل اتجاه دون تمييز ، وسرعان ما اصبحت أعماله أمثلة تحتذيها الموانئ العربية الأخرى .

وفي أواخر سنة ١٧٧٨ استولى القواسم على سفينة تابعة لشركة الهند الشرقية وهي في طريقها من بومبي الى البصرة ، وباعوا بحارتها والمسافرين عليها كرقيق ويظهر أنهم في ١٧٧٩ كانوا يضعون أيديهم على سفينة اسمها «اكسبديشن» كانت مملوكة لشيخ بوشهر ويرفضون ردها .

تدخل القواسم في البحرين ١٧٨٢ :

وفي ١٧٨٢ فشل شيخ القواسم في التوسط بين العتوب والمطالين بالبحرين من الايرانيين فاشترك مع فرقة من انصاره في الهجوم الفاشل الذي قام به الايرانيون على قلعة العتوب الحصينة في الزبارة ، ويبدو أن مسلكه هذا نشأ عن موقف العتوب منه في الفترة الأخيرة ، فقد استولوا على قارب مملوك له واعلموا ثمانية عشر رجلا كانوا على ظهره .

غارة ربما من القواسم على رستاق في عمان ١٧٨٣ :

وحوالي ١٧٨٣ قام ابن رحمة ، وهو أحد شيوخ ساحل القرصنة كما يجدر بنا ان نسمي ساحل عمان المتصالحة في ذلك الحين ، بهجوم خطير على رستاق عاصمة إمام عمان في ذلك الوقت لكننا لم نستطع أن

نعرف شيئاً عن المحرض الحقيقي وراء الهجوم (١) أو أهدافه الحقيقية .

وانقضت عدة سنوات في هدوء فلم يسمع عن القواسم خلالها شيء ، ولكن في سنة ١٧٩٧ تجددت حالة الحرب مرة أخرى بين مسقط ورأس الخيمة كما أعلن العداء بين امام عمان وحكومة ايران ، وهكذا نشأت ظروف شجعت في نفس السنة على وقوع حادثين من جانب القواسم جديرين بالذكر (٢) .

الاستيلاء على السفينة ياسين مايو ١٧٩٧ :

ففي ١٨ مايو سنة ١٧٩٧ هاجم اسطول من قوارب القواسم تجاه ساحل رمس السفينة « ياسين » واستولى عليها رغم رفع العلم البريطاني فوقها ثم مضى بها الى رأس الخيمة حيث احتجزت مدة يومين قبل ان يطلق سراحها بأمر من الشيخ . ويبدو أنه لم يتيسر الحصول على تعويض عن هذه الالهانة التي لحقت بالعلم البريطاني . وبالتالي أثمر ترك القواسم دون عقاب ثمرته الطبيعية . ففي شهر اكتوبر التالي كان اسطول القواسم بقيادة صالح ابن شقيق الشيخ راسياً في ميناء بوشهر ، وكان يربص ببعض سفن صور أثناء عودتها من البصرة ، وقد سلم له بناء على طلب ممثل الحكومة الهندية في بوشهر كمية من البارود وطلقات المدافع من سفينة الشركة المعظمة « فير » المسلحة بأربعة عشر مدفعاً . وهنا قام اسطول القواسم — بغتة وغدراً ودون انذار — بمهاجمة السفينة « فير » وهي راسية في الميناء وبحارتها مشغولون بتناول الإفطار . لكن السفينة

(١) ربما كان هو الشيخ صقر شيخ رأس الخيمة الذي كان جده الاكبر يسمى رحمة .

(٢) يقدم مستر فـ ووردن عضو المجلس في بومباي تفسيراً آخر لهذه الاحداث (انظر : تقارير بومباي ، مجلد ٢٤ ، ص ٥٧ ، ٣٠٢) . لكنه يبدو أن الاستنتاجين اللذين يسوقهما لا يعتمدان على أساس وهما : (١) أن البريطانيين قد فشلوا من قبل في التزام الحياد في منطقة الخليج . (٢) أن مسلك القواسم نتج عن الصراع الذي كان دائراً بين الامام سعيد في عمان وحقيقه السيد سلطان .

المهاجمة سارعت بمهارة لرفع مرسأها وأبحرت لتتفادى صعود القواسم إليها ، وفي الاشتباك الذي أعقب ذلك لم تفلح « فير » في الإفلات من مطاردتها فقط ، بل واستطاعت أيضاً إجبارهم على الهرب الى عرض البحر . وفي هذا الاشتباك قتل قائدها الشجاع « الملازم كاروثرز » ، ومن عدد بحارها البالغ خمسة وستين رجلاً قتل - على أقل تقدير - اثنان وثلاثون . ومرة أخرى أفلت مرتكبوا هذا الجرم دون عقاب . ويبدو أن السلطات البريطانية قنعت بتأكيد تلقته من شيخ القواسم بأنه يكن للحكومة البريطانية احتراماً كبيراً ، لكنه في حقيقة الأمر لا سيطرة له على الشيخ صالح الذي سار بالأسطول الى شاطيء ايران « وأقام هناك بن عرب بني خالد .. بل وتزوج امرأة من هذه القبيلة المشهورة بالعنف والضرارة » ويبدو ان حكومة الهند لم تتخذ لإجراء ما رغم ما ذكره شيخ القواسم من أن السفينة « فير » هي التي بدأت باطلاق النار .

علاقتهم بمسقط ١٧٩٦ - ١٧٩٩ :

وفي سنة ١٧٩٨ عقد السيد سلطان في عمان صلحاً مع القواسم ليعزز قواه في مواجهة السلطات التركية في البصرة ، ولكن بمجرد استقرار الخلاف التركي العماني عادت حالة الحرب كما كانت بين القوى العربية ، وشن السيد سلطان هجوماً بحرياً فاشلاً على ميناء القوسم في ديبه . وفي ١٧٩٩ حاولت المجرم على صحار كل من قبائل النعم وبني قتب بمعاونة بني ياس من دبي لكن السيد سلطان وقيس استطاعا أن يوقعا بهم هزيمة كبيرة في ليوى .

اقامة قاعدة للوهايين في عمان ١٨٠٠ - ١٨٠٣ :

وفي ١٨٠٠ - وعلى نحو ما هو مذكور في تاريخ سلطنة عمان - وصلت قوة من الوهايين الذين كانوا قد ضموا اليهم مؤخراً واحتي الحسا والقطيف . واتخذ قائد الحملة فور وصوله لإجراءات الاحتلال

الدائم للموقع الذي يهيء له بسهولة السيطرة على كل عمان الغربية ، وقد نجح في اجتذاب بعض قبائل البلو فيما جاوره ، وتنامى حاكم مسقط وشيخ رأس الخيمة خلافتها الموروثة ، وتشاورا فيما يجب عمله ، وحاولا حتى ان يتفاهما مع هؤلاء الغزاة القادمين ولكن بلا جدوى . وظلت أقوى وأعنف قبائل عمان تتجمع حول قضية الوهابيين . وفي منتصف سنة ١٨٠٢ كان كل الساحل الشرقي للجزيرة العربية من ديبه وحتى قرب البصرة يعترف بسيطرتهم . وفي ١٨٩٣ ركب القواسم البحر مرة أخرى ، بتحريض من سادتهم الوهابيين ضد حليفهم السابق السيد سلطان . وربما كان لهم دور في عملية الهجوم على جزيرة قشم التي كانت وقتذاك تابعة لمسقط والتي كان الوهابيون يعتزمون مهاجمتها في تلك السنة نفسها .



تزايد القرصنة ١٨٠٤ - ١٨٠٥

مسئولية الوهابيين المزعومة :

أدى قيام قاعدة الوهابيين في البويعي الى تزايد في عمليات القرصنة وانتهاك القانون في البحر مما كانت حكومة الهند تعزوه لنفوذهم . غير ان الدراسة المتأنية للحقائق الآن ، وبعد انقضاء أكثر من مائة عام على وقوع الحوادث المذكورة لا تؤيد مطلقاً الرأي السائد عندئذ بأن القواسم لم يكونوا فيها سوى أدوات تنفيذ مضطرة على ما تعمل . فالطابع الحقيقي للقواسم - كما يكشفه مسلكهم في ١٧٧٨-١٧٧٩ وفي ١٧٩٧ تكشفه أيضاً سياسة حكومة بومباي التي انتهت لاحقاً الى فهم اوضح للأمر ألا وهو أن قوة الوهابيين القاهرة لن حولهم استغلت لتبرير أعمال لا مبرر لها على الإطلاق .

قضية السفينة « فلاي » ... « ١٨٠٤ » :

في سنة ١٨٠٤ كان عدد من السادة الانجليز وجماعة من رعايا الهند البريطانية قد أسرتهم سفينة فرنسية ● ثم أطلقت سراحهم في بوشهر ، ومنها ركبوا سفينة أهلية لتنتقلهم الى بومباي ، وفي الطريق بين جزيرة طنب ورأس مسنلم امرهم قراصنة القواسم بعد أن جرحوا بعضهم وهم يحاولون المقاومة . وكان عدد منهم تابعين لسفينة الشركة المعظمة «فلاي» التي جنحت الى جزيرة قيس أثناء مطاردة السفينة الفرنسية لها ، فألقت الخزينة التي كانت فيها والرسائل التي كانت تحملها الى مكان ضحل المياه وأثناء عودة هؤلاء الافراد هابطين في الخليج حاولوا البحث عن الخطابات لاستعادتها فحصلوا عليها لكنهم اضطروا لابقاء الخزينة مكانها . وحين وجدوا انفسهم أسرى في رأس الخيمة دون أمل في إطلاق سراحهم تطوعوا -في مقابل إطلاق سراحهم- بأن يرشدوا القواسم الى حيث كانت الخزينة ، وقد تم هذا بالفعل .. لكن العرب أخذوا الخزينة بالاتفاق مع أهل جزيرة قيس ، ثم رحلوا بعدها تاركين الاسرى لمصيرهم في هذه الجزيرة المقفرة .

وفي النهاية لم يستطع من افراد هذه الجماعة الكبيرة الا رجلان فقط هما مسر سجاول الضابط في البحرية التجارية ، وبحار اسمه بينول الوصول سالمين الى بومباي حيث سلما الخطابات التي كانت على السفينة « فلاي » بعد ان حافظا عليها رغم كل المشاق . أما باقي الجماعة فواضح أنهم لقوا حتفهم بين قيس وبوشهر بعضهم غرقت به السفينة التي حاول أن يستقلها ، وبعضهم الآخر قضى نحبه من مصاعب الطريق .

أما موت السيد سلطان مسقط على يد القواسم سنة ١٨٠٤ فمذكور في مكان آخر .

(●) السفينة الفرنسية المقصودة هي « لافورشن » ذات الثمانية والثلاثين مدفعا وقبطانها هو سوركوف ، وقد أسرتها لاحقا السفينة البريطانية كونكورده .

الاستيلاء على السفينتين شانون وتريمر :

وفي سنة ١٨٠٥ كانت السفينتان التجاريتان الانجليزيتان « شانون » بقيادة كابتن بابوك و « ترير » بقيادة كابتن كامنجر وملكهما مستر مانسي ، مقيم شركة الهند الشرقية المعظمة في البصرة ، قد تعرضتا لهجوم من القراصنة فيما جاور جزيرة قارور واستولي عليهما بعد مقاومة يسيرة وقد اعدم البحارة الهنود الذين كانوا عليهما ، كما حكم على الكابتن بابوك بقطع ذراعه لانه شوهه يطلق النار من بنلقيته خلال الاشتباك وتم هذا فعلا بضربة سيف واحدة ، أما بقية الاسرى الاوربيين فقد نقلوا الى الساحل العربي حيث استطاعوا الفرار واحداً بعد الآخر . وأثبتت التحريات بعد ذلك أن « شانون » قد آلت الى القواسم في ريق على حين أصبحت « ترير » من نصيب أهل رأس الخيمة ، وقد تحولت كلتا السفينتين الى سفينة حربية ، وأصبحتا تستخدمان بانتظام في عمليات القرصنة ، وظن مستر مانسي أن بوسع أمير الوهايين إصدار أوامره باعادة السفينتين ، فأرسل وكيلا للقائه في عاصمته بالدرعية .. لكن شيئاً لم يتحقق من تلك السفارة .

هجوم على السفينة « مورننجتون ... » : ١٨٠٥ :

وفي نفس السنة أحاط اسطول من ٤٠ سفينة للقوامم بسفينة الشركة المعظمة « مورننجتون » ، المسلحة باثنين وعشرين مدفعاً ، وحاول الاستيلاء عليها ، لكن الهجوم فشل واضطر المهاجمون للتراجع .



الحملة البريطانية الاولى على القواسم ١٨٠٥

سياسة حكومة بومباي :

كان موقف حكومة بومباي حتى هذه المرحلة من نشاط القراصنة متساهلاً تساهلاً لا يمكن تفسيره .. لا في ضوء الاحداث التي سبقت ولا

في ضوء الاحداث التي سبلي . ويبدو ان هذه الحكومة كانت قد أصبلرت أوامر مستمرة وثابتة بالأ فتفتح اية سفينة من سفنها في الخليج النار الا بعد أن تطلق عليها ، وكان هذا الامر يجعل الطرادات الصغيرة والمفردة في خطر دائم أمام أعداء كان اسلوبهم المفضل في الهجوم هو التزول الى ظهر السفينة التي يهاجمونها ، وكان الذين يخرجون على اوامر حكومة الهند المذكورة معرضين دائماً لتوقيع العقوبات عليهم .

وفي احدى المرات قام الملازم جوان من السفينة « فيوري » المسلحة بستة مدافع باطلاق النيران على عدد من القوارب التي تجمعت أمامه بنية عدائية ، وحين رجوعه الى بومباي تلقى نقداً حاداً من الحاكم العام بنفسه لانه « جرؤ على الاعتداء على العرب الابرياء المسلمين في هذه المياه » (١) .

وفي مارس ١٨٠٥ قررت حكومة الهند بناء على اقتراح الكابتن ديفيد سيتون الذي كان قد ارسل الى مسقط كقيم للمرة الثانية بعد موت السيد سلطان ، أن تساند مسقط في القضاء على القواسم (٢) لكن القرار أحيط بكثير من الإرجاء والتحفظ مما أفقده كثيراً من فاعليته . فقد كان مطلوباً من الكابتن سيتون ان يوقف سائر نشاطه الا اذا اقتنع تماماً بأن امير الوهابيين لن يتدخل لمعارضة ذلك النشاط ضد القراصنة ، بل وايضاً كان عليه القيام بعملية باعتماد وقصد عظيمين ، ومحاولة الوصول الى السلام عن طريق المفاوضات ، وعليه ان يتفادى — الى جانب ذلك — اية اعمال من شأنها ان تؤدي الى تعقيدات مع الحكومة التركية او الايرانية — ثم هناك ايضاً صعوبة أخرى .. وهي أن يؤدي عمله بالاتفاق

(١) هذه هي المزاعم التي أوردها الصحفي بكنجهام ورددها بعده لمؤرخ البحرية الهندية ، لكننا في نفس الوقت لا بد أن نعارض بشدة الاراء غير الرسمية التي يسوقها الصحفي بكنجهام ، الذي طرد بعد ذلك من الهند لتجرؤه على مهاجمة الحكومة القائمة .

(٢) كانت هناك عدوة مزمنة وقديمة — كما ذكرنا — بين القواسم ومسقط ، وفي هذا الوقت بالذات كان لا بد لحاكم مسقط من اتخاذ خطوات فعالة انتقاماً لموت سلفه السابق السيد سلطان — الذي دبعه القواسم .

مع ما يراه مستر مانسي المقيم في البصرة ومع ما يراه ايضاً الملازم بروس المقيم في بوشهر . وفي هذا الحادث سمح الكابتن سيتون لنفسه ، بعد إبحاره من مسقط على السفينة « مورنجاتون » في ٢٨ مايو سنة ١٨٠٥ ، بأن يستدرج لسوء الحظ قبل قيامه بأي عمل ضد القواسم ، لمعاونة السيد بلر بحجة واهية ضد بني معين حكام بندر عباس ، وهي عملية احتجت عليها السلطات الايرانية فيما بعد واعتبرتها عملاً عدائياً موجهاً ضدها ، ولكن قبل توجيه هذا الاحتجاج بالفعل ، كان كابتن سيتون قد وجد الفرصة ملائمة لتصفية بعض الحساب مع القواسم ..

محاصرة اسطول القواسم في قشم سنة ١٨٠٥ :

ففي ١٥ يونيو تحرك الاسطولان البريطاني والعماني ، بعد ان وصلتتهما اخبار عن وجود اسطول للقواسم راسياً في قشم ، فتوجها نحو مدينة قشم ، لكنه تبين لاحقاً ان تلك الاخبار لم تكن صحيحة ، ونظراً لوجود قوات قاسمية على البر باعداد لا تسمح بانزال الجنود من البحر لقتالهم ، فقد رجع الاسطول ثانية الى قواعده . وفي بداية يوم ٥ يوليو دخل اسطول صغير للقواسم يتكون من ثلاثين قارباً تحمل حوالي ١٠٠٠ رجل الى مدخل جزيرة قشم ، وهناك حاصره الكابتن سيتون والسيد بلر دون تأخير .

المفاوضات التمهيدية :

وفي المفاوضات التي أعقبت ذلك قام بلور الوسيط ملا حسين شيخ قشم . وقد طلب كابتن سيتون في بداية الأمر ان يدفع القواسم تعويضاً عن كل الاضرار التي اصابها السفن البريطانية ، ولكن حين أبلغوه بأنهم لا يستطيعون ان يدفعوا أكثر من ١٠ آلاف روبية ، وعلى اقساط ، أسقط موضوع التعويض ، وأخيراً تم الاتفاق على أنه اذا أعاد القواسم للكابتن سيتون السفينة « ترمر » خلال خمسة وعشرين يوماً ومعها خطاب لحاكم بومباي يحوى اعتذار القراصنة عن مسلكهم ، واعلانهم عجزهم عن دفع التعويضات ، وتعهدهم بالكف مستقبلًا عن مسلكهم

السابق فمن الممكن عقد الهدنة معهم حتى تبيء أوامر حاكم الهند . واذا رضي الحاكم المذكور عن الاتفاقية ، فعندها تعاد السفينة ويعلن السلم . وكان ملا حسين يلح في ضرورة التقاء كابتن سيتون شخصياً بشيخ القواسم سلطان بن صقر الذي كان موجوداً آنذاك ، لكن كابتن سيتون تمحاشى ذلك اللقاء لانه يعرف أنه كان سيواجه ضغطاً من أجل الموافقة على شروط أخرى مثل السماح للقواسم بزيارة الهند . وكان السيد بلر متلهفاً للعودة لمسقط ، وربما كان للهفة هذه أثرها السيء على المفاوضات الجارية ، فهو قد كان مقتنعاً بأن هدنة مدتها سبعة يوماً كافية جداً ، وهو بعد ذلك - كما زعم - سيقوم بالهجوم على القواسم انتقاماً منهم لمقتل السيد سلطان ، ثم يجلبهم عن المواقع التي يحتلونها في قشم وفي سواها ، هذا وفي أثناء وجود اسطول مسقط أمام بندر عباس ، حاول بعض القواسم القيام بعدة غارات بحرية على صور وجوادر .

مفاوضات أخرى أكتوبر ١٨٠٥ :

وأخيراً وفي أكتوبر سنة ١٨٠٥ ، وصل وكيل عن ملا حسين الى مسقط للتفاوض باسم القواسم ، وكتب كابتن سيتون يطلب التعليمات من حكومة بومباي ، وجاءت هذه التعليمات بلزوم جعل الاتفاقية المطلوبة شاملة كل مياه الخليج ، أما بالنسبة للتعويضات عن الخسائر السابقة فيجب أن تطلب كاملة مهما كانت الحالة .



المعاهدة البريطانية الاولى مع القواسم ١٨٠٦

لقد ثبت ان تنفيذ تلك المطالب الضخمة غير المنسجمة مع الانطباعات السابقة لدى عرب الخليج كان مستحيلاً دون القيام بعمليات عدائية على نطاق واسع ، وعلى هذا فقد وقع كابتن سيتون اتفاقية بسيطة مع القواسم في بندر عباس يوم ٦ فبراير ١٨٠٦ ، وصدق عليها الحاكم العام في الهند بتاريخ ٢٩ ابريل التالي .

وفي هذه الاتفاقية أعلن السلم ، وتعهد القواسم بأن يدفعوا غرامة قدرها ٣٠ ألف روبية في حالة خرقها ، أما السفينة « ترير » فقد تمت استعادتها ، ورفضت الحكومة البريطانية مناقشة التضايف عن عدد المدافع التي كانت فوقها أو طاقم الرجال الذي كان يعمل فيها . وتعهد القواسم بمعاونة السفن البريطانية التي ترور شواطئهم أو تمر بها ، كما تعهدوا أيضاً بأن يقدموا انذاراً مدته ثلاثة أشهر قبل ان يضطروا لخرق السلم بدفع من أمير الوهابيين ، وأخيراً ، وبعد التصديق على هذه الاتفاقية— وقد تم ذلك لاحقاً دون تأخير — أصبح للقواسم ما كان لهم سابقاً من الحرية المطلقة في التردد على موانئ المند . ولم يستشر أي الطرفين أمير الوهابيين في هذه الاتفاقية ، وقبل توقيعها أعييت السفينة « شانون » أيضاً لكنها كانت في حالة سيئة .



توقف القرصنة فترة من الزمن ١٨٠٦ - ١٨٠٨

اسطول بريطاني ضخم في الخليج ١٨٠٧ :

لزم القواسم المهلوع خلال الستين التاليين على توقيع الاتفاقية المذكورة آنفاً وكفوا عنوانهم على الأقل— عن التجارة والسفن البريطانية ويبدو أن نواياهم الطيبة التي تبذرت في الاتفاقية والزامهم بها قد عززهما وجود أسطول من ثمانية طرادات من سفن الشركة المسلحة في منطقة الخليج خلال سنة ١٨٠٧ . وقد كانت هذه السفن مرسلة أصلاً مع سفينة صاحب الجلالة « فوكس » لتهديد البصرة خلال المشاحنات المتبادلة بين بريطانيا وتركيا في أوروبا ، ولكن بدلاً من ان تراجع بعد أداء مهمتها ، ظلت راسية لمدة سنة كاملة في مياه الخليج .

حروب قبلية صغيرة من جانب القواسم .. الخ ١٨٠٦-١٨٠٨ :

ولم تتوقف أعمال القواسم في اتجاهات أخرى على أية حال . ففي سنة ١٨٠٦ انضم عدد منهم الى صف السيد قيس حاكم صحار في صراعه مع السيد بدر سلطان مسقط . حول حكم عمان ، لكنهم لم يستطيعوا أن يدفعوا عنه هزيمة قواته أمام بدر . وكنا ذكرنا في تاريخ سلطنة عمان تلك الحركة البارعة التي قام بها شيخ القواسم سلطان بن صقر فاستعاد بها خور فكان من السديين سعيد وقيس .

أمير الوهابيين يعزل شيخ القواسم ١٨٠٨ :

ويبدو ان عملية سلطان بن صقر في خور فكان كانت ذروة نجاحه ذلك أنه بعدها ببضعة أشهر صلحت اوامر أمير الوهابيين بعزله عن مشيخة القواسم ، فأقام لنفسه - في البداية - سلطة مستقلة في مينائه رأس الخيمة ، لكن الوهابيين عينوا في العام التالي ١٨٠٩ حسين بن علي شيخ الرمس حاكماً وجائياً للضرائب باسمهم في كل المنطقة المعروفة اليوم بعمان المتصالحة وتشمل رأس الخيمة ، كما نصبوا أيضاً بعض المسئولين الآخرين على أقاليم داخلية صغيرة في البلاد ، كذلك استولوا على حصون الفجيرة والباطنة وخور فكان في اقليم الشمالية .



انتعاش القرصنة ١٨٠٨ - ١٨٠٩

كانت التوازع العلوانية المتوارثة عند القواسم قد عادت للظهور في أعالي البحار قبل عزل سلطان بن صقر . وبذلك خرقوا معاهدة سنة ١٨٠٦ ، وزاد من شهرة تقصدهم لتعهداتهم هذه المرة أن اعتدائهم وقعت نجاح ساحل الهند .

هجوم على السفينة « لايفلي » ١٨٠٨ :

ففي ابريل سنة ١٨٠٦ هوجمت أمام شاطيء جوجارات السفينة الصغيرة « لايفلي » ويقودها الملازم ماكدنالد من قبل اربع سفن من سفن القواسم كل منها أكبر من السفينة المهاجمة وأكثر عدد مدافع ورجال ، وحاول المهاجمون التزول الى ظهر السفينة لكن نيرانها استطاعت صدحهم وإجبارهم على الفرار .

وبعد ذلك اكتشفت ثلاث من هذه السفن في صورات ، فنقلت الى بومباي ، لكنه رغم وجود جرحى المعركة على ظهرها ، ورغم التحقق من اشتراكها الفعلي في الجريمة الا ان الحكومة قررت « اطلاق سراحها لتساعد السفن الساحلية الصغيرة التي قد تنجح الى الشاطيء » . وأدت السفن هذا العمل بكفاءة فعلا ، لأنه خلال سنة ١٨٠٨ وقعت أكثر من ٢٠ سفينة أهلية غنيمة في أيدي القراصنة العرب على الساحل الهندي .

وحوالي سبتمبر سنة ١٨٠٨ استولى عدد من سفن القواسم على السفينة التجارية « منرفا » التي يملكها أيضاً مسر مانسي المقيم في البصرة - بعد أن دار اشتباك بين الجانبين لمدة أيام متوالية ، ثم نزل القواسم الى ظهر السفينة واستطاعوا الاستيلاء عليها ، وبعدها يقال إنهم اعدموا من كانوا على ظهرها بطرق تم عن التعصب الديني الشديد ، ولم ينج منها سوى القائد الثاني للسفينة ، والنجار العامل بها ، كذلك نجحت سيدة امريكية هي زوجة الملازم تيلور مساعد المقيم السياسي في بوشهر ، فقد احتفظوا بهؤلاء أسرى ، ونقلوهم إلى رأس الخيمة ، واستطاع الملازم بروس ، بعد عدة شهور ، اقتداء السيدة تيلور ، أما رفيقاها الأقل حظاً فيلو أنهما لم يتحررا من اسرها بعد ذلك أبداً .

الاستيلاء على السفينة « سيلف .. » مرة ومرة أخرى ١٨٠٨ :

وفي ٢١ أكتوبر سنة ١٨٠٨ ، وبعد عدة اسابيع فقط من حادثة الاستيلاء على السفينة « منرفا » واجهت سفينة الشركة المعظمة « سيلف »

— وتبلغ حمولتها ٧٨ طناً فقط ، وعليها ٨ مدافع تقدر أسطول من السفن العربية الكبيرة اليها لكنها أُنقذت بوصول الاسطول الذي كان يقل سير هارفورد جونز وبعثته العائنة من ايران ، فقد فصل هذا الاسطول بينهما . وبعد مروره — وكما يروي محمد حسين خان أحد الاعضاء الايرانيين في بعثة سير جونز ، وكان على ظهر السفينة في ذلك الوقت ، فقد امتنعت منبرفاً التزاماً بأحكام القوانين البحرية عن إطلاق نيرانها فترة طويلة لم تستطع بعدها مقاومة العدد الكبير من العرب الذين نزلوا على ظهرها . وكانت النتيجة مذبحه شملت معظم بحارتها . ومن القلة التي قُدر لها النجاة قائد السفينة الملازم جراهام الذي رقد على ظهرها مشحناً بالجراح ، كذلك السكرتير الايراني الذي اختفى قاصداً في أحد حجرات السفينة . وقد أُنقذ حياة الباقيين ظهور سفينة صاحب الجلالة « نيرييد » بقيادة الكومودور كوربيت المسلحة بستة وثلاثين مدفعاً والتي عمد اسطول القواسم الى الفرار لدى رؤيتها تاركاً السفينة « سيلف » وراءه . وقد تولت نيرييد مطاردة الاسطول الهارب دون ان تحقق أي نجاح (١) .

هجوم على السفينة « نوتيلوس » .. ١٨٠٨ :

وبعد حادثة السفينة « سيلف » (بثلاثة أيام فقط) كانت سفينة الشركة المعظمة « نوتيلوس » ذات الاربعة عشر مدفعاً بقيادة الملازم بينيت تمر قرب جزيرة هانجام ، حين تهددها ظهور سفينتين كبيرتين وأخرين صغيرتين للقراصنة . وخضوعاً للأوامر التي تحظر على السفن البريطانية البلد باطلاق النيران ، حال الكابتن بينيت قائد السفينة دون اطلاق النيران من سفينته الى ان اقتربت سفن القراصنة وأمكنحت رؤية البحارة العرب

(١) يذكر سير هـ جـ هـرينجز في كتابه « تاريخ مختصر للوهابيين » (ص ٣٦) أن السفينة « نيرييد » .. قد أغرقت ثلاثاً من سفن القراصنة ، لكن لو — مؤرخ البحرية الهندية — يرفض هذا القول . انظر أيضاً نصاً مطولاً عن السفينة « نيرييد » .. ف ص ٤٦ من « رحلة مورير في ايران » ..

وهم يرقصون رقصة الحرب وينشئون اناشيدهم الحماسية ، ويتنادعون بصيحات الحرب . حينذاك - والعرب يزدادون اقرباً - أصبح الكابتن أوامره برفع العلم البريطاني والبدء في اطلاق النيران ، وركرت المدافع طلقاتها على السفينتين الكبيرتين ، وبدأ اشتباك بالمدافع دام حوالي الساعة ، أخذ الاسطول العربي بعدها الى الفرار وتبعته « نوتيلوس » بنيرانها الى مسافة طويلة .



الحملة البريطانية الثانية على القواسم

١٨٠٩ - ١٩١٠

لقد وصلت جرة القواسم وحليفهم عندئذ حدوداً لا يمكن تجاوزها ، وتجلت روح هذه القبيلة في مطلب قدمه شيخ رأس الخيمة الى حكومة بومباي بأن تدفع له جعلاً لقاء الامتياز الذي يمنحه لسفنها للملاحة بسلام في مياه الخليج . وقد قدر عدد اسطول القواسم في ذلك الوقت بحوالي ٦٣ سفينة كبيرة و ٨١٣ سفينة صغيرة ، على ظهورها جميعاً أكثر من ١٩ ألف رجل .

الحكومة الوهابية والقواسم :

وقد عزی تجدد حملة القواسم للقرصنة هذه المرة الى ما كان عزی اليه من قبل في سنة ١٨٠٥ ، أي الى تأثير أمير الوهابيين ، لكن الادلة على صحة هذا الأمر وان كانت أكثر هذه المرة ، الا انها أيضاً لم تكن تصل الاقناع ولو أنه كان صحيحاً أن حسين بن علي حاكم الرمس قد زار عاصمة الوهابيين قبل ان يصبح ممثلهم في بلاد القواسم ، وقيل انه قد تم الاتفاق على حمل خمس غنائم القرصنة الى أمير الوهابيين حسب العرف الوهابي في مثل تلك الحالة . وكان كابتن سيتون يعزو

عمليات القرصنة على الساحل الهندي الى تحريض امير الوهابيين ،
وسواء صح هنا ام لم يصح ، فمما لا يمكن انكاره ان هذه الاضطرابات
قد توافقت الى ابعد الحدود - مع عزل شيخ القواسم التقليدي وابنته
بمسئول وهابي ، وفي سنة ١٨٩٠ استدعي شيخ القواسم المعزول سلطان بن
صقر الى عاصمة الوهابيين في الدرعية حيث احتجز فيها . لكنه استطاع
الهرب أنتحراً عن طريق اليمن وميناء مخا . ووصل مسقط حيث استقبله
سلطانها السيد سعيد استقبالا طيباً وكراماً . وفي نفس الوقت طلب أمير
الوهابيين من القواسم الاشتراك مع العتوب في حملة بحرية على الكويت
والبحيرة ، ويبدو انهم استجابوا لذلك الطلب .. أو أعلنوا استعدادهم
لإجابه على الأقل .

الأحداث السابقة مباشرة على الحملة البريطانية في ١٨٠٩ :

أما على الساحل الايراني فقد قامت قوة ايرانية كبيرة من لار بطرد
القواسم من لنجة وجارك في ١٨٠٩ وارغمتهم على التراجع الى باسيلو
على جزيرة قشم ، ولكن يبدو ان هذا التراجع كان مؤقتاً فقط لان عمارة
بحرية بريطانية قد قامت بعد ذلك بأشهر قليلة بتدمير لنجة باعتبارها
ميناء من موانئ القواسم .

كما ارسل القواسم أيضاً في نفس الوقت حوالي ٢٢ قارباً لنجدة
رحمه بن جابر ، القرصان المشهور من خور حسان في قطر - حين كانت
تهاجمه حملة ايرانية من بوشهر . وكان عونهم فعالاً بما كفى لارغام
الاسطول الايراني على الفرار بعد ان اسرت منه ست سفن . ويبدو ان
آخر ضحايا القواسم في هذه المرحلة كانت السفينة « داريا دولت »
بقيادة الكابتن فليمنج وقد استولوا عليها في يونيو سنة ١٨٠٩ . وفي
أكتوبر من نفس السنة استطاع قارب صاحب الجلالة « كارولين »
بقيادة الملازم وود ان يستولي على سفينة من اسطول للقرصنة كان يتألف
من سبع وعشرين سفينة ، كما قام السيد سعيد سلطان مسقط بمظاهرة
بحرية على موانئ القواسم دون جدوى .

دوافع الحملة البريطانية :

في هذه الظروف أصغر الحاكم العام في الهند أوامره بإعداد حملة بحرية عسكرية كان الهدف الرئيسي لها هو تدمير القوة البحرية لقبائل العرب المشتغلة بالقرصنة سواءهما القواسم - تلميراً تاماً ، وإطلاق سراح الرعايا البريطانيين وسواهم ممن وقعوا ضحاياها . كذلك كان من أهدافها أيضاً أن تعيد السيد سعيد سلطان مسقط ، على حكم بعض المواقع التي انتزعتها منه القواسم في خليج عمان . وحيث كانت سلطنة عمان في ذلك الوقت مهددة بالغزو من جانب القائد الوهابي مطلق الذي كان مقره آنذاك في البوريحي ، فقد كان انقاذ سلطان عمان من ذلك الخطر أيضاً ضمن أهداف الحملة (١) . وقد سمح للمستولين عن الحملة بالتوصل لتسوية ودية مع القراصنة بعد تدمير سفنهم . كما كان على الحملة أيضاً أن تحصل على معلومات طوبوغرافية كافية عن المنطقة خاصة موانئ القواسم ، كذلك أيضاً اختيار « جزيرة مناسبة » في الساحل المجاور للقواسم لتكون قاعدة بحرية أو مقيمة بريطانية .

تعليمات لقواد الحملة :

وقد صدرت تعليمات بهذه الأهداف جميعها للقادة البحريين والعسكريين في الحملة علماً هدف واحد وهو حماية سلطان مسقط من الضغط الوهابي ، فهذا الهدف - إذا صح أنه كان من بين أهداف الحملة - كان يعتبر بوضوح نتيجة غير مباشرة للحملة لا شأن به للضباط التنفيذيين وصدرت التعليمات تؤكد بشكل خاص - ضرورة تدمير سفن القراصنة جميعاً . ومن الناحية السياسية فقد تم التزم أقصى جانب ممكن من الحذر والحيلة ، فمنعت العمليات البرية بقدر الامكان خاصة ما يثير صراعات مع القوى العاملة بأمر أمير الوهابيين . كذلك كان على الحملة ألا تصحح

(١) أنظر : منتخبات بومباي ، مجلد ٢٤ ، ص ١٣١ ، ٣٠٥ .

عن أية نوایا عدائية نحو هؤلاء وان تتجاهل أية روابط قائمة بين القواسم والوهايين .

وشدد على القادة بمعاملة القواسم كقوة مستقلة بذاتها (١) . وبمراعاة السيادة التركية والايرانية بقلدر الامكان ، مع التأكيد للسلطات التركية - اذا لزم الامر - بأن هدف تأديب القراصنة لم يكن ينطوي على أية مطالب أو مطامع اقليمية . ومع ان لافتم تعد تابعة لسلطان مسقط لكن قادة الحملة اوصوا بتلميع سفن القراصنة الموجودة فيها دون انتظار موافقة صريحة من السلطان على ذلك .

وكانت القوة البحرية التابعة للحملة تحت قيادة القائد ج. ويرايث الملقود لواؤه على سفينة صاحب الجلالة « تشيفون » وتسليحها ٣٦ مدفعاً ، الى جانب سفينة العلم الاخرى « كارولين » وتسليحها ٣٦ مدفعاً أيضاً ، وطرادات الشركة المعظمة « مورننجتون » وتسليحها ٢٢ مدفعاً ، « ترينيت » ١٦ مدفعاً ، « اورورا » ١٤ مدفعاً ، « مير كوري » ١٤ مدفعاً ، « ونوتيلوس » ١٤ مدفعاً ، « برينس أوف ويلز » ١٤ مدفعاً ، « فستال » ١٠ مدافع و « فيوري » ٨ مدافع ، ثم قاذفة القنابل « سترمبولي » .

قوة وتنظيم الحملة :

أما القوة البرية فكانت تحملها ٤ ناقلات جنود كبيرة بقيادة الرائد ليونيل سميث من فرقة صاحب الجلالة الخامسة والستين ، وتضم ١٤١١ جندياً من المشاة : ٨٨٣ اورياً و ٥٢٨ هنائياً . وكان بين الجنود الأوربيين فصائل من فرقة صاحب الجلالة الخامسة والستين ، وفرقة صاحب الجلالة السابعة والأربعين ، الى جانب فصيلة من مدفعية بومباي (٢) .

(١) في تعليمات سابقة صدرت للكابتن ميتون ، اهد تفسير ليقدمه الى أمير الوهايين بشأن الاجراءات التي تنوى الحملة اتخاذها ضد القواسم انظر : مختارات بومباي ، مجلد ٢٤ ، ص ٤٣ . ولم يستطع الكاتب أن يتأكد هنا مما اذا كانت هذه التعليمات قد نفذت أم لم تفعّل .

(٢) حسب التقارير العسكرية للفرق المشتركة ، بأن عدد الهنود يصل الى ٦٣٨ هندياً ، ويصل تعداد القوة كلها بالتالي الى ١٢٠٠ رجلاً .

وكانت الحملة ككل تحت القيادة المشتركة للرئيس ونيرايث
والرائد سميث .

وبموت الكابتن سيتون المقيم في مسقط حرمت الحملة قبل إنجازها
بشهر - من مستشارها السيامي (١) ، وصدرت الأوامر لمستر بروس
المرشح لاشغال وظيفته والذي لم يكن من المحتمل ان تكون له الخبرة
المحلية الكافية مثل سيتون - بأن يظل في مسقط .. وقد قضى نحبه هو
أيضاً قبل نهاية العام نفسه .

وخرجت الحملة من بومباي في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٩ ، وقبل أن
ينقضي اربع وعشرون ساعة على خروجها من الميناء سقط قاع قاذفة
القنابل « سربوبي » وغرقت وغرق معها ضابط من ضباط المدفعية ،
ومعظم بحارتها ، وقدر كبير من اللخيرة الثقيلة المعدة لاستخدام
الحملة كلها .

ووصلت الحملة الى مسقط في ٢١ أكتوبر ، ولحق بها هناك كابتن
باسي وغيره من أعضاء بعثة سير جون مالكولم الثالثة الى ايران - وكانوا
آنذاك في طريقهم إليها - « وقد عرض هؤلاء السادة خلعاً عليهم تطوعاً »
فقبلتها قيادة الحملة منهم . وكان السيد سعيد في حالة يائسة وساخطة ،
وكان يرى ان الحملة أصغر من أن تقوم بالمهمة الموكلة اليها ،
وفي هذه المرحلة لم يعرض السيد سعيد تعاونه معها ، وتم الحصول على
قوارب الاستكشاف المطلوبة ، وخرجت الحملة من مسقط يوم ٥ نوفمبر
وقد انضم اليها ضابط موفد عن شيخ الكويت يقود كل عمارته البحرية ،
وعرض تقديم مرشدين يعرفون مداخل جميع مواني القرصنة لكن كابتين

(١) كان كابتين دافيد سيتون - من فرقة مدفعية بومباي - مقيماً في
مسقط من ١٨٠٠ حتى ١٨٠٩ وتخللت هذه السنوات فترتا انقطاع
قصيرتان . وكان موته بالحمى في البصرة في ١٢ أغسطس سنة ١٨٠٩
ودفن فيها . ولم يكن كابتين سيتون مجرد منقذ كشم للتعليمات
فقط ، بل كان شيئاً أكثر من هذا . وسترده فيما بعد إشارة
للاتفاقية التي عقدها مع أمير السند في ١٨٠٨ ، وعلى أي حال ..
كان كابتين سيتون موظفاً كفواً نشيطاً .. أسف الكثيرون لموته .

ونيرات رفضهم ، وندم على عمله هذا فيما بعد عندما تبين له ان المرشدين الذين جاء بهم من مسقط لا فائدة ترجى منهم .

الوصول الى رأس الخيمة ١١ نوفمبر ١٨٠٩ :

ووصلت الحملة رأس الخيمة بعد ظهر يوم ١١ نوفمبر ، لكن ضحالة المياه ارغمت السفن على ان تتخذ مرساها على مسافة تتراوح بين ٢، ٤ أميال عن المدينة وفقاً لحجمها . وكانت السفينة « منيرفا » التي استولى عليها القراصنة ثم جهزوها بعشرين مدفعاً في سبيلها لجولة استطلاعية حين وصل الاسطول البريطاني الى رأس الخيمة ، وبمجرد ان رأت الاسطول عمدت الى الفرار ثم احتمت ببرج دائري كبير يبعد حوالي ميل جنوبي المدينة ، وعندئذ هاجمتها السفن الصغيرة في الحملة واستولت عليها ، لكن النيران القوية المتواصلة من الشاطئ حالت دون سحبها فأحرقت في مكانها . وفي محاولة لتطويق « منيرفا » ذهب الطراد « برنس أوف ويلز » حولها فجنح الى الارض واصابته النيران الصادرة عن الشاطئء إصابات كثيرة مباشرة .

وفي يوم ١٢ قصفت المدينة بمدافع السفن الاصغر حجماً ممن كانت تستطيع الاقتراب منها الى أقصى ما يمكن ، لكن المدافعين ظلوا يطلقون النيران من مدفعيتهم الصغيرة وقد أغلقوا الخليج ، فلم تحقق الحملة شيئاً يذكر (١) .

وفي الصباح الباكر من يوم ١٣ قامت مظاهرة بحرية عند مدخل الميناء من طرف المدينة الشمالي ، وخلف هذا الساتر نزلت كل قوارب المشاة البريطانية وبعض القوات البحرية والوطنية عند الطرف المقابل في مياه تصل الى منتصف قامة الرجل . واعترض هذا الانزال حشد من الرجال بالسيوف والاسلحة الخفيفة ، لكن نيران المدافع التي اطلقت عليهم من

(١) حسب ما جاء في تقارير الفرق العسكرية المشتركة (الفرقة ٦٥ مشاة) فان هذا الضرب لم يكن مركزا ، بل كان مجرد ساتر يغطي الحركة الهادفة لتحديد مواقع سفن العدو .

القوارب المسلحة استطاعت تشتيتهم ، وعند شروق الشمس ، كان السور
المواجه لشبه الجزيرة من ناحية المدينة قد تم احتلاله هو والبراج المقامة
عليه الى جانب بعض المباني القريبة .

وفي الساعة الثانية بعد الظهر تم احتلال وسط المدينة ، ورفع العلم
البريطاني على بيت الشيخ بينما ظلت الاجزاء الشمالية فقط من شبه
الجزيرة في أيدي العدو ، وفي الساعة الرابعة أحرقت بحارة الاسطول
البريطاني خمسين سفينة لرأس الخيمة منها ثلاثون سفينة كبيرة ،
وأصبحت المدينة نهياً للنيران ، وقد نهب أفراد من الجنود بعض الأسلاب
ولكن لم يسمح بأعمال السلب العام فيها .

اجلاء ، ١٤ نوفمبر :

وفي شروق شمس يوم ١٤ ، وبعد وصول تقرير يفيد باقتراب
حشد كبير من القوات العربية من الداخل — بادر الرائد سميت ملتزماً
دون شك بالتعليمات التي لديه بتجنب أي اشتباك مع الوهابيين باصدار
الوامر بصعود الجنود الى ظهور السفن بأسرع ما يمكنهم . ولم تحقق
الحملة تسليماً من العدو بالهزيمة اذ قد عاد القوامس سراعاً لاحتلال الشاطئ
وكان شيئاً لم يحدث . وهناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن القائد الوهابي
مطلق قد تحرك لنجدة رأس الخيمة بمجرد وصول أنباء مهاجمتها اليه .
وفي ضوء هذا الاعتبار ، وفي ضوء ما حدث بعد عدة أسابيع قليلة في
شناس ، لا نستطيع توجيه اللوم الى القائد البريطاني لاتخاذ المسلك
الحل الذي انتهجه .

ولا يبدو لنا أن القتال في رأس الخيمة كان قتالاً عنيفاً بأي شكل من
الاشكال ، وان كان الاستيلاء على بعض المباني لم يتم الا بعد قتال شديد .

الخصائر :

وبلغت خصائر البريطانيين من القتل جنديين على ظهر السفينة
« برنس اوف ويلز » ، وكابتن دانزي من الفرقة ٦٥ مشاة الذي أصابته

طلعت رمح في رقبته وهو يظهر أحد البيوت في المدينة . ولولا سائر الدخان الذي أحدثه أحترق المدينة لزادت خسارة البريطانيين كثيراً . أما الجانب الآخر فقد ذكر أن عدداً « يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ رجلاً من أولئك الأعداء قد قتلوا » ، أما عمليات الانزال ، ثم الصعود مرة أخرى الى ظهور السفن فتعتبر - في ضوء الحسائر القليلة التي حدثت - من أنجح العمليات العسكرية .

تدمير لنجة ١٧ نوفمبر :

وبعد ذلك تحركت العمارة البحرية الانجليزية عبر الخليج الى لنجه ، فوجئتها مهجورة من أهلها الذين عرفوا نبأ وصول الاسطول ، وفي يوم ١٧ قامت قوة صغيرة من القوات الهندية باحتلال المدينة بعد مقاومة يسيرة ثم أشعلت فيها النار ، هذا الى جانب تدمير ٢٠ سفينة شراعية من بينها ٨ سفن كبيرة مخصصة للحرب .

العمليات في لافيت ٢٨ نوفمبر :

وفي منتصف يوم ٢٦ نوفمبر قامت الطرادات « مورننجتون » و « ترينيت » و « نوتيلوس » و « فيوري » وناقلة الجنود « ماري » مستعينة بمحشدين من جزيرة قشم بدخول مضيق كلارنس ورست خارج ميناء لافيت . وكانت الحملة تضم ٥٠٠ جندي من المشاة الانجليز . وطلب الى القواسم ، او حلفائهم القشمين الذين في المكان الاستسلام فوراً ، لكن دون جدوى . وحوالي الساعة الثانية من ظهر يوم ٢٧ والحامية ما تزال على رفض الاستسلام أنزل ٣٠٠ جندي الى البر لمهاجمة القلعة (١) ، التي تبين أنها كانت محصنة تحصيناً أقوى مما يتتظر ، فلم تتمكن القوة المهاجمة من تحقيق شيء .. بل ، ونظراً للثيران المستمرة من مدافع

(١) جاء أن أحد الجنود قد وضع في يد ضابطه مبلغ ٣٠٠ جنيه استطلاع الاستيلاء عليها ، وذلك لتوزيعها على اسدقائه .

هويترز مقام ٥٥٥ بوصه ، لم تستطع حتى ان تنسحب الا عندما هبط
الظلام . وفي نفس الوقت واصل الطراد « فيوري » وغيره من القوارب
المسلحة اطلاق النيران . ولدى غروب الشمس كانت القلعة قد اصبحت
إصابات خطيرة . وبلغت خسائر ذلك اليوم أحد عشر قتيلًا وخمسة
وخمسين جريحاً وكان بين القتلى ضابط ايرلندي من الفرقة ٣٧ هو الملازم
س. وِلْد الذي قام بمجهود شجاع لإسكات طلقات الهويترز . وفي المساء
ارسل اندار الى ملاحسين - الذي كان يقود الدفاع عن المدينة - بضرورة
الجلء عن القلعة قبل الثانية من بعد ظهر اليوم التالي ، وحين اشرق النهار
كان الملازم هول من بحرية بومباي قد استطاع ان يتسلل ليطوق القلعة
من الناحية الأخرى ، كذلك أحرقت « سفينة تابعة للميناء تم الاستيلاء
عليها أثناء الهجوم السابقة على القلعة » ، ونهب من اموال المدينة بعد سقوطها
ما نافع على ٢٠٠ الف روية سلمت لوكيل تحاكم مسقط .

فترة توقف العمليات ١٨٠٩ :

وفي ٧ ديسمبر تواعدت القوة جميعها على اللقاء في القاعدة التي
جعلت في بركة بالقرب من مسقط وارسل أفراد الفرقة ٤٧ مع ٢٠٠
جندي هندي الى بومباي . ولم تشمل عمليات تدمير سفن القوارم
القوارب الصغيرة التي لا تصلح لممارسة أعمال القرصنة .

مشكلة شناس يناير ١٨١٠ :

وأصبح السيد سعيد بعد تجديد آماله وانتعاشها باستعادة لافيت بتلطف
الآن لقيام الحملة بتنفيذ خطط حكومة بومباي كاملا في إجلاء القوارم
عن موانئهم في شناس وخور فكان على حطوده البحرية الغربية . وتقرر
أن تلي الحملة تلك الرغبات . وقد ورد ذكر العمليات الناجحة التي
قامت بها هذه الحملة في شناس ونتائجها الموسقة بالنسبة للسلطان تفصيلا
في تاريخ سلطنة عمان .

وبعد أن غادرت الحملة شتاص رجعت الى الخليج ووصلت الرمس
يوم ١٥ يناير سنة ١٨١٠ حيث أحرقت ١٠ سفن وجدها هناك ، وفي
جزيرة الحمرا ، وهو المكان التالي الذي داهمته الحملة أبدى الاهالي شيئاً
من المقاومة ، لكنهم حين عرفوا ان مدينة الرمس قد أنقذت سارعوا
بالاستسلام ، كما سلموا ثمانين سفن ثم إحراقها . أما في الشارقة فلم
تستطع الحملة أن تجد أية سفن كبيرة ، وواضح أن اسطول عجمان
قد استطاع تلافى نفس المصير بالاختفاء او الهرب لاننا نجده في سنة
١٨١١ بذرع الخليج طولاً وعرضاً بصحبة القرصان رحمة بن جابر (دمر)

وفي ٢١ يناير رست الحملة بعد عبور الخليج في ماجو على الساحل
الايراني ، وأحرقت أربعة قوارب تابعة للشارقة وجدها راسية هناك ، ثم
توجهت الى نجيلوه ، وجاراك ، وكنج ، ويندمعلم ، لكنها لم تجد سفناً
كبيرة في أي من هذه المواني ، ووجه إنذار حاسم الى شبيخي المينائين
الأولين منها .

مشكلة قراصنة قطر :

وقبل عودة الحملة جميعها الى الهند دارت مناقشة حول القيام بعمل
ضد القرصان رحمة بن جابر زعيم القراصنة في قطر الذي استطاع
بمعاونة القواسم أن يوقع الهزيمة بقوة أرسلتها ضده السلطات الايرانية في
بوشهر . وكان من رأي مستر هانكي سميث ، المقيم السياسي في بوشهر ،
ضرورة ازالة العقاب به ، لكن المشروع رُفِض رعاية لموقف رحمة
المحايد ، إن لم نقل الودي ، من الدولة البريطانية ، والعلاقات الوثيقة
التي قامت مؤخراً بينه وبين الوهابيين . ورجع معظم الحملة الى بومباي
في فبراير ١٨١٠ ، لكن جزءاً صغيراً منها ظل في الخليج بانتظار
الوصول الى رأي في مشكلة رحمة بن جابر ، ولم يعد هذا الجزء الى
الهند الا في ابريل التالي .

النتيجة النهائية للحملة :

ونظراً لأن سلطان بن صقر - الشيخ الشرعي للقواسم ، كان ما يزال حتى ذلك الوقت منفياً ولا نفوذ له على قبيلته ، ولخضوع القواسم بأرادتهم لوكلاء الوهابيين ، ولأن الحملة لم تحاول توقيع صلح مع القواسم وفقاً للأهداف التي كانت حددتها لها حكومة بومباي . كذلك فإنه بسبب وقوف العمليات العسكرية في رأس الخيمة دون أن تصل متنهاها ، فقد تعلو توقيع إتفاقية دون مزيد من العمليات أولاً . لكن شعوراً ساد بين المسئولين البريطانيين في ذلك الوقت بأن خطر القواسم قد انتهى ، وأن ما بقي عليهم كان اتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تجديد ذلك الخطر . ونصح مستر مانسي ، المقيم السيامي في البصرة ، بأن تفرض الحكومة حظراً على تصدير الاخشاب الى مسقط وبقيّة مواني الخليج ، وقد أيد جنرال مالكولم المبعوث البريطاني في ايران ذلك الاقتراح ، الذي ثبت لاحقاً أنه لا فائدة منه (١) .

ويبدو أن خطاباً قد ارسل لامر الوهابيين يطلب اليه العمل على منع أنصاره من ارتكاب عمليات القرصنة ، ورد الأمر رداً وقوراً - وإن كان محملاً بالسخرية - يقول فيه انه لا داعي لديه للدخول في عراك مع الدول المسيحية ، وأنه قد امر رعاياه بعدم التعرض للسفن البريطانية (٢) . وقد أنفى الحاكم العام في الهند ، ومجلسه أيضاً ، على « القنرة والكفاءة والحماسة التي اتسمت بها عمليات الحملة » من جانب الكابتن ونيريت والرائد سميت (٣) .

(١) منعت الحكومة بالفعل بيع الاخشاب للمرب على ساحل بالابار ، وظل هذا الحظر سارياً زمناً ما ، حتى أثبتت التجربة أن العرب لا يجدون أى صعوبة في الحصول عليه من أماكن أخرى خاصة من ترافنكور .

(٢) انظر : رحلة مورير في ايران ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٣) خدم الرائد ليونيل سميت مع الفرقة (٦٥) من سنة ١٨٠٦ حتى سنة ١٨٢٥ ثم رقى الى رتبة قائد في سنة ١٨١٩ ، ثم أصبح قائد الفرقة الاولى مشاة في سنة ١٨٢٤ ، قائداً للفرقة (٤٠) مشاة في سنة ١٨٣٧ ، وفي هذه السنة الاخيرة وصل رتبة ليفتينانت - جنرال ، ومنح لقب البارونية في سنة ١٨٢٨ ، وبعدها عين حاكماً عاماً في جامايكا ، ثم في جزر الموريشيوس حيث مات بها سنة ١٨٤٣ .

تجدد المتاعب مع القواسم ١٨١١ - ١٨١٩

تجدد القرصنة ١٨١٢ :

لقد توقفت القرصنة تماماً خلال ما بقي من سنة ١٨١٠ ، وطوال سنة ١٨١١ ، وكان طراد الشركة « بنياريس » و « برنس أوف ويلز » قد قضيا جانباً من هذه الفترة يعملان بالخليج ، ولكن في سنة ١٨١٢ بدأت الدلائل تشير الى عودة القواسم لاسلوهم القديم . وفي سنة ١٨١٣ سقطت في أيديهم عدة سفن كبيرة تابعة لكاثيكون والبصرة ، كما قاموا أيضاً بنهب عدد من سفن التجار الهنود التي ترفع العلم البريطاني ، وأرغموا عدداً آخر منها على البقاء دون حراك في ميناء بوز بنسر لا تجرؤ على الإبحار . وكان تجديد الاعمال على هذا النحو يشير الى ان عدداً كبيراً من سفن القراصنة كان قد أفلت من التدمير في ١٨٠٩ ، ١٨١٠ .

الاعمال الانجليزية العمانية في رأس الخيمة ١٨١٣ :

وفي سنة ١٨١٣ - وكما اشرنا من قبل في تاريخ سلطنة عمان - أعد السيد سعيد سلطان مسقط حملة على رأس الخيمة كان الهدف الاول منها هو إعادة الشيخ سلطان بن صقر الشيخ الشرعي للقواسم . الى وضعه السابق في قبيلته بالنظر لتعهد ببدل كل ما في وسعه لقمع القرصنة . ووفقاً لاقتراح من السيد سعيد ، وعملاً باوامر من حكومة بومباي فقد رافق الملازم بروس المقيم البريطاني في بوشهر الحملة العمانية ليشهد توقيع الاتفاقية التي كان السيد سعيد يقترح إبرامها مع الشيخ سلطان بن صقر ، وليرتب مع شيخ القواسم ، بعد إعادته إلى الحكم ، اجراءات تجديد اتفاقية سنة ١٨٠٦ ، ولتقيد اتفاقيات على غرارها مع القوى العربية الأخرى في الخليج ، غير ان فشل حملة السيد سعيد من وجهة النظر العسكرية ، على الرغم من المساعدة التي قدمتها قبيلة بني ياس من ابو ظبي له ، أدى الى تهوي المخطط البريطاني الى الأرض .

حملة أخرى ١٨١٤ :

وفي سنة ١٨١٤ أعد السيد سعيد حملة أخرى على رأس الخيمة بمساعدة من بني ياس أصابت بعض النجاح ، حيث تهدد القواسم بكف أعمالهم العلوانية عن أهالي كل من شاطيء خليج عمان ، واسفل خليج البحرين وكانجون ، واعتبار أهلها جميعاً رعايا لمسقط ، كما تعهدوا أيضاً برد أية غنائم ربما كان غنمها اسطولهم الذي كان آنذاك في عرض البحر ، لكنهم لم يفوا بوعودهم تلك . ففي أثناء وجود السيد سعيد في مواجهة رأس الخيمة ، أو عقب رحيله عنها مباشرة ، هجمت سبع سفن للقواسم على سفينة إيرانية كانت محملة بالبضائع في طريقها من مسقط الى بندر عباس ، وهو ميناء تابع للسيد سعيد ، وبعد اشتباك عنيف قتل فيه عدد كبير من كلا الجانبين استطاع القواسم الاستيلاء عليها . ولم يحدث أبداً أن ردوها رغم سريان الاتفاقية التي لم يحف مدادها عليها .

وقد حاول السيد سعيد ، قبل القيام بحملته على رأس الخيمة في سنة ١٨١٤ ، أن يعتمد على معونة مؤثرة من حكومة بومباي ، فراح يتغنى بمزايا عقد حلف هجومي - دفاعي ، غير ان السلطات البريطانية رفضت تفسيره للاتفاقيات المعقودة بينها وبين عمان . أما الملازم بروس فقد صلت له التعليمات بالسير مع الحملة الى رأس الخيمة والمطالبة هناك بالتعويض عن الاعتداءات الاخيرة التي ارتكبتها القواسم وان يعقد اذا أمكن اتفاقية جديدة مع تلك القبيلة . ولكن يبدو ان سير الأحداث وسياسة سعيد حالتا دون استطاعته التدخل في المفاوضات .

ويبدو ان سعيد ركز جهده في التسوية التي تمت للحصول على أكبر نصيب من الامتيازات لنفسه حتى إنه ارغم الشيخ سلطان بن صقر على التنازل عن أشياء كثيرة له ، لكن الاتفاق على كل حال تم على أن يكون الشيخ سلطان مالكا للشارقة ، التي ظل لسنوات طويلة بعد ذلك يقيم فيها او في لنجة .

علاقة الشيخ سلطان بن صقر بالبحرين ١٨١٤ :

وفي اغسطس ١٨١٤ أرسل سلطان بن صقر وكان يقسم آنذاك في لنجة وكان مفهوماً أنه تعالىء الحكومة البريطانية - وكيلاً عنه الى بلاط شيراز في بعثة سياسية لا تعرف عن أهدافها شيئاً ، ولكن نتائجها التي وضحت بعد ثلاثة أشهر كانت الانعام عليه بلخلة شرفية من شاه ايران ، وطلب معونته للايرانيين في إخضاع البحرين .

اتفاق مبلئي بين المقيم السيامي في بوشهر والشيخ الموجود وقتذاك على القوامم ١٨١٤ :

ولفترة من الوقت ، كان المقيم السيامي في بوشهر على اتصال بحسان ابن رحمه - الشيخ المقيم وقتذاك في رأس الخيمة - بصدد الغارات التي كان يشنها القوامم على ساحل الهند . وحدث في نفس الوقت ان استولى شيخ جارك بالقرب من جزيرة قيس على السفينة « أحمد شاه » التي كانت تحمل بضائع لشركة الهند الشرقية ، فنهب محتوياتها ، ونقل جانباً منها الى رأس الخيمة في قارب للقوامم . ولم يرد حسان بن رحمه على الخطاب الاول الذي ارسله اليه المقيم ، بل سار الى الدرعية مباشرة ، ربما ليتداول في الأمر مع عبدالله بن سعود أمير الوهابيين وقتذاك . وفي طريق عودته الى رأس الخيمة أرسل حسان من الحسا رجلاً يدعى حسان بن محمد بن غيث بخطابين أحدهما من الشيخ والثاني من أمير الوهابيين للملازم بروس ، ووصل هذا المبعوث بوشهر في ٢ أكتوبر سنة ١٨١٤ . وفي هذه الخطابات أنكر كل من الشيخ والامير أن يكون القوامم قد ارتكبوا أي اعتداء على سفينة ترفع العلم البريطاني ، ووعدا برد أية مسروقات يثبت أنها بريطانية وطلب كلاهما ضرورة توضيح الفروق بين الرعايا البريطانيين وسواهم ، وأضاف الشيخ مطالباً بمعاملة حسان بن محمد بمعاملة الملتوب المخول كامل الصلاحيات التي تمكنه من تجديد اتفاقية ١٨٠٦ ، وطلب أيضاً النظر الى الماضي بعين الصفتح والتسامي . وتجدد

الأمل في أن يرسل حسان بن رحمه وكيله عنه الى بومباي ليناقد هناك امكانات عقد اتفاقيات منظمة ، وقد شرح لوكيل القواسم أن السلطات البريطانية لن ترضى بأقل من الكف عن أعمالهم العدائية في البحار كما أنهم أيضاً لن يعيشوا في اطمئنان على أرواحهم اذا لم يكفوا عن تصرفاتهم . وهكذا وقع الملازم بروس وهذا الوكيل اتفاقاً مبدئياً ينص على ان ترفع السفن البريطانية علماً خاصاً يميزها عن سفن العرب العاملة في البحار ، حتى لا يتعرض لها القواسم ، كما نصت على إعادة المسروقات التي استولى عليها القواسم من السفينة « احمد شاه » الى جانب التزامهم ببعض الشروط الاخرى .. وبهذا يسدل الستار على الماضي .. وترك للقواسم حريتهم كاملة في التردد على مواني الهند . وفور الاتفاق رفع المقيم الاتفاقية لاعتمادها من حكومة بومباي .

انهيار الاتفاقية بسرعة :

وسرعان ما ثبت عهث هذه الاتفاقية حين استولى القواسم في ميناء رأس الخيمة على قارب كان الملازم بروس أرسله بحمل خطابات ودية الى شيخ القواسم ومبعوثه حسان بن محمد بشأن عدة قوارب ترفع العلم البريطاني كان القراصنة قد استولوا عليها خارج ميناء بور بندر في أغسطس السابق ، بل وتذكر إحدى المصادر أن المبعوث نفسه قد تعرض أثناء رحلة رجوعه من بوشهر الى رأس الخيمة لاسوأ معاملة بسبب ارتباطه « بالكفرة » .

اعتمادات جديدة يرتكبها القواسم : ١٨٩٥ :

ويبدو ان القواسم قد اجسروا بأنهم تورطوا بالزام انفسهم بأكثر مما يجب فشنوا سلسلة متنوعة من الاعتداءات البحرية فاقت كثيراً ما ارتكبه من قبل . ففي ميناء موغو وبموافقة من أهله استولى القواسم على سفينة للسيد سعيد سلطان مسقط كانت محملة ببعض الخيول المرسلة الى

فرقة فرسان صاحب الجلالة السابعة ، وبشحنة من الكبريت للحكومة البريطانية نفسها . كما استولى القوامم ايضاً على ست سفن وطنية على ساحل السند ، وبعدها بفترة قصيرة حدث اشتباك خارج قريات بعمان بين واحد من اساطيلهم كان يضم سفينة كبيرة و ٢٥ سفينة صغيرة ، وبين اسطول يقوده السيد سعيد سلطان مسقط بنفسه ؛ وفي هذا الاشتباك جرح السيد سعيد ، وكاد القوامم أن يستولوا على سفينته رافعة العلم « كارولين » . وفي سنة ١٨١٥ استولى القوامم على سفينة تابعة للهند البريطانية ، وأعلموا معظم بحارتها واحتجزوا عدداً قليلاً منهم للحصول على الفدية .

الاستيلاء على « داريا دوالث .. » يناير ١٨١٦ :

وفي ٦ يناير ١٨١٦ هاجم القوامم تجاه ساحل دويركه سفينة الشركة المسلحة « داريا دولت » - وكان قائدتها وبجارتها جميعاً من الهنود - واستولوا عليها بعد ان نجحوا في التزول الى ظهرها . ومن بين ٣٨ نسمة كانوا عليها ، قتل ١٧ وحمل ٨ أسرى الى رأس الخيمة ، أما الباقيون - وكانوا من البحرى فقد طرحوا على الساحل الهندي . وكان تسليم هذه السفينة مكوناً من خمسة مدافع عيار ٢ رطل ، على حين كان بكل سفينة من سفن القراصنة الثلاث ما لا يقل عن ٩ مدافع من نفس العيار ، فضلاً عن ان كل سفينة كانت تقلّ عبداً يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ رجل مسلحين تسليحاً كاملاً .

هجوم على السفينة اورورا يناير ١٨١٦ :

وفي نفس الشهر تعرض أسطول للقوامم - كان مكوناً من ١٥ سفينة صغيرة - لسفينة الشركة المعظمة (اورورا) المسلحة بأربعة مدافع ، بقيادة الكابتن جييكس ، وكانت تحمي سفينة صغيرة هابطة في الخليج تحمل اموالاً لسلطان مسقط . وفي الاشتباك الذي دار استطاعت « اورورا » أن تصلي الاسطول المهاجم من نيرانها ما أغرق بعض سفنه وأبلى الباقي الى القرار .

حوادث قرصنة أخرى ١٨١٦ :

ولم يكده يمضي وقت طويل حتى قام القواسم بمهاجمة السفينة الأمريكية « فارس » واطلاق النيران عليها ، كما هاجموا السفينتين « ماكلوي » و « سنرا » ونهبوا سفينة فرنسية صغيرة كانت في طريقها من جزر الموريشيوس الى البصرة رغم انها كانت في حماية سفينة فرنسية أخرى . وبعدها بعدة اسابيع ارتكب القواسم عدة عمليات قرصنة جديدة كان من بينها الاعتداء على سفينة ترفع العلم البريطاني - لم نستطع التأكد من اسمها - وقد استولت عليها خمسة قوارب من قوارب القراصنة كما أعملوا السيف في رقاب بحارتها جميعاً . ووقع طراد الشركة المسلح « تورارو » بين ايديهم واستمرت اعتداءاتهم في كل الاتجاهات . ووصلت المسألة حداً تعلمر معه على الملازم بروس المقيم السياسي نفسه ان يجد قارباً يحمله خطاب اندار لرأس الخيمة ، ذلك بأن معظم الموانئ على الساحل الايراني وجنوباً حتى باناند بدأت تنبأه بما يحدث على ساحل القراصنة وتتخله قلوبها لها ، وقد تحالف شيخ جارك مع منظمات القراصنة ، كذلك ايضاً تردد أن الشيخ عبدالله بن احمد شيخ البحرين اعترم الاشتغال بالقرصنة لانها أقرب طريق لتحقيق الثروة .

وأخيراً وصلت الامور قمتهما حين استولى القواسم في البحر الاحمر سنة ١٨١٦ على ثلاث سفن تجارية تابعة لسورات يملكها تجار هنود وترفع العلم البريطاني ، وقد اعدم بحارتها جميعاً ومن كانوا على ظهرها باستثناء افراد قليلين هم الذين رووا قصة المأساة . وبلغت الخسائر هذه المرة ما يزيد على مليون و ٢٠٠ الف روبية ، وكان يقود القراصنة في هذه العملية الامير ابراهيم أحد أقرباء حسان بن رحمه شيخ رأس الخيمة

في ذلك الوقت ، وكانت اعتداءات القواصم في هذه المنطقة الجديدة والثانية قد بدأت منذ سنة ١٨١٥ ، ففي هذا الوقت ، كما تذكر الروايات المتواترة ، كان القواصم يشنون هجمات عدائية كثيرة في أماكن عديدة على طول الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية بما فيها جزر كورياسموريا وحاصك على البر ، حتى إنهم جعلوا هذين المكانين مقفرين تماماً من السكان .

وقد استغرق بحث مسألة الاعتداء على سفن صورات هذه وقتاً طويلاً . وفي سبتمبر ١٨١٦ ، وبمجرد ان تكشفت حقائق الحادثة ، أبحرت من بومباي السفينة الحرية المقاتلة « شالنجر » المسلحة بثمانية عشر مدفعاً ، وطرادا الشركة المعظمة « ميركوري » و « فستال » وتسليحهما ١٤ ، ١٠ مدافع على التوالي — متجهة الى الخليج . وأرسلت سفينة الى رأس الخيمة تطلب تفسيراً للعمل المذكور ، لكنها رجعت الى بوشهر تحمل انكاراً واضحاً من جانب القواصم للدور الذي قاموا به في البحر الاحمر ، مشفوعاً بتبريرات غريبة مثل قولهم ان القواصم قد عدلوا باحترام ارواح وممتلكات المسيحيين فقط ، وهذا لا يسري بالتالي على الهندوك الوثنيين . و اضافوا انهم لا يستطيعون ان يعتبروا كل أهالي الساحل الغربي للهند رعايا بريطانيين باستثناء أهل بومباي ومانجالمور . وفي الصباح الباكر من يوم ٢٦ نوفمبر وصل الى مواجهة رأس الخيمة المقيم الملازم بروس ومساعداه الملازم تيلور على السفن « شالنجر » و « ميركوري » و « فستال » و « إيريل » وفي الصباح التالي حمل الملازم تيلور خطاباً للشيخ ونزل الى الشاطيء ، لكنهم لم يسمحوا له ببقائه . وبعدها بقليل وافق حسان بن رحمه على أن يقابل الكابتن بريدجر قائد « شالنجر » ، وكان بصحبته مستر ج. س. بكنجهام الذي عرف فيما بعد كرحالة وصحفي ، وكان يقوم له بنور المترجم . وفي هذا اللقاء تأكد أن الشيخ قد تسلم خطاب المقيم وتفهم تماماً ما جاء به . وفيه ايضاً

رفض الجانب البريطاني مناقشة السؤال المثار : هل للقوامم دخل في جريمة البحر الاحمر أم لا ، وطلب مباشرة إما رد السفن والبضائع التي كانت عليها ، أو دفع ثمنها نقداً وفوراً . كما طلبوا ايضاً تسليم الامير ابراهيم لايقاع العقاب به ، كذلك تسليم اثنين من ابناء الشيخ للاحتفاظ بهما رهيتين في بومباي ضمناً لمسلك القبيلة في المستقبل . وكانت اوامر المقيم تقضي في حالة رفض المطالب المذكورة كلياً او جزئياً بانسحاب الاسطول بعد ان يعلن غضب الحكومة البريطانية على القوامم . وجاء رد الشيخ وقت الظهر من يوم ٢٧ ، وفيه كان ايضاً يراوغ ويماطل ، لكنه منح مهلة أخرى قدرها ٢٤ ساعة ليعاود التفكير ، وفي هذا الوقت هبت ريح شمالية عاصفة ارغمت الاسطول البريطاني على الانسحاب كي يلتمس له ملجأ في جزيرة قشم . وفي يوم ٣٠ عادت السفن مرة أخرى الى رأس الخيمة ومنح السلطان مهلة أخرى لاجابة المطالب تنتهي في ظهر اليوم التالي . لكن حسان بن رحمة ظل على عناده ، وظل متمسكاً باقتراحه وهو ان يرسل مندوبين عنه لتسوية هذا الامر في بومباي .

هجوم فاشل على رأس الخيمة ١ ديسمبر سنة ١٨١٦ :

وحين وصل هذا الرد اقتربت سفن الاسطول من مدينة رأس الخيمة الى أقصى ما يمكنها بحيث لا تتنجح الى الارض ، وفتحت نيرانها على اربع سفن للقوامم كانت راسية قرب بعضها البعض هناك ، لكن مدى اطلاق النيران ، وكان يبلغ ميلاً كاملاً ، لم يكن يسمح الا باحكام بعض الطلقات القليلة فقط ، ولهذا لم ينتج عن الضرب أثر يذكر (١) وبعدها تفرقت سفن الاسطول ، فانفصلت « مير كوري » و « ابريل » لزيارة الشارقة ولنجة وجارك للقيام بأعمال مشابهة لاعمالها في رأس الخيمة ، على حين قامت « شالنجر » بحماية « فستال » الى ان تخرج من الخليج ، ثم تعود السفينة الاولى الى مسقط لتقدم الحماية لبقية السفن .

(١) يبدو أن الضباط المحليين قد تجاوزوا التعليمات الصادرة لهم في هذا العمل - أنظر : بكتجهام ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .

قوة القواسم البحرية :

وقد برت قوة القواسم البحرية المشتغلة بالقرصنة في ذلك الوقت بحوالي ٦٠ قارباً كبيراً تابعة لرأس الخيمة ، تحمل كل منها عدداً يتراوح بين ٨٠ و ٣٠٠ رجل ، الى جانب ٤٠ قارباً من أحجام أصغر موزعة على موافي الشارقة الرمس ولافت ولنجة وجارك ، ووقت زيارة الاسطول البريطاني لرأس الخيمة كان مفهوماً ان للقواسم حوالي ٢٠ سفينة موجودة بالفعل في البحر ، منها ٥ سفن في خليج عمان ، و ١٥ أخرى في أعلى الخليج .

غارات القواسم على الساحل الايراني ١٨١٧-١٨١٨ :

ولم تكن حكومة الهند - على الرغم من قرارها بضرورة القيام بعمل حاسم ضد القواسم - في وضع يمكنها من القيام بتدابير إيجابية سريعة ، وفي الوقت الذي ظلت الحكومة ترجيئ فيه هذا العمل ، كانت حوادث القرصنة في ازدياد . وفي اكتوبر سنة ١٨٨٧ قام القواسم بغارة على جزيرة الشيخ شعيب ، فنهبوا وأحرقوا القرية الكائنة في طرفها الغربي ، وساقوا كل الماشية الموجودة فيها وذبحوا عدداً كبيراً من أهلها . وبعدها بقليل دخلت سفنهم مضيق عسّالوا ، واستولت على ٥ سفن أهلية كانت هناك يقدر ثمنها وما عليها من حمولة بأكثر من ٣٠٠ ألف روبية ، واعتصموا بحارتها جميعاً . وبعد أن مكث اسطول القراصنة يومين في عسّالوا قام بهجمة على كانجنون . . بل وهاجم دابير أيضاً لكن أهل هذا الميناء الأخير صلبوه وأجبروه على الخروج الى عرض البحر ، وقد اشاعت هذه الأعمال الفزع في بوشهر لوقوعها في أماكن قريبة منها ، وبذل حاكمها جهوداً كبيرة لاقتناع الناس بالبقاء فيها وعدم الفرار الى الداخل .

غارات القواسم على ساحل الهند :

وفي نفس الوقت استولى القواسم خارج ديو على سفيتين أهليتين محملتين بالقطن ، وبعدها استولوا على السفينة « مصطفى » وهي سفينة

عربية لكنها كانت ترفع العلم البريطاني ويقودها ضابط بريطاني ، وقد استولوا عليها في مكان لا يبعد عن بومباي أكثر من ٧٠ ميلا الى الشمال .

هرب سفن القواسم من جواتار ديسمبر ١٨١٨ :

وفي ديسمبر ١٨١٨ استطاعت سفيتا الشركة « ثيتس » و « سايجي » - تعاونهما سفينة صاحب الجلالة « عدن » أن تحاصر ١٤ سفينة من سفن القواسم في خليج جواتار ، لكنها على رغم نصيحة قادة سفن الشركة أهملت سفن القراصنة حتى الصباح ، فاستطاعت هذه الأخيرة ان تنسحب تحت جنح الظلام .

« انتيلوب .. » يهزم أسطول القواسم ١٨١٨ :

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨١٨ شاهد طراد الشركة « انتيلوب » سفينة سلطان مسقط المسلحة « رحمانى » ومعها سفينة أخرى صغيرة مشتبكين مع أسطول للقواسم يتكون من اربع سفن كبيرة وثلاث صغيرة وظل القتال دائراً بين الجانبين لمدة يومين حتى استهلكت الذخائر او كادت ، وبادر الطراد « انتيلوب » بقيادة الملازم تانر بمهاجمة اسطول القراصنة محاولا دفعه نحو ساحل جزيرة قشم . وحاول القواسم محاولة مستميتة قهر مقاومة الطراد بالتزول الى ظهره ، لكن نيران المدفعية البريطانية صدهم بعنف رغم ان بعض سفنهم نجحت في الاقتراب من الطراد لمسافة تقل عن مائة ياردة . وحين ركن اسطول القواسم الى الفرار قام الطراد بمطاردة سفنه أكثر من خمس ساعات لكنه لم يستطع اللحاق بها نظراً لمعاكسة الريح . وكان هذا عملاً فريداً لأن قوة القواسم كانت ٢٩ مدفعاً وحوالي ١٠٧٠ رجلاً على حين كانت السفينة « انتيلوب » مسلحة بانثي عشر مدفعاً عيار ١٨ ومدفعين عيار ١٢ ، وكان عدد بحارتها جميعاً لا يتجاوز ٧١ بريطانياً و ٣٧ هندياً . وقد اعترف القواسم فيما بعد بأنهم قتلوا في هذا الاشتباك ١١٧ قتيلًا .

اشتباكات ومطاردات ... الخ بين الطرادات البريطانية وسفن
القواسم . اكتوبر ١٨١٨ - فبراير ١٨١٩ :

وفي صباح عيد الميلاد من سنة ١٨١٨ استطاعت سفينة صاحب
الجلالة « عدن » وسفينة الشركة الحربية « سايكي » ان تنقذا قارباً من بين
أيدي القواسم ، وفي نفس اليوم طاردت سفينة الشركة « بيتس »
اسطولا للقواسم مكوناً من ٧ سفن لكنها لم تنجح في اللحاق به ، وطاردت
في اليوم التالي أربع سفن أخرى ، وفي يومي ١٠ و ١١ يناير ١٨١٩ أغرقت
سفينة صاحب الجلالة « عدن » سفينتين للقراصنة خارج قشم وهانجام .
لكنها فشلت في الاستيلاء على ست سفن صغيرة كانت تصحبهما . وفي
نفس الوقت لقيت سفينة صاحب الجلالة « كونواي » ١٧ سفينة من
سفن القواسم في البحرين عاثلة وعليها عدد كبير من المقاتلين من القطيف
حيث كانت هناك لتقديم العون للوهابيين ضد اجتياح القوات المصرية
لجزيرة العرب ، لكنها وصلت متأخرة . غير ان الكابتن برنارد - قائد
سفينة صاحب الجلالة - احتراماً منه لحياذ ميناء المنامة رفض الاشتباك
بسفن القواسم وهي فيه ، وحين خرجت هذه السفن الى عرض البحر
استطاعت الافلات . وفي الفترة من اكتوبر ١٨١٨ الى يناير ١٨١٩ التقت
سفيتتا الشركة « ثيتس » و « سايكي » بمجموعات من سفن القواسم
يتراوح عدد المجموعة منها بين سفينتين و ١٠ سفن ، أكثر من سبع
عشرة مرة ، وهي تطاردها من مكان لمكان ، ولكن بالنظر الى خفة
السفن العربية وكفاءتها الملاحية ، لم تستطع السفن البريطانية أبداً أن
تضطرها للاشتباك معها .

وفي فبراير ١٨١٩ ، وبمناسبة المظاهرة البحرية البريطانية على
البحرين ، تم اقناع شيخها بأن ترتب الامور مع حسان بن رحمة لتبادل
الاسرى القواسم الذي كانوا بين يدي السلطات البريطانية بالنساء
الهنديات اللاتي كن اسيرات في رأس الخيمة ، وأطلق سراح ١٧ امرأة
من هؤلاء بالفعل .

استعدادات من جانب القواسم لاحتلال باسيلو :

وكان القواسم في ذلك الوقت يعتزمون لإنشاء قاعدة لهم في باسيلو على جزيرة قشم يستطيعون التراجع إليها والانسحاب منها اذا نجحت القوات المصرية المتقدمة دائماً في اجتياح بلادهم ، ومن هذا الموقع ايضاً يستطيعون التحكم في تجارة الخليج صعوداً وهبوطاً . ويبدو ان العمل البطولي الذي قامت به السفينة « انتيلوب » كانت له علاقة ما بمحاولة إفشال ذلك المخطط .

مناورات من القواسم ترفضها حكومة بومباي :

وحاول شيخ رأس الخيمة وقتذاك وهو يتوقى قصاصاً منتظراً أن يبدل جهده للوصول الى تسوية الامور مع حكومة بومباي ، وعرض إجراء مفاوضات ثلاثية كهذه التي حدثت في سنة ١٨١٤ بينه وبين أمير الوهايين والسلطات البريطانية ، لكن الوقت كان قد فات ، ورفضت مقترحاته باصرار .



الحملة البريطانية الثالثة على القواسم

١٨١٩ - ١٨٢٠

الاجراءات السابقة على الحملة :

لقد أنجزت ترتيبات الحملة البريطانية الثالثة على قراصنة الخليج بعد التفكير في الاعتبارات التي لا بد أن تجعل منها عملاً نهائياً وحاسماً . وربما كان ارجاء تنفيذها راجعاً لوجود متاعب في الهند لا سيما ما تعلق منها بحروب الجوركا في ١٨١٤-١٨١٥ والاضطرابات في بندياري

وحرب المراهطة في ١٨١٧-١٨١٨ . ويبدو ان ترتيبات الحملة على القواسم بدأت منذ وقت مبكر في سنة ١٨١٦ ، ولكن حكومة بومباي لم تعلن الا في سبتمبر سنة ١٨١٨ فقط - بأوامر من حكومة الهند - مشروعاتها لاعادة السلام في الخليج . وكان من المعتقد ان المقاومة العنيدة من جانب القواسم لن تقهرها الا قوة برية حددت حكومة بومباي عدد رجالها بما لا يقل عن ثلاثة آلاف رجل ، وحددت حكومة الهند عددهم بما يتراوح بين اربعة وخمسة آلاف . وبسبب الاحوال التي كانت تسود منطقة الدكن في الهند لم يكن من المتيسر الاستغناء عن خدمات فصيلة واحدة للعمل في الخارج خلال الشتاء التالي ، فأصدرت حكومة الهند تعليماتها بتأجيل الحملة للعام الذي يليه . وفي ذلك الوقت كان ابراهيم باشا - ابن محمد علي باشا نائب السلطان في مصر - قد قضى على سلطة الوهابيين في وسط الجزيرة . وكان من المؤمل ان يؤدي تقدم القوات المصرية المتواصل في شرق الجزيرة بعد أن تقرر طلب معونتها ضد رأس الخيمة ، الى تسهيل مهمة الحملة البريطانية لأن هذا التقدم كفيل باثارة الفزع بين القواسم .

وانتظاراً للوقت الذي تسوى فيه الامور واصلت حكومة بومباي اجراءاتها المطبقة لفترة طويلة .. في تنظيم قوافل السفن المحمية بالقطع البحرية العسكرية . صعوداً وهبوطاً في الخليج . وقد عاونتها سفن صاحب الجلالة عوناً كبيراً في أداء تلك المهمة . وقد وضعت بعض سفن الشركة لهذا الغرض تحت تصرف ضباط البحرية الملكية في الخليج ، وجعل عدد آخر منها على الشاطئ الايراني لمنع هجمات القراصنة عليه .

وفي العام التالي، ١٨١٩ ، استؤنفت مناقشة الاجراءات التي يجب اتخاذها في الخليج ، وقدمت اقتراحات عديدة لتحقيق السلم بعد نجاح الحملة . وبما ان حكومة بومباي لم تكن تنظر الى تدخل القوات المصرية في شئون الخليج بارتياح فانها كانت تفضل خطة تجعل من سيد عمان

مستولا عن ساحل القراصنة وعن جزر البحرين ، على أن يسمح
للبريطانيين في مقابل ذلك باقامة قاعدة على جزيرة قشم .. على ان يتكفل
السلطان ايضاً بجانب من نفقات اقامتها . وكانت حكومة يومباي تعتقد أن
السيد حقاً موروئاً في المطالبة بالسيادة على ساحل القراصنة ، بينما تنور
الشبهات حول ايواء شيخ البحرين للقراصنة وحمائتهم ، وكان مفهوماً
لهذه الحكومة ايضاً ان شاه ايران على استعداد لقبول سيطرة سيد عمان على
جزر البحرين في مقابل دفع جزية سنوية له قدرها ٣٠ الف تومان من عوائد
الجزر التي تقدر بحوالي ٢٠٠ الف (١) ، ولكن امكانية القضاء بسهولة
على استقلال البحرين كانت موضع الشك العميق ، كما كان ينتظر
معارضة ايرانية لاقامة قاعدة بريطانية في جزيرة قشم . وبعد مباحثات
طويلة تم الاتفاق على خطة (٢) ستوضح لنا فيما بعد وكانت تشمل قبول
العون البحري العسكري من سيد عمان والاحتلال النهائي لجزيرة قشم
تحت سلطته لكن دون تكليفه الإسهام المادي في ذلك .

(١) لا بد أن هذا التقرير كان مبالغاً فيه ، لان التومان في ذلك الحين
كان يساوي الجنيه الاسترليني ، وفي الوقت الحاضر تتجاوز عوائد
البحرين كلها ٢٠ الف استرليني .

(٢) كان من رأى مستر فـ و اردن الممل بمخطط آخر ، وكان قد
قام بدراسة مستفيضة لاضاع الخليج ومشكلاته . ولم يستشره
حاكم يومباي في اعداد الحملة رغم أنه كان في منصب السكرتير العام
للحكومة وقد تقدم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨١٩ - بوصفه عضواً
اقليمياً في ولاية يومباي - بمذكرة تعليقاً على هذه السياسة . وكان
مستر و اردن يهتم أساساً بالواهبيين لا القواسم ، ويرى أنهم
المسؤولون من حوادث القرصنة التي ارتكبتها القواسم ، وكتب يقول :
« ان نتائج تحرياتي وأبحاثي قد اثبتت حقيقة هامة هي أن
القرصنة ليست أمراً صديق الجذور في منطقة الخليج ، بل هي
ظاهرة حديثة ، وعلى العكس ، فالقبائل يفضل معظمها العمل
في الحقل التجاري » ، وكان من رأيه أن الاعتماد على السفن
البريطانية إنما جاز نتيجة تدخل الحكومة البريطانية - دون
مير - في شئون الخليج ، وحاول في هذا الضوء تفسير حادثتي
الاعتماد على السفينتين « ياسين » و « فييد » في سنة
١٧٠٧ ، وصور القواسم والمتوب على أنهم مكرهون من الوهابيين
على الاشتراك في عمليات القرصنة ضد ارادتهم ، وبرغمهم .

وكتب من القواسم يقول : « هؤلاء لا يصدرن في أعمالهم عن إرادتهم الحرة ، لكنهم مرفعون على هذه الاعتمادات البحرية بضبط من الوكلاء الوهابيين عليهم ، وهكذا لا تصورهم أنا على هذا القدر من الشر أو الامعان في القرصنة ، كما كنت أتصورهم قبل أن أجري تحرياتي هذه » - وأن ظهور القرصنة على هذا النحو في منطقة الخليج يمكن إرجاعه - بشكل مطلق وشامل - لتحريض من قبيلة الوهابيين » - وفي هذا الزعم أحس أنني على استعداد لتبني قضية الدفاع عن هؤلاء واثبات الذنب على من ارتكبه بالفعل » - « وكان مستر واردن يرى أن سيد عمان - وقد تحدث طويلا عن ضعفه وتردده - ليس بالزعم المناسب الذي يمكن أن يعمد إليه بأي نوع من أنواع السيادة على الخليج » - ولا شك في أنه كان يستند إلى أسس قوية حين ذكر أن سيد عمان ليست له حقوق في السيادة على ساحل القرصنة ، وأن الحكومة الإيرانية - لا شك - ستعارض معارضة قوية في جملة حاكما لجزر البحرين ، وأن مطالبة بالسيادة على جزيرة قشم - في مواجهة مطالب إيران - عمل لا يستند إلى أساس » - وكان من رأي مستر واردن تخفيض هذه الحملة المقترحة إلى الحد الأدنى ، وتحديد مهمتها فقط بإعادة الشيخ سلطان بن صقر ، شيخ القواسم غير الوهابي ، فهذا الرجل قادر على التعاون لا مع سيد عمان فقط ، بل وأيضا مع الشيوخ وبني ياس ، والعنوب في البحرين وفي الكويت ، والإيرانيين والأتراك جميعا » - وهو يوافق على الرأي البريطاني بانضمام قاعدة على جزيرة قشم ، لكنه يرى أن المفاوضات في هذا الصدد يجب أن تتم مع الحكومة الإيرانية لا مع سلطان عمان ، بل وكان يؤيد أيضا انتقال المقيمة البريطانية من بوشهر إلى قشم » - وأصبح من تفضيله عقد اتفاقيات مع القبائل تتوقف بمتعتها من ممارسة أعمال القرصنة ، وأهمية زيارة المواني وتدمير السفن الحربية فيها ، كذلك أيضا ضرورة حظر تصدير أخشاب بناء السفن إلى هذه المنطقة من الهند »

وكان لبعض مقترحات مستر واردن نتائجها التي يمكن تبينها في الأعمال التالية ، لكن الخط العام لاقتراحاته لم يلق موافقة الحكومة - وفي مذكرة مؤرخة بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٨١٩ كتب سير أي. نيبين حاكم بومباي : « وأن كل أعضاء المجلس يقرن وجهة نظري فيما يتعلق بمقترحات مستر واردن ، وكل ما أود أن أضيفه هنا هو أن من رأي معظم الضباط الأكفيا - بحرين وعسكريين - ممن زاروا الخليج وعملوا به غير مرة خلال السنوات السابقة ، معارضة آرام مستر واردن ، فهم جميعا يؤكدون أن القواسم ليسوا مستعدين للتخلي عن أعمالهم هذه ، والانشغال بالعمل التجاري ، ويرون أن هذه المبادرات ذات جذور عميقة

بعثة كابتن سادلير ابريل ١٨١٩ - يناير ١٨٢٠ :

وبهدف الوصول الى اتفاقيات تمهيدية (١) أبحر الكابتن ج. فورستر سادلير من فرقة صاحب الجلالة (٤٧) من بومباي في ١٤ ابريل سنة ١٨١٩ يحمل خطابات موجهة لكل من السيد سعيد و ابراهيم باشا . وكانت التعليمات الصادرة اليه هي ان يتزل بمسقط ، وبعد ان يكشف للسلطان عن طبيعة مهمته مع ابراهيم باشا ويتفق معه بشأن مدى وحدود المساعدة التي عليه هو-أي السلطان- تقديمها للحملة ، يواصل السير الى معسكر القائد المصري .

مفروسة في نفوسهم ، وان منطلق القوة القاهرة فقط هو الكنيل باخضاعهم ، ثم .. ماذا قال القواسم ردا على الانذار الذي وجهه اليهم مستر بروس بشأن خرقهم للاتفاقية التي أبرموها واستيلائهم على عدة سفن تابعة لرهايانا ؟ قد قالوا انهم لو كفوا أيديهم عن السفن الهندية لتضربوا جوعا ! .. »

(١) مادامت المعلومات والحقائق التمتنية من كابتن سادلير أصبحت اليوم متعذرة ، فان هذا الكاتب ينتهز الفرصة ليشيت بعض الحقائق التي استطاع جمعها فيما يتعلق بشخصية هذا الضابط الكفء ، وبعض أعماله التي قد يصيبها التسيان .

ولد جورج فورستر سادلير في كورك بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٧٨٩ وكان أبوه جيمس سادلير سليل أسرة مرموقة ، وقد اشترى ضيعة أسما شانون وكان في وقت من الاوقات شريف مدينة كورك . أما اسمه الثاني ، فورستر ، فمأخوذ عن اسم والدته ، مس فورستر . وكان له شقيقان عمل الاصح منهما - ريتشارد - في البحرية الملكية .

والتحق سادلير بالجيش بتاريخ ٤ ابريل ١٨٠٥ ، ورقي ملازما في نفس السنة ، ثم رئيسا في ١٨١٣ ، وعقيدا في سنة ١٨٣٠ . وتقاعد من الجيش في ١٧ فبراير ١٨٣٧ - وقد خدم سادلر عسكريا في مونتفيدو ويونيس في ١٨٠٧ ، وكان من ابريل سنة ١٨١٢ الى يونيو سنة ١٨١٥ ، مع ١٢ هريفا من فرقته - ملتحقين بالعمل مع قوات القاء في ايران ، وتقديرا لهذا انتم عليه فتح على شاه بفرمان وسيف ثمين ، كما اشترك في حملة مالدا بوسط الهند ، وعمل بالسياسة تحت اشراف سيرج - مالكولم في ١٨١٧ - ١٨١٨ ، وقام في ١٨١٩ - ١٨٢٠ برحلته الى بلاد العرب التي تناولها في هذا النص ، وقد رشحته حكومة الهند لحكومة بومباي كى يتولى

كذلك كانت العمليات الصادرة له تقضي بأن يؤكد للقائد المصري أنه بمجرد انتهاء موسم الرياح الحارة وإمكان بدء العمليات من المهند فان قوة بريطانية بحرية وعسكرية كافية سترسل للتعاون مع القوات المصرية في اخضاع مدينة رأس الخيمة وأن هذه المدينة ستسلم — بعد إخضاعها — لاحتلال قوة مصرية . أما الخطابات الرسمية فكانت تنهى القائد المصري بالانتصارات الباهرة التي أحرزها ، وتعرض عليه مخططاً لقيام عمليات من قوات أنجلو-مصرية مشتركة . كما صدرت التعليمات أيضاً للكاتبين سادليز بدراسة موقف القوات المصرية في وسط الجزيرة ، وأن يحاول التعرف على قدر ما يستطيع دون ان يكشف اهتمامه الكبير بالموضوع على خطط المصريين مستقبلاً بمنطقة الخليج ، ومهما كانت هذه الخطط ، فعليه ألا يقدم لقائد القوات المصرية ضماناً باسم الحكومة البريطانية لما هو أبعد من عملية رأس الخيمة . ثم عليه أيضاً ان يجمع المعلومات التي

القيام بهذا العمل ، وكان في ١٨٢٠ — ١٨٢١ قد أرسل سفيرا الى السند ووقع هناك اتفاقية حيدر آباد الخاصة بالهنود ٠٠ . وخلال ١٨٢٤ — ١٨٢٦ قولى مهام قائد لفرقة البنغال البريطانية في بورما .

ثم رجع الى اوربا في ١٨٢٣ أو ١٨٢٤ ، وربما لم تكن هذه المرة الاولى التي يرجع فيها اليها بعد رحيله الى الشرق . وبعد تقامده تزوج — ربما في ١٨٤٧ أو ١٨٤٨ بالآنسة بندنجزم من كورك ، وتزوج شقيقها أيضا من شقيقته ، وهاجر الى نيوزيلاند حوالي سنة ١٨٥٥ ، وقضى نحيبه في اوكلاند قبل سنة ١٨٦٨ .

وقد كتب عنه أحد ضباط الفرقة الملكية في شمال لانكشير ، وكان سادليز عالما عظيما من علماء اللغة ، لكنه كان حادا عنيف الطبع ، ولعل هذا ما جعله يتسبب في محاكمة الرائد ارلنجنون أمام محكمة ماتريل في سنة ١٨٢٤ ، لانه كان يوزع على الجنود مواد التموين حيناً (خبزا) لا نقدا ، وكان الجنود مندھشين لهذا التصرف الغريب ، ويرثسون أرغفة الخبز التي تقدم لهم ٠٠ ، ٠ . وسواء كان اسمه ينطق سادلر أو سادليز فمسألته فيها شك ، وربما كان ينطق ويكتب بالطريقتين معا ، فنحن نجد أحدهما في سجلات مدينة كورك ، والآخر في تقارير وزارة الحربية وعلى السنة أصدقائه وأقاربه الذين ما يزالون على قيد الحياة ، ونظن أنه ليس ثمة ابن ذكر يرث عنه هذا الاسم اليوم على قيد الحياة .

يستطيع ان يجمعها بالنسبة لجغرافية وسط الجزيرة العربية ومصادرها خلال رحلته ، وبمجرد انتهاء مهمته ، عليه ان يعود الى مقر الرئاسة البريطانية .

وقبل ان يصل كابتن سادلير الى مكان الأحداث ، كانت الظروف السياسية قد تغيرت بحيث جعلت تحقيق أهم جانب من جوانب مهمته أمراً مستحيل الحدوث ، الا ان الجهود التي بذلها من جانبه قد أثبتت أنه يتمتع بطاقة كبيرة وقدرة على الاستمرار وتحمل المشاق ، هذا الى جانب أنه أحرز سبق كأول اوروبي تمكن من قطع شبه الجزيرة العربية من البحر ، وفي أكثر فصول السنة حرارة ولهيا .

مفاوضات كابتن سادلير مع سلطان عمان مايو ١٨١٩ :

مكث كابتن سادلير في مسقط من ٧ إلى ١٨ مايو سنة ١٨١٩ حيث نجح في الحصول من السيد سعيد على تقدير دقيق للوضع السياسي للقوام وقوام العسكرية ، الى جانب وعد من السلطان بأن يتعاون شخصياً مع الحملة البريطانية على رأس قوات كبيرة ، وتحديد دقيق للدور الذي يستطيع ان يؤديه في تلك الحملة ، وتعهد تفصيلي بالمعاونة في النقل والشحن البحريين . ولم يرفض السيد سعيد باصرار سوى شيء واحد ، هو عدم قبوله التعاون بين قواته وقوات المصريين ، فقد كان يرى أن تعاون هؤلاء في عملية رأس الخيمة أمر يهدد أقاليمه هو بأبلغ التهديد . كذلك أفصح السلطان عن اعتقاده بأن ابراهيم باشا يستطيع البت في المقترحات البريطانية دون الرجوع الى ابيه محمد علي باشا ، كذلك كان مقتنعاً بأن رحلة كابتن سادلير لن يمكن إنجائها قبل الموعد المحدد للحملة . إلا لو تم تأجيل موعدها . وأثبتت الأحداث التالية صديق توقعه في الحالتين

رحلة كابتن سادلير وراء ابراهيم باشا عبر جزيرة العرب -

يونيو - سبتمبر ١٨١٩ :

وتأخر كابتن سادلير في رحلته من مسقط لبوشر نتيجة الرياح

الماكسة ، ولم يستطع ان يصل القطيف -التي كان مفروضاً أن يبدأ فيها اتصالاته بالقائد المصري- قبل يوم ٢١ يونيو ، وهناك وجد المصريين قد انسحبوا وانتهى احتلالهم القصير الأجل لشرق الجزيرة ، لكنه ظل على يقينه بأن مهمته مستمرة وعليه أن يوصل الخطابات التي يحملها الى اهدافها. وبعد ان وصل المهفوف في ١١ يوليو ، سحب بقية القوات المصرية المنسحبة بغير نظام الى اللرية وشرقه ثم الى رأس في القصيم حيث وصلها في ٢٦ أغسطس فوجد هناك ان الباشا قد غادرها منذ ٤٨ ساعة فقط الى المدينة المنورة . ومن راس كان يستحيل على كابتن سادلير بحكم جغرافية البلاد نفسها أن يرجع الى الخليج ، وكان عليه ان يستمر في صحبة القوات الى حيث يستطيع التوقف قبل الوصول الى المدينة فوصلها يوم ٦ سبتمبر ، وفي آخر مكان بالقرب من حدودها سقط حصانه مبتأ من الاجهاد .

نتائج غير مرضية للمفاوضات بين كابتن سادلير وابراهيم باشا
سبتمبر - نوفمبر :

وفي يوم ٨ سبتمبر استطاع كابتن سادلير أن يلتقي بابراهيم باشا ، وفي اليوم التالي سلمه الخطابات المرسلة اليه من الحاكم العام في الهند وحاكم بومباي مع سيف مهدي من الحاكم العام للباشا المنتصر ، غير ان الباشا أصر على ضرورة رفع مقترحات الحكومة الهندية رغم استحالة تنفيذها الى محمد علي باشا في القاهرة . ثم سار الباشا بعدها للحج الى مكة ، وظل كابتن سادلير ينتظر نتائج بعثته في ينبع حيث أصابته حمى عانى منها كثيراً . وبعد انقضاء فترة كافية لوصول الرد من مصر تبع كابتن سادلير لاراهيم باشا الى جده ، غير أنه تبين أن لهجة الباشا التي كانت من قبل ودية ولينة أصبحت الآن حادة وعنيفة . وأخيراً . وبعد أن تعمد الباشا إهانة حاكم الهند برد هديته إليه ، أنهى كابتن سادلير مفاوضاته يوم ١٤ نوفمبر . وفي ٢٣ يناير سنة ١٨٢٠ حدث أن كانت

سفينة الشركة « برينس اوف ويلز » في زيارة لخدمة فاستقلها كابتن سادلير ويبدو أنه عاد على ظهرها الى بومباي بعد رحلة دامت حوالي السنة بذل فيها كل ما يمكنه من جهود للتغلب على عقبات شاقه ومشكلات حادة . ولم يصل أي من الخطابات التي ارسلها كابتن سادلير الى حكومة الهند بعد رحيله من المحفوف .

هذا وكان قد استبعد بعد الحملة الاولى على القواسم امكان مساهمة المصريين في أية حملة أخرى .

تأكيدات لايران :

ومنعا لقيام سوء فهم محتمل كثيراً لدى الحكومة الايرانية لأهداف الحملة البريطانية بتأثير من شيوخ لنجة وموجو وجارك وشيرو الذين كان يعتقد أنهم انغمسوا مؤخراً في عمليات القرصنة وانهم يستأهلون ايقاع العقاب بهم ، فقد ارسل دكتور جيو كس بخطابات تطمين من حاكم بومباي لكل من الحاكم الايراني لاقليم فارس والحاكم الايراني في بوشهر . وفي ١٥ ديسمبر ١٨١٩ أرسل خطاب يشرح أهداف حكومة الهند من هذه الحملة الى مستر هـ . ويلكوك القائم بالأعمال في سفارة صاحب الجلالة بطهران لإقناع بلاط الشاه .

أهداف الحملة :

وفي التعليمات التي صدرت أخيراً للقائد سر ولم جرانث كبير الذي عهد اليه بقيادة الحملة سياسياً وعسكرياً ، ترك للقائد مجال واسع للتصرف الشخصي ، بعد أن اوضح له ان الهدف الرئيسي من الحملة هو ايقاع عقاب موجع بقواسم رأس الخيمة والقضاء على قوتهم قضاء تاماً . وذلك بالاستيلاء على المنيعة وتحطيم كل سفن وقوارب القرصنة . كذلك تدمير كل شيء يمكن استخدامه في عمل عسكري او بحري اينما وجلبوه . كذلك تطبق الاجراءات نفسها على ميناء الرمس وغيره من

المواني التي تؤيد رأس الخيمة ، وعلى مواقع الساحل الايراني التي يمكن استخدامها كقواعد أو ملاجئ للقراصنة . وكانت القيود التي فرضت على تصرفات القوات البريطانية هي منعها من أية عمليات تبعد مسافة طويلة عن الاماكن التي توجد فيها سفن القراصنة الا في الظروف الاستثنائية والقاهرة فقط ، وكان عليها بالنسبة للشاطئ الايراني الالتزام بأقصى ما يمكن من الحرص لعدم المساس بسيادة صاحب الجلالة شاه ايران . وفيما يتعلق بإدارة مدينة رأس الخيمة ، وكانت الحكومة ترى حتى ذلك الوقت تسليمها للقوات المصرية ، فيجب ان يحال دون عودة الشيخ السابق سلطان بن صقر الذي كان رحل عن سلطان مسقط مؤخراً للقيام بمحاولة لاعادة الاستيلاء على منطقة حكمه في رأس الخيمة . غير ان هذا التحفظ رُفع منذ بدأت الحملة وتركت الحرية للقائد سير و. ج. كير لتنصيب من يراه على رأس الخيمة سواء سلطان بن صقر أو أي شيخ آخر يختاره الاهالي بشرط ألا يكون مرتبطاً بالوهابيين أو تكون له ميول مع القراصنة .

تشكيل القوات البحرية والعسكرية :

وكانت السفن الحربية التي وضعت تحت تصرف و. ج. كير التي تجمع بعضها في بومباي والبعض الآخر في الخليج هي الآتية : سفينة صاحب الجلالة « ليفربول » ، ٥٠ مدفعاً ، يقودها كابتن كولير و « عدن » ٢٦ مدفعاً ، « كاردو » ١٨ مدفعاً ، وسفن الشركة « تلجموت » و « بامريا » و « اورورا » و « نوتيلوس » و « وارييل » و « فستال » وتسليمها ١٦ و ١٦ و ١٤ و ١٠ و ١٠ مدافع على التوالي . وبلغ عدد الشاحنات المخصصة لنقل القوات البرية والمعدات البحرية ١٨ شاحنة أما الجانب العسكري للحملة فكان يتكون من فرقة من المدفعية البريطانية (١) ، وفرقتي صاحب الجلالة (٤٧) ، (٦٥) ، والبطارية

(١) كانت المدفعية تتكون من « بطارية ستة مدافع عيار ١٨ رطلا ، وعدد من مدافع المورتار عيار ١٠ بوصة ، وعدد آخر من الهويتزر عيار ٥ ١/٢ بوصة ومدافع ميدان يتفق عددها مع احتياجات الجنود وعددهم ٥٠ » (تقارير الفرق العسكرية المشتركة ٥٠) .

الاولى من الفرقة الثانية للهندو المشاة ، وجماعات الجناحين من البطارية الاولى للفرقة الثالثة هندو مشاه ، وبطارية بحرية ، ونصف فرقة من الفدائيين . ويبلغ عدد جنودها جميعاً ٣٠٦٩ مقاتلاً منهم ١٦٤٥ بريطانيًا ١٤٢٤ هنديًا (١) ، أما مجلس القيادة فكان يتكون من العقيد أ.ج. ستانوس مساعدًا للقائد العام والرئيس و. ويلسون مساعد القائد الاول ، والرئيس ج. ف. سادلر مترجمًا ، ولما كان هذا الاخير ما يزال غائبًا في مهمته فقد حل محله في القيادة كابتن ت. بىروم تومسون من فرقة صاحب الجلالة (٤٧) مدرعات .

الرحلة ، من ٣ الى ٢٤ نوفمبر :

وأبحر سير و. جرانث كبير على السفينة « ليفربول » وعلى ظهرها القسم الاوروني من الجنود من بومباي يوم ٣ نوفمبر سنة ١٨١٩ وتبعته بقية الحملة خلال ايام قليلة ، وظل القواسم على نشاطهم حتى النهاية ، ففي نهاية اكتوبر قيل ان سفنهم كانت تطوف كثيراً في مجموعات كبيرة حول شواطئ مكران والسند وكيثار ، وحين كانت السفينة « كترلو » في طريقها بالفعل من بومباي للحاق ببقية الاسطول هاجمتها ١٥ سفينة كبيرة من سفن القراصنة لكنها استطاعت ان تهزمها بعد معركة دامت أكثر من خمس ساعات فتمكنت من إغراق ثلاث واستولت على سبع أخرى . وعلى حين كان الاسطول في طريقه الى الموعد المضروب خارج قشم سار قائد الحملة على السفينة « ليفربول » الى مسقط ليلتقي بالسيد سعيد فوصلها في ١٣ نوفمبر ، وفي ٢١ منه عاد للحاق ببقية الحملة ، وفي يوم ٢٤ هبت ريح شديدة اضطرت سفن الاسطول لان تلجأ لمرسى بجزيرة لاراكه .

(١) « ساهمت الفرقة (٦٥) في هذه الحملة بتقديم ٧٥٠ جندياً ، وبأوامر من الحكومة وتفويض منها تم تسليح واعداد جنود الفرق المدرعة الخفيفة فيها ليقوموا بعمل حملة البنادق ٠٠ » (من تقرير الفرقة (٦٥) مشاة) -

حصار ميناء رأس الخيمة ٢٥ نوفمبر - ٢ ديسمبر :

وفي ٢٥ نوفمبر وصلت السفينة « ليفربول » تصحبها « بناريس » تجاه رأس الخيمة وحاصرنا الميناء ، على حين تحركت شاحنات الجنود حول مدينة قشم . وخصص سير و. جراث كير والمهندس الاول في الحملة يومي ٢٦، ٢٧ لفحص استحکامات ودفاعات المدينة ، وحين ثبت أنه يمكن الاستيلاء عليها دون حاجة لعدد من الجنود أكبر من الموجود فعلا في قشم أرسلت السفينة « بناريس » لتوجيه إنذار للاسطول ووصلت السفن يوم ٢ ديسمبر وتبعته بعد ظهر اليوم نفسه الاربعة السفن الاخيرة من الشاحنات ، وكان قد تقرر الاتي في الانتظار خشية قلب الجو . وفي نفس اليوم وصل السيد سعيد على رأس فرقاطتين تحملان ٦٠٠ جندي .

إنزال الجنود وحصار المدينة ثم الاستيلاء عليها من الوهايين ١٨٣٠ :

وبدا انزال الجنود على مسافة ميلين تقريبا جنوب المدينة ، وضرب طوق عسكري حول شبه الجزيرة . وانقضى يوم ٣ ديسمبر في هذه الاجراءات وضرب الخيام وإعداد المؤن . وقد تبين ان السور القديم الذي كان يقوم على المضيق قد انهار منذ سنة ١٨٠٩ ، وبانقاضه بنيت قلعة (١) في منتصف المضيق ، واقام بدله سور آخر أكثر قرباً من المدينة ، كما حفر العدو استحکامات وأقام متاريس لحامي البنادق في المواقع المتقدمة ، وفي يوم ٤ استطاع الجنود من الطليعة المتقدمة ورجال البوليس الحربي في الحملة أن يقيموا استحکاماً على بعد حوالي ٩٠٠ ياردة فقط عن أقرب مكان من المدينة (٢) . وتراجع العدو الى القلعة والمدينة . وفي

- (١) كانت القلعة - التي تقع على مسافة ٣٥٠ خطوة من سور المدينة الجديد بنام مربعا من الحجر الصلد ، وكانت آحصن من أية قلعة شوهبت في منطقة الخليج كلها - (تقارير الفرقة (٦٥) مشاة) .
(٢) كانت جميع الفرق الخفيفة المشتركة في القوة (وعددها ٥١) بقيادة الرئيس ياكهاوس من الفرقة (٤٧) ، وتبعهم البوليس الحربي بقيادة العقيد مولسورت من نفس الفرقة .

هذه العملية قتل العقيد مولسورت « الضابط الشجاع والكفء » من الفرقة (٤٧) برصاص واحد من رجال العدو ، وكان قد صعد على الاستحكام ليشرّف على تحصينات المدينة . وخلال الليلة التالية أقيمت بطارية من اربعة مدافع على مسافة ٣٠٠ ياردة من البرج الجنوبي لرأس الخيمة ، ووضعت بطارية من مدافع المورتار الى يمينها على مسافة ١٠٠ ياردة من حافة الميناء الداخلي . وفي يوم ٦ بدأ ضرب المدينة وقصف استحكاماتها بمدافع الاسطول والمدفعية البرية وكان رد العدو ضعيفاً نظراً لحاجته الى الذخيرة فيما يبدو ، فقد كانوا يطلقون أحياناً أحجاراً ضخمة من مدافعهم ، وكانو حين يسكت ضرب المدافع البريطانية . يبادرون الى جمع دانات المدافع التي لم تنفجر.. أو التي أخطأت مراميها . وفي ليلة ٦ ، وكانت ليلة حالكة الظلمة تسلل العرب حتى سيطروا لفترة قصيرة على بطارية مدافع المورتار البريطانية الى اليمين ، واستطاعوا أيضاً أن يسحبوا أحد مدافع الهاوتزر حوالي مائة ياردة ، لكن المدفعية البريطانية استطاعت أن تصدهم تاركين وراءهم ستة قتلى .

وخلال يوم ٧ استمر تركيز المدفعية في هذا الموقع ، وجيء بمدفعين إضافيين من السفينة « ليفربول » زنة ٢٤ رطلا ، وطوال يوم ٨ ظل العدو معرضاً لنيران المدفعية بشكل دائم . وطوال الليل ايضاً استمر قصف المدينة ، وفي الصباح الباكر من يوم ٩ بدأ ضرب القلعة مرة أخرى ، وفي الساعة الثامنة من الصباح نزل حوالي ١٠٠ جندي من فرق العاصفة . الى جانب كل الفرقة (٤٧) مشاة ، والفصائل الخفيفة من بقية الفرق الاخرى وبدأ الجميع التقدم لمهاجمة المدينة بقيادة الرائد الرنجنون من الفرقة (٤٣٧) . ولم يعترض تقدمها معترض ، وتبين ان أهل المدينة قد جلبوا عنها تحت جنح الليل فتم احتلالها بمجرد تجول القوات في طرقاتها . وجمعت القوارب كلها في منطقة ضحلة المياه ، وارسل جزء منها الى المهرة حيث استولت على برج هناك وكانت هذه العملية شاقة مجهدة لكن المقاتلين تحمّلوها بمرح وروح عالية ، وقد كان الجو خلال بعض هذا الوقت سيئاً تماماً .

النتائج العسكرية :

ومن الجانب البريطاني بلغت خسائر العمليات كلها ضابطاً و ٤ جنود من القتلى ، ٣ ضباط و ٤٩ جندياً من الجرحى ، أما خسائر العدو فقد اعترف الشيخ بنفسه بأنها تصل الى ٤٠٠ رجل بين قتل وجريح ، على حين يرفع بعض المراقبين هذا العدد الى ١٠٠٠ . ولم يكن في المدينة من الاملاك شيء سوى الماشية ، فقد أتاح طول الحصار فرصة للعدو كي يهرب الناس بما يملكون عبر الميناء الى الداخل ولكن تم الاستيلاء على ٦٠ أو ٧٠ مدفعاً معظمها من الحجم الصغير وبعضها غير صالح للاستعمال بالمرّة . كذلك أيضاً حوالي ٨٠ سفينة تراوح حمولتها بين ٤٠ و ٢٥٠ طنّاً . ولم يكن في المدينة كلها سوى عدد قليل من الرجال والنساء المسنات ، أما الرجال فكان بعضهم من أسرى القواصم .

تعاون السيد سعيد :

وقد قام بحارة سفن مسقط بتقديم عون فعال خاصة في عمليات نقل الجنود وانزالهم ونقل المدافع والامدادات ... الخ . ولم يصل جيش عمان البري الا بعد الاستيلاء على المدينة . لكن القائد العام البريطاني أصدر اوامره برجوعهم فوراً خشية أن يؤدي ظهورهم الى مشكلات جديدة لا سيما ما اتصل بنقص الامدادات من الناحية الاخرى ، وقد ظل السيد بنفسه في مكان الموقعة حتى يوم ٧ يناير حين عاد الى مسقط .

العمليات في ظايه ١٨ - ٢٢ ديسمبر :

وحين سقطت رأس الخيمة باذرت السفن « كيرلو » و « اورورا » و « نوتيلوس » بالسير لحصار الرمس ، وهي قرية ساحلية صغيرة تقع على بعد عدة أميال الى الشمال ، وكان بها عدد من سفن القراصنة التي وقفها شيخ البلدة حسين بن علي لخدمة مصالح الوهابيين . وقد سبق له هو نفسه أن كان وكيلاً للوهابيين في بلاد القواصم كلها من قبل . ووجدت السفن الرمس وقد هجرها أهلها ، وانسحبوا الى ظايه على مسافة ميلين الى الداخل

حيث كانت تقوم قلعة حصينة في قرية لحسين بن علي على هضبة مرتفعة ،
وحيث كان العرب يعتقدون باستحالة الاستيلاء على تلك القلعة بالنظر
لمناعتها فقد اتخذت الاجراءات للاستيلاء عليها لما سيحدثه ذلك من هبوط
للروح المعنوية بينهم . وفي يوم ١٨ ديسمبر تقدمت قوة مكونة من فرقة
صاحب الجلالة (٦٥) والعناصر الخفيفة من البطارية الاولى في الفرقة
الثانية للمشاة الهنود ، و ٣٠ جندياً مدفعية يعملون على مدفعين زنة ٢
رطل ، ومدفعي مورتار عيار ٨ بوصة : وأربعة مدافع ميدان نحو ظاه
بقيادة العقيد وارين من الفرقة (٦٥) . وقد سحب سير و. جرات كمر
هذه الحملة بنفسه أيضاً . وفي يوم ١٩ بدأ تراجع العدو الى الداخل وهو
يحارب في كل شبر أثناء انسحابه وسط مزارع التخييل ، وحين طلب الى
الشيخ الاستسلام راوغ في الاجابة ، فبدأ مدفعان من مدافع المورتار
قصف القلعة قصفاً متواصلاً وقد ثبت ان استحكامات ظاه ودفاعاتها
أصلب مما كان يعتقد . وفي يوم ٢٠ ازداد تقدم القوات المهاجمة بعض
الشيء ، وعززت باضافة العناصر الخفيفة من فرقة صاحب الجلالة (٤٧)
بقيادة الرئيس باكهاس ، وبالبطارية الاولى من الفرقة الثالثة للمشاة
الهنود ، وفي صباح يوم ٢١ تم حصار ظاه وتطويقها تماماً ، وقد لقي
الضابط أ. ج. ماثيسون الضابط الجريء من الفرقة (٦٥) مصرعه أثناء
هذه العملية (١) . وسحب مدفعان من عيار ٢٤ رطلا من السفينة
« ليفربول » نقلاً في مواجهة بعض الصعوبات (٢) ونصبها في مواجهة القلعة
من الناحية الشمالية - الشرقية ، كذلك وضع مدفعان عيار رطلين في
مواجهة الشيخ من الناحية الغربية . وفي يوم ٢٢ أتيحت للحامية فرصة

(١) كذلك تنطلق أيضاً ماثيسون ومايتسون .

(انظر : تقارير الفرق العسكرية) .

(٢) كان على المدافع أن تصعب لمسافة ثلاثة أميال صعوداً في خور ضيق
وهر وضحل المياه يبدأ بأرض موصلة وينتهي بصخور جديّة ،
وقد وصف عمل البحارة الذين أتموه تحت قيادة الرئيس والبول
والملازم كامبل على لسان جنرال كبير بأنه « عمل مذهش .. » .

لإرسال الاطفال والنساء الى مكان أكثر أمناً وسلاماً لكنهم لم يتنزهوا . وفي الساعة الثامنة والنصف من الصباح بدأ قصف المدافع ، وفي الثانية عشرة تماماً كان قد أحدث صدعاً في جدار القلعة وتقدم طابور من المشاة لعبوره لكنهم توقفوا لمشاهدة العلم الابيض مرفوعاً ، وتم استسلام المدافعين بشرط تأمين حياتهم ، وفي الواحدة والنصف من بعد الظهر كان العلم البريطاني مرفوعاً على القلعة وعلى بيت الشيخ . وسار الاسرى - بعد ان اسلموا أسلحتهم وأمتعتهم - الى رمس ليحملوا منها على ظهور الشاحنات .

وقد بذلت كل الجهود لراحة الاطفال والنساء الذين تجاوز عددهم الـ ٤٠٠ نسمة ، وقبل رحيل الاسطول أطلق سراح عدد كبير من الرجال الاسرى الذين شهد الملازم بروس المقيم السياحي بأنهم في الاغلب مزارعون مسلمون لا شأن لهم بشيء ، وسمح لهم بالحقاق بعائلاتهم ولجأوا معهم الى قرية شمبل المجاورة في سير . اما الاسرى الباقون ويبلغ عددهم باستثناء الشيخ ١١٧ رجلاً فكانوا بين محارب محترف او رجل ينتمي الى بلدة أخرى كانت الحملة ستجده لها . وقد نقلوا الى رأس الخيمة . كما تم الاستيلاء على ١١ مدفعاً وهدمت القلعة وبيت الشيخ تماماً ، وبلغت خسارة البريطانيين في عملية ظابا كلها ضابطاً وثلاثة جنود من القتل و ١٦ جريحاً واحداً منها مات متأثراً بجراحه ، ولم تحدث أية خسائر في الارواح بين الجنود الهنود .

عمليات أخرى يناير وفبراير ١٨٢٠ :

وأثناء عودة القوة من ظايه الى رأس الخيمة يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨١٩ وجدت أن القوات التي خلفتها وراءها لتدمير بقية استحكامات ودفاعات المدينة قد انتهت من عملها تماماً بينما كان العمل في إنشاء مركز لتعاونة بريطانية هناك يسير على قدم وساق ، وفي ١٧ يناير ١٨٢٠ تركت حامية في رأس الخيمة مكونة من ٨٠٠ جندي هندي وعدد من رجال

المدفعية ، وسارت بقية الحملة متجهة الى مواني القراصنة الاخرى على الساحل ، وقد وجدت جزيرة الحمرا مهجورة تماماً ، لكنها هلمت الاستحكامات التي وجدها في ام القيوين - التي وصلتها في ١٨ يناير - وفي عجمان وفشت والشارجة وابو حائل ودبي كما أحرقت السفن التي عثر عليها . ولا نعرف على وجه اليقين مصير سفن رأس الخيمة نفسها . فقد كان سير ج. كير يعارض تدميرها وأبقى جزءاً منها لخدمة الاسطول (١) . وحين جاء تقرير يفيد أن عشرأ من سفن القراصنة قد بلّأت الى البحرين - وتأكد أن هذا الميناء قد أصبح ملجأ لهم يتخلصون فيه مما نهبوه من عرض البحر - ارسلت قوة للاستيلاء على هذه السفن وتدميرها بمجرد الاستيلاء عليها . وفي فبراير قامت الشاحنات - التي تحمل معظم أفراد الحملة - بالعبور الى جزيرة قيس ، وهناك أعلنت نهاية عملها ، وقفلت عائلة الى بومباي .

وقد تم الاستيلاء على بعض القوارب وتدميرها في المواني الايرانية لنجة وموجو وعساله وكانجون . وقد وزعت حكومة الهند جوائز بلغت هي وارباحها ٢٦٦,٦٢٥ روية لمدة سبع سنوات ، وكانت معظم هذه الأموال هي أثمان السفن التي تم الاستيلاء عليها .



(١) يتضح لنا شك حكومة بومباي في تنفيذ التعليمات الفاضية بضرورة تدمير سفن القراصنة من الفقرة (٦) في الخطاب رقم (٣٧) بتاريخ ١٦ فبراير ١٨٢٠ . وقد جاء في تقرير الفرقة (٦٥) مشاة ما يفيد ان الحملة قد استولت على ٢١٨ سفينة .

معاهدة السلم الشاملة ١٨٢٠

المفاوضات مع القواسم :

بعد أن تبعنا الاحداث العسكرية للحملة الى هذا الحد ، نستطيع الآن الانتقال الى المفاوضات السياسية التي بدأت بعد سقوط رأس الخيمة . لقد عرض أثناء الحصار على الحامية أن تستسلم غير مرة واحدة لكنها لم تنتهز أية فرصة من هذا النوع ، وحين أصبحت رأس الخيمة في أيدي القوات البريطانية جاء الشيخ قاضب بن أحمد شيخ جزيرة الحمرا بضمان الامان .. وسمح له بالبقاء فيها . وتشجع حسان بن رحمة بهذا المثل فسلم نفسه أيضاً بوعد « الأمان » ، وكان هذا الأمان يعني حرته الشخصية . ولكن حين تبين أن احتجازه سيؤدي الى شيء من الهياج أطلق سراحه ، وعادت الثقة من جديد . وجاء الى المدينة أعراب كثيرون يطلبون شراء الثمر والارز منها ، وبعدها بقليل ظهر سلطان بن صقر شيخ الشارقة ليعلن استسلامه الكامل ، ثم تبعه محمد بن هزاع شيخ دبي الذي لم يكن يتجاوز التاسعة من عمره . وقد أرسلته ارملة أبيه التي كانت تحكم المشيخة ، وفي ١٥ يناير ١٨٢٠ أطلق سراح حسين بن علي شيخ الرمس وانصاره لتسهيل مهمة المفاوضات من ناحية ، ثم بسبب تفشي المرض فيهم والتحسب من موت عدد منهم في الاسر .

اتفاقية مهدئية :

وكخطوة اولى نحو عقد تسوية عامة . طلب الى كل شيخ من شيوخ ساحل القراصنة الكبار التوقيع على اتفاقية اولية كشرط مسبق لتوлиته مسئولياته .. وهكذا أصبح كل منهم موقفاً على معاهدة السلم الشاملة التي تعتبر النتيجة النهائية لهذه الحملة .

وكانت الاهداف الرئيسية للاتفاقية بشكل عام هي تسلم السفن .
والابراج والمدافع في مواني القرصية ، على أساس وعد باستمرار عمليات
الغوص وراء اللؤلؤ وصيد الاسماك ، وإطلاق سراح الاسرى المنود .
ولكن لم يكن بين هذه الاتفاقيات أية اثنتين ذواتي نص واحد متماثل .. فهذه
التي وقعت في مرحلة متأخرة من الاجراءات المذكورة عن طريق مبعوث
لشيخ البحرين تتعلق بشكل أسامي بالتعامل التجاري مستقبلا بين رعايا
البحرين وساحل القراصنة . وقد وافق جيلاني بن رحمه . الذي اعترف
به شيخاً للخط والفلاحة فقط . على أن تبقى رأس الخيمة والمهرة على
الجانب الأقصى من الميناء تحت سيطرة الحكومة البريطانية . وبالنسبة
لشيخ الشارقة - الذي كان يتلطف لإعلان خضوعه الكامل - وشيخ دبي
الذي لم يكن يستحق الا القليل من الملامه ، والذي توسط له ايضا سلطان
عمان ، فقد تعهدت لهما القوات البريطانية ألا تتدخل في أقاليمها او تحتل
مدنها . كما اشترك شيخا عجمان وام القيوين أيضاً في توقيع اتفاقية
مشابهة للاتفاقية التي وقعها سلطان بن صقر . وتدل تواريخ توقيع هذه
الاتفاقيات عموماً الى التقدم في المفاوضات ، وهي على التوالي : شيخ
الشارقة في ٦ يناير ١٨٢٠ . شيخ خط وفلاحة (حسان بن رحمه)
في ٨ يناير ، وشيخ دبي في ٩ يناير ، وشيخ ابو ظبي في ١١ يناير وشيوخ
البحرين (عن طريق مبعوث لهم) في ٥ فبراير .

وقد تم توقيع اتفاقية السلم الشاملة بعد ان التزم الشيوخ المذكورون
غيرهم أيضاً بالشروط التي جاءت في الاتفاقية الاولى . على النحو التالي:
حسان بر رحمة شيخ خط والفلاحة « شيخ رأس الخيمة سابقاً » وقضيب
ابن شيخ جزيرة الحمرا . وذلك برأس الخيمة في ٨ يناير ١٨٢٠ ،
والشيخ شخبوط شيخ ابو ظبي في رأس الخيمة ايضاً بتاريخ ١١ يناير .
وحسين بن علي شيخ شايه برأس الخيمة في ١٥ يناير . يوم اطلاق
سراحه ، وزايد بن سيف - باسم ابن اخيه شيخ دبي - في الشارقة بتاريخ

٢٨ يناير ، وسلطان بن صقر شيخ الشارقة في نفس المكان بتاريخ ٤ فبراير ، والسيد عبد الجليل -مبعوث عن شيوخ البحرين - في الشارقة بتاريخ ٥ فبراير ، ووقعها شيخا البحرين سليمان بن أحمد وعبدالله بن أحمد في البحرين بتاريخ ٢٣ فبراير ، وأخيراً وقعها رشيد بن حميد شيخ عجمان وعبدالله بن رشيد شيخ ام القيوين في فلاحه بتاريخ ١٥ مارس . ويبدو من توقيع كل منهما على الاتفاقية بمفرده ان عجمان وام القيوين قد اعتبرتا مشيختين مستقلتين ، وهي حالة قد ضمنتها الاتفاقية المبدئية التي سبق أن أشرنا إليها . وقد ظل هذا الوضع مستمراً الى اليوم ، لكننا نلاحظ في نفس المناسبة ان شيخ ظاهي (او الرمس) وجزيرة الحمرا لم يكن بينهما مثل هذا الفصل في البداية .. ووقعا الآن مستقلين تماماً كبقية الموقعين على اتفاقية ١٨٢٠ .

وفي المادّة الاولى من الاتفاقية الشاملة تعهد الموقعون بأن يمتنعوا امتناعاً تاماً ونهائياً عن ممارسة أعمال النهب والقرصنة في البر والبحر ، اما المادة الثانية فهي تفرق بين النهب والقرصنة وبين الحرب المشروعة . وتنص على اعدام المتعاملين بالقرصنة ، ومصادرة ملكياتهم واموالهم مهما كانت الدولة التي يقع عليها اعتداؤهم . أما المادة الثالثة فتحدد علماً يستخدمه كل العرب الموقعين على الاتفاقية .. وهو العلم الذي نجد وصفه في البحرين البريطانية على أنه « ابيض يخترقه لون أحمر » . وكان مفهوماً أن اللون الاحمر في الوسط استمرار للعلم الاحمر الذي كان يرفعه القواسم والذي بقيت معظم القبائل العربية المشتغلة بالبحر ترفعه على سفنها أما اللون الابيض فكان رمز السلام . أما المادة الرابعة فهي تشير صراحة الى ان الحكومة البريطانية ليست صاحبة أي مطامح سياسية أو إقليمية في منطقة الخليج ، وانها لا تتدخل في النزاعات والخلافات المحلية المتعقدة . اما المادة الخامسة -وقد وجد سيرج. كير صعوبة في النص عليها- فقد كانت تحدد نوعين من الاوراق : الاول « سجل » لكل سفينة تحدد

مقاساتها وحمولتها .. الخ ويوقع عليه الشيخ . والثاني « تسجيل » دقيق للرحلة التي خرجت السفينة للقيام بها ، وعلى أصحاب السفن تقديم هذه الاوراق لدى طلبها من جانب السفن البريطانية « او غيرها » . وكان الهدف من هذه الاجراءات هو نشر النظام والسلم في مياه البحار ، وتسهيلا لذلك نصت السادسة على ان يقيم وكيل عن العرب « المتصالحين » في المقيمة البريطانية بالخليج ، وان يقيم مبعوث من الحكومة البريطانية بينهم على ان يدفع راتب هذين الممثلين أصحاب المصالح التي يخدمونها . أما المادة السابعة فجعلت لتوضيح ان عدم التزام شيخ أو أكثر من الشيوخ الموقعين على الاتفاقية بها لا يعفي بقية الشيوخ من مثل ذلك الالتزام ، وعلى الشيوخ الموقعين ضرورة التعاون مع الحكومة البريطانية لمعالجة مرتكبي النهب والقرصنة . ونصت المادة الثامنة على تحريم الطريقة التي كان يتبعها القواسم في إعدام أسراهم ، كما تدعو لمحاربة كل من يلجأ لاعداد الاسرى . وكانت المادة التاسعة التي أدخلت على الاتفاقية تطلب كابتن تومسون وقد أصبح فيما بعد داعية شهيداً من دعاة منع الرق تنص على منع تجارة الرقيق بين العرب المتصالحين منعاً باتاً . والشيء المدهش هو أن هذه المادة قد قبلت دون تنمر من الشيوخ . واعتبرت نصراً سياسياً أيضاً لأن العبيد هم الذين كانوا يقاومون النفوذ البريطاني أكثر من غيرهم . ونصت المادة العاشرة على حرية الشيوخ المتصالحين في زيارة الموانئ الأوروبية كما ضمنت لهم الحماية من أي عدوان في تعبيرات غامضة غير محددة ونصت المادة الحادية عشرة على ضرورة إعادة توقيع الشيوخ على هذه الاتفاقية من حين لآخر .

عدم رضا حكومة بومباي عن الاتفاقية التي وقعت :

لكن حكومة بومباي التي اشادت بقيادة سير جرانث كبير العمليات العسكرية مقبولة الدوافع الانسانية لسياسته لم تكن راضية عن افراطه في التساهل ، وطلبت ضرورة النص على شروط أخرى أكثر قوة وتشدداً .

قبل فوات الوقت على ذلك ، ولقد كانت ترى ان الشيوخ الذين اسهموا في هذا الجرم أكثر من غيرهم يجب عزلهم عن إماراتهم ، ووضع شيوخ محليين بدلهم ، أو تحويل إماراتهم لحكم سلطان مسقط ، كما يجب سجن من وقع منهم في أيدي قوات الحملة ، وأسفت الحملة بشكل خاص لاطلاق سراح حسين بن علي ، وكانت ترى أيضاً ضرورة إحكام الرقابة على السفن في مواني القرصنة ، وتحديد أحجام السفن المشتغلة بالتجارة ، ومنح السلطات البريطانية حقوق الاستيلاء والمصادرة لتسهيل تنفيذ تلك التعليمات ، وتقيد تصدير أخشاب السفن من الهند ، ومنع اقامة الاستحكامات والتحصينات في ظروف معينة ، ومنح الحكومة البريطانية حق اللجوء الى مثل تلك الاستحكامات وتدمير ما يقام منها خلافاً للاوامر . ولم تكن الاتفاقية من وجهة نظر حكومة بومباي تقدم أي ضمان لعدم تجدد أعمال القرصنة سوى ضمان وهمي قائم على الأواق التي خصصت للسفن ، وكذلك رأت ان قيام أي من اولئك الناس بارتكاب عمل من أعمال القرصنة لن يعرضه لعقاب مختلف عما كان يتعرض له حيث لم تكن هناك اتفاقيات موقعة .

ورد سير و. جرانت كبير على هذه الاعتراضات رداً رزيناً وهادئاً . فقال انه لوصح له أن يفرض على هؤلاء الشيوخ اجراءات قاسية متشددة فقد كان عليه أن يقوم بمزيد من العمليات ويطاردهم الى الداخل . وهذا يناقض التعليمات الصادرة اله ، فضلاً عن أن عملية إبدال المشايخ بأخرين تساندهم الحكومة البريطانية باعتبارهم صنائع لها يثبت عليها تدخلها في الامور المحلية . ومع ذلك فان الاجراءات التي تود حكومة بومباي اتفادها يمكن فرضها في أي وقت إذا دعت الضرورة لانها تتسق مع الروح العامة للاتفاقية وأهدافها وهذا ما يفهمه الشيوخ العرب المعنون حق الفهم . وكان من رأيه أن أي شرط يفرض على القوارب في مواني معينة أن تخرج الى البحر دون تسليح انما يعني - في نفس الوقت - فرض

مزيد من الاعباء على الحكومة البريطانية بالحماية التي يصبح من واجبه
توفيرها لما لمنع الاعتداء عليها ، أما مسألة حظر تصدير أخشاب السفن من
المند فهمي في رأيه مسألة تتعلق بالتنظيمات الداخلية في تلك البلاد ، ولا
حاجة للإشارة اليها في اتفاقية معقودة مع القواسم . على أن القضية
الاساسية عند سير هـ. جرانث كير كانت أنه « رغم الدخول في أية
اتفاقيات مع القواسم بهدف إعادة الثقة المفقودة .. فلا بد من وضع
القوة دائماً في الاعتبار ، فما يلزم القواسم ليس هو الاتفاقية في ذاتها بقدر
ما هي الآثار المعنوية التي ترتبت على ضرب هذه القبيلة وهزيمتها ، الى
جانب العمل السريع والفعال من جانب القوات البحرية والعسكرية التي
تعتمد الشركة الموقرة لإبقاءها على أهبة الاستعداد في منطقة الخليج » . وقد
حددت الاتفاقية عقوبة الموت ومصادرة الاملاك لكل من يرتكب أعمال
القرصنة . وعلى هذا النحو لا يمكننا القول بأن الاتفاقية قد فشلت في
تحديد العقوبات التي توقع على من لا يلتزم بها .

وفي النهاية — ورغم أن كثيراً من وجهات نظر حكومة بومباي
ظلت كما هي دون تعديل — سمحت الحكومة باقرار هذه الاتفاقية
وأثبتت الاحداث التالية أن سياسة سير و. جرانث كير حازمة كانت
بقدر ما كانت متحررة .



الفترة من معاهدة السلم الشاملة حتى الهدنة
البحرية الاولى ١٨٢٠ - ١٨٢٥

الاجراءات المتخذة لقمع القرصنة بعد الحملة
١٨٢٠ - ١٨٢٣

وجهة نظر حكومة بومباي :

لم ينب عن حكومة بومباي - وهي تعد العدة لارسال حملتها على رأس الخيصة - أنه مهما يكن شأن النجاح الذي تحققه الحملة ، فلا شك في ضرورة قيام إجراءات أخرى أكثر ثباتاً واستمراراً للمحافظة على النتائج المتحققة عن الحملة . وكان مشروعها يهدف الى إقامة قاعدة بريطانية بحرية وعسكرية في مكان يتوسط الخليج تمكنها من ممارسة نفوذ قيادي ومباشر على مياهه أكثر مما يتبجعه وجود قاعدة في بوشهر أو في البصرة . وكانت تعتقد ان جزيرة قشم التي كان يعتقد بأنها هي وهانجام تابعتان لحاكم مسقط تتوفر لها كل الصفات اللازمة لإنجاح ذلك المخطط ، وأن ميناء يقام بها يمكن أن يتحقق له ولو قدر من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي بواسطة الرسوم والعوائد وحتى لو أدى ذلك الى تعطيل مزايا مقيمة بوشهر ذات الوكالة التجارية . اذ يمكن تحويل مسئولياتها في الاشراف على شئون الخليج الى القاعدة الجديدة المقترحة . وعرض المشروع على السير و. جرانث كبير لإبداء الرأي ، وفي نفس الوقت بذلت الجهود عن طريق سفير بريطانيا في طهران للحصول على موافقة الحكومة الايرانية التي اعتبرت ضرورية في هذا الصدد . وكانت الحكومة تنوي أن تجعل في هذه القاعدة بطارية من المشاة الهنود بشكل دائم ، لكنها كانت على استعداد لزيادة هذا العدد لو دعت الضرورة .. بل واقترح جعل فرقة كاملة أو أكثر من الجنود البريطانيين فيها . وكان مما يعزز ذلك الرأي أن القاعدة المقامة على جزيرة يجعل الهجوم عليها صعباً كما يقلل في نفس الوقت من عدد الجنود المخصصين للدفاع عنها .

توصيات سير و. جرانت كير :

وقد أدلى سير جرانت بآرائه في الموضوع في بداية ابريل سنة ١٨٢٠ وبعد ان قام بزيارة شخصية لجزيرة قشم فاستنكر نقل مقيمة بوشهر مباشرة لأن هذا العمل يعني الدمار الاقتصادي للمكان . واقترح إتاحة بعض الوقت بعد إقامة القاعدة الجديدة لتتخذ التجارة طرقها المألوفة قبل إحداث أي تغيير في التنظيم السياسي القائم . وكان سير جرانت كير يرى أن وضع الحماية الموجودة في رأس الخيمة آمن تماماً ، الا ان الصعوبة تتعلق بامدادات الماء النقي ، وبالحصى المستوطنة ، لذا اقترح نقل القاعدة الى قشم متفقاً مع حكومة بومباي في اعتبار هذه الجزيرة أنسب الأماكن لإقامة قاعدة في الخليج .

الخلاء عن رأس الخيمة ١٨ مايو ١٨٢٠ :

ولما ان قبلت حكومة الهند توصيات كير صدرت اوامرها بتعيين الكابتن تومسون الذي كان قد أعد نفسه بنجاح لاكتساب « ثقة الاهالي » مسئولاً سياسياً وعسكرية عن رأس الخيمة ، على رأس البطارية الأولى من الفرقة الثانية للمشاة الهنود بالإضافة الى عشرين مدفعية . وصدرت اليه التعليمات بنقل قواته الى جزيرة قشم بعد استئذان سيد مسقط وبالخلاء عن رأس الخيمة بشرط أن يدمر كل دفاعاتها واستحكاماتها سلفاً ثم يسلم المدينة بعد رحيله الى الشيخ سلطان بن صقر أو غيره من الشيوخ المحليين المناسبين . وقد قدم السيد سعيد موافقته خطياً على السماح باحتلال جزيرة قشم ، وبدأ كابتن تومسون المفاوضات مع سلطان بن صقر فوعده بحماية رأس الخيمة بشرط ان يوافق على التعديلات التي اقترحتها حكومة بومباي على الاتفاقية ، لكن الشيخ لم يوافق على هذا الشرط ، كما أصر أيضاً على ضرورة عدم تحطيم استحكامات رأس الخيمة قبل الخلاء عنها . ولما ظل الشيخ على عناده .. ولم تكن لدى كابتن تومسون تعليمات

جديدة .. فقد قام بتدمير كل المباني القائمة في رأس الخيمة معتبراً إياها جميعاً بشكل أو آخر تحصينات واجبة التدمير ثم جلا بقواته عنها يوم ١٨ يوليو . وبعدها بيومين نزلت القوات في مدينة قشم .

الخلاء الموقت عن قشم ، ثم مشروع السيطرة البحرية :

لقد أدى احتلال قشم الى اثاره المتاعب مع الحكومة الايرانية ، وثبت أن متاخ الجزيرة غير صحي الى اقصى الحدود . وقد وافقت حكومة بومباي على مشروع للسيطرة البحرية حوالي نهاية سنة ١٨٢١ مقدم من مسير ماريتون مساعد قائد البحرية . وقد كان من شأنه ان يجعل وجود قوة دائمة في الخليج أمراً لا ضرورة له فقد كان يقضي بتخصيص ست سفن مسلحة تتخذ ثلاث منها قاعدة لها في جزيرة قيس ، وتطوف منها الموالي العربية من الرمس الى دبي بشكل دائم ، على أن يقام على جزيرة قيس التي تم اختيارها نظراً للرياح المناسبة حولها ولقربها من ساحل القراصنة مخزن صغير للامدادات ومرسى للقوارب المسلحة بحراسة حامية صغيرة من الجنود الهنود . أما السفن الثلاث الباقية فتستخدم اثنتان منها لنقل الرسائل والمبعوثين وغير ذلك من المهام بين مسقط والبصرة ، وتخصص الثالثة والاخيرة للمواصلات مع بومباي . وبعدها بسنة ، وعقب تنفيذ الخلاء عن قشم ، أدخلت تعديلات طفيفة على هذا المخطط ، فخصصت أربع سفن بدلاً من ثلاث للطواف بالموالي ، وبقيت واحدة فقط للعمل بين مسقط والبصرة . وقد جعلت مسقط في نهاية سنة ١٨٢٢ نقطة تجمع لسفن الشركة في هذه البحار ، لكنها أبدلت . في سنة ١٨٢٣ ، ببناء موجود على الساحل الايراني . واتخذت الاجراءات لإقامة مخزن في الميناء الأخير ، ولتعيين وكيل أهلي دائم للمقيم البريطاني في الخليج . واختبراً ، في سبتمبر ١٨٢٣ صدرت التعليمات للمقيم بأن يتخذ الاجراءات الضرورية لنقل القاعدة الى ياسينو بدل موجود .

★ ★ ★

علاقات الحكومة البريطانية بساحل القراصنة

١٨٢٠ - ١٨٣٥

تعليمات للمقيم ، نوفمبر ١٨٢٢ :

انتقل الاشراف على ساحل القراصنة عقب انسحاب حامية قشم الى
مقيمة بوشهر . وكان الملازم ج. ماكلويد وهو ضابط قدير وكفاء قد
عين نائباً للكابتن بروس بعد نقله وقد صدرت له التعليمات بزيارة
الشيوخ الموقعين على اتفاقية السلم الشاملة بهدف التفاهم معهم . وتسوية
الخلاقات بينهم . وتدعيم التزامهم بالاتفاقية . وكان عليه أيضاً أن يتتبع
الفرصة لشرح لهم أن الجلاء عن قاعدة قشم لا يعني أي تغيير في سياسة
الحكومة البريطانية . وأن قوات بحرية ستظل موجودة في الخليج ،
وستزور مواني ساحل القراصنة بشكل مستمر . كما كان عليه أيضاً أن
يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ نظام « أوراق السفن » واستخدام العلم
الذي نص عليه الاتفاق . وكان هذان النصان في الاتفاقية قد أهمل
تنفيذهما . وقد فوض في حالة تجديد أعمال القرصنة بالأمر بتدمير السفن
دون ان يسمح له بالقيام بعمليات عسكرية برية . وعمل الساحل الإيراني .
كان علي المقيم ان يراقب مواني القراصنة مراقبة دقيقة . وفي حالة
الضرورة لاتخاذ عمل ما كان عليه أن يلجأ للحكومة الإيرانية ، فهي
قد تعهدت الآن بمسئولية السيطرة على مواني ساحلها سيطرة كاملة .
وكان على الملازم ماكلويد . بالإضافة إلى إعداد نظام لجمع الأخبار
وإيرادها في تقارير دورية أولاً بأول ، أن يدرس بالتفصيل النظام
السياسي في منطقة الخليج كلها . ويمكن القول دون مبالغة إن الفهم
الحقيقي للمشكلات المحلية على الجانب العربي من الخليج قد بدأ ببداية
تنفيذ هذه التعليمات .

جولة الملازم ماكلويد على ساحل القراصنة ١٨٢٣ :

وفي يناير ١٨٢٣ ارتحل المقيم على السفينة « ترينت » ومعها السفينتان « اورورا » و « أنيلوب » وجميعها بقيادة الكابتن فيثفل فطاف بكل ساحل القراصنة كما زار قطر والبحرين . وإلى جانب مقابله لكل الشيوخ ذوي الأهمية والنفوذ في المنطقة وتنفيذ التعليمات التي تلقاها من حكومته خاصة ما تعلق منها بأوراق السفن ، فقد ناقش المقيم مع الشيوخ عدداً من النقاط التي أثرت نتيجة التفسيرات المختلفة لاتفاقية السلم الشاملة التي يبدو أنه حتى خطوطها العامة لم تكن مفهومة على نحوها الصحيح . وقد أدى هذا التفاهم الحر والودي إلى بداية حقبة جديدة تماماً في علاقات بريطانيا بساحل القراصنة .

كذلك بذل الملازم ماكلويد جهوداً كبيرة للحيلولة دون وقوع الحرب بين الشيخ سلطان بن صقر شيخ الشارقة وبين حاكم مسقط . وكان الأول أكثر قوة والثاني أكثر مالا ذلك بأن الحرب بين هذين الشيخين كان من شأنها أن تهدد مياه المنطقة كلها بالفوضى والاضطرابات كما أقنع ماكلويد شيخ ابو ظبي بأن يبذل جهوده لإرغام سويدان بن زعل القرصان البحري الخطير ذي الانتصار الكثيرين على انتهاء مملك آخر لحياته . ولما كانت عملية المسح البحري لهذا الجزء من الخليج قائمة على قدم وساق تنفيذاً لتوصية باتمامها من سبر جرائت كبر ، فإن المقيم قد انتهنز فرصة طوافه فزار مواقع المساحين ومر بالاسطول بين الشارقة والواحة ، وهي المنطقة التي لم تكن قد مسحت بعد .

وكان من بين ما أوصى به المقيم إنشاء وكالة وطنية في الشارقة ، حتى لو كان ضرورياً نقل الوكيل الوطني الذي كان موجوداً بالقطيف ، ويبدو أن هذا الاقتراح تم تنفيذه مباشرة فيما بعد .

مسائل متعلقة بتفسير الاتفاقية ١٨٢٣ :

وفيما يتعلق بالاتفاقية الشاملة ، كانت الشكوك تحوم حول نقاط فيها

أثار معظمها مسلك الشيخ سلطان بن صقر . وقد بادر المقيم برفعها الى حكومته طالباً تعليمات صريحة . وقبل فقل القوات من جزيرة قشم حيث كان الرائد كينيت هو المسئول السياسي هناك ، أثبتت مشكلتان هما : هل للسلطات البريطانية حق التفتيش على السفن التي ما تزال في مرحلة التصميم على شاطئ القراصنة وتدميرها اذا لم تكن حسب المواصفات المطلوبة ؟ . ثم .. هل من حقها أن تحتجز أية سفينة ما دامت لا تحمل هذه الاوراق المطلوبة أو لا ترفع العلم الذي اتفق عليه ؟ .. ويبدو ان القرار كان في الحالتين بالنفي . وكانت هذه النقاط التي نتعرض لها الآن بالمناقشة هي حق السلطات البريطانية في منع بناء او إعادة بناء التحصينات والاستحكامات . كذلك جرت تساؤلات بشأن تحديد دقيق للمادة التاسعة الخاصة بالاتجار في الرقيق وحول حدود المادة العاشرة التي تعهدت فيها الحكومة البريطانية بتوفير الحماية لسفن العرب المتصلحين ضد أي اعتداء يقع من جانب دولة غير موقعة على الاتفاقية . وجاءت الردود على هذه الاسئلة في مارس سنة ١٨٢٣ حيث أفادت حكومة الهند بأن نصوص الاتفاقية لا تسمح ببناء أية تحصينات أو قلاع . أما بالنسبة لتجارة الرقيق فان المقصود ليس هو بيع او شراء الارقاء القدامى إنما المحظور هو الإغارة على الساحل الافريقي بهدف جلب العبيد » وهذا ما يمكن أن تسري عليه صفة أعمال السلب والقرصنة » . أما وعد الحماية من غير الموقعين على الاتفاقية فهو ينحصر في موالي الهند فقط دون سواها .

تدمير برج في الشارقة :

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سلطان بن صقر الذي كان حصل على إذن من الملازم جنرال سميث في وقت مبكر قد يرجع إلى سنة ١٨٢١ . بدأ بإقامة برج يرتفع ثلاثين قدماً عن سطح البحر في رأس الخيمة . وحيث ظن كابتن فيشول أن هذا العمل خرق للاتفاقية فقد داهم الموقع على رأس خمس سفن ودمره تدميراً تاماً . ويمكننا أن نحكم على ما عمله

كابتن فيثقول بالتسرع لأنه لم يتصل بالمقيم العام الذي يحتمل أن يكون على وعي بتعليمات الحكومة الجديدة بشأن التحصينات . وعلى أية حال فان استشارة المقيم بصدد منع أعمال القرصنة إلا بالنسبة للحالات الضرورة الملحة .. كانت أمراً واجباً . ولم تكن الحالة التي ذكرناها هنا من ضمن تلك الحالات المقصودة في الاتفاقيات .

ولا شك أن استتباب الأمن في مياه البحار هو بطبيعة الحال انجاز يتم بالتدرج ، أما القرصنة فلم تعد مهنة أحد . ولم تتأثر السفن الاجنبية بالحوادث التي وقعت فعلا والتي لم تتضح أسبابها فيما بين الشيوخ العرب ورعاياهم .

: ١٨٢٣

ففي نهاية سنة ١٨٢٣ تردد أن رجلا من الشارقة يدعى حسون قد أعد قارباً لاستخدامه في القرصنة ، وخرج به يتجول على الساحل بالقرب من جاشك ، لكنه لم يرتكب عملاً محدداً ، وحين عاد إلى الميناء أجرى تحقيق معه بهذا الصدد ، ولكن تبين أنه لم يرتكب جرمًا يمكن اثباته .

: ١٨٢٤

وفي بداية سنة ١٨٢٤ خرج قاربان آخران من الشارقة إلى البحر لارتكاب أعمال عدوانية على نحو ما شهد به شيخ الشارقة للضباط البحري الأول عقب ارتحال القارين ، وبعدها جاء أنهما قد استوليا على سفينة تابعة للمهرة بالقرب من سوقطره ، وقام من فيهما باعدام كل من كان على سفينة المهرة وواصل السير بعدها الى زنجبار . على أن الشكوك تحوم حول موقف الحكومة البريطانية من هذه الحادثة . فقد اكتفت بعد رجوع القارين الى المياه المحلية بتلميز واحد منهما وجد مهجوراً بالقرب من جارك بينما تركت الثاني سليماً بعد العثور عليه في مطرح ..

: ١٨٢٥

وفي ١٨٢٥ حدثت حادثة خطيرة بعض الشيء خلال هجوم غير مصرح به ارتكبته عدة سفن للشارقة على قارب بحريني بالقرب من جزيرة هانجام . وفي هذه الحادثة لقي ثلاثة او اربعة رجال من البحرين مصرعهم ونهبت أمتعة كثيرة . وفي أغسطس من نفس السنة صلحت الأوامر للضباط البحري الأول بالسير الى الشارقة على رأس أسطول لطلب تعويض كامل عن ذلك الجرم ، فاذا رفض المطلب فعلى الضباط بعد نقل المقيمة الوطنية من الشارقة أن يدمر كل السفن والقوارب الموجودة في الميناء . ونتيجة لذلك بادر أهل الشارقة الى دفع التعويض المطلوب فوراً ، وأعلن شيخ البحرين أنه راض بذلك . وساد الشعور بأن أهل منطقة الخليج كلها قد تفهموا اتفاقية سنة ١٨٢٠ تفهماً كاملاً .

: ١٨٢٦ - ١٨٢٧

وفي سنة ١٨٢٦ ارتكبت سلسلة من أعمال القرصنة على أيدي عبيد بن سعلون وسيف بن ذكيان وهما من أنصار القرصان المعروف سويدان بن زعل الذي كان قد هرب من أبو ظبي واستقر في الدوحة بقطر . وكان مسرح الاعتداءات منطقة سيادة شيخ البحرين . وشملت الجرائم المذكورة الاستيلاء على سفينة تابعة لأبو ظبي قتل عدة رجال عليها وجرح آخرون ، والاستيلاء على قارب تابع لام القيوين وقتل رجل كان فيه وجرح آخر . كذلك نهب سفينة كبيرة تابعة للبحرين . وحيث كانت قاعدة هذه العمليات هي الدوحة التابعة لحكم شيخ البحرين ، وكان بعض ضحاياها من أم القيوين التابعة للشارقة فقد حاول سلطان بن صقر التهرب من دفع التعويض الذي حدد عن حادثة هانجام في سنة ١٨٢٥ ، لكن السلطات البريطانية رفضت ذلك التعلل من جانبه . ويدو أن القيم العام لم يتخذ من ناحيته أي عمل بالنسبة لهذه الحادثة رغم ان شيخ

أبو ظبي تقدم الى السلطات البريطانية طالباً معونتها ، وكاد ان يعلن الحرب على شيخ البحرين . وفي سنة ١٨٢٧ تم إقناع شيخ الشارقة بأن يسجن رجلا يدعى علوى كان قد ارتكب بعض أعمال القرصنة على قوارب تابعة للبحر .

: ١٨٢٨

وفي سنة ١٨٢٨ استولى بعض القراصنة من بني يامس في شهر يوليو على سفينتين صغيرتين تابعتين للبحرين ، وأخرى تابعة للكويت في مكان لا يبعد كثيراً عن اللوحة ، ثم نجحوا في الهرب الى الداخل ، لكن مكان القوارب اكتشف وأعيدت لأصحابها . وفي سبتمبر ١٨٢٨ خرجت سفينة عليها بعض رعابا ابو ظبي في جولة طويلة على الساحل الايراني ، ثم قفلت عائدة ، وفي طريق عودتها نهب أربع سفن صغيرة تابعة لعسالمو التقت بها الى جوار جزيرة ياس ، لكن شيخ ابو ظبي — حين ظهر كلا طرفي الحادثة بين يديه — أمر بدفع التعويض كاملا لاصحاب السفن .

حادثة خطيرة على قارب لصحار ١٨٢٨ :

وفي سنة ١٨٢٨ عادت الى الاذهان الأعمال الوحشية التي كانت تحدث من قبل حين هاجمت سفينة يقودها مسلم بن رشيد من رأس الخيمة قارباً من صحار ، وتم نهب حمولة السفينة كلها ، وقتل بحارتها جميعاً بأن اوثقت أيديهم ثم القوا في عرض البحر ، أما السفينة نفسها فقد دمرت وأغرقت تماماً .

وحين أحس الشيخ سلطان بن صقر بأن السلطات البريطانية جادة في تحري هذه الحادثة انتابه الفزع فبادر بإرسال سفينة من سفنه لمطاردة سفينة القراصنة التي ارغمت أخيراً على الرسو على شاطئ لنجة . وألقي القبض على معظم المجرمين ونقلوا الى رأس الخيمة حيث سجنوا عدة شهور وسلمت المسروقات كما سلم القارب الذي امكن العثور عليه إلى

سلطان عمان . ويبدو ان مسلم بن رشيد قد أعلم بأمر من سلطان بن صقر لانه ثبت كما تروي الشائعات أنه كان المحرض الفعلي على ارتكاب الجريمة .

وفي سنة ١٨٢٩ تعرضت السفينة التجارية البريطانية « صنبري » لمعاملة سيئة في ميناء الشارقة بسبب الشك في وجود شحنات عليها خاصة بميناء أبو ظبي المعادي للشارقة ، وقد تم بيع الشحنة التابعة لأبو ظبي بواسطة وكيل صاحبها الى شيخ الشارقة دون معرفة قائد السفينة . وبعدها صعدت عليها حمولة عدة قوارب من الرجال بشكل غير لائق لتسلم الحمولة . وقد حاولوا إنزال العلم البريطاني المرفوع عليها ، وحين حاول أحد الرجال مقاومتهم اعتدى عليه عربي بالضرب ضرباً مبرحاً . وانتهت المسألة بوصول السفينة الحربية « امهرست » . وحين رفع ما حدث الى الشيخ سلطان أنكر في بداية الأمر معرفته به . ثم أمر بعد ذلك بأن يحرق أول قارب نزل رجاله الى ظهر السفينة « صنبري » . أما الرجل المذنب في مسألة العلم البريطاني فقد جلد علناً بأمر الشيخ سلطان .

أعمال قرصنة أخرى صغيرة ١٨٣١ - ١٨٣٤ :

وفي سنة ١٨٣١ هجر بعض سكان الساحل الايراني بلادهم هرباً من الطاعون الذي استشرى آنذاك . وانتهم بعض القواسم هذه القرصة أثناء عودتهم من البصرة فنهبوا مينائي ديلم وريق كما استولوا على قارب كان في طريقه عائداً من كانجئون الى بوشهر .

: ١٨٣٢

ولم تلق هذه الحوادث الصغيرة غير التجاهل ، ولكن في سنة ١٨٣١ كان شيخ عجمان في حرب رسمية ضد صحار متحالفاً ضدهم مع السيد سعيد وراح بالتالي يعتبر أن سفن صحار لم تعد تابعة لسلطنة عمان . فامتدت اليها غاراته .. وقد استدعى الشيخ لمنعه من ذلك ، ولكن

استدعاه لم يتم الا بعد استيلائه بالفعل على أكثر من ١٢ سفينة لصيغار مع حمولاتها ، وأنكر الشيخ سلطان بن صقر أن تكون له أية سيطرة على شيخ عجمان أو شيخ أم القيوين ، فقامت سفيتان حريتان بتوجيه الانذار للشيخ رشيد في عجمان ، ورفضتا منحه مهلة أكثر من ٢٤ ساعة فقط ، وحين ردت اليه سفينة لعجمان كان قد استولى عليها المساقطة انتقاماً ، بادر هو أيضاً برد القوارب والامتعة والمجوهرات المسروقة وحدث هذا سنة ١٨٣٢ .

١٨٣٢ - ١٨٣٣ :

وفي مايو ١٨٣٢ استولى القراصنة على سفينة لرجل بريطاني خارج الساحل الايراني . وبعدها هرب ثلاثة من المشتركين في هذا العمل - وهم من قرية خان في إمارة الشارقة - ولجأوا إلى شيخ أبو ظبي . وقد ارجيء تسوية هذه الحادثة قليلا بالنظر الى مهام أخرى أكثر إلحاحاً كانت تنتظر الطرادات البريطانية في الخليج ، ولكن في سنة ١٨٣٣ حين تقدمت هذه السلطات بطلبها الى شيخ أبو ظبي بادر بدفع غرامة قدرها ١٥٠٠ جنيه انجليزي بدلا من تسليم المجرمين الثلاثة ، أما الشيخ سلطان فقد راوغ في دفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مطلوبة منه ، لكن عدة طلقات قليلة أطلقت على سفينة من سفن الشارقة سارعت برده الى صوابه .

١٨٣٣ :

وفي سنة ١٨٣٣ استولى بحارة قارب من القواسم على خيمة للمقيمينة البريطانية كانت معدة للنقل الى خارج أثناء انتشار الطاعون في بوشهر . ولما كان القراصنة يعرفون جيداً أصحاب الخيمة فقد اعتبرت الحادثة إهانة متعمدة ، وخرجت سفينة حربية لمطاردتهم ، ووجدت اللصوص في المحمرة فعادت بهم وبالخيمة المسروقة الى بوشهر حيث ظلوا محبوسين فترة ثم أطلق سراحهم بعد وساطة شيخ بوشهر .

١٨٣٤ :

وفي سنة ١٨٣٤ هاجم بعض أفراد قبيلة سلطان - التي كانت قد انتقلت مؤخراً من عجمان الى ابو ظبي - سفينة لقبيلة المطارش في مطرح واستولوا على حمولتها التي كانت قيمتها تصل الى حوالي ١٠٠٠ جنيه ، ولم تحدث أية خسائر في الارواح ، ورفض شيخ أبو ظبي أن يدفع التعويض حتى ظهرت السفن الحربية البريطانية في مواجهة إمارته . وفي هذه السنة كان الاسطول البريطاني المخصص للعمل في الخليج يتكون فقط من سفيتين : « أمهرست » و « الفينستون » .

آخر ظهور للقراصنة بين بني ياس ١٨٣٥ :

وتميزت سنة ١٨٣٥ بانفجار جديد لروح القرصنة القديمة ، لم تكن هذه المرة بين القواسم بل بين قبيلة بني ياس التي كانت في الماضي على مسلك طيب وطاعة للقوانين ، وبممكننا أن نرجع هذه الظاهرة لعدة أسباب هي : تغير الحاكم في أبو ظبي ، والانقسامات داخل قبيلة بني ياس . والمشاعر التي أهاجتها مؤخراً الحرب الوحشية بين شيخي الشارقة ورأس الخيمة . وهكذا خرج قراصنة بني ياس الى عرض الخليج ، وهناك راحوا يقطعون طريق السفن التجارية دون احترام لأي علم من الاعلام المرفوعة عليها .. حتى العلم البريطاني ..

ولم يقف الامر بهؤلاء القراصنة عند حد النهب والسرقة فقط ، بل تجاوزوه الى قتل البحارة - أحياناً عن بكرة أبيهم كما كانت يحدث أيام قرصنة القواسم في أحلك اوقاتهم - وقد غرهم النجاح الذي أحرزوه على السفن التجارية الوطنية للدرجة أن اسطولا من اساطيلهم خرج مرة الى عرض البحر لا يخفي هدفه في القضاء على الطرادات البريطانية . وحين بلغ هذا التحدي الجديد القائد للوون قائد البحرية الهندية في الخليج أصدر أمره إلى الكابتن سوير بأن يخرج بسفينة « الفينستون » لمقابلة

أسطول القواسم والاشتبك معه . وكانت هذه السفينة أقوى من سابقتها التي كانت منذ خمسة عشر عاماً ، غير أنه لم يبد أن العرب كانوا على وعي واضح لتلك الحقيقة ، كما كانت السفينة أيضاً مسلحة بشمانية عشر مدفعاً زنة ٣٢ رطلا . لكن عدد بحارتها كان قليلاً نسبياً لا يتجاوز ١٥٠ رجلاً من بينهم ٨٠ أوروبياً . وفي يوم ١٦ لابريل التقى « الفينستون » بأسطول القراصنة الذي كان فيما يبدو مؤلفاً من ثلاث سفن كبيرة واثنين متوسطتين وواحدة صغيرة . وكانت أكبر سفن الاسطول تسحب قارباً صغيراً أغلب الظن أنه القارب « ناصر » الذي كان القراصنة قد استولوا عليه في كائجون قبل عدة أيام فقط . وبعد ان اتخذت « الفينستون » وضعاً مناسباً بدأت إطلاق النيران ، وحين خشيت ان يهاجمها القراصنة وبتزولوا إليها بادرت هي باقتحام سفن الاسطول وراحت مدافعها من الجانبين تطلق نيرانها بضراوة فيما هي تمر بسرعة بين السفينتين الكبيرى البعلة والقارب ناصر . وكاد العرب ينجحون في التزول على سفن العدو ، وقد كان في إحدى السفن الكبيرة وحدها ما يزيد على ٢٠٠ رجل لولا ان صدهم نيران كثيفة من الاسلحة الصغيرة . وحين أحس القراصنة بأن ميزان ذلك اليوم يميل في غير صالحهم بادروا بالهرب مجلفين وراءهم القارب « ناصر » بعد أن نقلت إحدى السفن الكبيرة ٩٠ رجلاً كانوا على ظهره - وطاردت « الفينستون » هذه السفينة الكبيرة حتى هبط الظلام حين دارت حول جزيرة فارور ثم اختفت ، وفي نفس الوقت انطلق بقية اسطول القراصنة - ساحباً وراءه القارب « ناصر » - بأسرع ما يمكنه باتجاه آخر . وفي اليوم التالي عادت السفينة البريطانية إلى مكان الاشتباك فاستولت على القارب « ناصر » الذي يبدو ان سفن القراصنة قد خلفته وراءها - وأتخذت ٩ من بحارته كانوا قد لجأوا إلى عوامة صغيرة متباعدين بأنفسهم عن خطر القراصنة . وتبين أن ٣٥ جثة قد أُلقيت من

القارب « ناصر » - بمفرده - إلى البحر ، وان حوالي ٢٥ رجلاً جريحاً قد حملوا على بقية سفن الاسطول ، وقياساً على ذلك لا بد ان الخسارة في السفينة الكبيرة كانت خسارة رهية .

وكانت التسوية التي تم التوصل اليها بعد ذلك مع بني ياس مرضية إلى أبعد الحدود ، فقد سلم القراصنة ١٥ سفينة من أحجام مختلفة ، ما بين كبيرة وصغيرة - كانوا قد استولوا عليها ، كذلك سلموا جانباً كبيراً من حمولة السفينة « داريا دولت » التي ترفع العلم البريطاني ، كما دفعوا تعويضات عما نهبوه وصلت حوالي ١٠ آلاف جنيه نقداً وعيناً ، وسلموا ثلاث سفن كبيرة من سفنهم كرهائن لدفع مبلغ ١٦٠٠ جنيه أخرى . وأطلق القراصنة سراح جميع الأسرى الذين كانوا لديهم ، وسلموا اثنين من زعماء القراصنة هما محمد بن صقر ومحمد بن ماجد لمحاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها إلى جانب أن سفينة من سفن بني ياس تصادف ان وصلت في هذا الوقت من الهند إلى مسقط فاحتجزتها سلطات هذا الميناء . وفي بومباي ثبت على محمد بن صقر الاتهام بالقرصنة في أعالي البحار . وحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، أما محمد بن ماجد فلم يثبت عليه الاتهام فتقرر إرجاعه إلى الخليج وتسليمه للشيخ سلطان بن صقر لكنه استطاع لسوء الحظ أن يهرب سباحة من مرسى يبعد أربعة أميال إلى خارج الشارقة .

قرصنة تركبها قوارب من دبي ١٨٣٤ - ١٨٣٥ :

وبدأ آل فلاس في دبي يشنون غارات واسعة على السفن التجارية ، وكان ذلك عقب انتقامهم -الذي وصفناه في مكان آخر- من أبو ظبي ، فهاجموا سفينة لمسقط واستولوا عليها وأخروا للبحرين ، واثنين لميناء ناباند ، وقتلوا في الحادثة الأولى ٥ رجال ، كما نهبوا أيضاً قرية على ساحل الباطنة بالقرب من مسقط . وتوجهت عمارة بريطانية إلى مدينة دبي ، فاستطاعت أن تحصل منها على تعويض كامل عن الخسائر التي وقعت بالسفن السابق ذكرها .

قرصنة تركبها قوارب من الشارقة ١٨٣٥ :

وفي ١٨٣٥ سار شيخ الشارقة ، متحلاً بأنه يقدم العون لسيد عمان ضد مدينة صحار المتمردة ، على رأس اسطول إلى خور فكان ودبي ، لكن اعتدائه سرعان ما تجاوزت سفن صحار لسفن حليفه السيد نفسه بل وللسفن المحايدة أيضاً ، لكنه ارغم - كما تقول التقارير - على دفع تعويضات كاملة عن الاعتداءات التي قام بها .



علاقات شيوخ ساحل القراصنة بسيد مسقط

١٨٢٠ - ١٨٣٥

والآن ، وقبل ان نتقل الى معالجة التاريخ الداخلي لساحل القراصنة من معاهدة السلم الشاملة سنة ١٨٢٠ الى الهدنة البحرية الاولى سنة ١٨٣٥ ، يحسن بنا ان نلقي نظرة على العوامل الخارجية التي كان لها تأثيرها على السياسة المحلية .

كان سيد مسقط هو القوة المتنفذة الثانية في ساحل القراصنة بعد بريطانيا العظمى ، وكان أكبر أنصار السيد على هذا الساحل هو دائماً شيوخ ابو ظبي وشيوخ دبي ، ولكن في سنة ١٨٢٣ حدث استثناء نادر وغريب لهذه القاعدة فتحالفت دبي وأبو ظبي مع الشارقة ، على حين حاولت عجمان أن تثبت استقلالها عن الشارقة بالتحالف مع سيد مسقط .

قضية البوريمي ودايره ١٨٢٤ - ١٨٢٧ :

وفي سنة ١٨٢٤ نشب نزاع بين السيد سعيد سلطان مسقط وسلطان بن صقر شيخ الشارقة حول واحة البريمي التي كان قد أعلن عنها إقليماً محايداً في معاهدة سابقة بينهما . ويكتنف الغموض الان تفاصيل هذا النزاع ولكن يبدو ان شيخ الشارقة قام اعتسافاً بالاستيلاء على عدة ابراج أو

قلاع في البريمي أما شيخ ابو ظبي فقد راح يشجع جماعة من قبيلة السودان اللاجئة من الشارقة على بناء قلعة لهم في منطقة الديرة بين دبي والشارقة ، وأصبحت هذه القلعة مصدر إزعاج عظيم لشيخ الشارقة . وأضيفت الى مشكلة البريمي نوعاً آخر من التوتر رأى المقيم البريطاني من واجبه أن يقضي عليه . فقام شخصياً بزيارة الشارقة في ديسمبر ١٨٢٤ واستطاع أن يسوي الأمور بين الطرفين على أساس هدم الأبراج التي بنيت في الديرة وأن يتنقل لاجئو السودان الى مكان آخر من إمارة أبو ظبي . وفي فبراير ١٨٢٥ حين لم يكن سلطان بن صقر قد اتخذ أية خطوة لتنفيذ ما التزم به في هذه الاتفاقية وجه المقيم العام اليه إنذاراً شديداً رد عليه الشيخ باتهام أعدائه بالتآمر ، وطلب تكوين لجنة ثلاثية يعين هو عضواً ويعين سيد عمان ثانياً ويعين المقيم العضو الثالث للإشراف على تنفيذ اتفاق البريمي . وفي مايو ١٨٢٥ انتهز المقيم فرصة زيارته لمسقط فأرسل غولاب اناندياس الوكيل الوطني الذي يمثل بريطانيا في ذلك الميناء الى الشارقة على رأس قوة من جنود عمان ليشهد تدمير قلاع البريمي بفويض خاص من شيخ الشارقة . لكن هذا المبعوث لم يكذب بغادر مسقط حتى قام سلطان بن صقر بهجوم مفاجيء على الديرة ، ثم تمكن بعد ذلك من صد قوة ارسلها طحنون بن شخبوط لإنقاذ البلدة . وقد وضعت هذه العملية الفادرة حداً بطبيعة الحال للجهود التي كان يبذلها المقيم لتسوية النزاع . وجددير بالذكر ان الوكيل الوطني لمسقط أفاد أثناء عودته من البريمي أن تأخيرها إنما كان بسبب متاعب أثارها له سلطان بن صقر الذي دلتل بذلك على سوء نيته في الموضوع كله .

وكانت نتيجة النزاع بين الشارقة وابو ظبي أن رعايا تلكما الامارتين تحلفوا عن موسم الغوص السنوي : وكانت خسارة الطرفين جسيمة بحيث دفعتهما الى التصالح في أكتوبر سنة ١٨٢٥ بأشراف السيد سعيد سلطان مسقط الذي كان آنذاك على الساحل على رأس اسطول من سفنه . وفي الاتفاقية التي تمت بينهما تجاهلا مشكلة البريمي تجاهلا تاماً ، لكنهما

اتفقا على ازالة قلعة الديره وانسحاب جماعة السودان . وقد تضمنت الاتفاقية نصاً غريباً يشير الى روح المسيرة التي كانت تحملو السيد سعيد في تدخله ووساطته وكان النص يقضي بتحديد ميناء دبي بتسليم دفاعاتها ومخيماتها لحاكم مسقط . غير ان هذا النص بقي حبراً على ورق .. وظلت الاتفاقية كلها هكذا حتى سنة ١٨٢٧ حين قام السيد سعيد على رأس قوة بحرية بتدمير دفاعات الديره ، لكنه عوض الشيخ طحنون عن ذلك باهدائه كمية كبيرة من الاسلحة والذخائر وحرصه على أن يهاجم دبي ويستولي عليها . وواضح أن السيد سعيد كان يرى في التصالح بين الشارقة وأبو ظبي خطراً يهدد مصالحه هو .

خطط شيخ الشارقة ١٨٢٩ - ١٨٣٠ :

وفي ١٨٢٩ وقبل ان يقوم السيد سعيد بحملته الاولى على شرق إفريقيا حاول ان يضمن سلامة أملاكه في الداخل بتخصيص بعض الإعانات المالية لعدد من شيوخ ساحل القراصنة . وكان من بين هؤلاء سلطان بن صقر الذي وعده بتخصيص راتب سنوي له قدره ألفا روبية . غير أن شيخ الشارقة الغدار حاول رغم ذلك أن يلقي بكل ثقله إلى جانب المتمردين على السيد سعيد الذين كانوا يسعون للإطاحة بحكمه في سنة ١٨٣٠ ، ولم يقف به عن ذلك بكل صعوبة الا معارضة كبار رجال قبيلته في البداية ، ثم الانذار من جانب السلطات البريطانية تالياً .

تأمر حول العمليات في صحار ١٨٣١ :

وبعد عودة سعيد من إفريقيا التمس عون سلطان بن صقر في العمليات التي كان يقوم بها آنذاك لاسترجاع صحار من أيدي المتمردين لكن الشيخ نكص عن مساعدته . مشروطاً لها أن تسلم إليه دبي أو خور فكان . وأخيراً قام شيخ ابو ظبي بغارة على ارض القواسم منعت شيخ الشارقة من الاشتراك في تلك العمليات ، لا الى جانب السلطان ولا الى

جانب أعدائه . وكان شيخ أبوظبي يستهدف من حركته تلك إرباك السيد سعيد لأنه رفض عروض أبو ظبي لمساعدته في عمليات قواته في صحار . ربما لما كان جرّبه من سوء سلوك جماعته من بني ياس خلال الحملة على البحرين في ١٨٢٨ . وكان الشيخ الوحيد بين شيوخ ساحل القراصنة الذي وقف الى جانب السيد سعيد في عملياته على صحار هو رشيد بن حميد شيخ عجمان — المستقلة عن الشارقة . غير انه حين هزمت قوات مسقط بادر هذا الحليف الخائن بالانتقال الى الجانب الآخر ، وبذل جهده لإكمال هزيمة السيد سعيد .

شيخ الشارقة يضم اليه إقليم الشمالية :

وفي سنة ١٨٣٢ وفي أثناء قيام تمرد ثان على السيد سعيد في فترة غيابه مرة أخرى في شرق إفريقيا لم يفلت سلطان بن صقر هذه الفرصة السانحة فيادر غلراً وخيانة إلى الاستيلاء على مواني الشمالية في خور فكان وغاله ، ولولا ان تصادف وجود سفيتين عمانيتين تحملان إمدادات وذخائر لكان من المحتمل ان تسقط مدينة شيناص أيضاً بين يديه .



علاقات الدولة الوهابية بأمور ساحل القراصنة

١٨٢٠ - ١٨٣٥

هزيمة مؤقتة للنفوذ الوهابي ١٨٢١ - ١٨٢٣ :

انهار نفوذ أمير الوهابيين فترة من الزمن من جراء العمليات الناجحة التي قامت بها كل من القوات المصرية والبريطانية ضده وضد حلفائه ، غير أن انسحاب القوات المصرية من نجد . والبريطانية من قشم . أعاد نفوذه في عمان الى الانبعاث من جديد . ورغم ان سلطان بن صقر قد ارتد عن الوهابية في سنة ١٨٢١ ورغم ان نفوذه ربما كان يفوق نفوذ

حسين بن علي شيخ الرمس وممثل المصالح الوهابية على ساحل القراصنة .
الا أن جانباً كبيراً من سكان هذا الساحل كانوا في سنة ١٨٢٣ ما يزالون
متعاطفين مع قضية الوهابيين وان كان النفوذ السياسي الفعلي للدولة
الوهابيين قد انقضى في تلك المنطقة .

تجدد النفوذ الوهابي ١٨٢٤ :

وفي ١٨٢٤ بدأت اللولة الوهابية ترفع رأسها مرة أخرى في وسط
الجزيرة ، ولم يضع سلطان بن صقر ، وعلمية الاول رشيد بن حميد في
عجمان ، أي وقت في ربط مصالحهما بهذا الامر ، وتمت المفاوضات
علناً مع شيخ الشارقة الذي تظاهر بأن ذلك الاجراء ضرورة لأمنه
وسلامته .

اتصالات بين شيخ الشارقة والسلطات البريطانية حول الخطر الوهابي ١٨٢٥ :

وقد اعترف سلطان بن صقر في لقاء له مع المقيم البريطاني ثم في
نوفمبر ١٨٢٥ بتخوفه العظيم من تزايد قوة الوهابيين ، وسأل عما اذا
كان يستطيع الاعتماد على معونة السلطات البريطانية لتحقيق استقلاله
عن هذا الامر . كذلك سأل عما يجب عليه عمله في حالة إعلان
الوهابيين الحرب على سلطان مسقط وطلبهم عون الشارقة في مثل تلك
الحرب . ويبدو ان الشيخ لم يتلق رداً عن سؤاله بشأن المعونة البريطانية .
فقد كان رأى حكومة بومباي أنه لا داعي على الاطلاق لإظهار أية
نوايا عدائية للدولة الوهابية حول مجرد مشكلات إقليمية لا أكثر . غير
أنها أبلغت الوهابيين ان الحكومة البريطانية لن تتقبل أي تعطل بالضغط
من جانب الوهابيين لاستئناف أعمال القرصنة أو الاضطراب في البحر ،
كما وجهت اليه نصيحة حازمة بعدم الدخول في أي تحالف ضد صاحب
العظمة سلطان مسقط .

السلطات البريطانية ترفض معاونة شيخ الشارقة ضد الوهابيين ١٨٣٠ :

وفي سنة ١٨٣٠ جاء النجاح الذي أحرزه الوهابيون في الإحساء وظهورهم الذي بات متوقفاً في أية لحظة في عمان لينشر الخوف والفرع على طول ساحل القراصنة . وحاول شيخ الشارقة الذي كان على يقين من أن تقدم الوهابيين سيفقده كل شيء إظهار سروره وابتهاجه على الملأ من ذلك النجاح الوهابي بينما هو سرّاً يلح في الحصول على وعد من السلطات البريطانية بمساعدته . لكن تلك السلطات أبلغته أن بريطانيا العظمى لم تكن عندئذ مهتمة بغير استتباب السلم في البحار وأنه لا شأن لها بالتدخل بين القوى العربية المختلفة في شبه الجزيرة . وقد كان عدد كبير من الناس العاديين ، علاوة على شيوخ عجمان وام القيوين ، يملكون ابتهاجهم بتقدم الوهابيين لعل التغيير المرتقب يحررهم من سيطرة الشارقة . بل لقد طلب رشيد بن حميد بالفعل اعتباره وكيلاً للوهابيين في بلده . لكنه تلقى ردّاً غليظاً لأنهم لم يوافقوا الوهابيين بأن الأمير الوهابي كان وسيظل يرى بأن السيد سلطان مسقط ، وشيخ الشارقة هما زعيما كل قبائل عمان . وقد توسط رشيد بن حميد هذا نفسه على أية حال في الاتصال بين أمير الوهابيين وحكومة بومباي حين أفصح الأمير الوهابي عن رغبته في أن يكون على علاقات ودبة دائمة بالحكومة البريطانية .

وفي سنة ١٨٣٣ سقطت إمارة أبو ظبي مؤقتاً بسبب ثورة داخلية شبت فيها في أحضان النفوذ الوهابي ، وفي سنة ١٨٣٤ حاول وكيل الوهابيين في البرعي بايعاز من شيخ أبو ظبي التوسط في هذا النزاع المزمن الذي كان عندئذ مستعراً على أشده بين شيخي أبو ظبي والشارقة ، وأدت وساطته الى منع سلطان بن صقر من تجميع البلو لاجتياح مدينة أبو ظبي من ناحية البر ، لكن الوساطة المذكورة لم تؤثر فيه تأثيراً حاسماً ولا منعت من الاستمرار في ممارسة الأعمال العدوانية ضد أبو ظبي .



علاقات القواسم بالساحل الايراني ١٨٢٠ - ١٨٣٥

وظل القواسم على علاقة وثقى بالساحل الايراني ، فقد كانت الأسرة الحاكمة في لنجة تنتمي الى قبيلتهم . ويبدو طبعياً على كل حال أن يقف القواسم الى جانب الشيوخ العرب المحليين في المشكلات الموسمية التي كانت تثار بينهم وبين الحكومة الايرانية المركزية .

وفي سنة ١٨٣٢ قام الشيخ نصر الحاكم الوراثي لبوشهر الذي طرده منها السلطات الايرانية بمحاصرة الميناء طالباً معونة القواسم وواعداً اياهم بنهب الميناء اذا وقع في أيديهم . وعلى أثر تلك الدعوة وصل الشيخ سلطان بن صقر بنفسه في أواخر نوفمبر على رأس اسطول يحمل عدداً من الجنود يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ رجل . وقد كان من المحتمل أن ينتج عن هذا شر عظيم لولا أن مسر بلين المقيم السياسي البريطاني أمر القواسم بالانسحاب بعد أن رأى فشل حصار الشيخ نصر لبوشهر واستحالة نجاحه في استعادتها بالقوة . ولم ينسحب القواسم بالفعل الا بعد تردد طويل ، وبعد أن هددتهم المقيم العام تهديداً مباشراً .



الشئون الداخلية في ساحل القراصنة ١٨٢٠ - ١٨٣٥

الوضع في سنة ١٨٣١ :

كان الشيخ سلطان بن صقر حتى قبل جلاء البريطانيين عن رأس الخيمة قد استرد سلطته الرئاسية على القواسم . وقد أصبح حسان بن رحمه الذي كان شيخاً لرأس الخيمة من قبل تابعاً له . ولم يستطع حسين بن

علي شيخ الرمس الموالي للوهابيين بعد ان تقدمت به السن كثيراً أن يقف في وجه سلطان رغم مناصرة قاضب بن أحمد شيخ جزيرة الحمراء له .

الوضع في سنة ١٨٢٣

وفي ذلك الوقت من يناير ١٨٢٣ ، حين قام الملازم ماكليود بزيارته لساحل القراصنة ، توجه الاهتمام للمرة الأولى بالأحوال الداخلية على ذلك الساحل . وكان نفوذ شيخ الشارقة عندئذ لا يرقى اليه نفوذ أي شيخ آخر ربما في ذلك غريمه الأول شيخ أبو ظبي ، فهو كان قد عزل حسين ابن علي شيخ الرمس العجوز وفناه الى الشارقة وجعل بدله محمد بن عبد الرحمن ابن أحد شيوخ الرمس السابقين ، كما جعل أخاه محمداً شيخاً لمدينة رأس الخيمة التي أصبحت تشغل مكاناً من الارض مواجهاً لشبه الجزيرة ، وأبقى على شيخ أم القيوين عبدالله بن راشد حاكماً لذلك الاقليم باسمه . وباختصار كان الشيخ الوحيد الذي يتمتع بشيء من الاستقلال على الساحل شمالي الشارقة هو رشيد بن حميد شيخ عجمان ، وكان سلطان بن صقر يتلهف للقضاء على هذه البقعة الوحيدة التي تقف في سبيل سيطرته الكاملة . وإثباتاً لحقه في السيادة على عجمان أشار سلطان للمقيم البريطاني الى الاتفاقية المبدئية الموقعة بينه وبين سر و . جرانت كبر في سنة ١٨٢٠ والتي كانت بالفعل تعتبر عجمان تابعة له ، لكن السلطات البريطانية أبلغته أنها لا تستطيع أن تفهم من تلك الاتفاقية تخليد سيادته على عجمان .. وأضافت ان الحكومة البريطانية لا تهتم أقل اهتمام بمزاعمه للسيطرة على سواه من الشيوخ .

وقد خالف الملازم ماكليود الرأي السائد عن سلطان بن صقر بأنه كان مجرد وحش على كل انسان فقال في وصفه انه « رجل مزعج وطموح ، ولكنه متفوق في اقتداره وفي معظم الامور على سائر جيرانه . وأضاف يقول أنه من المحتمل أن يكون لإحكام قبضته سلطان بن صقر على ساحل القراصنة أثره الطيب لمصلحة الحكومة البريطانية ، لكن يجب

أن يكون واضحاً أنه ليس لشيخ حكم مطلق حتى في داخل قبيلته ، ومن هنا نقول بأن سيطرة الشارقة على سواها من المشيخات لن تكون في أفضل الأحوال سوى سيطرة اسمية فقط ، كذلك أيضاً توقع المقيم البريطاني نشوء مشكلات كثيرة نتيجة كراهية شيخ الشارقة للسيد سلطان مسقط .

وكانت اماره دبي وما تزال تحت حكم زايد بن سيف عم شيخها الصغير اماره تابعه لأبو ظبي التي كان عليها طحنون بن شخبوط ، وكانت كلتا الامارتين المعتمدتين على عطايا الحرب والمراعي دون عطايا البحر تميلان الى التحالف مع مسقط .

أما القواسم الذين انكشف للمرة الأولى فقرهم المدقع وضحالة مواردهم فكانوا ما يزالون يعتمدون في بناء سفنهم على خشب التيك الهندي ، وفي تسليحهم وذخيرتهم على ما يجلبونه من البحرين ، ومن موانئ ايران بأسفل الخليج ومن مسقط ايضاً ، وأسلحتهم معظمها من مصنوعات ايران . ولم يكن لاي من الشيوخ أكثر من ثلاثة قوارب او أربعة الا سلطان بن صقر الذي كان له حوالي ٣٠ سفينة جيدة ، تستطيع كل منها أن تحمل عدداً يراوح بين ٥٠ و ١٠٠ رجل ، وكان من المعتقد أن أعمار معظمها تعدت ثلاث سنوات ، وان الشيخ قد استطاع بطريقة من الطرق أن يخفيها ولا يسلمها للحملة البريطانية سنة ١٨٢٠ .

استمرار نفوذ شيخ الشارقة ١٨٢٣ - ١٨٣٢ :

وحيث كان الشيخ قضيب بن أحمد شيخ جزيرة الحمرا قد مات فقد عزل سلطان بن صقر خليفته الشرعي سنة ١٨٢٤ لينصب بدله رجلاً أكثر موالاة له يدعى أحمد بن عبدالله .. وفي نفس الوقت ايضاً خضع شيخ عجمان لما لا بد منه ، وأعلن خضوعه لشيخ الشارقة . وفي ١٨٢٥ حقق سلطان بن صقر بعض النفوذ في دبي بزواجه من شقيقة الشيخ الصغير ، وكانت لديه خططه في محاولة السيطرة بالفعل على هذه الامارة التي يهدده

قربها من عاصمته لو استطاع أحد أعدائه السيطرة عليها . على أنه حين شعر سلطان بن صقر سنة ١٨٣٢ نتيجة التجارب بمتاعب مسؤوليته عن صغار المشايخ فقد أعلن تنازله عن السيطرة على عجمان وام القيوين ، ولابد أن هزيمته في أبو ظبي سنة ١٨٢٣ عملت كذلك على الاضرار بهيبته ونفوذه .

وفي نفس الوقت ، بدأت مدينة رأس الخيمة تنشأ مجدداً عام ١٨٢٨ في مكانها الاصيلي ، وقد استخضمت اقراض المدينة القديمة مواداً لبناء الجديدة ، وأقيم السور الذي كان يقطع الخليج من ناحية البر مرة أخرى . وكذلك أقيم برج مربع على آثار التحصينات القديمة .

ولا يلزمنا هنا أكثر من اشارة سريعة الى الحرب التي قامت بين الشارقة وأبو ظبي بسبب مشكلة البريمي ودبرة في سنة ١٨٢٥ ، وقد أشرنا اليها من قبل .

وفي فبراير ١٨٢٩ كان سلطان بن صقر ساخطاً للتواطؤ الدائم ضده بين سيد مسقط وشيخ ابو ظبي فانهز فرصة فشل حملة هذين الحاكمين المشتركة على البحرين وأعلن الحرب على ابو ظبي ، واستطاع بعد غارات سريعة ومتعاقبة ان يوقع كثيراً من الضرر بالمدينة الوحيدة في إمارة عدوه . لكن احتمال الحرمان من موسم الفوص التالي كان امراً يخشاه كلا الطرفين وعلى ذلك عقد الصلح بينهما - بعد وساطة محمد بن قضيبي شيخ لنجة - في يونيو ١٨٢٩ على الا يتدخل أحدهما في شئون رعايا الآخر وأنصاره .

وفي سنة ١٨٣١ تجددت الاضطرابات مرة أخرى من جراء الخلط والاضطراب اللذين سادا أثناء عمليات السيد سعيد سلطان مسقط على صحار . وحين رجع شيخ عجمان من صحار تبين أن مدينته قد نهبت وممتلكات رعاياه وقطعان ماشيتهم قد سرق على أيدي جماعة من بني

ياس والمناصير أرسلهم الشيخ طحتون بن شخبوط . لذلك لم يتأخر في إعلان الحرب ، بالاشتراك مع شيخ الشارقة ، على أبو ظبي ، وعقد الصلح بعد ذلك بواسطة شيخ لنجة استهدفاً لآمر واحد لا ريب فيه هو إرجاء الخلافات حتى ينتهي موسم اللؤلؤ . ولكن رعابا الشارقة خرقوا ذلك الصلح في سبتمبر وهاجموا قاربين لصيد اللؤلؤ لبني ياس قرب البحرين ، ورد شيخ أبو ظبي على ذلك العمل مباشرة بالاستيلاء على ١٤ سفينة للقوام تصادف وجودها في مينائه آنذاك للحصول على الامدادات وحدثت تسوية أخرى بعد ذلك مباشرة لكنها نقضت مرة أخرى في ديسمبر غير أنه لم تحدث بين الأطراف المتنازعة أية عمليات عسكرية خطيرة جديرة بالذكر .

وفي ١٨٣٣ تشجع سلطان بن صقر بالانقسام الذي حدث في صفوف بني ياس ، وبهجرة فريق من آل بو فلامسة وغيرهم من أبو ظبي الى دبي ليعد قواه ويقوم بمحاولة للإطاحة بغريمه الكريه شيخ بني ياس مرة واحدة .. وللأبد .

واستدعى سلطان رعابا الشارقة جميعاً على عجل من شواطئ اللؤلؤ وموسم الغوص في عنفوانه . غير مبال بسخطهم ، وأعد حملة بحرية على أبو ظبي دون إبطاء ، وكانت تتكون من ٢٢ قارباً تحمل ٥٢٠ قاسماً يقودهم الشيوخ سلطان بن صقر وحسان بن رحمه بالإضافة لـ ٨٠ قارباً آخر عليها حوالي ٧٠٠ رجل من آل بو فلامسة وغيرهم من اللاجئين في دبي . وبعد ظهر يوم ١٠ سبتمبر ١٨٣٣ نزل القواسم وحلفاؤهم الى الارض في موقع يبعد حوالي أربعة أميال عن ابو ظبي متوقعين ان يجلوا المدينة نفسها وقد هجرها أهلها فيستولوا عليها في الصباح دون مقاومة . غير أن أخبار ذلك الهجوم كانت قد وصلت مبكرة الى بني ياس مما مكّن لهم حشد عدد كبير من رجال قبيلتهم ومن بلو المناصير . وحين

أشرقت الشمس تبين الغزاة أنهم كانوا محاطين بقوات تفوقهم عدداً وكثافة ، وسيطر عليهم القرع فهرعوا الى قواربهم لكن معظم هذه القوارب عجزت عن الملاحة بسبب الجزر وانحصار المياه ، وكاد الشيخ سلطان بن صقر نفسه يفرق في قارب صغير كان قد استقله مع اربعة من عبيده . وبلغت خسائر القواسم في هذه العملية من القتل حوالي ٣٠ رجلاً من بينهم شقيق لشيخ لنجة ، كما فقدوا أيضاً ستة قوارب صغيرة وسفينة كبيرة استولى عليها العدو . أما حلفاء سلطان من المنشقين من بني ياس فقتل منهم ١٥ رجلاً ، وأسر ٢٣٥ ارغموا على العودة الى ديارهم في أبو ظبي ، وأما الثمانون قارباً التي ساهم بها بنو ياس استولى العدو على ما لا يقل عن ٦٠ قارباً منها .

ورغم كل هذا لم يتخل شيخ الشارقة عن نواياه بل استطاع متعاوناً مع شيوخ عجمان ولنجة أن يعد اسطولاً جديداً أبحر به من دبي يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٣٣ . وبوصول الاسطول الى ابو ظبي حاول سلطان بن صقر الاستيلاء مباشرة على المكان بالهجوم البحري ، وظل يكرر محاولاته لمدة ثلاثة أيام ظل بلاقي خلافاً مقاومة عنيدة من جانب حامية مشتركة تضم البلو وأهل المدينة جميعاً ، وكانوا يطلقون نيرانهم من ست او سبع سفن مربوطة الى البر بسلاسل حديدية ثقيلة .. وكانت حقاً نيراناً حامية حتى إنها حطمت السفينة التي كان يستقلها الشيخ سلطان نفسه . وعبدل القواسم عن هجومهم وحاصروا المدينة ، ووجد المدافعون عنها أنفسهم في موقف حرج خاصة بعد ان رحل السيد سعيد سلطان مسقط الى شرق افريقيا ، وتبدد بذلك أملهم الأخير في أية معونة من الخارج ، وبما أضاف مزيداً من المتاعب الى متاعب المحاصرين استيلاء القواسم على حوالي ثلاثين سفينة من سفنهم على مسافة من ابو ظبي ، وقتل ١٠ من رجالهم في اشتباك مع أهل دبي كما استولى العدو على قافلة من خمسين بعيراً كانت تحمل تموراً من البريمي لآبو ظبي . لكن الحامية — رغم هذا —

لم تفقد صلابتها . وتحت ستار الليل ارسلت ثلاث سفن كبيرة تحمل حوالي ٥٠٠ رجل الى البحر فطاردهم فرقة من ٢٠ سفينة للعدو لكنهم افلحوا في الهرب من مطاردتهم . وكان اول ما عملته السفن الهاربة هو الاستيلاء على سفينة صغيرة لعجمان بالقرب من بسلطانه اعدوا سبعة أو ثمانية كانوا على ظهرها ، ثم هاجمت بعد ذلك سفينة لمسقط فقتلت ٥ من بحارتها ونهبت حمولتها من التمور الى جانب مبلغ ثلاثة آلاف روية نقداً ، لكن المعتدين اضطروا لاحقاً لتعويض سلطان مسقط عن قرصنتهم هذه دون تدخل من جانب السلطات البريطانية . وبعدها .. وحين تبينت السفن في الافق اسطولوا للقواسم استطاعت الحرب والرجعة سالمة الى أبو ظبي .

وفي نفس الوقت نجح الشيخ خليفة بن شخبوط من ابو ظبي في الاقصاص من بدو الغفالة وغيرهم من البدو الذين ساعدوا أهل دبي في قطع خطوط امداداته البرية ، غير ان المتاعب التي كان يتعرض لها بحارة السفن المحاصرة لم تكن تقل كثيراً عن المتاعب والمصاعب التي يواجهها أهل المدينة المحاصرة ، فقد كان على سفن أبو ظبي أن تحصل على امداداتها ومياهها من لجنة ورأس الخيمة . وكان يطلب الى كل رجل على ظهر السفن بأن يتدبر أمر طعامه وشرابه . واخيراً ، تم الصلح سنة ١٨٣٤ بوساطة من شيخ لنجة على ان يعيد شيخ ابو ظبي كل السفن التي استولى عليها منذ بدء الحرب بشرط أن يرفع شيخ الشارقة حصاره عن المكان .

غير ان زمن الصلح كان قصيراً فقد أدت اعتداءات بدو المناصير من حلفاء شيخ ابو ظبي على ارض القواسم الى انتقام هؤلاء بالاستيلاء على ١٠ قوارب مملوكة لبني ياس على شواطئ اللؤلؤ مع بحارتها وما كان عليها من لآلئ تصل قيمتها الى أكثر من أربعة آلاف روية . وازغمت

هذه الحادثة الشيوخ على استدعاء رعاياهم من شواطئ اللؤلؤ مما أسفر عن خسارة فادحة لجميع الاطراف دون تمييز . وارسل الشيخ خليفة شيخ ابوظبي ووالد الشيخ شخبوط مبعوثاً عنه الى الشارقة باقتراحات للسلام.. و اخيراً تم التوصل الى اتفاقية ثابتة . وفيما يتعلق ببني ياس المقيمين الآن في دبي فقد تم اعتبارهم رعايا تابعين لشيخ الشارقة .

ولقد أدت هذه الحرب العنيفة المجهدة ، التي ربما كانت اعنف حرب دارت بين شيوخ ساحل القراصنة ، الى نتائج مواتية جداً في التمهيد لعقد الهدنة البحرية الاولى في سنة ١٨٣٥ .



الفترة من الهدنة البحرية الاولى الى معاهدة السلم الدائمة ١٨٣٥ - ١٨٥٣

الهدنة البحرية ، والغط المانع ١٨٣٥ - ١٨٣٦

فشل اتفاقية ١٨٢٠ في تحقيق السلم الدائم في الخليج :

تبين الآن تماماً عدم كفاية اتفاقية السلم العامة لتحقيق السلام في البحر لأنها لم تنص على منع الحروب البحرية ، ولأن تجارب المنطقة برهنت أن ما يبدأ كحرب بحرية لا بد أن ينتهي إلى قرصنة جائرة لا تعرف الحدود .

وبيلو أن الجميع ، حتى الشيوخ أنفسهم ، قد أحسوا بالحاجة الى كوابح جديدة أخرى . وقد ألح شيخ الشارقة في ١٨٢٧ . وشيخ البحرين في ١٨٢٨ على أن المادة الرابعة من الاتفاقية تعطي الحكومة البريطانية حق منع الحروب البحرية أياً كانت طبيعتها فيما بين العرب المسلمين . لكن هذا الاقتراح قوبل من جانب السلطات البريطانية بالفقر

نظراً لتمسكها بحرفية الاتفاقية . ونشير هنا أيضاً الى أن ما نصت عليه الاتفاقية من ضرورة إصدار « اوراق خاصة » للسفن وتسجيلها قد ثبت أنه غير عملي فلم يعد يطبقه أحد . هذا الى جانب أننا قد رأينا ان هذه الاتفاقية يساء فهمها وتفسيرها في أحيان كثيرة . وهي غير عملية أيضاً في أحيان أخرى .

وكانت الحكومة البريطانية حتى ذلك الحين لا تود أن تتحمل مسؤولية منع كل الحروب في البحار ، خاصة وأنها كانت تعتقد بأن التدخل من جانبها قد يؤدي إلى الاخلال بالتوازن القائم بين الإمارات البحرية المختلفة من ناحية ، وتلك التي تعتمد على القوة العسكرية البرية من الناحية الأخرى . وفي سنة ١٨٣٤ قرر مجلس المديرين ، صراحة . أنه من غير المفيد على الإطلاق أن تفرض بريطانيا أي نوع من الحماية على الإمارات أو أن تفرض عليهم أي نوع من السلطة المباشرة ، حتى ولو دعاها الى ذلك الشيوخ أنفسهم . وقد ظلت السلطات البريطانية — التي كانت ترى نفسها ببساطة مجرد طرف قيادي في تحالف بحري للقضاء على القرصنة — تشق بكل جهودها الى جانب السلام ، بل انها أيضاً ظلت فترة من الزمن تلتزم بمبدأ اعتبار العمليات العدوانية على شواطئ اللؤلؤ أثناء موسم الغوص أعمال قرصنة ، كما أكدت أيضاً أن مبادئ معاهدة السلم يجب أن يلتزم بها حتى شيوخ الإمارات التي لم توقع عليها مثل القطيف والكويت .

اهدنة البحرية الاولى ١٨٣٦ :

ولما كانت هذه هي ظروف ووجهات نظر الاطراف المعنية ، انتهز كابتن س. هينيل المقيم العام في الخليج فرصة عقد الاتفاقية التي أشرنا اليها من قبل مع بني ياس . فوجه الدعوة الى عدد من الشيوخ الكبار في المنطقة ليجتمعوا هم او وكلاء عنهم في باسيديو . وذلك بعد فترة طويلة

من الجهود لتسوية مزاعم بعضهم ضد البعض الآخر ، وهناك اقترح عليهم كابتن هينيل ضرورة موافقتهم على هدنة بحرية تستمر طوال موسم اللؤلؤ الذي كان على الأبواب .

وحين لقي هذا الاقتراح موافقة الجميع ، عقد اجتماع آخر ذو صفة أكثر رسمية في مقبلة بوشهر بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٨٣٥ ، وتم التوقيع فيه على وثيقة بين شيوخ الشارقة ودبي وعجمان وأبو ظبي تعهدوا فيها جميعاً بالمحافظة على هدنة بحرية تبدأ في يوم ٢١ مايو وتستمر حتى ٢١ نوفمبر من نفس السنة وخلالها توجب جميع المزايم والدعاوى كذلك تعهد الشيوخ بأن يقدموا التعويضات عن رعاياهم الذين يجرقون تلك الهدنة ، وبعلم الرد في حالة وقوع أي اعتداء على رعاياهم والاكتفاء برفع الامر الى السلطات البريطانية السياسية أو البحرية . وكان المقيم من جانبه حريصاً على ان يشرح لهذه الأطراف قبل توقيع الاتفاق أن أي خرق للهدنة ما دام قد تم الاتفاق عليها سيعامل معاملة القرصنة .. وأنه لا أهمية في هذه الحالة لوجود حرب برية أو عدم وجودها .

ولم يدع للاجتماع شيخ البحرين الذي كان سهل الاقصاد للنفوذ البريطاني والذي كانت بينه وبين سلطان عمان حرب وشيكة الوقوع . أما فيما عدا ذلك فقد استقبلت هذه الهدنة بالبهجة والارتياح من جانب جميع المهتمين بالغوص وراء اللؤلؤ ، وكان هؤلاء في بعض الاحيان يثقلون غالبية السكان او جميعهم . وتتضح لنا أهمية ما قام به كابتن هينيل من حقيقة أن بعض تجار اللؤلؤ في الشارقة سبق ان عرضوا على الحكومة البريطانية دفع مبلغ ٢٩ جنيهاً عن كل قارب للغوص تضمن هذه الحكومة سلامته في البحار .

ومن سنة ١٨٣٨ وصاعداً أصبح اسم « عمان المتصالحة » هو أنسب الأسماء لما كنا نعرفه بساحل القراصنة ، وسنطلق على شيوخها بالتالي « الشيوخ المتصالحو » .

الخط المانع ١٨٣٦ :

وقدم كاتب هينيل اقتراحاً جديداً تقبله الشيوخ بقبول حسن خدمة لاهداف حماية التجارة المحايدة . وهو يقضي بتخصيص جانب من الخليج من الناجية الايرانية منطقة تحظر فيها الحروب القبلية . حتى ولو لم تكن ثمة هدنة قائمة . وبناء على توصية كاتب هينيل وافقت حكومة بومباي على أن يمنع تجول القوارب العربية في مياه الساحل الايراني لمسافة أبعد من جزر بوموسي وسري ، لكن العقيد موريسون الذي خلف كاتب هينيل استطاع أن يقنع الشيوخ المعنيين بأن يستبدل هذه الجزر بجزيرة صر بو نمر ، وبهذا أنقصت المساحة المحددة للاضطرابات البحري أكثر وأكثر .

ونتيجة بعض الاضطرابات البحرية من جانب شيخ البحرين . أصبح الخط المانع بعد ذلك ممتد ماراً بجزيرة حالول التي تبعد عن رأس ركان ١٠ أميال وبجزيرة قوين إلى رأس الزور على الساحل بالقرب من الكويت . ولم توقع اتفاقية رسمية بشأن هذا الخط ، ولا كان مطلوباً توقيعها .



علاقات بريطانيا بعمان المتصالحة

١٨٣٥ - ١٨٥٣

سلسلة من الهدنات البحرية القصيرة ١٨٣٥-١٨٤٢ :

ظلت علاقات شيوخ عمان المتصالحة ببريطانيا ، وعلاقاتهم فيما بينهم خلال الثمانية عشر عاماً التالية على توقيع الهدنة البحرية الأولى . تلتزم بنصوص اتفاقية سنة ١٨٢٠ الى جانب عدد من الهدنات البحرية تشبه كل في حدودها تلك التي عقدت في ١٨٣٥ . فالهدنتان الثانية

والثالثة - وقد تم توقيعهما في ١٣ ابريل ١٨٣٦ و ١٥ ابريل ١٨٣٧ على التوالي - لم تكن فترة الواحدة منهما تزيد على ٨ أشهر ، لكن مدة الهدنة الرابعة التي عقدت في ١٨٣٨ بناء على اقترح من الشيخ سلطان بن صقر حددت بسنة كاملة . وبعدها ظلت الهدنات السنوية تعقد في ١٨٣٩ أو ١٨٤٠ و ١٨٤١ و ١٨٤٢ على التوالي ، ولكن حين انتهت هدنة ١٨٤٠ تأخر عقد الهدنة التالية فترة قام فيها شيخ الشارقة بهجوم بحري على شيخ أم القيوين .

هدنة العشر سنوات ١٨٤٣ - ١٨٥٣ :

واقترح الشيخ سلطان بن صقر عقد هدنة دائمة في البحر سنة ١٨٣٧ فاهتمت حكومة بومباي بالأمر ، وفي سنة ١٨٤١ أعلنت عن رغبتها في استمرار الهدنة لمدة تتجاوز العام الواحد إذا أمكن . ورغم أن الشيخ على وجه العموم لم يعارضوا في أن تطول فترة الهدنة الا ان المقيم العام كابتن هينيل قد داخله الشك في إمكان نجاح أي تغيير يدخل على هذا النظام ، وخشي أن يكون طول المدة قيداً على غارات العلوان والانتقام عند العرب ويؤدي بالتالي الى انهيار نظام التعاون كله ، كما توقع ان يكون هذا النظام ايضاً من مصلحة القواسم الذين كانت لهم الغلبة في البحار لكنهم كانوا يعانون كثيراً من غارات بني ياس البرية على أرضهم . ثم ان الخلافات والمعضلات التي كان يحكم فيها عادة السيف سيصبح لازماً حلها بطرق سلمية . وفي هذا من الأرهاق للسلطات البريطانية ما فيه ، فهي التي تضمن استمرار هذا التهدان . واخيراً عهلت الحكومة بالسألة كلها الى خبرة كابتن هينيل وكفاءته ، وقد حقق الرجل الآمال المقودة عليه فبدأ يفاوض الشيخ في عقد هدنة بنفس الشروط السابقة لمدة لا تزيد على ١٠ سنوات تبدأ في أول يونيو سنة ١٨٤٣ . والواقع إنه حتى بالنسبة لشيخ القواسم بدا أن لإغراءات مواسم الغوص الآمنة سنة بعد أخرى هي أكثر جاذبية من تلك الغارات البحرية الموسمية التي يشنها على غريمه شيخ ابو ظبي .

وكان الهدف النهائي لتلك الهدنات البحرية من وجهة نظر السلطات البريطانية هو منع القرصنة كحقيقة متميزة تماماً عن القصاص الذي نصت عليه اتفاقية سنة ١٨٢٠ على القرصنة . وفي هذا الضوء اعتبرت الهدنة الأخيرة شيئاً مكملًا للهدف الأساسي .. وهو منع القرصنة ، كما كانت نتيجة الهدنات البحرية السابقة - في الحدود المقررة لها - مفيدة الى اقصى الحدود . اما الخطر الذي كان يثور من وقت لآخر من احتمال قيام عدوان بين اماره موقعة على هذه الهدنات وأخرى غير موقعة فلم يتخذ شكلاً محدداً وفعلياً . وهكذا نجحت السلطات المحلية البريطانية نجاحاً تاماً ومطلقاً في إقناع الشيوخ والزعماء الزاماً حازماً .

وثمة نقطة ثار حولها الخلاف غير مرة في السنوات الاولى لتوقيع الهدنات البحرية وهي حالات الاعتداء الذي يقع من جماعة تقيم على البر على ملاحي القوارب التي تخرج الى البحر للصيد فتجرح او تركز الى الشاطئ بسبب الجزر وكان هذا يحدث لها في أغلب الحالات وفي مناطق بعيدة نسبياً عن الموانئ التي خرجت منها . وقرر المقيم بموافقة الشيوخ على ان مثل هذه الاعمال يعتبر من قبيل الحروب البرية ، وبالتالي لا تشملها نصوص المنع الموجودة في الهدنات البحرية .

ولم تنقطع حوادث الاعتداءات التافهة التي يقوم بها قارب منفرد على آخر في شواطئ اللؤلؤ ، وكان السبب في معظم هذه الحالات هو هرب بعض الفواصين او سواهم من العاملين في صيد اللؤلؤ ممن كانوا مدينين لشيخ من الشيوخ فارين من منطقته وملتجئين لشيخ آخر . وكانت هذه الحوادث تأخذ دائماً شكل محاولة القبض على المدين الفار . وكانت تسوية هذه الخلافات أمراً دقيقاً وشائكاً لان السلطات البريطانية كانت في هذه الحالات ملزمة بأن تتدخل الى ابعد الحدود في الشئون المحلية ، الأمر الذي قد يتضرر به أمن رعاياها ويهددهم باحتمالات اضطهاد الشيوخ لهم .

وبذلت جهود كثيرة لاقتناع الشيوخ بالاتفاق حول هذا الموضوع بعيداً عن أي ضمان من جانب السلطات البريطانية بالتزامهم بما يتفقون عليه ، لكنهم فشلوا وكان بعض السبب في ذلك تردد العرب في أن يسلموا الناس الذين يحتمون بهم مهما كانت الظروف . ولأن كل واحد من أولئك الشيوخ كان يرى بلده أكثر البلاد إغراء للاغراب ، وأنه سيكون الخاسر لو قيدت عملية الهجرة . والواقع إن الوقت لم يكن قد حان بعد لحل تلك المشكلة .. التي لم تحل الا في سنة ١٨٧٩ .

حالات القرصنة - وطابع الهدنة البحرية ١٨٣٥ - ١٨٥٣ :

والآن نستطيع ان نسجل تلك الانحرافات عن اتفاقية السلم لسنة ١٨٢٠ والهدنات البحرية التالية ، ولا داعي لان نميز في هذه الاعمال بين هاتين الفئتين ، فكل الاعمال - على السواء - ليست سوى أعمال قرصنة . غير أن أقل تلك الاعمال خطورة هو ما حدث في السنوات التالية مباشرة على توقيع اتفاقية السلم .

١٨٣٧ :

ففي ١٨٣٧ حدثت حادثة قرصنة عادية على قارب يسمى لبنلر عباس ، ارتكبتها جماعة من قرية الفجيرة ، لكن شيخ الماشقة - وكان من رعاياهم - أرغمهم على رد ما نهبوه .

١٨٣٨ :

وفي سنة ١٨٣٨ هاجم شقيقان من القواسم هما سلطان بن صقر وعبد بن صقر قارباً تابعاً لخارج عند الطرف الشمالي من الخليج ونهباه وقتلا عدة رجال كانوا على ظهره . ثم نهباً في طريقهما أيضاً سفينة تابعة لساحل الباطنة في منطقة رأس الحد . وعقب القبض على سلطان هذا في لنجة سلمه المقيم البريطاني في الخليج لشيخ قبيلة كعب الذي سنكشف فيما بعد عن دوره في هذه القضية . أما شقيقه محمد

والبحار الذي كان يصحبهما أثناء الهجوم فقد سلمهما شيخ الشارقة للسلطات البريطانية بعد أن أوقع بهما عقاباً قاسياً . وقد أطلق البريطانيون سراحهما بعد توقيع عقوبة أخرى عليهما . وفي سنة ١٨٣٨ أيضاً طاردت سفينة من دبي سفينة تابعة لحابورة في سلطنة عمان وأرغمتها على أن ترسو عند بركة ، وهناك هوجبت بعد أن هبط الظلام ، ومن تسعة رجال كانوا على ظهر سفينة خابورة جرح ستة مات منهم اثنان متأثرين بجراحهما ، واستطاعت السلطات البريطانية بواسطة شيخ دبي الحصول على الدية والتعويضات كاملة .

: ١٨٤٠

وفي ١٨٤٠ وقعت بعض الاعتداءات الطفيفة على شواطئ اللؤلؤ وفي مواقع أخرى بين رعايا أبو ظبي ودبي ، وبين رعايا الشارقة وأبو ظبي ، لكنها تميزت جميعاً بخلوها من القتل والعنف ، واستطاع المقيم البريطاني أن يسوئها جميعاً حسب نصوص المذونات البحرية . لكن الحادثة الأكثر خطورة من هذه كانت هجوم ابن عسكر أحد القبيسات المتمردين من بني ياس وجماعة كانت معه أثناء فراره من أبو ظبي الى دبي على سفينتين يملكهما بنو ياس كانتا تحملان كمية ثمينة من اللؤلؤ ، ولم يلب شيخ دبي مطلب السلطات البريطانية بتسليم ابن عسكر لشيخ قبيلته .

كما طوّل شيخ دبي أيضاً في نفس هذا الوقت بدفع تعويض عن قارب تابع لأبي ظبي وجده بعض رعاياه أثناء رحلة برية لهم جائعاً في مضيق صغير فاستولوا عليه انتقاماً لغارة برية كان قد قام بها بعض رعايا شيخ أبو ظبي عليهم .

: ١٨٤١

وفي سنة ١٨٤١ . وبالنظر لإصرار شيخ دبي على رفض دفع التعويضات المطلوبة منه والتي كان بعضها مستحقاً عن حوادث شاطئ اللؤلؤ التي أشرنا إليها . فقد وجه اليه أسطول بريطاني يقوده القائد

بريكس ومن بينه الفرقاطة البخارية « سيزو ستريس » وبعد أن أطلقت المدافع مقاس ٨ بوصة بعض طلقاتها على المدينة أعلن الشيخ استعداده لدفع مبلغ ٣٠٠ جنيه كتعويض . مع رد السفينة التي عاد بها بن عسكر من أبو ظبي وسائر حمولتها . وفي نفس السنة قام القراصنة بنهب سفينة لاجد وجهاء بني عمير في الحسا أثناء رسوها بين جزيرة زخونية وجزر البحرين ، وقتل واحد من بحارتها وجرح عدد آخر خلال هذه العملية . ولما كان القراصنة من أهالي المناخير وبني ياس من الهوامل فقد طولب شيخ أبو ظبي بدفع التعويض . وقام الشيخ فوراً ببعض العمليات اشترك فيها بنفسه ضد هذه الجماعات المعتدية ، ونتج عن تلك وبرغم بعد مساكن الجناه تدمير قارب من قواربهم وإلقاء القبض على خمسة من الرجال المشهورين بالعنف بينهم ، مع عائلاتهم وحوالي خمسين يعبراً .

: ١٨٤٤

وفي سنة ١٨٤٤ أسر رجل من القواسم رجلاً من قبيلة كعب كان على قارب الدبي في ساحل اللؤلؤ ، وقام رجال من دبي بالانتقام بأن نهبوا سفينة تابعة للشارقة ، غير ان مكتوم بن بطي شيخ دبي الذي علمته التجارب كيف يصبح مناصراً للسياسة البريطانية إلى أقصى الحدود استنكر ذلك العمل وأمر برد المسروقات ، وبعد أن اوقع مكتوم العقاب اللازم بالقراصنة أمرهم بأن يتعهدوا لوكيل المقيمة البريطانية في الشارقة بحسن السلوك مستقبلاً . وقد دفعت حادثة الرجل الكعبي هذه ، بالإضافة إلى عدة حوادث أخرى وقعت أثناء موسم الفوص ، المقيم البريطاني . كولونيل هينيل . للبحث عن وسائل تكفل احترام هذنة العشر سنوات الحديثة التوقيع بمطالبة الجناه من رعايا شيخ الشارقة بدفع التعويضات وتقديم كفالات بحسن السلوك ، وقد تم ذلك بفضل التعاون الفعال من جانب الشيخ سلطان بن صقر .

كذلك قلم ادعاء آخذ ضد الشارقة بسبب تصرف غواص غاضب من رعاياها أطلق النار على قارب لعجمان ثم صعد عليه وقتل بعض بحارته برمح كان معه وبكتلة من الحديد وقد تجاوب الشيخ سلطان بن صقر بنفس الروح الاولى وفي كلا الحادثتين حملت مطالب المقيم اليه سفينة حربية بريطانية .

وفي بداية ١٨٤٥ وقعت حادثة تصور لنا كثيراً تطور روح النظام والانضباط في الشؤون البحرية بين شيوخ عمان المتصالحه ، ذلك ان سفييتين كانتا محملتين بالارز في طريقهما من لنجة الى الشارقة أرغمتهما عاصفة عاتية على اللجوء الى خور عجمان ، ففرقت احدهما لكن الاخرى استطاعت بقذف بعض حمولتها في البحر أن تصل الى الميناء الداخلي . وكان يمكن ان تنهب السفينة وهي على وضعها ذاك لولا يقظة الشيخ عبد العزيز شيخ عجمان وشقيقه اللذين جردا سيفيهما ووقفا الى جانب السفينة وقد أقسما على قتل أول رجل يتعرض لها أو لحمولتها ، وقد تلقى الشيخ من المقيم البريطاني شكر الحكومة البريطانية وثناءها عليه لهذا التصرف .

١٨٤٩ - ١٨٥٠ :

وفي ١٨٤٩ و ١٨٥٠ كان بين أهل ابو ظبي وأهل دبي عدد من المطالبات والدعاوى نتيجة استيلاء بعضهم على عبيد البعض الآخر من القوارب . لكن هذه الدعاوى جميعاً سويت بمساعدة المقيم البريطاني . وفي خريف سنة ١٨٥٠ ، على أية حال ، حدثت حادثة خطيرة غير مألوفة في ذلك الوقت وهي استيلاء بعض رعايا ابو ظبي على قارب للعامرية وقتل اثنين من الرجال كانوا على ظهره ، وفوراً ارسلت السفيتان « دجلة » بقيادة الملازم مَترَزْ و « الفرات » بقيادة الملازم تونسون الى مدينة أبو ظبي . وطلبتا من الشيخ دفع التعويضات بعد أن وقتنا على مسافة من المدينة إذ لم يكن من المباح القيام بعمليات في أبو ظبي

نفسها ، لكن المناورة حققت المطلوب منها ، فدفع الشيخ الدية عن القتل والتعويض عن الخسائر بما مجموعه حوالي ٦٠٠ جنيه بالإضافة الى ارجاع القارب والمسروقات .

: ١٨٥٢

وفي ربيع ١٨٥٢ وقعت حادثة قرصنة في مياه زنجبار . ارتكبتها سفينة لرجل من رأس الخيمة على قارب تابع لزنجبار ، لكن بطء الاتصال في ذلك الوقت بين بوشهر وشرق افريقيا أرجأ تسوية هذه القضية . وحتى حين عقدت معاهدة السلم الدائم في ١٨٥٣ لم تكن القضية قد سويت بعد . وقد حاول شيخ رأس الخيمة أن يراوغ في البداية متعللاً بأن كل الذين كانوا على ظهر السفينة المعتدية إنما هم من القيسيات في الباطنة .. وهم بالتالي رعايا لمسقط ولكن يبدو انه قد وافق في النهاية على دفع التعويض حسبما قُدّر . كذلك أيضاً ما حدث في ربيع ١٨٥٢ لقارب لبني ياس المقيمين وقتذاك في اللوحة بقطر كان يحمل مسافرين الى دبي فاستولى عليه أهل مدينة أبو ظبي وسلبوا منه كل ما كان فيه . ولم يعتبر هذا العمل عملاً مشروعاً لممارسة السيادة على رعايا متمردين بل اعتبر خرقاً للهدنة البحرية .. وعلى هذا طوّل شيخ ابو ظبي بالتعويض ، ورغم ان هذا قد اعترف في البداية بأنه يعمل بتحريض من امير الوهابيين الذي فوضه في عقاب بني ياس المتمردين ومصادرة قواربهم الا انه خضع لمطالب المقيم البريطاني التي حملها اليه القائد روبنسون .

وكالة الشارقة :

ويبدو أن كل الاتصالات العادية بين المقيم البريطاني والشيخ المتصالحين كانت تتم في ذلك الوقت عن طريق الوكيل الوطني للمقيمة الذي جعل مقره بالشارقة ابتداء من سنة ١٨٢٨ . وكان معظم نجاح هذه الاتصالات يعتمد على كفاءة الوكيل ملا حسين الذي ظل في عمله معظم

الفترة موضوع البحث ، وكانت علاقته بالشيخ صالح شقيق الشيخ سلطان بن صقر ، ونائبه في حكم مدينة الشارقة ، حتى سنة ١٨٣٨ حين عزل علاقة ودية للغاية . لهذا أسفت السلطات البريطانية كثيراً لعزله عن عمله .

وفي ١٨٥٢ توترت العلاقات وسامت جداً بين شيخ الشارقة ووكيل المقيمة وهو آنذاك رجل يدعى حاجي يعقوب . وكان الشيخ قد وجه الى الكولونيل إهانات متكررة ثم دفع له تعويضات عنها . وكان من أسباب ذلك بعض التحريات التي قام بها وكيل المقيمة عن تجارة الرقيق ودور الشيخ فيها . وبعدها أصغر مجلس المديرين أمره بوقف دفع أية تعويضات قد تستحق مستقبلاً لرجال من رعايا شيخ الشارقة إلى الشيخ لتوزيعها . ولا شك ان هذا الامر الذي جاء على خلاف توصية المقيم يشير من طرف خفي الى الاهتمام الذي كان الشيخ قد وجهه لوكيل المقيمة ضمن اتهامات أخرى بأنه لا ينفق النقود في أوجه الاتفاق المخصصة لها .

وكانت المادة المتعلقة بتجارة الرقيق ضمن معاهدة السلم العامة قد عززت بثلاث معاهدات تالية وقعت مع الشيوخ المتصالحين .

وقد وقعت اولها في سنة ١٨٣٨ وهي تحول سفن الحكومة البريطانية الحق في احتجاز او تفتيش أية سفينة تابعة لمواني الشيوخ الموقعين على المعاهدة والتي يشبه في أنها تحمل الرقيق او تنقلهم ، كذلك ايضاً تفويضها الاستيلاء على تلك السفن ومصادراتها في حالة ثبوت التهم عليها . ويبدو أن شيخ ام القيوين لم يشارك في توقيع هذه المعاهدة .

أما المعاهدة الثانية فقد وقعت في سنة ١٨٣٩ وهي تمنح حقوقاً مشابهة في الاحتجاز والتفتيش ضمن مساحات كبيرة من المحيط الهندي للسفن التي يشبه في أنها تحمل الرقيق ، كذلك ايضاً أصبح للسفن البريطانية حق مصادرة جانب من حمولة السفينة التي يثبت أنها تحمل الرقيق . وكان في

هذه المعاهدة نص صريح على أن « الصوماليين » أحرار ، وهم بالتالي ليسوا قابليين للرق .. وعاقبت على بيعهم . وواضح ان شيخ عجمان قد رضي بهذه الاتفاقية ووقع عليها .

أما المعاهدة الثالثة والاختيرة ، في سنة ١٨٤٧ ، فقد وقعها جميع الشيوخ المتصالحين وكانت تمنح « جلب العبيد من شواطئ إفريقيا او من أي مكان آخر » . على سفن يملكها الشيوخ الموقعون على المعاهدة او رعاياهم او انصارهم . كما أنها منحت السفن البريطانية حق احتجاز السفن وتفتيشها في أي مكان في البحر ، كذلك مصادرتها أو الاستيلاء عليها اذا ثبت خرقها للمعاهدة بطريقة أو بأخرى .

ومن نصوص المعاهدات لا يتضح لنا وجود اشارة ما الى تجارة الرقيق في الخليج بشكل خاص ، بل هي مرتبطة بمخططات أكبر لمحاربة هذه التجارة على الشواطئ الافريقية أيضاً .



علاقات المصريين والوهابيين بعمان المتصالحة

١٨٣٥ - ١٨٥٣

أما العلاقات الخارجية للشيوخ المتصالحين فلم تتجاوز فيما عدا الحكومة البريطانية الوهابيين أو القوات المصرية خلال الفترة التي قضت فيها تلك القوات على الدولة الوهابية في وسط الجزيرة .

نجاح دسائس القوات المصرية في عمان المتصالحة ١٨٣٩ :

لقد احتل المصريون الاحساء سنة ١٨٣٩ على الرغم من الرعد الذي قطعه محمد علي ، باشا مصر ، الرائد كامبل ممثل الحكومة البريطانية في القاهرة بالألا تمتد فتوحاته باتجاه الخليج ، فقد احتلت القوات المصرية الاحساء

ويبدو أنها كانت مصممة على إخضاع البحرين للنكث أرسلت وكيلا يجهز لها الطريق بين قبائل عمان المتصالحة . وأثارت هذه الحركات حركات مضادة من الحكومة البريطانية التي أحست بأن تقدم القوات المصرية كان بلا ريب يهدد نفوذها في المنطقة . وفي فبراير ١٨٣٩ صعدت التعليمات صراحة للمقيم في بوشهر بأن يبذل كل ما في وسعه لعرقلة المزيد من تقدم القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه قام سير ف. ميتلاند القائد العام للبحرية البريطانية في الخليج بزيارة لعمان المتصالحة على سفينة صاحب الجلالة « ولزلي » حيث تعهد الشيخ المتصالحون بحضور كابتن ت. إدموندز ، مساعد المقيم السياسي ، بالألا يقيموا علاقات ودية مع مبعوث القوات المصرية .. بل على العكس تعهدوا بأن يقاوموه . ورغم هذا التعهد فقد سمح الشيخ سلطان بن صقر لهذا المبعوث — الذي لم يكن سوى ممثل الوهابيين القديم سعد بن مطلق — بأن يقيم في الشارقة بعد وصوله إليها في مارس ١٨٣٩ . وقد وضع الشيخ تحت إمرته بيتاً حصيناً وقلعة ليقيم فيها ، ومن هذا المركز الحصين في الشارقة بدأ مبعوث المصريين مؤامراته .

وقد بدأ بمحاولة اقناع بني نعيم بواسطة الشيخ سلطان بن صقر بأن يسلموا واحة البريمي لحامية وهابية جاء بها معه ، ثم بدأ اتصالاً مباشراً مع شيخ أبو ظبي الذي كان يؤمل أن يتعاون معهم على رغم وقوفه بصلافة في الماضي ضد نفوذهم في وسط الجزيرة بعد استيلائهم على قاعدة البريمي . غير أن تهديدات مبعوث المصريين لم تؤد إلى نتائج تذكر . وظل بنو نعيم على موقفهم المعارض للمصريين ، وقد أيدهم مباشرة السيد حمود بن عزان من صحار فأرسل أخاه قيس ومعه ٢٠٠ رجل للوقوف معهم . أما من ناحية خليفة بن شخبوط شيخ أبو ظبي فقد رحب بتقدم القوات المصرية نحوه .

اجراءات مضادة من جانب السلطات البريطانية يوليو ١٨٣٩ :

وكان موقف المواجهة مع القوات المصرية شيئاً جدياً حتى ان المقيم السياسي كابتن هينيل قرر القيام بزيارة شخصية للبحرين . وعمان المتصالحة فوصل الى ساحل هذه يوم أول يوليو سنة ١٨٣٩ على ظهر سفينة الشركة « هيو لانديزي » .. وكان لهذه السفينة - بما أدخل عليها من تجديلات وتطوير - أثرها في نفس شيخ أبو ظبي (١) . وكشفت تحريات كابتن هينيل عن ان شيوخ دبي وام القيوين كانوا يعارضون المصريين معارضة تامة ، أما شيخ ابو ظبي فكان يبدل كل ما بوسعه كي يحل محل شيخ الشارقة في الخطوة عند سعد بن مطلق . وكان سلطان بن صقر - بدور - يبدل كل جهوده للاحتفاظ بهذه الخطوة ، وعلى أي حال فقد استطاع المقيم العام أن يحصل على تعهدات خطية من اولئك الشيوخ الاربعة بمناصرة السياسة البريطانية والوقوف في وجه مخططات القوات المصرية ، وأضيف نص بالنسبة لسلطان بن صقر يتعهد فيه بعدم إجراء أية علاقات او مراسلات او اتفاقيات مع محمد علي باشا والي مصر او أنصاره أو أية قوة أجنبية أخرى قبل موافقة الحكومة البريطانية معتبراً حلفاء هذه الحكومة حلفاء له وأعداءها أعداء له . كذلك قدم لشيخ الشارقة - بناء على طلبه - خطابات من المقيم موجهة له ولسعد بن مطلق تنصح لهذا الآخر بالعودة الى نجد . وفيما يتعلق بالحماية التي طلبها فقد تعهد له الكابتن هينيل بأن يركن إلى أن التزامه بسياسة الحكومة البريطانية لو عرضه لاعتداء أية دولة أخرى .. فستقدم له الاسلحة والذخائر بالقرس الذي يريده أو يحتاج اليه .

وفي نفس الوقت تلقى كابتن هينيل طلباً للمعونة ضد سعد بن مطلق من شيوخ البريمي ، وقد رد على هذا الطلب بأن شجعهم على المحافظة على

(١) كان غاطس السفينة « هيو لانديزي » بقيادة الملازم كومبل لا يزيد من ١١ قدماً ، غير أن قدرة السفينة على التقدم في مجرى مائي ضيق ، وضد اتجاه الريح هو ما أدهش العرب .

استقلالهم ، ووعدهم بأن يرسل اليهم وكيلا يقيم بين ظهرانيهم ، كما وعدهم بأن يمددهم بالاسلحة والذخائر اذا تعرضوا لاذى بسبب التزامهم نصائحهم ، كما جاء في خطاب المقيم لسعد بن مطلق اشارة لهذه المباحثات ، وذكر له فيه ان شيوخ البريمي قد أصبحوا تحت الحماية البريطانية الى ان توقع اتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وقد صدق الحاكم العام في الهند على كل ما قام به كابتن هينيل وأثنى على كفاءته وحماسه . لكن مشروع مد الحماية البريطانية لتشمل شيوخ البريمي - كما جاء في خطاب المقيم لسعد بن مطلق - كان محل اعتراض مع عدد آخر من المقترحات الهادفة نحو مزيد من الانجائية في معارضة القوات المصرية وأنصارها في شرق جزيرة العرب . ذلك بأن حكومة الهند كانت ترى أن مشكلة توسع القوات المصرية في فتوحاتها إنما هي من اختصاص مجلس الوزراء البريطاني في المقام الاول ، ومحتمل أن تكون المخاوف المتعلقة بالحرب في أفغانستان في ذلك الوقت قد أثرت على أعمالهم في جهات أخرى ، لكن تفويضاً صدر للمقيم بأن يستمر - بل بأن يتوسع ايضاً - في توزيع الاسلحة والذخائر .. الخ لاستخدامها ضد القوات المصرية .

مزيد من العمل من جانب السلطات البريطانية ١٨٣٩ - ١٨٤٠ :

أما النتائج المحلية لزيارة كابتن هينيل فلم تكن كلها مقنعة ، فرغم أن الوكيل المصري كان قد رحل الى العقير فان شيخ ابو ظبي خرق روح الاتفاق والتعهد اللذين لم يكن جف مدادهما بمعارضة سعد بن مطلق وقام بنفسه على رأس حملة ضد بني نعيم في البريمي ، لكن هؤلاء على رغم فشلهم في الحصول على مساعدة شيخ الشارقة استطاعوا أن يثبتوا لهجمات خليفة ابن شخبوط بل وان يرغموه على طلب الصلح ، وعند ذاك توسط المقيم العام وطلب من شيخ أبو ظبي أن يسوي أموره مع بني نعيم ويسترضيهم

خلال مهلة جلدتها بثلاثة أشهر ، وإلا فستعتبره الحكومة البريطانية عدواً لها ، وتلزمه بدفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه كتعويض لبني نعيم ، وإخيراً استطاع الشيخ شخبوط الحصول على خطاب من شيوخ بني نعيم يفيد بأن مطالبهم قد أُجيبَت وأن المياه عادت الى مجاريها بين الطرفين المتنازعين .

العون البريطاني يمتد لشيوخ البريمي يناير ١٨٤٠ :

وفي يناير ١٨٤٠ عاد كابتين هينيل لزيارة ساحل عمان المتصالحه . وعقد اجتماعاً في عجمان مع شيوخ البريمي الذين كانوا بحاجة لتدعيم وضعهم . وكان أهم شيوخهم هو حمود بن سرور من فرع الشوامس من قبيلة بني نعيم التي كانت تسيطر على قلاع البريمي . واستطاع المقيم ان يعقد حلفاً دفاعياً ضد كل الاعداء بين بني نعيم والظواهر الذين يسكنون الواحة ، وقد كانت العدواة بين الفريقين سبباً من أسباب ضعفهما معاً ، لكن مساعيه فشلت في التوفيق بين بني نعيم وجيرانهم بني قتب . ثم جاء توزيع الارز والتقود والذخائر بالانصاف معزراً لمزايا الارتباط ببريطانيا . وكان التوزيع بطريقة توحى بأن الحكومة البريطانية ستستمر في تقديم العون لمن يظل من أنصارها .

رحلة كابتين هامرتون الى البريمي يناير وفبراير ١٨٤٠ :

وبعد هذه الاعمال ، قام الكابتين أ. هامرتون الضابط المستول عن القوة الميدانية في خراج والذي اختير فيما بعد ليكون وكيلا سياسياً في مسقط . برحلة من الشارقة الى البريمي في حماية حمود بن سرور متخذين طريق ساحل صحار في الباطنة . وقد وجد ان استحكامات البريمي تتكون من مجرد قلعة رئيسية واحدة على الطرف الجنوبي من الواحة مبنية من الآجر الذي جففته الشمس وهي مربعة طول ضلعها حوالي ٦٠ خطوه . وعلى بعد ثلاثمائة خطوة الى الشمال توجد قلعة أخرى أصغر من الاولى والقلعتان بناهما مطلق الوهابي . وقد تأمر شيخا الشارقة ودبي ما وسعهما التأمر لتعطيل رحلة كابتين هامرتون هذه فلم يقلحا في ذلك .

انسحاب القوات المصرية من نجد مايو ١٨٤٠ :

ويدل أن سعد بن مطلق قد أثار شكوك سادته بعد عودته من الاحساء ، لانه ارسل مخفوراً الى الرياض ، ولكن لم يمض طويل وقت قبل انتهاء الاحتلال المصري ، ففي مايو سنة ١٨٤٠ كانت القوات المصرية قد تراجعت عن نجد تراجعا تاما .

الاشتباه بخطط للاميرين السعوديين خالد وعبدالله ضد عمان :

وقد أقام المصريون الامير خالداً حاكماً على نجد بعد رحيلهم ، وسرعان ما افادت الانباء باعتزامه تنفيذ مخطط ضد عمان . وربما كان سعد بن مطلق ما يزال على علاقة تراسل منتظم مع الشيوخ المتصالحين . وفي سنة ١٨٤١ وقع خطاب موجه اليه من شيخ الشارقة بين ايدي بني نعيم الذين تبنوا أن الخطاب يشير الى مخطط للقضاء عليهم . وفي نوفمبر ١٨٤١ كان الامير خالد في الهفوف بالاحساء ، وكانت تحركاته تشير الى اعتزامه السير الى عمان ، فوجهت الحكومة البريطانية اليه انذاراً حملة الملازم جوب الذي نزل في العقير ، ثم عاد بعد زيارة الامير الى ساحل القطيف ، وأنكر الامير في رده أن تكون له أية خطط ضد عمان ، لكن الشكوك في صدق إنكاره هذا ظلت قائمة طوال فترة حكمه .

ثم خلف خالد الامير عبدالله ، فقام باتصال قصير مع الشيوخ المتصالحين أعلن فيه عزمه على ارسال سعد بن مطلق وكيلاً عنه الى البريمي لكن خطاباته التي ارسلها اليهم جميعاً سلمت الى الرائد روبرتسون ، باستثناء خطاب شيخ ابو ظبي - ووجه المقيم السياسي إنذاراً اليه على أساس أن تصرفاته قد تشجع على عودة القرصنة ، وجاء في رد الامير عبدالله أنه يمتنع أعمال القرصنة ، لكنه لم يجرؤ على الزعم بأن أهل عمان المتصالحه من رعاياه .

انقطاع العون البريطاني عن شيوخ البريمي ١٨٤٣ :

وما ان عاد الى الحكم امير نجد المغزول فيصل في يوليو ١٨٤٣ ، حتى أرسل خطابات يبلغ فيها الشيوخ المتصالحين بأنه قرر أن يرسل اليهم بعد انتهاء موسم الصيف قوة يقودها سعد بن مطلق لتستولي على بلادهم . وفزع بنو نعيم في البريمي من تلك التهديدات ، وكانو قد قاموا بأعمال غير مشروعة أنهت تحالفهم من السيد حمود حاكم صحار ، فلجأوا يطلبون عون الحكومة البريطانية ، لكن هذه الحكومة أبلغتهم في ردها أن الهدف من تقديم تلك المساعدات لهم في سنة ١٨٤٠ كان الخيلولة دون اتخاذ القوات المصرية قواعد لها في بلادهم ، والآن بعد ان زال ذلك الخطر ، فان الحكومة البريطانية تعتزم رفع يدها عن التدخل في الشؤون الداخلية والمحلية في الجزيرة العربية ، وفي نفس الوقت كانت تجري اتصالات ودية ومستمرة عموماً بين مقيمة بوشهر وبين الرياض .

وفي أوائل ١٨٤٥ وصل سعد بن مطلق مجدداً على رأس قوة صغيرة الى جوار البريمي ، وكان يقرب بردد مما أوحى بشيء من الريبة في حقيقة نواياه ، لكن النعيم والظواهر لم يبلوا هذه المرة أية مقاومة له وبذلك وضع يده على قلاع البريمي وأصبح الشيوخ المتصالحون في حيرة من أمرهم كيف يستقبلونه . وبمجرد ان دعم سعد مكانته في مقره القديم راح يبذل جهده. كله في الضغط على الاقليمين الاكثر ثراء وهما صحار ومسقط ، على نحو ما بينا نتائجها في الفصل الخاص بسلطنة عمان ، لكنه لم يهمل تلك المناطق الصغيرة التي تحتاج لمجهود قليل ، فراح ينهك في تأمر يستهدف الاستيلاء على مدينة ضنك الصغيرة في الظاهرة . وفي أكتوبر من نفس السنة قام بعدة أعمال هادقة للاستيلاء على واحة صغيرة تسمى اللبد داخل عمان المتصالحه ، وكان ينوي ان يقيم الى جوارها قلعة على ساحل زورا في مبتدأ طريق مألوفة بين عجمان والحمرية .

غير ان تصرفاته هذه الى جانب عجرفته وقسوته أثارت تحالفاً ضده على جبهة واسعة شملت : من الشرق قبيلة النعيمي وشيخ صحار والمطاوعة في عمان والى الغرب كل الشيوخ المتصالحين باستثناء شيخ ام القيوين الذي يبدو أنه كان متعلقاً بمصالح شخصية جعلته يؤيد خطط الوهابيين في الديد .

لكن أعداءه هؤلاء لم يغامروا باللجوء الى السلاح مرة واحدة : بل فضلوا الطريق الاسلام فبدأوا باتهامه بأنه لا يحول لسيده كل النفود التي يجيئها منهم . وكان يبدو في ضوء اتفاقية عقدها سعد مع شيوخ صحار ومسقط أن تلك التهمة كانت تعتمد على أساس قوى . وفي الوقت نفسه أصبحت مواصلات الوكيل الوهابي المباشرة عبر وسط الجزيرة تتعرض لقطعها من القبائل المعادية على الطريق . وعزم سعد بن مطلق على الرحيل فوراً من البريمي الى مقر أمير الوهابيين ليدفع عن نفسه شخصياً تهمة خصومه . غير ان رحيله أرجيء في آخر لحظة بورود أمر اليه من الامير بأن يظل في مكانه على ان يحول الاموال اولا بأول . وقد ارسل سعد مبلغاً من المال على سفينة قدمها له الشيخ سلطان بن صقر .

طرد الوهابيين مؤقتاً من البريمي على يد شيخ ابو ظبي ١٨٤٨-١٨٤٩ :

وظل وضع الوهابيين في البريمي على حاله حتى ٤ مايو ١٨٤٨ حين انتهز سعيد بن طحون شيخ ابو ظبي فرصة غياب سعيد بن مطلق مؤقتاً ، فاستولى بمساعدة قبيلة الظواهر على موقع للوهابيين في إقليم الظواهر . وسرعان ما انضم اليهم بنو نعيم وفرقة من صحار يقودها سيف بن حمود ، فاسفر هذا التحالف عن الاستيلاء على قلعتي الوهابيين في البريمي بعد مقاومة محدودة . وقد قام باحتلالهما شيخ ابو ظبي على حين لحا سعد بن مطلق الى الشارقة ، لكنه سرعان ما دب سوء التفاهم بين الحلفاء . فانسحب ابن شيخ صحار بقواته ، وسخط شيوخ الشارقة ودي

وعجمان (١) ونفسوا على شيخ أبو ظبي ذلك الانتصار السهل . فوقفوا ضده الى جانب الوهابيين ، غير ان الشيخ سعيد ظل ثابتاً في مواقفه بالبريمي بنجاح وهدوء . واخيراً ، وفي فبراير ١٨٤٩ ، تمت تسوية الامور بين الشيوخ المتنازعين بواسطة مبعوث لشريف مكة ، ولم تكن شروط الصلح على ما يبدو في صف الشيخ سعيد لانها كانت تشمل إعادة قلاع البريمي الى وكيل الوهابيين واسترجاع حالة التوازن كما كانت قائمة من قبل .

وفي نوفمبر ١٨٤٠ حث شيوخ دبي والشارقة الامير الوهابي على السماح لفرع القبيسات المهاجرين من بني ياس بالاستقرار تحت حمايته في خور العديد ، لكن مناوئتهم فشلت نتيجة الجهود السالتي كللت بالنجاح من جانب شيخ ابو ظبي لارجاع هؤلاء المهاجرين الى ديارهم .

محاولات فاشلة من جانب الشيوخ المتصالحين لطرد الوهابيين

١٨٥٠ - ١٨٥١ :

وفي مارس ١٨٥٠ ارسل الشيخ سعيد بن طحنون ، الذي ما انفك منذ الصلح الاخير يتفاوض من السيد ثويني نائب سلطان مسقط لتدبير هجوم جديد على الوهابيين ، فرقة تتكون من ٤٠٠ رجل من بني ياس والمناصرين لمعاونة حليفه في الدفاع عن شناصر ضد القواسم . وبدأ هو نفسه يهاجم موقع الوهابيين في البريمي بتلصير قوات الملاحة الموصلة الى تلك الواحة . وقد شوش على نشاطه قوات تجمعت في الذيد من الشارقة ودبي وعجمان وام القيوين ثم تحركت بعد خلافات طويلة بين قادتها الى الباطنة للاشتراك في الصراع الدائر هناك بين السيدين ثويني وقيس ، وعلى ذلك تركت لشيخ ابو ظبي حرية الاستمرار في عمليات ضد البريمي الى ان شن عليها هجوماً فاشلاً . وفي نوفمبر التالي قام القواسم بهجوم مشترك

(١) تذكر إحدى الروايات ان شيخ عجمان (كشيخ ام القيوين) رفض ان يقوم بدور ضد « سيد بن طحنون » .

فاشل هو الآخر على حامية البريمي واشترك فيه بنو ياس وبنو نعيم ، وكان هذا الهجوم سابقة لتحالف تال بين شيخ الشارقة وشيخ أبو ظبي ضد الوهابيين ، وهو تحالف غريب لم يخل فيه شيخ الشارقة الا لمجرد غيرته من حظوة شيخ دبي عند الوهابيين . ولم يؤد التحالف الى أية نتائج في نهاية الأمر .

إقامة قصيرة لعبد الله بن فيصل في البريمي ١٨٥٣ :

وفي ربيع ١٨٥٣ اجتمع الشيوخ المتصالحون جميعاً ، باستثناء شيخ دبي سعيد بن بطي الذي ارسل أحد اقربائه بدلا منه ، بعبدالله بن فيصل الذي وصل مؤخراً الى البريمي ممثلاً لايه أمير الوهابيين ، وقد بلغوا من الحرص على لقائه والتنافس على الحظوة عنده ما جعل كابن كيمبول يتكبد مصاعب كبيرة في جمعهم كلهم على الساحل حين وصل في مايو ١٨٥٣ بهدف عقد معاهدة السلم الدائمة . وكان الهدف الرئيسي لاقامة عبدالله بن فيصل في البريمي هو الحصول على أقصى ما يمكنه الحصول عليه من تنازلات حاكم مسقط التابعس الحظ على نحو ما هو مذكور في تاريخ سلطنة عمان . وغني عن القول ان الشيخ سلطان بن صقر كان يشجع الامير الوهابي على انتهاج سياسته تلك في الضغط على حاكم مسقط .

ومن الناحية الاخرى كان الشيخ سعيد شيخ ابو ظبي يجهد نفسه لرد أية محاولة غزو من جانب الوهابيين والقواسم لاقليم الباطنة ، وهي محاولة تم التخطيط لها وكانت على وشك التنفيذ لولا ان عُقد صلح بأنسب الشروط التي يوافق عليها عبدالله بن فيصل . وتم هذا بالفعل بوساطة شيخ صحار ورجل اسمه أحمد السديري أغلب الظن انه هو نفسه الذي جاء بعد سعد بن مطلق وكيلا للوهابيين في البريمي .



العلاقات الخارجية الاخرى للشيوخ المتصالحين

١٨٣٥ - ١٨٥٣

العلاقات مع سيد مسقط :

ظل شيخ الشارقة على ما هو عليه من قديم في عدااء تام ومستحكم لحكام مسقط حتى إنه في سنة ١٨٤٢ قطع مفاوضات صلح كانت تدور لصالحه مع شيخ أبو ظبي لمجرد أنها كانت تتضمن قيام علاقات ودية بينه وبين شيوخ صحار ومسقط . وفي ١٨٤٩ كان على وشك القيام بمحاولة لاستعادة خور فكان من السيد ثويني . نائب السلطان في مسقط ، لكن الوكيل الوهابي في البريمي وشيخ دبي استطاعا ثنيه عن القيام بذلك العمل . وفي سنة ١٨٥٠ تحرك الشيخ سلطان بتأييد من جيرانه شيوخ دبي وعجمان وام القيوين - كما ذكرنا من قبل - لمعاونة قيس بن عزان في صحار ضد السيد ثويني . وسرعان ما تم للحلفاء الاستيلاء على غالة وخور فكان ثم تقاسمها فيما بينهم . وظلت هذه الاماكن تحت أيديهم لأكثر من سنة . وفي ١٨٥١ حين ظهر السيد سعيد بنفسه أمام صحار - ترك الشيخ سلطان قيساً ليلقى مصيره وحده ، واستعاد جيشُ السيد بمعاونة فرقة من دبي كلا من صحار وشناص دون ان يجد في ذلك مقاومة كبيرة ، ولكن يبدو ان غالة وخور فكان ظلنا تحت سيطرة شيخ الشارقة الذي أفاد من الحرب لاحقاً في استعادة ممتلكاته التي كان قد فقدتها في المنطقة الشمالية .

العلاقات بالعرب على الساحل الايراني :

وقد ظل عدد كبير من الشيوخ المتصالحين يتابعون بحرص واهتمام الخلافات والمنازعات الدائرة بين اقرباؤهم العرب المستقرين على الساحل الايراني ، غير ان المقيم السياسي البريطاني كان يمنعهم دائماً من التدخل

المؤثر لصالحهم أو الوقوف الى جانبهم . وفي سنة ١٨٣٥ منع شيخ ام
القيوين من ارسال نجدة لاقاربه آل علي في جارك ، وفي سنة ١٨٣٧ منع
شيخ الشارقة أيضاً من تقديم المعونات لاهل طافونه ضد أهل جارك .

العلاقات بشيخ كعب في عربستان :

كما كانت تقوم احتكاكات من حين لحين بين شيخ كعب في
عربستان وشيوخ عمان المتصالحة . وقد أسر قراصنة القواسم زجلاً من
كعب في سنة ١٨٣٨ واخبار ذلك بالاضافة الى التداوير التي اتخذتها
السلطات البريطانية بذلك الصدد وردت في فقرة سابقة ، لكن هذه الحادثة
بالذات لم تترك أية مشكلات كبيرة وان راح ضحيتها رجل ثري من
كبار أنصار الشيخ ثامر . وذلك لان شيخ كعب اقتنع بتأكيد المقيم
السياسي البريطاني بأن شيوخ الشارقة ولنجة ورعاياهم على وجه العموم
لم يكن لهم دور في ذلك العمل . أما القواسم فانهم توقعوا عقاباً سريعاً
لذلك — فقد جهزوا اسطولا يضم ٢٢ سفينة باتت تجوب البحار مجتمعة
هدف توفير الحماية المتبادلة .

وفي ديسمبر ١٨٤١ حدثت حادثة أكثر خطورة ، وذلك أن سفينة
لأبو ظبي استولت عليها فيما جاور المحمرة . وقد تم هذا العمل بأمر من
الشيخ فارس شيخ كعب في ذلك الوقت وقد برره بشأراً له عند قبيلة
بني ياس . يرجع الى أكثر من ٣٠ سنة . وبعد خلاف طويل —أشرنا الى
تفاصيله في تاريخ عربستان — أعيدت السفينة الى أصحابها في مايو ١٨٤٥
بجهود السلطات البريطانية .

العلاقات بالبحرين :

وقد أوقفت الحكومة البريطانية تدخل شيوخ عمان المتصالحة في
شئون البحرين كما أوقفت تدخلهم في شئون ايران . وفي سنة ١٨٤٣ رفض
شيوخ الشارقة ودي تقديم المعونة لشيخ البحرين السابق عبدالله بن احمد ،

بل انه حتى شيخ ابو ظبي المغامر رفض الدخول في الموضوع . وفي يوليو ١٨٥١ قام شيخ ابو ظبي بجهود لتسوية الخلافات المعلقة بين امير الوهابيين وشيوخ البحرين .



الأحوال الداخلية في عمان المتصالحة

١٨٣٥ - ١٨٥٣

ان التاريخ الداخلي لعمان المتصالحة في ذلك الوقت ، والذي يتكون أساساً من الحروب والمنازعات الصغيرة بين الشيوخ المحليين مضطرب ومختلط الى ابعد الحدود .. لكن هذا لا يعني أنه غير قابل للفهم والتفسير . وكانت الحقيقة الرئيسية فيه هي عموماً الصراع على النفوذ بين شيوخ الشارقة وأبو ظبي . وفي ذلك الصراع بدأت كفة الشارقة تهبط من المرحلة الاولى وقد استفاد شيوخ دبي من هذا الى ابعد الحدود حتى إنهم كانوا يتناسون الخلافات فيما بينهم ليقوموا ضد شيوخ الشارقة بعمل موحد .

والى جانب الاعمال العدائية التي يمكن ردها الى هذا الاصل : أي الصراع بين الشارقة وأبو ظبي ، فإن ثمة أعمالاً عدائية كثيرة ترجع أساساً لتلك الغارات التي كان شيخ الشارقة يشنها على الامارات الصغيرة من حوله وبعضها كانت غارات ملحوظة . وفي سنة ١٨٤٠ كان واضحاً تماماً ان شيخ الشارقة يطمع في أن يضم لحكمه أم القيوين وعجمان بل ودبي ايضاً .

العلاقات بين الشارقة وأبو ظبي ودبي ١٨٣٨ :

وفي مايو سنة ١٨٣٨ هاجم الشيخ خليفة شيخ ابو ظبي دبي واهلها غائبون في صيد اللؤلؤ وكانت هجرة آل بوفلاسه الى دبي ما تزال تحز

في نفسه حزاً عميقاً ، واستطاع ان يستولي على حصن على ساحل البحر ، فجعل فيه حامية من قواته ثم انسحب الى امارته . وحين ترامى الخبر الى آل بو فلامسة عادوا جميعاً من شواطئ اللؤلؤ مسرعين . واستطاعوا —بمعاونة من سلطان بن صقر— ان يجلوا بني ياس عن الحصن الذي احتلوه ودمروه تماماً .. وذلك بعد عمليات دامت ثلاثة ايام . واخيراً تم التوصل الى صلح بين الطرفين حتى تتمكن قوارب دبي وابوظبي من العودة الى شواطئ اللؤلؤ قبل نهاية موسم الغوص .

وفي ١٨٣٩ نشب نزاع دموي بين اهل دبي واهل ام القيوين ادى الى اعمال عنادية متبادلة بين شيوخ الشارقة وام القيوين ، وسنشير الى تفصيلات ذلك في فقرة تالية .

وبعد ما بسنة . وضحت ظاهرة تدخل مكتوم بن بطي شيخ دبي في الامور الداخلية لمشيخة القواسم حين اعلن صقر بن سلطان في مدينة الشارقة استقلاله عن ابيه شيخ القواسم . لكنه لما فشل الانقلاب الذي كان خلاله نفوذ الشيخ مكتوم يسود الشارقة — منح شيخ دبي للابن المتمرد ملجأً يحميه من بطش ابيه . واحتاج الشيخ سلطان بن صقر لكل هذه الاعمال . فليجأ الى التهادن مع عدوه الللود خليفه ، شيخ ابوظبي . وتم الاتفاق بينهما على انه في حالة سقوط دبي بين ايديهم فيجب ان تدمر تدميراً كاملاً وان يرغم اهلها على الإقامة في الشارقة او ابوظبي . كما استطاع شيخ الشارقة اغراء شيخ ام القيوين ايضاً بالانضمام اليهم في هذا الأمر . وحين وصلت الأمور الى هذا الحد صدر شيخ الشارقة عن خيانة لحلفائه غريبة حتى على رجل مثله عرف بمثل ذلك الغدر . فقد قبل اعتذار شيخ دبي ومعه الف روبية وانسحب فجأة تاركاً حلفاءه ليتدبروا امرهم على احسن ما يستطيعون .

: ١٨٤١

وفي سنة ١٨٤١ ضعفت دبي كثيراً نتيجة هجرة حوالي خمسمائة

رجل ساخط من آل بو مهيّر استقروا في الشارقة . كما جاء انتشار الحمى المفاجئ في دبي في نفس الوقت ليدفع عدداً كبيراً من السكان للهجرة منها والاقامة باذن خطي من الشيخ سلطان في ديره التي كانت سبب الخلافات الحادة بين شيوخ الشارقة وابو ظبي خلال الفترة من ١٨٢٤ الى ١٨٢٧ كما ذكرنا .

وانتهز شيخ ابو ظبي فرصة خلو دبي من المدافعين عنها نتيجة هذه الاحداث الى جانب رحيل رجال آل بو فلامه الى شواطئ اللؤلؤ . فقام اولاً بضمان حياد قبيلة بني قتب وغيرها من قبائل البدو ، ثم اندفع ومعه مائة وخمسون رجلاً الى المدينة فاستولوا عليها ونهبوها وقطعوا اشجار النخيل واحرقوا الثمار وافسدوا كل شيء ، ثم احرقوا سفينة كانت في الميناء للشيخ مكتوم وقتلوا رجلين كانا على ظهرها . واستنجد شيخ دبي فوراً بشيخ الشارقة الذي بادر فأمدّه بمقي رجل . وعلى حين لم تجرؤ قوات الحلفاء على مهاجمة الفزاة الذين كانوا في ذلك الوقت يحتلون جمبرة ، ارسل الشيخ خليفة بن شخبوط ، المتنصر ، فرقة من رجاله اغارت على قرية الحان المجاورة فنهبتها وحملت منها خمسة عشر عبداً ثم عادت الى مقرها سالمة . وبعد ذلك انسحب شيخ ابو ظبي الى بلاده ، ومن هناك حاول ان يباغت مدن دبي والشارقة وراس الخيمة لكنه وجد العدو — هذه المرة — مستعداً لمقاومة قواته في كل من هذه الامكنه ، فانسحب الى بلاده بعد ان خسر عدة رجال كما خسر بعيره الذي كان يمتطيه .

: ١٨٤٢

وفي ابريل من العام التالي ، قدم اقترح للشيخ خليفة بأن يتفق هو وبقية الشيوخ المتصالحين على ايقاف كل العمليات العدوانية المتبادلة بينهم في البر بمثل اتفاقهم على ايقافها في البحر خلال موسم اللؤلؤ

الوشيك . غير ان الشيخ وهو في نشوة النجاح الذي احرزته . في آخر غارة قام بها رفض الاقتراح ، بل وبدأ بالفعل يحاول إبعاد الشيخ مكتوم عن الشيخ سلطان تمهيداً للقيام بهجوم على هذا الأخير ، لكنه ظل هادئاً طوال شهور الصيف ، وفي أكتوبر ١٨٤٢ ، حين نشأت مودة غريبة بينه وبين الشيخ مكتوم ، تعهد الأخير بأن يسعى لعقد صلح مع شيخ الشارقة .. لكن هذا الشيخ رفض ان يقبل شرطاً للصلح هو توقفه عن معاداة سلطان مسقط وهكذا فشلت تلك المفاوضات .

: ١٨٤٣

وفي مارس ١٨٤٣ قام شيخ ابو ظبي بزيارة لشيخ دبي ، ويبدو ان الصداقة بينهما كانت تدعم مما كان يزيد في سخط شيخ الشارقة ، وبعدها قام سلطان ، شقيق شيخ ابو ظبي ، على رأس مائة وخمسين رجلاً من راکبي الجمال بغارة ضد حلفاء القواسم وفي خلال سبعة ايام فقط قتل ثلاثة رجال من بني كتاب حلفاء القواسم كما فقدوا سبعين بعبراً استولى عليها العدو كما نهب قافلة كانت متجهة من البريمي الى الشارقة ، وقتل ثلاثة من بني نعيم ، ورجع الغزاة الى بلادهم دون ان يفقدوا سوى رجلين قتلى وآخرين جرحى .

وفي يوليو تم عقد صلح زائف لانتهاء الحرب مؤقتاً ، ولكن في أغسطس - وبتحريض من شيخ دبي على الارجح - قام خليفة بن شخبوط على رأس قوة كبيرة من راکبي الخيول والجمال - باجتياح بلاد بني كتاب وبني غفالة وبني نعيم ، واستولى على قطيع كبير من جمالهم جمعت لحمايتهم في الذيد في حين كان اصحابها في غزوة باقليم الباطنة ، وتعهد بنو ياس برد ما استولوا عليه لكنهم لم يفوا بوعدهم ابداً .

وفي نوفمبر ١٨٤٣ هاجم جماعة من بني غفالة قافلة لدبي فأعمل الشيخ مكتوم السيف والنار في بلاد تلك القبيلة وقبيلة بني نعيم التي كانت متحالفة مع الشيخ سلطان بن صقر . وكادت القطيعة تقع بين الشيخين .

لكن شيخ القواسم بدا متراجعا حتى إن بني غفالة المتلهفين للانتقام كادوا ان يتحولوا اليه بأسلحتهم . وهددوه بأنهم سيحالفون شيخ ابو ظبي . وحدث ان قتل شقيق الشيخ مكتوم رجلا من اهل الشارقة فنشأت ازمة جديدة لكنها ايضا سويت دون ان تترك اثرأ . واخيرا وقع اشتباك مباشر في الداخل بين بني غفالة وشيخ دبي قتل فيه عدة رجال من الجانبين وانتصر الشيخ ولكن بعد ان فقد إحدى عينيه في المعركة .

: ١٨٤٤

وفي يوليو ١٨٤٤ خرج شيخ الشارقة لجولة بالداخل محاول فيها استعادة نفوذه الضائع بين قبائل البدو ، لكنه اثبت انه اقل كفاءة في التعامل مع البدو من الشيخ خليفة بن شخبوط الذي استطاع في جولة صيفية قام بها ان يقنع عدداً من القبائل بالوقوف الى جانبه من بينها تلك التي نهبتها قواته مؤخراً . وعقد شيخ ابو ظبي اجتماعاً لانصاره وحلفائه في البريمي حضره السيد حمود عزان حاكم صحار والسيد قحطان بن سيف نائب الحاكم في شناسر . لكن الشيخ مكتوم شيخ دبي -الذي دعى لحضور الاجتماع بهدف تسوية الامور المعلقة بينه وبين بني غفالة- رأى من غير المناسب ان يحضر بنفسه فاناب عنه شقيقه سعيداً .

: ١٨٤٦

وفي ١٨٤٦ كان كل ساحل عمان المتصالحة يلتهب بالحروب نتيجة مطامع الشيخ سلطان بن صقر الذي كان ما يزال يهدف على ما يبدو الى ضم ام القيوين وعجمان الى امارته ثم تطويق دبي . واجتمع هؤلاء الشيوخ الذين تهددهم مطامعه في حلف دفاعي ضده ، وقام شيخ الشارقة من ناحيته بمحاولة ضم سعيد بن طحنون شيخ ابو ظبي الجديد - الذي لم يكن قد خبر القواسم جيداً بعد - في حلف مضاد . ولستأ نهم الآن بما عمله شيوخ ام القيوين وعجمان - رغم دور شيوخ هذه الاخيرة في تطور الأحداث- وستنقص حديثنا على الخلاف بين الشارقة ودبي ونتائجها .

كان السبب الرئيسي في هذا الخلاف هو قرار سلطان بن صقر بأن يضع الأسس لتوسع دبي باقامة عدد من الابراج والحصون في منطقة ابو جبل التي تقع على ساحل إمارته ولا تبعد عن دبي اكثر من خمسة اميال . وراى الشيخ مكتوم ان من الضروري منع هذا العمل بأية وسيلة ، ولم تكن التعديلات تبدأ حتى قطعها وصول اسطول من البحرية البريطانية والهندية — يقوده سير هـ . بلاكوود تجاه الشارقة ، وطلب القائد من الجانبين وقف هذه الاعمال حتى يرفع الامر للمقيم البريطاني ، ووافق الطرفان على الاقتراح ، ولكن لم يكمل الاسطول يبحر حتى خرق الشيخ سلطان الاتفاق وعاد لاستئناف تشييد الابراج في ابو جبل . وحين وصل كابتن كيمبول الى المنطقة في مارس ١٨٤٦ بهدف عقد اتفاقية بين الاطراف المتنازعة باسم المقيم البريطاني ، وجد الحرب دائرة .. ولم تؤد جهوده الى ايقافها .

وبعد يوم او اثنين من رحيل مساعد المقيم تغير الموقف تغيراً واضحاً نتيجة موت صقر ابن شيخ الشارجه الذي لقي مصرعه في هجوم على مشيخة ام القيوين ، وبناء على طلب الشيخ سلطان نفسه عقدت هدنة مدتها ستة أشهر حتى ١٢ نوفمبر التالي بواسطة من القائد هو كينز .

ولم تكن هذه الهدنة سوى شيء اسمي ومؤقت حتى بالنسبة لمن فكر في عقدها لان الشيخ سلطان سرعان ما عاد لاستئناف نشاطه في عمليات البناء والتشييد كما طرد رعايا دبي من الشارجه ، وحرص شيخ ابو ظبي على اهانة شيخ دبي والايقاع بحلفائه من البدو في ام القيوين ، وقيل ان عشرين رجلاً من هذه الامارة الاخيرة — ينتمون الى قبيلة الغفالة — لقوا مصرعهم بتحريض منه .

وبعد انتهاء أجل الهدنة البرية التقى شيوخ ابو ظبي والشارجه مرة أخرى . وقرروا اخضاع دبي . لكن الشيخ سلطان خشي ان يستولي الشيخ سعيد على دبي لنفسه اذا تم اخضاعها ، فرجع عن عزمه معلناً ان ام القيوين يجب ان تكون الهدف الاول للحملة المشتركة .

: ١٨٤٧

وفي نفس الوقت بدأ الحلفاء يجرون مفاوضات مستقلة مع الشيخ مكتوم ، ضحيّتهم المزعومة ، والتي هذا بنفسه بين ذراعي الشارقة ، فعقد الصلح مع شيخها على حين ظل في حالة حرب ضد شيخ ابو ظبي . ويبدو ان السبب وراء اختيار الشيخ مكتوم الصلح مع الشارقة كان الوعد الذي قدمه الشيخ سلطان بهدم الابراج في ابو جبل ، ولسنا بحاجة للقول انه لم يف بوعده هذا ولم يتو الوفاء به ، على حين عرض عليه شيخ أبو ظبي شروطاً مجحفة منها العفو عن بني قتب المشاغين .

: ١٨٤٨

وظلت الامور على ما هي حتى ١٢ يناير ١٨٤٨ حين حدث اتصال بين عجمان والشارقة ، لكنها كانت مناورة من جانب ابن حاكم الشارقة عبد الله بن سلطان - الذي كان جديراً بالفعل بأن يخلف اياه - للاستيلاء على قلعة عجمان ، لكن المناورة فشلت ولم يرض عنها الشيخ القاسمي الكبير ، ولم تكن لها نتائج سوى انها دفعت بالاربعة شيوخ المتصالحين الى التحالف جميعاً ضد سلطان بن صقر وابناؤه .. لكنهم لم يقوموا بعمل ثأري بعد تحالفهم هذا .

: ١٨٥٠ - ١٨٤٨

وقد سبق ان اشرنا الى العلاقات التي قامت بين الشيوخ بعضهم ببعض خلال الستين الثابتين في البريمي والباطنة ، أما في الداخل فلم تحدث تحركات ذات اهمية . وبمكنتنا ان نضيف هنا انه خلال احتلال الشيخ سعيد بن طحون للبريمي كانت علاقاته متوترة الى ابعد الحدود مع شيوخ الشارقة وذي جميعاً . وفي يوليو ١٨٤٨ طلب من الشيخ الاول بوصفه حليفاً له ان يتخلى عن شيخ ابو ظبي ، وتظاهر الشيخ سلطان بالاذعان لهذا الطلب ، وفي ديسمبر من نفس السنة تحالف شيوخ الشارقة

ودبي - وربما عجمان أيضاً - لاستعادة البريمي من الوهابيين ، ولكن يبدو ان قواتهم المشتركة لم تصل الى البريمي بالفعل .

١٨٥١ - ١٨٥٣ :

وفي ١٨٥١ تم بالفعل رغم جهود معاكسة من الشيخ مكتوم التوصل للصّحّح بين الشيخ سعيد بن طحنون والشيخ سلطان بن صقر غير أن الشيخ سلطان الذي كان يتدخل في الشؤون الداخلية لامارة دبي وجد نفسه في سنة ١٨٥٢ مواجهاً بحلف دفاعي بين شيوخ دبي وابو ظبي وام القيوين .

العلاقات بين شيوخ الشارقة وام القيوين ١٨٣٩ :

يستحق منا بالذكر عدوان الشيخ سلطان بن صقر على مشيخة ام القيوين الصغيرة ومحاولته اخضاعها رغم الفشل الذي لقيه بهذا الصدد في ١٨٣٢ . وفي سنة ١٨٣٩ لقي رجلا من اهل دبي مصرعهما في الصحراء على ايدي جماعة من ام القيوين وغيرهم حسبهم خطأ من قبيلة المناصر ، وسارع عبدالله بن راشد شيخ ام القيوين يعرض دفع الدية بواسطة شيخ الشارقة على قدر نصيب رعاياه من تلك الجريمة . لكن هذا العرض رفض ، وفشل التدخل الودي من جانب المقيم البريطاني في الوصول لاية نتائج . حينذاك قام شيخ دبي - بموافقة شيخ الشارقة - باغارة على ام القيوين غير ان الغارة انتهت بأسر شيخ ام القيوين ستة رجال من جماعة دبي وضعهم في السجن رافضاً اطلاق سراحهم . ووقف الشيخ صقر بن سلطان -ابن شيخ القواسم- الى جانب الشيخ مكوم شيخ دبي صراحة وعلناً ، ووصلت قوات مشتركة الى ام القيوين واستطاعت ان توقع الهزيمة بالمدافعين بعد ان استدرجتهم من البلدة للحرب في ميدان مكشوف - فقتل منهم عشرون رجلاً وجرح كثيرون ، وانتهى الامر باطلاق سراح الاسرى الستة ودفع شيخ ام القيوين الدية عن الجريمة الاصلية .

: ١٨٤٠

ولدى انتهاء الهدنة البحرية في العام التالي، قام الشيخ سلطان بن صقر الذي لم يكن قائماً على الاطلاق بما قام به ابنه وحظاؤه تجاه ام القيوين ، ببذل الجهود المنظمة لاختصاص هذا الميناء اختصاصاً كاملاً . فسار هو بنفسه ، على رأس ٧٠٠ رجل سالكاً طريق البر ، وارسل في نفس الوقت اسطولا من ثلاث سفن كبيرة و ٦٠ سفينة صغيرة بقيادة صقر بن سلطان وشيخ دبي تحمل ١٥٠٠ رجل لمحاصرة الميناء من البحر . لكن برجا كان مقاما عند مدخل الميناء منغ القوارب من دخول الخليج ، وبدون الاستيلاء على هذا البرج لم يكن الحصار امراً مجدياً . وقامت الفرقة البرية من قوات القواسم بمحاصرة البرج لكنهم ضربوا من البرج نفسه فقتل ثمانية من رجالهم وجرح اربعون ، وفي نفس الوقت قام شيخ ابو ظبي تنفيساً عن ام القيوين بمهاجمة دبي . وفي هذه الظروف قبلت جميع الاطراف وساطة المقيم البريطاني وتم عقد اتفاقية رسمية للتحالف والصداقة على الاسس التالية : ان يسحب الشيخ سلطان بن صقر مطالبته بتحطيم برج معين بحمي وصول امدادات المياه الى ام القيوين ، وان يدفع الشيخ عبدالله بن راشد لشيخ القواسم تعويضاً عن الخسائر التي حدثت في الاشتباكات السابقة للحصار وألا يقوم شيخ ام القيوين بتشيد اية تحصينات جديدة .

: ١٨٤١

وفي ١٨٤١ تشجع الشيخ عبدالله بن راشد باختلاف نشأ بن شيخ القواسم وابنه صقر فطلب من المقيم البريطاني السماح له باستئناف العمل في تحصينات معينة كانت تركت دون اكمال في أثناء الحصار ، وهي تقع على البحر في مواجهة ام القيوين ، لكن المقيم رفض هذا الطلب رفضاً قاطعاً من حيث انه يتضمن خرقاً للاتفاقية التي توسط هو نفسه في عقدها . أما الشيخ فقد ضرب صفحاً عن نصائح المقيم ، واستأنف العمل في قلاعته التي لم تكتمل ، بل وأنشأ ايضاً قلعة جديدة للدفاع عن مدخل امارته من ناحية الماء .

: ١٨٤٢

وهنا طلب الشيخ سلطان بن صقر الى المقيم تنفيذ الاتفاقية ، وفي نوفمبر ١٨٤٢ ارسل مساعد المقيم الى ساحل عمان المتصالح ليجري تخرياته حول الامر ، وفشل شيخ ام القيوين في تقديم تبرير لعمله ذلك سوى تحسبه من خيانة مفاجئة من الشيخ سلطان بن صقر ، ولم يرفض فقط هدم الحصون الجديدة ، بل أعلن عزمه على اقامة المزيد منها ، وباختصار بات مفهوماً انه لن يرضخ الا رغماً عنه .

ورفض شيخ الشارجه - يفظته وذكائه المألوفين - ان يناقش أي حل وسط ، بل ألح على تأكيد هبة السلطات البريطانية وضرورة تدعيمها . واخيراً ارغم شيخ ام القيوين على ان يوقف عمليات البناء ورفعت القضية للحكومة طلباً لاوامرها .

: ١٨٤٣

وفي مايو ١٨٤٣ سار المقيم المساعد مرة أخرى - جتفويض من الحكومة - الى الساحل المتصالح ، وظل الشيخ عبدالله بن راشد على عناده حتى ايقن من احتمال اللجوء لاستخدام القوة ، غير ان هدة السنوات العشر التي عقدت في ذلك الوقت طرحت عن القضية أية أهمية عملية لها وتقرر انه اذا ما نفذ شيخ ام القيوين التزامه بهدم الحصون التي اقيمت بعد الاتفاقية ، فان الهدنة ستحل المشكلة وتحدد لكل من الشيوخ المتصالحين والسلطات البريطانية التزاماتهم . وصدرت التعليمات للوكيل البريطاني بالبقاء في ام القيوين ومشاهدة هدم الحصون المطلوبة ، وبدأ الهدم بالفعل ، وبعد ان هدم واحد منها فعلاً أعلن شيخ الشارجه على لسان شيخ دبي تنازله عن الاصرار على الهدم . ولا ريب في أنه تأثر بتهديد شيخ ام القيوين بأن يفسد موسم اللؤلؤ كله بشن الحرب من البر ، وقد قبلت السلطات البريطانية هذا التنازل وصدقت عليه . ولم تهدم بقية الابراج .

: ١٨٤٤

وفي ١٨٤٤ ارغمت رياح معاكسة الشيخ سلطان بن صقر على اللجوء الى ميناء ام القيوين ، وتجاهل الشيخ عبدالله بن راشد الماضي ودعاه الى البر وعامله معاملة الضيف الكبير يوماً وليلة ، ولكن يبدو ان هذا لم يكن أكثر من التزام بتقاليد الضيافة العربية لانه كان بلا أثر تماماً في تسوية الخلافات او تهدئة الجو بين الشيخين .

: ١٨٤٧ - ١٨٤٦

وفي الحرب الشاملة التي نشبت على طول ساحل عمان المتصالحه في سنة ١٨٤٦ لاسباب يعود معظمها الى مطامح سلطان بن صقر لعب شيخ ام القيوين دوراً هاماً وبارزاً . فعلى النقيض تماماً من الشيخ عبدالعزيز شيخ عجمان ، الطرف الثالث في التحالف الثلاثي الذي تابع مصالحه المباشرة في التحول من جانب لآخر ، ظل الشيخ عبدالله بن راشد واقفاً الى جانب شيخ دبي بولاء واخلاص .. واستطاع هذان معاً ان يصلوا بالحرب الى نتيجة ليست سيئة . ففي بداية العمليات حدث اشتباك بالقرب من ام القيوين بين قوة يقودها الشيخ بنفسه وبين قوة مغيرة من بني قتب وغيرهم يصحبها الشيخ صقر بن سلطان من الشارقة . وفي هذا الاشتباك قتل ابن لشيخ الشارقة بعد كفاح عنيف . وارغم انصار الشارقة على الفرار . وشملت معاهدة السلم لسنة ١٨٤٧ شيخ ام القيوين ، ولكن رغم تعاونه اللاحق مع القواسم في حملة على الباطنة الا انه ظل متيقظاً لمحاولة الغدر من جانب شيخ الشارقة انتقاماً لمصرع ابنه .

عدوان شيخ الشارقة على سلطان روس الجبال ١٨٣٩ :

وقد يكون من المهم قبل ان نتجاوز موضوع التوسع الذي كان يحاوله الشيخ سلطان بن صقر- ان نشير الى بعض العمليات التي باشرها في سنة ١٨٣٩ ضد جيرانه من قبيلة الشحي فقد تردد ان سيد مسقط قد اعترف في سنة ١٨٣٦ بتبعية اقليم روس الجبال للشيخ القاسمي ، ولكن

يبدو ان اهل قبيلة الشيعي الذين يعيشون في هذا الاقليم كانت لهم وجهات نظر اخرى . وقد سقط احد حصونهم خيانة وغدرآ بين ايدي وكيل شيخ الشارجه في دبي فأمر بتسويته بالارض ، وبدأ الشيعي سلسلة من الغارات والغزوات رد عليها الشيخ سلطان بحملة برية فاشلة ضد مدسهم الرئيسية خصب وقمذار ، كما قرر شيخ الشارجه حصار ساحل روس الجبال من البحر لولا ان تقدم قوات المصرية في نجد جذب اهتمامه الى منطقة اخرى بل وأدّى به ايضاً لان يبادر بطلب عقد الصلح مع الشيعي .

الصراع بين عجمان وحميرية ١٨٤٨ :

يبقى ان نشير الى صراع مستقل دار بين اهل عجمان واهل حميرية ، غير ان هذا الصراع لم يؤد على أية حال - الى اضطراب العلاقات بين عجمان ومشيجة الشارقة التي يتبعها اهل حميرية . وفي سبتمبر ١٨٤٨ ، ولدى موت سيف بن عبدالله شيخ حميرية انتخب اهلها شيخاً آخر لزعامتهم يدعى عبدالله . ويبدو ان الشيخ عبدالعزيز شيخ عجمان كان يقاوم هذه المحاولة لانه خرج مباشرة لمهاجمة حميرية على رأس ٤٠٠ رجل لكن اهل عجمان على كثرتهم لقوا هزيمة سريعة على أيدي اهل حميرية . وطاردهم هؤلاء حتى ابواب مدينتهم . وفي هذا الاشتباك لقي الشيخ عبدالعزيز شيخ عجمان مصرعه وجرح شقيقه حميد بن راشد ، كما لقي شيخ حميره الجديده مصرعه ايضاً ، والى جانب الزعيمين قتل ٢٦ رجلا وجرح ٢٠ آخرون من محاربي عجمان وسقط ٥ قتل و ٢٢ جرحى من حميرية . واصبح عبدالرحمن بن سيف بن عبدالله شيخاً لحميرية ، وخلف حميد بن راشد اخاه شيخاً لعجمان .



معاهدة السلم الدائمة - ٤ مايو ١٨٥٣

حين قاربت هدنة السنوات العشر البحرية نهايتها بدأ كابتن أ. ب. كيمبول المقيم السيامي في الخليج وقتذاك ، يجري مشاوراته مع الشيوخ الموقعين عليها لعقد معاهدة دائمة ، وكانت الاجابات التي حصل عليها مرضية وايدت حكومة بومباي مشروعه تأييداً كاملاً . وهكذا توجه كابتن كيمبول في أوائل مايو سنة ١٨٥٣ بتعليمات من حكومة الهند على السفينة « كلايف » الى الساحل المتصالح حيث اجريت المفاوضات بسرعة وكللت بالنجاح . وكان الشيوخ قد تعلموا الآن بالخبرة مزايا استمرارية السلام في البحار دون تهديد ، بل انه تم حتى التغلب على المعارضة التي كانت متوقعة من جانب أكثر هؤلاء الشيوخ قوة ، شيوخ الشارجه وابو ظبي ، باكتفاء شيخ الشارجه بتأكيد السلطات البريطانية له بأن توقيعهم على تلك المعاهدة لن يمنعه في حالات الضرورة القصوى من الدفاع عن ممتلكاته البحرية في خليج عمان ، بالوسائل البحرية طبعاً ، اذا ما تهددها عدوان من حاكم مسقط . وكانت نصوص معاهدة السلم الدائمة شبيهة بنصوص هدنة السنوات العشر لكنها أضافت نصاً جديداً يقضي بأن للحكومة البريطانية حتى تدعم هذه « الهدنة البحرية الدائمة والكاملة » ومراقبة تنفيذها . واتخذت الاتفاقية شكلها النهائي في ٤ مايو ، ووقع عليها الشيوخ في تواريخ متفاوتة من ٤ الى ٩ من ذلك الشهر نفسه .

وقد اتبع المقيم البريطاني خلال رحلاته الدورية في الساحل المتصالح سياسة الهدايا للشيوخ الذين يكون سلوكهم أفضل من غيرهم ، وقد امتدحت حكومة الهند تلك السياسة وقررتها .



الفترة من معاهدة السلم الدائمة حتى المعاهدة المانعة

١٨٥٣ - ١٨٩٢

العلاقات البريطانية بعمان المتصالحة

١٨٥٣ - ١٨٩٢

« الاضطرابات البحرية .. » :

يشير استخدام تعبير « الاضطرابات البحرية » في المراسلات الرسمية بدل كلمة « القرصنة » ابتداء من سنة ١٨٥٣ الى دلالة التطور الثوري العظيم الذي حدث ، نتيجة اخلاص المسؤولين البريطانيين واعتدالهم ، في منطقة الخليج .

: ١٨٥٤

وفي الزيارة الاولى التي اجراها المقيم البريطاني للساحل المتصالح بعد توقيع معاهدة السلم الدائمة وجد الشيوخ جميعاً متفقين في « ارتباطهم بالحكومة البريطانية وولائهم لها ، » محافظين على الارتباط بالتزاماتهم التي حددتها المعاهدة . وفي هذه المناسبة لم يجد المقيم أمامه سوى حادثتين صغيرتين فقط من حوادث خرق النظام في البحار ، وقد سوينا سريعاً وبسهولة .

: ١٨٥٥ - ١٨٥٦

وفي يناير ١٨٥٥ دفعت الرياح المعاكسة بسفينة صغيرة يملكها تاجر من البحرين يدعى عبد الكريم الى اللجوء بالقرب من خور العديد ، وهناك هاجمتها سفيتان من سفن ابو ظبي ونهبتا ما كان عليها . وقد جرح في الحادث عبد الكريم نفسه وقتل احد رجاله . وحاول شيخ ابو ظبي زايد بن خليفة الذي كان قد تولى المشيخة مؤخراً ان يراوغ في مسؤوليته عن تسوية الحادثة متعللاً بأنها حدثت في عهد سلفه لا عهده هو ، وحين

رفض تعمله هذا أرغمه القائد البريطاني على دفع التعويض عن المرسوقات و ٦٠٠ جنيه دية الرجل القتيل ، كما امر باحراق السفينتين اللتين ارتكبتا الجريمة .

وقد أدت اضطرابات حدثت في حمرة الى وقوع بعض الاعتداءات البحرية الطفيفة هنا وهناك كان بين ضحاياها سفن خارجية تابعة لساحل الباطنة ، وقد امكن الحصول على التعويضات المطلوبة في كل الحالات بسهولة .

وفي نوفمبر ١٨٥٥ كانت سفينة من بومباي لتاجر هندي من رعايا بريطانيا تفرغ حمولتها في الشارقة حين هبت رياح عنيفة دفعتها الى الشاطئ . ولما هدأت الرياح بعض الشيء جاءت جماعة من العرب من المدينة الى الخليج فنهبت السفينة ثم شرعت في تلميحها بالاضافة الى انها خفضت العلم البريطاني الذي كان البحار قد رفعه طلباً للحماية . وحين عاد ليرفع علماً آخر راح العرب يسبون الحكومة البريطانية واعتدوا بالضرب المبرح على واحد من بحارة السفينة . وفوراً ارسلت سفينة حربية الى الشارقة لطلب التعويض واصلاح السفينة ، وتوقيع العقوبات على العصاة المجرمة . وبعد ان راوغ الشيخ وحاول تصوير الحادثة كما لو كانت مجرد حادثة غرق طبيعية عاد ليلقي اللوم على جماعة البدو الذين لا سيطرة له عليهم ، فأرغم على الخضوع لتلك المطالب جميعها .

وقد سلك شيخ ابو ظبي سلوكاً حميداً حيال حادثة مألوفة من حوادث الفوص هي خطف بعض الغواصين . فبذل جهداً نشيطاً ومخلصاً حتى القي القبض على متزعمي ذلك الحادث ، واعاد الغواصين المخطوفين حيث سلمهم لوكيل المقيمة البريطانية في الشارقة . وتقديراً لهذا العمل سمحت الحكومة بزيادة خاصة في هديته السنوية التالية .

وقد نشأت حالة غريبة في يوليو سنة ١٨٥٦ حين ساهمت قوات ارسلها شيخ الشارقة في محاولة اعادة الشيخ سعيد بن طحون شيخ

ابو ظبي السابق الى الحكم . ولما فشلت هذه المحاولة وقررت السلطات البريطانية اعتبار العملية عدواناً بحرياً من جانب شيخ الشارجه ، واعتباره مسئولاً -مسئولية الشريك- عن ائتلاف بمدينة ابو ظبي وقع معظمه بأيدي البدو من حلفاء الشيخ الموجود آنذاك فيها ممن كان استدعاهم لمعاونته في الدفاع عن المدينة .

: ١٨٥٧

وحددت الغرامة التي يجب ان يدفعها شيخ الشارجه بمبلغ ٢٥ الف جنيه تدفع على أقساط ، على ان يعفى الشيخ من بعضها اذا أثبت حسن سلوكه ، لكن مسلكه ظل لا يبرر على الاطلاق انقاص شيء من الغرامة ، وهكذا دفع المبلغ المقرر حتى آخر جنيه منه .. وكانت آخر دفعة منه في مايو سنة ١٨٦٠ .

وفي ١٨٥٧ -وعلى ما نحو ما هو مذكور بالتفصيل في مكان آخر- منع شيخ الشارجه من القيام بعمل بحري ضد قبيلة الشحوح ، ولم يكن هذا المنع بمقتضى نصوص المعاهدة الدائمة لأنها لا تنطبق على تلك الحالة ، بل كان اساساً بمقتضى عدم لياقة تصرفه .

: ١٨٥٩

وفي ١٨٥٩ حدثت حادثة خطيرة أعادت الى الاذهان للحظات عابرة ذكرى الايام الماضية . فقد كان ثلاثة من مواطني الإحصاء ورعايا امير الوهايين مسافرين على سفينة من دبي مفروض أنها متجهة الى لنجة . قام قائد السفينة وبجارته بالقاء المسافرين الثلاثة في عرض البحر طمعاً في الاستيلاء على ممتلكاتهم . وقد غرق اثنان منهم لكن الثالث ويدعى عبدالله بن حسين- استطاع ان يتعلق بلوح خشبي وجده طافياً حتى انتشلته سفينة من صور . ووصل اخيراً الى حيث ابلغ الحادثة بتفصيلاتها للمقيم البريطاني كابتن فليكس جونز ، وبادر هذا بارسال القائد بلفور على رأس اسطول ليطلب الآتي : (١) تسليم القارب الذي ارتكبت فيه الجريمة

وتدميره . (٢) دفع مبلغ ١٨٠٠ جنيه تعويضاً عن المسروقات . (٣) دفع مبلغ ١٨٠٠ جنيه دية للقتلى وتعويضاً عن محاولة القتل . (٤) اعدام عبيد ناخوذا القارب الذي ارتكب الجريمة علناً أو اقتداؤه بدفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه . وقد استطاع القائد بلقور ، وهو ضابط كفء وقدير وحاسم أن يرغم شيخ دبي على قبول تلك المطالب كلها لكنه اختار ان يدفع الفرامة بدل تسليم المجرم الرئيسي . غير ان كابتن فيلكس جونز قد تبين ، في نهاية السنة تقريباً ، ان محمد بن بزان ، أحد مرتكبي الجريمة قد عاد الى مقره في خصب ، فسار مباشرة مع القائد بلقور وطلب تسليمه او اقتدائه بمبلغ ١٠٠٠ جنيه . وقام كبار المدينة مباشرة بتسليم محمد بن بزان للمسؤولين البريطانيين دون شروط ، وقد ذكر (١) ان هذه السلطات قد سلمته لشيخه الذي يتبع له وهو سلطان عمان . واعدم بالفعل - ضرباً بالرصاص - في مسقط بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٦٠ . وفي ١٨٥٩ نجح القائد جنكتر في ان يتسلم سبع سفن من الشارجه ارتكبت بعض أعمال القرصنة على الساحل الايراني فيما يبدو ، وذلك بعد انذار مدته ٤٨ ساعة فقط . لكننا لم نستطع التوصل الى تفاصيل هذه الحادثة .

: ١٨٦٩

وفي ١٨٦٩ ، وبعد ان ارغم شيخ الحميرية في العام السابق على دفع مبلغ صغير تعويضاً عن حادثة سرقة في البحر على ظهر سفينة تابعة لميناه ، اساء مستشاروه النصيح له فسار بجرأً لنجدة سيده شيخ الشارجه الذي كان

(١) كانت هذه هي صورة الاوامر ، ولكن يبدو ان هذا غير مناسب . فاتفاقية السلم العامة في سنة ١٨٢٠ ، واتفاقية السلم الدائمة في سنة ١٨٥٣ لم تنص أى منهما على سواحل أو مياه بينهما . لكنها تنطبق على رعايا الشيوخ الموقعين حيثما كانوا . وقد كان من الانسب - ولعله أيضاً من الاقرب الى الصواب - ان ينص على ان اقليم الشمالية تابع للشارجة كما حدث فيما بعد سنة ١٩٠٣ . كذلك لم يكن اعتبار أهل روس الجبال - الخاضعين لمسقط - طرفاً في هذه الاتفاقيات التي لم يوقعتها السلطان .

منهمكاً في ذلك الوقت في اخضاع بعض المتمردين عليه في خان وابو جبل ، وقد كلفته هذه الحماقة التي لم يفكر فيها ٢٥٠ جنيتها .

ونشير هنا ايضاً الى حادثتين وقعتا في بحته في ١٨٥٩ او ١٨٦٠ ، رغم انهما يتبعان اسماً اقليم روس الجبال ، لكننا نذكرهما هنا على اساس انهما تشكلان استمراراً لخرق النظام البحري على الساحل المجاور مباشرة للساحل المتصالح . ففي الحادثة الاولى سرق لاجيء من شعهم نتحريض من شيخ بحته سفينة صيد وعدة شبك من شعهم وجاء بما سرق الى بحته ، وفي الحادثة الثانية قام شيخ بحته بسرقة المتاع القليل الذي تبقى لطاقم بحارة سفينة غرقت شرقي الميناء . وفي كلتا الحالتين طلب من الشيخ . رغم كونه غير موقع على اية هدنة او اتفاقية ، ورغم انه كان ما يزال يعتبر حتى ذلك الحين تابعاً لسلطان مسقط ، ان يدفع غرامة قدرها ١٠٠ جنيه ، لكنه رفض هذا الطلب الذي قدمه له الملازم داير على السفينة « دجلة » ، ولكن وصول القائد بلفور في ١٥ فبراير سنة ١٨٦٠ على ظهر الفرقاطة « سمير اميس » والسفينة « الفينستون » ارغمه على الدفع ، وبعدها صدر انذار للشيخ .. « بأن يكون حريصاً في المستقبل على الا يرفض اي طلب يطلبه منه ضابط مسئول في البحرية الهندية التابعة لصاحبة الجلالة البريطانية » .

: ١٨٦٠

وفي يناير سنة ١٨٦٠ كانت السفينة « فتح الخير » من لنجه تحاول دخول ميناء رأس الخيمة حين جنحت الى الارض ، وفوراً أحاط بها عدد يتراوح بين ١٥ و ٢٠ قارباً مسلحاً بقيادة الشيخ ابراهيم ابن شيخ القواسم ونائبه في حكم رأس الخيمة . وبعد ان نهبت السفينة وحطمت عمداً سمح لها بمواصلة السير ، فبذلت كل ما في وسعها حتى وصلت الساحل الايراني ، وهناك لقيت العون من القائد بلفور الذي توجه

شخصياً الى رأس الخيمة بعد تحريات الحادثة اجراها احد مساعليه :
وبعد اتصال قصير بشيخ الشارجه سلطان بن صقر الذي اكد بأن
أصدر لابنه امرأ بدفع التعويض . وحاول ابراهيم الحرب لكن ستة قوارب
مسلحة قطعت عليه الطريق بدخول الميناء ، واستولت على ست سفن
صغيرة كانت فيه ، وبعدها تم دفع التعويض في خلال ٤٨ ساعة ، وقدر
بمبلغ ١٨٠ جنيهاً سلمت لصاحب السفينة ، ثم فرضت غرامة اخرى
قدرها ٥٠٠ جنيه بأوامر من حكومة بومباي .

١٨٦٦ - ١٨٦٨ :

وفي سنة ١٨٦٦ رفع المقيم السياسي القائد لويس بيللي الى الحكومة
عدداً من التقارير ذكر فيها عدة حالات من تلك الاعتداءات الصغيرة
كأمثلة على اضطرابات ما تزال تقع في البحر بين الحين والحين . ويبدو
أن الرائد بيللي كان يحس بأن قدرته على العمل قد قيدتها الاوامر الجديدة
من الحكومة . فهو لم يعد قادراً على ان يوقع بمرتكبي مثل تلك الاضطرابات
العقاب اللازم ، ولا أصبح بمقلوره حتى فرض الغرامات دون عون
البحرية الهندية التي كانت من قبل خاضعة لاوامره ، والتي ابدلت مؤخراً
بالبحرية الملكية المثقلة بالواجبات مما ازاد في صعوبة موقف المقيم . لكننا
لسوء الحظ ، لا نعرف شيئاً عن نتيجة الاتصال الذي طلب فيه المقيم
اطلاق مزيد من الحرية له ، ووضع قوات كافية تحت امرته . وابتداء
من هذا التاريخ يبدو ان مسئولية المحافظة على السلم في البحار لم تعد
سوى شيء روتيني ، ولم يحدث ان اضطرت السلطات البريطانية الى
اتخاذ اجراءات استثنائية الا نادراً . وفي سبتمبر ١٨٦٥ على اثر غارة
ضخمة شنها شيوخ البحرين وابو ظبي على ساحل قطر . كما هو
مذكور في تاريخ البحرين . وجد الرائد بيللي نفسه مضطراً للتوجه الى
ابو ظبي بأوامر من الحكومة على رأس السفن « فيجيلانت » و « سند »
و « هيوروز » واستطاع هناك ان يصل الى اتفاقية لتسوية الامور . لكن

ذلك لم يحدث الا بعد الاستعداد الفعلي لقصف المكان بقنابل الاسطول . وكانت الشروط التي فرضت تقضي بتسليم سفينة صغيرة ومهرتين عربيتين ودفع تعويضات تصل الى ٢٥ الف جنيه على أقساط ، غير ان هذا المبلغ الكبير لم يدفع منه بالفعل الا مبلغ ٣٧٤٠ روية ، كما ارغم شيخ ابو ظبي على تسليم المدافع الثلاثة التي يملكها ، لكنها ردت اليه بعد ذلك لان إبعادها كان سيعرض مدينة ابو ظبي لهجمات البدو ويتركها دون حماية .

: ١٨٧١

وقد سببت الحملة التركية التي احتلت الإحصاء في سنة ١٨٧١ فزعاً واضحاً في عمان المتصالحة ، لان هدف الحملة كان اخضاع « نجد » ، ويبدو ان هذا التعبير كان يعني عندهم كل الاقاليم التي حدثت ان كانت تدفع الجزية لامير الوهابيين ، بل وتبين ايضاً من الجريدة الرسمية في بغداد ان اماكن مثل الشارجه ودبي وابو ظبي كانت داخلة في تعبير « نجد » . وقد نجحت الحكومة البريطانية أخيراً على نحو ما هو مذكور في تاريخ الإحصاء والبحرين في الضغط على الاتراك كي يقصروا عملياتهم على الإحصاء وقطر فقط . وفي نفس الوقت - أي في يونيو ١٨٧١ أصدرت الحكومة تعليماتها للمقيم في الخليج بمنع الشيوخ المتصالحين من الانضمام الى اي من الطرفين المتصارعين آنذاك : الوهابيين والاتراك .

: ١٨٧٦ - ١٨٨١

وفي ١٨٧٦ حين حاول اهل الشمالية التحرر من سيطرة القواسم اثرت مشكلة ارسال شيخ الشارجه تعزيزات واسلحة وذخائر .. الخ لحاميته في دبي . وكان الشيخ يعتقد ، وله مبرراته في ذلك ، بأن الانفاقيات التي هو طرف فيها لاتمنعه من ذلك التصرف . غير ان المقيم العام الرائد ف. س. روس ذكر ان واجب الحكومة يقضي بمنع ذلك العمل انطلاقاً من سياستها العامة ، لان التجربة قد أثبتت ان العرب ما ان

يخرجوا بالسلاح حتى يتزلقوا في ممارسة أعمال السلب والنهب . وفي ١٨٨٠ تلقى المقيم طلباً من شيخ الشارحة للسماح له باستعادة القجيرة بعمليات بحرية لكن طلبه رفض كما نصح باللجوء الى أسلوب «المفاوضات ومحاولة التفاهم» . وفي العام التالي امرت حكومة الهند بأن يكون « كل ساحل القواسم على خليج عمان من دبي الى خور كلبا وكللك ساحل روس الجبال من دبي الى مستندم خاضعاً لاجراءات الهدنة البحرية » التي لا يقتصر سريان مفعولها على سواحل عمان (١) وحدها .

: ١٨٧٨

وفي ١٨٧٨ رفض الشيخ حشر شيخ دبي وكان رجلاً حاد الخلق سريع الغضب حتى مع العرب أن يدفع عن ثلاثة مطالب بالتعويضات المطلوبة من رعاياه . وكان الضحايا في حالتين منها إيرانيين ، وفي الثالثة هندياً ، وعلى هذا وجد الرائد مايلز ان عليه زيارة دبي على سفينة صاحبة الجلالة « تيزر » ، وهناك ارغم الشيخ على دفع التعويضات بالإضافة الى الغرامة المطلوبة كما امر باحراق قارب اشترك في تلك العمليات : ثم قدم الشيخ اعتذاره عن المسلك الذي سلكه في البداية ، وعادت العلاقات الودية .

: ١٨٨٢

وفي يونيو ١٨٨٢ تبين ان قوارب من عجمان قد اشتركت في عملية الهجوم على السفينة « فتح الكرم » التي ترفع العلم التركي في البحر الاحمر وان جزءاً من المرسوقات قد حملت الى عجمان ، وارسلت سفينة صاحبة الجلالة « عرب » الى هناك حيث استعادت جانباً من المرسوقات ، وأحرقت ٩ قوارب وجدتها في الميناء نموذجاً لما يمكن أن يحدث في مثل هذه الحالات .

(١) نص الاتفاقية موجود في الملحق رقم ٧) لهذا الفصل .

١٨٨٤ :

وفي يونيو ١٨٨٤ حدث خلاف على مناطق الغوص وراء اللؤلؤ بين قارب لعجمان وآخر للشارجه . ووقف سيف آل أدهم المجرم العماني الذي كان يعيش في جزيرة صرى لعدة سنوات بعد طرده من عمان الى جانب قارب الشارجه واطلق النيران على القارب الآخر ، ونتيجة لهذا ارسلت سفينة صاحبة الجلالة « فيلوميل » وعل ظهرها وكيل المقيمة الى صرى حيث أحرق قارب سيف علناً .

١٨٨٥ - ١٨٨٦ :

وفي سنة ١٨٨٥ او ١٨٨٦ سار شيخ بنه عن طريق البحر على رأس قوة مسلحة لمساعدة شيوخ رأس الخيمة والشارجه في بعض العمليات ضد شعم ، وقد فعل ذلك دون ان يلقي بالا لتحذيرات المقيم .

تجارة الرقيق وبعض الاجراءات المتصلة بها ١٨٥٦ :

وفي بداية هذه الفترة ظلت تجارة الرقيق قائمة كما هي ، خاصة في الشارجه وام القيوين وعجمان . وقد اعترف الشيوخ أنفسهم بانهم راغبون فعلا في منع تلك التجارة لكنهم عاجزون عن ذلك ، وقيل أيضاً ان شيخ الشارجه يفرض ضريبة تصل الى ٤ جنيهات عن كل عبد يجلب حديثاً . وفي ١٨٥٦ تعهد الشيوخ المتصالحون بأن يسلموا للسلطات البريطانية كل العبيد الذين يثبت انهم جلبوا الى بلادهم مؤخراً . وكان ذلك ضمن تعهدات اخرى التزموا بها .

اتفاقية التلغراف ١٨٦٤ :

وقد مدت خطوط التلغراف الهندية - البريطانية عبر مضيق روس الجبال الى خور مقلب ، واقيم مركز على جزيرة خور الشام . ورأت السلطات البريطانية أنه ما دام بعض الاهالي يعتقدون بتبعية ذلك الاقليم للشارجه ، فمن المستحسن الحصول على ضمان من الشيوخ المتصالحين

بالعمل على حماية تلك الخطوط و داخل اقاليمهم وفي جوارها .. .
وعلى هذا فقد وقعت اتفاقية بذلك في ١٨٦٤ واعتبرت مادة مضافة
الى اتفاقية السلم الدائمة لسنة ١٨٥٣ .

اتفاقية بشأن المدنيين الهاربين ١٨٧٩ :

وقد سبق ان اشرنا خلال مناقشة هذه السنوات العشر الى واحد من
الاسباب الرئيسية لوقوع الحوادث الصغرى بين حين وآخر في البحار
وهو هجرة بعض العاملين في صيد اللؤلؤ بديونهم والتزاماتهم من اقليم
لاخر هرباً من الوفاء بتلك الديون والتزامات . وكان هذا الشر مستحكماً
جداً حتى ان الرائد يليلي اتخذ في سنة ١٨٦٨ الترتيبات اللازمة لعقد اتفاقية
لتسليم الفارين بين شيوخ المناطق الساحلية ولكن تبين انها ليست كافية .
واخيراً تم توقيع اتفاقية بين الشيوخ المتصالحين تقضي بضرورة تبادل
تسليم المدنيين الفارين ، وقد وقعت يوم ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩ من جانب
الشيوخ المتصالحين جميعاً بحضور حاجي عبدالرحمن وكيل المقيمة في
الشارجه ، وحاجي عبدالقاسم الذي ارسل خصيصاً من مقيمة بوشهر
لينقل للشيوخ رغبات المقيم ووجهات نظره . فأبلغهم ان المقيم يود ان
يسلم اي من اولئك الهاربين فور وصوله . اما اذا سمح له الشيخ صاحب
الميناء الذي يصل اليه بالتزول فانه أي الشيخ يتعرض لغرامة قدرها ٥٠
جنيهاً ، واذا مكثه من العودة الى سواحل اللؤلؤ تزداد الغرامة الى ١٠٠
جنيه بالاضافة الى ديون المدين ، واذا حدث اختلاف حول حقيقة امر
الهابر يعقد « مجلس » من المحكمين لحلّه لكنه ليس لمثل ذلك المجلس
سلطة فرض الغرامات الا بعد موافقة المقيم البريطاني . وكانت حكومة الهند
تتحسب من ان يشجع ذلك النظام الذي يزيد سيطرة الشيوخ على
رعاياهم الظلم الصريح للرعايا لكن الرائد روس استطاع ان يؤكد
للحكومة أن نظم الحكم القائمة لدى الشيوخ لا تسمح عادة بمحدوث
ظلم حقيقي . لذلك فالنظام الجديد بالتالي لن يكون عرضة للتناعي .

وقد اوضحت التجربة تماماً فيما بعد صواب تلك الاتفاقية وفائدتها
معاً (١) .



علاقات عمان المتصالحة بالوهايين ٠٠٠٠ الخ . ١٨٥٣ - ١٨٩٢

تأمر الوهايين :

لقد تراجع نفوذ الوكيل الوهايي في عمان المتصالحة تراجعاً كبيراً
مع انه لم يبارح مقر عمله فيها ، وحيث لم يعد تحت تصرفه أية امكانيات
مادية ملموسة لذلك لم يبق له سوى اللجوء الى الدسائس الصغيرة وتأليب
الشيوخ ضد بعضهم البعض لكي يستطيع هو الابقاء على مكانته .

: ١٨٥٤

وفي سنة ١٨٤٥ ذكر ان احمد السديري - الذي كان حتى ذلك
الوقت ما يزال ممثل الوهايين في البريمي - كان يبذل جهداً مشكوراً
لاستخدام نفوذه لوقف الحروب الصغيرة التي كان الشيوخ يشنونها
أحدهم على الآخر ، بل وحدث حين رفض شيخ ابو ظبي ان يعتبر
نفسه مشغولاً عن مسلك قبيلة المناصير ان اعد السديري حملة ناجحة
لتأديب تلك القبيلة العاصية .

: ١٨٥٥

غير انه حدث سنة ١٨٥٥ أمر يناقض ذلك المسلك تماماً . فقد تردد
ان وكيل الوهايين كان المحرض الفعلي وراء الخلاف الذي حدث بين
فرقة من الشحوح في الحميرية وشيخ الشارجه صاحب السيطرة على ذلك

(١) نص الاتفاقية موجود في الملحق رقم ٧) لهذا الفصل .

المكان ، وقيل ان الهدف من تلك المؤامرة كان محاولة الوهابي إيجاد قاعدة له لاحقاً على سواحل عمان المتصالحة . وقد عارض هذه الخطة بنو نعيم في البريمي حيث التقى احد زعمائهم المدعو فاضل بن محمد بالرائد كيمبول على الساحل في سنة ١٨٥٥ واقتراح استخدام النفوذ البريطاني للقضاء على نفوذ الوهابيين . غير ان المقيم اوضح له ان سياسة الحكومة اصبحت تقضي بعدم التدخل في القضايا المحلية ، وانه هو شخصياً ما يزال يتبع السياسة التي دأب عليها منذ سنة ١٨٤٠ في تحاشي الاتصال قدر الامكان بالوكيل الوهابي او الاعتراف به .

١٨٦٤ - ١٨٦٦ :

ومن سنة ١٨٦٤ الى ١٨٦٦ ظل معظم اهتمام تركي بن احمد السديري وكيل الوهابيين في البوريمي مقتصرأ على شئون سلطنة عمان التي كان يحاول ان يحصل عنها على زيادة في الجزية ، ولكن يبدو ان شيوخ عمان المتصالحة - ومن بينهم شيخ الشارجه سلطان بن صقر قد وقفوا بمعزل عن ذلك الصراع . وفي هذا الوقت ايضاً - على وجه التقريب - غامر خالد بن سلطان من الشارجه وكان يناصر الوهابيين - بمساعدة السديري في اقامة حصن في زوره بين عجمان والحميرية ، ولكن .. لما كان من شأن هذا العمل تهديد الساحل المتصالح كله فقد قامت سفينة صاحب الجلالة « هاي فلاير » في يناير ١٨٦٦ بانتهاز فرصة قطيعة بينها وبين الوهابيين فسوت ذلك الحصن بالارض تماماً ، وظلت مشكلة زورا هذه معلقة حتى سنة ١٨٩٥ .

١٨٦٧ :

وفي ١٨٦٧ حينما اعيد ضم رأس الخيمة الى الشارجه - حاول الشيخ ابراهيم ، شيخ راس الخيمة المعزول ، الاستعانة بنفوذ الوهابيين لكنه فشل .

طرد الوهايين نهائياً من البريمي ١٨٦٩ :

وفي ابريل ١٨٦٩ سار وكيل الوهايين في البريمي الى الشارجه حيث اقحم نفسه في الصراع الدائر بين اعضاء الاسرة الحاكمة هناك ، فأصيب إصابة أودت بحياته في مشاجرة حدثت خلال الصراع ، كما قتل عدد من أنصاره في نفس الاشتباك وانسحب الباقون منهم . وبعدها بشهر واحد انتهز السيد عزان بن قيس من مسقط هذه الفرصة المواتية ، فقام على نحو ما هو مذكور في تاريخ سلطنة عمان— بطرد الوهايين من البريمي دفعة واحدة وللأبد .

وسيرد تاريخ هذه الواحة بعد رحيل الوهايين من البريمي ، في الملحق الخاص بتاريخ ابو ظبي ، فهي رغم استقلالها ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً .

تهديد بالغزو :

وفي ١٨٨٨ تناثرت شائعات صادرة من قطر عن غزو يعلده ابن الرشيد أمير نجد على عمان المتصالحة ، ولكن نظراً لأن شيئاً من هذا لم يحدث ، فلنا ان نعتقد بأن الشيخ جاسم آل ثاني شيخ اللوحة في قطر هو الذي روج تلك الشائعات لتحقيق أهداف خاصة .

وابدى شيخ دبي استعداداه في البداية للوقوف الى جانب هؤلاء الغزاة المنتظرين والتحالف مع شيخ اللوحة الذي كان معبراً عن وجهات نظرهم ، لكنه بعد زيارة قام بها لمسقط عاد فامتد اسلوباً آخر وتحالف مع شيخ ابو ظبي لرد اي هجوم يحدث من وسط الجزيرة . وقد وجهت السلطات البريطانية النصيح لشيخ الشارجه الذي حاول شيخ آل ثاني اغراءه بالانضمام لمشروع الغزو ، والذي زعم انه كان يتفاوض معه بشأن اقامة مخازن من الاسلحة والمؤن في الشارجه للقوات المتقدمة من وسط الجزيرة — بأن يتعد عن الانغماس في ذلك الموضوع

قدر امكانه ، وقد فعل هذا على ما يبدو ، لكنه بعد قليل ظهر
عضواً في تحالف ضد شيوخ ابو ظبي ودبي يضم باقي الشيوخ المتصلحين
جميعاً . وقد اعترف بنو نعيم في البريمي منذ البداية بنواياهم في الوقوف
الى جانب امير شمر .



• علاقات عمان المتصالحة بسلطنة عمان ١٠٠٠ الخ •

١٨٥٣ - ١٨٩٢

في حقبة السلم التي اشرقت هذه لم تقع حروب فعلية بين الشيوخ
المتصلحين وحاكم مسقط ، والواقع ان علاقات هؤلاء ببعضهم كانت
تقررهما صورة الاحوال الداخلية في السلطنة .. ويرد تفصيل ذلك في
مكان آخر من هذا الدليل .

: ١٨٥٤

وفي سنة ١٨٥٤ حينما كانت تدور عمليات علوانية متبادلة بين
حاكم مسقط والحكومة الايرانية في بندر عباس بسبب فقدان الاول لها ،
خرج شيخ ابو ظبي سعيد بن طحون باسطوله الى البحر ليقدم العون للسيد
سعيد ، لكن السلطات البريطانية ارغمته على الرجوع الى مينائه على اساس
ان عمله هذا قد يؤدي الى توسيع رقعة الاضطراب وتحويله الى حالة
اضطراب عام في مياه البحار .

: ١٨٥٧

وكان من اسباب اغارة السيد تركي حاكم صحار في سنة ١٨٥٧
على املاك شقيقه السيد ثويني في الباطنة تخريض الشيخ سلطان بن صقر
شيخ الشارجه الذي وجه اليه المقيم البريطاني انذاراً حاسماً بتعليمات من
الحكومة بالكف عن التآمر بمثل تلك الطريقة .

: ١٨٦١

وفي ١٨٦١ ، كان السيد ثويني قد ارسل مبعوثين عنه ليعقد تحالفاً مع شيوخ ابو ظبي وام القيوين ضد شيخ القواسم في الشارجه ، لكن الشيوخ المعنيين رفضوا المشروع فلم تنشأ بالتالي حاجة لتدخل السلطات البريطانية في الامر .

: ١٨٦٧

ولقد عاود السيد تركي سلطان عمان مرة ثانية وهو يحاول استعادة ولاء صحار له سنة ١٨٦٧ اللجوء الى شيوخ عمان المتصالحه ، لكن السلطات البريطانية حذرت الشيوخ المطالبين بالعون من القيام بأي شيء يؤدي الى الاضطراب وخاصة في مياه البحر- لذلك لم يتجاوبوا بشيء مع السلطان .

: ١٨٦٩

وبعد ان استولى عزان بن قيس على البريمي من الوهابيين في سنة ١٨٦٩ عقد تحالفاً مع شيخ ابو ظبي ووعدته ايضاً بأن يدفع له معونة مالية مساهمة منه في الدفاع عن حدود بلاده من تلك الناحية . وكان هذا التحالف موجهاً ضد بقية الشيوخ المتصالحين حيث كان السيد عزان يعتبرهم جميعاً في ذلك الوقت مناصرين للوهابيين . ولكن لم يمض وقت طويل حتى ارتبط شيخ الشارجه ايضاً بنفس التحالف .. وبهذا انتهى تماماً خطر الوهابيين .

: ١٨٧٠

وفي مايو ١٨٧٠ قام السيد تركي سلطان عمان بزيارة لذي قاصداً الحصول على معاونة الشيوخ المتصالحين في صراعه ضد عزان بن قيس المتمرد عليه ، لكن اخلاص شيخ ابو ظبي لتحالفه وتقاهمه مع عزان ادى الى افشال اية محاولات للتحالف ضده . وفي اكتوبر التالي حدثت

موقعة ضنك التي اسلمته بالفعل لسلطنة عمان ، وفيها تلقى عوناً غير مجد من شيوخ دبي وعجما نورأس الخيمة ومن قبائل بني نعم وبني قتب .

وفي العام التالي لذلك زار شيخ ابو ظبي السيد تركي ، رغم التعارض القديم بين وجهات نظرهما ولقي احسن الخفاوة في زيارته لكنه اتهم في يناير ١٨٨٦ بالتخطيط للاغارة على اقليم الباطنة تأييداً للمتوردين من اقليم الشرقية ، وفي مايو ١٨٨٧ ثبت ان السيد تركي قام بعمل غير ودي حين أنزل قوات لمساندة الظواهر في البريمي وكانوا في حرب ضد بني ياس . وفي ١٨٩١ زار الشيخ زايد مسقط ثانية لبحث امور يبدو انها كانت خاصة بالبريمي .



علاقات عمان المتصالحة بقطر ١٨٥٣ - ١٨٩٢

ظلت الحرب البرية تدور بشكل شبه مستمر لمدة تسع سنوات من ١٨٨١ الى ١٨٩٠ بين زايد بن خليفة شيخ ابو ظبي وجاسم بن محمد آل ثاني شيخ قطر .

الحرب بين شيخ ابو ظبي وشيخ آل ثاني في قطر ١٨٨١-١٨٩٠ :

وكان احد اسباب تلك الحروب زعم شيخ آل ثاني بملكية خور العديد في ابو ظبي ، لكن مسرح العمليات العدائية بين الجانبين كان دائماً بعيداً بعداً كافياً عن الاماكن الكثيفة بالسكان في عمان المتصالحة ، لذلك فضلنا ان نشير لتلك الحروب بالتفصيل في الجزء الخاص بتاريخ قطر . ولقد كانت حملة التخويف من غارة تشن من وسط الجزيرة العربية ، والشائعات التي أثارت الرعب في سنة ١٨٨٨ ، وأشرنا لها قبلاً ، تكتيكاً من الشيخ جاسم قصد به عقد تحالف مع بقية الشيوخ المتصالحين ضد غريمه الشيخ زايد .



علاقات عمان المتصالحة بالحكومة التركية

١٨٥٣ - ١٨٩٢

أتاحت حادثة العديد - التي وصفناها بالتفصيل في التاريخ الخاص بامارة ابو ظبي - فرصة لم يهملها الاتراك للتدخل في شئون عمان المتصالحة. وفي سنة ١٨٧٤ شبكا شيخ ابو ظبي من ان المسؤولين المحليين من الاتراك في قطر قد كتبوا له بشأن العديد ينكرون ان تكون تابعة له . ويبدو ان العلم التركي كان مرفوعاً سنة ١٨٧٥ على مكان ما في العديد كما انه لا شك في ان من كانوا يحتلون تلك المنطقة ظلوا يدفعون جزية صغيرة للاتراك في الفترة من ١٨٧٣ حتى ١٨٧٦ . وفي سنة ١٨٧٨ زعم الباب العالي ان العديد ارض تركية ، وقدم احتجاجات ضد عمليات قمع القرصنة التي قامت بها السلطات البريطانية هناك قبل ذلك بعدة أشهر وأخيراً ، في سنة ١٨٨٠ كتب والي البصرة الى شيخ ابو ظبي يطلب منه عرض الخلاف بينه وبين شيخ آل ثاني في اللوحة على محكمين من الاتراك ، لكن الاقتراح رفض بناء على نصائح السلطات البريطانية .



علاقات عمان المتصالحة بايران ١٨٥٣ - ١٨٩٢

في سنة ١٨٥٣ كان الشيخ خليفة بن سعيد شيخ القواسم في لنجة في مركز ضعيف حين اضطربت الاحوال في مدينته واصبح قريبه الشيخ سلطان بن صقر شيخ الشارجه مسئولاً مباشرة عن لنجة كما ظل مقيماً فيها عدة أشهر .

(١) ان معارضة بريطانيا مسألة التحكيم في قضية العديد تدل على نواياها الصريحة في اقتطاع هذا الجزء لصالح ابو ظبي وحرمان كل من قطر والسعودية من هذا الساحل الطويل . وقد صرح المؤلف بذلك في مكان آخر من الكتاب .

التاريخ الداخلي لعمان المتصالحة ١٨٥٣ - ١٨٩٢

ظلت التحالفات السياسية التي لا يكتب لها طويل أجل . والحروب البرية الصغيرة المتتابعة بغير نهاية . هي السمة الغالبة على تاريخ عمان المتصالحة خلال هذه الفترة . ومن ذلك اللغو كله حتى سنة ١٨٧٠ برزت حادثتان فقط جديرتان بالإشارة .

: ١٨٥٧

في نهاية ١٨٥٧ حدث هجوم من جانب شيخ ابو الحليل أحد انصار شيخ الشارجه على معسكر لقبيلة المزاريح في الحوانيج كان من نتائج مقتل أربعة رجال من المزاريح بينهم أحد الشيوخ . وعادت قوة ابو حليل التي كانت تضم حوالي ١٥٠ رجلا في نفس الليلة الى مقرها بأسلاب من بينها حصانان وثلاثون بعيراً . ولما رفض شيخ الشارجه دفع التعويض للقبيلة المنكوبة ، استعان شيخ دبي - الذي كانت هذه القبيلة تابعة له بشيخ ابو ظبي وفي مارس أعلنت هزيمة الشارجه . وبعدها قام وكيل المقيمة في الشارجه بتسوية الصلح بين هذه الاطراف .

: ١٨٦٨

ونستحق الذكر حملة قام بها شيخ ابو ظبي على شيخ الشارجه في أبريل ١٨٦٨ لانطوائها على حادث غريب وهو ان زايد بن خليفه -الذي كان يتقدم على رأس قوته - تحدى خصمه خالد بن سلطان ودعاه الى منازلته . فقبل خالد المبارزة ، فأصابه زايد بجرح قاتل .

فصل رأس الخيمة عن الشارقة ١٨٦٩ :

وفي ١٨٦٩ أصبحت مدينة رأس الخيمة وما حولها امانة مستقلة يحكمها حميد بن عبدالله ابن شقيق شيخ الشارجه ، وظلت هكذا حتى موته في ١٩٠٠ .

ونجد اعتباراً من سنة ١٨٧١ وصاعداً وفرة غزيرة في المعلومات الخاصة بمخوضات الشيوخ المتصالحين وذلك بفضل التنظيمات الادارية المستحدثة عندئذ . ومع ان معظم تلك المعلومات هي عبارة عن حوادث باللغة الفصحى لكنه بسبب حداثة عهد وقوع البعض منها وما لها من ذيول حتى وقت اعداد هذا الدليل نجعلنا نذكرها في تلخيص وإيجاز شديدتين :

١٨٧١ - ١٨٧٢ :

ففي ١٨٧١ او ١٨٧٢ وقع خلاف بين شيخ ام القيوين وشيخ الشارجه حول جزيرة بو موسى فخرج الاول الى البحر بهدف الاستيلاء على خيول الآخر الموجودة بتلك الجزيرة لكنه وجد بانتظاره قوارب الشارجه التي وصلت قبله ، وكان شيخاً ابو ظبي ودبي في ذلك الوقت شاهري السلاح ضد بعضهما بسبب اتفاقية تسليم الفارين التي اشرنا اليها .

١٨٧٢ - ١٨٧٣ :

وخلال ١٨٧٢ او ١٨٧٣ بدأت الحرب -اولعلها استؤنفت- بين شيوخ الشارجه وام القيوين . وجاء شيخاً عجمان اخيراً ليقف الى جانب شيخ الشارجه على حين وقف شيخ الحميرية - المتمرد على تبعيته لشيخ الشارجه الى جانب شيخ ام القيوين .

١٨٧٣ - ١٨٧٤ :

وفي ١٨٧٣ انضم شيخ ابو ظبي الى التحالف ضد شيخ الشارجه الذي كان مكروهاً على وجه العموم لكثرة خلفه لمواعيده . وشن شيخ ابو ظبي غارة على مدينة الشارجه . واخيراً هزم شيخ الشارجه وقتل من رجاله حوالي ٥٠ رجلاً .

وفي ١٨٧٤ انضم شيخ رأس الخيمة الى شيخ الشارجه وانضم شيخ دبي الى الجانب الآخر . ويبدو ان شيخ الحميرية قد انسحب من الامر كله . وبذل وكيل المقيمة البريطانية جهوده كلها في سبيل الوصول الى تسوية لكنه فشل .

: ١٨٧٥

وقامت حملة من دبي تضم حوالي ٢٠٠ رجل بمهاجمة ضواحي مدينة رأس الخيمة فقتلت سبعة رجال منها ثم عادت الى قواعدها ، وبعدها بقليل -في فبراير- نجح شيخ الحميرية في الوصول الى تسوية للامور بين شيوخ الشارقة وام القيوين لكن الحرب ظلت مستمرة بين الشارقة ودبي . وفي مايو قام اهل عجمان والشارقة بهجوم على مدينة دبي بمناصرة بدو بني نعيم . وفي يوليو حدثت غارة شنها حوالي ٢٠٠ رجل من راكبي الجحمال من ابو ظبي على الحميرية وقام هذا الشيخ -بمناصرة قوات من دبي -بالانتقام فاجتاح بساكن فشت والشارجه ، وفي سبتمبر عقد الصلح بين الشارجه ودبي .

: ١٨٧٦

وفي ١٨٧٦ يبدو ان البلاد نعمت بشيء من الهدوء بعد الاضطرابات غير العادية التي حدثت في العام السابق .

: ١٨٧٧ - ١٨٧٨

وفي يوليو ١٨٧٧ أغار بدو العوامر على مدينة دبي . فقتلوا رجلين من أهلها واصابوا عشرة بجراح ، لكنهم ردوا على اعتابهم بعد ان تكبلوا خسائر قوامها ٤٠ قتيلًا و ٨ أسرى ، وعادوا في أكتوبر بمناصرة بعض البدو الآخرين فنهبوا دبي . وبين اغسطس ١٨٧٧ وفبراير ١٨٧٨ قام بدو بني قتب بعدة غارات خاصة على اقليم ابو ظبي . لكن أهالي الشارقة ودبي ايضاً لم يسلموا من شرهم . وفي فبراير ١٨٧٨ انهك البدو وأهل المدينة معاً من هذه الغارات وتمت تسوية الصلح . وكانت دبي في ذلك الوقت قد اصبحت اهم مدن الساحل واكبر من ابو ظبي التي بدأت في التدهور .

: ١٨٧٩

وفي نهاية سنة ١٨٧٩ انقسمت قبيلة النعيم في البريمي وما جاورها على نفسها ، ووقف شيوخ كل من الشارجه وعجمان الى جانب طرف من الطرفين المتنازعين ، وكانت النتيجة توتراً على الساحل كله .. لان شيوخ رأس الخيمة وام القيوين ارتبطوا بعجمان على حين حدث تحالف مضاد بين الشارجه وابو ظبي . ولكن لم تحدث بالفعل أية عمليات عدوانية بين هؤلاء الشيوخ . وفي ديسمبر عاذ شيخ عجمان الذي كان قد سار الى البريمي الى مقره بعد ان شهد نجاح انصاره من بني نعيم .

: ١٨٨٠ - ١٨٨١

وخلال ١٨٨٠ و ١٨٨١ ساد هدوء ظاهر في المنطقة كلها تقريباً

: ١٨٨٢

وفي ١٨٨٢ حدثت مشاجرة -ترجع أسبابها الى علاقات عائلية- بين شيوخ ام القيوين ورأس الخيمة وانتهت بحرب سافرة . وكان السبب هو زواج احمد بن عبدالله شيخ ام القيوين بشقيقة حميد بن عبدالله شيخ رأس الخيمة ، وكان شرط الزواج ان تظل الزوجة في رأس الخيمة على ان يقضي زوجها جانباً من العام معها هناك ، وأعلن شيخ ام القيوين طلاق زوجته . لكن هذا لم يحل المشكلة . وظل الخلاف دائراً حول الملكية . عند ذاك ارسل احمد بن عبدالله -الذي كان مهتماً لهذا الامر اكثر من معارضيه- سبعة من قواربه لتسير الى الرمس وتفتعل مشاجرة فيها ، وهناك اقلحوا في ذلك بأن استفزوا مجموعة من البحارة في قوارب رأس الخيمة ، لكن السلطات البريطانية اعتبرت ذلك العمل خرقاً للسلم البحري فألنرت شيخ ام القيوين والزمته بدفع الغرامة . وبدأ القتال في البر وكان يعاون شيخ ام القيوين فيه شيخ عجمان . ويعاون شيخ رأس الخيمة شقيقه الشارجه وجانب من بني نعيم . واخيراً ، في

يناير ١٨٨٣ ، استطاع شيخ ابو ظبي ان يعقد الصلح بين الاطراف المتنازعة بشرط التعويض عن كل الخسائر المتبادلة بين الجانبين ، وكان شيخ دبي في ذلك الوقت على تفاهم طيب مع كل من شيوخ الشارجه وابو ظبي .

١٨٨٣ - ١٨٨٤ :

ولم تحدث في سنوات ١٨٨٣ و ١٨٨٤ حادثة تستحق الذكر . وقد أصبح شيخ ابو ظبي الآن يعتبر أقوى الشيوخ المتصالحين ، وكان فقدان الشارجه نفوذها القديم راجعاً الى عدم كفاءة شيخها صقر بن خالد الذي تولى المشيخة في سنة ١٨٨٣ . وتبذلت الهدايا بين شيخ ابو ظبي وسultan عمان ، وبين شيخ ام القيوين وسultan زنجبار ، ولكن كل هذا لم تكن له دلالة سياسية في الوسط المحلي على الاقل .

١٨٨٥ :

وكما هو مألوف في عمان المتصالحة .. انفجرت الاضطرابات مرة أخرى عقب فترة الهدوء . ففي مايو ١٨٨٥ اختلف ابن لاحمد بن عبدالله شيخ ام القيوين مع ابيه فخرج عليه ولجأ الى شيخ عجمان الذي رفض ان يسلمه ، وفي نفس الوقت انضم صقر بن خالد شيخ الشارجه الى شيخ ام القيوين لمهاجمة عجمان . وقبل هذه الحادثة بقليل كان شيخ ام القيوين قد ارسل سفينتين صغيرتين الى البحر تحملان حوالي ٥٠ رجلاً وقدرًا من الذخائر والاسلحة وانزل جزء منها في حيرة والجزء الآخر في الشارجه . وكان لابد من محاسبته على ذلك المسلك . فقام مسرر روبرتسون -باسم المقيم البريطاني - بزيارة لام القيوين على رأس سفينة صاحبة الجلالة « ريندير » . لكن الشيخ احمد بن عبدالله نحاشي مقابلته . ونم مسلكه بعد هذا عن انه لا ينوي تكرار تصرفاته في المستقبل ، وفي نفس الوقت راح اهل ام القيوين والحميرية يتبادلون الاغارات والمهجمات

الخاطفة ، وتوقفوا لفترة قصيرة ثم رجعوا مرة أخرى حتى استطاع وكيل المقيمة البريطانية في الشارقة تسوية الامور وعقد الصلح بينهم . وفي اواخر نوفمبر تحالف شيخ دبي مع شيخ عجمان وبدأ معاً في الاغارة على اقاليم شيخ الشارقة .

: ١٨٨٦

وفي ٢٠ يناير ١٨٨٦ هاجم شيوخ دبي وعجمان والحمرية مدينة الشارقة بقوات يصل عددها إلى حوالي ١٠٠٠ رجل ، ونشبت معركة قتل فيها ٤٠ رجلاً من اهل الشارقة وجرح ٢٥ ، في حين لم تزد خسارة القوات المهاجمة عن خمسة قتلى . وبناء على طلب قدمه الشيخ صقر بن خالد شيخ الشارقة الى وكيل المقيمة البريطانية — وكان هذا قد حملته مسئولية حدوث أية اضرار تمس الرعايا البريطانيين في الشارقة — توسط وكيل المقيمة بين الاطراف المتصارعة واستطاع ان يعقد بينها الصلح وذلك بشرط ان يتصل شيخ الشارقة من تحالفه مع شيخ ام القيوين .

وبعد انسحاب الشارقة من هذه العملية واصلت دبي وعجمان والحمرية الهجوم على ام القيوين ورأس الخيمة ، لكن هذا الهجوم اقتصر على بعض غارات صغيرة شن معظمها أهل نجد وقمذار وغيرهم من قبائل الشحوح عموماً بتحريض من دبي على أهل رأس الخيمة . وفي ابريل بذل شيخ ابو ظبي محاولة للوساطة لكنها فشلت بسبب عناد شيخ ام القيوين . وفي مايو قام اهالي الحمرية بغارة على ام القيوين ، وبعدها بقليل وخلال غياب رجال الحمرية عن بلادهم وراء اللؤلؤ ، قامت قوة من ام القيوين باجتياح الحمرية ، فانخرجت ودمرت وقتلت خلفاً كثيرين ، ثم حملت معها أكثر من ٢٥ عبداً وكثيراً من المسروقات . وقد ظل شيخ حمرية معتمداً بقلعته ونجا بذلك من الامر .

وقام شيخ دبي ردأً للالهانة التي لحقت بحليفه بإعداد قوة تضم ٣٥ فارساً و ٤٠٠ راكب على الجمال ، وسار ليهاجم ام القيوين ، غير ان تجاوزات فاقت الحد من شيخ الحميرية أسخطته فعاد ادراجه . وفي شهر سبتمبر حدث نزاع حول مناطق الغوص بين الشارجه وعجمان كاد يؤدي الى تجدد الاعمال العدائية بينهما لولا وساطة وكيل المقيمة البريطانية

: ١٨٨٧

وفي ١٨٨٧ ارتكب بلو المناصير عدة حوادث سرقة بالقوة من القوارب الراسية في الخلجان الصغيرة شمال مدينة ابو ظبي ، وكان من بين من وقعت عليهم تلك الاعتداءات رعايا للشارجه ورأس الخيمة ولما كان المعتدون قد جاءوا عن طريق البر تعلمر اعتبار تلك الاحداث بالتالي اضطرابات في البحر . ولما كان من غير المقبول اعتبار شيخ أبو ظبي مسئولاً عن سوء سلوك تلك القبيلة الجواله الخارجة على القوانين لذلك لم يفعل الرعايا البريطانيون أكثر من ان لجأوا الى عدائه وانصافه فقط ، وفي سبتمبر قامت عصابة من المناصير بفارة ناجحة على مكان الى اقصى الشمال من الشارجه ، وحملوا من هناك ثمانية نساء وعدداً من الاطفال والخليل والجمال .

وفي ١٨٨٨ نشب عراك بين أهل رأس الخيمة وقبيلة الشحوح قتل فيه عدد من رجال رأس الخيمة وسط مزارع النخيل ، كما اتلف أكثر من مئتي تخله في قرية الخط بمنطقة جبيري .

وفي نفس هذا الوقت استطاع شيخ دبي ان يعقد الصلح بين شيخ الشارجه من ناحية وشيخي عجمان والحميرية من الناحية الاخرى ، ويبدو ان الهدف من ذلك كان اطلاق حرية اهل عجمان وحميرية لمناصرة دبي في حالة تعرضها لهجوم من جانب الوهابيين . وقد اثار التحالف الذي عقد مؤخراً بين شيوخ الهناوية في ابو ظبي وشيوخ دبي

محالفاً مضاداً بين شيوخ الشارحة ورأس الخيمة . وحاول شيوخ ام
القيوين وعجمان الوقوف بمعزل عن تلك المحالفات لكنهم أخيراً
انضموا الى التحالف الشمالي الذي أصبح الآن بمثابة جبهة تضم كل
قبائل الغفارية .

: ١٨٩٠

وفي فبراير ١٨٩٠ حدث اضطراب خطير بين امارتي الشارحة
ودبي بسبب رفض الاولى دفع التعويض عن عدد من الجمال كانت
استولت عليها داخل حدود الثانية ، بدأت هذه المناوشات في صيف
١٨٨٩ ، وسرعان ما قام بلو المناصير - الخاضعين اسماً لشيوخ
دبي وابو ظبي - بعدة غارات على الشارحة .

وقد استطاع وكيل المقيمة البريطانية التوصل الى تفاهم بين الجانبين
لكنه كان مؤقتاً ، ففي مارس سنة ١٨٩٠ تجددت القطيعة بينهما ،
وتحرك شيخ ابو ظبي على رأس قواته باتجاه دبي لنصرة حليفه ، وارتكب
كلا الجانبين اعمالاً عنوانية عديدة وبعدها بدأت المفاوضات من اجل
الصلح . ويبدو ان ذلك كان بوساطة شيوخ رأس الخيمة وام القيوين ،
لكنها لم تؤد الى نتائج . وقد قامت فرقة من قبيلة الشحوح بهجمة على
رأس الخيمة لكنها صلت . وتكبد المهاجمون خسارة ليست قليلة
فقتل منهم ١١ رجلاً الى جانب من جرح . وقد ادى عقاب شيخ ابو ظبي
لعصابة من العوامر وبني نعم الى تهديد بني نعم لشيخ ابو ظبي .. لكن
تهديدهم لم ينفذ على الاطلاق .

ومرت سنة ١٨٩١ بهلوء . بفضل توازن القوى الذي اقامه تحالف
الهاواية والغفارية في سنة ١٨٨٩ . والذي كان ما يزال قائماً ، وكذلك
بفضل الوساطة الدائمة والنوايا الطيبة من جانب وكيل المقيمة البريطانية
في ازالة الخلافات بين الشارحة ودبي . وقد حدثت عدة خلافات بين

شيوخ ام القيوين ورأس الخيمة لكن شيخ الشارقة استطاع تسويتها .
ولعل أهم أحداث هذه السنة هو هجرة قطاع ضخم من قبيلة المرار
الى الشارقة من دبي . وزاد عددها جرين على ٤٠٠ رجل يَمَنُّ كانوا
يشكون من سوء معاملة شيخ دبي لهم .

وقد تمت هذه الهجرة بعد موسم اللؤلؤ بأن رجع الرجال ببساطة -
الى الشارقة بدل دبي . وقد أدت هذه الهجرة الى حدوث عدد من
المطالب والمطالب المضادة حاول وكيل المقيمة تسويتها غير مرة لكنها
جعلت اطراف النزاع يشهرون السلاح .. وظلت المناوشات والمعارك
الصغيرة تدور أكثر من ثلاث سنوات .



الاتفاقية المانعة بين الشيوخ المتصالحين وبريطانيا العظمى مارس ١٨٩٢

من الضروري لفهم هذه الاتفاقية الهامة التي زادت تحديد وضع
الشيوخ المتصالحين بالنسبة لبريطانيا ان نراجع عدداً من الاحداث الهامة
التي وقعت من قبل وكانت تعتبر تهديداً لسيادة دول أخرى وتدخلها
في شئون منطقة الخليج مما نشأ عنه بعد حين ظهور معارضة شاملة
للمصالح البريطانية والنفوذ البريطاني في منطقة الخليج كلها .

دسائس ايران لدى الشيوخ المتصالحين ١٨٨٧ - ١٨٨٨ :
لقد وقعت محاولة سخيفة ولكنها واضحة الخطورة من جانب
المستولين الايرانيين في ١٨٨٧ - ١٨٨٨ لاقامة قاعدة لهم في عمان
المتصالحة ، وكان عميلهم الاول في هذه المحاولة هو سارتيب حاجي
أحمد خان نائب الحاكم سابقاً في بوشهر . ففي أغسطس ١٨٨٧ سار هذا

الرجل الى الساحل المتصالح على السفينة « كولدر » التي تملكها شركة بومباي - ايران المشتركة للملاحة البخارية وقد بدا صدور ذلك العمل من ذلك الرجل بالذات ، وفي الوقت الذي حدث فيه امرأ غريباً . فهو قد حصل في اشد اشهر الصيف حرارة وفي ظروف اخرى على غرار ذلك . ولذلك امر المقيم البريطاني في بوشهر ، الرائد أ. س. روس بأن يتبعه تحت المقيمة « لورانس » الى ابو ظبي التي نزل اليها بشكل رسمي . وبعد ان قضى عدة ايام مع شيخ ابو ظبي سار سارتيب لزيارة دبي ومنها عاد الى ابو ظبي ورحل الى لنجة على سفينة أهلية . وقد لاذ الشيوخ المتصالحون اول الامر بالصمت المطبق تجاه خطط حمد خان ، ولكن شيخ دبي باح بالسر أخيراً لسلطان عمان ، وتبين ان السارتيب قد اقترح توثيق علاقات ايران بالشيوخ المتصالحين لاستبعاد النفوذ البريطاني من عمان المتصالحه . وفي يناير ١٨٨٨ وحيث اعتقد أحمد خان ان الطريق اصبح مهيئاً فقد عاد مرة أخرى الى الساحل المتصالح على سفينة أهلية وقد أحضر معه عدداً من الاعلام الايرانية ربما لتوزيعها . ولما كان الرجل يعمل بنظام فانه حاول ان يبدأ العمليات في المنطقة المجاورة لرأس مسندم ولكن أهل تلك المنطقة رفضوا ان يسمحوا له بالتزول فيها . واخيراً سار بصحبة شيخ قشم وعدد من الرجال المسلحين فالتقى بشيخ ام القيوين وبعدها اتضح له ان خططه لم يكن مخططاً عملياً فبادر بالعودة الى ايران ، وقدم الوفد الديبلوماسي البريطاني في طهران احتجاجاً على أعماله تلك للحكومة الايرانية . وردت هذه باستنكار ما قام به السارتيب .. بل ووجهت اليه اللوم ايضاً مع أنها أنعمت عليه بسيف تكريماً له وتقديراً . وقام قائد سفينة صاحبة الجلالة « اوسبري » بابلاغ ذلك الانكار الرسمي من جانب الحكومة الايرانية للشيوخ المتصالحين إخماداً لحالة القلق التي أوجدتها تصرفات أحمد خان تلك على امتداد ساحل الخليج .

وفي ديسمبر ١٨٨٧ - ما بين الزيارة الاولى والزيارة الثانية من جانب

السارتيب لعمان المتصالح- قام الرائد روس بعمل تحفظي أسخط المبعوث الايراني في نهاية الامر . فقد استطاع الحصول من شيوخ ابو ظبي ورأس الخيمة وعجمان وام القيوين والشارجه ودبي على ضمانات خطية تعهد فيها كل منهم بعدم الدخول في مراسلات او علاقات او توقيع اتفاقيات مع أية دولة باستثناء الدولة البريطانية ، كذلك أيضاً تعهد كل منهم بعدم السماح لوكيل أية حكومة أخرى بالإقامة في ارضه دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ، وقد رفعت حكومة الهند تلك التعهدات فوراً الى وزير الدولة لشئون الهند .

المؤامرات التركية :

كذلك فان الحكومة التركية كشفت طوال عدة سنوات عن نواياها حيال الصراع الدائر بين شيخ ابو ظبي والقييسات المتمردين عليه والمقيمين في خور العذيد بقطر ، وهكذا جاءت الحرب بين شيخ ابو ظبي وشيخ آل ثاني من قطر لتتيح فرصة للاتراك كي يدخلوا في مراسلات مع شيخ أبو ظبي مفترضين ان لهم سيطرة عليه .

أعمال مربية للوكلاء الفرنسيين ١٨٩١ :

لكن السبب الحقيقي في ربط الشيوخ المتصالحين في عمان بالحكومة البريطانية باتفاقية جديدة أكثر تحديدأ هو ظهور رجلين فرنسيين على الساحل المتصالح كان يشك في أنهما يهدفان الى تحقيق أغراض سياسية ، وذلك لان فرنسا كانت قد بدأت مؤشراً بتحرك في المنطقة عن طريق توزيع اعلامها كما سبق ان ذكرنا بالتفصيل في مكان آخر وكان أحد هذين الرجلين يدعى ترامير او تومي والآخر مسيو تشابو وهو نصف مغامر ونصف تاجر لكنه كله دساس وقد برز مرة أخرى بعد عامين من ذلك التاريخ وهو يتآمر في صور بسلطنة عمان . وقد زار هؤلاء شيخ ام القيوين ثلاث مرات وقدموا اليه الهدايا فوقع بعض الشيء تحت

سيطرهم . وأصبح مقتنعاً كل الاقتناع بجزايا العلم الفرنسي الذي يسرّ
لاكثر من ١٢ سفينة من سفن صور ان تمارس الاتجار في الرقيق دون ان
تخشى السفن البريطانية ، بل انه ايضاً قد تطوع لكتابة رسالة للحكومة
الفرنسية يؤكد فيها ترحيبه ، واستقباله الحسن ، لكل من يأتي اليه من
رعايها .

الاتفاقية المانعة مارس ١٨٩٢ :

وبالنظر لشرور السادة تشابو وترامير - اللذين قيل اخيراً لهما قد
حصلوا على ضمان بانشاء قاعدة في ام القيوين - اقترح العقيد أ. تالبوت
المقيم السياسي في الخليج أن يعقد اتفاقية رسمية على غرار الضمان الكتابي
الذي قدم في ديسمبر ١٨٨٧ ، وبعد موافقة حكومة الهند على اقتراحه ،
وقع الشيوخ المتصلحون هذه الاتفاقية في تواريخ مختلفة من شهر مارس
١٨٩٢ ، وكان عددهم حينذاك ستة شيوخ ، اذ كانت رأس الخيمة
وقتها مشيخة مستقلة كما كانت البحرين . وبمقتضى الاتفاقية تعهد الشيوخ
باسم أنفسهم ومن يرثهم ومن يخلفهم : - (١) الا يوقعوا أية اتفاقية
أو يدخلوا في أية علاقات بدولة أجنبية سوى بريطانيا العظمى . (٢) الا
يسمحوا لوكيل دولة اجنبية أخرى بالبقاء في اراضيهم دون موافقة
مسبقة من الحكومة البريطانية . (٣) الا يمنحوا أي جزء من اراضيهم -
سواء عن طريق البيع أو الاتجار أو الرهن أو التنازل أو غير ذلك -
لاحتلال اية دولة أجنبية باستثناء بريطانيا العظمى . وقد صدق نائب
الملكة في الهند على هذه الاتفاقية في ١٢ مايو التالي . وبعده صدقت عليها
حكومة صاحبة الجلالة (١) .

ولم تنته المشكلات والصعوبات بعد توقيع الاتفاقية مباشرة . لان
شيخني الشارجة وديي زعما في البداية اتهما اعتقدا حين اعيد لكل منهما
نسخة كاملة التواقيع بأن الاتفاقية لم يصدق عليها . كما أعلن شيخ دبي

(١) في الملحق رقم (٨) لهذا الفصل اهم ما نجام بالاتفاقية المانعة -

تبرمه من تدخل البريطانيين في تجارة الرقيق واقترح « رفع العلم الفرنسي
والهرب بذلك من مضايقات الانجليز .. » ، وكان هذا - الى حد ما - من
النتائج التي اسفرت عنها زيارة الوكلاء الفرنسيين للمنطقة على النحو
الذي أشرنا اليه .

★ ★ ★

الفترة بعد توقيع الاتفاقية المانعة علاقات بريطانيا بعمان المتصالحة ١٨٩٢ - ١٩٠٧

الملاحح العامة لهذه الفترة :

زادت علاقات بريطانيا العظمى قوة وقرباً بالشيخ المتصالحين
عقب توقيع الاتفاقية المانعة لسنة ١٨٩٢ .

فقد ساد النفوذ البريطاني سيادة كاملة ومطلقة في البلاد ، ومن الحقائق
التي ستلي يتضح ان حقوق بريطانيا العظمى المعترف بها في عمان المتصالحة
كانت عاملاً هاماً في كل المشكلات التي قد تثور بين الشيخ والبول
الاجنبية .

تنفيذ اتفاقيات ١٨٢٠ - ١٨٥٣ :

وكانت اتفاقيات الشيخ للمحافظة على السلام في البحار تراقب
بمنتهى الدقة واليقظة ، حتى تلك الاعترافات الصغيرة النافذة قد انتهت ،
ولم تعد تثور أية مشكلة باستثناء واحدة بسيطة بصدد استخدام علم
مميز لعمان المتصالحة .

: ١٨٩٢

وفي مارس ١٨٩٢ سار عدد من رعايا دبي وعبروا البحر الى جزيرة
صير بونعير التابعة لشيخ الشارقة وهناك نزعوا سلاح جماعة من الصيادين

وأجلوهم عن المنطقة التي كانوا يصلون فيها ، وكان هؤلاء من أهل جزيرة صير التي تعتبر - نظراً لارتباطها بلنجف- تابعة لشيخ القواسم .
وامر المقيم البريطاني بانسحاب هؤلاء المعتدين وبرد الاسلحة التي استولوا عليها ، وتعهد شيخ دبي بالآيسر رعاياه الى جزيرة بو نعيم دون موافقة مسبقة من شيخ الشارجه .

وفي سبتمبر من نفس السنة ارسل شيخ دبي قارباً مسلحاً لنصرة شيخ عجمان الذي كان في ذلك الوقت يتعرض لهجوم بري من شيوخ الشارقة وام القيوين ، لكنه طوّل بلدفع غرامة عن مسلكه ذاك غير القانوني وتم تحصيل الغرامة اثناء زيارة المقيم للساحل في نوفمبر التالي .

ولم يكب أهل عمان المتصالحة بعد ذلك أية اضطرابات بحرية تستاهل الذكر ، ولكن في سنة ١٨٩٣ خرج شيخ خصب من قبيلة الشحوح في روس الجبال الى البحر ، على رأس جماعة مسلحة ، وحاول أن يفرض بالقوة مزاعم صهره الراحل في الاستيلاء على شعم ، وعندئذ استدعى سلطان عمان الشيخ المذكور الى مسقط ، بناء على نصيحة من السلطات البريطانية فوصلها بعد تردد طويل وجوزى بتفريجه مبلغ ٥٠٠ روبية .

خسائر لحقت بأفراد تحت الحماية البريطانية :

كذلك كانت الحالات التي تحتم فيها طلب الهوى عن اضرار لحقت برعايا تحت الحماية البريطانية قليلة وغير مهمة . في سنة ١٩٠٤ مات رجل هندوكي في ابو ظبي ، وقام الشيخ بقر . وكان اذ ذاك مسئولاً عن المدينة في غياب ابيه الشيخ زايد ، بانتراع مبلغ ١٠٠ جنيه للتخلص من جثته حسب الطقوس الهندوكية ، لكن هذا المبلغ اعيد لاصحابه مرة أخرى حسب طلب المقيم العام . وفي نوفمبر من نفس السنة وقع حادث سرقة بالاكراه على رجل هندوكي في جزيرة دله - التابعة لشيخ ابو

ظبي- وانتزع منه مبلغ كبير من المال والآلئ ، ومرة أخرى أدى سوء مسلك الشيخ الى توجيه إنذار له من جانب السلطات البريطانية .

مشكلة ضرورة تجديد الاتفاقيات ١٩٠٠ :

وفي سنة ١٩٠٠ تلقى المقيم البريطاني في بوشهر رسالة من الشيخ عبدالعزيز الذي تولى الحكم في عجمان بعد محاولات لم تخل من استخدام القوة والعنف يعلن له انه قد وقع الاتفاقية التي وقعها اسلافه وانه يلتزم بها ، ورد عليه المقيم مؤيداً القرار الذي اتخذته . وكانت هذه الحادثة تشير الى معنى جديد وهام هو ان شيوخ عمان المتصالحة لم يكونوا ليعتبروا الاتفاقيات التي يعقدها اسلافهم ملزمة لهم الا اذا وقعوها هم بدورهم . غير ان البحث الذي أجراه الرائد كيمبول قد اثبت ان ذلك غير صحيح ، وقررت حكومة الهند بناء على ذلك ان مختلف الاتفاقيات التي يوقعها الشيوخ المصالحون تسري -بالتالي- على خلفائهم . وفي نفس الوقت أكدت الحكومة ضرورة توضيح نصوص الاتفاقية والتزاماتها لذلك الشيخ الذي الرم نفسه بها .

اتفاقية الاسلحة ١٩٠٢ :

وفي سنة ١٩٠٢ وقع كل الشيوخ المتصالحين اتفاقية لقمع تجارة السلاح في بلادهم ، وكان ذلك واحداً من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية لمنع تزايد تلك التجارة ، وستجد اشارة لهذه الاتفاقية في الملحق الخاص بتجارة السلاح ، كما ستجد نص الاتفاقية في ملحق خاص

الحكومة البريطانية تشرح للحكومة الفرنسية علاقاتها بعمان

المتصالحة ١٩٠٣ :

وقد أدت حادثة غرق السفينة « فتح الخير » في دبي في خريف سنة ١٩٠٣ الى تبادل وجهات النظر بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول وضع عمان المتصالحة ، فهذه السفينة رغم أنها مملوكة لميناء السويق في

سلطنة عمان الا انها كانت ترفع العلم الفرنسي ولذا كان يعتبرها نائب القنصل الفرنسي هناك تحت حمايته . وبالتالي فحين زعم بأن تلك السفينة قد نهب ، قدم نائب القنصل الفرنسي طلباً بالتعويض لشيخ دبي ، وارسل السفينة الحربية الفرنسية « انفرنيت » لدعم هذا الطلب كما هو متوقع . وهنا فوضت حكومة الهند المقيم البريطاني في الخليج ابلاغ نائب القنصل الفرنسي بوجود الاتفاقية المانعة وأن يعرض عليه تسوية مشكلة هذه السفينة . وفي نفس الوقت تم اتصال مشابه لنفس الغرض بالحكومة الفرنسية في اوربا . وفي ابريل ١٩٠٤ أعلنت الحكومة الفرنسية أنها لم تكن تعرف شيئاً عن وجود هذه العلاقات الخاصة بين الحكومة البريطانية والشيخ المتصالحين ، وأنها لهذا تفوض السلطات البريطانية في تسوية قضية السفينة المشار إليها ، وقد تم هذا بالفعل ، وقررت محكمة الشرع في دبي دفع التعويض لملاك السفينة « فتح الخير » بعد ان ثبت انها اغرقت بفعل فاعل وليس عرضاً .

وفي ١٩٠٦ قدمت السلطات البريطانية الى كل واحد من الشيخ المتصالحين نسختين بالعربية والانجليزية من اتفاقيات بريطانيا معه للتأكد من أنه يعرف حقيقة التزاماته . وقد اضيفت الى تلك المجموعة مقدمة هي نص الخطاب الذي وجهه صاحب السعادة لورد كيرزون نائب الملكة والحاكم العام للهند الى الشيخ المتصالحين في المؤتمر الذي عقد بالشارجة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (١) . واتخذت ترتيبات لمد الشيخ من حين لآخر بالأعلام التي خصصتها لهم اتفاقية سنة ١٨٢٠ . ولم يكن جميع الشيخ متحمسين بالقدر الكافي لاستخدام تلك الاعلام ، وكان اكثرهم معارضة شيخ دبي وابو ظبي . واذا استثنينا مسألة الاتفاقيات المانعة ونتائجها . فقد كانت هذه الفترة التي تتعرض لها . على وجه العموم ، فترة مربية في تاريخ العلاقات بين بريطانيا العظمى وعمان المتصالحة .

(١) انظر : الملحق الخاص بجولة لورد كيرزون في الخليج .

فلمدة ثلاث سنوات تنتهي بسنة ١٨٩٩ لم يزر مقيم بريطاني واحد عمان المتصالحة . غير اننا نجد صورة على التقيض من ذلك بعد السنة المذكورة فقد قام كل من الرائد م. ج. ميد ، والرائد س. كيمبول ، والعقيد ر. ب. روكوكس المقيمين في الخليج على التوالي بعدة زيارات للمنطقة أدت الى قيام علاقات أكثر مباشرة وانتظاماً . وفي هذه الظروف تيسر للمسؤولين البريطانيين ان يقوموا بزيارات لداخل عمان من حين لآخر . واستطاع العقيد كوكس الذي كان قد قام برحلته من قبل بمعاونة شيخ ابوظبي من البريمي الى مسقط برأ في ١٩٠٢ - استطاع في ١٩٠٥ ان يستكشف المنطقة التي كانت مجهولة حتى ذلك الحين بين رأس الخيمة والبريمي ، ثم عاد الى الساحل من صحار .

وفي ١٩٠٢ . وبعد رفع شعار اعلان الحماية البريطانية المباشرة على عمان المتصالحة . وضع النظام القائم فيها تحت ملاحظة دقيقة . وتقرر في النهاية انه مناسب تماماً . وذكر الرائد كيمبول بهذا الصدد ان الشيوخ الجدد في عمان المتصالحة اصبحوا الآن يلتزمون اعتراف الحكومة البريطانية بهم بمجرد ان يتولوا الحكم . وان نصائحهم كانت مطاعة وإن لم يصلوها بلهجة ملزمة . كما كانت آراؤه تلقى الترحيب حتى في الشؤون الداخلية الصرفة .

وفي نفس السنة ، اتضح موقف الشيوخ المتصالحين من بريطانيا حين احتفلوا بذكرى تتويج الملك ادوارد في ٢٦ يونيو وجعلوه عطلة رسمية عامة ، ثم اتضح هذا ايضاً اثناء الزيارة التي قام بها صاحب السعادة اللورد كيرزون - نائب الملك والحاكم العام للهند - لعمان المتصالحة على نحو ما هو مذكور بالتفصيل في مكان آخر . وفي هذه الزيارة عقد لورد كيرزون مؤتمرًا للشيوخ المتصالحين في البحر امام الشارحة بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ ، وكان اجتماعاً دل على التناسق والثقة اللذين سادا المنطقة كلها . وفي نفس الوقت يجب ان يكون مفهوماً ان شيوخ عمان

المتصالحة ظلوا كما هم لا يتقدمون .. جهلة ، ميالين الى الشكوك والمخاوف الساذجة التي لا مبرر لها . وقد ذكرنا من قبل فشل شيوخ الهناوية في أبو ظبي ودبي في الزام رعاياهم برفع علم عمان المتصالحة ، وظهرت دلائل اخرى تشير الى هذه الطبيعة ذاتها ، منها امتناع الشيوخ عن تقديم تفاصيل عن شئونهم العائلية وانسابهم الى المقيم العام وتردد شيخ الشارجة في الموافقة على فتح مكتب للبريد الهندي في عاصمته ، واحتجاج شيخ الشارجة ضد رفع العلم البريطاني على الوكالة البريطانية في بلده .

العلاقات التجارية :

وقد حدث تطور ملحوظ في التجارة ، داخل نطاق الحدود الضيقة التي تفرصها المصادر الطبيعية الشحيحة وتوزيع السكان . وتميزت بذلك الفترة من ١٩٠٢ الى ١٩٠٧ في عمان المتصالحة . وكان بعض التحسن يُعزى لتدهور ميناء لنجة في ايران ، فقبل ١٩٠٢ لم يكن عدد السفن البخارية التي تمر بدبي يزيد على اربع سفن او خمسين في كل سنة ، ولكن في هذه السنة مر بها مالا يقل عن ٢١ سفينة تجارية معظمها تابع لشركة بومباي وايران للملاحة البحرية . وفي اوائل سنة ١٩٠٤ وضعت شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية دبي بين الموانئ المنتظمة لخطوط بواخرها .

وفي ١٩٠٢ نوقشت مسألة اقتناع الشيوخ المتصالحين بأن يحددوا نسبة العوائد التي يفرضونها على أساس ٥٪ . ولكن تقرر ارجاء أي عمل بهذا الصدد بعد ان تبين ان النسب المفروضة كانت فعلا أقل من تلك النسبة في كل مكان . لكنه اتضح بعد قليل ان الرسوم على تصدير أصداف اللؤلؤ من دبي تتجاوز هذه النسبة ، وقدمت مذكرة في الموضوع الى الشيخ الذي وعد بأن يخفضها .



علاقات عمان المتصالحة بالاييرانيين

١٩٠٢ - ١٩٠٧

متاعب بين ايران والعرب بصدد لنجة ١٨٩٩ - ١٩٠٠ :

قامت سنة ١٨٩٩ مشكلة بين الحكومة الايرانية والشيوخ المتصالحين بعد ان طردت تلك الحكومة الشيخ العربي الذي كان يحكم لنجة بالوراثة كما ان نشاط قسم العوائد الامبراطورية الايرانية الذي انشيء مؤخراً كان يؤدي الى خلق المتاعب مع العرب ، وفي الحالتين كان على السلطات البريطانية ان تكبح جماح العرب وان تمثل مصالحهم في نفس الوقت .

وفي أكتوبر ١٨٩٩ تحسبت الحكومة الايرانية مما ترامى اليها من انباء بأن شيخ لنجه المطرود قد لجأ الى عمان المتصالحة ، فتقدمت الى الحكومة البريطانية تطلب منها العون على منع تجميع قوات لمهاجمة لنجة . وقامت السلطات البريطانية مباشرة بتوجيه الانذارات اللازمة للشيوخ المتصالحين بذلك الصدد . وعادت الحكومة الايرانية الى الشكوى ثانية في يناير ١٩٠٠ من ان محمد بن خليفه - شيخ لنجة السابق - مقيم في حماية شيخ رأس الخيمة ، وطلبت من الحكومة البريطانية أن تمنع نزوله المتوقع الى لنجه ، وازافت الحكومة مهددة بأن هذا لو لم يحدث فستقوم هي بعمل من جانبها ضد رأس الخيمة . وذكر المقيم العام ، تعليقاً على ذلك التهديد ، بأن الحكومة الايرانية لو قامت بتنفيذ تهديدها فيحتمل أن تفقد سفيتها الوحيدة « برسيوليس » .

وقامت سفينة صاحب الجلالة « ميليوين » مباشرة بنقل انذار آخر لشيخ رأس الخيمة ، وتأكدت السفينة عند زيارتها للميناء انه رغم وجود الشيخ محمد فيه بالفعل — الا انه لم تكن هناك اية خطط ضد لنجة . (مطالب القوامم وغيرهم المتعلقة بأملآكهم التي دمرها أو استولى عليها الايراينون في لنجة مذكورة بالتفصيل في تاريخ الساحل الايراني وجزره) .

دسائس بين حاكم موالي ايران على الخليج وبين شيخ ابو ظبي

١٩٠٠ - ١٩٠١ :

وفي أوائل سنة ١٩٠٠ تبين ان شيخ ابو ظبي على مراسلات ودية منتظمة مع داريا ييجي الحاكم الايراني لموالي الخليج ، وقد قام شيوخ دبي والشارجة بإبلاغ هذا الامر لوكيل المقيمة في عمان المتصالحة ، لانهم اشتموا في الامر رائحة المؤامرة . وربما كان الحاكم الايراني يهدف الى ابعاد الشيخ زايد عن بقية الشيوخ المتصلحين لمنع حدوث أي هجوم عربي على لنجه . وكان الايرانيون ما يزالون على خوفهم من هذا الوهم ، ولا نظن شيخ ابو ظبي من ناحيته كان يهدف لأكثر من الحصول على تعويض عن املاك بعض رعاياه في ايران من ناحية ، وضمان معاملة سفنه معاملة طيبة على السواحل الايرانية من الناحية الاخرى . لكن الشائعات ، على أية حال ، قد ربطت بين هذا الامر وبين جهود روسيا ومحاولاتها للحصول على قاعدة في الخليج . ومهما كان الامر ، فلا شك في أن هذا كان يعتبر خرقاً من جانب شيخ ابو ظبي لاتفاقيته المانعة مع الحكومة البريطانية . وحين اكتشفت تلك المفاوضات ، كان الشيخ قد أرسل بالفعل هدية الى لنجة من فرسين ، وميز نفسه عن جيرانه بأن رفع علماً أخضر بدل العلم الذي حددته اتفاقية ١٨٢٠ لعمان المتصالحة ، وتلقى سيفاً من الشاه . وخطاب تحية ومديحاً عليه الخاتم الشاهنشاهي قرىء علناً في اجتماع عقد بأبو ظبي . وقد كفي الشر بانذار واحد فعل فعله على أية حال . وتوقفت مراسلات شيخ ابو ظبي مع المسؤولين الايرانيين فوراً ، وكف عن استخدام العلم الاخضر .. ولكن بعد فترة .

تأكيد مبدأ تمثيل بريطانيا لشيوخ الساحل المتصالح في الشؤون

الخارجية ١٩٠١ - ١٩٠٣ :

وفي فبراير ١٩٠١ كان قارب للبحر عائداً من صحار ، فارغمته الاحوال الجوية على ان يرسو في هانجام . فاستولى عليه رجال العوائد

الامبراطورية الايرانية . لاسباب فنية كما زعموا . لكن امكن رد القارب وحمولته فوراً بطلب قدمه المقيم السياسي البريطاني : وبقيت سبع بنادق وحوالي ٩٠٠ طلقة كانت على القارب وكانت ملكاً شخصياً لشيخ ابو ظبي ولم يتيسر استردادها الا في سنة ١٩٠٣ وبعد تدخل الوزير البريطاني المفوض في طهران .

وكانت حكومة الهند ترى ان هذه القضية هي اول اختيار لحق ببريطانيا العظمى في ان تتعامل باسم الشيوخ المتصالحين في الشئون الخارجية ، لهذا ابلغت الممثلين السياسيين البريطانيين في طهران بالانفاقية المانعة لسنة ١٨٩٢ لأول مرة . ويبدو ان اعتراف فرنسا قد تم ضمناً في ثنايا الحادث الذي اشرنا اليه آنفاً .

محاولة ايران ضم جزيرتي بو موسى وطنب ١٩٠٤ :

وكانت المشكلة التالية التي قامت بين عمان المتصالحة وايران مشكلة على جانب كبير من الاهمية لمساسها نسبياً بالمكانة البحرية لبريطانيا في منطقة الخليج . فقد أدت سيطرة العوائل الامبراطورية الايرانية على ميناء لنجة الى تحول معظم تجارة هذا الميناء الى مواني الجانب الآخر في الخليج وخاصة دبي ، وطالب بعض تجار لنجة بأن تجعل شركات الملاحة التجارية البريطانية جزيرة بو موسى بين الموانئ التي تقف عليها باوخرها وذلك تمهيداً لخلق سوق حرة فيها بعيدة عن تعسف المسؤولين الايرانيين وتدخلهم . وكان يحكم جزيرة بو موسى هذه حكام عرب من القواسم الذين كانوا في لنجة . ولم يكن يحكمها مسئول ايراني . وبعد طرد الشيخ العربي من لنجة أصبح من حق شيخ الشارحة ان يستولي على بو موسى دون منازع . ورغم ذلك فقد ساد الخوف من ان يجبر تحول التجارة او جزء كبير منها عن الموانئ الايرانية ، كما كان متوقعاً ، الحكومة الايرانية على اعلان ضم الجزيرة اليها . ولم يكن اهتمام حكومة الهند

منصباً على هذه الجزيرة فقط ، بل كان يشمل أيضاً جزيرة طناب التي لها نفس الظروف. وفي التالي صدرت التصانيع لشيخ الشارحة بأن يرفع علمه على كلتا الجزيرتين. وقد تم هذا بالفعل في صيف ١٩٠٣. واثبتت الاحداث التالية ان هذا الاحتياط كان ضرورياً ولا بد منه ، ففي نهاية مارس او بداية ابريل سنة ١٩٠٤ قامت سفينة العوائد الايرانية « مظفري » وعلى ظهرها مستر دامبرين ، المسئول الاوربي عن العوائد في بوشهر بزيارة جزيرتي طناب وبو موسى ، فانزلوا علمي الشارحة ، ووضعوا على كل جزيرة رجلاً كمشول عن العوائد الايرانية . وقد تبين بعد ذلك ان هذه الاعمال كان موصى بها من مشير الدولة وزير خارجية ايران رغم ان الذين نفذوها كانوا مجرد موظفين من قسم العوائد . ويحتمل ان يكون وراء الموضوع بتحريض من روسيا . وقد تردد الوزير ، الذي كان لا شك يعرف النتائج الدولية التي تنجم من مثل هذا العمل ترددأ طويلا قبل ان يصدر الامر بانزال العلم من جزيرة بو موسى ثم احتلالها . وقام ممثل بريطانيا في طهران بتقديم الاحتجاج في الوقت المناسب ، فقد آتى الاحتجاج ثمرات سريعة وانسحب الايرانيون ، وخفضت الاعلام الايرانية التي كانت رفعت بأوامر من الحكومة . وتم هذا في ١٤ يونيو سنة ١٩٠٤ ، وبعدها بعدة ايام .. ارتفع علم عمان المتصالحة فوق الجزيرتين .

وقد ذكرت الحكومة الايرانية حين اصدرت اوامرها بذلك— أنها ترجيء الأمر الى حين مناقشة الوضع الفعلي لهاتين الجزيرتين بينها وبين الحكومة البريطانية ، غير أنها لم تستطع — وعلى نحو ما هو مذكور في تاريخ الساحل الايراني وجزره — ان تقنع الحكومة البريطانية بوجود أي حقوق لايران في تلكما الجزيرتين . وفي الحقيقة أنها لم تحاول جدياً مثل هذا الإقناع . ونشير هنا أيضاً الى ان الايرانيين سرعان ما شكوا من ان شيخ الشارحة قد اقام بناء جديداً في جزيرة طناب ، ولكن تبين من التحريات

المحلية وزيارات المسؤولين البريطانيين للجزيرة في ١٩٠٤ و ١٩٠٥ - أن
هذه الشكوى لم تكن قائمة على أساس صحيح .

★ ★ ★

علاقات عمان المتصالحة بالدولة الوهابية

١٩٠٢ - ١٩٠٧

لم تتوقف الاتصالات بين عمان المتصالحة ووسط الجزيرة توقفاً تاماً
في أية فترة من الفترات ، وفي سنة ١٩٠٢ تردد ان شيخ ابو ظبي قد
أرسل قطعاً من الابل هدية لابن سعود الحاكم الوهابي ، وتلقى منه
أربع خيول عربية في مقابلها .

مخططات لابن سعود في دول عمان المتصالحة ١٩٠٥ :

وفي سبتمبر ١٩٠٥ عاد الوهابيون يسيطرون على كل نجد . بعد ان
كان قد انحسر ظل سيادتهم عليها عدة سنين . وقد وجه عبدالعزيز بن سعود
خطابات لكل الشيوخ المتصالحين يخبرهم فيها بوصوله الى قطر ، وبالصلح
الذي استطاع ان يعقده بين قبائل البدو من آل مره وبني هاجر وعجمان .
واضاف يقول انه يأمل في ان يتمكن من زيارة عمان المتصالحة في
ربيع سنة ١٩٠٦ .

سلوك مشايخ الساحل المتصالح :

وتلقى شيوخ الهناوية في ابو ظبي ودبي هذه الرسائل بشيء من
السخط على اساس ان دخول الوهابيين ، او النفوذ الوهابي ، الى هذه
المنطقة لا بد ان يتقص من نفوذهم هم . ومن الناحية الاخرى لا بد ان
يتجه لهذا شيوخ الغفاريه المتطهين للخلاص من استبداد ابو ظبي بهم
مدة تزيد على العشرين عاماً . وبدأ اتصال مباشر بين شيخ ابو ظبي

وانصاره الهناويه وحليفه سلطان عمان الذي كان لا بد يعتقد ان اقتراب الوهابيين سيؤدي الى تشجيع رعاياه من الغنارية على التمرد . وفي الحقيقة ان شيخ ابو ظبي اعتبر الامر خطيراً خطورة جعلته يقوم شخصياً بزيارة لمسقط في نوفمبر سنة ١٩٠٥ .

موقف الحكومة البريطانية :

ووجه العقيد ب. ز. كوكس المقيم البريطاني الذي تصادف مروره في ذلك الوقت بالمنطقة خلال رحلة الى البريمي انذاراً لكل الشيوخ المتصلحين بالتناهي عن التآمر مع الوهابيين . واعيد الانذار مرة اخرى بأوامر من حكومة الهند ، وتم رفع المسألة ايضاً بشكل غير رسمي للشيخ مبارك شيخ الكويت عن طريق كابتن كوكس ، الوكيل السياسي البريطاني هناك . وفي نفس الوقت اشارت الحكومة البريطانية اشارة عابرة الى عدم رضاها في حالة تلخل الوهابيين في شئون عمان المتصالحة . وقد اكد الشيخ مبارك ان ابن سعود لا يهدف من وراء خطابه الى أكثر من انتزاع الاتاوات . وقال انه تلقى من عبدالعزيز رسالة تؤكد له انه لا يضم اية نوايا عدائية تجاه الحكومة البريطانية ، ويعتذر عن أي ضرر قد يكون تسبب فيه اهمال هذا الاعتبار من جانبه وبعدها لم يسمع احد شيئاً عن خطط للوهابيين في عمان المتصالحة .



علاقات عمان المتصالحة بسلطنة عمان

١٩٠٢ - ١٩٠٧

ظلت العلاقات الودية قائمة بين شيخ ابو ظبي وسلطان عمان ، وبلغت قممتها في سنة ١٩٠٥ على النحو الذي رأيناه من مشاور الجانبين فيما يمكن عمله بالنسبة للخطر الوهابي .

١٨٩٢ : ١٨٩٥ :

وفي سبتمبر ١٨٩٢ زار شيخ دبي مسقط . وفي نهاية ١٨٩٢ - ١٨٩٥ قام خليفته ، وواحد من أبناء شيخ ابو ظبي بزيارة أخرى لمسقط لكننا لم نستطع الاستدلال على أهداف تلك الزيارات .

١٩٠٤ :

وفي يوليو ١٩٠٤ استقبل خليفة وسلطان ، ولدا الشيخ زايد شيخ أبو ظبي ، استقبالا تكريمياً حافلا في مسقط ، وحملوا بالهدايا الثمينة بعد ان انقضت زيارتهما الطويلة ، ونقلهما تحت السلطان « نور البحر » حتى صحار في طريق العودة .

١٩٠٦ :

وتأكد في سنة ١٩٠٦ ان السلطان كان خلال السنوات العشر الاخيرة يدفع معونة سنوية قدرها ثلاثة آلاف جنيه لشيخ ابو ظبي بشرط ان يكف قبائل البدو في البريمي والظاهرة عن التوغل في اقليم الباطنة . وهناك من الاسباب ما حملنا على الظن بأن نفوذ شيخ ابو ظبي زايد بن خليفه كان اقوى وأعم من نفوذ فيصل بن تركي في المنطقة التي تمتد شرقاً حتى عبري في الظاهرة ، وربما ايضاً بعض اقليم روس الجبال ، برغم أن هذه الاقاليم تابعة لسلطان مسقط .

★ ★ ★

علاقات خارجية أخرى لعمان المتصاعدة

١٩٠٢ - ١٩٠٧

ابلاغ الحكومة التركية بالعلاقات بين بريطانيا والشيخ المتصالحين

١٨٩٣ :

أبلغ الباب العالي سنة ١٨٩١ بالاتفاقية الدائمة المعقودة مع شيوخ

عمان المتصالحة في ١٨٥٣ ، وفي سنة ١٨٩٣ أبلغت حكومة صاحب
الجلالة الحكومة التركية بوجود الاتفاقية المانعة لسنة ١٨٩٢ بين الحكومة
البريطانية والشيخ المتصالحين .

قضية تركية ١٨٩٥ :

وحدث في ١٨٩٥ ان رجلا من رعايا تركيا كان يسر هابطاً في
خليج عجمان ليصعد الى ظهر سفينة راسية خارجه حين ناداه أحد الحرس
من الساحل ، فلم يجبه ، فأطلق عليه النار وارداه قتيلا . وتولى المقيم
البريطاني تسوية هذه الحادثة مع السلطات التركية عن طريق التفاهم
بين مساعد الوكيل السياسي البريطاني في البصرة ، ونائب القنصل التركي
في بوشهر ، وقد تنازل أخيراً اقارب القاتل عن مطالبهم بعد ان قضت
المحكمة الشرعية في عجمان بأن مسئولية قتل هذا الرجل تقع على عاتق
الحارس الذي أطلق النار شخصياً لا على شيخ الامارة . وفي السنوات
الاخيرة وبفضل السلم الذي ساد البلاد فأدى الى نمو التجارة وازدهارها .
زاد اهتمام الاجانب اهتماماً لم يكن مرغوباً فيه بعمان المتصالحة .

ابراهيم أفندي أحمد رعايا الأتراك ١٩٠٠ - ١٩٠٧ :

وكان أحد اولئك الاجانب يطلق على نفسه اسم ابراهيم أفندي وكان
يقم بالشارجه على أنه يلحق الاهالي بالطعم الواقعي من الجلدي الذي انتشر
هناك سنة ١٩٠٠ ، ثم فر الى البريمي في ١٩٠٤ حين انتشر وباء الطاعون
في الخليج ، وحين رجع الى الساحل جعل مقره في ابو ظبي . وكان هذا
الرجل ، وهو اصلاً يهودي ، ثم تحول الى مسيحي ، ثم الى مسلم شيعي ،
ثم الى وهابي ، يستعين في أعماله برجل يدعى عبدالرحمن تحول من
المعتنك الى الاسلام . وفي سنة ١٩٠٤ قام ابراهيم أفندي بزيارة
لوميبي حيث عرض على المسئولين هناك تطوعه لافساد المومرات
الاجنبية التي تحاك في عمان المتصالحة لكن طلبه رفض . وطلب في نفس
الوقت من سلطان تركيا ان يخصص له راتباً في مقابل ما سماه « بالاعمال
الخيرية » التي يقوم بها في عمان المتصالحة .

مطالب تركيا في العديد ١٩٠٢ - ١٩٠٣ :

وفي ١٩٠٢ - ١٩٠٣ ، وعلى نحو ما هو مذكور في تاريخ قطر ، حدثت حركة من جانب الباب العالي تهدف لوضع حامية عسكرية في العديد باقليم ابو ظبي لكن الحكومة البريطانية نجحت في إحباطها .

رعايا المان :

وفي سنة ١٩٠٤ قام المهر تيوين ، وهو مغامر الماني كان اعتنق الاسلام ، بإبلاغ الحكومة البريطانية أن احد الشيوخ المتصالحين يحاول الحصول على الحماية من المانيا ، وعرض خدماته بهذا الشأن كرجل يعرف البلاد معرفة جيدة لكنها رفضت . وثبت ان التزام ضريبة التصدير على أصداف اللؤلؤ في دبي ، وهي التي ذكرنا انها قد تحولت الى مشكلة تجارية في ١٩٠٢ - ١٩٠٣ - قد منح لوكالة ونشوهوس الالمانية . ووجه النصيح للشيخ -بالتالي- بالألا يسمح بمثل هذه التنازلات والترخيصات في المستقبل دون موافقة الحكومة البريطانية .



الاحوال الداخلية في عمان المتصالحة

١٨٩٢ - ١٩٠٧

الاحتكاك بين الشارقة ودبي :

وأخيراً نعود الى التاريخ الداخلي للبلاد خلال خمسة عشر عاماً ، وهي فترة أصبح القتال البري فيها نادر الوقوع بغض النظر عن أسباب ذلك كما ان التعاون السياسي اتخذ شكلا متقلماً من حيث الاستقرار والتماسك .

تسوية موضوع آل مرير ١٨٩٣ - ١٨٩٤ :

اما المشكلات التي كانت قائمة قبل ١٨٩١ بين شيوخ دبي والشارجه فقد سويت وعقدت هدنة بينهما خرقها شيخ دبي في سبتمبر ١٨٩٢ بأن

ارسل قارباً مسلحاً لنصرة عجمان ضد الشارجه ، غير ان الهدنة اعيدت مرة أخرى في نفس الشهر - وبحضور سلطان بن محمد أحد شيوخ قبيلة النعيم ذات النفوذ . وكانت هجرة آل مرير من دبي الى الشارجه حيث اقاموا نهائياً ما تزال مصدراً للمشاجرات بين الامارتين . وكانت جديرة بالبقاء كذلك طالما لم تحدث تسوية للمطالب التي كانت تلك الهجرة تثيرها . وفي نوفمبر ١٨٩٣ أعلنت الحرب مرة أخرى بين الشارجه ورأس الخيمة من ناحية ودبي من الناحية الاخرى ، واقتنع شيخ عجمان بالانضمام الى جانب القواسم في هذا النزاع . وفي مارس ١٨٩٤ استطاع شيخ ابو ظبي ان يعقد صلحاً مؤقتاً بين الاطراف المتنازعة ، لكن مشكلة آل مرير ظلت بلا تسوية مما اضطر المقيم البريطاني لزيارة الساحل المتصالح . وقد امكن وضع حل نهائي للمشكلة وفي اجتماع عقد باشراف مسر ج. ج. جاسكين المقيم المساعد . وبهذه المناسبة قد حاول شيخ الشارجه ان يتجنب اللقاء بالمقيم ، ولم تقدم له بالتالي الهدايا التقليدية المعتادة .

غارات بلوية ١٨٩٥ - ١٨٩٧ :

وفي يناير ١٨٩٥ بدأ بدو المناصير وآل مرة يغيرون على كل الاقاليم الداخلية بين ابو ظبي ورأس الخيمة ، وقيل انهم استولوا على أكثر من ٤٠٠ بعير و ١٠٠ حصان واستنجد بنو قتب الذين اصيبوا بمعظم الخسائر بشيوخ دبي وابو ظبي واستنفر هؤلاء انصارهم من البدو ، فتوقفت الغارات مؤقتاً . وفي الموسم التالي جاء المناصير مرة أخرى من قطر الى عمان المتصالحة فوجئوا أهلها مستعدين للقائهم فغروا خططهم وقاموا بزيارات لشيوخ دبي والشارجه وام التميمين الذين أرغموا على استقبالهم . لكنهم حملوا من الحرية التي لم يكن أهلها على أهبة الاستعداد للقائهم بعض الماشية وعدداً قليلاً من العبيد غير ان هؤلاء المخيرين هزموا قبل نهاية ١٨٩٦ - ١٨٩٧ هزيمة مرة على أيدي قبيلة بني قتب بمعاونة أهل الشارجه .

حرائق كبرى :

ولما كانت معظم المنازل في مدن عمان المتصالحة من أكواخ من سعف النخيل الجفاف وغيره من المواد القابلة للاشتعال فقد وقعت سنة ١٨٩٦ سلسلة غير مألوفة من حوادث الحريق . ففي مدينة الشارقة دمر الحريق حوالي ٤٠٠ بيت وقدرت الاملاك التي احترقت بأكثر من ٣٠ ألف روية . وفي دبي احترق نصف المدينة تقريباً الى جانب منطقة ديرة بأكلها ، وفي أبو ظبي احترق ١٧٠ منزلاً نهب بدو بني ياس معظم الامتعة التي استطاع الاهالي انقاذها منها . وفي ١٨٩٧ اشتعلت عدة حرائق في دبي ، والقي القبض على امرأة من العبيد كانت تضرم النار عمدًا واعلمت .

قضية زورا ١٨٩٥ - ١٩٠٥ :

وكانت المشكلة السياسية الثانية الهامة واحدة نشأت عن مطامع شيخ ابو ظبي في الاستيلاء على منطقة زورا ، وهي مضيق جبلي على البحر يمتد من عجمان الى الحميرية ، لكنه مفصول عن هذين الموقعين وعن الارض بجلبج لا يمكن عبوره الا من نقطتين فقط . وقد ادرك زايد بن خليفة أهمية موقع شبه الجزيرة هذه في تحقيق مطامعه الواسعة بأن يصبح زعيم كل قبائل البدو في عمان المتصالحة . كذلك رأى في زورا ملجأ آمناً يمكن ان ترعى فيه قطعانه وقطعان حلفائه وقاعدة هامة لعملياته العسكرية في حالة قيامه بها ضد قبائل تبعد عن ابو ظبي بعض الشيء . وفي ١٨٩٥ استطاع الشيخ ان يحصل على تصريح من المقيمة البريطانية - التي لم يكن مسئولوها قد ادركوا بعد الاهمية الكاملة لعملهم - بتقل كيات من الاسلحة والذخائر الى زورا لاستخدام بني قتب الذين كانوا في ذلك الوقت على حوب مع جيرانهم ، لكن بقية الشيوخ المتصالحين اقاموا في طريقه العقبات حتى وجد نفسه عاجزاً عن تنفيذ ما يريده .

وفي ١٨٩٧ طلب قسم من قبيلة سويدان بقيادة سلطان بن ناصر من المقيم البريطاني السماح لهم بالاستقرار في منطقة زورا ، وحين عرض شيخ ابو ظبي سنة ١٩٠٠ ان يتعهد بحماية هذه المستوطنة ومعاونة أهلها بارسال المواد غير الحرية لهم بحراً تم الحصول على الاذن المطلوب . وهنا يجب ان نلاحظ ان الشيخ زايد كان سويدياً من ناحية امه ، كما كانت ابنة شيخ سويدان سلطان بن ناصر بن زوجاته . لكن هذا المخطط في زورا ، كان مصلر فزع الشيوخ الغافرية . وقد بدأ شيخ عجمان يتخذ الخطوات اللازمة لحماية اقاليمه فبنى حصناً بالقرب من احدى نقط اتصال زورا بالأرض ، وتقدم شيخ الشارقة في سبتمبر سنة ١٩٠٠ الى المقيم يطلب منه اقامة قاعدة لغير القواسم وسط ارضهم . وبناء على هذا سحب الاذن الذي صدر مما اسخط الشيخ زايد لانه حرم من احدى الوسائل التي كان يراها جديره بتحقيق مزيد من النفوذ له في كل عمان المتصالحة ورؤوس الجبال الشمالية والبريمي . ونضيف هنا ان المقيم السياسي العقيد كوكس قام بنفسه في مارس سنة ١٩٠٥ بتفقد منطقة زورا ، وخرج بعد تفقده هذا بنفس النتيجة : ان هذه المستوطنة المقترحة لا يجب التصريح بها الا بعد موافقة كل الشيوخ المتصالحين ، وهذا ما لم يكن محتملاً على أي نحو .

اختفاء رأس الخيمة كشيجة مستقلة ١٩٠٠ :

وفي سنة ١٩٠٠ وعقب موت حميد بن عبدالله شيخ رأس الخيمة اعيد ضم امارته الى اماره الشارقة التي كانت رأس الخيمة انفصلت عنها وأصبحت اماره مستقلة سنة ١٨٦٩ . وهكذا انقص عدد الشيوخ المتصالحين من ستة شيوخ الى خمسة ، وكان هذا عددهم الاصيل من قبل .

قضية الشمالية ١٩٠٢ - ١٩٠٥ :

أما الاضطرابات التي قامت في سنة ١٩٠٢ بين شيخ الشارقة وغيره شيخ الفجيرة في الشمالية فهي موجودة بالتفصيل في أحد ملاحق هذا

الفصل ، ولا يهمننا في الوقت الحالي الا ذكر آثارها التي تتناول علاقة الشيوخ المتصالحين أحدهم بالآخر . وكان قد ظهر متمرد في الفجيرة تقدم بطلب العون من سلطان مسقط وشيخ ابو ظبي فتلقى معارضة من شيوخ عمان المتصالحة في دبي وعجمان ثم انضم اليهم شيخ ام القيوين .. غير ان الحرب الفعلية لم تُر بين الشيوخ المتصالحين بسبب هذا التراع في الشمالية .

وفي سنة ١٩٠٣ ، ولدى عودة شيخ الشارجه من حملته على الشمالية قام شيخ عجمان ، دون التزام بالحلف الدفاعي الهجومي الملقود بينه وبين دبي بالدخول في حلف مشابه مع الشارجه ، وبعده قامت بين الامارتين علاقات ودية ظاهرة ، وحدث ايضاً تحالف بين ابو ظبي والشارجه . وفي ١٩٠٥ يبدو ان الشيخ ضقر بن خالد قد تخلى تماماً عن فكرة تأديب زعيم الفجيرة المتمرد عليه .

نزاع في وادي حتا ١٩٠٥ :

وقد حدثت مشكلة غريبة — قدر لها ان تخلف آثاراً بعيدة الغور وستظل كذلك لفترة طويلة — بصدد قريتين في الجزء العلوي من وادي حتا في حجر الغريبة ، وهو واد يجري فيه طريق بين دبي في عمان المتصالحة ومدينة شناص في الباطنة . وكان يسكن تلكما القريتين — حجارين ومصفوط — جماعة من البدو ، ويبدو انهما شأنهما شأن الجزء الادنى من وادي حتا — كانتا تابعتين لسلطنة عمان . ولكن حوالي سنة ١٨٧٠ خلال حكم السيد عزان بن قيس حدث نزاع بين اهالي القريتين ، ووضع اهل مصفوط أنفسهم تحت حماية بني كعب وبني نعم في البريمي . وفيما بعد ، وأثناء حكم السيد تركي ، ونظراً لعجز سلطان عمان عن حماية حجارين من بني نعم في البريمي ، أعلن انتقال القريتين رسمياً لشيخ دبي . وكان هذا هو الوضع في سنة ١٩٠٥ حين قام بنو

قتب بسبب عدائهم لبني نعيم في البريمي باحتلال التلال الواقعة على رأس وادي حتا حيث بنوا هناك حصناً يسيطرون منه على الطريق في مكان يعرف باسم جيبيل ، وبدأوا يضايقون القوافل العابرة . وكان هذا العمل بدعم من اهل مصفوط . ووضح انهم بذلك قد وقفوا موقفاً مضاداً لموقف حُماهم من بني نعيم . كذلك كان يعضدهم رشيد بن أحمد الشيخ القوي الحديد لام القيوين . وقبل انه هو الذي قدم اليهم المواد اللازمة لبناء الحصن . لكن آراء بني نعيم في البريمي اتفقت مع وجهات نظر شيخ دبي . وفي سبتمبر ١٩٠٥ عقد الشيوخ المتصالحون الخمسة اجتماعاً في دبي ، وقرر على ما يبدو تدمير قلعة جيبيل وان يعيد بنو قتب قرية مصفوط التي كانوا يسيطرون عليها الآن سيطرة كاملة لشيخ البريمي ، ونصح الشيخ زايد للشيخ راشد بالآلا يشجع بني قتب وحصل منه على وعد باتباع نصيحته . غير ان شيخ ام القيوين الشاب لم يكن ينوي على الاطلاق الالتزام بما وعد ، ولم تكدهمضي عدة اسابيع حتى كان قد جاء بكبار شيوخ بني قتب في عجمان والشارجة وجعلهم يوافقون على بقاء الحكام الحاليين وليس ذلك الا رغبة في احباط سياسة شيخ ابو ظبي .

مناعب أخرى من قضايا بني قتب ١٩٠٥ - ١٩٠٦ :

وفي نفس الوقت ، في يوليو او اغسطس ١٩٠٥ . قام نزاع بين جماعة من البلوش يستوطنون بمفلح وسادتهم من بني قتب المستقرين في ذلك المكان . وقد حاول هؤلاء بعد قليل الاستيلاء على حصن البلوشين في معزم . فاستنجد هؤلاء بشيخ ابو ظبي الذي بذل كل جهوده للحيولة بين بدو بني قتب واللاحق بأقاربهم في الهجوم على معزم لكنه فشل ، وظلت حامية معزم على مقاومتها . وكان الخلاف قد بلغ قمته حين كان المقيم البريطاني العقيد كوكس في رحلة من رأس الخيمة الى البريمي في ديسمبر سنة ١٩٠٥ . وفي نفس الوقت كان الحديث يدور عن تحالف

بين شيوخ ام القيوين والشارجة وعجمان بهدف تأييد بني قتب ضد شيخ ابو ظبي ، لكن الحقيقة ان شيوخ الغافرية لم يكونوا مستعدين للسير الى نهاية الشوط ، كما ان الانذار الذي وجهه المقيم لشيخ ابو ظبي قد أفلح وان كان الشيخ ظل على رغبته في اقناع بني قتب باستحالة معارضة رغباته من ناحية ، واقناع شيخ ام القيوين بحرق محاولة منافسته في شئون البلو وقيادتهم من الناحية الاخرى ، لذلك قام في فبراير ١٩٠٦ - وبعد ان قدم طلباً لدفع الديه عن البلوش القتلى - بجمع قواه واستعد للسير الى بني قتب ، فاستنجدت هذه القبيلة اولا بشيخ دبي لكن هذا قال انه يرى ان المطالبة بدفع الديه مطلب عادل تماماً ، فتحولت الى شيخ الشارجه لكنه رفض التدخل في هذا الامر على أي نحو ، واخيراً لجأت الى شيخ ام القيوين الذي استجاب لهم بعد ضغط متواصل ، وهكذا تخلى عن وعده الذي قطعه على نفسه مؤخراً بالألا يشجعهم . وعقدت المجالس العديدة لتسوية الخلاف ، واخيراً تغلبت الحكمة واجتمع الرؤساء جميعاً في منطقة الخوانيج بالقرب من دبي وتوصلوا الى اتفاق . وتمت صياغة اتفاقية مكتوبة وقعتها الاطراف المعنية في ابريل سنة ١٩٠٦ حددت مجالات النفوذ القبلي لكل من شيوخ ابو ظبي وام القيوين ، وهكذا اصبح بنو قتب والغفلة وبنو كعب خاضعين للشيخ راشد ، واصبح انصار شيخ ابو ظبي هم : سلطان بن محمد شيخ بني نعيم في البريمي ، ومحمد بن سليمان شيخ دريز في الظاهره ، ومحمد بن عبدالله شيخ الفجيرة في الشمالية الى جانب قبيلة الشحوح في روس الجبال . وربما زعم شيخ ابو ظبي لنفسه حق السيطرة على بعض رعايا سلطان عمان لانه كان يرى نفسه - رغم التحالف الدائم الموجود بينهما - أحق من هذا السلطان بأن يكون في مكانته ونفوذه . اما انتقاصه من حقوق شيخ الشارجه باصراره على ان الفجيرة تابعة له فلسنا نعرف له تبريراً ، ولولا

اللامبالاة المعروفة من جانب صقر بن خالد ما ظلت العلاقات الودية قائمة بين الشارحة وأبو ظبي .

شيخ أبو ظبي يغدر بشيخ ام القيوين ويقبض عليه فينقله المقيم البريطاني ١٩٠٧ :

وكانت هذه الاتفاقية انتصاراً لشيخ ام القيوين مؤكدة حقه في أن يكون لرأيه وزن في شئون البلو ، لكن شيخ ابو ظبي من جانبه لم يكن ليصبر طويلا على مشاركة مثل ذلك القى نفوذه ، وهكذا ... فبعد ان قام في نهاية نوفمبر سنة ١٩٠٦ بالتفاهم مع شيوخ دبي والشارجة لتقديم العون له ، راح يجمع قواته وانصاره من قبائل المناصير وبني هاجر ويعد لحملة جديدة على بني قتب . وللهجوم على فلج آل علي وهي واحة صغيرة لكنها هامة وغنية تابعة لشيخ ام القيوين وتبعد عاصمته عنها حوالي ١٦ ميلا الى الداخل . وبادر شيخ ام القيوين من ناحيته فصار الى الافلاج ليهيئ الدفاع عنها ، وارسل الى المقيمة البريطانية يطلب تزويده بمدفعين لقلعتها ، ورفض مطلبه بطبيعة الحال ، وعند ذاك وجه العقيد كوكس انذاراً حاسماً لكل من الشيخين . وحدث بينهما صمت ظاهري فقط ، ولكن في بداية يناير ١٩٠٧ غامر الشيخ راشد بأن يزور الشيخ زايد زيارة ودية في معسكره بالداخل ، وبعد ان قضى عدة أيام تلقى فيها التكريم وحسن الضيافة . أمر به الشيخ زايد فقبض عليه ووضع في الاغلال ، وطلب اليه ان يسلم حصن فلاج أو يقضي على حياته . وارسل المقيم البريطاني - بمجرد سماعه هذا الخبر - خطاباً على سفينة صاحب الجلالة « بروسباين » يطلب من شيخ ابو ظبي اطلاق سراح سجينه فوراً . وفي اليوم التالي - ١٧ فبراير - خرج العقيد كوكس بنفسه على السفينة « لورانس » ، وفي الشارحة عرف ان شيوخ الشارحة ودبي وعجمان قد اجتمعوا بشيخ ابو ظبي في مكان يبعد عن الشارحة ٢٠ ميلا الى الداخل ، وانهم اتفقوا على ابقاء شيخ ام القيوين اسيراً وباتوا يعلنون هجوماً على

القلج ، كما عرف ان انصار شيخ ام القيوين الذين كانوا معه قد ارسلوا في قوارب الى ابو ظبي ، وهو عمل يمكن اعتباره خرقاً للسلم في البحر ، واستطاع العقيد كوكس بصعوبة كبيرة ، وبعد مفاوضات دامت اسبوعاً كاملاً ان يتوصل الى اطلاق سراح شيخ ام القيوين دون شروط . وحين جاء الشيخ راشد الى ظهر السفينة « لورانس » كان واضحاً انه قد تعرض لآلام جسدية ونفسية كثيرة . وبعدها ، وبفضل التفاهم الودي الذي اصبحت قائماً والذي كان يعني ان المقيم سيتوسط في الخلاف بينه وبين بقية الشيوخ بعد ان يتم اطلاق سراحه ، قضى العقيد كوكس يومين في مناقشات مستفيضة على الساحل كان شيخ الشارجه يتكلم فيها باسمه واسم شيخ عجمان وشيخ دبي يتكلم باسمه واسم شيخ ابو ظبي . وقد تم الاتفاق على تسوية خطية لكل الخلافات القائمة وميادة السلم . وبعد نهاية المفاوضات ، نقل الشيخ راشد الى ام القيوين حيث استقبله رعاياه بفرح وسعادة . وكان الشيخ ممتناً لانقاذه . وقدم للمقيم فيما بعد ناقة مطهمة ومهرأ صغيراً كتعبير عن شكره ، وقبلت الهدايا منه باسم الحكومة .

★ ★ ★

ملحق رقم (١) التاريخ الداخلي لامارة الشارجه

في التلخيص القصير التالي نود ان نشير الى شئون الاسرة الحاكمة في الشارجه ، بالاضافة الى الاحداث التي لها دلالات داخلية فقط . اما التاريخ الخارجي للإمارة فموجود في الفصل السابق الذي يتناول تاريخ عمان المتصالحة .

★ ★ ★

الشيخ صقر بن راشد ١٧٧٧ - ١٨٠٣

في سنة ١٧٧٧ تنازل الشيخ راشد بن مطر شيخ رأس الخيمة وزعيم القواسم عن رئاسة القبيلة لابنه صقر بعد ان ظل بها ثلاثين عاماً ، وكان الشيخ صقر قد تزوج فيمن تزوج ابنة الشيخ عبد الله المعيني شيخ قشم .



الشيخ سلطان بن صقر ١٨٠٣ - ١٨٦٦

أخلاق الشيخ سلطان بن صقر ومحل اقامته :

في سنة ١٨٠٣ على وجه التقريب خلف الشيخ صقر ابنه سلطان الذي قدر له ان يحكم القواسم أكثر من جيلين كاملين ، وان يشهد في حياته كل عملية التغير والانتقال من الممجية الى التخصر في الخليج ، ونحن لا نعرف شيئاً عن الاحداث الداخلية في امارته بقدر ما نعرف عن احداثها الخارجية ، بل ولنا نعرف على وجه اليقين ، بعد ان ضمت اليه رأس الخيمة في سنة ١٨٢٠ ، ما اذا كان يقيم فيها او يقيم بالشارجة . وكان حتى موته يطلق عليه « شيخ الشارجه » واحياناً « شيخ رأس الخيمة » دون تمييز . ويبدو ان الحكم المباشر في المدينتين كان يتولاه شباب من أقاربه يأتمر بأوامره ، ولا يتولاه هو مباشرة وشخصياً . وكان اهم ما يمتاز به باجماع من عرفوه قدرته الفائقة على الخداع والاقناع به . وأدى به هذا المسلك لان يفقد في نهاية حياته ثقة الجميع ، لكن خداعه هذا لم ينتج عنه على وجه العموم مساوئ كثيرة .

حكام رأس الخيمة والشارقة ١٨٠٣ - ١٨٠٤ :

كان الشيخ سلطان في بداية حكمه يستعين بأخوته ثم بابنائهم فيما

بعد - كممثلين عنه في الحكم المباشر لمدينتي رأس الخيمة والشارجة ، فكان يحكم رأس الخيمة في سنة ١٨٢٣ محمد بن صقر شقيق الشيخ سلطان ، وربما ظل حاكماً لها حتى موته حوالي سنة ١٨٤٥ . وقبل سنة ١٨٣٨ كان يتولى امور مدينة الشارقة صالح بن صقر شقيق الشيخ سلطان ايضاً ، وكان صالح - وهو ابن لأمه من العبيد من اذكي الناس الذين عرفهم الساحل المتصالح في ذلك الحين . وقد أسفت السلطات السياسية البريطانية كثيراً لعزله عن حكم مدينة الشارقة وتولية صقر بن الشيخ سلطان من امرأة قاسمية - في مكانه .

تآمر الشيخ صقر بن سلطان على ابيه ١٨٤٠ :

وفي ١٨٤٠ ، وبتهريض من الشيخ مكثوم شيخ دبي الذي كان متآمراً لا يقر له قرار ، قام صقر بن سلطان بمحاولة قصيرة لكنها ناجحة للاستقلال بالشارجة عن ابيه ، وحكمها حكماً مستقلاً . وقد التف حوله الانصار لانه وعد بتخفيض الضريبة المفروضة على غواصي اللؤلؤ ، والتي كان ابوه قد رفعها الى ٧ روبيات عن الرجل الواحد في السنة . وهم الناس بالقيام الى السلاح لكن الشيخ سلطان وافق أخيراً وبعد تردد طويل على ان يأخذ من ابنه الجزية والا يتدخل في شئون الميناء الداخلية . وفي ديسمبر ١٨٤٠ كان للشيخ صالح الحاكم السابق للشارجة بعض الانصار اسخطهم ازدياد نفوذ شيخ دبي وسيطرته على شيخهم الجديد فجمعوا انفسهم ليضعوا حداً للتمرد ، ونجحوا في ذلك حين القوا القبض على صقر وهو نائم ثم حملوه الى ابيه . وحاول الشيخ سلطان تدبير الامر بابعاد ابنه الى رأس الخيمة . لكن صقراً استطاع وهو في الطريق الى المنفى ان يتخلص من اغلاله ويلجأ الى شيخ دبي . وتلت ذلك عمليات عسكرية تفاصيلها موجودة في تاريخ عمان المتصالح . وبعد ان خان الشيخ سلطان حلفاءه وعقد اتفاقية مع شيخ دبي عاد ووضع صقراً على حكم الشارقة دون ان يأخذ منه تعهداً بالألّا يضايق الشيخ صالح وغيره من المواليين له في مدينة الشارقة .

ادارة مدينة الشارقة ١٨٤٠ - ١٨٥٥ :

وظل الشيخ صقر على حكم الشارقة حتى موته في معركة مع شيخ ام القيوين سنة ١٨٤٦ . ويبدو ان الذي خلفه كان عبد الله ، وهو ابن آخر للشيخ سلطان امه من عائلة آل علي التي تقم في طافونه على الساحل الايراني . وتميزت فترة حكم عبدالله بمحاولته الغادرة التي ذكرناها في مكان آخر للسيطرة على قلعة عجمان في سنة ١٨٤٨ . وقد استمر في الحكم حتى لقي مصرعه اثناء اشتباك حدث في الحميرية سنة ١٨٥٥ .

تمرد شيخ الحميرية ١٨٥٤ - ١٨٥٥ :

وفي سنة ١٨٥٤ حدثت الحلقة الاولى في سلسلة التمردات التي قام بها اهل الحميرية - وهي مدينة على الساحل - ضد سلطة شيخ الشارقة حاكمهم الشرعي . وقد نشأت الاضطرابات هذه المرة عن خلاف دموي شب بين الهولة في مدينة الشارقة وعدد من الشويين المهاجرين مؤخراً الى ذلك المكان ، وكان عددهم يزيد على ٥٠٠ مقاتل . وبنصيحة مغرضة من أحمد السديري ممثل الوهابيين في عمان المتصالحة سارع الشيخ سلطان بن صقر إلى تحويل الشويين الى منطقة الحميرية ، ومن هناك بدأوا يتعاونون مع عبدالرحمن بن سيف الشيخ القرية لتأكيد استقلالها عن الشارقة . وحين زار كابتن كيمبول ، المقيم السياسي البريطاني عمان المتصالحة أثناء جولته السنوية في سبتمبر ١٨٥٤ ، تقدم منه الشيخ سلطان بطلب منع أهل الحميرية من القيام بأعمال بحرية ، لكن كابتن كيمبول - على الرغم من رغبته في عدم تشجيع المتمردين - ابلغ الشيخ انه ما دامت منطقة الحميرية واقعة بين عجمان وام القيوين ، فان مثل هذا الاجراء من جانبه قد يؤدي الى اقحام شيوخ هذين المكانين معاً في الخلاف .

وبعد هذا اللقاء ارغمت اوضاع لنجة - التي كان يحكمها خليفه ابن سعيد القاسمي - الشيخ سلطان على ان يظل مقيماً على الساحل الايراني

لعدة أشهر . وخلال رحلته سارع بوضع امور الحميرية بين ايدي احمد
السديري ممثل الوهابيين . وحاول هذا الرجل الخائن — بعد ان ادعى انه
يتوسط بهدف تسوية الخلاف — ان يضع حامية وهابية تابعه له في حصن
الحميرية . وبعد فشل خطته اقنع الشيخ سلطان بعد رجوعه من رحلته
بأن يقود عمليات برية وبحرية ضد تلك المدينة العاصية . ووجد كابتن
كيمبول لدى وصوله الى الحميرية على السفينة « كلايف » في ٢١ مايو
١٨٥٥ ان ذلك المكان قد تم احتلاله بالفعل قبل خمسة وعشرين يوماً
دون ان يصل خطاب واحد الى المقيمة بذلك ، وان كان الشيخ سلطان
زعم انه ارسل خطاباً لعله لم يصل . وكان معظم القوة المحاصرة ، من
أنصار شيخ القواسم وهم ١٥٠ رجلاً تحت قيادة ممثل الوهابيين ، وفرقة
من عجمان تتجاوز ٣٠٠٠ رجل ، ومدفيعتهم تضم ٥ مدافع جيء باثنين
منها من لنجة واثنين من الشارجه عن طريق البحر ، والخامس من
عجمان . ولم ترد القوة المحاصرة عن ٨٠٠ رجل فقط ، لكنهم كانوا
يتمتعون بنوع من التأيد من شيعي ذي وام القيوين اللذين كانت الاوضاع
المربكة لجارهما القوى في الشارجه موضع ترحيبهما الدائم . وكان القتال
عنيفاً عنفاً غير مألوف ، ومالت كفته الى صالح المحاصرين . فعلى
حين خسر المهاجمون ٦٠ قتيلاً من بينهم الشيخ عبد الله بن شيخ
القواسم وضعف ذلك العدد من البحر حتى ايضاً لم ترد خسارة الحامية على
١٠ قتلى . وفي هذه الظروف الحرجة طلب الشيخ سلطان بالراح عون
المقيم آملا ان يتمكن بمثل ذلك العون ، التراجع دون انتقاص من كرامته
وهيبته وابدى كابتن كيمبول استعداده للوساطة مع رفضه المطلق ضمان
تنفيذ اية اتفاقية يتم التوصل اليها . لكن كبار المسئولين في الحميرية
ولاجئي الشويعيين اغتروا بدفاعهم الناجح من ناحية ، وبتهريض شيخ
ام القيوين من الناحية الاخرى فرفضوا ان يلقوا بالا لاية اقترحات للسلم ،
لكنهم أخيراً — وحين هدد المقيم العام باحكام السيطرة والرقابة على العمليات

البحرية مما يؤدي الى قطع خطوط امداداتهم - وافقوا على ان يدفع المتمردون مبلغ ٥٠٠ ريال لشيخ الشارجه رمزاً لخضوعهم وانه ، بعد انقضاء موسم اللؤلؤ . سيكون على الشويبين مغادرة الحميرية والاستقرار في أي مكان يشاءون . ووافد وكيل المقيمة ، حاجي يعقوب ، والى البر ليشهد خضوع المتمردين رسمياً للشيخ ، وظلت سفينة الشركة المعظمة « كونستانس » باقية هناك عدة ايام اخرى حتى رفع المهاجمون خيامهم وتراجعوا . ومن استقرار عدد كبير من الشويبين اليوم في مدينة الشارجه نستطيع ان نفهم ان الشيخ سلطان قد نجح اخيراً في اقناع هؤلاء المتمردين بالعودة لبلادهم .

حكام رأس الخيمة والشارقة ١٨٥٥ - ١٨٦٦ :

وكان ابراهيم بن سلطان يحكم رأس الخيمة في ١٨٦٠ او ربما قبل ذلك بقليل وهو ابن الشيخ سلطان من زوجة تنتمي لقبيلة المرازيق . وفي سنة ١٨٥٥ عين مشاري - ابن ابراهيم - نائباً لحاكم دبي ، لكنه لقي مصرعه هناك بعد قليل على يد جماعة من الشيوخ . وحين مات الشيخ سلطان في سنة ١٨٦٦ كان ابراهيم ما يزال يحكم رأس الخيمة وبمقتل عبدالله بن سلطان في العمليات على الحميرية سنة ١٨٥٥ ، تولى ادارة مدينة الشارجه بعده محمد بن صقر حفيد الشيخ سلطان ، لكن عمه خالد ابن سلطان سرعان ما بدأ في التآمر لإبعاد ذلك الفتى الصغير عن حكم المدينة . ويبدو ان شيخ القواسم المسن - الذي كان فقد السمع والذاكرة معاً - لم يعد له وزن كبير في الخلافات الدائرة بين اعضاء اسرته غير المخلصين له . وحوالي سنة ١٨٥٩ كان للشيخ خالد حزب قوي من الانصار في الشارجه ، واصبحت المدينة منقسمة بينه وبين الشيخ محمد . وما كان لمثل تلك الحالة ان تستمر طويلاً ، ففي سنة ١٨٦٠ ، أو اوائل ١٨٦١ استلجج الشيخ خالد غريمه محمداً الى مكان بعيد عن الشارجه ، في رحلة صيد ، وهناك اطلق عليه الرصاص بنفسه ثم القى جثته في بحر

قرية . واثناء زيارة كابتن فيلكس جونز للساحل طلب الشيخ خالد لقاءه ، لكن هذا رفض لانه لا يستطيع ان يقابل او يتباحث مع رجل كان هذا مسئله منذ قليل .

وفي اوائل سنة ١٨٦٠ استنجد شيخ الشارجه ، الذي لم يكن يطيع أوامره في هذا الوقت لا الشيخ خالد ولا الشيخ محمد ، بشيخ الحميرية لمساعدته في حملة برية على قرى الخان وابو حيل المتمردة . وهور عبدالرحمن بن سيف فسارع الى مكان هذه العمليات بحراً يحمل الاسلحة والذخائر ، ولهذا عاقبه المقيم العام بفرض غرامة عليه قدرها ٢٥٠ روية ، وتم دفع هذا المبلغ عقب ان قدم القائد كراتندن طلباً لدفعه .



الشيخ خالد بن سلطان ١٨٦٦ - ١٨٦٨

انفصال رأس الخيمة عن الشارقة ثم عودتها لها ١٨٦٦-١٨٦٧ :

بعد موت الشيخ سلطان سنة ١٨٦٦ عن عمر تجاوز الثمانين عاماً خلفه ابنه الشيخ خالد الذي سبق ان قتل ابن شقيقه محمد في مشيخة الشارجه ، على حين ظل ابراهيم بن سلطان مواصلاً اعلان استقلاله برأس الخيمة . وفي مايو ١٨٦٧ قام الشيخ خالد بهجوم ناجح على رأس الخيمة فطرد منها ابراهيم واعاد ضم المدينة وما حولها الى امارته التي يحكمها من الشارقة . وفي ١٨٦٥ - وعلى نحو ما ذكرنا في تاريخ عمان المتصالح - مات الشيخ خالد متأثراً بجراح اصابته من مبارزته لشيخ ابو ظبي . وكان ذلك يوم ١٤ ابريل من السنة المذكورة .



الشيخ سالم بن سلطان ١٨٦٨ - ١٨٨٣

انفصال ثان لرأس الخيمة عن الشارقة ١٨٦٩ :

واحتل سالم بن الشيخ سلطان من إحدى جواريه مكان الشيخ خالد الذي كانت أمه من القواسم ، وعهد بحكم رأس الخيمة إلى ابن شقيقه حميد بن عبدالله الذي أعلن استقلاله برأس الخيمة عن الشارقة في سنة ١٨٦٩ وظل كذلك حتى نهاية حياته .

تظاهر الشيخ سالم بالاستقالة من المشيخة ١٨٦٩ :

وفي أبريل ١٨٦٩ وصل وكيل الوهابيين في البريمي إلى الشارقة . بزعم التوسط في بعض الخلافات الناشئة على الساحل لكنه بدأ يضع خطة التآمر للقبض على الشيخ سالم وسجنه ، وإعادة شقيقه إبراهيم إلى حكم رأس الخيمة . وجاء الشيخ حميد بن عبد الله من رأس الخيمة إلى الشارقة ، وحدث هرج في المدينة لكن مصرع ممثل الوهابيين بطلقة نارية جاء لينهي ذلك المخرج . وبادر الشيخ سالم وهو يهدف إلى إفشال سياسة ممثل الوهابيين والقضاء على ما بقي من نفوذ انصاره بإعلان استعداده للتنازل عن الحكم لشقيقه إبراهيم ، وظلت العلاقات بين الأخوين طيبة . ولم يحدث أي تنازل فعلي عن الحكم . وبعدها بعدة أشهر عاد الشيخ سالم رسمياً لتولي الحكم حيث بدأ الوهابيون غير آبهين بالموضوع كله .

هجوم الشيخ سالم وإبراهيم على رأس الخيمة وتدخل المقيم البريطاني في ١٨٦٩ :

وفي نفس الوقت ، أي أوائل مايو سنة ١٨٦٩ ، حين كان الرائد بيلي المقيم السامي في الخليج في طريقه من مسقط إلى دلموزي تلقى معلومات في لجة بأن القواسم إلى جوار رأس الخيمة يهددون بارتكاب اعتداء خطير على السلم البحري . فاستقل القارب المسلح « هيوروز »

فوراً وعبر الخليج الى رأس الخيمة ، وحين وصلها في ١٢ مايو وجد
 الشيخين سالم و ابراهيم من الشارجه قد خرجا بالفعل الى البحر لطرد حميد
 ابن عبد الله من رأس الخيمة وانزلا الى جوار المدينة ١٥٠٠ رجل من
 القوارب ، كما تمكنا من احتلال موقع على البر يحميان به اسطولهما
 الراسي في الخليج والذي كان يتكون من ٣٢ سفينة . وقد ارسل شيخ
 ام القيوين حوالي ٥٠٠ رجل عن طريق البحر لتجدة حميد بن عبدالله ،
 وحدث القتال بالفعل في جزيرة الحمراء وفي مواجهة مدينة رأس الخيمة
 معاً . وتلقى الرائد ييللي ليلة وصوله وهو على ظهر السفينة خطاباً من
 شيخ رأس الخيمة أكد فيه ان هدفه الوحيد من الهجوم هو تمكين
 الشيخ ابراهيم من وضع اليد على المدينة . وفي يوم ٢٣ مايو ، وبعد لقاء مع
 قادة الجانب الآخر أمر الرائد ييللي الشيخين سالم و ابراهيم بسحب اسطولهما
 وقواتهما قبل غروب الشمس . وظل المقيم في هذا المكان حتى غروب
 الشمس ، وكانت السفن آنذاك قد انسحبت جميعاً من الخليج فصار الى
 مسقط حيث كان وجوده ضرورياً هناك . وقد وافقت حكومة الهند فيما
 بعد على هذا العمل « السريع والحاسم » من جانب الرائد ييللي .

تحالف شيخ رأس الخيمة والشيخ سالم في مواجهة الشيخ ابراهيم
 ١٨٧١ - ١٨٧٣ :

ويدل ان الخلاف ظل قائماً سنة ١٨٧١ بين الشيخين سالم و ابراهيم
 في الشارجه ، وقد انتهز الاخير منهما فرصة غياب الأول في ابو ظبي
 فطلب عون ابن شقيقه حميد بن عبدالله من رأس الخيمة وعون شيخ ام
 القيوين . واستطاع بمعاونتهما معاً أن يصبح السيد غير المنازع في الشارجه .
 وبعدها مباشرة عزز حميد وضعه في رأس الخيمة بأن ضم اليها قرى شلم
 ورمس والشميل في سير التي كانت ظلت زمناً ما منفصلة عن امارته .
 وفي ١٨٧٣ تردد ان الشيخ سالم قد وجد بعض الصعوبة في الوفاء
 بالتزامات مالية على « سلفه » ، وهو تعبير ربما كان يشير الى الشيخ
 ابراهيم .

انفصال الحميرية عن الشارقة ١٨٧٥ :

وانضم شيخ الحميرية سنة ١٨٧٣ على نحو ما أشرنا في تاريخ عمان المتصالحه - وكان في ذلك الوقت هو سيف بن عبدالرحمن - الى تحالف عام بين الشيوخ ضد شيخ الشارجه ، ثم انسحب منه في سنة ١٨٧٤ . وعاد في ١٨٧٥ أو ١٨٧٦ ليقوم بدور الوسيط بين هذه الاطراف . او ما بقي منها . ثم رجع بعدها مباشرة - وفي ١٨٧٥ أو ١٨٧٦ - ليعلن استقلاله عن الشارجه مما أدى الى قيام بعض المتاعب والمطالب المضادة بين ذينكما المكانين .



الشيخ صقر بن خالد من ١٨٨٣ حتى الوقت العالي

الشيخ صقر بن خالد يتنزع المشيخة في مارس ١٨٨٣ :

في نهاية مارس سنة ١٨٨٣ مضى الشيخ سالم للتزهره في جزيرة بوموسى التي كانت مرعى لخيوله . وفي نفس الوقت سار شقيقه أحمد في رحلة الى رأس الخيمة . فانتهاز الفرصة واحد من ابناء اخوتهما وهو شاب لم يتجاوز العشرين من عمره ، بل لعله دونها ، هو صقر بن خالد وكانا تركاه مسئولاً عن الشارجه - واعلن نفسه حاكماً عليها . وسرعان ما اعترف بهذا الحاكم الجديد كل من شيوخ رأس الخيمة وام القبوين وعجمان ودبي ، كذلك ايده محمد بن علي شيخ بلو بني نعيم ، والمطوع حصواني قائد جماعة من النهايين من بني قتب . ويعزى الفضل في نجاح هذا التمرد الى ضعف شعبية الشيخ سالم وتأثير بعض رجال الدين من ناحية والى لامبالاته بمصالح رعاياه من الناحية الاخرى . لكن سالماً على أية حال لم يكن أسوأ من خلفه الذي سرعان ما تكشف ضعفه وعدم وفائه بالعهود التي كان يقطعها على نفسه . وظل الشيخ سالم مسيطراً على جزيرة بوموسى

وقام في شهر مايو بزيارة للشيخ يوسف احد شيوخ القواسم في لنجة ، وانتقل في يوليو الى دبي حيث تم هناك عقد تسوية بينه وبين ابن شقيقه المتمرد ضمن تنفيذها شيوخ رأس الخيمة ودبي ، وبمقتضاها كان على سالم ان يعترف بابن أخيه شيخاً في مقابل حصوله على مكافأة سنوية قدرها ٦٠٠ روية ، وأن يسترد أملاكه الخاصة في الشارقة والذيد ، ويقوم صقر بسداد الديون المستحقة عليه في الشارقة .

تدخل الممثل السياسي البريطاني ١٨٨٤ :

وفي ١٨٨٤ ظهرت شكاوى من الجانبين من عدم تنفيذ الاتفاقية ، وقال الشيوخ الذين ضمنوا تنفيذها ان اللوم يقع على سالم الذي تبين انه كان ما يزال يعيش في جزيرة بو موسى . وفي نفس الوقت أصهر الشيخ صقر الى شيخ رأس الخيمة متحالفاً معه . وحتى هذا الحد كان المقيم لا يتدخل اي تدخل في هذه المنازعات رافضاً ان يقدم نصائح او تعليمات للشيخ صقر ، أو يأخذ على الشيخ سالم تعهداً خاصاً بعدم خرق السلم في البحر . لكنه في يونيو ١٨٨٤ ، وحين ظهر الشيخ سالم في عجمان ، استطاع وكيل المقيمة في الشارقة ان يرتب لقاء ودياً بينه وبين الشيخ صقر هناك وتم توقيع اتفاقية يتلقى الشيخ سالم بمقتضاها من الشيخ صقر مكافأة سنوية قدرها ٤٠٠ دولار الى جانب عائد جزيرة سير يوموسى الذي كان يصل الى حوالي ٢٠٠ دولار كل سنة ، ومبلغ ٢٥٠ دولاراً عن السنة المتقضية .

اخفاق الشيخ صقر في استعادة الحميرية :

وقام الشيخ الجديد في ابريل ١٨٨٤ بمحاولة مباغنة لاستعادة الحميرية التي يبدو انها ظلت متمتعة باستقلال فعلي منذ سنة ١٨٧٥ . وكانت الخطة الموضوعة تقضي باستدعاء الشيخ يوسف بن عبدالرحمن شيخ الحميرية الى الشارقة ، وبمجرد وصوله اليها يرسل شقيقه محمد بن عبدالرحمن ليتولى حكم المنطقة باسم شيخ الشارجه ، وتم تنفيذ الخطة كما وضعت ، غير ان الشيخ عبدالرحمن تمكن من طرد شقيقه من الحميرية بعد عودته مباشرة ودون ايه صعوبة .

حملة شيوخ رأس الخيمة والشارقة ١٨٨٥ :

وفي ديسمبر ١٨٨٥ تمردت شعوم ضد شيخ رأس الخيمة فتوجه الأخير بمعاونة ابن عمه شيخ الشارقة الى المكان حيث تمكن من اخضاعه وفرض عليه غرامة مالية قدرها ١٦٠٠ روية دفع جانب منها مباشرة .

أعمال الشيخ المطرود سالم :

وظل الشيخ المطرود سالم ينتظر الفرصة المواتية للحصول على شروط أفضل من تلك التي حصل عليها من خليفته الناجح . وفي يونيو ١٨٨٦ — وبعد تحالف عقد بين شيوخ دبي وعجمان والحميرية ضد شيخ ام القيوين . نزل سالم مرة أخرى في عجمان ، ولما لم يجد الفرصة مواتية لتحقيق أطماعه في الشارقة عاد بعد فترة قصيرة الى جزيرة بو موسى . وفي ١٨٨٨ قام سالم بزيارة لشيخ دبي الذي كان على عشاء مع شيخ الشارقة في ذلك الوقت ، لكن الصلح تم بين الشيخين واخذ شيخ دبي وعداً على سالم ألا يتعرض لابين شقيقه شيخ الشارقة في مقابل استمرار المكافأة السنوية التي كانت قد قطعت عنه . في ابريل ١٨٨٩ قام — رغم ذلك — باعداد حملة لمهاجمة الشارقة لكنه عجز عن تنفيذها . ومرة أخرى بعد ذلك بقليل تصالح مع الشيخ صقر الذي كرمه هذه المرة وجعله وزيراً له .

اتحاد امارتي رأس الخيمة والشارقة مرة ثانية ١٩٠٠ :

وفي ٢ أغسطس سنة ١٩٠٠ عزل الشيخ حمد بن عبدالله شيخ رأس الخيمة بضربة عنيفة مفاجئة ، وبادر الشيخ صقر بن خالد في الشهر التالي بضم مدينة رأس الخيمة وما حولها الى امارته في الشارقة دون ان يلقى أقل مقاومة . ووضع الشيخ صقر في البداية ابن عمه حمد بن ماجد حاكماً على رأس الخيمة ، لكنه لم يرض عنه مسلكه بعد عدة أشهر فعزله وجعل ابنه خالداً حاكماً للمدينة .

شئون الحميرية ١٩٠٣ - ١٩٠٤ :

وظلت مدينة الحميرية تابعة نظرياً لامارة الشارقة مع ان شيخها حاول جاهداً الحصول على اعتراف به كشيخ مستقل عن الشيوخ المتصالحين أثناء زيارة لورد كيرزون للساحل المتصالح في نوفمبر سنة ١٩٠٣ لكن هذه الامارة كانت عملياً مستقلة عن الشارقة استقلالاً كاملاً وكان مرد ذلك على احسن ما نعلمه هو عجز شيخ الشارقة عن حماية مصالح نائبه هذا حين يتعدي عليه الآخرون . وفي ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٤ حدث تغير في الحميرية بموت شيخها سيف بن عبدالرحمن ، وتولى ابنه عبدالرحمن بن سيف ، وسرعان ما تخلى هذا عن منصبه لقريب له يدعى سيف بن سيف كان نحش طموحه ، لكن هذا الاخير لم يقنع بذلك وساحل ان ينتزع أملاك عبدالرحمن الخاصة ايضاً . فقام عبدالرحمن بالهجوم على بيت سيف في الليل وقتل ابنه واسره هو وعاد ليتولى بنفسه حكم الحميرية عند ذلك تدخل الشيخ راشد شيخ ام القيوين وسوى المسألة بأن نقل سيف بن سيف الى عاصمته .

مركز الشارقة السيامي وأخلاق شيخها ١٩٠٧ :

وعلى عهد صقر بن خالد ضعفت مكانة الشارقة بين الامارات المتصالحه وهبط اسم القوامم وسمعتهم الى اسفل درك . وكان هذا الشيخ في حياته الخاصة ضعيفاً ضعفاً مزرياً ، وفي حياته العامة كان لا مبالياً وعاجزاً عن ممارسة الحكم والسيادة ، وقد بعد عنه رعاياه وانصاره السابقون من البدو بسبب اهماله مشكلاتهم وقضاياهم ، وقد خسر أيضاً احترام بقية الشيوخ المتصالحين بالنظر لعجزه كشيخ وكحاكم في نفس الوقت . أما من حيث علاقاته الشخصية بالسلطات البريطانية فقد كان الشيخ صقريظهر دائماً الطاعة والمودة ، لكنه كان احياناً لا يابه لمطالب الرعايا البريطانيين ، أما فيما يتعلق بالمصاعب الخارجية فقد كان يميل للاعتماد على عون المقيمة البريطانية أكثر من اعتماده على جهوده الخاصة .

وفي ١٩٠٤ تبلى سخط رعاياه نحوه في محاولة عزله ووضع عمه سالم بدلا منه ، غير ان معرفة الشيخ صقر بهذه المؤامرة في الوقت المناسب مكنته من احباطها ، وارغم محمد بن خالد ، احد كبار هؤلاء المتآمرين . بعد ان هرب من سجنه ، على اللجوء لشيخ ام القيوين . اما الادارة المباشرة لمدينة الشارقة فظل يتولاها راشد بن الشيخ صقر حتى موته سنة ١٩٠٦ وكان هذا يشبه أباه في كل شيء . أما مدينة رأس الخيمة فقد ظل يتولى حكمها خالد — الابن الوحيد المتبقى على قيد الحياة من أبناء الشيخ — حتى سنة ١٩٠٧ .

★ ★ ★

ملحق رقم (٢) • التاريخ الداخلي لامارة أبو ظبي

يبدو ان من الانسب ان نخصص لامارة ابو ظبي — كما فعلنا بالنسبة للشارقة — ملاحظة مستقلة تشير فيها الى تاريخها الداخلي ، أما التاريخ الخارجي فموجود في الفصل السابق .

★ ★ ★

المرحلة المبكرة ١٧٦١ — ١٨١٨

تأسيس مدينة ابو ظبي ١٧٦١ :

يرجع قيام مدينة ابو ظبي الى سنة ١٧٦١ ، وقد كان بنو ياس يحتلون بالفعل ما حولها ، وهم قبيلة من البلسو الرعاه استطاعت ان تجد بعض المياه في المكان الذي تشغله اليوم بمدينة ابو ظبي ، فابتنت حولها ما لا يزيد على ٢٠ بيتاً .

الحكام بما فيهم الشيخ محمد المعزول في ١٨١٨ :

وفيما يتعلق بشيوخ القبيلة وقت قيام امارة ابو ظبي ، فنحن نحيل القارئ الى لوحة شجرة نسب شيوخ بني ياس ، وربما كان آخر شيوخهم المستقرين في الداخل هو ذياب بن عيسى الذي قتله ابن عمه هزاع بن زيد في سنة ١٧٩٣ . وقد انتقم لمصرع ذياب ابنه شخبوط فقتل ما لا يقل عن عشرة اشخاص شهدوا مصرع ابيه او شاركوا فيه ، وفي سنة ١٧٩٥ وجد هزاع القاتل الفعلي نفسه مرغماً على الحرب حتى لا يلتقى نفس المصير ، وظل الشيخ شخبوط على رأس القبيلة حتى سنة ١٨١٦ حين عزله ابنه محمد ، وظل يحكم القبيلة بعده لمدة عامين .



الشيخ طحنون بن شخبوط ١٨١٨ - ١٨٣٣

تولي الشيخ طحنون ١٨١٨ :

في سنة ١٨١٨ عزل طحنون بن شخبوط أخاه محمداً وطرده من أبو ظبي . وكان شخبوط نفسه موافقاً على ذلك التصرف ، شأنه شأن معظم قبيلة بني ياس . وشارك حاكم مسقط بمعونة مادية في العمل (١) . فلجأ محمد الى اللوحة في قطر تحت حماية شيخ البحرين ، وظل طحنون شيخاً لأبو ظبي لكنه كان يشرك أباه معه في الحكم ويرسله في البعثات

(١) هذه هي الرواية التي يذكرها الملازم هينيل في سنة ١٨٣١ تقريبا (انظر : مختارات بومباي ، المجلد ٢٤ ، ص ٤٦٤) ، لكن الملازم ماكلويد يذكر في سنة ١٨٢٣ أن طحنون قد وشعة سيد مسقط حوالي سنة ١٨٢١ على الحكم مكان أبيه ، وأن شقيقه محمد قد فر في نفس هذا الوقت . لكن المواقع على المعاهدة العامة للسلم باسم أبو ظبي كان الشيخ شخبوط (في ١١ يناير ١٨٢٠) ، وكان ما زال على قيد الحياة في سنة ١٨٣٣ ، فهو أنه من المؤكد أن طحنون كان في يناير سنة ١٨٢٣ هو الحاكم الفعلي للبلاد .

المهمة خاصة في مفاوضات الصلح مع قائد الحملة البريطانية على رأس الخيمة في ١٨١٩ - ١٨٢٠ . وقد كان تولي طحنون الحكم بمساعدة من حاكم مسقط بداية النزاع الدائم بين القواسم وبني ياس وكانوا يعيشون حتى ذلك الوقت - اذا صدقنا الروايات المتواترة هناك - حلفاء واصدقاء .

نحركات سويدان بن زعل ١٨٢٢ - ١٨٢٣ :

وفي ١٨٢١ او ١٨٢٢ - وعقب تولي الشيخ طحنون بزمن قصير - فر من ابو ظبي رجل يدعى سويدان بن زعل كان زعيم فرع المحاربة من بني ياس هرباً من ديون كان عليه ان يؤديها ، وعاش حياة الخارجين على القانون وقطاع الطريق ، وقام طحنون مباشرة بعمل ضده . فاستولى على عدد من قواربه لكن السلطات البريطانية في ذلك الوقت لم توافق على ذلك التصرف لانه يهدد التوازن القائم في مياه البحار ، بل وطلب الى الشيخ تحت التهديد من سفينة حربية ارسلت اليه ان يعيد القوارب التي استولى عليها الى اصحابها .

وفي نهاية السنة زار سويدان مسقط حيث تلقى هدية من السيد سعيد ، وفي يناير ١٨٢٣ ذكر انه استقر بهلوء في جزيرة ياس ، بحيث بدأت السلطات المحلية البريطانية تراه بعد ذلك من منظور مختلف لاننا نجد المقيم السياسي ينصحه بالخضوع للشيخ طحنون ، بل ويشجع هذا الاخير - في ظل شروط خاصة - على إخضاعه قسراً وبالقوة ، واخيراً تصالح سويدان مع شيخه ورجع الى ابو ظبي في ١٨٢٨ .

هجوم الشيخ محمد المطرود على مدينة ابو ظبي ١٨٢٣ :

وفي اواخر ١٨٢٣ ظهر أمام ابو ظبي الشيخ السابق محمد الذي كان يقيم حتى ذلك الحين بالدوحة في قطر ، وكان على رأس جماعة من البدو المناصرين حيث هاجم المدينة ونهبها ، لكنه صد عنها بعد ان تكبد خسارة

قدها ٣٥ رجلاً من القتل على يد شقيقه طحنون الذي بادر بالتحرك
للقائه على رأس قوة كبيرة من الداخل . وتراجع محمد شمالاً ليلجأ
الى الشارجه حيث تبعه طحنون برأ يطلب استسلامه ، ولكن قبل ان
تتأزم الامور بين شقيقي أبو ظبي والشارجه أراح محمد شيخ الشارجه
بأن انسحب عائداً الى قطر .

اغتيال الشيخ طحنون في ابريل ١٨٣٣ :

وكان الشيخ طحنون منذ زمن بعيد قد فقد ثقته في أخويه خليفه
وسلطان وظل مبعداً لهما عن أبو ظبي ، لكن اباه شخبوط استطاع
اقناعه في النهاية بأن يسمح لهما بالعودة . وبعدها مباشرة تبين انهما
مشركان مع بعض كبار اهل أبو ظبي في خطة تهدف لاقضاء طحنون ،
وحاول الشيخ القضاء على هذه الخطة بأن وضع بعض كبار انصارهما في
السجن ، لكن هذا الاجراء لم يكن كافياً على أية حال ، وفي ابريل
سنة ١٨٣٣ سقط الشيخ طحنون صريعاً بطلقة من مسلسل أخيه خليفه
وطعنة من خنجر أخيه سلطان .



الشيخ خليفة بن شخبوط ١٨٣٣ - ١٨٤٥

تولي الشيخ خليفة ١٨٣٣ :

حكم خليفه وسلطان في البداية معاً ، ولكن تفوق خليفه بدأ
يتكشف تدريجياً فأخذ سلطان المكان التالي ، وبسرعة قبل أمير الوهايين
اعترافاً بالولاء من الشيخين مشفوعاً ببلغ الزكاة ، كذلك وضعهما
تحت حمايته . ومنع الشيخ القاسمي في الشارجه من التدخل في شؤنها .

مؤامرة ضد الشيخ خليفة ١٨٣٣ :

وخلال الصيف التالي قام بعض الساخطين في أبو ظبي بمؤامرة لقتل

الشيخ خليفة واحلال أحد ابناء عمومته مكانه ، لكن ابن العم المستفيد من المؤامرة بادر بكشفها للشيخ خليفة الذي انسحب الى قلعة و امر بإلقاء القبض على ثلاثة من كبار المتآمرين واعدامهم : وهم الشيخ كذلك يقتل بعض كبار التجار المشتركين في المؤامرة ، لكن معارضة الرأي العام ، ومعارضة شقيقه سلطان ارغماه على ان يكتفي بنفي واحد منهم يدعى ابن عليان الى لنجه بعد ان امر بحلده ومصادرة املاكه .

انسحاب آل بو فلاسه الى دبي ١٨٣٣ :

ولم يكن ذلك العنف من الشيخ خليفة امراً في صالحه ، لانه دفع بعدد كبير من فرع آل بو فلاسه من بني ياس الى الهجرة خلال موسم اللؤلؤ من ابو ظبي الى دبي ، ولكن يبدو ان حكام اماره دبي التي لا نعرف على التحديد تاريخ تأسيسها وان كان بالتأكيد تألياً على قيام أبو ظبي - بادروا بحماية القارين الذين انضم اليهم بقية اهلهم في الخريف التالي بعد عودتهم من شواطئ اللؤلؤ . وكان استقرار هؤلاء جميعاً استقراراً دائماً ، فمعظم آل بو فلاسه حتى اليوم مسقرون في دبي التي أصبحت منذ سنة ١٨٣٣ منافساً خطيراً لأبو ظبي .

وكان هجوم شيخ الشارجه بعد ذلك على مدينة ابو ظبي ومحاصرته اياها في خريف سنة ١٨٣٣ متعلقاً بهذه الخلافات التي يبدو انها قلمت للشيخ سلطان بن صقر فرصة ممتازة لمهاجمة شيخ بني ياس بزعم المطالبة بإنصاف التاجر بن عليان ، غير أن النتائج كانت ابعد ما تكون عن تحقيق توقعاته .

أول محاولة لانسحاب قبيلة القبيسات الى العديد ١٨٣٥-١٨٣٧ :

وفي سنة ١٨٣٥ - حين راحت السلطات البريطانية تجمع التعويضات عن الخسائر الجسيمة التي سببتها اعمال القرصنة من جانب شيخ ابو ظبي بدأ رعايا الشيخ خليفة يهربون في كل الاتجاهات كي يتفادوا دفع أنصبتهم حتى إنه أصبح من الضروري ان تطلب السلطات البريطانية من بقية الشيوخ عدم ايواء هؤلاء الهاربين من ابو ظبي أو تقديم الحماية لهم .

وكان من المستحيل — على أية حال — أن تؤدي تلك الاجراءات الى منع هجرة فرع القبيسات من بني ياس الذين تركوا وراءهم ديونهم في أبو ظبي دون سداد وانتقلوا — في جماعة واحدة — الى خور العديد في المنطقة الساحلية غير المأهولة بالسكان قريباً من قاعدة شبه جزيرة قطر على بعد حوالي ٢٠٠ ميل من أبو ظبي . ولقد بذل المقيم البريطاني بعض الجهد لعقد صلح بين القبيسات وشيوخهم في أبو ظبي ولاغرائهم بالرجوع للولاء له ، لكنه فشل . وبعدها بقليل بدأ يتردد أن اولئك المستوطنين الجدد في العديد يشجعون عمليات القرصنة وخاصة مغامرات القرصان جاسم بن جابر الذي أدت غاراته الى قيام البحرية البريطانية بعمل على ساحل قطر في سنة ١٨٣٦ على نحو ما هو مذكور في تاريخ ذلك الاقليم . وكان المقر الرئيسي للقرصنة هو مرفح وهو مرسى على ساحل ناف في الظافرة كانوا يأتون اليه بأسلابهم ومن هناك يحملونها على ظهور الجمل لتتقل الى مختلف الاتجاهات ، غير ان قاصداً كان يخرج في جميع عملياته من العديد ، وكان شيخها يقدم اليه المعلومات على قدر ما يستطيع .

واخيراً — في مايو ١٨٣٧ استطاع الشيخ خليفه الحصول على اذن من المقيم البريطاني للهجوم على مستوطنة العديد حيث دمرها تدميراً كاملاً وقتل حوالي ٥٠ رجلاً من أهلها : وسوى منازلها واستحكاماتها بالارض وامتألت الابار بانقراض البيوت وجث القتلى . ولجأ بعض القبيسات الى دبي وربما الى غيرها ايضاً ، لكنهم حين عرفوا ان من عاد منهم الى أبو ظبي عومل معاملة طيبة وردت اليه سفته ، وافقوا على قبول ما عرضه عليهم الشيخ خليفه وعادوا الى أبو ظبي والى ولأهم لشيخها ، وكان من بينهم خادم بن نعمان زعيم الانفصاليين .

اغتيال الشيخ خليفه ١٨٤٥ :

وفي يوليو سنة ١٨٤٥ — وفي ظروف ليست واضحة تمام الوضوح — لقي الشيخ خليفه وشقيقه سلطان مصرعهما غدرًا على يد رجل يدعى عيسى بن خالد كان قد قضى زمناً طويلاً هارباً من حكم الاعداء ضده .

وقد ارتكب عمله هذا في وقت كانت المدينة فيه خالية من سكانها ،
فكلهم قد خرج إما إلى شواطئ اللؤلؤ أو إلى مزارع النخيل في لوى .
وحدث القتل في نهاية مأدبة أقامها القاتل في ظل إحدى السفن على الشاطئ .

إدارة الشيخ خليفة :

وعلى الرغم من الجريئة التي ارتكبها الشيخ خليفة قبل توليه الحكم ،
والتي لقي مصرعه على نحو مماثلها ، فقد كاد يحكمه لابو ظبي حكماً
جيداً ، واستطاع بجرأته وحزمه وثباته أن يرفع ابو ظبي الى مكانة لم
تكن لها قبله ، وفي نفس الوقت فقد استطاع — وخاصة بعد سنة ١٨٣٥ —
أن يقيم علاقات طيبة بينه وبين السلطات البريطانية ، وأن يحول قد
الامكان بين رعاياه وبين خرق السلم في مياه البحار .



فترة خلو الحكم في أبو ظبي ١٨٤٥

وعقب مقتل الشيخ خليفة أصبح قاتله هو زعيم بني ياس ، زبما
بموافقة هؤلاء الذين كانوا بين يديه في ذلك الحين ، ولكن بعدها بشهرين
قتله رجل يدعى ذياب بن عيسى ييلو من اسمه انه ابن عم للشيخ
خليفة ، لكن ذياب بدوره لقي مصرعه على يد ابن لعيسى يدعى خالد ،
وبدلاً من أن يحاول خالد استيقاظ المشيخة لنفسه اكتفى بالانتقام لايه
ثم هرب الى الشارقة ، وقد حاول شقيق له أن يستولي على قلعة ابو ظبي
لكنه طرد منها على يدي محمد بن حميد ورشيد بن فضل وهما اثنان من
ذوي النفوذ في بني ياس أعلننا تولية سعيد بن الشيخ طحون — وبالتالي
ابن شقيق الشيخ خليفة — شيخاً لامارة ابو ظبي .



الشيخ سعيد بن طحون ١٨٤٥ - ١٨٥٥

تولي الشيخ سعيد ١٨٤٥ :

ظلت السلطة في أيدي محمد ورشيد حتى عودة الشيخ سعيد الذي كان الجميع يرون انه انسب الناس لتولي الحكم ، وكان هذا مؤيداً من المقيم البريطاني ايضاً .. فتولى الحكم دون ان يلقي مقاومة أحد .

المحاولة الثانية لانسحاب قبيلة القبيسات الى العديد ١٨٤٩ :

وفي ١٨٤٩ كان القبيسات ساخطين للحظوة التي يوليها الشيخ الجديد لفرع المحاريب من بني ياس ممن كانوا يلقون التشجيع ايضاً من شيوخ دبي والشارجه آملين ان يسارع أمير الوهايين بتقديم العون لهم للاستقرار في العديد ، فقاموا مرة ثانية بهجرة ديارهم والاقامة مؤقتاً في الدوحة بقطر ، وقام شيخ ابو ظبي باتخاذ الاجراءات القوية لارغامهم على العودة في نوفمبر وديسمبر سنة ١٨٤٩ ، فبعد ان سجن بعض القبيسات الذين كانوا ما يزالون في ابو ظبي ارسل يستدعي بعض قادة المستوطنة في الدوحة ، وحين رجعوا استقبلهم استقبالا خادعاً ، وفي الليلة التالية تم تجريد القوارب التي جاءوا بها من القلاع والمجاديف وكل ما يمكنها من الحركة ، وحين وجد المبعوثون أنفسهم عاجزين عن الهرب ارغموا على قبول الشروط التي فرضها عليهم الشيخ والتي كانت تشمل بالاضافة لمودتهم من الدوحة سداد جميع الديون المستحقة عليهم للثلاثين من الافراد ودفع غرامة خاصة للشيخ .

طرد الشيخ سعيد وولاية الشيخ زايد ١٨٥٥ :

وفي ١٨٥٥ أصبح الشيخ سعيد موضع سخط من جميع رعاياه وذلك لانه عزم على قتل شقيقه الاكبر ، ووقف بنو ياس جميعاً الى جانب هذا الشقيق المحكوم عليه بالموت ، وبناء على وعد من الشيخ سعيد بالأيمه بأي ضرر ، جاء أخوه لمقابلته ، لكن سعيداً لم يتخل عما اتناه ،

فاستل خنجره وأغمده في قلب أخيه ، وقام الناس جميعاً الى السلاح ، وبعد ان احتفى الشيخ سعيد في قلعته زمناً بادر إلى الفرار واستقر بجريدة قيس الايرانية ومعه معظم ما يملكه من ماشية ومتاع ، وبالنسبة للمقيمة البريطانية فقد برز سعيد هربه هذا باصراره على منع عمليات قرصنة كان يرتكبها قوم من الموامل والمحارب من بني ياس وعقاب مرتكبيها ، وحدد هذه العمليات بأنها وقعت على سفينة لرجل يدعى عبد الكريم .



الشيخ زايد بن خليفة من سنة ١٨٥٥

وبهرب الشيخ سعيد بن طحون أصبح ابن عمه زايد بن خليفه شيخاً متخباً لآبو ظبي ، وحسب اتفاقية يبلو انها كانت سائدة بين بني ياس اشترك معه شقيق له يدعى ذياب في الحكم ، لكن الامر لم يختلف عما جرت عليه العادة فلم يعد أحد يسمع شيئاً بعد عن ذلك الشيخ المساعد في الحكم .

هجوم الشيخ سعيد المطرود على مدينة ابو ظبي ١٨٥٦ :

وفي يوليو ١٨٥٦ حدث هجوم غادر غير متوقع على مدينة ابو ظبي من الشيخ المنفي سعيد بن طحون الذي اتخذ الشارحة قاعدة له في هذه العملية . وكان اسطوله مكوناً من ثلاث سفن صغيرة له واحدة منها ، والاخرى لجريدة قيس ، أما الثالثة فقد أمكنه الحصول عليها وجلبها في ابو حيل بامارة الشارحة ، وفي ١٩ يوليو كان الشيخ زايد غائباً في الظفرة فزل سعيد بن طحون في ابو ظبي واستطاع ان يملك المدينة التي قام أنصاره بنهبها . واعتصم الشيخ ذياب مع انصاره القليلين ممن كانوا موجودين بالمدينة في القلعة وظلوا بها حتى عاد الشيخ زايد من الداخل ومعه جماعة من البلو . وبظهور هذه القوة تشتت المهاجمون ، وكان

سعيد بن طحون نفسه من بين القتلى . وكما ذكرنا في تاريخ عمان المتصالحة ، فان الحسائر التي اوقعت بمدينة ابو ظبي أثناء هذا الهجوم قد عوضت من غرامة كبيرة قدرها ٢٥ الف روبية فرضت على شيخ الشارجة لاشراك بعض رعاياه في هذا الهجوم .

هجرة القيسيات الثالثة الى العديد ١٨٦٩ - ١٨٨٠ :

وليس ثمة شيء يميز طابع هؤلاء البدو من رعايا شيخ ابو ظبي أكثر من استعلادهم - بعد أي اغراء طفيف - لترك ديارهم وللاستقرار في أي مكان آخر . وقد اشرنا من قبل الى هجرة آل بو فلاس في سنة ١٨٣٣ ، وهجرة القيسيات المؤقتة في ١٨٣٥ - ١٨٣٧ و ١٨٤٩ ، والآن نشر الى محاولات القيسيات تحرير أنفسهم من سيطرة شيخ أبو ظبي بانتقالهم للاقامة بعيداً عنه .

: ١٨٦٩

وفي ١٨٦٩ ، ولاسباب لم نتأكد لنا وقد تكون أسباباً تافهة لا قيمة لها ، هاجرت فرقة من القيسيات بقودها بطي بن خادم من ابو ظبي واستقرت بعيداً في خور العديد .

: ١٨٧١

وفي ١٨٧١ اشتدت شكاوى الشيخ زايد من التهديد الذي يواجهه رخاء مدينة أبو ظبي من منافسة المستوطنة الجديدة في العديد ومن ان هذه الاخيرة قد أصبحت ملجأ يأوي اليه كل هارب من أداء دينه ، فقام الرائد يليلي باجراء ابحاث مستفيضة اشترك فيها هو بنفسه ، تولى بعضها مساعدته العقيد سميث حول ملكية خور العديد ، وكانت النتيجة ان العديد نفسها - ولم يكن ثمة شيخ في قطر يستطيع الزعم في ذلك الوقت بأنها تابعة له - كانت تقع داخل اقليم ابو ظبي دون منازع ، غير ان اهل العديد زعموا أنهم يكونون مستوطنة مستقلة عن ابو ظبي ، وأكدوا ان اقليمهم يمتد الى منتصف الطريق من عديد الى الوكرة من ناحية قطر ، ومن الناحية

الآخري حتى جزيرة يامس ، وانها تشمل جزيرة دله وغيرها من الجزر المجاورة التي كانت تعتبر فيما قبل تابعة لابو ظبي . بل وأكثر من ذلك فقد اشاروا الى رغبتهم في أن يظلوا تحت علم عمان المتصالحة ، لكنهم لمحوا - في نفس الوقت - الى انه في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم تلك ، فسيضعون انفسهم تحت حماية الاتراك الذين كانوا قد وصلوا في ذلك الحين الى قطر . وطلب الرائد بيللي امهاله حتى تحصل تعليمات بصدد الموضوع وذلك بالنظر لان شيخ ابو ظبي بالاستناد الى معاهدة السلم الدائمة في سنة ١٨٥٣ طلب تدخله كوسيط في الخلاف .

: ١٨٧٢

وكانت اوامر حكومة الهند - التي وصلت في مايو ١٨٧٢ - تشير الى انه ليس من حق المقيم اتخاذ أي اجراء لان هجوماً بحرياً لم يحدث على شيخ ابو ظبي كما تقضي نصوص الهدنة البحرية ، وانه لا يجب أن يتدخل الا لو حدث بالفعل خرق لهذه الهدنة بين الطرفين المتنازعين ، لكن عليه ان يبلغ فوراً ومباشرة عن أي عمل من جانب الاتراك لفرض سيطرتهم على خور العليد .

: ١٨٧٣

وظل الوضع كما هو دون تغيير حتى سنة ١٨٧٣ حين اشار تقرير الرائد روس الذي خلف الرائد بيللي في مقيمة الخليج الى ان شيخ ابو ظبي تقدم يطلب اذنًا للقيام بعمل بحري ضد المتمردين في العليد على أساس ان الحملة البرية امر ليس عملياً بالنظر لعقبات وصعوبات طبيعية . وكان الرائد روس يميل الى الاعتقاد بأن رفض اعطاء الشيخ هذا التصريح قد يلقي به في أحضان الباب العالي ، غير ان حكومة الهند اشارت في ردها بأن عليه ان يحاول قدر الامكان التملص من اعطاء الشيخ زائد اجابة واضحة على تساؤله ، وان يبلغه - من الناحية الآخري - ان حكومة الهند لا توافق على قيامه بهذه الحملة البحرية ، بل وستعمل أيضاً على منعها .

١٨٧٤ - ١٨٧٥ :

وفي سنة ١٨٧٤ ، وعقب أن كرر الشيخ طلبه بشأن الحملة البحرية تم إبلاغة بقرار الحظر من جانب حكومة الهند ، وفي سنة ١٨٧٥ ذكر أنه قد تلقى خطابات من الأتراك يأمرونه فيها بالكف عن التدخل في خور العديد ، وفي هذا الوقت نفسه تردد ان مستوطنة العديد ترفع أياً من علمي عمان المتصالحة وتركيا .. حسب الظروف ومقتضيات الحال .

١٨٧٦ - ١٨٧٧ :

وفي ١٨٧٦ - ١٨٧٧ قام جماعة من البلو فيما جاور العديد ببعض عمليات قرصنة وتم اجراء تحريات دقيقة عن مسلك أهل تلك المستوطنة . وقد ذكر ان بعض الأتراك قد قاموا مؤخراً بزيارة العديد ، وان سكان هذه المستعمرة يرفعون للحكومة التركية جزية سنوية صغيرة تراوح بين ٤٠ و ٥٠ دولاراً . أما بشأن أعمال القرصنة فقد تبين أن القائمين بها كانوا من آل مرة لكنهم كانوا يستخدمون المراسمي والخلجان ، بل وسفن العديد .. وهي أعمال لم يكن في وسع الشيخ أن تمنعها . ونتيجة اكتشاف هذه الحقيقة الأخيرة اتخذت القضية مساراً آخر ، ففي مايو ١٨٧٧ صدرت التعليمات من حكومة الهند للمقيم العام بأن يبذل كل جهوده لمنع التحالف او الاتحاد بين أهل مستوطنة العديد وبقية قبيلة بني ياس ، وفوضته في نفس الوقت لو فشلت جهوده تلك ان يعاون شيخ ابو ظبي في اخضاعهم . وقد تم التصديق على هذه التعليمات مباشرة من جانب وزير الدولة لثئون الهند ، واتخذ كابتين بايرود المقيم البريطاني العامل في الخليج وقتذاك . تدابير مباشرة لتنفيذها . غير ان جهوده كلها في الوصول الى تسوية قد باءت بالفشل . وتعقدت الأمور أكثر وأكثر نتيجة عملية قرصنة قامت بها سفن العديد على سفينة تابعة للوكرة في شهر ابريل ، وارغم كابتين بريلو على ان يطلب اولاً

اطلاق سراح بعض الافراد الاسرى في العديد . وفي ديسمبر ١٨٧٧ عاد الرائد روس الى عمله مقيماً في الخليج وذكر في اول تقرير له ان جهوده للوصول الى تسوية قد فشلت وذلك بالنظر الى اعتماد شيخ العديد على تأييد من تركيا .. وقد كرر اشارته الخطية مراراً لذلك التأييد طالباً استخدام السفن الحربية لتنفيذ هذه التعليمات ، وعلى هذا وضعت السفينة « تيزر » تحت تصرفه . وحين وصلت السفينة الى العديد تبين ان أهل المستوطنة قد هجروها بعد أن هدموا منازلهم وغرروا آبار المياه في المنطقة ، وأدى هذا الى مفاوضات بين السلطات البريطانية والحكومة التركية المذكورة بالتفصيل في مكان آخر .

: ١٨٨٠

ووجد الهاربون من العديد ملجأهم في الدوحة بقطر حيث استقروا على ما يبدو حتى سنة ١٨٧٩ ، لكنهم في يناير ١٨٨٠ قبلوا العرض الذي عرضه عليهم الشيخ زايد للعودة الى ابو ظبي ، وبعدها بوقت قصير سار خليفة بن الشيخ زايد بنفسه كي يعود بهم الى ديارهم ، وقد اضطروا الى الهرب سراً من الدوحة لان الشيخ جاسم - شيخ آل ثاني هناك - كان سيرغمهم على البقاء ، لكنهم وصلوا ابو ظبي سالمين ، واستأنفوا ولاءهم لشيخها ، وتسلموا اشجار النخيل التي كانت لهم وغيرها من املاكهم . أما بقية المسائل المتعلقة بالنسبة للعديد فهي تخص تاريخ قطر أكثر مما يخص تاريخ ابو ظبي .

والآن نستطيع ان نذكر باختصار تاريخ البريمي التي لم تعد تلعب دوراً هاماً في شئون عمان المتصالحة بعد طرد الوهابيين منها في ١٨٦٩ . وأصبحت مجرد واحة تابعة لامارة ابو ظبي .

: الاحوال في واحة البريمي ١٨٧٥ - ١٩٠٧ :

لقد نشبت في بداية ١٨٧٥ حرب بين بني ياس وبني تميم ، وحدثت غارات كثيرة بعضها خطير شنها بنو ياس الذين كانوا يتلقون العون من

حلفائهم بدو المناصير وبني هاجر . وفي يناير من هذه السنة قام ٢٠٠ فارس من المناصير وبني هاجر بهجوم على مدينة ضنك التي يشغلها بنو نعيم في الظاهرة ، وفي نفس الوقت شلت قوة مشابهة من المناصير والمزاريع غارة فاشلة على البريمي ، أما بنو قتب فحين وجلوا انفسهم في خطر من البلو المتحالفين مع ابو ظبي تقدموا يطلبون الحماية من شيخ دبي الذي ذهب على رأس قوة من راكبي الجمال ووقف مراقباً حتى جاءهم الامان من الشيخ زايد .

١٨٨٧ - ١٨٨٩ :

وفي مايو ١٨٨٧ خرج شيخ ابو ظبي الى حرب بعض الظواهر من البريمي ممن كانوا يعارضون امتداد نفوذه الى هناك . كما ارسل السيد تركي سلطان عمان مساعدات مالية وعسكرية للظواهر لكنها وصلت بعد فوات الوقت . وخلال شهر من رحيله ، رجع الشيخ زايد الى ابو ظبي مستصراً ومعه شيخان من شيوخ الظواهر وقعا في الاسر . وفي ابريل ١٨٨٩ ذهب شيخ عجمان الى البريمي حيث سوى بعض الخلافات التي كانت قائمة هناك بين بني نعيم .

١٨٩١ :

وفي ابريل ١٨٩١ سار شيخ ابو ظبي الى البريمي حيث لحق به هناك شيخ دبي على رأس قوة قوامها ٣٠ فارس و ٣٠٠ من راكبي الجمال ويبدو أنهم ارتكبوا هناك اعمالاً عدائية ضد الظواهر لان العملية الرئيسية كانت هي اجتياح قرية العين والاستيلاء عليها ، وبعدها عقد الصلح بين الشيخ زايد وآل بو خريبيان من نعيم البريمي بل وتزوج الشيخ بابتة الشيخ النعيمي الذي يسيطر على قلاع الواحه . وقد انضم بنو قتب وبني كعب - الذين كانوا من قبل انصاراً للقواسم - الى شيخ ابو ظبي وتبنوا مصالحه . وفي يونيو ١٨٩١ حاول الشيخ فيما كان آنذاك في زيارة لمسقط اغراء السلطان على استئناف دفع الرواتب التي كان يدفعها لبعض زعماء بني نعيم وبني قتب عن طريق واليه في صحار ثم اوقفت .

١٨٩٧ - ١٩٠٧ :

وحين ضمن الشيخ زايد - بهذه الاساليب وغيرها - سيطرته على البريمي سار ليضم هذه الواحة ضمّاً فعلياً ونهائياً لامارته . وحوالي ١٨٩٧ - وربما قبلها بقليل - وضع يده على ضيعة الجاهلي وعلى الحدود الجنوبية الغربية للمنطقة الصالحة للزراعة ، وراح بعدها يشتري - هو وابناؤه - آبار المياه وقطع الارض الصالحة للزراعة في البريمي وما حولها ، خاصة ابنه الاكبر خليفة الذي أقام مستوطنة جديدة أطلق عليها اسم « السعودي » على الحدود الشمالية الغربية للواحة .

وفي سنة ١٩٠٤ - وهي سنة قضى الشيخ زايد عدة اشهر منها في ضيعته بالجاهلي قام نزاع حول شراء ابنه خليفة نصيباً من قطعة ارض يملكها الغفارية في الافلاج ، وذلك لان بعض المشتركين في ملكيتها رفضوا اطاعة تعليمات الهناوية بني ياس ، وحاول الشيخ زايد ان يؤكّد حقوق ابنه في البداية بقوة السلاح . لكنه استمع لنصائح شيوخ دبي وعجمان وصديقه محمد شيخ بني نعيم في البريمي بأن يتجنب استخدام القوة . وفي نفس الوقت اثبت الشيخ زايد قوة نفوذه فيما جاور البريمي بشكل عام بأن ارغم بني قتب على ان يدفعوا دية رجلين من مدينة عبري كانوا قد قتلوهما .

أموار عامة ١٨٩٧ - ١٩٠٧ :

وبعد الهجوم على مدينة ابو ظبي في سنة ١٨٥٦ أصبح التاريخ الداخلي لهذه الامارة - باستثناء مايتعلق بشئون البريمي والعديد اللتين أشرنا اليهما فيما سبق - خالياً من الاحداث الجديرة بالذكر . أما حروب بني ياس مع شيوخ آل ثاني في قطر - ورغم اثرها على التاريخ الداخلي لامارة ابو ظبي بطبيعة الحال - فهي المذكورة في تاريخ قطر - وقد قام الشيخ زايد بأداء فريضة الحج في سنة ١٨٨٠ - ١٨٨١ ، وفي سنة ١٩٠٤ تلقى مهراً مطهماً هدية من شريف مكة .

ملحق رقم (٢) التاريخ الداخلي لامارة دبي

لسنا نعرف غير التزر اليسير عن التاريخ المبكر لامارة دبي ، فهي قد كانت موجودة بالفعل في سنة ١٧٩٩ ، وفي سنة ١٨٢٥ - وكما يتضح من التاريخ العام لعمان المتصالحة - فان الاستيلاء عليها كان هدفاً يطمح اليه سلطان مسقط . وبرغم ان الشيخ هزاع بن زعل قد وقع معاهدة السلم الشاملة في سنة ١٨٢٠ باسم دبي الا ان دبي على ما يبدو ظلت حتى سنة ١٨٣٣ تابعة لمشيخة ابو ظبي ، ولكن في هذه السنة نفسها - وعلى نحو ما هو مذكور في مكان آخر أصبحت دبي - بوصول حوالي ٨٠٠ رجل من ابو ظبي هم اصلا من فرع آل بو فلاسه من قبيلة ياس اليها - تعتبر امانة مستقلة .



الشيخ مكتوم بن بطي ١٨٣٣ - ١٨٥٢

ولاية الشيخ مكتوم ١٨٣٦ :

كان يقود المهاجرين من آل بو فلاسه الخارجين من ابو ظبي عبيد بن سعيد ومكتوم بن بطي ، وكانا يشتركان في الحكم حسب تقليد يبدو انه كان شائعاً بين بني ياس ، وحين مات عبيد الذي كان يعتبر اول هذين الشيخين في ٩ يونيو سنة ١٨٣٦ أصبحت السلطة المطلقة في يد مكتوم الذي كان في ذلك الوقت شاباً حديثاً قليل الخبرة .

ادارته وسلوكه :

وقد تعرضت هذه الامارة لاضطراب عديدة زمناً ما ، سواء نتيجة غيرة شيخ ابو ظبي الذي كان يسيطر على دبي من قبل ، او بسبب مطامع

الشيخ القاسمي في الشارحه ، وقد تحالف هذان الشيخان غير مرة بهدف اخضاعها ، لكن شجاعة الشيخ مكتوم كانت كفيلة بدرء تلك الاخطار وقد تمكن من ان يلعب بهذين الشيخين أحدهما ضد الآخر بنجاح ، ولعله افاد من تلك الاخطار التي كانت تتهدده عبثاً من الخارج في تدعيم مكانته ونفوذه في الداخل .

ولم يكن بالتاريخ الداخلي لامارة دبي ما يستحق الذكر ، لكن الشيخ فقد احدى عينيه أثناء اشتباك مع بدو الغفلة في سنة ١٨٤٣ . وكما كان يحدث دائماً بالنسبة لكل حاكم عربي مصلح فقد أبدى الشيخ مكتوم استجابة وتفهماً لرايا السياسة البريطانية في الخليج ، واخيراً اكتسب ثقة واحترام السلطات البريطانية المحلية على مستوى كبير .

موت الشيخ مكتوم ١٨٥٢ :

وسقط الشيخ مكتوم مريضاً بالجلدي في ربيع سنة ١٨٥٢ ، ومات في البحر اثناء رحلته من قشم الى مسقط حيث كان ذاهباً لزيارة حليفه السيد سعيد بسبب الاحداث الاخيرة في الباطنة .



الشيخ سعيد بن بعلی ١٨٥٢ - ١٨٥٩

تمرد ضد الشيخ سعيد ١٨٥٢ :

وخلف الشيخ مكتوم شقيقه سعيد ، لكنه رغم وصوله الى الحكم دون صعوبة اصطلم بمعارضة حشر وسهيل ولدَي مكتوم ، وحين غادر دبي لزيارة السيد سعيد بمسقط في أكتوبر سنة ١٨٥٢ انتقل حصن دبي غلبراً الى حشر وسهيل . اما نائبه الذي عينه على دبي قبل رحيله وهو صهر له يدعى سعيد بن راشد فقد اسر في البداية ، ولكنه نجح قبل عودة سعيد

في اثبات جدارته بالثقة التي اولاهها اياه سعيد وذلك باتخاذ اجراءات أدت الى هرب حشر وسهيل من دبي . وتبنى شيخ الشارحة مطالبهما فلجأ اليه . وقد استطاعا اقناع رجل يدعى سعيد بن معنة بأن يهجر دبي مع فرقة من آل بو مهبر ويستقروا في الشارحة . لكن خطرهم لم يزد على ذلك . واستطاع الشيخ سعيد في ١٧ ديسمبر ١٨٥٢ ان يعقد تحالفاً هجوماً — دفاعياً مع شيخ ابو ظبي وام القيوين أحبط به مؤامرات شيخ القواسم .

ادارة وسلوك وموت الشيخ سعيد :

ولم تحدث أية أحداث أخرى هامة في عهد سعيد ، وكان كسله يعتمد في أواخر ايامه على اقامة علاقات تفاهم طيبة مع الحكومة البريطانية حتى إنه كان الشيخ الوحيد من الشيوخ المتصالحين الذي لم يهرع الى البريمي لمقابلة ابن امير الوهايين حين جاء المقيم العام الى الساحل يرتب عقد معاهدة السلم الدائمة في ١٨٥٣ ، ومات الشيخ سعيد بالحدري ايضاً في ديسمبر سنة ١٨٥٩ — وهو مرض يبلو أنه كان وراثياً في هذه الاسرة — لان نفس المرض قد اصاب شقيقاً له وابن شقيق ايضاً بالاضافة الى انه هو الذي قضى على الشيخ مكتوم كما ذكرنا .



الشيخ حشر بن مكتوم ١٨٥٩ - ١٨٨٦

وخلف الشيخ سعيد ابن أخيه وغريمه السابق حشر بن مكتوم ، وكتب هذا الشيخ بمجرد توليه الى السلطات البريطانية يؤكد مشاعر الصداقة ويفصح عن رغبته في أن يقوم بالتزاماته نحوها ، غير ان مسلكه حيال حادثة اعتداء بحري ارتكبها آل بو فلامسه من بني ياس عقب توليه الحكم مباشرة كذبت ادعاءاته . ومات الشيخ حشر في ٢٢ نوفمبر ١٨٨٦ ، وتنازع المشيخة شقيقه راشد وابنه مكتوم وكانا متكافئين على وجه التقريب من حيث قوة أنصار كل منهما .

الشيخ راشد بن مكتوم ١٨٨٦ - ١٨٩٤

وقد حسم كبار القبيلة ذلك النزاع سليماً لصالح راشد ، واعترف به المقيم البريطاني شيخاً للبي ، وفي ١٨٩٢ - وعلى نحو ما أشرنا في تاريخ عمان المتصالحة - لم يكن مسلك هذا الشيخ مرضياً تجاه السلطات البريطانية ، فقد كان يسيء معاملة الرعايا البريطانيين مما أدى لكثرة الشكاوى ضده الامر الذي حتم بالتالي زيارته وفرض غرامة باهظة عليه ، على اساس خرقه معاهدة السلم الدائمة . وفي سبتمبر من نفس السنة زار راشد مسقط وعاد عن طريق البريمي وعقد في أثناء عودته حلقاً عن طريق الإصهار الى آل بو شمس من قبيلة بني نعيم . وفي ديسمبر ١٨٩٢ مرض مرضاً خطيراً ، وارجع مرضه في البداية الى التسمم ، ولكن تبين أنه اصيب بالشلل ، واخيراً مات في ٧ ابريل سنة ١٨٩٤ .



الشيخ مكتوم بن حشر ١٨٩٤ - ١٩٠٦

وخلف الشيخ راشد بعد موته ابن اخيه وغريمه السابق مكتوم ابن حشر . وسرعان ما تأمر ابناء الشيخ راشد ضد ابن عمهم هذا ، لكن الشيخ مكتوم استطاع ان يقبض عليهم ويسجنهم لمدة خمسة اشهر أطلق بعدها سراحهم على ان يقيموا في الشارقة ويصرف لهم مخصصات ضئيلة تعهد بلفعها لهم شيخ القواسم .

وكانت السياسة التالية للشيخ مكتوم مستنيرة جداً مما أتاح النمو السريع لميناء دبي الذي أصبح - وخاصة بعد تدهور ميناء لنجة - ميناء منتظماً بالنسبة لكل الخطوط الملاحية والتجارية التي تمر بالساحل المتصالح

وكانت علاقات الشيخ بالسلطات البريطانية ممتازة دائماً ، وذلك أساساً بسبب قوة وضعه الداخلي ، ولهذا اسفقت السلطات البريطانية أسفاً كبيراً لموته المفاجيء في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٦ بعد اصابته بهبوط في القلب .



الشيخ بطي بن سهيل من ١٩٠٦

وبموت الشيخ مكتوم دون ان يعقب ابناء في سن الرجولة ، آل حكم دبي الى ابن عمه بطي بن سهيل دون معارضه ، ولقد ذكر أن هذا الشيخ كان اقل تحضراً من سابقه .



ملحق رقم (٤) التاريخ الداخلي لامارة أم القيوين

أما اماره أم القيوين - فبرغم انها لمبت دوراً على جانب من الاهمية بين الامارات الصغيرة على الساحل المتصالح - الا اننا لا نجد لها ما يمكن تسميته بالتاريخ الداخلي . وربما كان بعض السبب في ذلك طول المدة التي قضتها الاسرة الحاكمة ، وهي تنتمي لقبيلة آل على التي توالى على حكم أم القيوين منها ثلاثة آباء وابنان على مدى قرن بأكمله .

حكم احمد بن راشد قبل ١٨٢٠ حتى ١٨٥٣ :
ولا بد ان اول هؤلاء وهو عبد الله بن راشد قد تولى حكمها قبل

سنة ١٨٢٠ لانه وقع في هذه السنة معاهدة السلم العامة عن ام القيوين .
وفي سنة ١٨٥٣ كان ما يرال على قيد الحياة حيث كان هو ايضاً الموقع
باسم ام القيوين على معاهدة السلم الدائمة التي ابرمت في تلك السنة ،
ولسنا نعرف على وجه اليقين تاريخ موته .

حكم احمد بن عبدالله قبل ١٨٧٣ حتى ١٩٠٤ :

وفي سنة ١٨٧٣ كان يحكم ام القيوين ابنه احمد بن عبدالله الذي
خلف أخاه الاكبر المدعو علي ، وتزوج احمد بشقيقة الشيخ عبدالعزيز
حاكم عجمان ، وكان شقيقه الاكبر راشد هو حاكم رأس الخيمة ،
لكنه طلقها في سنة ١٨٨٢ . ومات الشيخ احمد في ١٣ يونيو سنة ١٩٠٤
في سن متقدمة ، بعد اصابته بالشلل على ما يبدو ، وكانت صحته معتلة
قبلها بزمان طويل ، وكان هذا هو السبب الذي حال بينه وبين الاشتراك
بنفسه في المؤتمر الذي عقد بالشارجه في نوفمبر سنة ١٩٠٣ .

حكم راشد بن احمد من ١٩٠٤ حتى الوقت الحاضر :

وخلف الشيخ راشد اباه دون معارضة ، وكتب في سبتمبر سنة
١٩٠٤ الى المقيم السيامي البريطاني يُعلنه ولاءه والتزامه بالسلم ، وتقيده
دون تحفظ بكل المعاهدات القائمة . ويبدو انه كان على جانب من قوة
الخلق والشخصية رغم انه كان عنيداً الى ابعد الحدود ، الا ان مما عرف
عنه انه كان يريح كل من يتعامل معه ، وبعد توليه مباشرة تزوج من
ابنة خاله حاكم عجمان .

★ ★ ★

ملحق رقم (٥) التاريخ الداخلي لامارة عجمان

أما التاريخ الداخلي لامارة عجمان ففيه بعض النقاط الجديرة
بالإشارة السريعة .

كان شيخ هذه الامارة في سنة ١٨٢٠ هو راشد بن حميد الذي مات في سنة ١٨٣٨ وخلفه ابنه حميد بن راشد .

حكم حميد بن راشد المرة الاولى ١٨٣٨ - ١٨٤١ :

وفي مايو سنة ١٨٤١ عزل الشيخ حميد بن راشد - الذي كان قد تزوج مؤخراً بابنة الشيخ سلطان بن صقر شيخ الشارجه - على يدي شقيقه عبدالعزيز بن راشد ، واستطاع هذا الرجل ان يتسلل الى القلعة خلسة مع عدد من انصاره وعييده مؤيداً برغبة المواطنين ، فأمكنه ذلك أن يحافظ على مكانته زمناً . وكان شيخ الشارجه يرى ان هذا الامر ليس أكثر من نزاع عائلي ، فلم يحاول التدخل فيه ، ولكن حين عرف ان حميد يقترح اقامة قلعة أخرى له في الاقليم نفسه تراجع عبدالعزيز ، وتنازل لاخيه .

حكم عبدالعزيز بن راشد ١٨٤١ - ١٨٤٨ :

لكن هذا التنازل الزائف لم يدم طويلا ، وسرعان ما ظهر عبدالعزيز مرة أخرى بمظهر الشيخ الاصلي ، وقد اشرنا في مكان آخر الى مسلكه الطيب في سنة ١٨٤٥ في صدد حادثة كانت تهدد السلم في البحار . لكنه كان عاجزاً عن الحسم في الشئون القبلية مما جعله عاملا من عوامل الاضطراب ، وفي سنة ١٨٤٦ انفصل عن شيوخ دبي وام القيوين ، وكان من قبل حليفاً لهم في نضالهم للاستقلال ضد شيوخ الشارجه وابو ظبي . وفي سبتمبر ١٨٤٨ - وعلى نحو ما هو مذكور في التاريخ العام لعمان المصالحاة - لقي عبدالعزيز مصرعه في قتال ضد أهل الحميرية .

حكم حميد بن راشد للمرة الثانية ١٨٤٨ - ١٨٧٣ :

وخلف عبدالعزيز اخوه حميد الذي كان قد عزله في البداية ، وقد جرح هو ايضاً في القتال ضد أهل حمريه ، ومات حميد قبل سنة ١٨٧٣.

حكم راشد بن حميد ١٨٧٣ - ١٨٩١ :

وحكم ابنه راشد بن حميد عجمان في سنة ١٨٧٣ وظل كذلك حتى ابريل سنة ١٨٩١ حين مات ليخلفه ابنه حميد بن راشد .

حكم حميد بن راشد ١٨٩١ - ١٩٠٠ :

وحكم حميد بن راشد من سنة ١٨٩١ حتى ٨ يوليو سنة ١٩٠٠ وفي هذا اليوم قتله عمه عبدالعزيز بن حميد الذي تولى المشيخة بعده . ولم يأسف على مقتله أحد ، لانه كان بغيضاً لدى عائلته دائماً . فضلاً عن أنه فشل في أن يجعل لهم مخصصات من دخل الامارة ، وفي الحقيقة لقد ابتهج الجميع لمصرعه .

حكم عبد العزيز بن حميد ١٩٠٠ :

وأكد عبدالعزيز مباشرة حمايته للرعايا البريطانيين المقيمين في عجمان ، ولم يصحب انقلابه هذا او يتبعه أية اضطرابات عامة . وكتب الشيخ الجلديد بالتالي للمقيم السيامي يطلب اعتراف الحكومة البريطانية به شيخاً لعجمان ولكن تقرر الاكتفاء بالاعتراف الشفوي به دون حاجة لاعتراف خطي وكان عبدالعزيز صديقاً شخصياً حميماً لشيخ الشارحة .

★ ★ ★

ملحق رقم ٦

تاريخ منطقة الشمالية

تقع منطقة الشمالية على سواحل خليج عمان ولاسباب تاريخية يمكن اعتبارها تمتد من ديه الى خور كلبه وتشملهما ايضاً ، وقد مرت بها في القرن الماضي تقلبات سياسية كثيرة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي حتى ان تاريخها ليصعب سرده متصلاً بتاريخ أية اماره اخرى . وعلى ذلك نذكر فيما يلي مذكورة موجزة عن احداثها .

تاريخ سياسي غير محدد ما بين سنتي ١٧٩٨ - ١٨٥٠

القواسم في ديه سنة ١٧٩٨ :

كان القسم الشمالي من منطقة الشمالية في اواخر القرن الثامن عشر تحت حكم القواسم او على الاقل موضوع ادعائهم ، وذلك انه في فترة نزاع بين سلطان حاكم مسقط والشيخ القاسمي حوالي سنة ١٧٩٨ قام الاول باغارة بحرية على ديه . ويدوان المدافعين عنها كانوا من قبائل الشرقيين والقبيليين فاستطاعوا رد العدوان رغم انهم تحملوا خسائر فادحة في ذلك .

وبعد ذلك بسنوات عديدة - كما جاء مفصلا في تاريخ سلطنة عمان - وضع الشيخ سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة يده على خور فكان وهو من أهم المواقع على ساحل الشمالية واقام القواسم فيه قاعدة للقرصة .

وفي سنة ١٨٠٨ استولى السيد سعيد حاكم مسقط الشاب على هذا الخور من قبضة القواسم وأعانه على ذلك عمه قيس بن احمد حاكم صحار والشيخ محمد بن مطر حاكم الفجيرة . لكنه قبل ان يتمكن من تشديد قبضته على هذا الموقع تمكنت قوات بقيادة الشيخ سلطان بن صقر من هزمته .

احتلال الوهايين للفجيرة والباطنة وخور فكان ١٨٠٩-١٨١٠ :

ويدو ان الوهايين عندما أخضعوا لسلطانهم المباشر في السنة التالية ساحل القراصنة قاموا باحتلال حصون الفجيرة والباطنة وخور فكان في الشمالية بقواتهم او قوات من مؤيديهم وفي نفس الوقت استولوا على بلدة شनाव في الباطنة وقد كانت تابعة لمسقط .

وفي أوائل سنة ١٨١٠ استعادت حملة بريطانية عمانية مشتركة بلدة
شناصر من الوهابيين ؛ على ان ذلك الاجراء كان قليل الجدوى بالنسبة
للسيد سعيد الذي قامت الحملة لصالحه اذ رغم القرار السابق باخضاع
خورفكان فانه لم تتم أية محاولة لذلك . ومن المظنون ان يكون الوهابيون
قد استمروا في سيطرتهم الكاملة على الشمالية .

السيد حاكم مسقط يسترد ديبه وخورفكان في تاريخ غير
معروف بالضبط :

وبعد فترة من هذه الاحداث ، وقعت غزوة البريطانيين المباشرة على
رأس الخيمة لاختضاع القواسم في سنة ١٨١٩-١٨٢٠ ، مما كان من
نتائج استرداد حاكم مسقط سلطانه على الشمالية بأكملها لاننا نجد انه في
سنة ١٨٣١ تم اتفاق بين الشيخ القاسمي سلطان بن صقر وسعيد حاكم
مسقط على تنازل الاول للثاني عن ديبه او خورفكان مقابل مساعدة الثاني
في محاولة الاستيلاء على صحار .

استيلاء الشيخ القاسمي على الشمالية بأكملها سنة ١٨٣٢ :

وفي العام التالي ١٨٣٢ انتهز الشيخ القاسمي فرصة غياب السيد سعيد
في رحلة الى شرق افريقيا ، واندلاع ثورة ضده في عمان ، فاستولى على
ديبه وخورفكان وغلله وبذلك أخضع لنفسه منطقة الشمالية بأكملها .
وكان نجاحه في ذلك يوصف خطأ في بعض الاحيان على أنه ضم نهائي
لمنطقة الشمالية الى اماراة الشارقة .

وفي سنة ١٨٣٥ سار الشيخ سلطان بن صقر في اسطول قاسمي الى
ديبه وخورفكان ، وقدّمت شكوى الى السلطات البريطانية عن حصول
اعتداءات قرصنة على السفن التابعة لمسقط ومنف من أخرى مما دعا الى تدخل
السلطات البريطانية كما جاء ذكر ذلك في مكان آخر .

استعادة حاكم مسقط نفوذه على الشمالية الجنوبية في تاريخ
غير محدود بالضبط :

وبعد ذلك بفترة عادت خور فكان وغلله والارض الساحلية
بينهما الى ملكية حاكم مسقط ، على أنه ليس هناك ما يؤكد الزمن او
الكيفية التي تم بها ذلك ، ولم يتوقف شيخ الشارقة عن المطالبة بملك
الاقليم بأكمله ، وفي سنة ١٨٤٩ نصحه اصدقائه وحالوا بينه وبين ارسال
حملة لاستعادة الاراضي المذكورة .

وفي سنة ١٨٥٠ انتهى التنافس على ملكية هذا الاقليم ما بين العمانيين
والقاسميين عندما سارع الشيخ سلطان بن صقر الى مساندة قيس بن عزان
أمر صحار فاستولى الخليفان على شناصر في الباطنة وعلى غلله وخور
فكان في الشمالية ثم اقتسماها فيما بينهما ، وبما لا شك فيه ان الشيخ
القاسمي وضع يده على البلدين الساحليتين في الشمالية .

وفي سنة ١٨٥١ عند وصول السيد سعيد شخصياً سحب الشيخ
سلطان تأييده عن السيد قيس وبذلك طرده السيد سعيد لا من شناصر
وحدها بل ايضاً من صحار وبقيت الشمالية كاملة في ملكية شيخ الشارقة
الذي كان حياده — كما كان متوقفاً — مقابل تعهد من السيد سعيد حاكم
عمان ان يبقى الوضع الحاضر وقتئذ على ما كان عليه .



الشميلية تحت حكم سلطان بن صقر ١٨٥٠ - ١٨٦٦

ثورة في بلاد الشحوح قرب ديبه سنة ١٨٥٥ :

كان الحادث الهام الوحيد في الفترة ما بين ضم الشمالية نهائياً الى
الشارقة ووفاة الشيخ سلطان بن صقر هو ثورة سنة ١٨٥٠ في منطقة
الشحوح بجوار ديبه .

ذلك انه عندما عين مشارى بن الشيخ ابراهيم حاكم رأس الخيمة وحفيد الشيخ سلطان نفسه حاكماً على ديبه سرعان ما طغى على الشحوح في جواره . ويحتمل ان يكون طغيانه امتد الى البيعة فنصب له أهل هذه القبيلة كميناً وقتلوه وهو في رحلته من ديبه الى رأس الخيمة . على ان هذا الحادث لم يَمِ الا بعد ان لم يؤثبه الى شكاوى الشحوح الى الشيخين سلطان و ابراهيم بن مشارى ؛ وقد أدى ذلك الى نشوب حرب عامة بين القواسم وقبيلة الشحوح وقد ورد وصف ذلك في تاريخ رأس الخيمة .



الشميلية في حكم الشيخ خالد بن سلطان ١٨٦٦ - ١٨٦٨

ثورة في الشميلية سنة ١٨٦٦ :

ب وفاة الشيخ سلطان بن صقر وتولي ولده خالد في سنة ١٨٦٦ ، امتنع زعيم بلدة الفجيرة عن دفع الجزية الى الشارقة . وهناك ما يدعو الى الظن ان الشميلية جميعاً أعلنت عصيانها في ذلك الوقت ، ولم تخمد الثورة الا بعد وفاة خالد ؛ على ان هذا الامر هو من باب التخمين وليس من باب اليقين .



الشميلية في حكم الشيخ سالم بن سلطان ١٨٦٨ - ١٨٨٣

عصيان في الشميلية :

تولى الامارة بعد خالد أخوه سالم الذي لم يلبث ان ارسل قوة الى ديبه بقصد استعادة منطقة الشميلية بأكملها أو ما كان منها غير خاضع

لسلطانه . الا ان الشرقيين وقد تذوقوا طعم الاستقلال تجمعوا تحت قيادة زعيم الفجيرة المناهضة محاولة سالم وتحالفه مع الشحوح بقيادة صالح ابن محمد شيخ البيعة وكانوا يعتبرون من رعايا مسقط .

نتج عن ذلك حصار قوات القاسمين في ديه بقوات من الشرقيين والشحوح . فلما عجز الشيخ سالم عن ارسال نجدات من الشارقة بالطريق البري لوقوع جميع الممرات بين الجبال في أيدي الشحوح ؛ ارسل احد اخوانه للوصول الى تسوية ودية ، وفعلنا نجح المبعوث ونخضع الشرقيون ووعودوا بلغم الجزية .

تجدد الثورة في الشمالية ١٨٧٦ :

لكن ذلك الترتيب لم يعيش طويلا فقد حدث ان سجن منسوب شيخ الشارقة في ديه اثني عشر رجلا من الشرقيين من الغرايفه فقام تحالف جديد بين الشرقيين والشحوح الذين اغلقوا الممرات القرية فحوصر القواسم مرة ثانية في ديه فارسل الشيخ سليم خمسين رجلا بمعادتهم وذخائرهم في البحر الى ديه وارسل بعض الذين سبق سجنهم ، الى الشارقة بطريق البحر .

وبوصول السفينة الحربية البريطانية « عرب » الى ديه توقف القتال هناك غير انه في نفس الوقت كانت قد وصلت قوة مؤلفة من ثمانمائة رجل من القواسم من جهة شناص واستولت على قلعة عند الغرايفه وقتلت ستة وثلاثين رجلا واسرت ثلاثين اسيراً من الثوار .

وكان من المظنون ان هذه المتاعب في الشمالية قد دبرت لمصلحة مسقط .

تمرد عقيم في الفجيرة ١٨٧٩ :

وفي ربيع سنة ١٨٧٩ ثار أهل الفجيرة وطردها سرور الذي كان عينه حاكم الشارقة والياً عليهم ووضعوا في مكانه رجلا اسمه مرزوق .

وفي نفس الوقت ارسلوا وفدأ الى الشارقة ليخبر الشيخ عن عملهم ولكن الشيخ سالم لم يسكن غضبه ازاء تصرفهم هذا وسجن اعضاء الوفد وارسل قوة برية الى قلعة الفجيرة فاستولى عليها وأسكنها البلوش ونقل بعض الاسرى الى جزيرة بو موسى .

مطالبة سلطان عمان بالفجيرة سنة ١٨٧٩ :

وقد ادعى اهل الفجيرة ان الشيخ هاجمهم من جهة البحر بمساعدة اعدائهم من الخارج وهذا الادعاء واضح الخطأ . عند ذلك هرب حمد بن عبدالله زعيم الفجيرة ، الذي لم يكن خافياً انه الشخصية الفعالة في موضوع الثورة ، متوجهاً الى مسقط حيث وصلها في ابريل وطالب سلطان عمان بوضع الفجيرة مستقبلاً تحت حمايته شخصياً .

وتلا ذلك مباحثات بين السلطان والسلطات البريطانية طالب فيها السيد تركي بالسيادة على الفجيرة ولكنه أخيراً وافق على ان تدفع الجزية الى الشارقة ، ولكنه اعترض على التدخل الظالم من الشيخ القاسمي في الشئون المحلية .

وفي هذه المناسبة انضمت واقعة غربية هي ان السيد تركي سبق له أن أعطى في سنة ١٨٧١ سنداً الى شيخ الشارقة بأن الساحل من خور كلبه الى الشارقة - باستثناء خصب تابع للقواسم ؛ ولكنه عاد الآن فرفض هذه الاتفاقية على أساس أنها نظمت قبل توليه السلطنة ، وأنها كانت مشروطة بتنفيذ بعض خطمات يؤيدها الشيخ القاسمي غير انه لم ينفذ مطلقاً أي شيء منها .

تمرد ناجح في الفجيرة ١٨٧٩ - ١٨٨٠ :

لم يطل الزمن على استقرار ملكية القواسم للفجيرة . ففي نهاية سنة ١٨٧٩ او اوائل ١٨٨٠ عند عودة حمد بن عبدالله بجزراً من مسقط بطريقة سلمية تزعم ثورة في الفجيرة طردت فيها الحامية القاسمية من القلعة بعد مقتل ثمانية رجال منها .

أما موضوع احتلال الامن البحري الذي صاحب شئون الشميلية في سنة ١٨٧٦ ثم في سنة ١٨٨٠ فقد ورد في تاريخ عمان المتصالحه لانه من المسائل العامة المهمة .

ونحن في هذه المناسبة بصدد ما حدث سنة ١٨٨١ من شيخ الشارقة عندما لم يلق تشجيعاً على رغبته في استعادة الفجيرة فقدم بمجموعة من الطلبات هي :

- أن تسمح له حكومة بريطانيا بالقيام ببعض العمليات البرية .
- وان تساعد بريطانيا على الفجيرة بسفينة حربية .
- وان يمنح سلطان عمان من تأييد حمد بن عبدالله .

ولكن المقيم السياسي البريطاني الرائد روس الذي زاره الشيخ في بوشهر اقنعه في النهاية بالموافقة على تحكيم شيخ رأس الخيمة ، وهذا ما كان يقبله ايضاً اهل الفجيرة .

ويبدو ان التراع انتهى اخيراً بهذه الطريقة على أساس خضوع شيخ الفجيرة لشيخ الشارقة واعترافه بسيادته مع دفع الجزية العرفية اليه وتحرر بذلك سند كتابي من حمد بن عبد الله سنة ١٨٨١ فيما يبدو قبل فيه التبعية لشيخ الشارقة .

وكان من رأي الرائد روس ان استقلال الفجيرة كان يجعلها دائماً في الماضي هدفاً لمطامع الشارقة او مسقط فكان من الصالح العام ان لا تكون مستقلة .



الشميلية في حكم صقر بن خالد بعد سنة

١٨٨٣

استقلال الفجيرة عملياً سنة ١٨٨٤ :

عندما تولى صقر بن خالد إمارة الشارقة سنة ١٨٨٢ وجد الشميلية مقسمة الى قطاعين احدهما متصل بديبه ، كان الشيخ سالم قد اعطاه لاخته احمد والثاني يحيط بخور فكان واعطاه لاخته ماجد ، ولم يحاول الشيخ صقراجراء تعديل مباشر على ذلك بإبعاد قريبيه عن مكانيهما، إلا أن اصرار حمد بن عبدالله زعيم الفجيرة المعروف بحدة طبعه ليستولي لا على الغرايفه الواقعة على الساحل فقط ، ولكن ايضاً على قلعة الجبل المهمة في الباطنة في وادي حاتم ، والمتحكمة في الطريق الوحيد المباشر بين الشميلية وساحل عمان المتصالح وضع الامور في وضع مختلف . ولم يلبث زعيم الفجيرة ان بادر الى الهجوم واستولى على المكانين دون انتظار لاشارة ثانية وزاد على ذلك فنزا الزبارة إذ كان أهلها قد هبوا لنصرة أهل البطنة .

وبدلاً من ان يعترف حمد بن عبدالله بفضل الشيخ صقر في تملكه تلك المواضع الجليدة ووضعها تحت تصرفه ، تقرب الى شيخ رأس الخيمة طلباً لحمايته . ولما لم يكن شيخ الشارقة راغباً في الاساءة الى هذه الشخصية البارزة فإنه لم يحرك لذلك ساكناً .

استمرار الشميلية في حكم سلطان عمان ١٨٨٦ :

وفي شهر يونيو سنة ١٨٨٦ ارسل والي صحار الى سيده السيد تركي حاكم مسقط ان اهالي خور فكان وديبه والمناطق المجاورة يرغبون في وضع انفسهم تحت حماية سلطان عمان ؛ فطلب السلطان مشورة الرائد مايلز الذي كان فيما سبق معتمداً سياسياً في مسقط والذي أصبح وقتئذ القائم بأعمال المعتمد المقيم في الخليج ، فأجابه بأن التدخل في شئون

الشميلية في الوقت الحاضر امر غير مرغوب فيه اذ قد يؤدي الى صدام مع الشيخ القاسمي الذي كان السلطان معه في واثم ، وقد يؤدي ذلك الى الاضرار بمصالح السلطان نفسه .

وكان هذا الجواب (وقد اعتمدته حكومة الهند) كافياً لاقتناع السيد تركي بالعدول عن تلك الرغبة : فأعطى تعليمات بذلك الى والي صحار .

اضطرابات بسيطة في الشميلية سنة ١٨٩٣ - ١٨٩٦ :

وفي سنة ١٨٩٣ أغار رجال من قبائل الشحوح على قرية هير بتحريض من شيخ ابو ظبي حيث قتلوا عدداً من السكان ودمروا القلعة ..

وفي السنة التالية كان في عزم شيوخ الشارقة ورأس الخيمة اعادة تعمير هير لولا مشاغبات الشحوح التي كان لتجاهلها أثر في تأخير ذلك .

وفي سنة ١٨٩٦-١٨٩٧ قتل احد رجال القواسم في الفجيرة فارسل شيخ الشارقة وشيخ رأس الخيمة حملة اليها وانتهى الامر بدفع دية القتل

ثورة جديدة في الفجيرة ١٩٠٠ - ١٩٠١ :

وفي سنة ١٩٠٠ توفي شيخ رأس الخيمة فاضيف ذلك المكان وملحقاته الى مشيخة الشارقة تحت حكم صقر بن خالد ، وكانت الشميلية ما تزال مقسمة الى قطاعين : شمالي وجنوبي ، بولاية راشد بن أحمد وحمد بن ماجد . وكان الثاني يحصل من الفجيرة على ضريبة قدرها حوالي ٢٠٠٠ شلن سنوياً بما فيها ١٥٠ جلدأ من التمر و ١٢ قنطاراً من الحنطة وعشرة جنيهاً ذهبية نقداً .

وحوالي أوائل سنة ١٩٠١ ارسل شيخ الشارقة حمد بن عبدالله رئيس الفجيرة نائباً عنه للتفاهم مع الشحوح بمناسبة حادث قتل وقع في ديبه ولكن يظهر ان حمد استغل هذه الظروف وحاول اجراء تفاهم انفرادي مع الشحوح ، واخيراً سرعان ما فطرت مودته .

ثم تلا ذلك مفاوضات اسهم فيها شيخ دبي ولكنها كانت عقيمة .
وكان احمد بن ماجد في عايله قد خسر ثقة رئيس الفجيرة وانقطعت معونة
شيخ الشارقة عنه حيث فصلتها قلعة جبل البطنة فوق بذلك في مأزق خطير
ونجد تفصيلا لاتفاق زعماء عمان المتصالح الذي دعمته هذه الازمة
في التاريخ العام لهذا الاقليم .

ويعود سبب تمرد زعيم الفجيرة ، كما يروى هو نفسه ، ان الى الشيخ
صقر بن سلطان كان قد عجز عن الحصول على تعويض من بلو العوامر
وبني قتب عن سرقتهم بعض أهالي لنجة المقيمين في الفجيرة وانه عندما
استعان حمد بشيخ دبي غضب لذلك شيخ الشارقة وسلط على الفجيرة
بدو المزعري والجلجلة واضطر الجلجلة الى تحويل تجارتهم من الفجيرة
الى ميناء غلله .

تدخل السلطات السياسية البريطانية سنة ١٩٠٢ :

وفي ابريل سنة ١٩٠٢ شكل الشيخ صقر بن خالد قوة من ٢٥٠
بلوياً لمهاجمة الفجيرة ثم ظهر ميل شيوخ دبي وعجمان لمساعدة حمد بن
عبدالله فرأى المقيم البريطاني الرائد كامبول ان يحاول تسوية ذلك التزاع
فزار العقيد كوكس الفجيرة وتلاه المعتمد السامي في مسقط فأبدى له
حمد اعتراضه بأن الاتصافية المبرمة سنة ١٨٨١ ووقعها هو لا تشمل
بلدة الفجيرة ، وابدى عدم اعترافه بسيادة شيخ الشارقة في أي شكل أو
وضع ، وأعطى شيخ دبي تحذيراً من التدخل ومنع السيد فيصل بن تركي
سلطان عمان من مساعدة رئيس الفجيرة الذي كان ذهب شخصياً
الى مسقط طالباً العون .

هكذا كان الوضع عندما كلف الرائد كبول وكيل المقيم في الشارقة
ليبدأ في تشكيل مجلس صلح . وكان شيخ الشارقة رغم اعلانه عدم القدرة
على منع البدو من مهاجمة الفجيرة راعياً في قبول قرار عام يصدره
المقيم البريطاني بينه وبين حمد بن عبدالله وان يعطي خصمه صلحاً أماناً

ليظهر في الشارقة . وفي الجانب الآخر كان رئيس الفجيرة غير موافق على ذلك الاتفاق وأبدى عدم رغبته في حضور اجتماع الشارقة ، وكان من الواضح انه لم يقبل التسليم لاية تسوية ، وكانت الشكوك تحوم حول تشجيع الشحوح في البيعة ، ووالي صحار في سلطنة عمان له على ذلك الرفض .

وفي اكتوبر سنة ١٩٠٢ بناء على طلب من السلطات السياسية البريطانية ارسل السيد تركي حاكم مسقط اوامره الى الشحوح بالبيعة للامتناع عن تأييد حمد بن عبدالله وفي الوقت ذاته أعلن الشيخ صقر بن خالد عن أسفه لموقفه الودي . وفي نوفمبر دبر لمقتل اثنين من اهالي الفجيرة في طريق عودتهما من عجمان الى مسكنيهما .

وفي نوفمبر قام مستر جاسكن مساعد المعتمد السياسي في البحرين برحلة الى المنطقة على ظهر السفينة الحربية « لورانس » لتنظيم تسوية اذا امكنه ذلك ، وقد لحق به الشيخ صقر على ظهر السفينة في الشارقة يوم ٢٧ ديسمبر . وفي يوم ٢٨ وصلت السفينة الى الشاطئ مقابل الفجيرة .

واقضى يومان في المفاوضات إلا ان تصرفات أتباع حمد بن عبدالله المسلحين كانت تحمل طابع التهديد وتقرر وقف محاولة الوساطة .

وفي هذه الظروف قررت حكومة الهند انه لا داعي للتدخل بين الاطراف المتنازعة بشرط ان يعلم كل طرف بضرورة صيانة الامن في البحر وبذلك ترك لهما التصرف بالطرق التي يراها كل طرف ضد الآخر .

حوادث أخرى سنة ١٩٠٣ :

وفي ابريل سنة ١٩٠٣ ارسل شيخ الشارقة حملة الى الفجيرة فوصلت الى البطنة . وقد علم ان حمد بن عبدالله رغم اعادة تلقيه المساعدة من شيخ البيعة فقد ارغم على قبول المسالمة وعلى قبول التبعية وعلى ان يوقع اتفاقاً مؤقتاً غير هذا الاتفاق كان شكلياً فقط ولم يغير شيئاً من الواقع . وقد وجه لورد كرزون ندائه الى شيوخ المنطقة المتصالحة وهو على

ظهر السفينة « داربار » الراسية مقابل الشارقة ونصح بضرورة حل موضوع الفجيرة بالطرق الودية الا ان توجيهه ذلك لم يلق آذاناً واعيه .

اعتراف الحكومة البريطانية بتبعية الشمالية لشيخة الشارقة ١٩٠٣ :

وفي اوائل سنة ١٩٠٣ ولدى اتخاذ اجراءات لتأمين وضع اسطول بريطاني في الخليج أعلنت حكومة بريطانيا بناء على توصية حكومة الهند أن إقليم الشمالية من ديبه الى خور كلبا يعتبر تابعاً لمشيخة الشارقة على أنها ليست اماره مستقلة او ذات علاقة بسلطنة عمان .

اعتبار الشمالية رسمياً في صحار تابعة للشارقة سنة ١٩٠٥ :

وفي أثناء إعداد بعض الابحاث الطبوغرافية والسياسية على يد كاتب هذه السطور اثناء رحلتهم الى صحار في شهر مارس ١٩٠٥ تم الحصول على تأييد بصحة وجهة النظر هذه ؛ ففي جمع حاشد ضم نائب والي سلطان عمان في صحار تقرر بالاجماع - دون معارضة صوت واحد - ان الساحل من خور كلبا الى ديبه ويشمل هذين البلدين أصبح تابعاً لمشيخ الشارقة .

الوضع في الشمالية ١٩٠٥ - ١٩٠٧ :

وحتى عام ١٩٠٥ كان شيخ الشارقة فقد كل امل في إخضاع رئيس الفجيرة واعادته الى طاعته ، وفي تلك السنة تأكد ان حمد بن عبدالله استولى عنوة على البطنة والغرايفه ومربح والقرية وجدفا وسقمقم وصنف . وفي ابريل سنة ١٩٠٦ - كما جاء في التاريخ العام لعمان المتصالح - ذكر شيخ ابي ظبي في اتفاقية مكتوبة بينه وبين شيخ ام القيوين ان رئيس الفجيرة هو ضمن رعاياه سياسياً ولم يحتج على ذلك شيخ الشارقة .

★ ★ ★

ملحق رقم (٧)
الاتفاقية المتبادلة بين شيوخ عمان
المتصالحة في ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩

تمهيد :

حيث ان من مصلحتنا جميعاً ان نتفق فيما بيننا على منع هرب الرعايا وترك ديونهم وراءهم من اقليم والجوء لاقليم آخر ، ويسري ذلك بشكل خاص على القواصين والبحارة ، فاننا نحن - الموقعين بامضاءاتنا واختامنا على هذه الوثيقة ، نوافق وننتعهد - في وجود حاجي عبدالقاسم ، وكيل المقيمة المبعوث خصيصاً لهذا الغرض ، وحاجي عبدالرحمن وكيل الحكومة - على ان نعمل بكل الطرق الممكنة لمنع هؤلاء الهاربين من ان يجدوا العون او المأوى في بلادنا .

وعلى ذلك - وتمشياً مع هذه الاتفاقية - فاننا نوافق على ما يلي :-
اولاً : اذا حاول هارب ان يلجأ الى بلادنا - سواء عن طريق البر او البحر - فمن واجبنا ان نرده الى الشيخ الذي هرب من بلاده .

ثانياً : واذا ثبت ان احد الشيوخ قد آوى واحداً من هؤلاء الهاربين أو رفض تسليمه في حالة طلب ذلك من جانب وكيل الحكومة فان على هذا الشيخ ان يدفع غرامة قدرها ٥٠ ريالاً بالإضافة الى كل ما يثبت من ديون على الرجل الهارب .

ثالثاً : ومرة اخرى اذا رفض هذا الشيخ تسليم الرجل الهارب بعد طلب ذلك من جانب وكيل الحكومة ، وسمح له بالسفر الى شواطئ اللؤلؤ لمواصلة عمله رغم ذلك ، فان هذا الشيخ يدفع غرامة قدرها ١٠٠ ريال بالإضافة الى جميع الديون التي يثبت استحقاقها على هذا الرجل الهارب .

رابعاً : واذا وقع خلاف حول هذه الحقائق يعقد مجلس التحكيم بحضره وكيل الحكومة ، ويرسل طرفا النزاع ، وكل الشيوخ المتصالحين مندوبين عنهم اذا لم يتيسر لهم الحضور بأنفسهم ، ولا يصبح القرار الذي يتخذه هذا المجلس ملزماً بالنفاذ الا بعد أن يصدق عليه المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج خامساً : تفرض هذه الغرامات فقط بعد ان يتأكد المقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية في الخليج من ان هذا الشيخ المعني مذنب بالفعل ويستحق الغرامة .

وعلى هذا ، فنحن نضع توقيعاتنا واختامنا أسفل هذه الوثيقة .
ملتزمين بتنفيذ ما جاء فيها دون معارضة ، فعلى هذا قد تم الاتفاق .

صحيح ، وعلى هذا اوقع : سالم بن سلطان بن صقر القاسمي .
خاتم

صحيح ، وعلى هذا اوقع : راشد بن حميد بن راشد النعيمي .
خاتم

صحيح ، وعلى هذا اوقع : حشر بن مكتوم .
خاتم

صحيح ، وعلى هذا اوقع : احمد بن عبدالله بن راشد .
خاتم

صحيح . وعلى هذا اوقع : الفقير الى الله : زايد بن خليفة .
خاتم

صحيح ، وعلى هذا اوقع : حميد بن عبدالله بن سلطان القاسمي .
وقع بخط يده .

ملحق رقم (٨)
الاتفاقية الاستثنائية بين شيوخ عمان المتصالحة
والحكومة البريطانية ، مارس ١٨٩٢

أنا الموقع على هذا - زايد بن خليفة شيخ أبو ظبي في حضرة
اليفتات كولونيل أ. س. تالبوت المقيم السياسي في الخليج - اعتمد
واوافق - باسمي واسم ورثتي ومن خلفتي - على ما يلي :-
اولا : الا اوقع اية اتفاقية او ادخل في أية علاقات مع أية دولة باستثناء
بريطانيا العظمى .

ثانياً : ألا أسمح باقامة أي ممثل لاية حكومة أخرى في أرضي دون
موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية .

ثالثاً : ألا أؤجر أو ابيع أو أهرن أو أتنازل أو أسمح بأية صورة
أخرى من الصور باحتلال أي جزء من أرضي - لدولة أخرى
غير بريطانيا العظمى .

تم هذا الاتفاق وجرى توقيعه في أبو ظبي يوم ٦ مارس سنة ١٨٩٢
ميلادية ، الموافق ٥ شعبان سنة ١٣٠٩ هجرية .

توقيع زايد بن خليفة
شيخ أبو ظبي

لتزودون نائب الحاكم العام في الهند

الرائد ا. س. تالبوت المقيم في الخليج

تم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل سعادة نائب الحاكم العام في
الهند بسملا في ١٢ مايو ١٨٩٢ .

هـ . م. دوراند

سكرتير وزارة الخارجية بحكومة الهند

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الشيوخ المتصالحين الآخرين
بمعنى شيوخ كل من دبي وعجمان والشارقة الذين وقعوا بتاريخ ٧
مارس وكذلك رأس الخيمة وأم القيوين اللذين وقعا في ٨ مارس .



فهرس دليل الخليج ج ٢

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني - تاريخ سلطنة عمان	٦٢٩
حكم النبهانية ١٥٦٦-١٦٢٤-التاريخ الداخلي لعمان ١٦٠٠-١٦٢٤	٦٢٩
شئون البرتغاليين في عمان ١٦٠٠ - ١٦٢٤	٦٣٢
علاقات ايران بعمان ١٥٦٦ - ١٦٢٣	٦٣٣
حكم اليعاربة ١٦٢٥ - ١٧٤٤	٦٣٣
الاحوال الداخلية في عمان من بداية حكم اليعاربة حتى طرد البرتغاليين ١٦٢٥-١٦٥٠	٦٣٣
أحوال البرتغاليين في عمان ١٦٢٥ - ١٦٥٠	٦٣٤
علاقات ايران وانجلترا بعمان ١٦٢٥ - ١٦٥٠	٦٣٧
الاحوال الداخلية في عمان منذ طرد البرتغاليين حتى الغزو الايراني ١٦٥٠-١٧٣٦	٦٣٧
علاقات البرتغال بعمان ١٦٥٠ - ١٧٣٦	٦٣٩
علاقات الانجليز بعمان ١٦٥٠ - ١٧٣٦	٦٤٠
علاقات ايران بعمان ١٦٥٠ - ١٧٣٦	٦٤١
غزو الايرانيين عمان واحتلالهم لها ١٧٣٧ - ١٧٤٤	٦٤٢
الامام احمد بن سعيد ١٧٤٤ - ١٧٨٣	٦٤٤
التمرد وغيره من الاحداث في عمان ١٧٤٤ - ١٧٨٣	٦٤٤
الوضع السياسي الداخلي لدى موت الامام احمد ١٧٨٣	٦٤٧
علاقات الإمام أحمد بشمال غربي عمان ١٧٤٤ - ١٧٨٣	٧٤٨
علاقاته مع إيران ١٧٤٤ - ١٧٨٣	٦٤٩
علاقاته بتركيا ١٧٤٤ - ١٧٨٣	٦٥٢
علاقاته بالهند ١٧٤٤ - ١٧٨٣	٦٥٣
علاقاته بالدول الاوربية ١٧٤٤ - ١٧٨٣	٦٥٣

رقم الصفحة

الموضوع

٦٥٦	١٧٨٣ - ١٧٤٤	الإدارة الداخلية والعوائد
٦٥٦	المصادر العسكرية للإمام أحمد
٦٥٧	تجارة مسقط على عهد الإمام أحمد
٦٥٨	١٨٨٣ -	الإمام سعيد بن أحمد - وانتخابه وتوليته الإمامة
٦٥٨	١٧٩٢ - ١٧٨٤	السيد حمد بن سعيد
٦٥٣	١٧٩٢ - ١٧٨٤	الاحداث في عمان
٦٥٩	١٧٩٢ - ١٧٨٤	حكم حمد وسياسته
٦٦١	١٧٩٢ - ١٧٨٤	علاقاته بالنول الأوربية
٦٦١	١٨٠٤ - ١٧٩٢	السيد سلطان بن أحمد
٦٦٢	١٧٩٣	عزل السلطان وتفكك عمان
٦٦٣	١٧٩٣-١٧٩٤	حروب وفتوحات سلطان على الساحل الإيراني
٦٦٣	١٧٩٤-١٨٠٠	الاحتكاك بينه وبين إيران وتركيا وحربه ضد القواسم
٦٦٤	١٨٠٢ - ١٧٩٩	محاولاته إخضاع البحرين
٦٦٦	١٨٠٤ - ١٨٠٠	غزو الروهايين الأول لعمان
٦٦٨	١٨٠٤ - ١٧٩٢	علاقة السيد سلطان ببريطانيا
٦٧٧	١٨٠٤ - ١٧٩٢	علاقة السيد سلطان بفرنسا
٦٧٩	١٨٠٤	جولة السيد سلطان الأخيرة وموته
٦٨٠	السيد سلطان خلقه والإدارة والضرائب في عهده
٦٨١	القوة العسكرية والبحرية في عهد السيد سلطان
٦٨٢	تجارة عمان في عهد السيد سلطان
٦٨٤	١٨٠٧ - ١٨٠٤	السيد بلر بن سيف
٦٨٤	الاضطرابات التي أعقبت موت السيد سلطان
٦٨٥	سياسة حكومة الهند ١٨٠٥
٦٨٦	١٨٠٥	استعادة بلر لتوابع عمان في إيران

رقم الصفحة

الموضوع

٦٨٧	الحالة الداخلية في عمان
٦٨٨	١٨٠٧	اغتيال سعيد بن سلطان للسيد بدر
٦٨٩	١٨٥٦ - ١٨٠٧	السيد سعيد بن سلطان
٦٩٠	١٨٢٠ - ١٨٠٧	حروبه ضد الوهابيين وحلفائهم القواسم
٦٩٧	١٨٢٨ - ١٨١٢	محاولات سعيد إخضاع البحرين
٦٩٩	١٨٢٩	علاقة السيد سعيد بايران بعد سنة
٧٠١	١٨٢٩	علاقة سعيد بتركيا قبل سنة
٧٠١	١٨٢٩ - ١٨١٤	الاحوال الداخلية في عمان
٧٠٢	١٨٥٦ - ١٨٢٩	انشغال سعيد بشئون شرق افريقيا
٧٠٥	١٨٥٦ - ١٨٢٩	الاحوال الداخلية في عمان
٧١١	١٨٥٦ - ١٨٢٩	تعديات الوهابيين والمصريين
٧١٤	١٨٢٩	علاقة السيد سعيد بايران بعد سنة
٧١٧	١٨٢٩	علاقات السيد سعيد بالدول الوطنية الاخرى في الخليج بعد سنة
٧١٨	١٨٠٩	علاقة السيد سعيد ببريطانيا بعد سنة
٧٢٧	١٨٤٤	معاهدة تجارية مع فرنسا سنة
٧٢٧	علاقة السيد سعيد بامريكا
٧٢٨	أخلاق السيد سعيد وادارته وموارده
٧٢٩	١٨٦٦ - ١٨٥٦	السيد ثويني بن سعيد
٧٢٩	١٨٦١ - ١٨٥٦	انفصال زنجبار عن عمان
٧٣٣	١٨٦١	إعادة المفوضية البريطانية في مسقط
٧٣٣	١٨٦٤ - ١٨٦١	الاحوال الداخلية في عمان
٧٣٥	١٨٦٦ - ١٨٦٤	تجدد اعتداءات الوهابيين وتدخل بريطانيا
٧٣٩	١٨٦٦	اغتيال السلطان ثويني
٧٣٩	١٨٦٦ - ١٨٥٦	علاقات عمان الخارجية

الموضوع	رقم الصفحة
السيد سالم بن ثويني ١٨٦٦ - ١٨٦٨	٧٤٠
حالة الفرع والاضطراب التي اعقبت تولي سالم الحكم ١٨٦٦	٧٤٠
علاقة سالم بالحكومة البريطانية ١٨٦٦ - ١٨٦٨	٨٤١
تمرد السيد تركي وحمد بن سالم ١٨٦٧ - ١٨٦٨	٧٤٢
علاقات سالم بايران	٧٤٤
ايقاف معونة زنجبار لوقت ما ١٨٦٦ - ١٨٦٨	٧٤٥
اطاحة عزان بن قيس بالسلطان سالم ١٨٦٨	٧٤٦
السيد عزان بن قيس ١٨٦٨ - ١٨٧١	٧٤٧
الاجراءات والاعمال الاولى التي قام بها عزان ١٨٦٨ - ١٨٦٩	٧٤٧
أعمال منافسي عزان ١٨٦٨ - ١٨٧١	٧٤٩
علاقة عزان بالوهابيين ١٨٦٩ - ١٨٧٠	٧٥٠
قيام تركي بحملة ناجحة على عزان وموته ١٨٧٠ - ١٨٧١	٧٥٢
علاقات عزان بالحكومة البريطانية	٧٥٤
تاريخ المعونة المالية في زنجبار خلال حكم عزان	٧٥٩
خلق عزان وادارته	٧٦٠
السيد تركي بن سعيد ١٨٧١ - ١٨٨٨	٧٦١
الاحداث في عمان منذ تولي تركي الحكم حتى اعتراله المؤقت ١٨٧١-١٧٥٨	٧٦١
ادارة تركي الداخلية ١٨٧١ - ١٨٧٥	٧٧٠
علاقات تركي بالحكومة البريطانية ١٨٧١ - ١٨٧٥	٧٧١
فترة وصاية عبدالعزيز على السلطنة اغسطس ديسمبر ١٨٧٥	٧٧٦
الاحداث في عمان من عودة تركي حتى هجوم صالح بن علي وعبدالعزیز علی	
مسقط ١٨٧٦ - ١٨٨٣	٧٧٩
ادارة تركي الداخلية ١٨٧٥ - ١٨٨٣	٧٨٨
علاقات تركي بالحكومة البريطانية	٧٩١

رقم الصفحة

الموضوع

٨٨٠	الاستكشافات والمؤسسات البريطانية في عمان بعد ١٨٩٩
٨٨٣	تاريخ عمان الداخلي بعد سنة ١٨٩٩
٨٩١	الادارة في عهد السيد فيصل ١٨٩٩ - ١٩٠٧
٨٩٦	ملحق رقم ١ تاريخ ظفار
٨٩٧	التاريخ القديم لظفار
٨٩٧	فترة حكم محمد بن عقيل ١٨٠٤ - ١٨٢٩
								ضم ظفار للمرة الأولى إلى عمان على يد سعيد بن سلطان وما تلا ذلك من علاقات
٨٩٨	الاقليم بمسقط ١٨٢٩ - ١٨٧٥
٩٠٠	تولي السيد فضل بن علوي المبله ١٨٧٥ - ١٨٧٩
٩٠٢	تركي بن سعيد يضم ظفار الى عمان مرة أخرى ١٨٧٩
٩٠٣	الاحداث في ظفار من احتلال العمانيين لما ١٨٧٩ حتى جلائهم عنها ١٨٩٥
٩٠٦	محاولات السيد فيصل استعادة ظفار ١٨٧٩ - ١٨٨٧
٩٠٩	حوادث ظفار ١٨٨٦ - ١٨٩٥
٩١٠	أعمال السيد فضل ١٨٨٧ - ١٨٩٥
٩١١	عمان تفقد ظفار ثم تستعيد بها بمعونة السلطات البريطانية ١٨٩٥-١٨٩٧
٩١٦	الاحداث في ظفار او المرتبطة بها ١٨٩٧ - ١٩٠٧
٩١٩	ملحق رقم ٢ - تاريخ جواد وشهبار
٩٢٢	الاحداث في شهبار ١٧٩٢ - ١٨٠٩
٩٢٢	الاحداث في جواد ١٧٩٢ ١٨٦١
٨٢٤	مزايم قالات في أحقيتها بجواد ١٨٦١ - ١٨٦٣
٩٢٥	مزايم ايران في جواد وشهبار ١٨٦٣ - ١٨٦٩
٩٢٧	التمثيل السياسي البريطاني في جواد ١٨٦٣ - ١٨٧٣
٩٢٨	الاحداث في جواد ١٨٧٣ - ١٨٨٨
٩٣١	الاحداث في شهبار حتى استيلاء إيران عليها ١٨٦١ - ١٨٧٢
٩٣٦	الاحداث في جواد ١٨٧٣ - ١٨٨٨

الموضوع	رقم الصفحة
مشكلات مع قبيلة الرند ١٨٧٥ - ١٨٨٦	٩٤٠
التمثيل السياسي البريطاني في جوادر من ١٨٧٣ حتى وقتنا الحاضر	٩٤٦
اقراسحات منذ سنة ١٨٩٥ لنقل جوادر من سلطان عمان الى حكومة الهند او خان قالات	٩٤٨
تجدد المتاعب مع قبيلة الرند ١٨٩١ - ١٨٩٤	٩٥٠
الاحوال في جوادر بعد ١٨٨٨	٩٥١
ملحق رقم ٣ - تاريخ روس الجبال	٩٥٢
الفترة الاولى ١٨٣٦ - ١٨٦٤	٩٥٣
الفترة الوسطى ١٨٦٤ - ١٨٨٨	٩٥٥
الفترة الحديثة ١٨٦٩ - ١٩٠٧	٩٥٨
ملحق رقم ٤ الاتفاقية المانعة للتنازلات الاقليمية من جانب سلطان عمان ٢٠ مارس ١٨٩١	٩٦٢
ملحق رقم ٥ ترجمة التعهد الذي قلعه سلطان عمان في ٣١ مايو ١٩٠٥ للوكيل السياسي البريطاني في مسقط بشأن مناطق الفحم في صور	٩٦٣
الفصل الثالث - تاريخ عمان المتصالحه	٩٦٥
الفترة السابقة لظهور القرصنة ١٦٠٠ - ١٧٧٨	٩٦٦
فترة ظهور القرصنة وقمعها ١٧٧٨ - ١٨٢٠	٩٧٠
تزايد القرصنة ١٨٠٤ - ١٨٠٥	٩٧٣
الحملة البريطانية الاولى على القواسم ١٨٠٥	٩٧٥
المعاهدة البريطانية الاولى مع القواسم ١٩٠٦	٩٧٨
توقف القرصنة فترة من الزمن ١٨٠٦ - ١٨٠٨	٩٧٩
انتعاش القرصنة ١٨٠٨ - ١٨٠٩	٩٨٠
الحملة البريطانية الثانية على القواسم ١٨٠٩ - ١٨١٠	٩٨٣
تجدد المتاعب مع القواسم ١٨١١ - ١٨١٩	٩٩٤
الحملة البريطانية الثالثة على القواسم ١٨١٩ - ١٨٢٠	١٠٠٥

الموضوع	رقم الصفحة
معاهدة السلم الشاملة ١٨٢٠	١٠٢٢
الفترة من معاهدة السلم الشاملة حتى الهدنة البحرية الاولى ١٨٢٠-١٨٣٥	١٠٢٨
والاجراءات المتخذة لقمع القرصنة بعد الحملة ١٨٢٠-١٨٢٣
علاقات الحكومة البريطانية بساحل القراصنة ١٨٢٠-١٨٣٥	١٠٣١
علاقات شيوخ ساحل القراصنة بسيد مسقط ١٨٢٠-١٨٣٥	١٠٤٢
علاقات الدول الوهاية بأمر ساحل القراصنة ١٨٢٠-١٨٣٥	١٠٤٥
علاقات القواسم بالساحل الايراني ١٨٢٠-١٨٣٥	١٠٤٨
الشئون الداخلية في ساحل القراصنة ١٨٢٠-١٩٣٥	١٠٤٨
الفترة من الهدنة البحرية الاولى الى معاهدة السلم الدائمة ١٨٣٥-١٨٥٣	١٠٥٥
الهدنة البحرية وأخط المانع ١٨٣٥ - ١٨٣٦
علاقات بريطانيا بعمان المتصالحة ١٨٣٥ - ١٨٥٣	١٠٥٨
علاقات المصريين والوهايين بعمان المتصالحة ١٨٣٥-١٨٥٣	١٠٦٧
العلاقات الخارجية الاخرى للشيخ المتصالحين ١٨٣٥-١٨٥٣	١٠٧٧
الاحوال الداخلية في عمان المتصالحة ١٨٣٥-١٨٥٣	١٠٧٩
معاهدة السلم الدائمة ٤ مايو سنة ١٨٥٣	١٠٩١
الفترة من معاهدة السلم الدائمة حتى المعاهدة المانعة ١٨٥٣-١٨٩٢	١٠٩٢
العلاقات البريطانية بعمان المتصالحة ١٨٥٣ - ١٨٩٢
علاقات عمان المتصالحة بالوهايين ١٨٥٣ - ١٨٩٢	١١٠٢
علاقات عمان المتصالحة بسلطنة عمان ١٨٥٣ - ١٨٩٢	١١٠٥
علاقات عمان المتصالحة بقطر ١٨٥٣-١٨٩٢	١١٠٧
علاقات عمان المتصالحة بالحكومة التركية ١٨٥٣-١٨٩٣	١١٠٨
علاقات عمان المتصالحة بايران ١٨٥٣ - ١٨٩٢	١١٠٨
التاريخ الداخلي لعمان المتصالحة ١٨٥٣-١٨٩٢	١١٠٩
الاتفاقية المانعة بين الشيوخ المتصالحين وبريطانيا العظمى مارس ١٨٩٢	١١١٧

الموضوع	رقم الصفحة
الفترة بعد توقيع الاتفاقية المانعة	١١٢١
علاقات بريطانيا بعمان المتصالحة ١٨٩٢ - ١٩٠٧
علاقة عمان المتصالحة بالايرائين ١٩٠٢ - ١٩٠٧	١١٢٧
علاقة عمان المتصالحة بالولة الوهاية ١٩٠٢ - ١٩٠٧	١١٣٤
علاقات عمان المتصالحة بسلطنة عمان ١٩٠٢ - ١٩٠٧	١١٣٢
علاقات خارجية اخرى لعمان المتصالحة ١٩٠٢ - ١٩٠٧	١١٣٣
الاحوال الداخلية في عمان المتصالحة ١٨٩٢ - ١٩٠٧	١١٣٥
ملحق رقم (١) التاريخ الداخلي لامارة الشارقة	١١٤٣
الشيخ صقر بن راشد ١٧٧٧ - ١٨٠٣	١١٤٤
الشيخ سلطان بن صقر ١٨٠٣ - ١٨٦٦	١١٤٤
الشيخ خالد بن سلطان ١٨٦٦ - ١٨٦٨	١١٤٩
الشيخ سالم بن سلطان ١٨٦٨ - ١٨٨٣	١١٥٠
الشيخ صقر بن خالد من ١٨٣٣ حتى الوقت الحالي	١١٥٢
ملحق رقم (٢) التاريخ الداخلي لامارة ابو ظبي	١١٥٦
المرحلة المبكرة ١٧٦١ - ١٨١٨	١١٥٦
الشيخ طحنون بن شخبوط ١٨١٨ - ١٨٣٣	١١٥٧
الشيخ خليفة بن شخبوط ١٨٣٣ - ١٨٤٥	١١٥٩
فترة غلو الحكم في أبو ظبي ١٨٤٥	١١٦٢
الشيخ سعيد بن طحنون ١٨٤٥ - ١٨٥٥	١١٦٣
الشيخ زايد بن خليفة من ١٨٥٥	١١٦٤
ملحق رقم (٣) التاريخ الداخلي لامارة دبي	١١٧١
الشيخ مكتوم بن بطي ١٨٣٣ - ١٨٥٢	١١٧١
الشيخ سعيد بن بطي ١٨٥٢ - ١٨٥٩	١١٧٢
الشيخ حشر بن مكتوم ١٨٥٩ - ١٨٨٦	١١٧٣

الموضوع	رقم الصفحة
الشيخ راشد بن مكتوم ١٨٨٦ - ١٨٩٥	١١٧٤
الشيخ مكتوم بن حشر ١٨٩٤ - ١٩٠٦	١١٧٤
الشيخ بطي بن سهيل ١٩٠٦	١١٧٥
ملحق رقم (٤) التاريخ الداخلي لامارة ام القيوين	١١٧٥
ملحق رقم (٥) التاريخ الداخلي لامارة عجمان	١١٧٦
ملحق رقم (٦) تاريخ منطقة الشميلىة	١١٧٨
تاريخ سياسي غير محدد ما بين سنتي ١٧٩٨ - ١٨٥٠	١١٧٩
الشميلية تحت حكم سلطان بن صقر ١٨٥٠ - ١٨٦٦	١١٨١
الشميلية في حكم الشيخ خالد بن سلطان ١٨٦٦ - ١٨٦٨	١١٨٢
الشميلية في حكم الشيخ سالم بن سلطان ١٨٦٨ - ١٨٨٣	١١٨٢
الشميلية في حكم صقر بن خالد بعد سنة ١٨٨٣	١١٨٦
ملحق رقم ٧ الاتفاقية المتبادلة بين شيوخ عمان المتصالحة في ٤ يونيو سنة ١٨٧٩	١١٩١
ملحق رقم ٨ الاتفاقية الاستثنائية بين شيوخ عمان المتصالحة والحكومة البريطانية	
مارس ١٨٩٢	١١٩٣

تم المجاهد الثاني محمد الله تعالى



